



ص م ن ب (م)  
XAX  
K

(الجزء الثاني)  
من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى  
الحامدية تأليف الشيخ الامام العلامة الحن  
البحر الفهامة سيدنا ومولانا السيد محمد أمين  
الشهير بابن عابدين رحمه الله تعالى وقتس  
روحنا وتغننا به والمسلمين  
والحمد لله رب  
العالمين  
آمين



M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6675

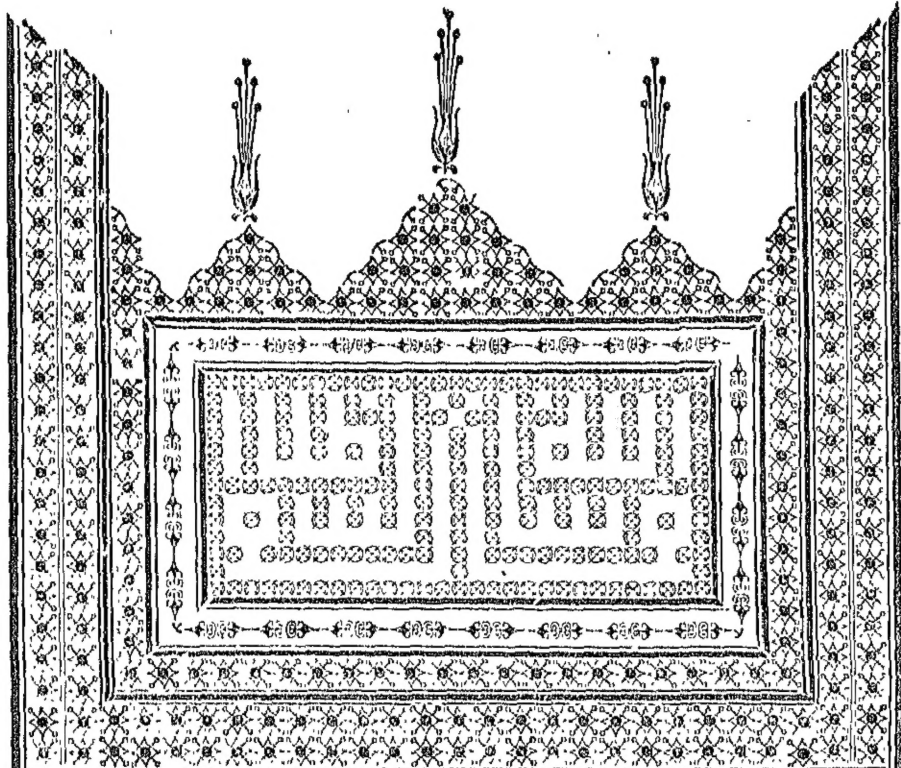
\*(الطبعة الثانية)\*  
(المطبعة الكبرى الميرية بولاق مصر الحمية)  
\*(سنة ١٣٠٠ هجرية)\*

Handwritten signature or stamp in Arabic script.

!



٢٧٥٣٨  
١٠٢١٤  
٢٨  
٢٧٤٥



(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(كتاب الدعوى)\*

\*(كتاب الدعوى)\*

(سئل) في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى (الجواب) لا يمنع الدعوى به كما في الأشباه مدعز بالبرازية (سئل) فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود به القائم بأرضها البخارية في الوقف له بناءه وكذا فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء للجهة الوقفية بناءه هو بمال الوقف للوقف بعد انهدام بنائها الأول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بينة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم بينة الخارج لأنها أكثر أثباتاً على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولأن البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزبلعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البينة أنما إداره يقضى به للدعي لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتائج فيقضى به للخارج اهـ (أقول) وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البيّنات التي ذكرتها ملخصة من كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المفتي به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجال أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فاشتهر على الالسنة أن بينة الوقف مقدمة ليس على إطلاقه أو هو على خلاف المفتي به (سئل) فيما إذا سرق ثوب يدبابة معلومة ثم وجدها بيد عمر وفادعاهما لدى القاضي فقتضى أنهما جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانما افتتحت منه منذ كذا

مطلب الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب بينة الخارج بأن البناء ملكه أولى من بينة المتولى

مطلب ترجيح بينة الخارج في دعوى البناء بخلاف النتائج

مطلب في اثبات الدابة المفقودة

واجاب

١٩٩٤

وأجاب عمر وبأنه ابتاعها من رجل سماه وبتد دعوى زيد فأثبت زيد دعواه على الوجه المذكور  
بالبيعة الشرعية في وجهه وعمر وحكم له القاضي بعد ما حلف زيد بالله أن الدابة المذكورة لم  
تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا وجه من سائر الوجوه الشرعية وأنهم باقية في ملكه إلى يوم  
تاريخه ولم يثبت عمر ودعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعا موقعا شرعا (الجواب) نعم  
(سئل) فيما إذا كان يذيد عقار متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة  
بلا معارض ولا منازع وعمره مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ولا منع من  
الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويترك في يد  
المتصرف لأن الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل  
الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعي غائبا أو صديقا أو مجنونا وليس  
لهما ولي أو المدعي عليه أميرا جابرا يخاف منه كذا في الفتاوى العتبية وقال في البحر عن  
المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن  
ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض  
زمانا ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد  
وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخصه ثلاث سنين وهو في المصر  
بطل حقه الآن هذا مهجور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع إلى قاض آخر فان الثاني يبطل  
قضاء الاول ويجعل المدعي على حقه وكذا المرأة إذا لم تخصم سنين ولم تطلب المهر المنرض  
كذا في قاضين جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن في حاوي الزاوي من الدعوى  
ان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة والمسبلة وما يحتاج  
في بقاءه إلى الاتفاق والرمية إلى أن قال لكن أفق المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها  
لكنهم أوسط الروايات الثلاث وخير الامور واسطوهاو لكون كلها استوائية في ملك الله تعالى  
اه وارجع إلى الحاوي في هذا المجل فان فيه فوائد جمة وقد أفق العلامة شيخ الاسلام ومفتي  
الانام عبد الله افندي المفتي العام بالملك العثمانية على سؤال رفع اليه بما صورته في بعض  
عقار في يذيد تصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد  
موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والآن قام متولى وقف يريد أن يدعي عليهم بان ذلك  
العقار من مستغلات الوقف وأنى بيئته تشهد بدعواه فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من  
يد الورثة تلك الشهادة أجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عني عنه وفي هذه الصورة إذا  
سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفذ  
حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل كتبه  
عبد الله الفقير عني عنه اه ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المدة المزبورة قال  
في فتاوى الوقف الحي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يتبع  
ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف لأن الحال شاهد اه والله  
سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى (أقول) والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعدم مضي  
ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع إذا كان الترتيب بالأعذار المارة لأن تركها  
هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط وإذا كان المدعي ناظرا  
أو مطلعا على تصرف المدعي عليه إلى أن مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد ٣٦ سنة إلا أن يكون  
المدعي غائبا أو صديقا أو  
مجنونا لا ولي لهما الخ

مطلب مهم في مسئلة عدم  
سماع الدعوى بعد ثلاثين  
سنة أو بعد الاطلاع على  
التصرف

انخلاصة وكذا الوما المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما هو عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس  
 بغيره وأنه لا تقدير بمدة مع الاطلاع على التصرف لئلا ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار  
 في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيره مما من آثار به  
 حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله لانه لم يسمع دعواه كذا أطلقه في السكوت والمقتضى وجعل  
 سكوته كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبي فان سكوته ولو جارا لا يـكون رضا  
 الا اذا سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً أو بناءً فيئذ لا تسمع دعواه  
 على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة اهـ وقوله لا تسمع دعواه أي دعوى الاجنبي  
 ولو جارا كما في حاشية الخوارزمي على المنع وأطال في شتيه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى  
 فقد جعلها في هذه المسئلة شتر السكوت عند البيع مانعاً من دعوى القريب ونحوه كالزوجة  
 بلا تقييد باطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في السكوت والمقتضى وأما دعوى الاجنبي ولو جارا  
 فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لابد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمدة  
 ولا موت كما ترى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لتمامه مقامه كما في  
 الحاوي الزاهدي وغيره فتأمل ثم ان ما في الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قصد  
 بالنسبة الى الاجنبي ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما قاعدة  
 التقييد بالبيع هي الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبائع لا تسمع دعواه اذا سكوت  
 عند البيع بخلاف الاجنبي فانه لا تسمع دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع  
 لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما  
 صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة في حواشي شارح  
 المختار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة الفزي صاحب التنوير ما يؤيد  
 ذلك ونقصه مسئلة عن رجل له بيت في دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه  
 والرجل المذكور يتصرف في البيت المزبور هدماً وعماراً مع اطلع جاره على تصرفه في المدة  
 المذكورة فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدماً  
 وبناء في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اهـ فانظر  
 كيف أفتى بمنع سماعها من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي  
 خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع  
 على التصرف ليس مبنياً على بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى  
 مع بقاء الحق لصاحبها حتى لو أقر به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكماً لطلب لانه لم يلزمه ويدل على  
 ما قلناه تعديهم للمنع بتطوع التزوير والحيل كما هو فلا يرد ما في قضاء الاشياء من أن الحق لا يـسقط  
 بتقادم الزمان ثم رأيت التبريح عاقلناه في البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس أيضاً مبنياً  
 على المنع السلطاني كما في المسئلة الثانية بل هو حكم اجتهادي نص عليه النقهاء كما رأيت فاعتمد  
 تحرير هذه المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب (سئل) فيما اذا كان  
 زيد ثلث ادار معلومة جار ثلثها الاخر في ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف في ثلثها بطريق الملك  
 مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن أولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة  
 تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارضة لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن قام بكر  
 يدعي ثلثها من الثلثين المزبورين انه كان لايه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه

مطلب باع ملكه وقريبه  
 حاضر لا تسمع دعوى  
 القريب بعده

مطلب في عدم سماع الدعوى  
 بعد خمس عشرة سنة للتمسك  
 السلطاني

المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على أولاد زيد ولا على زيد ولم ينعه من الدعوى بذلك مانع شرعي  
والكل في بلدة واحدة وأولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكورة غير مسموعة  
(الجواب) نعم تكون غير مسموعة لأنهم في السلطاني والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
فما إذا كان يدعى حانوت معلومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة  
بلا معارض ولا منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحانوت المزبورة نحو اثني عشرة سنة  
على الوجه المذكور والآن قام ذي آخر يعارض الورثة في الحانوت المذكورة مدعيانها  
كانت لعمته الها لكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة  
والمدعي المذكور بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا يمنع من الدعوى مانع  
شرعي أصلا فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب)  
نعم (سئل) فيما إذا كان الجماعة دارسا كنيين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على  
عشرين سنة بلا معارض لهم والآن قام رجل يدعى عليهم بتحصن في الدار وهم ينكرون  
ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلا مانع شرعي والكل مقيمون في بلدة واحدة فهل تكون دعواه  
غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم لا تسمع إلا بأمر السلطاني حيث خصص السلطان  
نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها (أقول) مقتضى ما مر عن الخلاصة والولوية  
كما قرناه أن نأخذ عدم السماع مع الاطلاع على التصرف بناءً وزرعاً ونحوهما بدون منع سلطاني  
لا يمكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لوضع القاضي المنوع هذه الدعوى  
لأنه معزول عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال إن كلاهم السابق  
فيما منع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء  
فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضا وإن لم يكن ممنوعا من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل  
(سئل) فيما لو منع السلطان عن نصره قضائه في جميع ولايته أن لا يسمعوا دعوى مدعى عليها  
نحو عشرين سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب فإذا ادعى أحد بعد هذه  
المدة ولم ينعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا ينفذ حكمه  
(الجواب) نعم كما أفتى بذلك كثيرون من العلماء النجاشي من أهل العراق والمواعظ والعلامة الجسد  
والفهامسة ابن نجيم والمدقق الخبير الرضوي والمحقق الشيخ محمد الغزي التبرتاشي وجوابه نظما  
صورته

٣ قوله ويجب عليه سماعها  
أي يجب على السلطان لأنه  
إذا كان لا يسمع سماع القاضي  
له الكونه ممنوعا يجب على  
السلطان سماعها أيضا  
فيضيع حق المدعى وفي بعض  
نسخ الأشباه ويجب عليه  
عدم سماعها فالضاهر حديثه  
يعود على القاضي المنوع  
أه منه

مطلب في سماع دعوى  
الميراث بعد خمس عشرة سنة

لا يملك القاضي سماع خصومة \* للعزل فيها وهو أمر مشتهر  
وشهد الغزي قال جوابه \* يرجو الثواب من العزيز المقتدر  
وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ  
أسعد المفتي المالكي (سئل) في رجل يريد الدعوى على زيد بميراث أمه المتوفاة من أكثر  
من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيدا ولم يدع بذلك ولا منعه مانع  
شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني  
(الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصات كما  
في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها ٣ أشباه  
وفيها الحق لا يستتبع تقدم الزمان قذفا أو قصاصا أو حقا لعمد كذا في إيمان الجوهرة وقال محشيا  
الفاضل السيد أحمد الجوى بعد هذا الحل بورقين أخبرني أستاذي شيخ الإسلام يحيى أفندي

الشهير بالمتقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوادعوى  
 بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ومقتضى ما أفتى به العلامة الخير الرمي  
 أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما اذا عذرت الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجدت بعد  
 خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أو لا أجاب نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشتهر عنه  
 انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة سال اليتيم والوقف  
 والغائب ومن المقرر أن الترتك لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبه  
 والعله خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبه الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبه المدعى والمدعى عليه  
 اه كلام الخير الرمي فهذه ايدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في  
 المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الجوى وقد كتب أحمد افندي المهمندارى على  
 ثلاثه أسئلة بأنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفتى به العلامة أبو السعود  
 افندي وصاحب البيت كما قبل ادرى فهذه صورته (ميراثه متعلق بالى الشمس يبل بعذر شرعى  
 ترك اولئان دعوى بلا امر استماع اولورى الجواب اولنور عذر قوى اوليحق) فقيدها كما ترى  
 بالعذر وهذا فى سائر الدعاوى وكتب أحمد افندي المهمندارى على سؤال آخر انه لا تسمع  
 وصورته فمن تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون  
 دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بأمر سلطانى أجاب تكون دعواها المذكورة عليه  
 غير مسموعة الا بأمر سلطانى والحال هذه اه (اون بش يبل بعذر شرعى ترك اولئان ميراثه  
 متعلق دعوى بلا امر استماع اولورى الجواب خصم حق باقى ايدو كنه معترف ذكل آپسه  
 اولئماز أبو السعود افندي) (أقول) وقد سرح العلائ قبيل باب التحكيم باستثناء الوقف  
 والارث وجود العذر الشرعى ثم قال وبه أفتى المتقارى أبو السعود اه وعليه فتسمع دعوى  
 الارث لكن نقل شيخ مشايخنا المنلا على عن فتاوى على افندي منقذ الروم عدم سماعها وصورته  
 (اون بش سنه بلا عذر ترك اولئان ميراث دعواى بلا امر مسموعة اولورى الجواب اولماز  
 اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا الساجى عن فتاوى عبد الله افندي فقد اضطرب كلامهم كما ترى  
 فى مسئلة الارث والظاهر أنه تارة ورد امر مع استثناءها وتارة بدونه وبقي هنا شئ قد منابعضا  
 منه فى باب الردة والتعزير وهو أنه اذا أمر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك السلطان وولى  
 غيره يحتاج الثمانى الى أمر جديد ليحبرى على قضائه ماجرى على قضاة الاول وقد رأيت ذلك  
 فى فتاوى الخير الرمي حيث قال فى كتاب أدب القاضى مانحه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن  
 سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا  
 بل اذا أطلق السماع للمنه نوع بعد المنع جاز وكذا لولى غيره وأطلق له ذلك يجزى على اطلاقه  
 فيسمع كل دعوى وكذا لومات السلطان ولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يسمع بل أطلق له قائلا  
 وليستك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية المقررة  
 عند الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله  
 فاذا خصص له تخصص واذا عم نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص  
 واذا اختلف المدعى والمدعى عليه فى المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع  
 الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فاذا قال منعنى السلطان عن سماعها لا ينزع  
 فى ذلك واذا قال أطلق لى سماعها كان القول قوله ما لم ينبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية

تعريضها الدعوى المتعلقة  
 بالميراث اذا تركت بعذر  
 شرعى خمسين سنة فهل تسمع  
 بلا امر عال الجواب تسمع  
 اذا كان العذر قويا اه منه  
 تعريضها اذا تركت دعوى  
 الارث بلا عذر شرعى خمس  
 عشرة سنة فهل لا تسمع  
 الجواب نعم لا تسمع الا اذا  
 اعترف الخصم بالحق اه  
 منه

مطلب اذا نهى السلطان  
 قضائه عن سماع دعوى  
 لا يستمر ذلك أبدا الخ  
 مطلب القاضى وكيل عن  
 السلطان  
 مطلب القول قول القاضى  
 فانه منعه السلطان عن  
 سماع الدعوى أو لم يمنعه



بعد الحكم عليه لخصمه فيتمين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه بحكمه حكم الرعية  
في ذلك واذا اتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان  
ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا المبحث وهان عليه  
الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين  
وحسن تدفاد كان سلطان زمان نصره الله تعالى نهى كل قاض ولاه عن سماع دعوى الميراث  
المذكورة أو غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لزمهم ذلك ولا ينفذ حكمهم اذا خالفوا وكذا  
لونهى البعض دون البعض فيلزم من نهاه وأما بدون النهى فالقضاء مطلق فيصح حكمهم في  
جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يعض عليهم اثنان وثلاثون سنة فحينئذ لا تسمع الدعوى كما مر  
عن المبسوط فان قلت قد صرحوا بأن القاضى لا ينزل بموت السلطان أو خلع عنه كما مر في كتاب  
القضاء وعلوه بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاة والمسلمون على حالهم فلا ينزل  
القاضى بموت النائب يعنى السلطان فهذا يدل على ان القاضى يبقى بعدموت موليه على حاله فاذا  
كان موليه نهاه عن شئ بقي نهيه بعدموته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضى الذى نهى عن  
شئ ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام في قاض آخر ولاه السلطان الاخر ولم ينهه عن  
شئ فهذا القاضى الجديد لا يكون منهيها بنهى السلطان السابق لانه ليس منصوبا من جهته على  
أن السلطان الواحد انهى قاضا وأطلق اثنان آخر لم يكن القاضى الاخر منهيها بنهى سلطانه  
القاضى الاول فان قلت قد ذكر العلامة الجوى في حواشى الاشباه انه قد علم من عادتهم يعنى  
سلطين بن عثمان نصرهم الرحمن انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره  
باتباعه اه قلت الذى يظهر لى أن كونه سامورا باتباع من قبله معناه أن يقرر ما فعلوه ويشى  
على قانونهم الذى رتبوه ويأمر بما أمروا به وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك أن يصير قضاة  
مأمورين أو منهيين بمجرد توليته لهم تولية غير مقيدة بشئ من ذلك وانما يلزم منه انه اذا تولى  
قاضيا يقول له وليت كذا أو أنهالك عن كذا حتى يكون جاري على قانون من قبله كما اشترع منه انه  
حين تولى القاضى يأمره في منشوره باتباع اصح الاقوال من مذهب أى حنفية كعبادة غيره  
من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضى بخلاف الاصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ  
وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر شالف القانون من قبله فالظاهر نفوذه ولزم اتباعه  
حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمى السقيم وفوق كل ذى علم عليهم (سئل)  
فما اذا ادعى أخوات زيد عليه بخصمهن من دارا يمين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معترف  
بأن الدار مخالفة لهم عن أبيهم فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعى عليه مدقرا  
تسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفنى بذلك العلامة أبو السعود  
العمادى وصورته (يكريه) بل مقدارى ترك اولئان دعوى خصم مقرا وليجوز استماع اولئورى  
الجواب اولئور اه (سئل) فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة  
ولم يتع زيد عليه بذلك عند القاضى بل طال به بذلك من اراد في غير مجلس القضاء ويريد زيد  
الآن الدعوى عليه بذلك متعللا بأنه ما ترك الدعوى في المدة المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا  
(الجواب) قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها أى شرط جواز الدعوى مجلس القاضى  
فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه ومثله في الدرر  
وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هى والشهادة الاين يدي الحكم اه فقتضى

مطلب اذا كان المدعى  
عليه مقرا تسمع الدعوى  
ولو طالت المدة

مطلب اذا ادعى في أثناء  
المدة عند غير القاضى لا تعتبر  
دعواه

مطلب شرط الدعوى مجلس  
القضاء

مطلب اذا ادعى عند  
القاضي من ارا في كل سنتين  
وثلاث ولم تفصل ومضى  
خمس عشرة سنة تسمع  
الدعوى

مطلب تسمع دعوى الغائب  
مسافة القصر وان طالت  
المدة

مطلب لا تسمع دعوى مشد  
المسكة بعدمضى المدة  
الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر  
اذا بلغ دون بقية الورثة  
البالغين

مطلب يعمل بوضع يد  
الناظر في المدة الطويلة  
ولا يكلف الى اظهار حجة  
احتمكار واحترام

مطلب لا تسمع دعوى  
الوقف بعدمضى ثلاث  
وثلاثين سنة

بهذه النقول المعبرة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتغلبه بأني ما تركت في المدة المزبورة لعدم  
شرط الدعوى وهو كونها عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فإنه قد تكرر السؤال عنها  
بل صرح فتوى شيخ الاسلام على افندي أنه اذا ادعى عند القاضي من ارا ولم يفصل القاضي  
الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه أنه لم يترك في المدة المزبورة  
الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمروا) بمقدار احقه به متعلق دعواي اوله زيد  
هرايكي اوج سنة ده بركه مبلغ من بوري قاضي حضوره دعوى ايدوب لكن دعوى الري فصل  
اوله يوب بروجله اون بش سنة مرورا يسهه حاله زيد مبلغ من بوري عمرون دعوى ايلسهه  
عمراون بش سنة مرورا يسهه دعواي مسوعة اوله زيد بوري دعواي منع قادر اوله بوري  
الجواب اوله (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن حاضر في بلدته وعن اولاد غيره غائبين  
مسافة القصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضر يده عليها كلها بلا وجه شرعي ومضى لذلك مدة  
اربعين سنة ومات الآن عن اولاد وتركه يسهه ثم حضر اخوته ويريدون الدعوى على اولاد  
أخيهم على حصصهم من تركه أيهم بالوجه الشرعي فهل يسوغ للاخوة الغائبين ذلك (الجواب)  
نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة (سئل) فيما اذا كان بيد  
زيد وأخيه عمرو مشد مسكة في أرض وقف سليخة يزعمان في كل سنة ويدفعان ما عليهما الجهسة  
الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عمرو والا الآن قامت أخت  
زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه في مشد الأرض المزبورة مدعومة أن لها بعضه اربعين سنة والكل  
في قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسمع (سئل) فيما اذا  
ترك الورثة الدعوى على زيد بن مورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر بالغ  
الآن رشيد او يريد الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين  
للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) في بناء حوانيت تجارية في وقت أهلي قائم بالوجه  
الشرعي في أرض وقف بر مختصرة ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه بجهة  
الوقف ويدفعون محكرة الأرض وهي أجرة مثاهل للمتولين على وقف البر من مدة تزيد على سنتين  
سنة الى الآن بلا معارض ولا منازع لهم في ذلك والا الآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف  
الأهلي اظهار حجة احتكار واحترام تشهد بجهة الوقف الأهلي بذلك فكيف الحكم  
(الجواب) يعمل بوضع يد ناظر الوقف الأهلي المذكور بعد ثبوتة في البناء المذكور بجهة  
الوقف المزبورة ولا يكلف الناظر المرقوم الى ما ذكر بعدمضى المدة المرقومة الا بوجه شرعي  
اذا لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل  
بوضع اليد ولا يكلف الى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستدل به على  
الملك اليد وكرر عدة الفقهاء السراج الحنفية أنه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى  
اثبات ما بأيديهم بالينة ولو كانهم ذلك لما بقي ملك في يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف  
المدد المتطاولة دليل الاستحسان ظاهرا وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله  
العلامة ابن نجيم في اشباهه أنه لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف كتبه الفقير  
محمد العمادى المفتي بمشقة السلام وكتب جوابي كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي  
الشافعي والشيخ عبد القادر الغلبي الحنبلي (سئل) في رجل يسهه دار بطريق الشراء  
متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض والا الآن قام ناظر وقف يدهي

مطلب لا تسمع دعوى  
القصاص بعد عشرين  
سنة

مطلب اذا منع السلطان  
قاضيًا من سماع دعوى  
فلان الا في اسلامه بول يصح  
منعه

مطلب اذا ترك القريب  
الدعوى خمسة عشرة سنة  
بلا عذر لا تسمع وان ورد  
أمر سلطاني لسماعها

مطلب طلقتها ومضى خمس  
عشرة سنة ثم ادعت بمؤخرها  
لا تسمع

مطلب تصرف في الغراس  
مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة لا تسمع الدعوى بعدها

مطلب لا تسمع دعوى  
المريض بعد عشرين سنة

مطلب ليس له وضع يده  
على مسنة جاره المتصرف  
من قديم

بحر يان حصة منها في الوقف وذو اليد منكر لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة (الجواب) نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى (سئل) في رجل يدعى على آخر بأنه قتل موزنه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنعه مانع شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) اذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما افق بذلك المولى شيخ الاسلام على افندي مفتي السلطنة العلمية كما هو مسطور في فتاويه المشهورة (سئل) فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامه بول فهل يعمل بمنعه (الجواب) نعم (سئل) الرحي فيمن ادعى على آخر بدار وقف انهما ملكه بالارث وكان قد مضى على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة (أجاب) لا تسمع دعواه بدون أمر شرعي وعلى تقدير ورود الأمر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا حيث وقف الواقف وسلم وقريبه حاضر يعلم كما اذا باع وهو حاضر يعلم قطعاً لا طماع الفاسدة اهـ (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وتركته فخافت تدعى أن لها بدمته مؤخر صدقاتها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعهما من الدعوى بذلك مانع وهما في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للنهي السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وغراس كرم معاً ولم يجر في ملكهما ما رقام في ارض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يدهما عاياه ومتصرفان به ويدفعان ما على ارضه لجهة الوقف المزبور من مائة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والا ن قامت امرأة تدعى حصة في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليهم ما قبل ولا يمنعهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتنتع من معارضتهما (الجواب) نعم (سئل) في صك حاصل ما فيه ان زيدا عمر في دار كذا الجارية في وقف كذا وفي توابعه من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا وأبنته في وجهه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعمير والتدوير المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستند الاصل المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا يمنعه من الدعوى مانع شرعي لا يمنع السلطاني أم لا (الجواب) نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المنوال لا يمنع السلطاني والله تعالى أعلم (سئل) في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما من رصغير يستقيم ما يسبق غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حامله لغراس قائم بها وبجها في النهر من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد يده على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعما انهما تسع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار وقفه وضع يده ولا تصرف في ذلك أصلاً ولا ناظر وقف عمرو بنسبة عمادة تشهد بحجر يان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه ومن قبله من النظار متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل اذا أقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستانين كل منهما جاري في وقف أهلي يفصل بينهما مجرى ماء يسبق أرض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما واضعون ايديهم ومتصرفون في مسنة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم من قديم الزمان واحدا بعد



واحد الى الاخر لجهة الوقف بالمعارض ولا منازع وفيما يلي المسئلة التي جبهة البستان الاسخر  
 سياج قديم فاصل بين المسئلة والبستان والا يدعى ناظر البستان الاسخر ان المسئلة تابعة  
 لبستانه مع الغراس القائمة بها متعللا بكونها في جهته ويكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا  
 لمن قبله وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف  
 بعد ثبوتها (الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة  
 بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب  
 (سئل) في مسئلة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسئلة اشجار لا يعرف عارسها  
 فالقول لمن من ارباب الارضين (الجواب) قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسئلة بين ارضين  
 احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسئلة اشجار لا يعرف عارسها قال الشيخ الامام محمد بن  
 الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة ولا يحتاج في امسالك الماء الى المسئلة  
 كان القول في المسئلة قول صاحب الارض العليا مع عينه واذا كان القول في المسئلة قوله  
 كانت الاشجار له ما لم يتم الاخر اليه وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسالك الماء الى  
 المسئلة كانت المسئلة وما عليها من الاشجار بينهما اهـ ومثل في البرازية في كتاب القسمة في  
 نوع تقص القسمة فصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قطع ناله انسان وغرسها  
 ورباها فهي للغراس بالقيمة خير بينهما ادعيا اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا  
 فان كان في موضع خاص لاحدهما فلا مالك وان في مشترك فيمنهما برزازية من المزارعة (سئل)  
 في قطعة أرض جارية في وقف اهل ومحتكرة لجهة وقف بر بالوجه الشرعي ولو وقف البرد مسئلة  
 بقساطل في الارض المزبورة يجري في الماء لوقف البرد فضعف ماؤها الاصل في قسمة أجرة المتولى  
 لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف يجري ماء وأراد أن يجريه ويضعه في القساطل المزبورة  
 للحظ والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة  
 ويمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم قاسارية بركة ماء يجري اليها  
 من فائض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء  
 المزبور ومجره ومصرفون في ذلك من مدة تزيد على ثمانين سنة بالمعارض والا ان قام متولى  
 وقف الحمام بكافهم دفع حكر عن الماء ومجره لوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله  
 من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس بيده مستند شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم  
 الملاك ذلك الا بوجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كانت هند وصبا على ابنها اليتيم  
 فأبرأت عمة اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصله عن نفسها وكان اليتيم حقوق وأعيان عنده عمة  
 وتريد أتمه الدعوى به على عمة بطريق الوصاية عليه وأخذها له من الوصاية عليه بعد الثبوت  
 فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم واذا أبرأ رجلا عن الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا بالوكالة  
 او الوصاية يقبل برزازية من الدعوى (سئل) فيما اذا ساق زيد عمرا على غراسه المعنوم لمدة  
 معلومة مساقاة شرعية وانقضت مدة المساقاة فقام عمرو يدعى حصته معلومة في الغراس المزبور  
 المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسبوقة  
 (الجواب) لا في ذلك بعد المساقاة المذكورة ففي ذلك الشيخ الخافوني وأجاب في شين سؤال  
 بقوله استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد  
 ذلك للتناقض الخ اهـ وأفتى بمثل العلامة الشيخ اسمعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مسطور في

مطلب يعمل بالتصرف  
 القديم في مسئلة الجري من  
 الجانبين

مطلب في مسئلة بين ارضين  
 عليها اشجار لا يعرف عارسها

مطلب نهر بينهما ادعيا  
 اشجاره

مطلب للمحتكر اجراء ماء  
 آخر في القساطل الموضوعة  
 في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من طلب  
 حكر على مجرى ماء الفائض  
 اذا لم يسبق له ولا لمن قبله  
 تصرف في ذلك

قوله واضعون وقوله بعدد  
 ذلك ومصرفون هكذا في  
 النسخ بالرفع ولعل الاصول  
 واضعين ومصرفين بالجر  
 صفة لجماعة المجرور بنى اهـ  
 مصححه

مطلب ابرأه عن الدعاوى  
 ثم ادعى ما لا بالوكالة او الوصاية  
 يقبل

مطلب لا تسمع دعواه في شيء  
 من الاشجار بعد مساقاة عليها

هامش فتاويه (سئل) في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف بريجده من القبلة قطعة أرض جارية في وقف أهلي يؤجرها ناظرها من جماعة ويحدها ناظرها من الشمال بالمزرعة المذكورة غير أن متولي وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين تناولون قسم الربع من زراعتها وتصرفون فيه من الربيع المذكور إلى محل معلوم في الأرض من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض والآن قام ناظر الأرض يعارض في ذلك مدعيًا أن حده أرضه الشمالية وراء المحل المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع أرض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن التصرف القديم للمتولين على ربيع المزرعة في حدها إلى المحل المزبور وبأخذون قسم الزرع كذا كروم يسبق لنظر وقف الأرض وضع يد ولا تصرف شرعي بماله من الحد المذكور المجاوز للمحل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربيع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الإخراج حال الحال مذكر (الجواب) حيث كان المتولون واضعي أيديهم وتصرفين بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان إلى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد ثبوت شرعًا لأن وضع اليد والتصرف بحجة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الأرض المذكورة ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف ذلك (سئل) فيما إذا مات رجل عن ابن وخمس بنات وتختلف تركه وضع الابن يده عليهن نحو عشرين سنة وهو مقر بذلك ويريد البنات الدعوى عليه بحصتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصتهن (الجواب) تسمع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقرًا بذلك وترفع يده عن حصتهن (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد بالغيين من غيرها اختلفوا معها في شيء معين صالح للزوجين فإن القول من الفريقين (الجواب) القول في ذلك للزوج مع عيبتها قال في التنوير من باب التجانف وإن مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو وادى القاضي بمبلغ دين معلوم وطالب به فأجاب عمرو بأن أصل المبلغ كذا وأنه دفع لزيد كذا وكذا إذا ادعى قدر الدين فطلب من عمرو إثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعى على عدم قبضه ما ذكر وطلب منه اليمين من أرافك كل ولم يخالف فتعنه الحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا موقعه الشرعي (الجواب) نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحتلف لا يلتفت إليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومتى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك عينته لأن الحكم بالنكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضي إذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك إلى إنكاره كذلك إذا حكمه بالنكول شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليمين (سئل) في رجل مات عن أولاد بالغيين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه أمتعة على حدة فاختلفت أحدهما والأولاد مع الأخرى في متاع البيت التي هي فيه والأمتعة مما يصلح للزوجين فهل يكون القول لهما بيمينها في ذلك حيث لا يثبت للباقيين (الجواب) إذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحي منهما في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما بيمينه في ذلك حيث لا يثبت للباقيين لأن العبرة باليد كذا في المدائع وغيره (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبة وخلف تركه فادعت الزوجة بمبلغ من الدراهم بدمية الميت وأثبتت باليمين الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الأخت ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والآن يدعي الوكيل بالوكالة أن الزوجة كانت أبرأت ذمة الزوج من المبلغ

مطلب يعمل بمحدود  
الأرض بالتصرف لأن وضع  
اليدين والتصرف بحجة قاطعة

مطلب تسمع الدعوى بعد  
عشرين سنة إذا كان الخصم  
مقرا

مطلب إذا اختلف في الصالح  
للزوجين فالقول فيه للحي  
منهما

مطلب إذا قضى عليه  
بالنكول ثم أراد أن يحتلف  
لا يلتفت إليه الخ

مطلب القول للحي في  
الصالح لهما

قبل تصديقه واقراره فهل حيث صدق وأقر أن الدين باق في التركة لا تسمع دعواه المزبورة  
(الجواب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد اقراره المزبور بالتناقص كما صرح بذلك في جامع  
الفصولين وفي فتاوى الأنقر وى عن القنينة التناقص يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه  
يخرج من اقراره لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره كآلة أو وصاية قس  
وصى اقراره له ثم ادعاه للصغير لا تسمع (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثته وترك تحت ايديهم  
فادعى عمرو دينه بالذمة زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم شرعى وأقام شاهدين شهدا له  
بذلك لدى الحاكم المذكور لحكمهم بذلك وأمر المدعى عليه بدفع الدين لعمرو من التركة فدفع له  
بعضه من غير تحلف عمرو عين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وادعى على عمرو بأن دعواه  
على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفع لكونه أخذه بغير عين فهل يكون الدفع المذكور  
غير واقع وموقد الشرعى لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستحلاف الشرعى  
(الجواب) نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعتبرات ان القاضى يستحلف الطالب  
حتى قال في الخلاصة عن أدب القاضى للخصاف رحمه الله تعالى وأجوعوا على أن من ادعى ديناً  
على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين ولا من أحد  
أداه اليك عنه ولا قبضة قابض ولا ابرأته ولا شأمنه ولا أخلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا  
عندك به ولا بشئ منه رهن اه وعنده الصديق الشهد بان الدين ليست للوارث ههنا وانما هى  
للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو موسى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاحتياط  
في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلف اه فثبت أجوعوا على تحليفه وذكر والله لا يدفع  
اليه المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرائطها حتى ينفذ حكمه بالدفع  
والقاضى بأمر بالحكم بأصح الأقوال من مذهب الامام الاعظم أى حنيفة النعمان رحمه الله  
تعالى فاذا حكم بغير الاصح لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد  
أجوعوا على التحلف وأما ما قيل ان القضاة يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتماع وأما  
المقلد فانه متى خالف معتقداً مذهباً لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كما بسطه  
القرتاشى في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة اذ بعض الورثة يكون خصماً عن الميت  
كما صرح بذلك غير واحد من علمائنا الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار الاسلام \* (تمت) \*  
قال في البحر ولم أر حجة من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف  
احتياطاً اه قال العلامة الغزى القرطاشى (أقول) ينبغي ان لا يتردد في التحلف اخذاً  
من قولهم الديون تقضى بأمثالها بالأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال  
العلامة الخير الرملى في حاشيته على البحر (أقول) قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين  
على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستحباب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما  
في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فالتق الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي  
أن لا يتردد في التحلف قتأمل اه (أقول) وكلام الرملى هو الوجه كما لا يخفى على من تنبه  
(سئل) في امرأة تركت دعواها الارث من ابيها على اخيهامدة ست وثلاثين سنة بلا مانع شرعى  
وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الآن (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى  
لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى غائباً أو صيباً أو مجنوناً وليس له ما  
ولى أو المدعى عليه أميراً جازاً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العتايية

مطلب التناقض يمنع  
الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه  
مطلب لا يصح دفع الوارث  
قبل عين الاستظهار  
مطلب أجوعوا على ان من  
ادعى ديناً على الميت يحلف  
من غير طلب الوارث والوصى

مطلب لا ينفذ القضاء  
بالدفع قبل عين الاستظهار  
قوله حصرية أى ان تولية  
القضاة في زماننا محصورة  
بالحكم بالأصح المسد كور  
لاشترط السلطان نصره الله  
تعالى ذلك على جميع قضائه  
اه منه

مطلب القاضى المقلد  
لا ينفذ حكمه اذا خالف  
معتقد مذهب  
مطلب الدعوى على بعض  
الورثة صحيحة  
مطلب اذا ادعى انه دفع  
للميت دينه وبرهن هل  
يحلف  
مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق تاريخا

مطلب لا تقبل البيينة على الشراء من الغائب حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها

مطلب تقدم بيئته على اليد في دعوى النتائج بشروط

مطلب برهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه  
مطلب أراد البائع اثبات  
النتاج بعد الاستحقاق هل  
يشترط حضيرة المستحق

(سئل) في خارج وذى يدعى ثور تنازع فيه كل يدعى شراءه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخا (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وغيرهما وان بدأ أحدهما يقضى للخارج الا اذا اخرج تاريخ آخر من تاريخ أحدهما اسبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجان على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد غير ذى يدعى برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يدعى ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق بالمنع تنوير الابصار من دعوى الرجلين وبمثلها أفق الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا اخرج تاريخ آخر من تاريخ أحدهما اسبق فحينئذ يقضى له اه وفي المنع ثم اعلم ان البيينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزى الى خزائن الاكل (أقول) هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس راضى المبدى لا تقبل بيئته الشراء من الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة اما بملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه واما بملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه اه ثم روى القضاوى القاضي ظهير الدين ادعى ان ثورته من أبيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باع منه ولم يقولوا باع منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أو مالو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع وملك اه (سئل) في رجل اشترى من زيد فرس معلومة بثمن معلوم والان قام عمرو بالخارج يتبعه من الرجل بالنجاح ويريد المشتري اقامة البيينة على عمرو المدعى المزبور انما نتاج فرس بائعه فهل ترجح بيئته المشتري انما نتاج فرس بائعه على عمرو بالخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يدعى على النتائج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثلها أفق الشيخ خير الدين نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه اه وبمثلها في البحر (أقول) ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن خزائن الاكل حيث قال لو أقام البيينة أن هذه الدابة نتجت عنده ونسج هذا الثوب عنده وأن هذا الولد له أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا الوشاهد وانها بنت أمته لانهم اتماشهدوا بالنسب اه وبه أفق العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم اعلم ان قولهم ان ذا اليد أولى في دعوى النتائج مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أو لو ادعى عليه انك غصبته متى أو أودعته عندك أو أجرته منك فادعى ذو اليد النتائج قدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزيلعي وشراح الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار فتنبه لذلك (سئل) في رجل اشترى من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة اخرى بدعوى النتائج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها نتجت عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضيرة المستحق لقبول هذه البيينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضيرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما أفق به الخبير الرملى كما هو مذکور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول انظر واشبهه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضيرة البغلة أيضا فتأمل ولا تنجمل هذا ما ظهر للعبد الضعيف (أقول) وقد مرنا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق

فراجع (سئل) في ذي يد وخارج برهننا على تناجح جمل ولم يوافق سنة تاريخهما فهل يقتضى به  
 لذى اليد (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من دعوى الرجلين (سئل) في ذي يد على معزته هي  
 تناجح معزته تجب عنده وله ينسب على ذلك ادعاهما خارج بالملك المطلق وأقام كل بينة على دعواه  
 فهل يقتضى بينة ذي اليد (الجواب) نعم ادعيا المتناجح فانه يقتضى بينة ذي اليد وكذلك اذا  
 ادعى ذو اليد المتناجح والآخر مدعى كمالا مطلقا وهذا اذا لم يؤرخا فان أرخا يقتضى لصاحب اليد أيضا  
 الا اذا كان سن الدابة بخالف الوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقتضى للخارج  
 عمادية من الفصل الثامن وتسام القروع فيها ومثل في التنوير وغيره (سئل) في رجل ادعى  
 على آخر التناجح فقال المدعى عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعها  
 لدعوى المدعى ان اقام البينة أم لا (الجواب) نعم يكون دفعها كما صرح به في العمادية في الفصل  
 السابع في التناقض في الدعاوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم  
 يده عليها فطالبة زوجة المتوفى بشد ميراثها منها فأثبت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على  
 أولاده الاربعة ثم على أولادهم ثم ثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظر على الوقف ولا  
 مأذونه بالمدعى بذلك من القاضي العام وان الشهود لم يذكر واسم جسد الواقف المزبور في  
 الشهادة بل ذكر واسمه واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرفهم ما ذكر واصناعتها التي يشاركون فيها  
 غيره ولم يعرفهم الا بحالة ثم ترفعوا الى قاضي القضاة فألغى حكم الحنبلي المذكور وحكم  
 بحريان الدار في ملك ورثته يد حكمه شرعا مستوفيا شرطا فاشترطوا له وكتب بذلك بجهة شرعية فهل يعمل  
 بمضمونها والحالة هذه (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لو ادعى الموقوف عليه  
 يصح وفاها وبغير اذنه فبغير رواية والادعيا لا يصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما  
 في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه بصناعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية  
 واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ولو كان الوقف على  
 رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ويقتى بأنه لا يصح لان حقه الاخذ  
 لا التصرف في الوقف ولو غصب الموقوف احد ليس لاحد من الموقوف عليه من خصومة بلا اذن  
 القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العمادية في الفصل العاشر والبرازية  
 من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار الموقوف عليه الغلبة أو السكنى لا يملك  
 الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على  
 ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب  
 من ذكر اسمه واسم ابيه وجده أو اسمه واسم ابيه والصناعة اذا كان معروفا بما بان لا يكون  
 في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) في صغير مات عن أم  
 وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان على وكيل عمى الصغير أنهم ما لبنا ابن عم له  
 وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته فانكر الوكيل نسبهما له وأتى بشاهدين شهدا في وجهه  
 الوكيل المرقوم أنهم ما لبنا ابن عم الصغير ولم يذكر في شهادتهم ما لبنا ابن عم ولا ب  
 أولادهم ولم يذكروا قبل الحكم ولم تكن التركة في يد العمتين المزبورتين ولم تكونا خاتما في اثبات  
 النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وفي الاشياء من كتاب القضاء  
 الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق  
 كما في التهمة اه والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت

مطلب برهننا على التناجح  
 ولم يوافق سنة تاريخهما  
 يقتضى به لذى اليد

مطلب اذا اقر بشراء  
 الدابة تدفع دعواه المتناجح

مطلب لا تسمع دعوى  
 الموقوف عليه الا باذن  
 القاضي او كونه متوليا  
 مطلب المستحق لا يملك  
 الدعوى ولو الوقف عليه  
 فقط

مطلب لا بد لقبول الشهادة  
 على الغائب من ذكر اسمه  
 واسم ابيه وجده  
 مطلب الدعوى على غير ذي  
 اليد لا تسمع  
 مطلب الخصم في اثبات  
 النسب خمسة



مطلب ادعى انه عم الميت  
لا بد أن يفسر انه لا يسه  
أولاده

مطلب انما تقبل دعوى  
النسب بشرط

مطلب ينبغي الاحتياط في  
الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا انقاد للبيع  
لا تقبل دعواه حرية الاصل  
بدون بينة

مطلب باع داره وقرينه حاضر  
لا تسمع دعوى القريب  
مطلب تسترك الدار في يد  
المصرف قطعاً للاطماع  
القاسدة

أو على الميت بزانية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح  
على غير ذي اليد اه باختصار وفي الخاتمة رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط  
لحجته دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا يسه وأمه أو لبيه أو لأمه ويشترط أن يقول وهو وارثه  
ولا وارث له غيره عمادية من أواخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرحيمية سئل في رجل يدعى  
على وصي صغار أنه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا أقامها أولا  
الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط  
أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى ابنوة العمومة قال في البحر بعد بسط  
الكلام وحاصل ما ينبغي هنا أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به  
الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن ينسب الشهود للميت والمدعى لبنوة العمومة  
حتى يلتصقا الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضيان ولا بد أن  
يكون الأب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذا خصام فيه  
والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه  
الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا  
الزمان ومن المعام أن ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاة الا يحكموا بالشهادة المزكاة  
فلا يصح الآن بشهادة غير من كاهن وظاهر والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الشيخ  
عبد الرحيم من فصل دعوى النسب (قال المؤلف) قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية  
والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد الذي التقيا اليه وقد مثل له في الظهيرية مثالا  
ولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده لكن أفق الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره  
البشمقي في فتاويه وأظن أن الرحيبي اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره  
اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكمهم بدون ذكر الجد نفذ وأنه ظن أن  
الدعوى على الجد الذي التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذي يطلبون ارثه فتنبه  
(سئل) في جارية اشتراها رجل من سيدها بثمن معلوم قبضه سيدها وتسليمها المشتري منه وذهب  
بها الى منزله منقادة للرق والبيع والتسليم ساكتة واستخدمها المشتري ثموس سنين والآن  
أراد بيعها فزعمت انها حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل  
ذكر الامام رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله اني حر  
الاصل بدون بينة وتفسير الانقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يأبى ويسكت  
أما السكوت عند البيع لا يكون انقياد للبيع لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا  
في أحكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حر لا يقبل  
عمادية في الفصل الرابعين ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه  
انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان بزانية من الحادى عشر من الدعوى (سئل) في رجل  
تصرف في دار معلومة زمانا تصرف الملاك في أملا كهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء منه  
ثم باعها من زيدو باعها من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة وللرجل  
قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار والكل في بلدة  
واحدة ولم يسمعهم من الدعوى مانع شرعى قام الآن ورثته يريدون الدعوى بشيء من الدار فهل  
تكون دعواهم بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد

المتصرف قطعاً للاطماع الفاسدة لأن السكوت كالأفصاح قطعاً للتزوير والحيل والمسئلة  
 في كثير من المعبرات كالتنوير والكنز والمثني في مسائل شتى آخر الكتاب والبرازية  
 والولوية وعبارتها رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والمتصرف ولم يدع  
 ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد المتصرف لأن الحال شاهد له لا سيما  
 بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى الانقروى  
 مفصلة وكذا في الخبرية في كتاب الدعوى في عدة أسئلة (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وأم  
 وابن قاصر وخلفت تركته قامت الام الآن تدعى بأن لها أمتعة معلومة في التركة دفعها لابنتها  
 على سبيل العارية من مدة تريد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى  
 مانع شرعي والزوج ينكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان بيد هندا أمتعة معلومة متصرف فيها من مدة سنين بلا  
 معارض ولها أم ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق يعارضها في الامتعة ويدعيان انها لهما وهي  
 تنكر وتدعي أن الامتعة لهما فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني أخيها الاثبات (الجواب) نعم  
 (سئل) في قروي اختلف مع زوجته في بقرة وتواجه في بيته ولا بينة لهما فهل يكون القول له  
 في ذلك بميمنه (الجواب) نعم لان المواشي مما يصلح لهما كافي الجبر والمنع والقول له في الصالح  
 لهما (سئل) فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة فقط  
 كالاساور والذهب وغيرها وما يصلح لهما كالنقود وغيرها فالقول لمن في الشريقتين (الجواب)  
 القول للزوجة في ذلك بميمنها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق لانه مما  
 يصلح لهما كما في الجبر (سئل) فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن  
 زوجة وبنت منها وترك كادارا كاناسا كمين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهايدعيان  
 أن نصف الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالدته هند ولا بينة فهل  
 القول في ذلك لورثة الزوج مع الميمن (الجواب) نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول  
 ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد كافي لسان الحكم وشد في الخبرية نقلا عنه (سئل)  
 في رجل طلق زوجته ثلاثاً واختلفا في بيت ساكنين فيه ولها بينة تشهد بجران البيت في  
 ملكها فهل يقضى بينهما (الجواب) البيت للزوج بميمنه كافي الجبر الآن نقيم البينة فمقتضى  
 بينته لانها خارجة قال في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثاً أو بأكثر  
 فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزالتيدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق  
 أو بعده واذا ماتا فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول  
 ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام  
 المورث فصارا كالمورثين اختلفا بانفسهما وهما احمان في حال قيام التسكاح ولو كان كذلك  
 كان على هذا الخلاف فكذا بعدهم ومما الخ اه أقول وقال في الجبر تحت قول الكنز وله  
 فيما يصلح لهما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو  
 بخلاف المتعارف في الفرش وشتموها والهدايا قال في خزانة الاكمل لو ماتت المرأة في ليلة التي  
 زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج  
 والطنافس والتم اقمه والاباريق والصناديق والفرش والخدم والمحف للنساء وكذا ما يجهز مثلها  
 الا أن يكون الرجل معروفاً بتجارة جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما

فالقول

مطلب تصرف زماناً في أرض  
 لا تسمع دعوى من كان يرى  
 تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى  
 العارية بعد خمس عشرة سنة  
 مطلب ماتت أمها فادعي  
 ابنا الأخ أن الامتعة لاتها  
 وهي تنكر فالقول لهما  
 مطلب القول للزوج في  
 الصالح لهما كالمواشي  
 مطلب اختلفت مع ورثة  
 الزوج في أمتعة البيت

مطلب اذا ماتا فالقول لورثة  
 الزوج

مطلب اختلفا في البيت بعد  
 الطلاق فهو له بميمنه الآن  
 تبرهن

فأقول له إذا كان الاختلاف ليلته الزفاف فالقول لها الجريان العرف غالباً من أن الفرش وماذ كرم من الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتقاده للفتوى الآن يوجد نص في حكمه ليلته الزفاف عن الإمام بخلافه فيتبع اهـ كلام البحر لمخصا (سئل) في رجل متزوج بأمر أمه ويدهما عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبلها فقام الابن الآن يدعي بأن العقار ملك لآبائه والبنت أنه لامتها ولا يثبت لكل منهما فهل يكون القول للابن المزبور في ذلك بيينه (الجواب) حيث لا يثبتة فالقول للابن في ذلك بيينه وتوث البنت المذكورة منه قراطاً واحداً والمسئلة في الخبرية عن لسان الحكم (أقول) لم يبين في السؤال العقار المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لأن المرأة وما في يدها في الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لأنه يعارضه ظاهر أقوى منه اهـ وقال في البحر أيضاً ومراهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهباً أو فضة كما سأل في المشكل اهـ والمراد بالشكل الصالح لهما أو يثبت به بقوله بعده وما يصلح لهما الفرش والامتعة والاواني والرقائق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في الكافي وبه علم أن البيت للزوج إلا أن يكون لهما يثبته وعزاه في خزائن الكل إلى الإمام الأعظم اهـ كلام البحر وذكر في البحر أيضاً أنه إذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالاجنبيين يقسم بينهما اهـ وبه علم أن العقار إذا لم يكن ناساً كنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لأن الكلام في متاع البيت فقط وقد عانت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما علقته على البحر أن الأولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر وإذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجاً عن سكانها فيقسم بينهما فثبتت عقار في السؤال بما كانا ناساً كنين فيه فليست أمثل (سئل) في ابن كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يتدعون أن ما حصله من كسبه يختلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل كان له كسب مستقل يختص بما أنشأه من كسبه وليس للورثة مقاسمة في ذلك ولا ادخاله في التركة (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جملة عياله وصنعتهم ما يتحد يعمه بتعاطي أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لآبائه ولا شيء له فيه (الجواب) نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لآبائه لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله وصنعتهم ما يتحد ولا يعرف للابن مال سابق لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون معيناً له فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وأفتى بذلك الخير الرملي إذا تنازع الرجل مع نبيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتنازع متاعنا والأب يدعيه لنفسه فان المتنازع يكون للأب وللبنين النيب التي عليهم لا غير الخ من القول لمن في كتاب الدعوى (أقول) وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالاً ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل

مطلب إذا اختلفا في غير  
متاع البيت فهما كالاجنبيين

مطلب إذا كان للابن كسب  
على حدة ثم مات أبوه اختص  
بما اكتسبه  
مطلب إذا كان في عيال  
أبيه وصنعتهم ما يتحد فما  
اكتسبه لآبائه  
مطلب الابن إذا كان في  
عيال الأب يكون معيناً له  
فما يصنع



بنفسه وأما قول علماء تناوب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال  
 يكون كاه للاب إذا كان الابن في عيشه فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشرط منها التعداد  
 الصنعة وعدم مال سابق لهما أو كون الابن في عيال أبيه فإذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن  
 للاب وانظر إلى ما عايناه المسئلة من قولهم لأن الابن إذا كان في عيال الابن يكون معيناً له  
 فيما يضع فساد الحكم على ثبوت كونه معيناً له فيه فاعلم ذلك اهـ وأجاب الخبير الرملي عن  
 سؤال آخر بقوله حيث كان من جملة عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكده  
 وتعبه فهو ذلك خاص لا يسهل لغيره فمستحب لم يكن له مال ولو اجتمع له بالسبب جملة أموال  
 لأنه في ذلك لا يسهل معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لا يسهل نص عليه علماءنا وأرجعهم الله  
 تعالى فلا يجزى فيه أرث عنه لكونه ليس من ممتلكاته اهـ وأجاب أيضاً عن سؤال آخر بقوله  
 أن ثبت كون ابنه وأخويه عائلته عليه وأمرهم في جميع ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال  
 كله له والقول قوله فيما لديه بينهم وليتق الله فالحزاء أمارة وبين يديه وإن لم يكونوا به هذا  
 الوصف بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركا في الأعمال فهو بين الأربعة سوية بلا إشكال  
 وإن كان ابنه فقط هو المعين والأخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثاً يقيين  
 والحكم دائر مع علمه بأجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته (سئل) في رجل ادعى على آخر  
 اجارة طنوت فأنكر خصمه ذلك ويريد تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف  
 (الجواب) نعم له تحليفه وكيفيته تحليفه ما في ١٦ من العمادية في مسائل الاستخلاف  
 لو ادعى اجارة ضبعة أو داراً أو طنوت أو عبداً أو ادعى من ارعسة في الأرض أو معادله في نخل فأنكر  
 المدعى عليه يحلف على الحاصل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم  
 في هذا العين المدعى ولله قبلك حتى بالاجارة التي وصف اهـ (سئل) فيما إذا كان يدين من  
 دار معلومة عن أبيهما المتصرف فيما قبلهما بطريق الشراء بموجب حجة متضمنة أنه مرتب على  
 بعض غيره معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان بلجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها بلجهة  
 الوقف من أكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور بكاف الذم من المزبورين  
 إلى بيان البعض المزبور واستجبارهم منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئاً من ذلك بل يدفعون  
 الغرسان في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى تكليفهم إلى ما ذكر (الجواب) نعم  
 ليس له ذلك والله تعالى أعلم والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدة  
 المتطاولة اهـ (سئل) فيما إذا كان بلجهة وقف قطعة أرض داخل دار زيد وهي غير معلومة  
 وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي غرس أجرة عنها ويأخذ بذلك وصولاً من قديم الزمان  
 قام الآن ناظر الوقف بكاف زيد إلى استجبار أرض معلومة من أرض الدار زاعماً أنها هذه  
 وزيد ينكر ذلك ويكفنه إلى اثباتها بالوجه الشرعي فهل يكلف الناظر إلى ذلك (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما إذا كان يدين جماعة بساتين معلومة وهم متصرفون في بطريق الملك من مدة تزيد  
 على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبلغاً من الدراهم على بساتنه بلجهة وقف أهلي من قبل  
 هذه المدة إلى الآن بالمعارض ويعلمون وجه الدفع أنه بطريق المرتب ويؤمن ناظر الوقف أن  
 أرض البساتين كلها اجارية في الوقف المزبور بمجرد أخذ المبلغ المذكور من ملاكها وليس بينه  
 مستند شرعي يشهد بما زعمه فهل لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين (الجواب) نعم لا عبرة  
 بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين أن دفعهم بطريق المرتب لأنهم مملكون وهم أعلم بجهة الدفع

مطلب ما اكتسبه الابن  
 يكون لا يسهل بشرط

مطلب مدار الحكم على  
 ثبوت كونه معيناً لا يسهل

مطلب لو غرس شجرة فهي  
 لا يسهل

مطلب إذا كان ابنه وأخوه  
 في عائلته فكسبهم له

مطلب إذا أنكر الاجارة  
 يحلف وكيفيته تحليفه

مطلب ليس له طلب الاجارة  
 إذا كان المرتب على بعض

غير معلوم من الدار  
 مطلب في داره قطعة غير

معلومة يدفع عنها الوقف  
 كذا الخ

مطلب القول للدافع لأنه  
 أعلم بجهة الدفع

مطلب إذا كان ما يدفعه  
 بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب دفع لابنه مالا فاراد  
أخذه صدق في أنه دفعه  
قرضا

مطلب ترك الدعوى ثلاثا  
وثلاثين سنة لا تسمع دعواه  
مطلب في العمل بالصكولة

مطلب قالوا الكتاب على  
ثلاث مراتب

كما صرح بذلك في البرازية والفصولين وقتاوى الخاتوني وغيرها والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا  
فأراد أخذه صدق انه دفعه قرضا لانه مملك دفع اليه دراهم فقال له أنفقها ففعل فهو قرض  
كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض  
الثوب باطل لسان الحكم في هبة المريض وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب  
الدرهم أقرضتك وقال القايض لابل وهبتني كان القول قول صاحب الدرهم من تكاح الخاتية  
رجل ادعى على ميت ألفا قبرهن وارثه أن الاب أعطى ألفا قبيل والوارث بصدق في أن الاب  
أعطاه بجهة الدين لقياسه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه  
للمملك (سئل) في دار معلومة جارية في وقف بر والمتولون على الوقف متصرفون بها واضعون  
يدهم عليها ويؤجرونها ويتبعون أحوالهم بالجهة الوقفية مدة تزيد على خمسين سنة بلا معارض  
والآن قام ناظر وقف أهلي يدعي انها جارية في الوقف الاهلي مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب  
الوقف الاهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها بالجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلا مانع  
شرعي والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) نعم قال في المبسوط  
ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك  
الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم  
التصرف بذلك قال في الخاتية رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضر صكافيه  
خطوط العدول والقضاة الماضين ومطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن  
يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالجهة والجهة هي البيعة أو الاقرار أو ما الصك فلا يصلح  
حجة لان الخط يشبه الخط اه (أقول) انظر التوفيق بين ما في الخاتية وما في فتح القدير من قولهم  
يسلك بمنقطع الثبوت المحجولة ثم انظره ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي  
الخصاص لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكر وقوف في ايدي الامناء  
فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي  
والملتقى آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب \* مستتين مرسوم وهو أن  
يكون معنونا أي مصدرا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به  
العادة فهذا كالنطق فلزم حجة \* ومستتين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار  
أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالنية والاشهاد عليه  
والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين  
الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول أظهر \* وغير مستتين كالكتابة على الهواء  
أو الماء وهو غير حجة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وأن نوى اه ومثله في الهداية  
وقتاوى قاضيان وحاصله أن الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية  
عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خط يده بذلك وأنكر المدعى عليه هل يحلفه القاضي  
انما ليست خطه أم على عدم الاستحقاق أو يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكولة  
ويجوز أن خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه أنكر الكتابة أو يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال  
أهل الخبرة هما واحد الرمه الحق وان اعترف انه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به  
قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكولة يلزمه  
المسال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمتي فلان بن فلان الفلاني كذا كذا

فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمضرة الشهود فهو معتبر فيسح من شأه ككاتبته أن يشهد عليه اذا شهد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه أما اذا شهدوا أنه خطه من غير أن يشهدوا ككاتبته فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسطور هل يحلف أنه ما كتب عليه أم على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اهـ والحاصل أنه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التفسير بافظ قالوا كما قدمناه وفي الخبر عن البرازية ما نصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا يحل الشهادة به ولو كان مصدرا حر سوما وان اغتاب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لأن الكتابة قد تكون للتخيرية الخ فأقارن عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير اذا كان بين الخططين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليهم بالمبال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وان أفتى قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لأن قاضيخان من أجل أن يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيري إلى أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستلزم منه ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قدمناه عن الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الاشياء المتماثلة في قاضيخان والبرازية وغيرهما خط السمسار والبيع والصراف وجرم به في الخبر وكذا في الوهبانية وحقه ابن الشيخية وكذا الشرياني في شرحها وأفتى به القارئ صاحب التنوير ونسبه العلامة البيري إلى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهر ابن الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اهـ وفي خزائن الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اهـ ما قاله البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري بيدي ان فلان على ألف درهم كان هذا اقرارا ملزما اليه (قلت) ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب الثاني إلى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسائل كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفتر بيع وصراف وسمسار الخ وكتبت فيما علقته على الدر المختار نقلا عن شيخنا المحقق حجة الله البعل التاجي في شرحه على الاشياء ما نصه تبينه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخافي المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به وللعلامة الشيخ علاء الدين الحصكفي شارح التنوير والملتقى رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب الامان ونقل جرم ابن الشيخية وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمسار لعل أمن التنوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيخان وان هذه العلة في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرف من شاهد أحوال أهلها حين نقلها الا لا تحررأولا الا بأذن السلطان ثم بعد اتفاق الختم الغدير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فينتج خطه عليه ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليه ثم تعاد أصولها إلى أمكتها الحفظ فلا يلزم

مطلب يستثنى خط  
السمسار والبيع والصراف  
فانه حجة عرفا

مطلب في العمل بالدفاتر  
السلطانية

مطلب في دفاتر التجار

مطلب حادثة الفتوى في  
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التجار  
على الأجل من العلامة هل  
تدل على الملك

مطلب فيما إذا أذن لآخر  
بالانفاق عماله تحت يده

مطلب تقبل البيعة لـ  
أقامها بعد عيّن المدعى عليه  
مطلب أن يكرّر المال ثم  
ادعى الإبراء والإيقاع يقبل  
ولو بعد القضاء عليه

فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والسكينة فالوجوب في الدفاتر أن  
المكان الثاني وقف على المدرسة الغلانية مثلاً يعمل به من غير بينة وبذلك يبقى مشايخ  
الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله أفندي وغيرها فليحفظ انه ما نقلته من شرح شيخنا  
المذكور روجه الله تعالى فالخامس أن المدار على اتقاء الشهية ظاهراً وعلمه فيا يوجد في دفاتر  
التجار في زماننا إذا مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب  
فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فالويل لمن يعمل به لزم ضياع أموال  
الناس إذا غالب بآعائهم بلائهم وقد قل هذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وأئمة الحج مكانة له  
في البرازية وكفى بالامام السرخسي وقاضينا قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستثناة من  
قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا يرد ما من من انه لا يحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه  
تعليمهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مستثناة من متفقة واحتمال أن التاجر  
يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعد جداً على أن ذلك الاحتمال موجود ولو  
كان بالمال ثم ودفاهه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى اننا حيث قلنا بالعمل بما  
في الدفاتر فذلك فيما عليه كيدل عليه ما قدمناه عن خزائن الأكل وغيرها أما فله على الناس فلا  
ينبغي القول به فلو ادعى بمال على آخر مستند الدفاتر نفسه لا يقبل بقوة التهمة هذا وقد وقعت  
في زماننا حادثة سئلنا عن تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وأنه  
مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفاتر فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي  
في الجواب انه لا يقتضي عليه بالمال لكونه ليس بخطه بل هو خط كافر وليكون الدفاتر ليس تحت  
يده فيحتمل أن الذي كتبه بعد موت التاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما إذا كان دفتره  
بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الخافق في سؤاله حاصله فيما  
يكتبه التجار على أجالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن الحل ملك  
صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضح اليد على الحل فلا كلام  
في أن وضع اليد دليل الملك بلاينة ولا عبرة حينئذ بمجرد الكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه  
وان لم يكن هنالك وضع يد فالأصل أيضاً أن الحل لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالبينة الشرعية  
انه غيره اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بدمية ابتسه البالغ فأذن له بالاتفاق  
منه على أولاده آخرين صغار وعلى أنفسهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدراً معلوماً  
نفقة المثل في مدة غيبته أي به المحتملة لذلك والظاهر يصدقه فيها ثم حضر الابن ويريد احتساب  
ما أنفق على أبيه من مبلغه المزبور بعد ثبوت الأذن والاتفاق وقد ربه بالوجه الشرعي فهل له ذلك  
(الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص أذن لآخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله  
الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأنكر الأذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك  
أجاب ان كان المال الذي تحت يده أمانة فالقول قول المأمور مع عيّن وان كان معصوباً أو ديناً لم  
يقبل قوله الابينة والله تعالى أعلم (سئل) هل تقبل البيعة لو أقامها المدعى بعد عيّن المدعى  
عليه (الجواب) تسع البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير  
وغيرهم من الدعوى قال في التنوير وتقبل البيعة لو أقامها المدعى بعد عيّن المدعى عليه عند  
العامة وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو مالا فأجاب بالانكار فأثبت ذلك  
زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو انه أبرأ منه فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل

قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الإبقاء أو الإبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أقر زيد بأن بذمته لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم وثبت إقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية وحكم عليه بذلك ثم قام الآن يدعى أيضا بعض المبلغ المزبور قبل الإقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم في الانقراض من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية وإن ادعى الإبقاء قبل الإقرار لا تقبل (سئل) فيما إذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تسبخته مورثهم فلا تة فاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ للمورثة قبل موته أو يحلف على ذلك فهل تقبل بينته ويحلف (الجواب) نعم تقبل بينته ويحلف لما في خزانة المفتين لو ادعى الإبقاء بعد الإقرار بالدين فإن كان كالأقوالين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الإبقاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض ومخوفا في جامع الفصولين والأشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الإبقاء قبل إقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى القرتاشي من الدعوى مفصلا وفي المحبة من الدعوى

مطلب أقرب المال ثم ادعى  
الإبقاء قبله لا يقبل

لو ادعى ديناً عليه فأقر \* ثم ادعى الإبقاء بعد ذلك الخبر  
لم تستمع دعواه للتناقض \* إلا إذا ادعى يدفع عارض  
كأن يقول كان دفعي بعد أن \* أقرت بعد برهة من الزمن  
أو قد دفعت عقب التفرق \* عن مجلسي فعند ذلك صدق

(أقول) هذه النقول دالة على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب السؤال الذي قبله (سئل) فيما إذا باع زيد ثلثي داره المملوكة من ابنته البالغة وثلاثها من زوجته ببيعاً تاماً شرعياً بثمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه إبراءاً شرعياً في صحته وجواز أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن ترك تركته مستغرقة بالدين وثبت البيع والإبراء المذكوران بالبينة الشرعية بثبوتاً شرعياً في وجهه غريم الميت فهل يكون الإثبات شرعياً صحيحاً (الجواب) نعم إذا ادعى ديناً على ميت بمحضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان مكان دفعها صحيحاً حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعى مخمطة برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات (سئل) فيما إذا ادعى المدينون الإيصال فأذكر المدعى ولا يثبت له فطلب عينه فتقال المدعى اجعل حقي في الختم عني أحضر حقي ثم استخلفني فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مملوكاً بالغاً بثمن معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنده أياماً ثم إن المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمراً أعتقه حين كان مملوكاً له في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل (الجواب) نعم ولو باع عبداً ودفعه إلى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به إلى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا الإقرار منه بالرق لاندانقاده للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعاً إلا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لأنه يسمي في نقض ما تم من جهته إلا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال أطلق الحرية فسهل الأصلية والعارضية لخفاء حال العلق فإن الولد يجب صغيراً من دار إلى دار ويمنع المولى بالاعتناق الخ بحكم الرائق من الاستتقاق ومثله في الدرر وتسامق فروع المسئلة في الحاشي عشر

مطلب يصح إثبات الشراء  
في وجه مدعى دين في التركة  
المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل  
حقي في الختم ثم استخلفني  
مطلب تقبل بينة المملوك  
على أن باعته الأول كان  
أعتقه

مطلب التناقض لا يمنع  
دعوى الحرية

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد المساومة  
مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد الإبراء العام

مطلب اذا ثبت أن تاريخ  
ما ادعى به متأخر عن تاريخ  
الإبراء يقبل  
مطلب لا يستحق كذا  
ولا غيره بحمل القول فيه  
للمبرئ  
مطلب الإبراء عن الدعوى  
يدخل فيه الإبراء عن  
الاعيان  
مطلب أبرأه عن الدعوى  
ثم ادعى عليه ارباعاً عن أبيه  
يصح أن لم يعلم موته وقت  
الإبراء

مطلب اذا قال لادعوى لى  
قبله ولا خصومة لا تسمع  
دعواه بعده الا في حق حادث  
مطلب أقراة لا يستحق  
عليه حقا ولا يميناً لا تسمع  
دعواه عليه ولا يمين عليه الخ  
مطلب يدخل في قوله لاحق  
لى قبله كل عين ودين وكفالة  
وجناية وأجارة وحسين

من البرازية في دعوى الرق والحرية (سئل) في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه (الجواب) نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي (سئل) فيما إذا أقر زيد في صحته وسلامته أنه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عمر وحقاه بالمقامين سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته ابراء عاماً من كل حق ودعوى شرعيين قام زيد الآن يريد أن يدعى على عمر وبشيء سابق على تاريخ الإقرار والبراء العامين ويحمله عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كما في الخلية والبرازية والعمادية وغير ذلك من الكتب المعتمدة وبدأ في العلامة الحنفية وللشريعة في رسالة في ذلك سماها تنقيح الأحكام في حكم الإقرار والبراء الخاص والعام وأجاب قارئ الهداية إذا لم يثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكر مع عينه والله تعالى أعلم وأجاب عن المسكاس إذا شهد أنه لا يستحق على زيد مسكس كذا وكذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا قسمك بقوله ولا غيره فقال المسكاس أردت ولا غيره من المسكوس خاصة بأن القول قول المدعى مع عينه أن الذي ادعى به غير المسكس وإن قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لأنه هو المجل والمبرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الحنفية مانصة فحين أبرأ عاماهل له دعوى بشيئ سابق أم لا أجاب حيث أبرأ عاماهل مشتملاً على الإقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى ليس له الدعوى بشيئ سابق على البراءة المذكرة بخلاف ما إذا لم يقع بلفظ الإقرار بعدم الاستحقاق على وجه النفي بل وقع بلفظ الإبراء عن المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه الإبراء عن الاعيان إلا أن يكون بلفظ الإبراء عن الدعوى كما سبأ في عن الفصول نقلاً عن قاضي خيخا والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع في المساومة وفي العدة أبرأه عن الدعوى ثم ادعى ما لا بالارث ان كان موت مورثه قبل الإبراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الإبراء عن الدعوى ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذي ذكره بقوله وان لم يعلم بموت مورثه فكانت وصليته فيقتضي أن الشرط أن يكون موت المورث سابقاً عن الإبراء سواء علم المبرئ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كتراس في الرابع عشر في دعوى الإبراء والصالح جواب الشرط ولم يجعل أداة الشرط وصليته حيث قال أبرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه ارباعاً عن أبيه ان كان مات أبوه قبل الإبراء لا تصح الدعوى وان كان لا يعلم موته وقت الإبراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذي هو جواب الشرط ولم يجعل الاداة وصليته كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادية مانصة وفي دعوى فتاوى قاضي خيخا اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لادعوى لى قبل فلان ولا خصومة لى قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعوى في هذه الدار يصح ولا يبق له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان برئاً منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في فتاوى قارئ الهداية سئل إذا أقر شخص أنه لا يستحق على فلان حقاً ولا يميناً بالله تعالى لما مضى من الزمان وإلى تاريخه ثم ادعى المقر بدعوى ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لأن المبرئ بعد صحة الدعوى وقال في المسوط كما نقله عنه في الخبر في صلح الورثة ونصه قال في المسوط ويدخل في قوله لاحق لى قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبيل ذلك حقا لم تقبل يمينه عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استنفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا ملك



في هذا العين كافي الجبر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتمدة  
 خصوصا ما نقله في العمادية عن قاضيهان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على  
 تلك النقول المعتمدة ما ذكره في القنية في باب ما يطل الدعوى بقوله لو مات عن ورثة وقسموا التركة  
 بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ارباعا عن الميت تصح  
 دعواه لان هذا مناف لما قد مناه عن البرازية والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم  
 ادعى مالا بالارث فان كان قد علم بموت المورث صح وتبطل الدعوى فأخذ من نفسه انه لا تسمع  
 الدعوى ولو ادعى ارباعا حيث علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام القنية بقولنا أولا اذا  
 وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الاقرار بانه لا يستحق عليه حقا مطلقا لان  
 هذا من باب الاخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الابراء وكذا ما ذكره في القنية وغيرها  
 بقولهم وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه  
 انه قبض تركه والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا  
 من تركه والدي وأقام بينة قبلت بينته لانه يمكن أن يكون جوابه انه لم يحصل الاقرار على العموم  
 المطلق بل انما علم في تركه والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم يأت بالعموم مطلقا  
 ولذا قال قاضيهان وغيره في الوصية أشهد التيم على نفسه انه قبض من الوصي تركه والده الخ  
 ولم يعلم بل خصص في تركه والده هذا ما ظهر له وقد جعل في الاشياء والنظائر لابن نجيم ذلك  
 مستثنى من الابراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا خصص الدرك ثم قال  
 وأما اذا أبرأ الوصي ابراء عاما وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الابراء العام بأن يكون  
 العموم مطلقا لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى جعلها من المستثنيات لانه يشك على  
 جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلاصة في أول هذا الكلام من انه لا تسمع  
 الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث الا أن يخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصي  
 دون الوارث تأمل (قلت) وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء يخص ولم يعلم  
 بأن يقول أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي  
 المسئلة ادعى عليه دعاوى معينة ثم صالحه وأقر انه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع  
 وسجل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا علم وقال أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ومما يدل على  
 أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أية دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع  
 فيما يشترط قبضه ما نصه ادعى ديننا أو عينا على آخر وصالحه على بدل وكتب بذلك وثيقة الصلح  
 وذكر فيها صالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه  
 من الوجوه ثم جاء المدعى يدعي عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت المدعىة مثلاً امرأة  
 ادعت دارا وبجى الحمال كما ذكر ثم جاءت المرأة تطلب من المدعى عليه دينها المهر لا تسمع لان  
 البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أي عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من  
 أن يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فان المراد بالعموم أن يأتي بشيء زائد  
 على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك مفيد للعموم لانه  
 يفيد معنى أية دعوى كانت وعما ذكرناه اندفع ما توهم من التناقض بين كلامهم لأن المصرحين  
 بعدم سماع الدعوى بعد الابراء العام المطلق هم المصرحون بسماعها بعد ابراء الوارث وغيره  
 لكن في مجال مختلفة فلو لا هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقعاً بين كلامهم أجمعين (أقول)

مطلب اذا أبرأ الوارث عن  
 الدعوى ثم ادعى الارث هل  
 تسمع

مطلب فيما اذا قبض تركه  
 والده من الوصي وأشهد على  
 نفسه انه لم يبق له منها قليل  
 ولا كثير ثم ادعى شيئا

مطلب ادعى دعاوى  
 معينة ثم أقر انه لا دعوى له  
 عليه ثم ادعى حقا آخر  
 تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى  
الكفالة بعد الإبراء العام

مطلب باع عبدا ثم ادعى  
انه كان أعتقه والعبد لم يدع

مطلب تقبل الشهادة  
حسبة بدون الدعوى في  
مواضع

مطلب المعتد لا تقبل  
الشهادة بدون الدعوى في  
حرية الاصل  
مطلب لا تجوز دعوى  
الحسبة في حرية العبد  
بخلاف الامة  
هكذا يباح بالاصل

مطلب الاستيداع يمنع  
دعوى المالك

مطلب لاحد الورثة حق  
الاستخلاص من التركة  
المستغرقة

وسياقى في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئا من التركة بعد الاقرار بالاستيفاء (سئل) فيما اذا اقر زيد في خطته وسلامته لدى بيته شرعية انه لاحق له قبل عمرو من الحقوق الشرعية مطلقا ثم اراد الآن الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في الإبراء العام المذكور الكفالة كما في المبسوط والخلاصة والجرح كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الإبراء والاقرار الخاص والعام ومثله أفق الشيخ خير الدين ناقلنا عن المبسوط (سئل) فيما اذا باع زيد رقيقه البالغ من عمرو بيعا بائنا شرعيا بمن معلوم من الدراهم والرقيق منقاد للرق والبيع قام البائع الآن يدعى عتق الرقيق قبيل بيعه له والرقيق لم يدعه فهل دعوى العبد شرط في العتق المعارض (الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق المعارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشتط الدعوى وفي الاعتناق المبني لا تشتط الدعوى عند أي حنيئة وعندهما ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشياء من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واختلوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتد لا اه قوله والمعتد لا أى لا تقبل الشهادة على الصحيح كما في العمادية يبرى وقال الجوى تحت قوله والمعتد لا (أقول) نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد الدين أن انخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حر الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية أمة فهى شهادة بحرية الفرج ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كما في العتق المعارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه وفي الاشياء من الدعوى أيضا الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في المعارضة والاصلية ولا تسمع دعوى الاعتناق من غير العبد الا في مسئلة الخ وفي فتاوى الخانوقى جوابا عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية ليس له يكون عبد الهوسواء كان هناك بيته أم لا ولا عبرة بقول المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيه ادعى الحسبة بخلاف الامة وأما ما ذكره العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه لا يقبل قوله بدون بيته نعم اذا قام بيته تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله أنا عبد ثم دعواه الحرية واقامة البيته لانه في دعوى الحرية كما في الفصل الاربعين من العمادية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند ابنتها البالغة ذناناير معاومة فتسلمت منها وحفظتها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى حصه في الوديعة كمالها غير الارث فهل يكون ما ذكره من دعواها (الجواب) نعم الاستيداع يمنع دعوى المالك كما في الدرر وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثته وترك مستغرقة بدين عليه لجماعة ويريد بعض الورثة أداء بعض دينه ليقبى له من التركة شئ بحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العمادية وأفق بمثله الخير الرملى من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فالخصم هو الوارث وللورثة استخلاص التركة بتضاء الدين



وكذا لأحد الورثة إذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي  
ينصب وصيا يرى على الأشباه قبيل الكفالة (سئل) فيما إذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عند  
حكم عرف فصاري كتبها أو يأخذ ذراهم من الناس غير شرعية مسماة بالرسومات ويدفعها  
آخر السنة لموكله ويزعم موكله أنه قبض ذراهم من الناس أزيد مما دفعه له ويريد الدعوى عليه  
بذلك وأخذه منه بدون وجه شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لأن  
الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معاوم الجنس والتقدير ولا بد أن يذكر سبب وجوبها والمال  
المدعى ليس بواجب على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم الحاكم به له المدعى بعد ثبوته وذكر سبب  
وجوبه أذهو مال الناس بحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق إلى نفسه أن كان  
أصيلا فكيف يضيفه إلى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيلا عنهم وهو ليس له أن يدعى حصة عن  
أربابه لما في الأشباه أن لنا شاهد حصة وليس لنا مدعى حصة وقد أفق بثلث في دعوى المستنيب  
في الحصول العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى نقلا عن شيخه العلامة الشمس الخانوي  
رحمهما الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض حامله لغراس فزارع عمر عليها مدة من زراعة  
شرعية بعد ما ساقاه على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والآن قام عمرو يتبع  
أن الغراس والأرض له فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع والله تعالى أعلم في  
فتاوى الخانوي استأجر الأرض وساقى على جميع الأشجار التي بالغيط لا تسمع دعواه الملكية  
في شيء من الأشجار بعد ذلك للتناقض وإذا لم تصبح الدعوى لا تسمع اليئس على القليل لما في  
الفصل السابع من النصول لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجبر نفسه سني ليعمل في الكرم  
بكون دفعا ويكون أقرارا من المدعى أنه ليس ملكه اه وفي العمادية من السابع لو أقام  
المدعى عليه بينة أن المدعى أجبر نفسه سني ليعمل في الكرم يكون دفعا وبكون أقرارا من  
المدعى أنه ليس ملكه وكذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الأرض  
من زراعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة معنى كالزراعة (سئل) فيما إذا كان  
لزيد بنة عمرو وبلغ ذراهم دين شرعي معاوم وعمرو بنة بكر دين أيضا يريد زيدا أخذ دين عمرو  
من بكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي الاقضية  
لو أقام البينة على مدون مديون لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع  
في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم (سئل) في امرأة ماتت عن أب وزوج وابن  
صغير منه فدفن الأب معها أمتعة من أمتعتهم بدون إذن الزوج وثقلت الامتعة فهل يضمن الأب  
حصة الزوج والابن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة  
إذا أشهد عليه قبل قسمة التركة المشتبه على أعيان معاومة أنه ترك حقه من الارث وأستقطه  
وأبرأ ذمة بقيمة الورثة منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك (الجواب) الارث  
جبري لا يسقط بالاسقاط وقد أفق به العلامة الرملي كما هو محرز في فتاواه من الاقرار نقلا عن  
النصولين وغيره فراجع ان شئت (سئل) فيما إذا كان لزيد رجل عند عمر وعلى سبيل الامانة  
فقال زيد لعمر وأبرأتك عن الجمل فهل يكون الأبراء المزبور غير صحيح (الجواب) الأبراء عن  
الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلاقي والبرازية من  
الدعوى وقد حقه الشر بلا في رسالته تنقيح الاحكام والبيري في حاشية الاشباه في القول  
في الدين وفي لسان الحكم من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المنبع الأبراء عن الاعيان

مطلب ليس له الدعوى على  
وكيله بما أخذه من الناس  
من المسمى رسومات بل  
الدعوى لهم

مطلب إذا زارع على الأرض  
وساقى على الغراس لا تسمع  
دعواه الملكية فيها

مطلب إذا أجبر نفسه ليعمل  
في الكرم كان أقرارا أنه  
ليس ملكه

مطلب برهن على مديون  
مديون لا يقبل

مطلب دفن الأب معها  
أمتعة يضمنها

مطلب إذا ترك حقه من  
الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز الأبراء عن  
الاعيان

مطلب ذوي بيت من دار كذا  
بيوت في حق ساحتها

مطلب يقسم الشرب على  
قدر الاراضي

مطلب المستأجر لا يصلح  
خصمه في اثبات الملك المطلق

لا يصح اه وتمام القوائد فيه (سئل) في دار مشتهلة على بيوت ومساكن وساحة منماوية  
للارتفاق لزيد فيها بيوت واعمر وفيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهم انصفين (الجواب)  
نعم وذوي بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها فهي بينهم انصفين تنوير من دعوى الرجلين  
(أقول) وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كما في التنوير أيضا فعند كثرة  
الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف  
باختلاف الاملاك كالمرو في الطريق كذا في شرح الكنز للزبلي والحاصل انه اذا وقع  
اختلاف أصحاب البيوت في ساحة الدار ولا ينسب تقسيم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له  
بيت من تلك الدار يساوي من كان له من عشرة بيوت مثالا لان انتفاع صاحب البيت بالساحة  
كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهم لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من  
الآخر بخلاف مالواختلفوا في شرب الاراضي ولا ينسب فانه يقسم الشرب بينهم على قدر  
الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة الى الشرب أكثر من  
احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم عملا بالظاهر فان الظاهر أن كل أرض لها شرب  
يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كالمرو كانت دار  
مشتهلة على عشرة بيوت مثلا لو احدى منها بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعوا في ساحتها فجعل  
الساحة بينهم انصفين لتساويهم في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة  
رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسمها تساعا بينهم ويبقى النصف  
للشريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء يبيع شريكه وكذا  
لومات الشريك الاول صاحب البيت عن عشرين ولذا مثالا لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه  
مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فمات عن ورثة تكون  
الساحة على قدر ارث كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا  
ما ظهر لي نفيها ولم أره منقولاً صريحا ولكن القواعد تقتضيه والله تعالى أعلم (سئل) في  
المستأجر هل يصلح خصمه في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة أولا (الجواب) لا يصلح  
خصمه في ذلك لما في التهمة المستأجر لا يتصلب خصمه في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة  
عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر لا يكون خصمه المدعي  
الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك  
العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى والبرذوي الى أن المستأجر الثاني يتصلب  
خصمه للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو فتوى ظهير الدين كذا في شرح النظم الوهباني  
ونقل عن الصغرى أن المشتري لا يكون خصمه للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البرازية من  
قوله وفي فتاوى القاضى آجر ثم باع وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الآجر  
غائبا لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصمه الكل من يدعى حقا فيه وكذا الرهن اذا  
أخذ الرهن وباعه المرتهن يخاصم الشاري وان غاب الرهن لما قلنا اه لكن نقل بعده  
ما يوافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر شيئا فأدعى ثالث أن البائع كان آجر  
منه أو رهنه البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر ورهن عليه الا أن قبل فليتنازل عند  
المفتوى منه لمخصم من باب فسخ الاجارة (أقول) والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول أن  
المستأجر من غائب هل يصلح خصمه من يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله وأرثتها

أو اشتراها والثاني أن المشتري من غائب هل يصلح خصمه لمن يدعي عليه أنه استأجر العين أو أرتبها من المالك قبل الشراء وينبغي في الأول اعتماد عدم السماع لأظهر ورعته وهي أن الدعوى لا تكون الأعلى مالك العين أي والمستأجر مالك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري يدعي المالك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشربلاني مقتصر على (سئل) هل تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن أم لا (الجواب) قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب في جامع الفصولين يشترط وما في الحاشية لا يشترط وعبارةها لو رهن رجل عند إنسان عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير إذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وأدعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البيئته على الرهن قبلت بيئته وإن كان الراهن غائبا ويأخذ العين من يد المشتري ويسلم إلى المرتهن لما قلنا اهـ وقد نص الشيخ قاسم في التجميع على أن قاضين من أهل الترجيح لكن في قاضين في فصل دعوى المنقول أنه يشترط حضرة وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرمي في فتاواه وباللغة تعالى التوفيق (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيماريين وواضعون اليد عليهم من قديم الزمان الجهة التيمار المزبور والآن قام تيماري آخر يدعي الدعوى على زيد بأنها جارية في تيمار يبدون أذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل يبق التديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد (الجواب) نعم إذا التيماري لا يكون خصمه يدعي عليه أو يدعي هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسوغ الدعوى عليه أو له كما أفق بذلك العلامة الخائف والظاهر الرمي رجهما الله تعالى (سئل) في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودفتر سلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء الجهة الزعماء المرقومة قام ناظر وقف أهلي يدعي عليه أنها جارية في وقفه بدون إذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له عقارات معلومة باعها في صحته من زوجته بثمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن أدعى عليه بآثاره من العقارات فأنبتت في وجهه الشراء المزبور بالبيئته الشرعية لدى حاكم شرعي حكم بسخة البيع ومنع المدعي المزبور من ذلك ثم قام الابن الأدنى يدعي أنه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسع في المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاه ميراثا عنه تسع ولو ادعى أو لا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذلك في الفصل السابع من العمادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاه ميراثا منه تسع لا يمكن توقيفه بأن يقول اشتريته وعجزت عن إثباته فورثته ظاهرا ولو ادعى أو لا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعذر توقيفه اهـ (سئل) فيما إذا تعددت القضاة في بلدة ووقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب قاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعي عليه أم لا (الجواب) العبرة في ذلك للمدعي عليه كما هو المعتمد من قول شمسدرجه الله تعالى فإن طلب قاضيا يجاب إلى طلبته كما في فتاوى القمري تائي وفتاوى الخائف والظاهر الرمي وبمثل أفق الشيخ اسمعيل فقال العبرة لقاضي المدعي عليه على ما عليه الفتوى كقوله فقير ربه اسمعيل المفتي بنضام الشام ومن خطه المعهود ذيل المسئلة في البحر وشرح التنوير للعلائي من أول كتاب الدعوى

مطلب هل تشترط حضرة  
الراهن والمرتهن في دعوى  
الرهن

مطلب التيماري لا يكون  
خصما

مطلب الزعيم لا ينتصب  
خصما للمتولى بسلا اذن  
سلطاني

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى  
الارث تقبل ويعكسه لا

مطلب تعددت القضاة في  
بلدة فالخيار للمدعي عليه

وصورة فتوى الخافوقى سئل هل الخبره للمدعى ام للمدعى عليه أجاب بعضهم بأن الخبره  
 للمدعى عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسى بمافيه الذى وقفت عليه اذا كان  
 قاضيان فى مصر كل منهما فى محله على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما فى محله  
 والاخر فى محله اخرى فالعبرة لقاضى محله المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد  
 أطلق صاحب البرازيه أن الفتوى على أن الخبره للمدعى عليه ونصه فى المصر قاضيان ووقع  
 الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة لقاضى المدعى عند الثاني وعند  
 محمد القاضى المدعى عليه وعليه الفتوى اه وعبارة بعضهم ولو كان فى البلدة قاضيان كل واحد  
 منهما فى محله على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله اخرى  
 والمدعى يريد أن يخصمه الى قاضى محله والاخر بأبى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد  
 والصحیح أن العبرة لمكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم (أقول) قد منى فى كتاب القضاء تحرير  
 هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه قد أمر كل منهما  
 بالحكم على أهل محله فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل منهما مأذوناً بالحكم على كل  
 من حضر عنده فينبغى التعويل على قول أبى يوسف من أن العبرة للمدعى الخ لما قدمناه فراجع  
 (سئل) فيما اذا دعى زيد على عمرو بأن له بئمة مملوكة لعمرو ما من الدراهم فأنكر عمرو دعواه ثم ان  
 زيدا اثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد بمبلغه المزبور منه ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومبطل فى  
 دعواه هذه حتى أنك أقررت بذلك لدى بينة شرعية ويريد عمرو الآن اثبات اقراره المزبور  
 واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل  
 مالا وقضى بالمال للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يطل القضاء وإذا قال  
 المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكى لا يطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكى وهذا  
 لأن قوله ليس ملكى يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال انتفاء من الاصل بخلاف قوله  
 لم يكن ملكى من العاشر من قضاء التارخانية برهن على قول المدعى انما مبطل فى الدعوى أو  
 شهودى كذب أو ليس لى عليه شئ صح الدفع درود آخر الدعوى ومثله فى العمادية ادعى  
 رجل مالا وأعيننا فقال المدعى عليه أنك أقررت فى حال جواز اقرارك أن لا دعوى لى ولا خصومة  
 لى عليك وأثبت ذلك بالبينة تسع وتسع دفع دعواه وان كان يحتمل أنه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار  
 يمكن الاصل أن الموجب والمسقط اذا تعارض جعل المسقط آخر لأن السقوط يكون بعد  
 الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول ولم يتصل عمادية من أو آخر السابع (سئل) فيما اذا مات  
 زيد عن ورثة بالغين وخلف حصته من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين  
 أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة فى حال صغر المصدقين وأنه خفى عليهم  
 ذلك فهل يكون التناقض فى محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اشترى  
 دار الابن الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع ذلك  
 الدار من رجل وسأله البسه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى  
 الدار على المشتري فقال المشتري فى الدفع أنك متناقض لأن الاستئجار اعتراف أن الدار ليست  
 ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المتنبين فى هذا الصحيح أن هذا  
 لا يصلح دفعه وان ثبت التناقض فيه إلا أن هذا تناقض فى ما طريقه طريق الخفاء والتناقض فى  
 مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله افندى عن التارخانية المديون بعد قضاء الدين

مطلب برهن على قول  
 المدعى انما مبطل أو شهودى  
 كذبة

مطلب تعارض المسقط  
 والموجب يجعل المسقط  
 آخر

مطلب التناقض فى محل  
 الخفاء عفو

لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد ادعاء بدل المخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل المخلع  
يقبل والجامع في السك خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصي له بالمال ثم ادعوا  
رجوع الموصي يصح لانفراد الموصي بالرجوع انقروى عن التناظرية قال في السك من  
الاستحقاق التناقض يمنع دعوى المالك لا الحريفة والنسب والطلاق قال في البحر لان مبنيا على  
الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على العلوق والطلاق والحريفة ينشأ بهما الزوج  
والمولى الى ان قال وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل المراد ان ما كان مبنيا على الخفاء  
فانه يعنى فيه التناقض فن ذلك ما في الظهيرة اشتري دار لابنه الصغرى من نفسه الى آخر ما تقدم  
(سئل) في خواي مصبغة وقف مائة صفة بأرضها بالنساء ماتت صببا عنها وعن ورثة اختلاف وجامع  
ناظرها يدعون انها ملك مورثهم وبنائهم والناظر ينكر فهل القول للناظر (الجواب) حيث  
كانت في الارض مائة صفة فالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخبير الرملى عن  
هذه المسئلة بقوله لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ما حروفي فتاويه من  
الدعوى (سئل) بما حاصله ان امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيدا بان لها عنده حليا عنده  
فأقام الورثة بينة على انه حين طلقها جرى بينها وبينه ابراء عام وأن كلا منهم ما اقر بأنه لم يبق له  
عند الاخر حق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيد المازبور اقر بعد ذلك  
الابراء والاقرار بأن الحلى المذكور عنده للمدعية على طريق الامانة فهل تسمع هذه الدعوى  
بعد الاقرار المذكور (الجواب) نعم تسمع قال في الاشباه عن البراءة العامة انما يمنع  
اذا لم يقر بأن العين للمدعى فان اقر بعد ذلك بالعين للمدعى سلمها اليه ولا يمنع البراءة اه وبه  
جزم الشرنبلالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم البراءة العام (سئل) فيما اذا ادعى زيد على  
عمرو بتسليم معلوم من الخبطة وبمحمد عمرو وذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو  
على انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا (الجواب) نعم يقبل قال في التنوير  
وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شئ فقط فبرهن المدعى على  
انه عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الايقاع او الابرء ولو بعد القضاء اى الحكم  
بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرضا او ودعية او عارية او قبض  
مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم  
ادعى الرد لا تقبل الايمنة لانه بالجحد خرج عن ان يكون امينا اه (سئل) في ذى يدعى  
دارسا كن فيما بطريق الاجارة من زيد الغائب ادعى عليه خراج أن الدار له بملك مطلق فهل اذا  
برهن ذواليد أن زيد الغائب أجرة هامة تنفذ الخصومة أم لا (الجواب) نعم اذا برهن ذواليد  
أن زيد الغائب أجرة هامة تنفذ خصومة المدعى الا اذا كان معروفا بالحيل والمسئلة شهيرة  
بخمسة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذواليد هذا الشئ أو دعنيه فلان الغائب أو أعرنيته  
أو أعرنيته أو رهنه أو غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف  
رحمه الله فمن عرف بالحيل لا تندفع به ويؤخذ ملحق (سئل) فيما اذا برهن زيد على الرهن  
من عمرو والغائب ولم يعرف بالحيل وعين الرهن قائمة وقال الشهم ودعوى الغائب باسمه ونسبه  
فهل تندفع عنه خصومة المدعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه استأجر  
منه شقة مخفية من مكة الى الشام بما كاه ومشر به ولم يتناول معه على أجرة ثم اوطا له بمائة  
وخمسة وعشرين قرشا أجرة مثله فما أجاب انه استأجر هامة بمائة وخمسة وعشرين قرشا دفع له

مطلب برهن المديون بعد  
القضاء على البراء يصح

مطلب ليس المراد حصر  
ما يعنى فيه التناقض بل  
ما كان مبنيا على الخفاء يعنى  
فيه التناقض  
مطلب اختلاف الناظر مع  
المستأجر في خواي المصبغة  
المصلحة فالقول للناظر

مطلب الابرء العام انما  
يمنع اذا لم يقر بعد بان العين  
للمدعى

مطلب اذا برهن على  
الايقاع بعد الجحد يقبل  
مطلب بجحد الامن الامانة  
ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل  
الايمنة

مطلب خمسة الدعوى

مطلب له الرجوع عما دفعه  
بأذنه الى فلان وان لم يصدقه  
بالاذن

مطلب عدم التصديق  
لا يكون تناقضا

مطلب التصديق اقرار  
الافى الحدود

مطلب من سعى في نقض  
ما تم من جهته لا يقبل

مطلب من اقربين لغيره  
لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا  
لغيره بوكالة أو وصاية

مطلب آجر الناظر بستان  
الوقف ثم ادعاه ارضا عن  
والده وأنه ادعى آجره فلما منه  
انه جارى الوقف

مطلب التصديق اقرار

مطلب لا عذر لمن أقر

مطلب اقر الناظر بارض  
في يده انها وقف يصح

مطلب أقرب شئ ثم ادعى  
الخطأ لم يقبل

منها خمسة وسبعين قرشا و دفع باذنه رجل يدعى محمد اغا المتوفى حسين قرشاً فلم يصدقه على ذلك  
وأشكر فأحضر شاهدين شهدا بتطبيق جوابه فقام المدعى يطالب وصق محمد اغا الميت بالجنسين  
قرشا المذكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه الجنسين قرشاً ام لا  
(الجواب) عدم التصديق لا يكون تناقضاً لکن بشرط أن يكون المبلغ آجر مثل الركوب  
وقيمة الاكل في القمي والشرب وثبوت قبض محمد اغا لذلك في وجه وصيه بعد جوده ذلك وشروط  
الشهادة على الميت بذكر الاب والجد واليمين وغيره ثم ترك كمية الشهود والله تعالى أعلم  
(جواب سؤال) اذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعي فالبيع المذکور صحيح ولا تسمع  
دعواه بشئ مما باعه وصدق عليه لبيعته في نقض ما تم من جهته وهو البيع المذکور وللتناقض  
بسبب تصديقه لان التصديق اقرارا لافى الحدود كما في الشرح في دعوى الرجلين اشباه من  
الدعوى وفي الحدادى عشر من بيوع البرازية من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في  
موضوعين الخ وفي فتاوى الخانوقى من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل  
او الوصى اه وفي الانقروى عن الفصولين ت من واقعات الناطق التناقض يمنع الدعوى  
لغيره كما يمنع لنفسه فيج النقيض أو جعفر من أقربين لغيره فكذلك لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك  
أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٠ بما حاصله أن زيد الناظر  
على وقف جديته فلانة آجر الحصة المعلوم من البستان المعلوم باجرة معلومة لجهة الوقف المزبور  
واسبقه على ذلك سبعة وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع الاجرة المزبورة مع بقية ريع الوقف  
على مستحق الوقف فام الآن يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه وذلك أخوته الغائبين  
ارثاعن والدهم وأنه كان ضبط الحصة لجهة الوقف ذاتاً أنها للوقف والحال انها لم توجد محررة  
في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جريانها في ذلك مورثهم وان أخوته قبل تاريخه  
التي وافي وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب حجة فكيف الحكم الشرعي (الجواب)  
الذي ظهر لنا في هذا المسئلة بعد التتبع والتتبع علمنا في الكتب المعتبرة أن الجار زيد بناء على  
انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جريانها في الوقف المزبور والتصديق اقرارا قال في  
الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرارا لافى الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه  
وقد اعترف صريحاً بجريانها في الوقف المزبور في الحجة المتضمنة لكونها مورثة عن أبيه ولا  
عذر لمن اقر كما صرحوا به قال في الاسعاف اذا أقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة  
ولم يزد على ذلك صح اقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في أيدي  
التقوا عادة فلو لم يصح اقرار من هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير  
الخصاف لجهة اقرار الرجل بارض في يده أنها وقف بابا مستقلاً وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى  
الجهل بكونها ملكاً لهم حين الأيجار فلا تسمع حين اقراره المذکور كما في الاشباه نقلاً عن اقرار  
التتمة وفي فتاوى الامام الجليل قاضيان لو ادعى الوقف أولاً في الدار ثم ادعى انها له لا تسمع اه  
ومثل في العمادية وفي الاشباه من كتاب الاقرار اذا اقرب شئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الثانية  
وفيها أيضاً من أحكام الجهل مانعه وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع  
الاثم للضمان اه هذا ما اتضح لنا من كتب ائمتنا الاعلام (أقول) لم يتعرض المؤلف  
للكلام على اثبات أخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا انظاراً على  
الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضاً بجريان الحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة



دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت أنهم من ذلك  
 قدر ما يخصهم وبقيت حصص أخيه زيدا جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملا بأقراره وتصديق  
 فان الأقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بان من  
 الجارى في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو  
 فاعترف عمرو بوضع يده عليها الكونه شرها من بكر المذكور منذ ثمانية أيام بثلاثين قرشا وأن بكر  
 كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فاحضر زيد بينة شهدت له بكونها  
 أمانة عند بكر فكيف الحكم (الجواب) يشترط أن يذكر المدعى أنها بيد المدعى عليه بغير حق  
 ويطلب احضارها إن أمكن ويشير إليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وإن تعذر احضارها  
 بهلاكها أو غيبتها ذكر قيمتها كفاي متون المذهب وإذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله  
 ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط  
 حضرة المودع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف المشايخ كافي العمادية والبرازية والانتروية  
 والله سبحانه أعلم (سئل) في ذي يدعى دارا دعى عليه زيدا لانه كان أقرب له بها ويرى زيدا من  
 يده فكيف الحكم (الجواب) أن يجعل زيد اقرار دى اليد سببا للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل  
 بيشته وإن لم يجعل اقرار سببا للملك بأن ادعى أن ملكه وهذا أقرب له بها تصح دعواه وتقبل  
 بيشته كذا في التتولين كذا أفق المهمندارى وأفتى أيضا بأن من أثبت أنها مستحقة في الوقف  
 لها الدعوى على من تناول الغلة لأعلى الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع اليه على أن  
 أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده لعدم علمه بالمستحق ولها ما يطالب به  
 به شرعاً مع عدم الضمان والله أعلم (سئل) فيما إذا كان زيد متصرفاً في دار بطريق الشراء من  
 عمرو وغيره بموجب صك ثم صدق عمرو على جريانه في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحاً يعمل  
 به (الجواب) نعم ومن أقربين غيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره وكالة أو وصاية كذا في  
 الجامع الكبير من التتولين العاشر من نور العين لأن التصديق اقرار الافي الحدود كفاي الاشياء  
 قبل الوكالة وهذا بخلاف ما لو أقر أن لا ملك له فبفسه فإنه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو  
 أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو وصاية فإنه يسمع كفاي نور العين من التتولين  
 المذكور لأن اقراره أن لا حق له فيه أو أبرأه لا ينافي أنه لغيره (سئل) في امرأتين باعتهما دارهما  
 من رجل بعبايات شرعية بثمن معلوم وكتب بذلك صك متضمن لكونهما مابعتا ما هو جار في  
 ملكهما وأطلق تصرفهما الشرعي والآن تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما  
 (الجواب) لا تسمع دعواهما المزبورة لأن من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود  
 عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين عن امرأة باعته داراً ثم ادعت أنها وقف هل تسمع  
 دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضبيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى  
 أولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن اقدامه على البيع اقرار منه وإن أراد تحلف المدعى عليه  
 ليس له ذلك وإن أقام البينة على ذلك قيل لا تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقاة  
 البينة أن الضبعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحققا لنفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل  
 شتى وفي الخامسة رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه وقف واختلف المشايخ فيه والعجيب أنه لا يسمع وقول  
 الزيلعي وهو أصوب أي للتناقض الشرعي بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط ما في سماعها  
 من الانصرار بالناس باحتيال أهل الخيل والحداد ببيع الوقف وانظر ما راجع اليه من ذلك ثم انعطافه

مطلب لا بد في دعوى  
 الاستحقاق من احضار الدابة  
 وإن تعذر ذكر قيمتها  
 مطلب ادعى دار الكونه  
 أقرب له لا تصح الدعوى  
 مطلب إذا لم يجعل اقرار  
 سببا للملك تصح الدعوى  
 مطلب إذا ثبت استحقاقه  
 فطلبه على من تناول الغلة  
 لأعلى الناظر

مطلب من أقربين غيره  
 لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا  
 لغيره

مطلب أبرأه عما تم ادعى  
 عليه بوصاية أو وكالة تسمع

مطلب فمن باع ثم ادعى  
 الوقف

مطلب من سعى في نقض  
 ما تم من جهته فسمعه  
 مردود عليه

مطلب نقول في مسألة  
 دعوى الوقف بعد بيعه

قوله منه أو من غيره متعلق  
بالوقف لا بدعوى أى دعواه  
أنها موقوف من جهته أو  
من جهة غيره تناقض اه  
منه

مطلب فيما إذا مات الزوجان  
فاختلف ورثتهما

مطلب تصح دعوى الوكيل  
على الوكيل

مطلب فيما إذا ادعت أن  
زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استمتاع  
المرأة بما اشتراه زوجها  
ورضاها بذلك دليل على أنه  
ملكها لذلك

عليه بدعواه والزامة بأجرة المدة وضع يده عليه ورجمت غرق اضغاف عنه فيجب عدم القبول  
بعدم المادة السادسة والله تعالى أعلم اه وأفتى قارئ الهداية فيما إذا باع داراً ثم ادعى أنه  
وقتها قبل البيع أو وقتها مورثه بأنه اختلف فيه قبل لا تسمع دعواه ولا ينته لانه تناقض  
في دعواه لأن بيعه دليل على أنه ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل  
تسمع البينة لأن الوقف حق الله تعالى فلا تشترط فيه الدعوى فتسمع البينة لأنها بينة حسنة  
والله أعلم وأجاب القارئ صاحب التنوير بقوله اختلفت في ذلك قال بعضهم تقبل  
لأن الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه تأخذ  
واعتمد في فتح القدير أنه ان ادعى وقتاً غير مسجل لا تسمع وإن ادعى وقتاً حكومياً بلزومه تقبل والله  
أعلم وأجاب أيضاً المشايخ اختلف في ذلك والمختار القبول (أقول) وانظر ما كتبناه على هذه  
المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ وأخت  
شقيقين وخلفت تركته ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثته الزوجة في متاع البيت الصالح  
للزوجين ولا يئس لهما فالتول لمن من الفريقين (الجواب) إذا اختلف الزوجان في متاع  
البيت فباصطالح الرجل فهو للرجل بيمينه وما يصطالح النساء فهو للمرأة بيمينها وما يصطالح لهما فهو  
للرجل بيمينه وهذا قول الامام الاعظم والهامام المتقدم السابق في حلية الاجتهاد وعليه في ذلك  
الاعتداد قال الامام الاسدي بابي الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمد هذه النسبة  
والمحسوبي وغيرهما واشت عليه أصحاب المتون الموضوعة للمذهب الصحيح المعنون بالترجيح  
وإذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالتول قول ورثته الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله  
تعالى في الصالح لهما لان الوارث يقوم مقام المورث فشاركوا ورثته إذا اختلفوا بأنفسهما  
وهما محبان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكره كذلك بعده وتهما كذا في  
اسان الحكام وأفتى بذلك العلامة الهامام محمدرمذهب النعمان الخليل الرمي عليه رحمة الرحيم  
الرحمن والله سبحانه المستعان (سئل) فيما إذا وكل زيد المتولى على وقف وكذا في الدعوى  
على عمر والمتولى على وقف آخر فوكل عمرو وكذا آخر لاستماعها بفنسر الوكيلان مجلس  
الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي قام زيد لأن يدعى بعدم صحة الدعوى  
بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه (الجواب)  
نعم وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمهم الله تعالى وبمثل  
أفتى الشيخ اسمعيل (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثته غيرهما وخلف تركته شتمها بعضها  
على أو أن معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة  
يشكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والا فتى مورثة تقسم بينهم على  
الفريضة الشرعية (الجواب) حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك لزوجها المتوفى المذكور  
ثم ادعت أنه ملكها ذلك فعليها اثبات دعواها بالبينة الشرعية وإن لم تثبت فهي مورثة عنه  
تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف  
الزوجين من باب التحالف مانصه وفي البدائع هذا كله إذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه  
فإن أقرت بذلك سقط قولها لأنهم أقروا بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبينة  
اه وكذا إذا ادعت أنها اشتريته منه كافي الخاتمة ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كافر ارها  
بشرائه منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بجهة أو نحو ذلك ولا يكون استماعها بغيره



ورضاه بذلك دليلا على انه ملكه كذلك كما تنهجه النساء والعوام وقد اقيمت بذلك امرارا  
 (سئل) في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بر وفيه غراسات جديدة  
 ومستجدة جارية بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على اربعين سنة ولا  
 معارض ولا منازع ثم مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من غرو وعرفه متولى الوقف  
 المزبور وتصديقه ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشاؤه ثم بعد سنتين ادعى المتولى  
 المذكور على عمرو بجزء جميع الغراس الموجود في الوقف مستحبا من زمن الواقف وان  
 له بينة تشهد بذلك وذكر عمرو ان له بينة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والمستجدة بمقتضى  
 غرسه لها هو وزيد ورثته وان ثبت عمر وذلك بالبينة العادلة المذكورة وحكم الحاكم عمر و  
 بالخاصة الجارية في ملكه من ذلك لان بينة المعارض والحدوث مقدمة على بينة الاستحباب ومنع  
 المتولى وجهه الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل  
 عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور ويحريانه جميعه في الوقف فكيف الحكم  
 (الجواب) حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة بجميعها الجارية نصفها في الوقف المذكور  
 في وجه المتولى المزبور وجرى التصرف بذلك المسددة المزبورة وزال القديم جميعه الذي فيه  
 وقضى بذلك باطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله بغراس  
 قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة كما صرح بذلك في العمادية  
 وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودة التي هي مقدمة على بينة القدم كما  
 صرح به البغدادي وحكمهم فان لا ينقض الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دونه كما صرح به  
 في الاشباه عن الهداية اذا القضاء يمان عن الالغاء ما أمكن وأي بينة سبقت وقضى به لم تقبل  
 الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترداه والدعوى متى فصلت  
 هي والوجه الشرعي لا ينقض ولا تعاد والله تعالى أعلم \* ادعى عبدا واما بينة على اقرار ذي  
 اليد انه للمدعى تقبل بينة ويقضى بالعبد له اعتبار الاقرار الثابت بالبينة بالثابت عيانا عمادية  
 من السادس عشر وان كانوا معروفين بالعبد فلا ينقض الحكم السابق الثابت بشهادتهم  
 اذا القضاء يمان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهداتهم  
 مردودة وان كانوا عدولا فقد ترجحت شهادة الاولين بالقضاء من آخر وقف الخيرية له كني في  
 طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم واما البينة فالبينة بينة من يدعى انه  
 محدث ترجيح البينات للبغدادى تقدم بينة المعارض على البينة المثبتة للاستحباب فتناوى الشيخ  
 اسمعيل ولو اقام البائع بينة اني بعته في صغرى واما المشتري بينة انك بعته باعسا البائع فيبينة  
 المشتري اولى لانه ثبت المعارض قنية من البينتين المتضادتين (سئل) فيما اذا كان لزيد قيراط  
 من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمرو فاقرب بأن القيراط المذكور  
 والمائة قرش المذكورة لكبر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثة  
 واما بكر بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم (الجواب) حيث بين اقراره انه من  
 جهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله الحسير الردي ناقلا عن جامع النعمان في خليل  
 المحاضر والسجلات بر من التمسك عرض على محمد بن كرتب فيه ملكه كذا كما صرح ولم يبين انه ملكه  
 بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم عرض شروط الحاكم اكتفى في مثل هذا  
 بقوله وهبت له هبة بخيصة وقفها ولكن ما أفاده في التمسك أجود وأقرب الى الاحتياط انه

مطلب حيث ثبت حدوث  
 الغراس في وجهه المتولى  
 وقضى بذلك فلا تسمع دعواه  
 بعده بالقدم

مطلب القضاء يمان عن  
 الالغاء ما أمكن

مطلب أي بينة سبقت  
 وقضى به لم تقبل الاخرى

مطلب الثابت بالبينة  
 كالثابت عيانا

مطلب تقدم بينة الحدوث

مطلب تقدم بينة المعارض

مطلب لا تسمع دعوى  
 التملك ما لم يبين انه بعوض  
 أو بلا عوض

فاذا كان التملك هبة وبين فهمة المشاع الذي يقبل القسمة باطالة الاسماء وهو غراس وأيضا من  
 شروط صحة الهبة التقبض ولم يوجد ذلك في الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب  
 في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتقتصر على التقبض ولم يوجد اهـ (سئل)  
 فيما اذا كان لا يدع عماره خواتم معاودة جارية في ملكه ومبلغ مرسد معلوم من الدراهم على  
 دار معاودة جارية في وقف كذا المالك ذلك جميعه من اولاده القاصرين بالولاية عليهم وأشهاد أن  
 لاحق له معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وباع القاصرون رشدين وأدعت الورثة  
 عليهم لدى الحكم بفسخ التملك للناصرين وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة تملك  
 البناء دون الارض وما أدعى التملك منقرضة من غير تنديد كونه بيعا أو هبة وحادثه دعوى  
 تملك الدين من غير من هو عليه في المرسد المزبور حكما شرعيا مستوفيا شرائطه بعد الادعى  
 من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة ائمتي مفتي  
 مذهبنا بصحتها وأشهد بحكمه بما حكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون الختمين بعد  
 ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذي يد بأن من الجارى  
 تحت نظارته ثلاثة أرباع اراض متلاصقات معاومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه  
 شرعي وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذواليد بجريان نصف الجميع في الوقف  
 المزبور وأنكر جريان الربع المتبقي به في وقف المدعى لجريانه في وقف ذي اليد وكلفه اثبات  
 ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبيينة الشرعية المزكاة في وجهه  
 طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتدعى اياه لجهة وقفه  
 بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعا شرعي واذا أقام ذواليد بيينة لا يتنقض الحكم السابق  
 به الا ببينة الخارج اولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأصحوا الجواب بنقل كلام الاصحاب  
 ولكم بحيل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية  
 وحكم الحاكم به بذلك يكون حكمه واقعا موقعا شرعي لأن بيينة الخارج مقدمة على بيينة  
 ذي اليد قال في المتن في دعوى الرجلين لا تعتبر بيينة ذى اليد في الملك المطلق وبيينة الخارج  
 اولى اهـ ومثل في التزوير والدرر والنقاية والخلاصة وغيرها الاسماء الخارج متدع وذواليد  
 منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا  
 الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الحكم قال في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث  
 ما تألف مسئلة ومن المعام أن القضاء الذي السد قضاء تركه لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبينة  
 لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة ومن المقرر أن  
 دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ذلك الواقف قال العلامة ابن نجيم في بحر من  
 باب دعوى الرجلين والاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك  
 فروعا فلا تقبل بيينة ذى اليد وبيينة الخارج اولى كما صرح به في الهداية ولا يتنقض الحكم  
 المزبور لو أقامها بعد ما كما أفتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل  
 هذا فأجاب وأجاد ولا عظم فائدة أفاد بقوله لا يتنقض الحكم السابق بأقامة بيينة ذى اليد  
 المذكور اذ البينة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها بأقامة  
 بيينة ذى اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده  
 الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد

مطلب اذا حكم الحاكم  
 الختيني بفسخ التملك المرصد  
 والبناء يصح

مطلب بيينة الخارج مقدمة

مطلب دعوى الوقف من  
 قبيل دعوى الملك المطلق

مطلب من صار مقضيا  
 عليه لا تسمع دعواه بعده

وبينة ذي اليد في هذه المسئلة تفتت نقض قضاء استوفى شرأطه فترد ولا تسرع وسواء قلنا بان  
القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو يختص بالجميع الملقى به أنه جزئي ولكن  
قد صار ذوا اليد مقضيا عليه وبينته لم تندع غير ما أفادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبيعة  
المقدمة المنتهية خلاف الظاهر ولما جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالتضاء بالملك وفي القضاء  
بالملك إذا صار ذوا اليد مقضيا عليه لا تسرع بيئته بأنه ملكه كما قلنا وهذا لا يوقف فيه لمن غمس  
رأس خنصره في النقع اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البيئته لو أقامها المدعي بعدعين  
المدعي عليه أولا (الجواب) تسرع البيئته وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملقق والتنوير  
وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم إذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا يطل  
حقه بيمينه لكن ليس له أن يختصم ما لم تقم البيئته على وفق دعواه فإن وجدها أقامها وقضى له  
بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون بيمين بعد اليمين ويقولون يترج جانب صدق باليمين  
فلا تقبل بيئته المدعي وهذا القول ليس بشيء لأن عمر رضى الله عنه قبل البيئتين من المدعي بعدعين  
المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيئته العادلة اهـ (سئل) في  
يمين المدعي عليه هل هي حق المدعي فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يتعاضد ولو بلا طلب المدعي  
(الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المدعي لما في التنوير اصطلاحا على أن يخالف عند غير القاضي  
ويكون بريئا فهو باطل اهـ لكن بطلب المدعي فإذا طالبه به يجيبه أي المدعي عليه أو القاضي  
بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت  
ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله إن هذا غلبني على  
أرضي كانت لاي وقال الكندي هي أرضي في يدي أزرعها ليس لدي بها حق فقال عليه الصلاة  
والسلام للحضرمي ألك بيئته قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يسألني على  
ساحطه عليه وليس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه إلا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله  
عليه وسلم أما الذي حلف على مال ليا كاه ظلم باليمين الله تعالى وهو عنه غير راض اهـ فجعل  
اليمين حقه بصريح إضافة اليمين إليه بالام الملك والاختصاص في قوله فلك يمينه وإنما جعل  
اليمين حق المدعي لأنه يزعم أنه أقوى حقه بانه كاره فشرع الاستتلاف حتى لو كان الأمر كما زعم  
يكون اتوا معتاد له اتوا وهو مشروع كالتماس وهو أعظم من اتوا المال فإن اليمين الفاجرة  
تدع الديار بلا وقع وإن كان صادقا يسأل الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اهـ  
لكن نقل في البرازية أن عند أي يوسف رجه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع  
في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضىت بالعيب والشفع بالثقة ما أبطلت شفعتك والمرأة  
إذا طلقت فريض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة  
والرابع يحلف المسلم بحق بالله ما بعث وأجمعوا على أن من ادعى دينه على الميت يحلفه القاضي  
بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من المدينون ولا من أحد أدام الميت ولا قبضه لك قابض  
بأمره ولا أبرأته منه ولا شبأه منه ولا حلف به أحد أو لا عندك ولا شيء منه رهن (سئل) هل  
يجوز التحلف بالطلاق والعقاق أم لا (الجواب) قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعقاق  
لما روينا اهـ وهو ما روي عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر  
وهو يحلف بأبيه قال إن الله سمعكم أن تحلفوا بأبائكم من كان - إنما أي مريد اللعان فلا يحلف  
إلا بالله أو ليهوته واه البخاري ومسلم وأحمد وفيه أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطلب القضاء بالوقف  
كالتضاء بالملك

مطلب تقبل البيئته لو أقامها  
المدعي بعدعين المدعي عليه

مطلب هل اليمين حق  
المدعي أم للقاضي

مطلب يستحلف بلا طلب  
في أربع مواضع

مطلب اجمعوا على أن من  
ادعى على الميت دينه يحلفه  
القاضي بلا طلب الوصي  
أو الورثة

مطلب هل يجوز التحلف  
بالطلاق والعقاق

من كان - الحالف بحلف بالله أو بغيره وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتخلفوا إلا بالله ولا تتخلفوا إلا وانتم صادقون رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لأن في الحلف تعلم بما لا يخفى به وحقيقة العظمة لا تكون إلا لله تعالى فلا يشأى به غيره وظاهر هذه الأحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم أره من جهة اه وقال في الهداية وقيل في زماننا إذا ألح الخصم سأل القاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعتاق لقوله المبالغة باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وإن أراد المدعي تحليفه بالطلاق والعتاق في ظاهر الرواية لا يحجب القاضي إلى ذلك لأن التحليف بالطلاق والعتاق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والتجديد ظاهر الرواية اه وفي الخطر والاباحة من التتارخانية والتتوي على عدم التحليف بالطلاق والعتاق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعتاق والإيمان الغليظة لم يجوز أكثر مشايخنا وأجازها البعض فيفتي به أن مست الضرورة وإذا بالغ المستفتي في الفتوى يفتي بأن الرأي إلى القاضي اه وفي الخاتمة مست الضرورة يفتي بأن الرأي إلى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فنسكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاءه اه فتخلص من هذا كله أن القاضي أن يحلفه بالطلاق والعتاق عند الحاج الحاصم وأنه يفتي بجواز ذلك أن مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضي بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاءه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا إن نكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكل عما هو منهى عنه شرعاً ولو قضى به لم ينفذ قضاءه اه لكن فيه اشكال لأن فائدة التحليف القضاء بالنكول فإذا لم يجز القضاء بالنكول عماداً فكيف يجوز التحليف به ولعله مفرغ على قول الأكثر من أنه لا تحليف بهما فلا اعتبار بالنكول وأما من قال بالتحليف بهما فمعتبر بنكوله ويقضى به لأن التحليف انما يقصد لتجديده وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلاً عن العلماء العظام يصان عن اللغو كما أشار لذلك في البحر والمنهج اه (سئل) فيما إذا ثبت قلع المتولي للغراس الوقف وأزالته وأعداه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجه الشرعي في وجهه المتولي ومضت مدة ثم بعد ذلك ادعى وكيل عن المتولي المزبور على زيد أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد اتصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم (الجواب) تكرير القلع والتصرف به بعد ثبوت قلعها وأعداءه أو الاستحليل وقدر صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعي مما يحتمل الشبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك في كتب علماء شارحهم الله تعالى (سئل) فيما إذا كان زيد مبلغ دين معانوم من الدراهم بدنة عمرو وقدر زيد السفر وله زوجة فأذن عمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتها بحسبه من النفقة وسافر فدفع عمرو لها شيئاً من الدين ثم حضر زيد وأدعى عمرو دفع قدر معانوم من الدين وكذب زيد الزوجة في ذلك واعتز فابوضول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو إلا ببينة (الجواب) نعم لا يقبل إلا ببينة حيث كان المال ديناً في ذمته والله أعلم المأذون له بالدفع إذا أدها وكذبها فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان مضروباً كالنصب والدين لا يكفي قرائن الهداية ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان من أمانات الاشياء (سئل) في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد

مطلب دعوى المستحيل

باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت

بالوجه الشرعي لا تنقض

مطلب إذا ادعى المأذون

بالائتاق أو الدفع بمصدق

أن كان المال أمانة وإن كان

دينياً في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا فصلت

مرة هل تنقض وتعاد

(أقول) ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يرد المدعى على ما صدر منه أولاً أو ما جاء به دفع صحيح أو جاء بيئته بعد عزه عنها فافهم اسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخبير الرملي في أوامر كتاب الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مانعه ينظر في دعوى المدعى أن كان اتى بها مع دفع أقام عليه بيئته تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بيئته قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد على ما صدر منه أولاً وهو مقصود العلماء في قولهم لا تسمع تألف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع بيمين دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيئته يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذوا اليد على النتاج فيحكم له به اهـ فإذا كان هذا في بيئته مثبتة ولها اعتبار وحكمهما أو سمع بعد هذا دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا يبطل بيئته ذى اليد فيها الحق بالملك المطلق وأن حكم القاضي له بظاهر اليد المغنية له عن البيئته فكيف بيئته غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه عند عدم بيئته الخارج قضاء ترك القضاء بمتحقق فنفى قول أن أعاد الخصم الدعوى ولا بيئته معه بما يدعى لا تسمع دعواه لأنهم عين الأولى حيث لم يقيم بيئته ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولاً لعدم إقامتها فأتى به تكرار محض منه وقد منع عما سبق فلا يثبت المدعى ولا يسمع منه إجماعاً اهـ كلام الخبير الرملي رحمه الله تعالى وفي البرازية المفتى عليه لا تسمع دعواه بعده فبسه الآن يبرهن على إبطال القضاء بأن ادعى دار بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المفتى عليه الشراء من مورث المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقتضى عليه بالادابة فبرهن على نتاجه عنده اهـ وهذا يشهد أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما إذا كان فيه إبطال القضاء ينبغي تقييده أيضاً بما إذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل بخلاف يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقرب قبل الدعوى أنه لا حق له في الدار لا يبطل الحكم بخلاف التوفيق بأن شراه بخلاف فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكم فلما احتمل هذا لم يبطل الحكم الجواز يشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يصحكم إذا الشك يدفع الحكم ولا يرفعه اهـ لكن ينبغي أن يكون هذا مبني على القول بأن إمكان التوفيق كاف أم على القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقيده بذكر وقد ذكروا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال أنه الأصوب عندي وأقره في نور العيون أنه إن كان التناقض ظاهراً أو التوفيق خفياً لا يمكن إمكان التوفيق ولا يمكن إلا ما كان ثم أيده بمسئلة في الجامع وهي لو أقر أنه لا يثبت قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ يجزى قبل لا يمكن التوفيق بأن يشتره بعد إقراره ولأن البيئته على العقد المبرم تنبذ الملك للعالم اهـ وأعلم أنهم ذكروا في خمسة الدعوى أن الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذى اليد ولم يدع ذوا اليد أن فلاناً الغائب أو دعه منسوبة أو ادعى ولكن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذى اليد بعد ذلك بالإيداع ولا برهانه عليه قال في البحر إن هذا المختار لا يتوهم أن الدفع بعد الحكم صحيح الآن ينقص من الكمال اهـ وأجاب في نور العين بأن هذا الشرع له عيب على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وقام فيها علقته على البحر فاعتنم هذه الفتاوى الثلاث (سئل) فيما إذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد

مطلب يصح الدفع ودفع  
الدفع قبل الحكم وبعده  
مطلب حكم الخارج  
بالنتاج ثم برهن ذوا اليد على  
النتاج يسمع  
مطلب المفتى عليه لا تسمع  
دعواه الآن يبرهن على  
إبطال القضاء  
مطلب لو أتى بالدفع بعد  
الحكم لا يقبل في بعض  
المواضع  
قوله قبله متعلق بشرائه اهـ  
منه

مطلب هل يكفي إمكان  
التوفيق

قوله على العقد المبرم أى  
الذى لم يؤرخ اهـ منه  
مطلب إذا قال أو دعته  
فلان بعد ما ثبت الخارج  
الملك المطلق لا يقبل  
مطلب فيمن اسمه فضل الله  
وذكر في براءة وظاهريته السيد  
أحمد فادعى أن له اسمين

مطلب يجوز تعدد الاسم  
مطلب غلط الاسم لا يضر

مطلب الغلط في الاسم  
لا يمنع الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار  
المرهونة في غيبة الزاين  
ادى شافعي ثم باعها المشتري  
يصح

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد ٣٣ سنة ولا تقبل  
البيعة على خلاف المشهور  
المتواتر

مطلب لا يلزم الابن وفاء  
دين أبيه من استحقاقه  
المستقل اليه عنه

وظيفة في وقف وقيد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادى فضل الله المزبور على متولى  
الوقف بوظيفة فأنكرها زاعم أنها قد أسندت في البراءة السيد أحمد فادى لرجل آخر فذكر فضل الله  
بأن له اسمين أحدهما السيد أحمد والثاني فضل الله ويؤكد ما ادعاه بالبيعة الشرعية  
فهل لذلك ويجوز تعدد الأسماء (الجواب) نعم لذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال  
في التارخانية في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي  
صور المسائل عن الفتاوى الرشدية أدنى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم  
جده أحمد لا يخلل الدعوى لجواز أن يكون لجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من  
الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع  
بالثمن قال استحققت معنى جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية  
التي اشترى منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى به ما عثر فيها بالتعريف ولأنه يجوز أن  
لها اسمين اه فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخيرية من  
العشر والخارج سئل في رجل تدعو الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية  
والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا الجواب لا يوجب  
خلافا فتعدد الأسماء جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتت متعنت مستدركا فهاهنا الأمر  
ما هو نافذ ولا يستبدرك بمثل ذلك في التعريف لأن الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد الأسمين  
كما هو ظاهر (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب دار مرهونة من قبله عند عروبه دين شرعي ثابت  
لعمرو بدمية زيد فبيعت الدار بثمن معاوم قبضه المرتن عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين  
والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم ببيعة البيع وأجاز مواءمته ببيعة مستوفيا شرعا  
وأفتى مفت شافعي ببيعة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدة تزيد  
على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وترافع معه لدى حاكم حقيق  
منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع حجة ومضت مدة والآن  
قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك  
(الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) في عقار معاوم جار في جهة وقف والمتولون  
على الوقف واضعرون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة وقف البر من مدة تزيد على أربعين سنة  
بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منسبه فادى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف الاول لدى  
نائب محكمة بيجريان العقار المذكور في الوقف الآخر وحكم نائب المحكمة لجهة الوقف الآخر  
بالعقار المزبور بشهادة بيعة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار جاريا في جهة  
الوقف الاول ويعدمر والمدة المزبورة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعي  
عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف الآخر بأن الحكم المزبور  
صدر بشهادة البيعة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعد مرور المدة المزبورة بلا مانع غير  
مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى المزبور وجهته وفتحه من معارضة  
الوقف الاول في العقار المذكور وحكم به لجهة الوقف الاول مستوفيا شرعا وكتب به حجة  
شرعية فهل يعمل بغيره بعد ثبوت بالوجه الشرعي (الجواب) نعم لأن الدعوى لا تسمع بعد  
ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن الميسر ولأن البيعة على خلاف المشهور المتواتر  
لا تسمع ولا تقبل (سئل) فيما إذا كان لزيد استحقاق معاوم في وقف أهل فوات لا عن تركه



وله ولد اتفق الا استحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمرو يدعي دينه بدينته زيد ويكلف ولده دفعه له  
من استحقاقه الذي استحقته بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) نعم لا يلزم ذلك  
(سئل) فيما اذا كان لا يتم حصته معلومة في طاحونة ارثا عن أبيهم فباعها بمهم يدون وصاية  
عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرفهم ازيد واستوفى منفعتهم اذ لم يبلغ الا يتم رشدين  
ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة باجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوت  
ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طاحونة مشتركة بين  
جتهات وقف وميرى جارية في تواجرا أخوين وتصرفهما بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة تدعى  
على أولادها الا يتم تكاف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الا يتم ويسمى  
ذلك رسما زاعمة أن يبدل الا يتم تيسارا وجوب براءة محروقة بأخذ شيء معلوم في كل سنة يسعون رسما  
من أرباب أما كن ومروم من جهة الاما كن اسم الطاحونة المزبورة وان الا يتم يستحقون  
المبلغ لثمنهم رسما على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لغيرهما ما قبلها فمادفع  
شيء للمرأة ولولا الله ولولا لغيرهم من التمايز بين السابقين قبله فهل ليس لها ذلك (الجواب)  
نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بخصم لسمع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها  
عليها ما بذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال المدعي لى بدينته غائبة عن المصرفة سفر وطلب بين  
خبره فهل يتقبل وتقبل البيعة اذا حضرت (الجواب) نعم (سئل) في امرأة دخلت الحمام  
ثم خرجت منه وادعت على الحمامية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زنا والحامية تنكر ذلك  
وتكاف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكاف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها  
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركه باعها  
الزوج بمحض والاب والام بمن قبضه فقامت الام تدعى أن لها في التركة أمتعة معينة دفعتها  
لها حين التجهيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلادهم ما اشتروا لها بدينته عادلة على ذلك  
ويرغم الزوج أن يسكوها حين البيع رضاهما مانع من دعوى العارية فهل يتقبل بينهما ولا عبرة  
بزعم الزوج (الجواب) نعم تقبل منه دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر  
وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضاها في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى  
المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضاهما (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب  
دين بدينته عمرو فقام بكر يكلف عمرا دفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالته ولا وجه  
شرعي زاعما أن له دينه على الغائب وأن له أخذه واستيناءه من دينه الذي بدينته عمرو فهل ليس  
لبيكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة أقرروا على أنفسهم بمال لزيد وأشهدوا  
بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه باع عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل  
تسمع دعواهم وتقبل بينتهم (الجواب) نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقر بمال في صلح وأشهد  
عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه باع عليه فإن أقام على ذلك بينة تقبل اه  
(سئل) في معصرة دس معلومة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونسبت لزيد عن  
أولاد فوضع عمرو يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة  
للمدة أو لأخيه حتى ماتت عن ورثة وتركه ويريد أولاد زيد الرجوع في تركه عمرو باجرة مثل  
حصةهم في المعصرة عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم  
لهم ذلك (أقول) انما يسوغ لهم الرجوع ان كانوا اصغارا في مدة استيفاءهم الشر يك منفعة

مطلب باع حصته الا يتم  
بلا وصاية ثم بلغوا اللهم  
أخذها من المشتري وأخذ  
أجرة مثلها  
مطلب ليس للتجارى أخذ  
رسم الطاحونة وان كان  
زعم انه في براءة اذ لم يسبق  
له ولا لمن قبله أخذ ذلك

مطلب قال المدعي لى بدينته  
غائبة وطلب بين خصمه  
يخلف وتقبل البيعة اذا  
حضرت

مطلب ادعت انها دفعت  
للحمامية زنا راو هي تنكر  
فلا بد من الاثبات  
مطلب تسمع دعوى الام  
العارية حيث العرف مشترك

مطلب رأى من يبيع وهو  
ساكت لا يكون رضا  
عندها

مطلب ليس له استيفاء  
دينه من مدلول مدلوله  
مطلب ادعى أن بعضه  
قرض وبعضه ربا يسوع  
مطلب اللهم بمال البعدهم  
باجرة حصصهم من المعصرة  
التي استغلها ولومات لهم  
الرجوع في تركه

مطلب لحقهم خسار لدفع  
المدعى فغرم أحدهم بأذنه  
له الرجوع  
مطلب تسمع دعوى البنات  
بخصتهن بعد ١٥ سنة  
إذا اعترف الاخ بأن الدار  
مخلفة لهم  
مطلب ادعت انها حبلت  
من زيد الاجنبى وهو ينكر  
لاتصدق عليه  
مطلب وضع جذوعه على  
حائط جاره ودفع له دراهم ثم  
منعه من وضعها له الرجوع  
بالدراهم  
مطلب لا يلزم هتد ادفع  
غرامات شريكها فى الدار

مطلب فى دعوى بغل  
تساعه وذو يد خارج وكل  
يدعى شراعه من شخص وأرخا

مطلب يقضى بالغل لمن  
يثبت سبق الشراء  
مطلب لابان يشهدوا انه  
اشترها من فلان وهو  
ملكها

المعصرة المشتركة لما تقرر أن منافع الغصب غير مضمونة عندنا إلا فى ثلاث وهي أن يكون وقفاً  
أو مال يقيم أو معد للاستغلال لكن المعد للاستغلال انما يضمن من منفعة إذا لم يسكن بتأويل ملك  
أو عقد فلو سلمه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف فى الغصب عن الفصول العمادية  
ونصه بيت أو حافوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معداً للاستغلال  
لأنه سكن بتأويل الملك اه فى مسئلتنا حيث كان الأول بالغين فى المدة المذكورة لا يجب  
لهم شئ على الشريك لأن سكناه كانت بتأويل الملك وان كانوا صغاراً فلهم الاجرة من حيث كونه  
مال اليتيم لأن حيث كونه معداً للاستغلال بل ذكر فى الدر المختار عن القنية أن المعد  
للاستغلال إذا سكنه الشريك لا يضمن ولو اليتيم لكن المعتد الأول كما حرره فى رد المحتار على  
الدر المختار فتنبه لذلك (سئل) فى جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه ولحقهم خسار  
بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد ما قال له الباقيون ادفع ذلك ومهما غرمت فعملنا بقدر حصتنا  
فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فى رجل مات عن ابن وبنات بالغين وخلف داراً وضع الابن المزبور يده عليه بمدة خمس عشرة سنة  
فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لهن فتعللاً بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة  
لا تسمع مع اقراره بأن الدار مخلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك (الجواب) نعم تسمع  
(سئل) فى بكر بالغة تظهر بها حبل وسئلت عنه فقالت من زيد وزيد ينكر ولم يصدقها على ذلك  
فهل القول قوله فى ذلك ولا تصدق فى حقه (الجواب) نعم لاتصدق فى حقه بمجرد قوله  
(سئل) فيما إذا ركب زيد على حائط جاره بجذوع وعارضه الجار فى ذلك فدفع له زيد مدافعاً من  
الدراهم ليقبى الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقط الجذوع ومنع زيداً من اعادة بناءه وزيد  
زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذ منه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع به (سئل) فيما  
إذا كان له ندى وابن أخيه الغائب دار مشتركة بينهما نصفين فى محلة كذا ويرد على المحلة غرامات  
متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هتد الى دفع ما على نصيب الغائب فى الدار من  
الغرامات بدون وجه شرعى فهل يمنعون من ذلك (الجواب) نعم لأن ما كان من الغرامات لحفظ  
الاملاك فهى على الملاك بحسب أملاكهم (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو الاصيل عن  
نفسه والوكيل عن والدته بان من الجارى فى ملك المدعى والمتنقل اليه بالشراء من مدة تسع سنين  
من فلان بثن كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه فى موضع كذا ووجده الآن يسد المدعى  
عليه وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور بخريانه  
فى ملكهم ما يقتضى ان المدعى عليه وشقيقه بكر كانا اتفعا من مدة تسع سنين وخمسة اشهر  
وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بثن كذا ثم فقد من يد أخيه بكر ثم مات بكر وانحصر ارثه فيه  
وفى ارثه الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وأمه الموكلة البغل المزبور بيد رجل وأثبتا جريانه  
فى ملكهم الذى حاكم شرعى حكمهم ما به بعد حلفهما على ذلك المين الشرعى بموجب حجة  
شرعية بتأريخ كذا وأبرزهما من يده وتسليمهما وأنكر جريانه فى ملك المدعى المزبور وأنكر  
المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها بأبيهم ما يهل  
(الجواب) يقضى بالغل المذكور لمن يثبت سبق الشراء كفى الملتقى والخلاصة والبرازية  
والتنوير وعبارته وان برهن خارجان على ملك مؤرخ أو شراؤه مؤرخ من واحد أو خارج على  
ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفى المنع مانعه ثم اعلم ان البينة

على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر من غير أن يخرجه  
 الاكمل والله سبحانه أعلم (أقول) ما في المنع قد مناه الكلام عليه في هذا الباب نقلا عن نور العيون  
 فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد مسك مسكة في أرض وقف سليخة فدفعت الأرض لعمر  
 ليزرعها عمر ولنفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرعها عمر وفي عدة سنين ودفعت ما عليها للجهة  
 الوقف وغيره والآن قام زيد بطلب عمر باجرة الأرض زاعما أنه يستحق أجره في المدة المزمورة  
 فهل لا يستحق ذلك (الجواب) نعم لا يستحق ذلك (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين أريد  
 من مائة سنة وإن لها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك  
 فأى البنتين تقدم (الجواب) إذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة  
 القدم أولى وفي ترجيح البينات للبعد ادعى عن القسمة بينة الحدوث أولى وذكر العلاني في شرح  
 الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنف اه وقال في الحاوي  
 الزاهد في الكنف في طريق العامة فزعم غير أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البينة  
 فالبينية بينة من يدعى أنه محدث لأنها ثبتت ولاية النقص ثم رقبه لكتاب آخر القول في هذا القول  
 المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات أن الأصل في ترجيح البينة  
 على ما ذكر في الأصول انما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر اذا البينة انما شرعت لاثبات أمر  
 حادث واليمين لا بقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله أعلم (أقول) وحاصل  
 ما في الحاوي أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمر اعراضا وهو خلاف الأصل اذ الأصل عدم  
 العروض وهذا موافق للأصل المقرر في الفروع والأصول من أن البينة لاثبات خلاف الظاهر  
 لأن الظاهر لا يحتاج إلى البينة والماضي عدم البينة يكون القول المدعى القدم وظاهر كلام  
 المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والخلاصة وهو ظاهر لما وافقته للقواعد كما قدمناه في كتاب  
 الشهادات وقد مرنا ما في شرح الملتقى حكاية لقولين متعارضين لاجتماع القولين اذ لا فرق  
 على ما قدمناه بين الكنف والبناء وقد مرنا أيضا قولنا الثاني المسئلة وأن المؤلف أقاد أن ذلك  
 كماه حيث لم يؤرخا فان أرخا قدم الاسبق تاريخا كما جزم به أصحاب المتون وغيرهم والله أعلم  
 (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف تركته مسئلة على ديون له بضم جماعة  
 معلومين وعلى أعيان معلومة اقسم الورثة الاعيان وبقية الديون بضم الجماعة لم يسقطها  
 الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكتبوا بالاقسام حجة متضمنة للبراء العام بينهم بأن  
 كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطلقا لامن التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون  
 المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل في البراء  
 المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل يحترف بعصر برز المشمش يستخرج دهنه ويبيعه  
 وهو متقن لحرفته ويكافه أهل حرفته أن يكون شريكا معهم في ذلك جبرا بالارضاه ولا وجه  
 شرعي فهل يمنعون من تكافيه ذلك ولا يجبر على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم  
 دعوى على ابن زيد بالغ يكافون زيد احضار ابنه بلا كفالة منه له ولا وجه شرعي فهل لا يلزم  
 الاب ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه احضار ولده الا بوجه شرعي (سئل) فيما إذا كان لرجلين  
 مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصدا لها على حمام وقف مصروف في تعميره الضرورى بالوجه  
 الشرعي ومحكوم بصحته فدفعت ذلك لهما رجلا من مالهما باذن متولى الوقف والتأخي ليكون  
 لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضت مدة والاثنان يريد

طلب له مشهد مسكة في  
 أرض أذن لزيد بزرعها ليس  
 له على زيد أجرة  
 مطلب في دعوى الحدوث  
 والقدم  
 مطلب القول المدعى القدم  
 والبينية بينة الحدوث

مطلب اقتسم الورثة اعيان  
 التركة ثم تباروا بقي الديون  
 بينهم على الفريضة الشرعية  
 مطلب يكلفه أهل حرفته  
 ان يشاركهم لا يجبر على  
 ذلك  
 مطلب لا يكلف الاب احضار  
 ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المرصد  
 لصاحبه باذن المتولى  
 والقاضي ليس له الرجوع  
 على القابض



(أقول) سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة (سئل) في رجل قال لأخيه إن أخرجتك من عندي فانت بري من الدين الذي لي عليك ويريد أن أخرجه فهل لا يصح تعليق الأبراء بالشرط (الجواب) نعم لا يصح قال في الكفر قبيل الصرف ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البسيع والقسمة إلى أن قال والأبراء عن الدين اهـ ومثله في المتون والشروح (سئل) في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بذمته أقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز أمره الشرعي لدى بيته شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة غيرها فهل يعمل بأقراره المزبور بعده وثبوته شرعا (الجواب) نعم يعمل به حيث كان في الصحة (سئل) فيما إذا اشترى زيدا دارا من ملاكها بن من معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صك ثم أقر في صحته لدى بيته شرعية أنه اشترى المبسوع المزبور لاخته فلانة وإن الثمن من مالها وإن اسمه في الصك المزبور عارية لاحق له معها في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل بأقراره المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقر في صحته وجواز أمره الشرعي أن المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتتب باسمه بذمة فلان بموجب صك لفلانة وإن اسمه في صك الدين عارية فهل يكون أقراره المذكور صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا إلى أجل معلوم ثم حل الأجل ودفع زيد المبلغ لأبيه والآن قام أخ له يدعي كلفه دفع نظير المبلغ زاعما أن الأب قد أقر أن الدين المذكور الذي له لادخ فهل يكون قبض الأب صحيحا (الجواب) نعم يكون قبض الأب صحيحا وليس للأخ مطالبة بزيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو أودعته التي عند فلان هي لفلان فهو أقرار له بحق القبض للمقر ولكن لو سلم إلى المقر له برئ خلاصة لكنه مخالف لما مر أنه إن أضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القسدي ولو لم يسلمه على القبض فإن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح وان لم يقبله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائي على التسيير من الأقرار والذي مر هو قوله عند قول الماتن جميع ما لي أو ما أملكه له هبة لا أقرار فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الأقرار والاصل أنه متى أضاف المقر به إلى ملكه كان هبة اهـ فتخلص من هذا أن قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لأن ولاية القبض له على ما في الخلاصة أن صح أقراره وعلى ما تقدم أقراره باطل لأنه يشترط فيه التسليم أذهوبة وأيضا غلبيك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الآن يسلمه على قبضه ولم يسلمه على قبضه فيكون الدين باقيا له ولاية قبض دينه لا غيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في صحته بابان زيدا ابن ابن عمها عصبية لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على أقرارها المذكور عن تركته فهل يرثها زيد المزبور (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعد إيرضا زيد المقر له والمسئلة في كتاب الأقرار من الملتقى (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحته وجواز أمرها الشرعي لدى بيته شرعية وقبل ذلك منها وتصادق على ذلك والآن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) فيما إذا أقر زيد في حال صحته وجواز أمره الشرعي لدى بيته شرعية أن جميع ما كان داخل داره المعلومة ملكا لزوجه فلانة لاحق له معها في ذلك وصدقته بذلك والآن مات زيد عن الزوجة وعن أخت تعارضها في جميع الامتعة الموجودة في الدار المزبورة وقت الأقرار المرقوم فهل هذا الأقرار صحيح (الجواب) نعم ما في يدي من قليل

مطلب تعليق الأبراء

بالشرط لا يصح

مطلب أقر في صحته لزوجه

بدين يصح

مطلب أقر بأن الدار لاخته

وان اسمه في الصك عارية

مطلب أقر بأن الدار باسم

فلانة وإن اسمه في صك

الدين عارية

مطلب إذا أقر بان الدين

لفلان فولاية القبض للمقر

مطلب يصح الأقرار

بالوارث حيث لا وارث

معروف

مطلب أقر في صحته لزوجه

بجميع ما في داره يصح



مطلب أقر بجميع ما في يده  
أفان ثم اختلفا في عهده  
أنه كان في يده أولا فالقول  
للمقر

مطلب لا يجوز الاقرار  
تجئة والقول لمن يدعي الجدة

مطلب اذا ادعى انه اقر  
مستترنا فالقول لمنكر  
الاستنزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان  
يدخل فيه كل حق مال  
أوليس بمال

مطلب ليس في البراءة كلمة  
أعم وأجمع من هذه الكلمة  
مطلب لاحق لي عنده  
لا يتناول المضمون

أو كثير من عهده وغيره أو في حانوتي صح لانه عام لا مجهول بزانية وذكر في الجامع رجل قال ما في  
يدي من قليل أو كثيرا وعنده أو غيره لقان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له  
وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عهده في يده ان كان في يده يوم الاقرار ولم يكن كان القول  
قول المقر وكذا القول بجميع ما في حانوتي خاتمة من الاقرار وسئل الحانوتي فيمن أشهد على نفسه  
جماعة أن جميع ما بمنزله الكاش بحيلة كذا من الامتعة ملك لزوجته فلائحة وأنتم استحققه دون  
ودون كل واحد ولم يحط علم الشهر ودوقت بحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشيئ منه فهل اذا  
ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورون  
يشهدون لها أو لمن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم  
بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فاجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة  
بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لا من قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال  
في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا مانصه ما في يدي من قليل وكثير من عهده وغيره أو ما في  
حانوتي صح لانه عام لا مجهول وكذا في قاضيخان اه (أقول) نعم لو أنكرت ورثة الزوج أن  
هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم انصاهم مقامه وكان على الزوجة اثبات  
ذلك كما علم مما مر عن الخاتمة (سئل) فيما اذا ادعى زيدا على عمرو بأن لي بضمك كذا من  
الدرهم قرضا فقال عمرو انك أبرأني من القرض المزبور فادعى زيدا أن البراءة المزبور صدر  
بينهما على سبيل التجئة وفسرها وأقام بيته عليها فهل تقبل بينته (الجواب) نعم اذا ادعى أن  
ما صدر بينهما ماذكر كان بطريق التجئة والمواضعة وفسرها وأقام بيته على طبق مدعاه تقبل  
بينته بطريقها الشرعي ثم كما لا يجوز بيع التجئة لا يجوز الاقرار بالتجئة بان يقول لا شيء  
أقر لك في العلانية بمال وواقضاعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع  
وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جده فالقول للمدعي الجدة وعلى  
الآخر البينة من الثامن من بيوع التنازعانية ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة  
وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على  
وجه الاستنزاء والقول لمنكر الاستنزاء بميمه والظاهر أنه على نفي العلم لانه على فعل الغير من  
حاشية البحر الخیر الرمي من باب دعوى الرجلين (سئل) فيما اذا كان له بديهة عمرودين وبه  
رهن فسات زيدا عن ورثته وتركه ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة لعمر وهذا رهنك  
فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير هذا فقال عمر ولم يبق لي قبله شيء والآن يدعي عمرو أن له عنده  
حليما معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم واذا أقر  
الرجل أنه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس  
والقصاص وحسد القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالنمن والاجر أو واجب بدلا عما ليس  
بمال كالمهر وأرش الختانية وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والجارعة وانما  
دخل تحت البراءة الختوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي منكرة في موضع النفي  
والمنكرة في موضع النفي تعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كما تستعمل في الامانات  
تستعمل في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة أعم  
وأجمع من هذه الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال  
وهذا بخلاف ما لو قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عنده فلان فانه يتناول



الامانة ولا يتناول المضمون لان عندئذ تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان  
وعلى هذا لو قال فلان بري مما لي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو بري مما لي  
عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو بري مما لي عنده فهو بري عن كل شيء  
أصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقه بعد ذلك وأقام بينة فان أترخ وكان التاريخ  
قبل البراءة لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التاريخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته  
وان لم يترخ بل أجسم الدعوى اجماعاً فالقياس أن تسمع دعواه ويحمل ذلك على حق واجب له  
بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو أقر أن فلان بري قبله ولم يقل من جميع حقي ثم قال  
انه بري من بعض الحقوق دون البعض لا يصديق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب  
الدين برئت من ديني على فلان كان هذا ابراءاً للمطالب كالأضاف البراءة الى المطالب بان قال  
هو بري من ديني وكذا لو قال هو في حل مما لي عليه ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا  
براءة عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد  
حللت لك قال هو هبة وان قال حللت منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فله مال كله من  
كل حق هو له قبله قال آتمة بل التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين فائمة كذا في القسمة  
هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرمائي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين وقال  
القسمة وعندي انه يصح بزانية من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز امره  
المشري أن الدين الذي لي بذمة عمرو ليكره أن اسمه في صل الدين عارية وقصداً على ذلك تصادقا  
شرعياً الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً (الجواب) نعم وأما ملك الدين من  
غير من هو عليه فمأسداً كما في شرح الجمع وغيره وقيد في الحاوي القدسي بما اذا لم يسلطه عليه  
أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو لعمرو ولم يسلطه على القبض  
ولكن قال وأسمي في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح فتاوى القمى من الاقرار  
ضمن سؤال (سئل) في رجل قال لزوجه وهما في الصحة ان جميع مالي سوى الامتعة التي  
على يدي لزوجهي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة  
غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي أو ما أملكه أي لا يذهب هبة لا اقراراً وان كان  
كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقراراً لم يحتج الى ذلك قال في الخاتمة من أوائل  
كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر  
الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز  
الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع مالي بيتي لفلان كان اقراراً اه والاصل في ذلك انه  
ان أضاف المقربة الى ملكه كان هبة لأن قضية الاضافة تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار  
لا إنشاء فيكون هبة يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار  
كما تقدم لأن الاضافة فيه اضافة نسبية لا اضافة ملك الخ من الغضار من الاقرار وتسام فروغ  
المسئلة فيها ومثله في الدرر (سئل) في امرأة أقرت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها  
لابنها الصغرى وقبل أبوه ذلك وصديقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون  
الاقرار المزبور صحيحاً (الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجس قال في صحته  
جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من أسباب  
الملك من يسع أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خاتمة من فصل فيما يكون اقراراً

مطلب اذا ادعى بعد ابراء  
فان أترخ بتاريخ قبل البراءة  
لا تسمع دعواه وان بعدها  
تسمع وان لم يترخ لا تسمع  
مطلب لو قال برئت من  
ديني برأ مثل قوله هو بري  
من ديني

مطلب ليس لي معه شيء  
براءة عن الامانات لا عن  
الدين

مطلب التحليل يقع على ما في  
الذمة لا على عين فائمة

مطلب أبرأت جميع غرمائي  
لا يصح وعند الفقهاء يصح  
مطلب الدين الذي لي بذمة  
عمرو ليكره وأسمي في الصل  
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي  
لزوجهي فهو هبة فلا بد من  
التسليم

مطلب جميع ما يعرف بي  
أو ما ينسب الي لفلان فهو  
اقرار

مطلب الاصل ان أضاف  
المقربة الى ملكه كان هبة  
مطلب أقرت بجميع ما هو  
داخل منزلها لابنها الصغرى

رجل أقر في صحته وكال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لا امرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات  
الرجل وترك ابنا فادعى الابن أن ذلك تركه أبوه قال أبو القاسم الصفار ان علمت المرأة ان جميع  
ما أقر به الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها أن تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت  
انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خاتمة من المحلل المزبور (سئل) فيما  
إذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا الذي بينه شرعية أن أخته فلا أنه تستحق  
الحصة وقد رها كذا من الخنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمره  
زيتون وما البارزة وصدقة أخته على ذلك وقبالة منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب)  
نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة الخ  
خاتمة من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل من ربيع أرض أو كراثها أو أجرة غلام أو نحو ذلك  
مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر أن زيد في هذا القصب المزروع  
النصف وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية أخلف القصب ونبت قصب  
آخر فادعى زيد نصفه بعتق السابق فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة  
فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع (سئل) في جماعة أقر وافي صحته بان لا حق لهم مع فلانة  
وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتق على أن يجاروا كدوزيتون مخرجين  
الشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهم فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون  
ثلثا الاشجار وغيرها للاختين (الجواب) نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها  
خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو بشيئين ومثله في شرح الملتقى للعلاء من فصل فيما  
يدخل في البيع تبعا (سئل) في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة لشقيقتها في صحته وجواز  
أمرها الشرعي اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا  
(الجواب) نعم وصح اقرار المأذون بعين يده والمسلم بخمر ونصف داره مشاعا تنوير الابصار  
وفي الخاتمة ذكر في المشتق رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد  
جازا اقراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدى هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز  
ولا يلزمه بهذا الاقرار شئ قالوا ان أضاف المال الى نفسه أو لا بأن قال عبدى هذا فلان يكون  
هبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المشتق  
رجل قال دارى هذه لولدى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال  
هذه الدار للاصغر من أولادى فهو اقرار وهو لثلاثة من أصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه  
وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه  
(سئل) فيما إذا أقر زيد اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ان لا حق له مع زوجته  
هتد في جميع بناء الحانوت المعروفة ولا في جميع ما حوته الحانوت من القماش المعلوم وان ذلك  
كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد  
واضع عايده على جنيته معاملة مشقة على غراس فادعى عليه ناظر وقف أهلى بأن الجنيته أرضا  
وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضى فاعترف زيد بان  
أرض الجنيته جارية في الوقف المرقوم وان غراسها ملك له فهل يدخل الغراس تبعا ويكون كله  
للمقر (الجواب) حيث أقر أن أرض الجنيته جارية في الوقف يكون كله للوقف المقر له  
ولا يصدق المقر لان الغراس تابع للأرض والله أعلم وههنا أصلا \* أحدهما ان الدعوى قبل

مطلب الاقرار بنصف غلة  
البستان أو العبد صحيح  
مطلب اقراره بنصف القصب  
ثم أخلف فله الاصل  
والفرع

مطلب اقراره بشجرة عليها  
ثمر كان له الشجرة بثمرها

مطلب قال عبدى هذا  
لفلان يكون هبة وان قال  
هذا المال لفلان يكون  
اقرارا

مطلب قال دارى هذه  
لولدى الاصغر يكون باطلا  
الخ

مطلب اقراره في صحته وزوجته  
بناء حانوت وما فيها من  
الاقشة يصح  
مطلب اذا أقر له بالارض  
يدخل الغراس

٩ تفريع على الشق الاول  
من الاصل الاول اه منه  
مطلب اذا قال بناؤها  
وأرضها الفلان كان البناء  
والارض للمقرله  
٨ قوله الا ان الاقرار بعد  
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار  
المناسب أن يقال الآن  
الدعوى قبل الاقرار لا تمنع  
صحة الاقرار اه منه  
٤ تفريع على الشق  
الاول من الاصل الاول  
أيضا اه منه  
مطلب قال أرضها لى  
وبناؤها الفلان فهو كما قال  
٧ تفريع على الشق الثاني  
من الاصل الاول اه منه  
مطلب قال أرضها الفلان  
وبناؤها لى فهما للمقرله  
مطلب قال أرضها الفلان  
وبناؤها الفلان آخر فهمما  
للاول  
٥ تفريع على الاصل الثاني  
اه منه  
مطلب قال بناؤها لى  
وأرضها الفلان آخر فهو كما  
قال  
مطلب فيما اذا قال هذا  
انتهى الى الفصه فانه لا الخ  
مطلب أقرانه لا يستحق  
قبله حقا لا تسع دعوى  
الكفالة السابقة  
مطلب أقر أحد الورثة  
بالدين يؤخذ منه ان وفى  
ماورثه به

الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح \* والثاني  
ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا ٩ فنقول اذا قال بناؤها  
الدارى وأرضها الفلان كان البناء والارض للمقرله لانه لما قال بناؤها هذه الدارى فقد ادعى لنفسه  
فلما قال وأرضها الفلان فقد جعل مقرها البناء للمقرله تبع الاقرار بالارض لان البناء تبع  
للارض ٨ الا ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار ٤ وان قال لى وبناؤها لى فلان  
كانت الارض له وبناؤها الفلان لانه لما قال وأرضها لى فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء  
أيضا لنفسه تبع للارض فاذا قال بعد ذلك وبناؤها الفلان فقد أقر الفلان بالبناء بعد ادعاء  
لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون الفلان المبادون الارض لان الارض ليس بتابع  
للبناء ٧ وان قال أرضها الفلان وبناؤها لى كان الارض والبناء للمقرله بالارض لانه لما قال  
أولا أرضها لى فلان فقد جعل مقرها البناء لى وبناؤها لى فقد ادعى لنفسه بعد ما أقر لغيره  
والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال أرضها الفلان وبناؤها لى فلان  
آخر كان الارض والبناء للمقرله الاول لانه جعل مقر للمقرله الاول بالبناء فاذا قال وبناؤها لى فلان  
جعل مقر على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز  
٥ وان قال بناؤها الفلان وأرضها الفلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولا أصبح اقراره للمقرله  
لانه اقرار على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبع للاقرار  
بالارض فيكون مقر على غيره وهو المقرله الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح وفي المتن  
اذا قال هذا الخاتم الى الفصه فانه لا الخ أو قال هذه المنطقة الى الاحليم فانهم لا أو قال هذا السيف  
الى الاحليم أو قال الاحياء فانه لا الخ أو قال هذه الجبة الى الابطانتها فانهم لا الخ والمقرله يقول هذه  
الجبة لى قال القول قول المقر فبعد ذلك ينتظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر بالترفع  
والدفع الى المقرله وان كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فذلك وهذا قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الاقرار (سئل) فيما اذا أقر زيدا في صحته  
وجواز أمره الشرعى انه لا يستحق قبل عرو حقا مطلقا أو برأ ذمته والا أن يريد الدعوى على عمرو  
بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل اذا ثبت اقراره لا تسع دعواه المزبورة (الجواب) نعم كفى  
الخيرية نقلا عن المبسوط (سئل) فيما اذا كان لزيد الدين بدعة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم  
فهلك عمرو عن ورثته وتركه طائفة زيد ورثته عمرو وبدينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين ويخذه الباكون  
ويوفى ماورثه به وقد قبضه زيد من المقر والا أن يريد المقر استرداد منه بغير وجه شرعى فهل  
ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين للمدعى به على  
مورثه ويخذه الباكون يلزمه الدين كله يعنى ان وفى ماورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته  
واختاره أبو الليث دفع الضرر ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم  
انه لا يحمل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فله حفظ هذه الزيادة درر  
كذا في شرح التنوير للعلاى اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا  
كما هو ظاهر الرواية فتناوى المترشئ من الاقرار (أقول) الذى يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء  
به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه من رضاه قبل القضاء كما أفق به المؤلف  
لانه قد فعل ما يلزمه به القاضى فصار الحاصل انه يلزمه بالترضى أو بقضاء القاضى وانما وقف  
على القضاء عند امتناعه لتصح شهادته مع آخر بما أقر به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره

مطلب أقرب بعض الورثة  
بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقرب أحد الورثة  
بوارث آخر قاسمه ما بيده

مطلب صالح الوارث وأبراً  
إبراء عما ثم ظهر شيء من  
التركة هل تسمع دعواه

مطلب البراءة امامامة واما  
خاصة بدين خاص أو عام  
أو بعين

مطلب الإبراء لشخص  
مجهول لا يصح وإن لم يعلم  
يصح ولو لم يجهول

لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن  
عم عصبية وخلف تركته فاقسموها بينهم ثم إن الزوجتين أقربا لجماعة معاومين أن المورث  
أوصى لهم بثلث ماله والعم يسرى اقرارهما عليهما فاقسموا بينهما الثلث (الجواب) إذا ثبتت الوصية باقرارهما  
فقط والعم يسرى اقرارهما عليهما فاقسموا بينهما الثلث ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في  
العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة إذا أقربا بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال وإذا مات  
وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلا فدرهم فأخذ كل ابن ألفاً فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله  
وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان  
يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماء سائرهم الله تعالى لأن المقر أقرب له بأقرب سائر في السكك ثلث  
ذلك في يده وثلاثة في يد غيره فكيف كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يده غيره لا يقبل  
فوجب أن يسلم اليه ثلث ما في يده اهـ (سئل) في امرأة ماتت عن أخت وابن عم عصبية  
وخلفت تركته فأقرب ابن العم بان زيدا ابن عم عصبية له في درجته فهل يستحق أن نصف حصته  
المقر (الجواب) نعم وارث معروف أقرب بوارث آخر قاسمه ما بيده على فوجب اقراره إذا أقرب  
باستحقاق المال فيمنع في حق المال لا في حق النسب إذ فيه تعميل النسب على الغير فلو أقربا آخر  
بعدد فلو صدقه المقر له الأول اقتصموا ما بيده بحسب ما أقربا ولو كذب فلو دفع للأول بقضاء فلا  
يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهم ولو دفع بلا قضاء يجمع المال المدفوع بأكاف في يده  
فيضمن ويدفع اليه حقه من السكك لأنه مختار في التسليم وقد أقرب بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين  
في ٢٩ وفيه مات وترك أخوين فأقرب أحدهما بأخ وأنكر الآخر فالمتري يعطى الآخر المقر له  
نصف ما بيده في قول أصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده (سئل) فيما إذا صالح أحد الورثة  
وأبراً إبراء عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهود على  
نفسه في حصته منه (الجواب) نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي  
السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام ويحيط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة  
وأبراً إبراء عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول  
يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا اهـ وقد أفق به الحير الرملي وقال  
وحيث ثبت الأصح لا يعدل اهـ (أقول) ما أفق به الحير الرملي قد رده مع أسره العلامة  
الشربلاني في رسالة سماها تنقيح الأحكام في الاقرار والابراء الخاص والعام وهي رسالة حافلة  
بسبب فيها الكلام وأوضحها المرام وقال إن البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء  
سابق عليها أعني كان أو ديناً غيراً أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة امامامة ببراءة من العيين  
والدين كلاً حتى أولاد دعوى أو لا خصومة في قبل فلان أو هو برىء من حتى أولاد دعوى إلى عليه  
أو لا تعلق إلى عليه أو لا استحق عليه شيئاً أو ليس له شيء شرعي أو برأته من حتى أو مما إلى قبله  
واما خاصة بدين خاص كبراءته من دين كذا أو بدين عام كبراءته على عليه فيبرأ عن كل دين  
دون العيين واما خاصة بعين فتصحيح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وإن  
كان الإبراء عن دعواه فهو صحيح ثم إن الإبراء لشخص مجهول لا يصح وإن لم يعلم يصح ولو لم  
يجهول فقوله قبضت تركته مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برىء ليس إبراء عما  
ولا خاص بل هو اقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على  
رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً قول الرجل هو برىء مما لي عنده أخبار

عن ثبوت البراءة لا إنشاء وفي العمادة قال ذو الدليس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق لي فيه  
أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه أحد فقال ذو الدليس دهولي قال قول له لان الاقرار بجهول  
باطل والمتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ ومثله في القرض وخزانة المفتين  
وفي الخلاصة لاحق لي قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وخذ اهـ وفي الاصل  
فلا يدعي اربا ولا كفالة بنفس أو مال ولا ديناً أو ضاربة أو شركة أو ودعية أو ميراثاً أو عبداً  
أو داراً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اهـ فهذا علمت الفرق بين ابرأئك أو لاحق لي قبلك  
وبين قبضت تركه مورث أو كل من لي عليه دين فهو بري ولم يخاطب معينا وعلمت بطلان فتوى  
بعض أهل زماننا بأن ابراء الواوثر وارثا ابراء عام لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة  
البرازية أي السابقة فأصلها معزول الى الخط ومع ذلك لم يقيد الا براءة فيها بكونه معين أو لا وقد علمت  
اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور وفي المتن  
والشروح في مسئلة التخارج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لارواية فيه كيف  
وقد قال قاضي خان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان  
المراد به الصلح والابراء بنحو قوله قبضت تركه مورث ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله  
لارواية فيه أيضا لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة  
دعوى ذي اليد المقر بأن لا ملك لي في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة  
البرازية الابراء لمعين فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور  
الفتاوى المعقدة كالحائنة والخلاصة فتقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والخبر عن التنية افرق  
الزوجان وابرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منهم اوله الدعوى  
لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اهـ فجهول على حصوله بصيغة خاصة كقوله  
ابرأته عن جميع الدعاوى مما لي عليها فيختص بالديون فقط لكونه مقسداً بما لي عليها ويؤيده  
التعليل ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصرح بعدم  
البراءة لسلك من ابرأ ابرأ عاماً وفي التنية لو ابرأ بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وان  
لم يحكم بصحة الصلح اهـ وفي الحاوي الحصري ابرأه عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح اهـ  
وفي جامع الفصولين ابرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه ما لا بالارث فلو مات مورثه قبل ابرائه  
لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية هذا  
خلاصة ما حرره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقدم من المولى تعالى على عبده المحقق عند  
الوصول الى هذا المجلد بحري رسالة سميت الاعلام الاعلام بأحكام الابرأ العام وفتت فيها بين  
عبارات متعارضة ودفعت ما فيها من المناقضة والذي تحرر لي في هذه الرسالة في خصوص  
مسئلتنا أن الابن اذا شهد على نفسه انه قبض من رصيه جميع تركته والده ولم يبق له منها قليل  
ولا كثيراً الاستوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثاً لي ولم  
أقبضها فهو على حجة وتقبل بينته كمنص عليه في آخر أحكام الصغار للاستروثي معزياً بالمتقى  
وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى  
معزياً الى المتقى والحائنة والعناية مصرحين باقرار العبيد بنفسه من الوصي فليس الاقرار  
لجهول كما ادعاه الشرنبلالي ومن نص على ذلك التصريح أيضاً العلامة ابن الشحنة في شرح  
الوجانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما أطبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعده



الأبراء العام بأن الظاهر أنه استحسن ووجهه أن الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل  
 غالباً فاستحسنه واستماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثناة من ذلك  
 العموم الذي أطلقه عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة  
 وابزائه لهم فانه لا تسمع دعواه خلافاً لما أفتى به الخبير الردي مستنداً الى ما لا يدل له كما أوضحته في  
 تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالخلاف للفرق بين اقرار الابن للوصي وبين  
 اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط أو أياً أحد الورثة السابق ثم ادعى التركة  
 وأنكر ولا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وأباً للتركة اهـ ووجه الفرق بينهما أن  
 الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعذر إذا بلغ وأقر بالاستثناء منه لجهله  
 بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا بإطلاع وصيه القائم مقامه  
 فلم يعذر بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة فعليه تلك الرسالة ففيها الكناية لذوى  
 الدراية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أم وأخت شقيقة وخلفت تركتها مشتملة على  
 أمتعة وأوان أشهدت الأخت المزبورة على نفسها بعد قسمة بعضهم أنها أسقطت حقها من بقية  
 ارث أختها وتركها لأمها المزبورة فهل لا يصح الاستسقاط المذكور (الجواب) الارث جبري  
 لا يسقط بالاستسقاط (سئل) فيما إذا أقر رجل لابنه بشيء وثبت عند الحاكم أنه أقر في صحته  
 وسلامته وحكم القاضي بحجة الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض آخر ومات المقر فادعى وارث  
 آخر أن اقراره كان في المرض وهو مجنون العقل ويقول ان له بنة على ذلك فهل تسمع هذه الدعوى  
 وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا (الجواب) لا تسمع هذه الدعوى بعد الحكم  
 السابق الذي ثبت انه حكم شرعي كتبه الفقير معرفة الله عني عنه (أقول) هذا حيث  
 وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفياً شروطه بأن ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا الشيء  
 له وان أمه أقر له بذلك فانكر الابن أو من يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره المزبور في حال اختلال  
 عقله فأثبت الابن بالبينة أنه في حال الصحة والافجرد الكتابة في الصلح بأنه أقر له في حال صحته  
 بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكماً نعم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض  
 فشهدوا الصحة أولى كما هو في الشهادات (سئل) فيما إذا كان ليتيم حانوت جارية في ملكه  
 وفي تواجده زيد بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع أجرها لوصيه المزبور كل يوم وجرى على  
 ذلك مدة تزيد على خمس سنوات قام زيد الآن يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون  
 استنجاؤه اقراراً بأن لا ملك له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم وكذا الاستيلاء  
 والاستيلاء والاعارة والاستيلاء والاستنجاؤه ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع  
 دعواه لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية للتناقص شرح التنوير للعلاء من الاقرار (أقول)  
 كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير ما نصه قال في الشرع بالملكية كون هذه الاشياء اقراراً  
 بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونها اقراراً بالملك الذي البدق فيه رويان على رواية الجامع  
 يفيد الملك لذى اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين  
 صحيح رواية افادة الملك فاختلاف التصحيح الروايتين وينبغي على عدم افادته لملك المدعى عليه جواز  
 دعوى المقر غير اهـ ونقل الساجي عن الأنقري أن الاكثر على تصحيح ما في الزيادات  
 وانه ظاهر الرواية اهـ (قلت) فينبغي به لترجمته بكونه ظاهراً بالرواية وان اختلف التصحيح (سئل)  
 فيما إذا قال رجل لجماعة ان طلق زوجتي يكن لها عندي كذا من الدراهم ويريد الان طلاقها

مطلب الارث جبري  
 لا يسقط بالاستسقاط

مطلب اذا ثبت أن الاقرار  
 في الصحة لا تسمع دعوى أنه  
 في المرض

مطلب الاستيلاء والاستيلاء  
 اقرار بملك ذي اليد



فهل اذا طلقتها لا يلزمه دفع المال (الجواب) نعم لان تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح كما في المتن والبحر (سئل) في مستأجر يستأجر من دين له عليه على أن يؤجره البستان مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من اجاره ويزيد المستأجر مطلقا البستان فله ذلك (الجواب) نعم ففي الكنز من مسائل منشورة من البيوع فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط الى أن قال والبراء عن الدين أي لانه تعليق من وجهه حتى يرتد بالردوان كان فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتمليكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علمه بكائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فأنت بريء من الدين لقولهم ان التعليق به تبيخ الخ نهر (سئل) في ذممة هلكت عن زوج و بنت منه وأخت شقيقة ذمتين وخلفت تركه فأقر الاخ والاخت انهما قبضا من الزوج ما خصهما بالارث من اختمتهما الله التركة ثم ادعيا انهما كانا كاذبين في الاقرار بالمزبور وأنهما لم يقبضا شيئا من تركتها فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في اقرارهما (الجواب) نعم أقرب رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقرت حلف المقر له على أن المشرع كان كاذبا فيما أقرب به ولو استعجل في ادعائه عليه كثر من شئ الشرائع فأقارنه بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعمه في الملتقى بقوله ولو أقر بيمين اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع اني أقررت بذلك ولم أكن رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة فان حلف المبيع نلت الى انكار المشتري وان نكل فلامشتري الرد اه وأجاب أيضا بذلك في التيسير به ويجواب ندما (سئل) فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بمن معلوم أقرب بقبضه منه ثم ماتت عن ورثة طلبوا تحليف زيد المزبور أن موثرهم هند لم تكن كاذبة في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كما ذكر (الجواب) نعم (أقول) قال في صدر الشريعة ومن المسائل السكينة الوقوع انه أقر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف وجه الله تعالى أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادي وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا أمر الواقر المقر له يلزمه فاذا أنكر يستحلف اه وفي الزيلعي يحلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الجسد والحيوانات وههنا ضرر والمدعي لا يضره اليقين ان كان صادقا فيصار اليه اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لامرأة ذمة أخيم ازيد مبلغ معاوم من الدراهم فأبرأته من نفسه ومن كل حق ابراءا ما شرعيا مقبولا من زيد ثم أقر زيد بالمبلغ المزبور له فهل يكون الاقرار بالمزبور باطلا ولا يعد بعد سقوطه بالبراء (الجواب) نعم أقرب بالدين بعد ابراءه منه لا يلزمه اشماد في الاقرار وفي الساقط لا يعود (أقول) وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد ان ابراءه خصمه ابراءا عاما فان الاقرار صحيح فيه وهو يدفع ما أقرب به من العين لا يمكن تجدد المالك فيها ماؤاخذة له باقراره وتصحجج الكلام على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لا يكون له وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته فتبيح الاحكام (سئل) في المفالوج اذا بقي كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير حاله فاقرب فيه لبعض ورثته بعين بدين معاومين لدى بنته شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك (الجواب) نعم وتقدم نكته في البيوع (سئل) فيما اذا أقر زيد في صفة

مطلب تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح

مطلب تعليق الاقرار بالشرط لا يصح الا بشرط كائن

مطلب اذا أقر بيمين ثم ادعى انه أقر كاذبا يحلف المقر له

مطلب اذا باع العقار بثمن معلوم من أحد ورثته وأقر بقبضه ثم ماتت عن ورثة آخرين ينكرون ذلك

مطلب ابراء من الدين ثم أقرب به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفالوج المتناول صحيح

مطلب أقر على نفسه وعلى أخيه وأخوه ما كت لا يلزمه

مطلب أقر ثم ادعى الغلط  
والخطأ لا يسمع

مطلب برهن على قول  
المدعى أنه مبطل في الدعوى  
يقبل

مطلب أقر في مرضه بارض  
في يده أنها وقف الخ

مطلب الاقرار للصغير  
بالدين صحيح

مطلب أقبرت بان جميع  
ما في منزلها لابنها الصغير  
وصدقها أبوه

مطلب أقر بربع حصه  
من الوقف بأنه يستحقها  
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين  
مستغرق لا يصح ابرأؤه  
مدينونه في مرضه

مطلب اذا أبرأت الام  
الوسى مدينون الايتام عن  
دين لم يجب بعقدها لم يصح

\*(باب اقرار المريض)\*

مطلب باع في الصحة وأقر  
في مرض موته باستيفاء  
أكثر الثمن

بأن عليه وفي ذمته وذمة أخيه عمرو وسيلغاهما من الدراهم لبيرو كان عمرو حاضر معه في مجلس  
الاقرار ساكتاً قام بكر الان يطالب عمر بالمبلغ المذكور زاعماً انه يلزمه بسكوته فهل ليس له  
مطالبته به ولا عبرة بزمه (الجواب) نعم الاقرار بجهة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون غيره  
(سئل) فيما اذا أقر زيد لعمرو بمبلغ معلوم من الدراهم ديناً عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه  
فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم يؤخذ باقراره المذكور في هذه الحالة واذا أقر  
بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كافي الخاتمة الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم  
الوقوع فإنه لا يسمع كافي جامع النعمولين والفتنة اشباه من كتاب الاقرار يعني لا يقع ذمته وبه  
صرح في الفتنة من غير الاقرار ومثله في العلائق (سئل) فيما اذا برهن على قول المدعى  
انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره  
في فصل الاستشراء قيل كتاب الاقرار (سئل) فيما اذا أقر رجل في مرض موته بارض في يده  
انها وقف كيف الحكم (الجواب) ان أقر بوقف من قبل نفسه من الثلث كرىض بشر بعق  
عبد أو بقر بأنه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فإن صدقه ذلك الغير أو ورثته  
جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى (سئل)  
في رجل أقر في بخته أن بذمته لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانته من مالها مات عنها  
وعن ورثته آخر من فهل يصح اقراره (الجواب) نعم قال في التنوير والاقرار للريض صحيح وان  
بين المقر وبينها غير صالح منه حقيقة كالاقراض (سئل) في امرأة أقرت في صحتها أن جميع  
ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وورثته  
آخر من فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً (الجواب) يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة  
(سئل) فيما اذا كان لزيد حصه معلومة في ربع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمرا  
يستحق الحصه المزبورة مدة معاومة دونه بوجه صحيح شرعي اقراراً شرعياً الذي بينه وبينه شريعة  
فهل يكون ربع الحصه المزبورة المقر له مادام المقر حياً في المدة المزبورة (الجواب) يصح الاقرار  
المذكور والمسئلة في الخساف (أقول) وبطنا الكلام عليهم في كتاب الوقف (سئل) في ذي  
هالك عن ورثته وتركه مستغرقين بدين عليه لجماعة معلومين وله دين على ذي مثله يزعم أن الهالك  
أبرأه عن الدين المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون الابراء غير جائز (الجواب) نعم  
كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة (سئل) فيما اذا كان لا يتام مبلغ معلوم من الدراهم بذمة  
عهم ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضى فأبرأت عهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ  
لم يجب بعقد الام فهل يكون الابراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذكور غير واجب  
بعقد الام الوصى المرقوسة فأبرأوها غير صحيح وفقاً لانها بمنزلة الوكيل بالتقبض وهو لا يملكه  
ولانه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كافي أدب الاوصياء وغيره

\*(باب اقرار المريض)\*

(سئل) في رجل باع من آخر كسرة المعاوم في صحته وسلامته ببيعاً بائناً ثم عاين من معاوم من  
الدراهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري الذي بينه وبينه شريعة وأوصى بباقي  
الثمن بان يدفع لداً منه زيد وما فضل بنفسه عليه ومات عن وارث ولادين عليه ولا مال له سوى ذلك  
فهل يكون اقراره باستيفاء الثمن من غيره صحيحاً جائزاً (الجواب) نعم (أقول) وباتى نقل

المسئلة قريبا (سئل) فيما اذا كان لامرأة بتمتة زوجها يد مبلغ معلوم من الدراهم بسبب دين  
ومهر معلوم مؤجل فأقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت بنفسه وعن  
ورثته لم يجزوا الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز (الجواب) نعم ولوللمريض دين  
على وارثه فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في حياته أولا على المريض دين أولا هي بتمتة أقرت  
بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته أو معتدة لم يجز اقرارها والابان طلقتها قبل دخوله بها جامع  
الفصولين (سئل) في مرضة مرض الموت ابرأت فيه زوجها من دين له بتمتة ومن مؤخر  
صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها المذكور وعنه وعن ابن ريفت من غيره لم يجزوا الابراء  
المذكور فهل يكون الابراء غير جائز (الجواب) نعم قال في التنوير ابراء مؤدونه وهو مدون  
غير جائز أي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مدونا أولا  
للتمة اهـ مريض ابرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كذالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياطه  
على غيره وجاز ابرأه الاجنبي من دين له عليه الآن يكون الوارث كتمتة عنه فلا يجوز اذ يبرأ  
ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء منه  
اذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع أقر أنه ابرأ فلان في حياته من دين لم يجز اذ لا يملك  
انشاءه للحال فكذلك الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاءه فذلك الاقرار به وهو أن اقراره  
لوارثه لم يجز حكاية ولا ابتداء ولا اجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اهـ وما عزا  
الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاءه للحال يخالف لما مر  
آتفا من قوله وجاز ابراء الاجنبي اللهم الآن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان  
وارثا وبصورة كون الوارث كفيل فلان الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظرا أو يكون في جهة ابراء  
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبضه الخ يعني الله مافي  
الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فلعل في هذه المسئلة روايتان أو أحد  
مافي الكتابين هو والظاهر أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم (أقول) يؤيد مافي جامع  
الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض او عن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات يصدق وبطل  
لوياع في مرضه أو اقرض فمات ولا مال له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر فيه بقبضه فلولم  
يكن دين عليه يصدق لولو عليه دين الخ ثم ان الذي يظهر في الجواب عن مسئلة الابراء المارة أن  
الابراء نافذة من ثلث المال اذ لا يخفى انه تبرع بلا عوض وقد مر جوابا أن تبرع المريض من  
الثلث فقوله فيما مر وجاز ابراء الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يملك انشاءه للحال أي من كل  
ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به في الجوهرية حيث قال وان قال  
المريض قد كنت ابرأت فلان من الدين الذي عليه في حقه لم يجز لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا  
استند الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكمه ما يوجد في الحال فكانت من الثلث اهـ  
ولله الحمد لا يمكنه مخالف قوله فيما مر ولا اجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه  
وسند كفي جواب السؤال الا في تمام الكلام على ذلك \* ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات  
ظاهرها تناقض منها ما مر ومنها مافي الخلاصة ان المريض اذا اقر باستثناء دين الصحة في  
المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أولا اهـ ومثله في الولو بالحكمة فهذا أيضا يخالف لما مر من  
قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله مافي الخلاصة أيضا لو أقر بقبض دين له كان  
في المرض يصدق من الثلث ويحاله مافي الخلاصة ولو باع المريض شيئا من اعيان ماله من اجنبي

مطلب لا يصح اقرار المريض  
بقبض دين له على وارثه

مطلب لا يجوز ابراء المريض  
وارثه وكذا الاجنبي ان كان  
المريض مدونا

قوله الكفيل لعله الاصيل  
اهـ منه

قوله اذ لا يخفى قال في الجوهرية  
واعلم أن تبرعات المريض  
تعتبر من الثلث كالهبة  
والعتق والتدبير والحجاة فيما  
لا يتغابن فمسه والابراء من  
الديون وأشباه ذلك اهـ منه

ثم اقرار باستيفاء الثمن صح من جميع ماله اهـ ومنها ما في الخلاصة أيضا من قوله ولو اقرار باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لو علمه دين صحة والاجاز اهـ فتقوله والاجاز يقتضي أن يصدق من كل المال لادن الثالث فقط قال في نور العين ولعل في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحدهما قوله سهو والله اعلم اهـ وقد علمت قوله المار الظاهر أن هذا أي تصديقه من كل المال أصح ولكن قيمة تقه يل قال شيخنا المشايخنا السايحاني وفي السدائع فإن اقرار المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وإن اقرار باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فإن وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس عمال اهـ وظاهر اطلاقه أنه يصدق ويتخذ من كل التركة وهو صحيح المصيط وظهور في العمل بما في الخلاصة فيما فيه تممة اهـ كلام السايحاني ومن خطه نقلت وأراد بالتممة ما إذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وأنه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية السري عن التاترينانية شملت المرأة شهودا على نفسها لا بنها ولا خيرا تريد بذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه عمال لبعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى أن المراد الاشهاد في حال الصحة إذا اقرار في المرض للوارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به بحيث سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما إذا قصد المقر اضرار لانه يجوز فيمنه في التناهي عدم سماع تلك الدعوى بحيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله ما إذا اقرار المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قديمه يكون بطريق الابرأ أو الوصية فيمنه في نفاذه من الثالث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا المقام ويأتي قريبا فيه مزيد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مرض مرض الموت اقرار اجنبي بمرض معلومة لم يعلم تلك له في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثته وتركه فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من عليه دين الصحة فأقر في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصبا يقدم دين الصحة عمادية عين في يد رجل فأقره الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحمل للمقر له وان اراد المقر هذا الاقرار غليكا قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بملك خاتمة اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله بأثر عمر رضى الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تلك له في مرضه فيستفيد بالثالث ذكره المصنف في معينه فلم يحفظ علاني على التنوير وعبارة معين المتفق لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقرار الرجل في مرضه لغير وارث فإنه يجوز وان احاط ذلك بماله وان اقر لو ارث فهو باطل الآن يصدق الورثة وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في النصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكايته ولا ابتداء اقراره لاجنبي يجوز حكايته من جميع المال وابتداء من ثلث المال اهـ قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء غليكا بأن يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي اقر به ماله وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض انه يصدق على تفسيره قرضه بين الناس واذا اخلا به وهبه منه أو لا يصدق على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداع في الجسلة بوجهها وأما الحكاية فهي على

مطلب في اقرار المريض  
لاجنبي

قوله بعض علماء عهدنا الخ  
هو العلامة شيخ الاسلام  
على المقدسي فان هذا  
الجواب له اجاب به على سؤال  
من الترتاشي صاحب  
التنوير كما نقله الخير الرمي  
في حاشية الفصولين اه منه  
مطلب مهم في تحقيق اقرار  
المرضى لاجنبي حكاية  
وابتداء

المرضى اذا ذهب في مرض  
الموت ولم يسلم حتى مات  
بطلت الهبة لان الهبة في  
مرض الموت في معنى  
الوصية ولو لواجبة اه منه

حقيقة الاقرار به هذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت ومما يشهد بحقيقة  
ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفتن في فصل اقرار المريض وتبرعاته أقر العجيج بعبد  
في يد ابيه لفلان ثم مات الاب والابن مرض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره  
متردد بين أن يموت الاب أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ  
في المرض قال فهذا كالتصحيح على أن المريض إذا أقر بعين في يده لاجنبي فانه يصح اقراره  
من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما حتى أسكن جعل اقراره اظهرا فاذا  
علم تملكه في حال مرضه فاقرا به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه  
قلت قد حسنته بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية بخالف ما أطلقوه في مقتضيات  
الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان أحاط بماله والله سبحانه أعلم  
اه كلام معين المقتضى لصاحب التنوير (أقول) حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لاجنبي  
صحيح وان أحاط بكل ماله لكنه مشروط بما إذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما إذا علم أن  
ما أقر به انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بانه لفلان لاجنبي  
دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقر بالشئ لغيره انشراحا لوارثه  
فاذا علم ذلك فقد ثبتت ماله وهو معنى قول النصول العمادية وابتداء من ثلث ماله ~~لكن~~  
انت خبير بان المعتمد أن الاقرار اخبار لا تملك وان المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر برضاه  
لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بخبره أو بهيمة وان كان يحكم له بانه ماله كبناء  
على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره  
وانه قصد به ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شئ منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر  
الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا حيث صدقناه في اقراره في  
ظاهر الشرع لم ننافه من كل ماله وان أحاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشرع نفاذا لاقرار  
الاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في الفتن شئ من الحسن لامن حيث المعنى ولامن حيث  
الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي  
في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرح جوابه  
وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي أو ما املكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال  
شارحه والاصل انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المنيع أقرا لآخر بعين ولم  
يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ما كان هبة فله يكون اقرارا أو تملكيا فيبقى الثاني فيراعى  
فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حجة لم ينفع المقر به الى  
ملكه أو لم يكن معلوما بانه ملكه والاصل الثاني بين كلامهم وكتب عننا فمعاذ الله على  
التنوير عن وصايا النماية مانصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية  
ولو قال لفلان سدس دارى فاقرا لانه في الاول جعل سدس دارى جميعها منافي الى نفسه  
وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دارى نفسه طرفا للسدس الذي سماه لفلان وانما  
يكون دارى طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أمالو كان  
انشاء لا يكون طرفا لان الدار كماله فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف  
درهم من مالي فهو وصية استحسننا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه فعلى  
هذا فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاحتال

على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كماه أيضا حيث أضاف ما اقرب به الى نفسه كقوله داري  
 أو عبدني لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقر فانه  
 حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لأنه لا يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك  
 كما في المتن والشروح لكن بهذا التقرير ظهر لك أن ما ذكره في معين المفتي عن القنية  
 لا يمكن حمله على التملك لأن اقراره وهو صحيح بعد في يده بأنه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه  
 ما اشترط لجعله تملكاً هبة أو وصية لأنه انما علم تملكه له في مرضه عند موت أسسه والشرط كونه  
 ملكاً له وقت الاقرار وضافته الى نفسه حتى يمكن جعله تملكاً بطريق الهبة أو الوصية لا يقال  
 يصح اقراره وان لم يكن في ملكه لقولهم يصح اقرار الشخص بملك غيره ولا يترتب عليه تسليمه الى  
 المقر له اذ الملك برهته من الزمان لانه اذا علم نفسه كافي التنوير وشرحه لانا نقول هذا في الاقرار  
 على سبيل الاخبار الذي يتقدم من كل المال وكلام القنية مبنى على انه انشاء تملك ابتداء ولذا  
 قيد بنفاذه بكونه من الثلث اللهم الا أن يقال ان اقراره هذا الاين كان اخباراً في حال صحته لكنه  
 لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعاً في المرض  
 فتقيد بالثلث لوضوح القرينة والله تعالى أنه أراد التبرع به للمقر له لئلا يمتنع نفسه في وقت  
 الاقرار قيام ملك أسسه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فتقدم تبرعاً والتبرع في المرض يتقيد  
 بالثلث وهذا غاية ما وصل اليه ففهمي القاسم في توجيهه عبارة القنية فتأمله والذي يظهر لي  
 في تأويل عبارة الفصول العمادية غير ما مر وهو أن المراد من الاقرار بالابراء عن الدين يعني اذا  
 أقر المريض أنه أبرأ وأورثه عن دين له علمية لا يصح حكاية بان يستند الابراء الى حال الصحة ويقول  
 قد كنت أبرأ عنه وأنا صحيح ولا ابتداء بان يقصد ابراءه عنه الآن وأما الاجنبي فانه اذا حكى  
 انه أبرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أي قصد بذلك الاقرار انشاء الابراء  
 الآن لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن  
 جامع الفصولين والبدائع اذا أقر أنه أبرأ فلانا في صحته من دين لم يجز اذ لا يملك انشاء للعمال فكذا  
 الحكاية الخ وقت منساع الجوهر التصريح بان المراد لم يجز أي من كل المال وانما يجوز من  
 الثلث وعليه فلا فرق في اقراره ببراء الاجنبي بين كونه حكاية أو ابتداء حيث يتقدم كل منهما من  
 الثلث فقط بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ في الفصول العمادية  
 من التصديق مخالفة لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقديم ما في البدائع والجوهرية  
 لكونهما من الشروح فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في مرضه عرض الموت أقرت فيه  
 لاختيا الغير الوارث لها بمبلغ معلوم من الدراهم وان ذلك لم يمتته له من جهة قرض اقترضته  
 منه وماتت عن أولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يجزه الوارث  
 (الجواب) نعم أقرب دين غير وارث يجوز وان أحاط وان لو ارث لا الآن بصدقه الورثة  
 أو يبرهن برأية اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله وآخر الارث عنه ودين الصحة وماله في  
 مرضه بسبب معروف قدما على ما اقرب به في مرض موته ولو ودعة والسبب المعروف كسكاح  
 مشاهد بمهر المثل ويبع مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى واذا أقر الرجل  
 في مرض موته بدين وعليه دين في صحته ودين لزمته في مرضه بأسباب معلومة قدين الصحة  
 والدين المعروفين الأسباب متقدمة هداية ومثله في البحر (سئل) في مرضه عرض الموت  
 أقربه بأن في ذمته لزوجته كذا من الدراهم مهرام أو جلالها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة

مطلب أقرت لاختيا الغير  
 الوارث بدين يصح

مطلب أقرت لزوجته بمؤخر  
 مهرها يصح



غيرها لم يصدقوا على ذلك وخلف تركه وهي من يؤجل لها مثل المبالغ المذكور فهل يكون  
 الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة مذكورة في نكاح جامع القسولين آخر الكتاب  
 وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الخبير الرملي (أقول) وفي الباب الثالث من اقرار  
 البرازية في الاقرار في المرض اقراره لا يعمرها الى قدر مشله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد  
 الدخول قال الامام ظهير الدين وقبل جرت العادة بمنع نفسه اقبل قبض مقسدار من المهر  
 فلا يحكم بذلك التقدير اذ لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان  
 الظاهر انهم استوفت شيئا ثم قال في البرازية اقربيه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها  
 وله ورثة آخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان  
 الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصفي المهر بخلاف الاول اهـ (سئل) فيما اذا  
 ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن أولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها  
 ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم مات انسان من الاولاد المزبورين عن جسد لا يدعى أن المرأة  
 أقربت في صحتها أن الدين المزبور لا ولادها الا آخرين وأن اسمها في صك الدين عارية ولا يثبت له على  
 الاقرار في الصحة والزواج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض موتها فهل يكون القول  
 للزوج بيمينه في ذلك أم لا (الجواب) البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه  
 في المرض بيمينه اذ الحادث يضاف الى اقرب أوقاته كما أفتى به الخبير الرملي في كتاب البيوع من  
 فتاواه حيث أجاب بان البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه  
 اذ الحادث يضاف الى اقرب أوقاته والله أعلم (سئل) في مريضة باعت ثمنه معاومة لها من  
 أجنبي ببيعان تاشرعيا بمن معاوم من الدراهم هو عن ثمنها ثم أقربت في مرضها المزبور باستيفاء  
 ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد مرنا اختلاف  
 العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل يتخذ من الثلث أو من السكك وأن الذي في الخاتمة  
 نناذه من السكك وقيد في السؤال بقوله بثن المثل اذ لو كان فيه محاباة نفذت من الثلث وقوله  
 ولم يكن عليها دين لما قدمناه من أنه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلائلها ومال  
 لا يصدق في حق غرماء الصحة (سئل) في امرأة أقربت حال تلبسها بالخناض أن لفنان الاجنبي  
 بذمتها سابقا معلوما من الدراهم لدى بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار  
 المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة في اقرار الخاتمة والانتروي ونهيج البائة (سئل)  
 في رجل باع في مرضه دونه حصاة معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين عنه بثن  
 معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركه فهل يقال للشريكين اما أن تتساوى القيمة  
 أو تنسحقا البيوع (الجواب) قال في العمادية من أول باب البيوع مانعه المريض الذي علمه  
 دين محيط بماله اذ باع عينا من أعيان ماله من أجنبي بغبن يسير لا تصح المحاباة عند السكك أجازت  
 الورثة أو لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن  
 علمه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اهـ فحصل بما ذكرنا الجواب وقد أفتى العلامة  
 الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع (سئل) في مريض مرض الموت باع  
 فيه لابنته دارا معاومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيوع والاقرار المزبوران غير صحيحين  
 الا أن تجيز الورثة (الجواب) نعم (أقول) أطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمهل ما لو  
 كان بثن المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفا قال في الفتاوى الخيرية

مطلب البينة على مدعى  
 الاقرار في الصحة والقول لمن  
 يدعيه في المرض بيمينه

مطلب باعت في مرضها  
 وأقرت بقبض الثمن ولادين  
 عليها يصح من كل المال

مطلب أقربت في حال تلبسها  
 بالخناض لاجنبي بدين يصح

مطلب في بيع المريض بيمينه  
 فيه محاباة

مطلب باع لابنته وأقر  
 بقبض الثمن لا يصح الا  
 باجازه بقيقة الورثة

مطلب يتوقف بيع المريض  
 من وارثه على اجازة بقيقة  
 الورثة

مطلب لا يصح اقرار المريض

بقبض دينه من وارثه

أو كفيل وارثه الخ

قوله وكل رجل لا أى وكل

المريض رجلاً صحيحاً

والضهير المستتر في باعته

للرجل الوكيل وفي أقر

للموكل اه منه

مطلب يقبل قول المريض

بقبض وديعة أو عارية

أو مضاربة له عند وارثه

قوله لا يصدق الخ لا يقال ان

اقراره هنا ليس اقراراً بشئ

من ماله لوارثه لان المال

للموكل لانا نقول لما كان

الوكيل ترجع حقوق العقد

اليه فكانت صاريه على

انه قد يقر بالقبض المذكور

ثم يموت فيدعى الموكل أن

وكيله قبض الثمن ثم مات

مجهلاً فأنه أخذ الموكل من

التركة قصير في آخر الامر

اقراراً لوارثه بماله بمسداً

الاعتبار هنا ما ظهر في

قنائه اه منه

مطلب في اقرار المريض

لوارثه بصيغة النفي

مطلب قال لوارثه لم يكن لي

عليك شئ جاز قضاة لادانة

قوله اذ فيه براءة الكفيل

كذا رأيت في جامع الفصولين

تأمل اه منه

ا قوله لا يصح أى من كل ماله

بل يصح من الثلث كما قد سناه

عن الجوهره أو لا يصح ان

كان عليه دين محط بماله كما

يأتي بعد في عبارة التتارخانية

اه منه

من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاهما يتسا عوض مهر منهلها  
لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بمن المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر  
المختار في باب بيع الفصولي انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن  
الحائنه لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كذل في صحته  
وكذا لو أقر بقبضه من أجنبي تبرع عن وارثه \* وكل رجل لا يصح شئ معين فباعه من وارث  
موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو قرآن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان  
المريض هو الوكيل وموكله صحيح فاقرا الوكيل انه قبض الثمن من المشتري أى الذى هو وارث  
الموكل ومحمد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان  
فاقرا الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطالان اقراره لوارثه بالقبض فرضهما  
أولى \* مريض عليه دين محط فاقرا بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح  
اقراره لان الوارث لو ادعى رد الأمانة الى مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث اه  
(سئل) فيما اذا أنزى يدعى حال مرضه أن لا يحق له مع زوجته وأولاده منها في جميع الدارين  
السكاتين في محفل كذا وأنتهم يستحقون ذلك دون من وجه صحيح شرعى وأن لا يحق له مع نفسه  
من جهاز وقاش وأوان وصيني ولحف وفرش وأنها تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل  
زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل به بعد موت مضمونها أو يكون  
الاقرار صحيحا (الجواب) نعم والاقرار المستدبر بالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة أو في المرض  
على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب والله أعلم كتبه الفقير على العمدادى المقتدى بدمشق  
الشام الجواب ما به المرحوم الوالد أجب روح الله تعالى روحه في غرفات الجنان وأسبح عليه  
سمائب الغفران كتبه الفقير حامدا العمدادى المقتدى بدمشق الشام (أقول) هذا الجواب غير  
محرر وفي اطلاقه نظير كما سيظهر قد بر (سئل) في مريض مرض الموت أقر فيه انه لا يستحق عند  
زوجته هندة حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثة غير هائلة تحت يدها أعيان  
وله بنتان دين والورثة لم يجزوا والاقرار فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم مريض له على وارثه  
دين فابراً لم يجز ولو قال لم يكن لي عليك شئ ثم مات جاز اقراره قضاء لادانة ولو قالت مريضة ليس  
لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافاً للشافعي لأن سبب المهر وهو النكاح مقطوع به  
بخلاف المسئلة الاولى لجواز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض  
أبرأ وارثه من دين له أصلاً أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحباله به على غيره وجاز أبرأؤه  
الأجنبي من دين له عليه إلا أن يكون الوارث كفلاً عنه فلا يجوز اذ يبرأ به ولو كان الأجنبي  
هو الكفيل عن الوارث جاز أبرأؤه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة الكفيل  
اه وقال في الحاوى القدسي واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح أبرأؤه للغير ثم فاته يقول  
ليس لي عليه دين ولو قال أبرأؤه عن الدين لا يصح ويرتفع به هذه مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة  
اه وقال في التتارخانية معزياً الى العميون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وأثبتته  
وأبرأه لا تجوز براءة ان كان عليه دين وصح كذا لو أبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أو لا  
ولو أنه قال لم يكن لي على هذا المطلب شئ ومات جاز اقراره في القضاء الخ من باب اقرار  
المريض وعبرة الشارح العلافي مع المتن وأبرأؤه مدونه وهو مدون غير جائز لا يجوز ان كان  
أجنبياً وان كان وارثاً فلا يجوز مطلقة سواء كان المريض مدني أو لاهوتية وحده صحته أن يقول

لاحق لي عليه كما أفاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء  
لادبانه فترتفع به المطالبة الدنيا لا الآخرة حاوي الالهة فلا يصح على الصحيح بزاوية أي الظهور  
أنه عليه غالب الخ انتهت عبارة العلائي (أقول) حاصل هذه النقول أن إراء المريض لوارثه غير  
صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا إقراره بالتصديق الورثة إلا إذا كان مصدرا بالنفي كقوله لم يكن لي  
عليه شيء فإنه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقيمة الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قاله العلامة  
البيهقي في حاشية الأشباه حيث قال عند قول الأشباه وعني الحيلة في إراء المريض وارثه (أقول)  
هذا إذا كان على الوارث دين لا عين وفي الوارثية من الحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات  
لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى إقراره في التضايف وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان  
الدين على الوارث لا يجوز إراءته اهـ وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقر أن يكون لهم  
تحليف المقر له هنا على قول أبي يوسف المتفق به من أن المقر لو ادعى الكذب في إقراره لتحليف المقر  
له وكذا لو ادعى ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم أن صاحب الأشباه استنبط من مسئلة  
الإقرار المصدري بالنفي جواب ما يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية  
ملك أبيها لاحق لها فيها قال وقد أجبت فيها امرأرا بالصححة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا  
الإقرار منها بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الإقرار بالعين للوارث لأنه فيما إذا قال  
هذا للفلان فليست مثل وراجع المنقول اهـ واقره على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منيع الغنار  
وكذلك العلائي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخبير الرملي في حاشيته على الأشباه ان  
كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بان إقرار المريض بعين في يده لوارثه لا يصح  
ولاشك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهر باليد إذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها  
إقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء وشعوه  
من صور النفي اتمسك النافي فيه بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال  
وقد خالفه في ذلك علماء عصره بصر وأفتوا بعدم الصححة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين  
ابن عبد العان وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخنا شيخ الإسلام الشيخ علي المقدسي  
رد على المؤلف أي صاحب الأشباه كلامه وكذلك الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الأشباه  
والنظار ففقد ظهرا الحق واتضح والله الحمد والمنة اهـ كلام الخبير الرملي وتبعه السيد المحمدي  
في حاشية الأشباه وكذلك رد عليه العلامة حوى زاده كآية منقول عنه في هامش نسخة  
الأشباه ورد عليه أيضا العلامة البيهقي وقال بعض كلامه عليه فلا يصح الاستدلال  
بلفظ ولا قاض بما أفتى به من صححة الإقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانه لان  
الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك الجميع ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه  
وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بهذه التهمة يا عباد الله اهـ وكذا رد عليه العلامة  
الشيخ اسمعيل الخائف دمشق الشام سابقا حيث سئل فيمن أقر في مرضه أن لاحق له في  
الامتعة المعلومة مع نفسه وملكها فيها ظاهر فأجاب بأن الإقرار باطل على ما عتقده المحققون  
ولو صدرا بالنفي بخلاف الأشباه وقد أنكر وأعليه اهـ وكذا رد عليه شيخنا السامحاني  
وغیره والخاص كآية من قوله لا عن العلامة حوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت  
فهو إقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخبير الرملي  
المقدم وصرح به أيضا في حاشيته على المنيع وأطال في الرد على الأشباه فان قلت ذكر في الدر المختار

مطلب الاقرار للوارث  
موقوف الا في ثلاث

عن الاشياء أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانة كلها الخ وقول البنت  
هذا الشيء الا في اقراره بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد ليصح اقراره بقبض الامانة  
التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في  
ثلاث لو اقر بانلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث  
بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانة كلها ولو مال الشركة  
أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو اقر  
بقبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها  
كأقراره بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه عن نور العين من قوله من يرض عليه دين  
محيط فاقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى  
رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه فثبت ان ذلك ليس المراد  
اقراره بالامانة عند وارثه بل المراد ما قلنا فثبت له ذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن النقول  
مصرحة بأن اقراره للوارث بعين غير صحيح ~~كما هو~~ ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء  
المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي فوكل  
المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه  
منه فقد اقر بقبض ما كان له أمانة عنده لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع  
الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فتعال صورتها وأودع أباها ألف درهم في مرض  
الاب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باعلا كصدقة اذ لو سكت ومات ولا يدري  
ما صنع كانت في ماله فاذا اقر بانلافه فأولى اه وقوله عند الشهود وديعته تكون الوديعة  
معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة فيدل على انه لو اقر باهلاله وديعة لوارثه  
ولا يثبت على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلل حيث قال  
بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز صورته أن يقول كانت عندي وديعة  
لهذا الوارث فاستهلكتها بوجوه اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاكه وديعة  
معروفة فانه جائز فاعتن هذه التبريرات المفيدة والفوائد الفريدة (سئل) في مريض مرض  
الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المظاوب شيء ثم مات عن ورثة فهل يصح ذلك (الجواب) اذا  
قال لم يكن لي على هذا المظاوب شيء ثم مات جاز الاقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته بينة على هذا  
المظاوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار  
ومشله في البرازية والتنوير (سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه له عند الاجنية  
بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدقتم على ذلك لدى بينة شرعية وماتت المقررة من  
ذلك المرض عن زوج وورثة يزعمون عدم صحة الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين وأخت شقيقة  
ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه حصته شائعة من داره من ابنته وزوجته المزورتين بمن  
أقر بقبضه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل يكون كل من البسع والاقرار غير جائز  
(الجواب) نعم قال في الاشياء اقر في مرضه بشيء فقال كنت فعلته في العتمة كان بمنزلة الاقرار  
في المرض من غير اسسه مادام في العتمة اه (سئل) في مريض مرض الموت وكل فيه  
أجنبي في بيع أمتعة له من أجنبي بمن معلوم دون المنزل فباعها الوكيل كذلك بيعا بائنا شرعا

مطلب قال لم يكن لي على  
هذا المظاوب شيء يصح  
مطلب اقرت في مرضها  
لاجنية بمسكن من دارها  
يصح

مطلب قال كنت فعلته  
في العتمة فهو بمنزلة الاقرار  
في المرض  
مطلب باع المريض من  
اجنبي ثم الاجنبي من وارث  
المريض يصح



مطلب لا يصح التنازع  
إذا كان على الميت دين

طالب الصلح عن المال اقرار  
بالمال بخلاف طالب الصلح  
عن الدعوى

مطلب الدين المستر إذا  
قبض أحدهم بعضه شاركه  
الآخر فيه أو اتبع الغريم

مطلب يجوز الصلح على  
بعض الدين والكفالة به

قوله يدعيه على آخر هكذا  
عبارة التنوير وشرحه  
والضوابط أن يقال يدعيه  
عليه آخر ليناسب قوله لزم  
بدله الموكل اهـ منه

مطلب إذا صلح عن دين  
على حنطة لم يقبضهم بطل  
الصلح

والأخوين ابراء عام من الطرفين لدى بيعة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتنازع والبراء  
يحيى (الجواب) نعم وذكر شمس الاسلام التنازع لا يصح إذا كان على الميت دين أى يظهر  
الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة برزازية من السادس في صلب الأب  
والوصى وفيها من المحل المرقوم قال قلت للشافعي ما قولك فيمن مات عن ابنين ودين له وعليه  
وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لا يهتم بينهم ما على حالها  
والذي على أبيهم حوله ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وإن لم يسم ما عليه من الدين فالصلح  
باطل اهـ ففى المسئلة المقتضى به الدين (سئل) فيما إذا مات رجل عن ورثة وله صلح دين معلوم  
القدر بنفقة يتدبره به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون  
اقراره بالمنع بالمال المرقوم (الجواب) نعم كفى الأشباه والتنوير طالب الصلح والبراء عن  
الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طالب الصلح والبراء عن المال تنوير الابصار من كتاب  
الصلح (سئل) فيما إذا كان لورثة رجل دين موقوف لهم عند يده بنفقة بعض بعضهم قدر ما منه  
ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك (الجواب) إذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه  
الآخر فيه إن شاء أو اتبع الغريم كفى التنوير من الصلح (سئل) فيما إذا كان لا يد مبلغ دين  
معلوم من الدراهم بنفقة عمر وقتضا لخص على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن  
اقرار ورثته ومنه بذكر عمر في ذلك عند زيد ضما لشرعيه بقوله لا من الجميع ويريد بدلا مائة  
بذكر الضامن عما كفل به عمر فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعائى الصلح  
الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ بعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة  
للباقي حيث يصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن أنفس حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة  
وعن ألف جارية على مائة زوف ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا  
فلم يجزئ نسبة اهـ والمسئلة في المتون وهنا قد صلح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان  
بدل الصلح فساد كره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمر بالصلح عن دم عبد أو على بعض دين  
يدعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لأن إسقاط فكان الوكيل سفيرا لأن  
بضمه الوكيل فيؤخذ بضمانه الخ وقد أوضحه صدر الشريعة والمسئلة في الدرر وغيرها والله أعلم  
(سئل) فيما إذا كان لا يد مبلغ دين معلوم من الدراهم بنفقة عمر وقتضا لخص عمر عن المبلغ المذكور  
على مقداره معلوم من الحنطة والشعير مؤجلا ذلك المقدار على عمر وإلى أجل معلوم واقترا قبل  
القبض فهل بطل الصلح (الجواب) نعم كما شرح به في الدرر وفصول العمادى وغيرهما قال  
في البرازية ثم الصلح إن كان عن دعوى في محد ود على أحد النقيدين أو الكيل أو الوزنى كالتمير  
والجديد لا يشترط قبض بدل الصلح في الجنس اهـ وفي شئ الفرائض من التنوير قبض بدل  
الصلح شرط إن كان ديناً بينين والألا اهـ وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كره حنطة على  
عشرة دراهم فإن قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة  
اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في الجنس والأفلا أى وإن لم يقبض  
العشرة فلا يصح الصلح لأنه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وإن قبض خمسة وبقى  
خمسة فتتفرق فاصح في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعنى لو صلح عن  
عشرة عليه على مكيل أو موزون فإن قبض في المجلس جازوا الأفلا لما عرفت اهـ وفي العمادية  
من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين إذا كان المتدعى ديناً فصالح على مكيل



مطلب يصرف الهالك  
الى الربح

مطلب اذا فسدت المضاربة  
فله اجر مثل عمله

مطلب اعطاه بضاعة على  
سبيل الشركة

مطلب اعطاه بضاعة على  
سبيل المضاربة فسدت

مطلب دفع عرضا وقال بعه  
واعمل في غنمه مضاربة جاز

مال المضاربة فهل يصرف الهالك الى الربح (الجواب) نعم وما أي كل شيء هالك من مال  
المضاربة فن الربح أي فيجعل منسه لانه تابع ورأس المال اصل فيصرف الهالك الى التابع  
كما في العفو في الزكاة شرح السكندر العيني وهي مسئلة المتون (سئل) في المضاربة اذا فسدت  
بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يزاد على المشروط (الجواب) نعم قال في التنوير  
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط  
(أقول) قوله مطلقا معناه ربح أو لا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لا أجر له وقوله  
بلا زيادة على المشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعندنا له اجر مثل عمله  
بالغما ما بلغ ومحل الخلاف ما اذا ربح والا فاجر المثل بالغما ما بلغ لانه لا يمكن تقدير نصف الربح  
المعذوم وتماه في القهستاني (سئل) فيما اذا سافر زيد بضاعة قاصدا للجاز وفي أثناء الطريق  
دفعها للعمرو ودكر أن ذلك على سبيل الشركة ليعطى عمرو يبعها في محل كذا ومحل كذا  
ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكر له ثم حاول بيعه نصفها ثم باعها في الحمين  
المذكورين وخسر اربعا واشترى بضائع غيرهما ورجع فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية  
المذكورة واستمتع من دفعها لا يبدون وجهه شرعا فهل ترفع يده عن البعض المذكور من  
البضاعة المرقومة الثانية وله اجر مثله على زيد (الجواب) نعم أما عدم انعقاد الشركة فلما  
في الملتقى من الشركة ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم او الدنانير أو بالنوايس النافذة عند  
مجدد والتبر والنفقة ان تعادل الناس بهما ولا يعن بالعرض الا أن يبيع نصفه عرضه بنصف  
عرض الآخر ثم يبيع الشركة اهـ ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العتق  
الايجاب والقبول كما في التنوير ولم يكن من عمرو شيء مما لئلا دراهم ولا دنانير ولا عرض ولا  
غيرها فاني تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر لمن عمل في المشتركة لانه لا يعمل شيئا بالشركة  
الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا  
لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العتق فاسد تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة  
الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كما في الجبر لعدم  
المال منهما بل من أحدهما وأما اجرة الممثل فلجهاالة الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه في  
هذه المسئلة والله اعلم بالصواب والله المرجع والمآب (أقول) والحاصل ان هذه مضاربة فاسدة  
فتجب فيها الاجرة قال في الوالوجية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له  
مجانا بل اتفق العمل عوضا واذ لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والربح لرب المال وكذا لو لم  
يربح له اجر مثل عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجر في الاجارة النافذة متى عمل  
يستحق اجر المثل حصل الربح من عمله أو لم يحصل اهـ (سئل) فيما اذا دفع زيد للعمرو بضاعة  
على سبيل المضاربة وقال للعمرو بعه وبعها ورجعت يكون الربح بينهما النصف فباعها وخسر فيها  
فهل تكون المضاربة المزمومة غير صحيحة ولعمرو اجر مثله (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى  
فتفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال بعه واعمل في غنمه مضاربة أو قال اقبض مالي على  
فلان واعمل به مضاربة جازت لانه أضافها الى الثمن اهـ (أقول) وفي الثانية ربحه لا يجر  
عرضا وقال بعه واعمل بعه مضاربة بنصف الربح فباعها بحسد الثنتين وتصرف بالثمن بازت  
المضاربة لانه أضافها الى الثمن لا الى العروض وان باع العروض بتكيسل أو موزون جاز البيع  
والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة بتعسف

مطلب اذا هلك المال برا  
أو بجر في المضاربة المطلقة  
لا يضمن

مطلب القول للمضارب في  
دعوى الهلاك في المضاربة  
الفاسدة كالصحيحة

مطلب القول لمدعى  
المضاربة واليئنة لمدعى  
القرض

مطلب اذا حصل ربح  
فتتساهله ثم هلك بعض  
المال يترادان الربح

مطلب نفقة المضارب اذا  
سافر في مال المضاربة لو صحيحة

مطلب سافر المضارب بماله  
وماله أو بمالين لرجلين  
فالنفقة بالحصصة

قوله بما استثنى أى في قولهم  
العمل على الاستحسان الا  
في مسائل اه منه

مطلب القول للمضارب  
في الاطلاق

مطلب القول للمضارب في  
الهلاك بيمينه

مطلب اذا مات المالك والمال  
عروض انعزل المضارب  
وله يجهادون السقر بها

أى حنيئة لانها صارت مضافة الى العروض (سئل) في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق  
أو نهب منه مال المضاربة برا أو غرق بجر بلا تعدد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لاضمان عليه  
(الجواب) نعم لاضمان عليه والحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بزمان أو  
نوع البيع ولو فاسدا بقتل نفسه متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا أو بجر أو الاضباع  
علاقي على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضمان في المضاربة الفاسدة  
مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المال في يده أمانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر  
الطحاوي نفسه اختلافا وقال لاضمان عليه في قول أى حنيئة وعندهم ما يضمن كافي الاجير  
المشترك اذا هلك المال في يده القول لمن عن البدائع (سئل) فيما اذا قال رب المال أقرضتك  
وقال المدفوع اليه لابل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل تقبل بينة رب المال على القرض  
(الجواب) القول قول مدعى المضاربة لأن رب المال يدعى عليه الضمان بعدما اتفقا على أنه  
أخذ المال باذنه واليئنة لرب المال كافي الخاتمة وغيرها (سئل) فيما اذا حصل ربح في مال  
المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة  
قبل أن يقبض رب المال شيئا منه فكيف الحكم (الجواب) يترادان الربح ليأخذ المالك  
رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها  
(سئل) في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشراؤه وكسوته  
وركوبه في ماله (الجواب) اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة فطعامه وشراؤه وكسوته  
وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا كذا ذكره  
العلائي عن ابن مالك أما اذا عمل في مصر ولدفعه أو اتخذ دارا فنفته في ماله (أقول) ويأخذ  
المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال أن كان ثمة ربح فان استوفاه وفضل شيء اقتسمه  
وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحتراز بالصحة عن الفاسدة لانه فيما أجبر  
فلا نفقة له كسبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف علائي وتقدم في الشركة عن  
الخبر الرمي أن وجود الشريك في مال الشركة استحسانا فكون العمل عليه لانها ليس مما  
استثنى وبقي مال سافر المضارب بماله وماله أو بمالين لرجلين فإنه ينفي بالحصصة كما ذكره العلائي  
أيضا عن الجمع (سئل) فيما اذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرق فادعى انه مأذون له  
بالتكرار وادعى الآخر النسي عن التكرار فكيف الحكم (الجواب) اذا ادعى رب المال  
التقيد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقيم رب المال بينة على التقيد كذا  
أفتى قارئ الهداية (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومائة قرش مضاربة ليشتري بها غنما وهلك  
مال المضاربة بدون تعدد منه ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه (الجواب)  
نعم كما أفتى بذلك الخير الرمي وفي فتاوى الانقروى عن وجيز السرخسي القول قول المضارب  
الهلاك مع يمينه اه (سئل) في مال المضاربة الصحيحة اذا مات رب المال بعدما اشتري به  
المضارب عروض فهل ينعزل بموت رب المال ويباع العروض لينقص المال ولا يملك المسافر بها  
لانتهاء العقد (الجواب) نعم وينعزل بعزله ان علم به والا فان علم بالعزل ولو حكما كوت المسالك  
ولو حكما والمال عروض باعها ثم لا يصرف في ثمنها شرح التنوير للعلائي ولا ينعزل من ذلك  
لان له حتم في الربح ولا يهر الا بالنقد فيثبت له حق البيع ليعطيه ذلك نعمني وبموت رب المال  
ينعزل علم أو لا فلا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك المسافر لانتهاء

العقد بخلاف النهي عن اتمامه بقاء العقد برزاقية (سئل) فيما اذا خسر المضارب فهل يكون  
الخسران على رب المال (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أو من  
العامل في المضاربة حساب ما باعه وما خسر فله فقال لا أعلم حسابا وانما يبعث وصرفت وبقي هذا  
التقدير هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران  
مع يمينه ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اه من  
كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال  
على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه انه ما خانه في شيء وأنه اذا له الامانة فهل  
يلزم فاجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت  
ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يعين مقدار ما خانه  
فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لأن نكوله كالقرار بشي مجهول والبيان في مقداره إلى  
المقرع يمينه الآن يقيم خصمه بينة على أكثر والله أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد عمرو  
مبلغا معلوما من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم دفع عمرو لزيد بعض المبلغ مضاربة صحيحة  
كالاولى بدون اذن ولا وجه شرعي وعمل بكر فيه فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم ضارب المضارب  
آخر بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولا على  
الظاهر لأن الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة  
فلا ضمان وان ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الا قول ولا قول الربح المشروط تنوير  
وشرحه للعلائي (أقول) اذا عمل الثاني فالمالك مخير بين تضمين الاقول رأس ماله أو الثاني فان  
ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على ما شرط وان ضمن الثاني رجع  
بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وما وطاب للثاني ما ربح دون الاول كذا في  
البحر (سئل) في المضارب اذا ادعى دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق  
المضارب في رد ذلك يمينه (الجواب) نعم كما في فتاوى ابن نجيم (سئل) في المضارب اذا اتمها رب  
المال صريحا عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله او هلك المالان فهل يضمن بالخلط  
(الجواب) نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك أو بالعمل برأيك فيفتد  
يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلا تنفي الشيء لا يضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه  
أو التقويض المطابق وأما الخلط فلا لأن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في المقتضب انه  
لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضاربين يخلطون الاموال  
والمالك لا ينفون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب  
في المضاربة المطلقة أن يدفع إلى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان أو فواضة ولا أن يخلط  
مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له أن  
يدفع إلى غيره مضاربة ويشركه بماله بمال المضاربة خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز  
(سئل) فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت لحفنة مال المضاربة فهل تكون أجرة  
الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة من  
الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة إلى جائر  
طمع في أخذه كانه غصب حتى كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم ولو سر على  
العاشر وأخذ العشر باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا اصابه

مطلب الخسران على رب  
المال

مطلب القول للشريك  
والمضارب في الربح  
والمضارب ولا يلزمه أن  
يذكر الأمر مفصلا  
مطلب فيما اذا ادعى على  
الشريك أو المضارب خيانة  
وطلب يمينه

مطلب فيما اذا ضارب  
المضارب آخر بلا اذن المالك  
مطلب اذا ادعى دفع بعض  
مال المضاربة إلى المالك  
يصدق يمينه

مطلب ليس له خلط مال  
المضاربة بماله الا بالاذن

مطلب اذا جرى العرف في  
البلدان المضاربين يخلطون  
الاموال لا يضمن

مطلب أجرة الحانوت في  
مال المضاربة

مطلب أعطى المضارب من  
مال المضاربة شيئا إلى ظالم  
طمع في أخذه كانه لا يضمن

بشيء من المال لأنه أعطى باختياره إلى من لاحق له فيه فيضمنه كالأول تلقه أو أعطى الاجنبي قال  
 مشايخنا رجهم الله تعالى في زماننا لاضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان  
 طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لانهم ما قصدوا الاصلاح اذا أعطوا البعض لتخليص الكل جائز  
 وأصله قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه  
 ما لو وقع في بيته حريق فنال الوديعة إلى اجنبي لا يضمن برأيه وصى مربي مال اليتيم على جائز  
 وهو يخاف انه ان لم يبره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا  
 المضارب اذا مر بالمال قال أبو بكر الاسكاف ليس هذا قول أصحابنا وانما هو قول محمد بن سلمة  
 وهو استحسان وعن النخعي أنه كان يجوز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار  
 ابن سلمة ووافق لقول أبي يوسف وبني ينفى واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة  
 من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل  
 الثامن من كتاب الوصايا

\*(كتاب الوديعة)\*

\*(كتاب الوديعة)\*

مطلب اذا أقر بالوديعة  
 ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو والجمال أمتعة معلومة وهم في طريق الحج الشريف  
 ووصلا إلى دمشق فظلمهم آمنه فأقر بها ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامنا  
 للتناقض (الجواب) نعم وفي العمود اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند اخا صاحبها  
 عند اقراره المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقراره أو بعده فان قال قبل  
 اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند اخا ضاعت فاذا قال ضاعت  
 كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله  
 في البرازية وأفتى بمثله الخبير الرملي (سئل) في ذممة حرفتها كبر الحرير دارها خارج المدينة  
 في محلة غير أمينة دفع لها زيد حريرا تسكب على أن لا تسكب في دارها بل تسكب في دار ابنها  
 الكائنة في محلة أمينة داخل المدينة أحفظ من دارها فقلت أمره وكبته في دارها مع عدم  
 المانع من ذلك فسرق من دارها فهل حيث كان الامر كذا يكون التمسيد مفيدا فتضمن قيمة  
 الحرير لزيد (الجواب) نعم قال في الملتقى وان أمره بحفظها في داره فحفظ في غيرها ضمن  
 وفي شرح المملوك أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها  
 مسأله لم يضمن بخلاف الخالف في الدار يعنى لو أمره بالحفظ في داره وحفظها في دار أخرى  
 يضمن لانهم ما يختلفان في الحرز غالبا فيفيد التقييد اهـ والمسئلة في التنوير وغيره أيضا  
 (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو والمسافر بحرا ووديعة ليس له فيها الشريك كفلان يملد كذا  
 فوضعها عمرو داخل بيت فمسه أمتعة له وسار في سفينة خضينة فانخرقت السفينة وشعر ركابها  
 بعناية الهلاك فأرسلوا بأنفسهم إلى القوارب وكذلك عمرو ولم يسعه غير ذلك ولم يكن له أخذ الوديعة  
 معه ولا نقلها السفينة أخرى فهل يكت مع السبب وما فيه من غير تعة ولا تقصير في الحفظ فهل  
 يضمن كان الامر كذا كذا لضمان على عمرو للوديعة (الجواب) نعم لضمان عليه بخلاف  
 ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها آمنه إلى مكان آخر فتركها فانه يصير ضامنا كما في العمادية والذخيرة  
 البرهانية وجامع الفتاوى \* نددت بقرة من الباقورة وتولت الراعي اتاعها فهو في سعة من ذلك  
 ولا ضمان عليه فيما نددت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند أبي حنيفة

مطلب أمره بالحفظ في  
 داره فحفظ في غيرها ضمن

مطلب اذا غرقت السفينة  
 ولم يكن له نقل الوديعة إلى  
 غيرها لا يضمن  
 مطلب اذا نددت البقرة  
 وخاف على الباقي الضياء  
 ولم يلحقها لا يضمن

وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نددت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ  
اذا ترك لغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كما لو دفع الوديعة الى أجنبي حالة الخربق  
فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كي لا يضيع الباقي  
وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ  
لا ضمان عليه فيما نددت اذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت  
فرقا ولم يقدر على اتساع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر  
وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث  
مكارم جمل كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب بالحمار قال ان كان  
لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو حمله أخذ اللصوص الحمار والكرايس  
فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الحاوي وجامع الفتاوى عن  
الوبري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها  
بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقعات (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر  
المسافر في البحر أمانة ليس دفعها الشريك في مصرف فوضعها عمر وفي جيبه وركب في سفينة  
مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها فخلع عمر وشابه  
وألقاهم مع الأمانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها الى مكان آخر وألقى بنفسه في البحر  
خوفاً من الأسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الأمانة مع السفينة فهل لا ضمان على  
عمر والحالة هذه (الجواب) نعم كافي الذخيرة والعمادية (سئل) في فرس مشترك بين زيد  
وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه واترعتها ففهرام يذريدها فوضع بكر  
يده عليها حتى هلكت عنده ويريد عمر ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك (الجواب)  
نعم لقوله سم ولوا ودع الغاصب المغصوب ثم هلك في يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع  
قال في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما المودع فله قبضه منه بلارضام الكه اه والمسئلة  
في كتاب الوديعة من التسيير والقهستان وغيرهما (سئل) فيما اذا دفع ذي لئله ودهما في  
القدس أمانة معاودة ليحمله اليه على دابته الى حلب بأجرة معلومة فتسلم المدفوع له الأمانة  
وجعلها على دابته ثم دفعها لغيره ليحمله ابداً من اذن صاحبها وفارقه فضاغت هل يضمن قيمتها  
المدفوع له الأول (الجواب) نعم لان صاحب الجمل رضي بيده لا يدينه وصار كودع أو دفع  
ولا يضمن مودع المودع كافي التسيير وغيره وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد  
ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في  
النصولين ونور العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى فبات الدافع  
فدفع المودع المال الى رجل لم يدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه  
وصى الميت ولو كان الدافع حياً ضمن المودع لانه وكيل الأمان يكون الآخر في عياله فلا ضمان  
عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييع الوديعة (سئل) في سودع أو دفع الوديعة عند آخر  
فهل تكت قبل دناءته فهل لا يضمن (الجواب) نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدفع  
مالم يضارقه اه وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط ان هلك بعد  
مفارقه وان قبلها الا ضمان (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر ومقدار ما علم من الشعر  
ونسأله عمر ونم دفعه لغيره الاجنبي بلا اذن زيد واستلمه بكر وضمن زيد عمر أم شمل الشعر حيث

مطلب احترق بيت المودع  
فلم ينقل الوديعة الى مكان  
آخر مع امكانه يضمن  
مطلب طرح الأمانة في  
السفينة وسبح في البحر  
خوفاً من الأسر والقتل  
لا يضمن  
مطلب غصب دابة وأودعها  
عند آخر فلما مالكت ضمن  
أجر ماشاء  
مطلب حمل المكارى الحل  
مع غيره بلا اذن يضمن  
مطلب لا يضمن مودع  
المودع  
مطلب بعثهم ابنه وليس  
في عياله ان بالغاً يضمن  
الباعث  
مطلب فيما اذا دفع له دراهم  
ليوصلها الى فلان ثم مات  
الدافع  
قوله الاخرى الذي أعطاه  
المودع الدراهم اه منه  
مطلب أودع المودع الوديعة  
وهلكت بعد مفارقه  
ضمن وقبله الا



مطلب ليس للمودع دفعها  
الى أجنبي بلا عذر

مطلب احتراق بيت المودع  
فوضعه في بيت جاره لا يضمن  
مطلب مودع المودع اذا  
استهلك الوديعة ضمن اجماعا

مطلب الحاصل في مودع  
المودع ومودع الغاصب

مطلب للمودع دفعها الى  
من في عماله اذ لم يكن متما  
مطلب ألتفها من في عمال  
المودع يضمن المتلف  
لا المودع

مطلب قال دفعته الى ابني  
وأذكر الابن ثم مات وورثه  
أوه كان ضمانا في تركته  
الابن

مطلب استعمال الوديعة  
بلا اذن يضمن

مطلب أودع عندا خوطبها  
فوضعه على رأس الخنازية  
يتطرح الخ

المثل موجود ويريد عروا الآن تضمن بذكر بمثل ما ضمن بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الأجنبي ولو دفعها فيها كت في يد الثاني قبل أن يفارق الأول الثاني فلا ضمان على واحد منهم ما بالاختلاف وان هلك بعد المفارقة فالأول ضامن بالاختلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى أجنبي بلا عذر فان كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجها من ساعتها ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسنانا ذخيرة وذكر شمس الأئمة الطحاوي اذا وقع في بيت المودع خريق فان أمكنه أن ينالها بعض من في عماله فنالها أجنبيا يضمن وان كان لا يجذبها من الدفع الى الأجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحريقي اذا كان غالبا وقد أحاط بمنزل المودع فنال الوديعة جارا لا يضمن استحسنانا وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى تارخانية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن المودع الأول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الأول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الأول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن اذا هلكت الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من الحمل المزبور (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعة الى أجنبي بلا عذر فلا مال له أن يضمنه فقط بالارجوع على الثاني الا اذا استهلكها وعندهما له أن يضمن أي شاء فان ضمن الثاني يرجع على الأول وأجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلا مال له تضمن أي شاء لكن ان ضمن الثاني يرجع على الأول بما ضمن ان لم يعلم انما غصب كما في القهستاني عن العمادية (سئل) في امرأه أذاعت انما أودعت عندهند أمتعة معاملة ثم طالبها بها فأجابتهند أنها بعد تسلمها الامتعة أودعتها عند ابنها زيد الغائب يودع عن البلد بلا اذن المدعية وأن ابنها المذکور دفعها للعمرو الحاضر المنكر لذلك فهل حيث دفعت هندية الامتعة المزبورة لابنها بلا اذن يلزمها ضمان ذلك (الجواب) قال قاض خندان للمودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عماله اذ لم يكن المدفوع اليه متمما يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما يضمن الوديعة وكذا الوديعة الى زوجته الا ضمانا عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يعول المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عماله ولم يكن متمما يلزمها اليمن انما دفعته لابنها المذکور ويسئل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كأنه نفس المودع ويجري الحكم الشرعي فيه بما في فتاوى مؤيدي زاده وصور المسائل عن الفصولين ألتفها من في عمال المودع ضمن المتلف صغيرا أو كبيرا الا المودع اه المودع اذا قال دفعته الوديعة الى ابني وأذكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن خانية في فصل فيما يضمن الوديعة (سئل) فيما اذا دفع زيد بعه لرجلين ليوصلاه ويسلماه الى أبي زيد بمشقة خملاه فقد ارا من الزيت على وجه الاستعمال فالتحل ومات بسبب التسمم فهل يلزمه ما قبله (الجواب) نعم هلك الوديعة حالة الاستعمال يضمن حاوي الزاهدي أودع عند رجل طبقة فوضع المودع الطبقة على رأس الحب فوقه ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق معرفة ذلك أن ينظر ان كان في الحب شيء عشو الماء والذقي مما يعطى رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب



جافاً أو كان فيه شيء لا يعطى رأس الحبل لاجله لم يكن استعمالاً ذخيعة من فصل ما يكون مضحية  
 للوديعة وما لا يكون (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو مبلغاً من الدراهم لي دفعه ليكره دفعه  
 له ثم مات بكره عن ورثة طالبوا به المبلغ فقام زيد يطالب عمراً به وعمرو يدعي إيصاله ليكره فهل  
 يقبل قوله بيمينته في براءة نفسه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ دين  
 بذمة عمرو فساقر زيد لزوجته وأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته  
 فادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد الزوجة في ذلك واعترف بوصول قدر دونه فهل  
 لا يقبل قول عمرو واليمين (الجواب) نعم لا يقبل قوله اليمين حيث كان المال ديناً في ذمته  
 (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو وخلفه فضة وسلمه منه لدى دينه شرعية ثم مات عمرو عن  
 تركته قبل رد الوديعة فجعلها للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضامناً في  
 تركته (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم  
 وتسلمه عمرو ثم انعم بمات عن ورثة وتركته ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمرو بها  
 فقال الوارث أنا علمت بالوديعة المزبورة وهي كذا وكذا وقد هلكت أنا كذا وكذا فهل  
 يصدق الوارث في ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث أنا علمت بالوديعة وأنكر  
 الطالب أن يفسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا أعلمها وقد هلكت صدق هذا ما لو كانت  
 الدراهم عنده سواء أم وكل من يصدق بقوله فعليه الميعن إلا في مسائل ليست بهذه منها  
 (سئل) في مودعات عن ورثة وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونهم أو يعرفونها  
 وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لا ضمان (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر لا ضمان في  
 التركة كما صرح بذلك في البرازية والمنع والاتقوى لومات المودع مجهلاً ضمن يعني إذا  
 مات ولم يعلم حال الوديعة أما إذا عرفها الوارث والمودع يعلم أنه يعرف فمات لم يضمن ولو قال الوارث  
 أنا علمت وأنكر الطالب لو فسرها بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدق لكونها عنده كذا  
 في العدة وفي الذخيرة قال ربه مات مجهلاً وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعرفة وقد هلكت  
 بعد موته صدق ربه هو الصحيح إذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة  
 جامع التصولين (أقول) يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق إذا فسرهما وقال هي كذا  
 وكذا لا يصدق قوله كانت قائمة ومعرفة فليست أملاً هذا وفي حاشية السيد الخوئي على الأشباه  
 سئل العلامة عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندي ورقة بالخانوت لفلان ضمنها ادراهم لا أعرف  
 قدرها فمات ولم توجد فاجاب بأن هذا من الجهل لقوله في البدائع هو أن عوت قبل اليان  
 ولم تعرف الأمانة بعينها أم وفيه تأمل أم كلام الخوئي وينظر ما وجه التأمل (سئل)  
 فيما إذا أودعت عند شخص فمات بعد عشرين قرشاً ثم ماتت عند مجهله عن ورثة فوجد بعض  
 الدراهم وبقية بعضها فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود (الجواب) نعم  
 والذي شرر من كلامهم أن المودع أن أوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان  
 في تركته وإن لم يوص فلا يخلو ما أن يعرفها الورثة أو لا فإن عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة  
 ولم توجد فلا ضمان في التركة وإن لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو ما أن تكون موجودة أو لا فإن  
 كانت موجودة وثبت أنها وديعة أم يمينه أو أقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يوهبها في هذه  
 الحالة مات مجهلاً فصارت ديناً في التركة لأصحاب الدين لا هذا عند عدم وجودها أما  
 عند قيامها فلا شك أن صاحبها الحق بها فإن لم توجد حيث تذهب دين في التركة وصاحبها كسائر

مطلب دفع له دراهم  
 لم يدفعها إلى آخر يصدق في  
 أنه دفعها في حق نفسه  
 مطلب بضم المودع بموته  
 مجهلاً للوديعة

مطلب إذا لم توجد الوديعة  
 في التركة وقال الوارث أنا  
 أعرفها وفسرها وقال  
 هلكت لأضمان

مطلب وجد بعض الوديعة  
 في التركة دون البعض

تحرير مفيد فيما إذا مات  
 المودع

مطلب تقبل الينة من  
المالك على قيمة الوديعة  
والا فالقول للورثة

مطلب ادعوا أن المورث  
رد الوديعة الى المالك وانما  
كانت قائمة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما اذا ودعه  
كيسافيه دراهم ثم ادعى  
الزيادة  
مطلب فيما اذا اجر زيد  
بالوكالة عن أبيه الخ

مطلب اذا نهب الوديعة  
من دار المودع لا يضمنها

مطلب اذا مات الجد مجهلا  
لا يضمن  
مطلب في قاصرة من بنات  
الذم الخ

غرماء الصحة وان وجد بعضها وفقد بعضها فان كان مات مجهلا أخذ صاحبها الموجود ورجع  
بالمفقود في التركة والا أخذ الموجود فقط وان مات وصارت ذوات الامثال  
وجب مثلها والافقيته افعليكم بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى  
القرتاشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله اذا أقام المودع ينة على الايداع وقدمات  
المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر حالها للورثة فضمن في تركته فان أقام  
ينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن له ينة على قيمتها فالقول فيه اقول الورثة مع يمينهم  
ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردّها لانه لم يردّها لهم من غير ينة  
شرعية على أن مورثهم ردّها اه وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته أنه  
ردّها الى مالكه أو أنه تلف منه وأقاموا ينة على أنه قال ذلك في حياته تقبل يمينهم وكذلك  
ان أقاموا ينة انه حين موته كان المال المذكور قائما وأن مورثهم قال هذا المال لفلان عندي  
وديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه اليه فادفعوا اليه ولكنه ضاع  
بعد ذلك من عندنا لضمان عليهم ولا في تركته اه (أقول) وفي قوله أو قرض نظران جل على  
أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطا باليد له واذا هلك يملك عليه بعد قبضه الا  
أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضع عند الميت أمانة فليست أملا هذا وفي حاشية الاشباه  
للبيروني عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت في يد مورثي فان كان هذا  
في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا اه (سئل) فيما اذا ردع زيد عند عمرو  
حقيبة فيها أمتعة ثم ادعى زيد أن فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال عمرو لأدري ما كان فيها  
فكيف الحكم (الجواب) لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها وضيعها فحينئذ  
يختلف فان حالف برئ وان نكل ضمن قال في جامع الفصولين أو دعه كسافيه دراهم ولم يردّها  
عليه ثم ادعى الزيادة أو ودعه زيدا لافيه أشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع  
لأدري ما كان فيه يبرأ باليمين حتى يدعى عليه الخيانة فينشئ يبرأ الوحلاف والاضمن اه ومثله  
في العمادية والخاتمة وقد أوضح المسئلة القرتاشي في فتاويه من الوديعة (سئل) فيما اذا أبحر  
زيد بالوكالة عن أبيه الناظر على وقف جده فلان بسنة ان الوقت من عمر ومدة معلومة بأجرة  
معلومة قبضها الوكيل من عمرو ولم يدفعها لأبيه حتى مات عن ورثة وتركته ولم يبين الاجرة  
ولم توجد فهل يضمن في تركته (الجواب) نعم لأن الوكيل اذا مات مجهلا مال موكله يضمن  
لانها داخله تحت قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه  
منها (سئل) في الوديعة اذا نهب من دار المودع بالقوة والقهر والغلبة من جماعة ذوى شوكة  
مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار خزانة لاهلها فهل لا يضمن المودع (الجواب) نعم لانه مكره  
والمودع اذا كرهه لا تلزمه كما ذكره الخبير الرملي في أول الوديعة من فتاويه ولانه أمين والقول  
قوله يمينه ولا يضمن بالهلال مطلقا كما في التنوير (سئل) في الجد أبي الاب اذا مات  
مجهلا للمال ابنة ابنة اليتيم فهل لا يضمن في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشرنبلالي  
في حاشية الدرر وشرح الوهبانية أن الجد اذا مات مجهلا لا يضمن ونقل عنه في الدرا المختار وعزاه  
الى شرح الجامع الوجيز (سئل) في قاصرة من بنات الذم خطبها رجل ذمي من أبيها فاجابه  
الى ذلك وبنيت عند أبيه اسنين فوهب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم  
وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرهما مجهلا للمال المذكور

فهو لا يكون غير ضامن له في تركته (الجواب) حيث لم يبينه ولم يخلطه بما لا يضمن في تركته  
 والمسئلة في شرح التنوير للعلاء وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعه فراجعها ان  
 شئت (أقول) قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسئلة حيث أفتى أولاً في أب قبض  
 مهر بنته الصغيرة ومات مجهلاً بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تنقلب  
 مضبوته بالموت عن تجهيل الاب في مسائل منها الاب اذا مات مجهلاً مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه  
 عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلاً لا يضمن واذا خلطه بما لا  
 يضمن والاب اذا مات مجهلاً يضمن وقيل لا يضمن اه فتحرر ان في المسئلة قولين والذي يظهر  
 أن حجته عدم الضمان لأن الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب  
 أولى وقد نقل في الوصي أيضاً قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء  
 فاذا اتقرر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات أبيها الخ اه ما قاله الرملي  
 ملخصاً ثم أفتى في سؤال آخر عقيبته نظير سؤاله الاول بأنه صار دينها كك ما صرح به في جامع  
 الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة وجامع الفصولين أما كلام الخاتمة فاعلم عدم استثناء الاب في  
 مسئلة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا تبه قال راعى الممنق وضمن الاب بموته  
 مجهلاً وقيل لا كوصي فساقيه بصيغة التريض ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصاً  
 من بني القلاحه يأكلون مهر ومولياتهم ولونهم واعن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا انظر  
 الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لا يتوقف  
 عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي ملخصاً فانت ترى كيف مشى أولاً على عدم ضمان  
 الاب ورجحه ثم عكس ثانياً مشيراً الى الفرق بين الاب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لثلاث  
 يتوقف عن الولاية أي اذا علم أنه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بان يصير وصياً خوفاً من  
 الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فان ولاية جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور  
 بسبب ضمانه وانت خبير بأن تجهيل الوصي مال التيمم تقصير منه فتضمنه بتقصيره لا يلزم منه  
 المحذور المذكور على أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية قصداً  
 منهم الى أكل أموال اليتامى الامن وقتبه الله تعالى وقليل ما هم من اين يلزم المحذور وحينئذ  
 فالوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي  
 مع ما علمته من حالهما ما يكون عدم الضمان في الاب أولى لمزيد شفقته ولا سيما وقد اقتصر عليه  
 كثير من العلماء ومثله الحد كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس  
 والعشرين وضمن الاب لمات مجهلاً وقيل لا كوصي يقول الحقير الظاهر أن القول الثاني  
 أصح اذا الاب ليس ادنى حالاً من الوصي بل هو أو في حالاً من الوصي فينبغي اتحادهما حكماً اه  
 ثم ان كان الاب بمن يأكل مهر البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتضمنه اذا مات مجهلاً  
 ظاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لبنته فليكن التعويل على هذا  
 التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى استبدل عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم  
 من الدراهم بوجهه الشرعى ثم مات مجهلاً للمال المزبور فهل يكون ضامناً في تركته (الجواب)  
 نعم يضمن كما صرح بذلك في الاشباه عن الخاتمة والمسئلة في الدر المختار من الوديعه (سئل)  
 فيما اذا دفع زيد لعمرود دراهم معاملة وأمره بدفعها الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان  
 المأمور مات مجهلاً لما قبضه من الدراهم المزبورة فهل تكون ديناً في تركته (الجواب) نعم

مطلب يضمن الناظر بموته  
 مجهلاً لمال الاستبدال  
 مطلب يضمن المأمور بالدفع  
 اذا مات مجهلاً

مطلب اذا وضع الدراهم  
في جيبه ثم فقدت لا يضمن  
مطلب وضعها في حانوته  
وهي حرز مثلها فسرقت  
لا يضمن  
مطلب قام من حانوته الى  
الصلاة فصاعت الوديعة  
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على  
باب الحانوت ان كان يعقل  
الحفظ لا يضمن  
مطلب الحاصل أن العبرة  
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع  
دراهم الوديعة مع ثيابه عند  
الناطور

مطلب في رجل اودع صرة  
من الشال عند آخر فوضعتها  
المودع في الاصطبل هل  
يضمنها

مطلب في تحقيق المسراد  
بالحرز هنا وأنه مخالف للحرز  
في السرقة

(سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو أربعة دنانير فوضعتها عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تعد  
ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير ضامن (الجواب) نعم قال في العمادية وكذا اذا جعلها  
في جيبه وحضر مجلس الفسق فسرق منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه (سئل) في رجل  
اودع عند آخر جوخة واذن له ببيعها فوضعتها الاخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من  
الحانوت بدون تعد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم سرقت من حرز  
مثلها بالاتعد ولا تقصير ولا وجه لوجه ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وفي الانقروى  
من الوديعة سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها الا ضمان عليه لانه غير  
مضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظون الا ان يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع  
ان يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع ان يودع الخ ذكر الصدر  
الشهيد ما يدل على الضمان فليستأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين وفي البرازية  
قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت الا ضمان وان اجلس على باب ابنه صغيرا  
فضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله والحاصل أن  
العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابها ونام في النهار ليس بتضييع  
وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا يعذر اضاعة في اليوم والليل اه (أقول) الذي يظهر في مسألة  
الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبي او لا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير مودع  
قصد بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد  
ما تقدم راجع الى فتاوى القاضى ظهير الدين انه يبرأ على كل حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اه  
وفي جامع الفصولين أيضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ يعني  
قاضيخان ضمن لا يداع المودع وقال حط يعني صاحب الحيط لانه ايداع ضمنى وانما يضمن  
المودع بايداع قصدى اه وفيه في ضمان الاجير المشتغل والتخاص راجع الى ذخيرة قرية عادتهم  
أن البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربهما ولا يسلمها اليه ففعل الراعى  
كذلك فضاعت بقرة قبل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلافا يبرأ اه  
والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا يعد خلافا لانه  
يكون مادونا به عادة وقد مننا نحو هذه المسئلة في كتاب الوكالة وهو ما لو أرسل الوكيل بالبيع  
الثلث الى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الخير الرملى (وأقول)  
أيضا بقى هنا مسئلة ذكرتها فيما علقته على الدر المختار في حادثة وقعت في زماننا وسئلنا عنها وهي  
رجل اودع عند رجل صرة من الشال غالبة الثمن فوضعتها المودع في اصطبل داره فسرق من  
الاصطبل هل يضمنها أولا والجواب مبني على معرفة المراد بالحرز في البرازية ولو قال وضعتها  
بين يدي وقت ونسيتها فصاعت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في دارى والمسئلة بحالها أن مما  
لا يحفظ في عرصة الدار كصرة النقدين يضمن ولو كانت مما يدع عنها حصالة لا يضمن اه  
ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره انه يجب حرز كل شئ في حرز مثله لكن ذكر  
العلائي في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر المذهب أن كل ما كان جزا النوع فهو جزا لكل  
الانواع فيقطع بسرقة ولو اؤتمن اصطبل اه والظاهر أن ما ذكره من ظاهر المذهب خاص  
في حرز السرقة دون الوديعة لان المعتبر في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتناول باعتبار  
الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في داره

الخصبة تخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن مع أنه لو سرقتها سارق يقطع لأن الدار حرز وانما  
ضمها التقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من  
عائلة أو في الحياض أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع أنه لا يقطع سارقها فلو  
اعتبرنا في الوديعة الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة  
ما أطلبوا عليه في هذا الباب من أن المدا على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما  
لا يوضع فيه أمثالها تقصير في الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحرز  
هنا حرز كل شيء بحسبه وإن كان المراد به في السرقة خلافا ولا يقاس أحد البابين على الآخر  
بل انقل مع أن النقل الصريح يخالفه كما علمت وبه يظهر جواب الحادثة المذكورة والله تعالى  
أعلم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو ووديعة معلومة ثم انما ضاعت من عند عمرو ووجدت  
عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخصم ويثبى بذلك يأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما  
(الجواب) نعم وقد أجاب الحنفى بقوله لم أقف على المسئلة في حملها لكن نقل في البحر الرائق  
عن الولوالجية رجل التقط لقطعة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك  
الرجل فرق بينه وبين الوديعة اه فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اه ونقل المسئلة  
في لقطعة التنوير وعزاها للعلائي إلى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح  
أن له الخصومة لأن يده اسحق اه يعني للملتقط الخصومة أيضا وفي الخائصة من كتاب اللقطات  
رجل التقط لقطعة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف  
الوديعة فإن في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطات الثاني كالاول في ولاية  
أخذ اللقطات وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الوديعة اه (سئل) فيما إذا كان لزيد ووديعة  
عند عمرو فوكل زيد بكرا في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها  
ظلمامع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الآن أن يضمن عمر اقيمته بعد ثبوت ما ذكر  
شرعا فهل له ذلك (الجواب) حيث طلبها الوكيل فنعها منه ظلمامع يضمن قال في النقاية وشرحها  
للعلامة القهستاني فإن حسبها أي امسكها المودع بعد طلب ربه أو لو حكما كولو كمل على ما في  
المضمرات الخ اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن الفاعلية وكذا في  
شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيد بنفسه لانه في موضع ثقة عن التجنس انه لو طلبها  
بوكيله أو رسوله فحسبها لا يضمن وفي الخائصة رجل أودع عند انسان وديعة وقال في السر من  
أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة بفاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع  
حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اه لكن في الخلاصة المالك اذا  
طلب الوديعة فقال المودع لا يكمنى أن أحضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضا  
فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان من غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب  
الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه  
يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع اذا طلب  
الوديعة فقال لا أدفع الا الذي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذلك في فتاوى  
القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب فبحم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق  
من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقاتل أن  
يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى انه

مطلب اذا ضاعت الوديعة  
فالمودع الخاصة والدعوى

مطلب اذا طلب الوديعة  
وكيل المالك فنعها منه  
ضمن

مطلب قال من جاءك بعلامة  
كذا فادفعها اليه بخام رجل  
بالعلامة فلم يصدقه لم يضمن  
قوله يضمن الخ أي فقه صار  
خاصا بالمنع عن الوكيل ولم  
يحدث له ايداع جديد لعدم  
قدرة الوكيل على انشاءه  
بخلاف المالك وعبارة جامع  
القصولين لانه لا يملك الايداع  
فيضمن لو لم يدفع مع قدرة  
الدفع لخصها اه منه

لوعزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع  
يصح كذا في قضاواهم اهـ منيع من الابداع قال العلامة خير الدين الرملي بعدما نقل هذه العبارة  
عن المنيع في حاشية البحر ما نصه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزيا إلى القاضي  
ظاهر الدين أنه لا يضمن في مسألة الوكيل كما هو منتول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة  
كما هو ظاهر ويتراءى إلى التوفيق بين القولين بأن يحصل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل  
إنشاء الوديعة عند المودع بعدم صفة المدفع له في وقت آخر أي فيضمن لأنه ليس له إنشاء الوديعة  
وما في قضاوى القاضي ظاهر الدين والتجنيس على ما إذا منع ليؤدي إلى المودع بنفسه واستبقاها  
على الابداع الأول ولذلك قال في جوابه لا يدفع إلا للذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو مصرح في  
أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أي وأدفعها  
لأن في غير هذه الساعة فإذا فارقته فقد أنشأ الابداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا أدفعها إلا للذي  
جاء بها فإنه استبقاء للابداع الأول لأن إنشاء الابداع قتل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله  
تعالى الموفق اهـ كلام الخير الرملي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن  
المودع إذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحض من المودع فأنتهى إليه الوكيل بعد أيام وطالبه  
بالدفع إليه فامتنع ثم هلكت هل يضمن فقال نعم لأن الأمانة الشابتة بالمعينة فوق الثابتة بالبيعة  
ولو ثبت التوكيل بالبيعة فامتنع من الدفع إليه بعد الطلب يضمن فلهذا أولى قيل له وهل يفتقر  
الحال بين التوكيل بمحض من ماله وبين التوكيل في حال غيبته فصده في التوكيل في حال غيبته  
فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع إليه اهـ فالخاصل  
أنه إذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما إذا منعها  
عن الوكيل ففيه اختلاف ففي الخلاصة والقاعدية والوجيز والتتارخانية والحاوي الزاهدي  
والمضمرات أنه يضمن واختاره صاحب المنيع وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير إلى ما عليه  
الأكثر خصوصاً والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة في مسئلة تمنع المودع الوديعة  
من الوكيل ظاهراً ولم يقل له لا أدفعها إلا إلى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للابداع الأول وقد  
جعت هذه النقول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب (أقول)  
ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار أيضاً  
وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المقتضية بين الوكيل والرسول مبنى على  
خلاف ظاهر الرواية كما أنه عليه في تور العين ثم اعلم أن عبارة التتارخانية المتقدمة آنفاً تنفذ  
تفصيلاً في مسألة الوكيل وذلك أن المودع إنما يضمن بالمنع عن الوكيل إذا كان توكيله ثابتاً  
بالمعينة أو بالبيعة أما إذا كان تصديق المودع فإنه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر  
هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضاً ومقتضى ما مر عن الخاتمة من قوله في رجل  
وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلكت الوديعة لا ضمان أنه لو صدقه يضمن فيخالف  
مسألة الوكيل لأن يقال إن قوله فلم يصدق ليس قيداً احترازياً فلا مفهوم له وهذا إن حمل على  
أنه رسول وكذا إن حمل على أنه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين  
للخير الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولاً  
ويضمن بالدفع قال الزاهدي في حاويه راضاً فيه تفصيل لو كان عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن  
لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء إليه به تلك العمادة بالزيادة ولا نقصان صحيح



لأنه عند ذلك كالتصريح بالوكالة لو احدى بعينه وهو الخاطئ بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من جنى فتأذر وإن كانا عند ذلك بمكان فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك أو يمكن أن يكون فيه لاحدا استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يرايه فالوكالة باطلة والدفع مضمّن اهـ هذا ما نقله الرملي (قلت) كثيرا ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبحث رجال تلك العلامة فيسمعها آخر فيسبق الأول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال إن هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك إذا قال لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءه وانما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لأنه منكر فبضمّن المودع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده وديعة فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) هذه المسئلة على وجهين إن كانت امرأته أمانة لا يضمن لأنه غير مضيع وإن كانت امرأته غير أمانة فمضمّن لأنه مضيع كذا في الوقعات الحسامية ومثله في العمادية عن الخاتمة (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فخاف ذو شوكه وانزعها قهرام من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكر يده عليها مدة حتى هلكت عنده ويريد عمرو مطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل لذلك (الجواب) نعم لقول فقهاءنا ولو أودع الغاصب المفعوب ثم هلك في يده ضمن أيا شاء من الغاصب والمودع قال في الدررأما الغاصب فظاهر وأما مودعه فلقبضه منه بلارضامالك اهـ والمسئلة في وديعة التسيير والقهستاني وغيرهما (سئل) في رجل أرسل أكديشاً لشريكه ليرعاه في القرية قد دفعه شريكه الذي في القرية إلى أجيره الخاص مساهمة الساكن معه فخاف ثور وضرب الأكديش فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الأكديش فهل للرجوع عليه بشئ (الجواب) نعم لما في الخاتمة وله أن يدفع إلى أجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة أو مساهمة يسكن معه (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد باذن شريكه عمرو فبعها زيد على يدا ابنه الصغير الذي في عياله ليسقيها فأخذها رجل من يدا ابنه وماتت عنده فقام شريكه عمرو يطالب زيد بقيمة حصته منها زاعماً أنه متعدد في الدفع إلى ابنه المزبور فهل لا مطالبة له بذلك (الجواب) حيث بعها مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته شريكه والله أعلم وفي التيجندس المودع إذا بعث الوديعة على يدا ابنه والابن ليس في عياله إن كان بالغاً يضمن وإن لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الجاهل ومثله في النصولين (سئل) فيما إذا دفع زيد بضاعته على سبيل الأمانة لعمرو ليوصله بالبكر لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر إلا في مركب مغفر أمين فتركها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ النصارى البضاعة بالقهر والغلبة والحال أن في البحر مركب مغفر موجود ميسرة لا مشقة للركوب فيها فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو قيمة الوديعة المذكوكة كما إذا أمره بحفظها في دار فوضعها في دار أخرى لان الأصل كما في الدرر أن الشرط انما يصح إذا كان مفيداً والعمل به ممكناً والنهي عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار أخرى مفيد لانهم ما يحتفلان في الأمن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما إذا أمره أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لأن البيتين قلما يحتفلان في الحفظ فالمتمسك من الأخدم من أحدهما مضمّن من الأخدم الآخر فصار الشرط غير مفيد وتعدر العمل به فلا يعتبر كذلك تعيين الصندوق فلا يفيد لأن الصندوقين

مطلب إذا كانت امرأته غير أمانة يضمن

مطلب للمالك تضمين الغاصب أو مودع الغاصب

مطلب لو دفع الوديعة إلى أجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الوديعة مع ابنه الصغير لا يضمن

مطلب امره بالركوب في مركب مغفر فركب بها غيره يضمن

مطلب الأصل أن الشرط انما يصح إذا كان مفيداً والعمل به ممكناً

مطلب وضع الوديعة تحت  
رأسه ونام لا يضمن

مطلب أخذ الوديعة أجنبي  
ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع  
بأمين في رد الوديعة للمالك

مطلب كل أمين ادعى ائصال  
الامانة الى مستحقها قبل قوله

مطلب ادعى رد الوديعة  
أو هلاكها ومات قبل أن

يختلف لا يختلف وارثه  
مطلب حول الاجنبي

الوديعة عن محلها بلا إذن  
ضمن

مطلب اذا دفع وديعة العبد  
لمولاه لا يضمن الا اذا كان

مديونا

في بيت واحد لا يتساوتان ظاهرا الا أن يكون في البيت أو الصندوق خلال ظاهر فحينئذ يفيد  
الشرط ويضمن بالخلاف اه وقال الانقروى عن شرح الطحاوى الاصل أن كل شرط يفيد  
اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو  
اه (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو وخبر في طريق الحج فأخذه عمرو ووضع تحت رأسه  
حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لضمان عليه في ذلك (الجواب) نعم ولو نام ووضع الوديعة  
تحت رأسه أو جنبه فضاعت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح والله مال الامام  
السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام فاعدا أما اذا نام مضطجعا  
يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام فاعدا أو مضطجعا كذا ذكره  
في الذخيرة وذكر في العدة لو نام واضعها جنبه على الارض فضاعت الوديعة يضمن وان نام فاعدا  
لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٣ (سئل) فيما اذا أودع زيد  
عند عمرو وديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه  
خوفا من ضرره فهل لضمان عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الا الصغير ولو أخذ الوديعة أجنبي  
والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار يضمن ان تمكنه دفعه أما لو لم يمكنه دفعه لخوفه من  
ضرره وغارته لم يضمن انقروى (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر شحاس ليبيعه له فعرضه  
على البيع فلم يشتريه أحد فرتبه عمرو على زيد ثم جدد زيد وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو  
بمينه (الجواب) نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر كما نقوه وفي الاشياء  
كل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر  
ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو أقام السنة على ذلك قبلت  
عيني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة أو هلاكها ومات  
قبل أن يختلف لا يختلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير برازيه من القضاء (سئل) فيما اذا  
أودع زيد عند عمرو واجتنب فوضعها عمرو في حانوته ثم أخذها بكر ليتنظر اليها وحوّلها  
من موضعها بدون إذن منهم ما ثم طالبه عمرو بهما فزعم انه ردهما الى محلها ما وزيد عمرو  
ينكر ان ردهما الى محلها فهل يضمن بكر قيمتهما الزيد (الجواب) نعم أما أولا فلما صرح به  
الامام الجليل فاضحنا في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فمات قال يضمن في  
رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح انه على قول أبي  
حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه  
انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر أيضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان والله مال النقيب  
اه وأما ثانيا فلانه متعذر من أول الامر عند المدا اليهما بغير إذن شرعي وفي العمادية من أواخر  
جناية الدواب ضمن مسئلة لان غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اه (سئل) فيما اذا  
كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعثر الرقيق  
وطلب الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم في الخائصة  
آخر كتاب المأذون العبد اذا أودع عند انسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا  
أو محجورا فأول المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز اه (أقول) حاصله  
انه ليس للمولى أخذها من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح نظير الموكل ليس له  
أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ وفي البحر عن الخلاصة ومنعه منه وديعة عبده

لا يكون ظملاً لأن المولى ليس له قبض وديعة عبده ما ذونا كان أو سحر جواراً ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لاحتمال أنه مال الغير وديعة فإذا ظهر أنه للعباد بالينة فينبغي أخذ اه (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو صندوقاً فقامت قفلاً فيه أمانة له فوضعه عمرو في بيت من دأره حرز له فدخل غل في الصندوق وأفسد بعض الأمانة بدون تعد من عمرو ولا تقصير فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة أفسدها القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلما علم ربه ثقب القارة يرى لا لولم يعلمه بعد ما علم ولم يسده وفي العدة لو كانت شيئاً من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف المودع عليها الفساد فيقعها إلى القاضى لبيعها ولو لم يرفع ولم يحتل لدفع ذلك لم يضمن اه وفي الظهيرية الإنسان إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهوا حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن اه نسيج الحياة وفي الوهبانية وتارك نشر الصوف صيفاً فعت لم \* يضمن وقرض الثأر بالعكس يؤثر إذا لم يستأنف من بعده علمه \* ولم يعزم الملاله ما هي تنقير

(سئل) فيما إذا كان زيد الغائب وديعة عند عمرو فأذن لزيد بارسها اليه مع رجل أمين يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبا القافلة والأمانة بالتهور والغلبة ولم يكن دفعهم ويريد أن يضمنها عمراً فهل حيث كان الامر كذلك لأضمان علي عمرو (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عبده عند عمرو فابق العبد من عند عمرو بدون تعد منه ولا تقصير في حفظه فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو وجاراً على سبيل الأمانة فربطه عمرو بحبل مع دابة أخرى على شط نهر وأبعد عنهم ما حمل آخر حتى غابا عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه (الجواب) حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

### \*(كتاب العارية)\*

(سئل) في رجل استعار ثوراً من آخر استعاره مطلقاً ليحرق عليه فهل عند من حالة استعماله من غير تعد منه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير فإن كان العقد مطلقاً لا يضمن سواه هلك في حال الاستعمال أو في غيره عمادية من ضمان المستعير (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو وجاراً ليركبه إلى قرية معينة استعاره مطلقاً ليحصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه يعيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد نهبه الأعراب مع عدة سحر لاهل القرية بالغلبة والقهر بدون تعد من زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على دفعهم ولا على رده منهم وينزعهم صاحبه أن زيداً يضمنه بقتضى أنه شرط عليه ضمانه فهل لأضمان علي زيد ولو صدر الشرط (الجواب) نعم قال في وديعة التنوير واشتراط الضمان على الأمين باطل به يفتى اه وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان اشتراط الضمان على الأمين باطل وبه تأخذ اه وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وإن التزم الضمان عند الهلاك (سئل) في رجل استعار من آخر عدولاً معلومة أين تقع بها ثم مات قبل أن يردها لصاحبها مجهولاً له ولم توجد في تركته فهل يكون ضامناً لها في تركته (الجواب) نعم لان العارية أمانة كافي العلائق والأمانات مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو حصانه ليركبه أربعة أيام إلى قرية معينة فركب إلى القرية

مطلب دخول الثقل في الصندوق وأفسد بعض الأمانة لا يضمن

مطلب فيما إذا كانت الوديعة يخاف عليها الفساد وصاحبها غائب

مطلب قال للمودع أرسلها مع رجل أمين ففعل لا يضمن مطلب أبق عبداً الوديعة لأضمان على المودع مطلب دفع لعمرو وجاراً على سبيل الأمانة فقصر في حفظه حتى سقط في النهر يضمن

### \*(كتاب العارية)\*

مطلب لو هلك الدابة في يد المستعير والعارية مطلقاً لا يضمن

مطلب لا يضمن المستعير وإن شرط عليه الضمان

مطلب إذا مات المستعير مجهولاً لا يضمن

مطلب يضمن المستعير بجوارزة المسكان ولا يبرأ بالعود

المذكورة وتجاوزها الى قرية أخرى بعدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع قائلاً ان الحصان قد هلك  
 معه في القرية الاخرى بعد مرور الايام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان لصاحبه (الجواب)  
 حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة بوقت ومقدمة بمكان معين فامسكه بعد الوقت  
 وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العمادية في الفصل ٣٢ العارية  
 لو كانت مقيدة بالمكان تجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه وفي فتاوى القاضى ظاهر  
 الدين اذا كانت العارية موقوفة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن وبسبب ما في ذلك ان تكون  
 العارية موقوفة نصاً ودلالة حتى ان من استعار قدوم الكسر الحطب فكسره وأمسك حتى  
 هلك يضمن اه ومثله في الفصولين استعار ثور الكرب أرضه وعينها فكرب أرضاً أخرى  
 فعطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة  
 ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر بتلك المسافة كان ضامناً وكذا لو أمسك في بيته ولم  
 يكرب حتى عطب لعدم الرضا من المالك بالامسك وكذا في الاجارة اذا أمسك ولم يذهب  
 (أقول) ينبغي أن لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة أو أخرى منها كالأستأجر دابة للعمل  
 وسمى نوعاً خالف لا يضمن مثل المسمى أو أخف كذا في جامع الفصولين ولو عين طريقاً فاسلك  
 طريقاً آخر ان كان اسواً لا يضمن وان كان أعداً وغير مسالك ضمن وكذا اذا تفاوت في الامن  
 عمادية استعار قدر الغسل الثياب ولم يسلمه حتى مرققاً لاسنن برزاية من الرابع من العارية  
 العارية لو موقوفة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو  
 المختار جامع الفصولين للمستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك  
 عمادية وفيها قال لم يسم المستعير لها موضعاً ليس له أن يخرج بها من المصر اه وفي القول لمن  
 عن البدائع ولو اختلف المعير والمستعير في الايام أو المكان أو فيما يحمله عليها فالقول قول المعير  
 لأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله مع اليقين  
 دفعا للتممة وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى  
 المعير انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعير في التقيد لأن القول  
 له في أصل الاعارة فكذا في صفتها اه (سئل) في رجل استعار من آخر دابة ليركبها الى مكان  
 معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متغلب وأخذها منه بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه  
 بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير (الجواب) نعم لان العارية أمانة كما تقدم  
 والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر كما في العمادية من ضمان  
 الراعى وفي الجاهع الاصغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار  
 ضمن ان أدركه دفعه أو مالو لم يمكنه منعه لخوف من ضرره وغارته لم يضمن (سئل) في رجل بنى  
 بماله لنفسه قصراً في دار أبيه باذنه ثم مات أبوه عنه وعن ورثته غيره فهل يكون القصر لبنائه  
 ويكون كالمستعير (الجواب) نعم كما شرح بذلك في حاشية الاشباه من الوقف عند قوله كل من  
 بنى في أرض غيره بأمره فهو مالكها الخ ومثله العمارة كثيرة ذكرها في الفصول العمادية  
 والفصولين وغيرها وعبارة الحشى بعد قوله ويكون كالمستعير في كاف قلعه متى شاء (سئل)  
 في قطعة أرض ميرية اذن المتكلم عليها أن يبنى عليها بناء ولم يبن بعد ويريد المتكلم عليها  
 الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه من البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الشيخ السمعيل  
 الحائلي سئل فيما اذا اذن ناظر وقف أن يبنى في أرض الوقف غراساً ولم يغرس بعد ويريد

مطلب تكون العارية  
 موقوفة نصاً ودلالة

مطلب لو عين طريقاً فاسلك  
 آخر لا يضمن ان كانا على  
 السواء

مطلب لو أمسك الدابة  
 بعد الوقت ضمن وان لم  
 يستعملها بعده

مطلب للمستعير أن يركب  
 في الرجوع بخلاف المستأجر

مطلب القول للمعير في الايام  
 أو المكان أو ما يحمله عليها

مطلب القول للمعير في  
 تقيد الانتفاع بالعارية

مطلب أخذ الدابة متغلب لم  
 يضمن المستعير

مطلب العارية أمانة

مطلب بنى في دار أبيه باذنه  
 فالبناء له ويكون كالمستعير

مطلب اذن له بالبناء في  
 الارض الميرية ثم رجع قبل  
 البناءه ذلك

مطلب للناظر الرجوع عن  
 الاذن للغرس قبل الغرس

الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل الغرس (سئل) في ذي حفر سر دابة في دار جاره عمرو الذي ياذنه ثم باع عمرو داره من بكر الذي ويطلب بكر الا ترفع السر دابة والحال انه لم يشترط وقت البيع بقاء السر دابة فهل له ذلك (الجواب) نعم رجل استأذن جاره في وضع جذوع له على حائط الجار وفي حفر سر دابة تحت داره فاذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسر دابة كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر ومثله في البرازية من القسمة والشبهاء من العارية وراجع ما شئت السبب أخذ (أقول) وكذا الوات الاذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان اذن له مورثهم كما في قول كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقاءه لان الارث جبري لا يتقيد بالشرط بخلاف مسئلة البيع ورأيت بخط شيخنا السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري الآن للوارث أن يامر به برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاحد ورثته ببناء شئ في داره ثم مات فلبساق ورثته مطالبته برفعها ان لم تقع القسمة ولم يخرج في مقسمه وفي جامع التوسلين استعار دارا فبنى فيها بلا امر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بمقتضى ما يؤمر الباني به بدم بنائه واذا فرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن انه (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معساوم وقال له عمرو اذا وصلت الى المكان المزبور ابعث معي من شئت فبيعها زيد على يد من ليس في عياله فهل يكتفي الطريق من غير تعبد ولا تقيد بغير فهل يكون زيد غير ضامن (الجواب) نعم استعار دابة للحمل الى مكان كذا وقال له المالك ابعثها مطلقا فبيعها على يد من ليس في عياله فهل يكتفي الطريق لم يضمن طوى الزاهد في وفي الخبر زيد البرهاني رجل جاء الى المستعير وقال اني استعيرت الدابة التي عندك من فلان سالكها وامرني أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهل يكتفي عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد صدقه ولم يصدقه ولم يكدبه أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب الضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وهو يجهل بضم المستعير الا أن تقوم له بينة على الاذن عمادية (سئل) فيما اذا استعار زيد من زوجته أرضا ليزرعها فزرعها خطية بعد ما سحرها وأذنت له بزرعها ونبت الزرع وتريد الان رفع يده عنها وأخذها منه قبل أن يخصصه الزرع فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يخصصه الزرع وقتها أولا اه ومثله في الدرر (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو حمارا ليمسكه لنفسه ولا يعيره من غيره فحمله ثم أعاره من بكر فهل يكره ما عنده ويريد عمرو فبعض زيد قيمة الحمار بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وبعضه لبعضين الاول حيث استعاره للتحميل فحمله ثم أعاره قال في التنوير وشرحه للعلاء ومن استعار دابة أو سائر ما لا يقيد بحمل ما شاء ويعير له أي للحمل ويركب عملا بالاطلاق أو بأفعول أو لا تعين من ادا ومنه ان أعطيت حتى لو لبس أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعمده هو الصحيح كافي اه والثاني للشي قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا وبذلك في البرازية (سئل) في مستعير تو ربحه مدعيها الا ليس من حياته وذلك بدون اذنه من صاحبه يتكسر الاياس من حياته ولا يثبت للمستعير على دعواه فكيف الحكم (الجواب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح

مطلب حفر سر دابة في دار جاره ياذنه ثم باعها الجار ولم يشترط بقاءه فالمشتري رفعه

مطلب لورثة الاذن رفع البناء

مطلب قال له المعير ابعث معي من شئت فبيعها مع من ليس في عياله لا يضمن

مطلب فيما اذا جاء رجل الى المستعير وقال اني استعيرتها من مالكها وامرني أن أقبضها  
مطلب استعار أرضا ليزرعها لم تؤخذ منه قبل أن يخصصه الزرع

مطلب فمن استعار ثورا فذبحه مدعيها الاياس من حياته

بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته تربي وقال الذابح لا تربي فاليمينه على الذابح  
واليمين على المالك واذا عجز عن البيعة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في  
قدر القيمة بيمينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البيعة والله أعلم والمسئلة في  
الجارية من ضمان الاجير صدقة في حراث والجامع بينهما الا امانة لان الاجير أمين والمستعير  
أمين (سئل) في رجل استعار من آخر بهيمة وتسلمها ودخل دارا وأبقاها في السكة وغيرها  
عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها صاحبها (الجواب) نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان  
المستعير اذا دخل المستعير بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهما مكت يضمن سواء ربطها  
أو لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب  
عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى فصولين اهـ (سئل) فيما اذا استعار زيد  
من عمرو جلا ليحمل عليه قدر ما عاوم من الخنطة فحمله أزيد منه وعلم أن الجمل لا يطيق ذلك  
فهلك الجمل بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له  
ذلك (الجواب) نعم استعارها ليحمل عليه عشرة شتاتيم خنطة فحمله خمسة عشر شتوما  
فهما مكت فان علم أن هذه الدابة لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا المستهلك وان  
علم انه لا يطيق ضمن ذلك قيمته انوز يعال الضمان على قدر المأذون فيه وغير المأذون فيه بخلاف  
ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة شتاتيم خنطة فطحن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه  
لما طحن عشرة شتاتيم فقد انتهى الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير إذن مالكها فيه صريحا  
بخلاف الجمل لان حمل الكل عليه اوجده مرة واحدة وهو في البعض مأذون وفي البعض مخالف  
فتوزع الضمان عمادية (سئل) في العارية الموققة اذا أمسكها بعد الوقت مع امكان  
الرد وهل مكت هل يضمن (الجواب) نعم العارية لو موققة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد  
ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا أو دلالة حتى ان من استعار  
قدوم مالك كسر حطباف كسره فامسك ضمن ولو لم يوقت فصولين وان قيده بوقت أو نوع  
أو بهما ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله أو خير علاقي العارية لو كانت موقدة بالمكان فحازه  
يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب به الى ذلك  
المكان يضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة  
أو استأجرها ليحمل عليها خنطة فحمل شيا أخف من الخنطة أو أسهل على الدابة يضمن كذا في  
شرح الطحاوي عمادية (أقول) قوله آخر ايضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لان عبارة  
جامع النصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر  
وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا  
بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها ليحمل بها خنط يبرأ اهـ وكذا ذكر المسئلة في نور  
العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو أقصر وقوله وكذا لو أمسكها في بيته لان المخالفة فيه ما الى  
خير لا الى شرف مكان الظاهر أن لا يضمن فيها اهـ (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة  
ليركبها الى مكان معين ففي أثناء الطريق أو دعهما عند بكر فأخذها بكر وذهب به الى مدينة بعلمك  
فذهب زيد وعبد عمرو بأذن عمرو وليا لهما فقتلها هاتين بكر وسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له  
بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور بقضاء الله تعالى وقدره ويرى عمرو أن زيد يضمن قيمتها  
فهل يكون غريبا من لهما (الجواب) نعم قال الاسدي جاني في شرحه على الجامع الصغير

مطلب دخل داره وتركه  
الدابة في السكة وغيرها عن  
بصره يضمن

مطلب استعارها ليحمل  
عليه قدر ما عاوم ما حمل أزيد  
منه الخ

مطلب العارية الموققة لو  
أمسكها بعد الوقت ضمنها

مطلب لو جاوز المكان المقيد  
يضمن ولا يبرأ بالعود



مطلب للمستعير أن يودع

مطلب للمستعير الاعارة  
في موضعين

للمستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الإمام محمد بن الفضل من واقعات اللامشي والمستعير أن يودع على المنقبي به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهل يضمن على الثاني لا الأول بجر من العارية في شرح قوله ولا يرهن ولورد العارية مع أجنبي يضمن جامع القسولين في ٣٣ انقروى من أول العارية وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه النشوي ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع (أقول) للمستعير الاعارة في موضعين الأول إذا استعار مطلقاً بان لم يعين المعبر منه فمعا سوا كان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أو لا كالخيل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما إذا عين منه فمعا كانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فملك ذم مطلقاً كما هو وهذا أيضاً إذا لم يستعمله وكان مما يختلف ولو استعمله فالصحيح أنه ليس له أن يعبر ولو استعاره مطلقاً لتعينه وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقاً لبقاء مودعا والحاصل أنه يملك الاعارة فيما لا يختلف في المطابقة والمتمدة وأنه ليس له الاعارة إذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل مما يختلف ولو في المطابقة وكذا لو نهى عن الدفع إلى غيره كما يعلم من جامع القسولين ففي هذه المراضع التي لا يملك فيها الاعارة لا يملك الايداع بلا خلاف وإنما الخلاف فيما يملك الاعارة هل يملك الايداع قيل نعم لأن الوديعة أدنى حالاً من الاعارة لأنها تحفظ بدون اتساع فإذا ملك الأغلى ملك الأدنى وقيل لا لأنه أمانة وليس للأمين أن يودع ابتداءً وإنما يملك الاعارة لأنه مأذون بذلك لاطلاق الاذن بالاتساع من المعبر وصحح هذا القول في النهاية كما نقله في التتارخانية ثم هذا كله إذا هلك المستعار قبل تسليمه إلى مالكه سليماً أم لو هلك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال فإنه قد سلم الدابة إلى عبد الملك المأذون له بذلك فلا حاجة إلى بناء عدم الضمان على القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم (سئل) في المعبر إذا طلب العارية من المستعير مراراً فطر حتى هلك في يده ولم يكن عاجزاً عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها (الجواب) نعم يضمن حيث الحال ما ذكر

\*(كتاب الهبة)\*

مطلب إذا منع العارية  
بعد الطلب يضمنها

\*(كتاب الهبة)\*

مطلب القول لمسعى  
القرض دون الهبة

(سئل) فيما إذا دفعت هبة لزيد مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض فطالبت به بالمبلغ المزبور فقال أنك دفعتني على هبة وقالت بل قرض فهل يسكن القول قولها يميناً في ذلك وعليه رد مثل القرض المزبور (الجواب) نعم دفع لاخر عينا ثم اختلفنا فالدافع قرض وقال الاخر هبة قال القول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخمانية دفع اليه دراهم فقال أنت دفعتها ففعل فهو قرض كما لو قال امض بها إلى حوائجك ولو دفع اليه ثوباً وقال آتس به ففعل يكون هبة لأن قرض الثوب باطل لسان الحكم من الهبة (سئل) فيما إذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشيوخ أرضاً وغراساً وهبة من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقيمة ثلثه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة قاسمة والبيع نافذاً (الجواب) هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطلة

مطلب هبة المشاع فيما  
يحتمل القسمة باطلة

مطلب في تحقيق مسألة  
أن الهبة القاسدة لا تنفد  
المالك بالقبض

وهو ما يجبر القاضى فيه الا على القسمة عند طلب الشريك لها لا تنفد الملك للموهوب له في  
المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا أو غيره فلو باعه الواهب صحيحا لأن هبة المشاع باطلة وهو  
الصحيح كما في مشتمل الأحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة القاسدة لا تنفد الملك على ما في الدرر  
وغيرها والمسئلة مسطوية في التنوير أيضا (أقول) ذكر ذلك في التنوير لكن قال شارحه  
مستدركا عليه بما في الفصولين من أن الهبة القاسدة تنفد الملك بالقبض وبه يفتى ثم قال ان  
لفظ التنوير آكد من لفظ الصحيح بمعنى أن لفظه وبه يفتى أى بالقول بأفادتها الملك بالقبض  
آكد من لفظ الصحيح أى في قول من قال الصحيح انه لا تنفد فالحاصل انه ما قولان صحيحان  
لكن الاول أصح لأنه معنون بلفظ الفتوى الذى هو آكد الفاظ الصحيح لان القول الصحيح قد  
لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه أو لتغير عرف أو زمان أو نحو ذلك مما يقتضى الافتاء بخلافه على  
حسب ما يظهر لأهل الترجيح بخلاف لفظه يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وأنه لا يفتى  
بخلافه فلذا كان آكداً لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى  
الخيرية ولا تنفد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسلمه شائعا لا يكسح حتى لا ينفذ تصرفه فيه  
فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوى وقاضيان وروى عن ابن  
رستم مثله وذكر عصام انها تنفد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للمالك عندها  
البعض أجمع الكل على أن الواهب استرداده من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب  
قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة  
قاسدة لذى رحم محرم منه اذا القاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك  
كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته  
اذا كان مستحقا للرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع القاسد اذا مات أحد المتبايعين فلو رثته  
تضمنه لانه مستحق الرد ومضمون بالهالك ثم ان من المقرر أن القضاء يخص فاذولى السلطان  
قاضيا يقضى بذهب أى حنيفة لا ينفذ قضاءه بذهب غيره لانه معزول عنه بخصه فالتحقق  
فيه بالرعية نص على ذلك علماءنا وراجعهم الله تعالى اه ما في الخيرية وبه أفتى في الحامدية أيضا  
والراجعية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن المستفي بالتبيين المجمة انه لو باعه الموهوب له  
لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة القاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء  
العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبى يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه  
وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يقسم لا تنفد الملك عند أبى حنيفة اه وفي القهستاني لا تنفد  
الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن أبى حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت أنه  
ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبى حنيفة ظهرا أنه الذى عليه العمل وان صرح بأن  
الفتى به بخلافه لانه اذا اختلف الصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الاخر  
يكون ذلكا خبيثا كما صرحوا به ويكون مضمونا عليه كما مر فلم يجد نفع الموهوب له فاعتنم  
ذلك وانما كثر النقل في هذه المسئلة لكثر وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس للزوم الضمان  
على قول الكل ورجاء الدعوة نافعة في الغيب اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن  
الشيوع انما يمنع وقت القبض لا وقت العقد فلو وهب مائة ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى  
لو وهب نصف دار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين  
وغيره (سئل) فيما اذا كان لزيد حصعة معلومة في طاحونة وله عدة مواش وجير وآلات

فلاحة وكتب معلومات لا تقبل القسمة فلك وذهب ما ذكر من ابنه الباعين هبة شرعية مشقة  
على الايجاب والقبول والتسليم وفرض لهم ما عن مشقة مسكنه في أراضي وقت معلومة  
وصدر ذلك في حقه لدى بيعة شرعية وصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازهم ومات زيد عن ابنه  
المذكورين وعن ورثته غيرهم ما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم بيعة على ذلك  
والابن بيعة تشهد بان ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأي البيعتين تقدم  
(الجواب) تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى حيث كانت الهبة المذكورة كما  
ذكر في صحيحه وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة وبيعة الصحة تقدم كذا في قاضيه ان  
بما نصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه  
في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة  
في المرض وان أقاموا البيعة فالبيعة بيعة من يدعي الهبة في الصحة كذا في الجامع الصغير  
اه (سئل) فيما اذا وهبت امرأة من أولادها حصتها من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا  
وردت صورة الدعوى سنة ١١٤٥ (الجواب) أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي  
صحيحة كما صرح به في المعتمدات لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الأرض لا تصح الا اذا  
سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن الواهب في  
نقضه وهبة أرض فيما زرع دونه أي دون الزرع أو تخلل فيها ترابونه أي دون التراب إذا أمره أي  
الواهب الموهوب له بالحصص في الزرع والحد في القران المانع للجواز الاشتغال بذلك المولى فإذا  
أذن المولى في النقض والحصص والحد فعمل الموهوب له زال المانع فخازت الهبة اه ونقله  
في المنع عنها وأقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في أرض أو غراف في شجر أو حلية سيف أو بناء  
دار أو ديناراً على رجل أو قفيزاً من صبرة أو أمره بالحصص والحد أو التخلل والنقض والقبض  
والكيل ففعل صح استحساناً ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه وفي التتارخانية  
في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيباً في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو جائز اه  
وأفتى جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه صورته فيما اذا كان لزيد عمارة قائمة  
في أرض الغير فلك زيد العمارة المزورة تزوجته ولم يأذن لها بنقض العمارة فهل يكون التملك  
غير صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد الدين عني عنه فلم ينظر في  
مسئلتنا هل سلطه على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى  
الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض  
وأن يكون مقبوضاً اذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون مقبوضاً عن غير الموهوب ولا يكون  
متصلاً ولا مشغولاً بغیر الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه  
أو خصالاً فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو طرفة فيها  
متاع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الأرض يجوز يحمل  
إطلاقه على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفتى  
مفتي الروم على افتدائه بقية قضى إطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة  
والله أعلم (أقول) وما في البرازية نقل مسئلة في نور العين عن المنية ومنها في التتارخانية عن  
الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الأرض جائزة قال وفي الفتاوى عن شهاب الدين وهب لرجل نخلة  
وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه اه وهذا الموافق للمتون ما مر عن

مطلب تصح هبة مشاع  
لا يقسم  
مطلب بيعة الهبة في الصحة  
تقدم على بيعة المرض  
مطلب لا تصح هبة البناء  
دون الأرض الا اذا سلطه  
الواهب على نقضه

مطلب في مسئلة هبة  
البناء دون الأرض على  
وجه التحقيق

مطلب و هبه فخاله قاعة  
لا يكون قابضا حتى يقطعها  
ويسلمها

الدرر لقول السكون وغيره تصح في مجوز مقسوم ومشاع لا يقسم قال في البحر قيدا لمجوز لأن المتصل  
كالتمرة على الشجر لا تجوز هبته اهـ وبذلك ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر في التوفيق بين  
كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا سلمه الواهب على نفسه معناه لا يتم ولا عكس الا اذا  
أذن له الواهب بالنقض ونقضه لا يبعد بالنقض صار مجوزا لمسلم او من قال تصح ولم يقيده بذلك  
أراد أنه يصح العقد وان لم يند المالك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن  
قوله تصح في مجوز مقسوم معناه انه انما يملك بهذه الشروط لأن الحقبة متوقفة على القسمة لانه  
لو هب شائعا يقدم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوقف مقسوم ما ملكه ولو كان شرطاً للهبنة  
لا حرج الى تجديد العقد كما لا يخفى اهـ كلام البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آتفا عن التارخانية  
حيث قال في هبة البناء انما اجازة ثم قال في هبة الفخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها  
ويسلمها فان قوله اجازة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا  
تناقض بين الكلامين فاعتنم هذا التحقيق فانه بالقبول تحقيق وبالله التوفيق وهذا ذكر  
الموافق في موضع آخر جواب جدد جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم  
قال لكن يشك كل على هذا قول الدرر لأن المانع للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء  
مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسئلة تجديد جدد عماد الدين فلم يكن مانعا من  
الجواز كما هو صريح عبارة البرازية المتقدمة وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب  
قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في  
الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الى آخر ما ذكره فيما نقله عن العمادية فتأمل ولا  
تجمل في الفتوى اهـ ما ذكره المؤلف (وأقول) هذا الوجه تراهن منه على ما أجاب به جدد جده  
لأن العمارة قائمة في أرض الغير لا في أرض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال  
بملك المولى يعني الواهب ودقتضى ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور  
وفي جامع الفصولين رقد صرح في زيادات فاضحان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع  
صحبة الهبة سواء كان ذلك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تنفع اذا كان الاشتغال بمنع في يد  
الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك  
فلا تنفع قطعي وأن الأصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له  
يمنع الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له اهـ ما في الفصولين رأيت خبيراً بأن ما في الدرر وما في  
المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيما تمنع  
للوأهب أو لأجنبي ومسألة هبة العمارة دون الأرض ليست من قبيل هبة المشغول لأن العمارة  
غير مشغولة بالأرض بل هي قائمة عليها متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة  
الشاعل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاعل لا المشغول لانا نقول المراد بالشاعل الذي  
تجوز هبته غير المتصل كما اذا وحب متاعاً في داره أو جوارقه بدليل نصريحهم بأنه لا تجوز هبة  
الشجر بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارخانية والعمارة من هذا القبيل  
ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير  
الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلاً أو مشغولاً بغيره لا شاعلاً وأن المراد بالشاعل غير المتصل  
والأمر بكون المتصل مانعاً وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للخبر الرمي  
مانعه قوله تجوز هبة الشاعل أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الأرض

شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا يتجوز هبته لا اتصال بها اه فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان  
كان شاغلا ثم كتب الربلي على قول القصولين وقد صرح في زيادات قاضيان الى آخر ما مر  
ان مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو عارة أو محسنة لا شجر  
أو موصوبة وهبه لمن الأرض بيده لا يتجوز الهبة وان كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يدل  
ما في الزيادات على جوازها لانهم صرحوا ان المانع في مثل الاتصال وجعله كالشائع اه  
ملخصا وحاصله ان ما مر عن الزيادات من ان هبة المشغول لا تصح الا اذا كان الشاغل في يد  
الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له  
أيضا لان المانع هنا ليس كونه شاغلا لان الشاغل يتجوز هبته وان كان المشغول به ليس بيد  
الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزء منه حتى صار كالمشاع لا تصح هبته الا بعد  
افرازه وبهذا ظهر لك ان هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الموهوب  
أو الموهوب له أو غيرهما وظهر أيضا صحة ما أجاب به جدد المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد  
فانتم هذه القوائد القرائد (سئل) فيما اذا كان الهند غراس قائما بالوجه الشرعي في أرض  
وقف فوهبته في مرض موت امين اجنبي ولم تسلمه منه حتى ماتت فهل تكون الهبة غير صحيحة  
(الجواب) نعم لان هبة الاشجار بدون الأرض لا يتجوز كما صرح به قاضيان وغيره حيث قال  
هبة النخل بدون الأرض لا يتجوز وفي التفسير ولا تصح هبة لبن في ضرع وصوف على غنم وشغل  
في أرض وتجر في نخل ولو فصله وسلمه جازوه في الملتقى وغيره وفي البرازية وهب أرضا فيها  
زرع أو بقل أو نخلا بعلية تمر أو وهب الزرع بدون الأرض أو النخل بالأرض أو نخلا بدون  
التمر لا يتجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خالقة مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن  
في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الخبرية وقد تقر بأن هبة  
الشجر بدون الأرض كهبته مشاع محتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك  
فلو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا يتجوز هبة المريض  
الامقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت  
ولم يسلم حتى مات تطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة  
حققة فتقتضى قبض القبض ولم يوجد اه وفي البرازية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما  
اذا كان لزيد اثنان كبيران وأماله ثلثي الشجرة وحصته في مشاع تقبل القسمة فلكل واحد  
من ابنيه المذكورين سوية بينهم ما نصيب من غير قسمة وكتب بذلك صك ولم يحكم بذلك حاكم  
يرام ويريد الرجوع عن التملك واسترد ذلك من ابنيه المذكورين فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وهب اثنان دارا لواحد صح لانهما سلهما جلة وقد قبضهما جلة فلا شوب وع وبقية لاهوهبة  
واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أي حنفية لانه هبة النصف  
من كل واحد منهم ما يدل على انه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم صححت في حصته دون الآخر فعلم انهما  
عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد وقال لا يجوز نظر الى انه  
عقد واحد فلا شوب عقدا للهبة لان الرهن من رجلين والجاردة من اثنين جائزا اتفاقا وقصد  
الواهب بكونه واحد الآن الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب  
أحدهما الآخر ما بعينه ونصيب الآخر لا شرا لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقد نأبكون  
الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغير والآخر كبير والصغير في عياله لم تجز

مطلب هبة الاشجار بدون  
الأرض لا يتجوز ما لم يفصلها

مطلب وهب في مرض  
موته ولم يسلم حتى مات  
تطل وان كانت وصية  
مطلب في هبة واحد من  
اثنين

مطلب في تحقيق مالو وهب  
من اثنين

الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا خاصة الصغير بقي النصف الاخر شائعا كذا في المحيط  
وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا ولها ولها لثلاثها لا يجوز عند أي حنيقة وأي يوسف  
وقال محمد يجوز ان قبضه ومراده بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالميت يجوز اتفاقا  
وقيد بكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين فقبضاها جاز كذا في قاضيان منح  
وفي تصحيح القدوري للشيخ فاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل  
الموصلى وبرهان الأئمة المحبوب وأبو البركات النسفي اه وقد أتى بذلك الخبر الردي (أقول)  
فالخلاف انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر  
صغيرا في أن الهبة لهما الا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبكسبه لا أي لا يصح هبة  
واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقيد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع  
في ذلك شيخه صاحب البحر وتبعهما العلا في المناسبات الاطلاق كما أفاده الخبر الردي في حاشية  
البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقيد ببيان  
الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغيرا لم يصح في قوله والصغير في عياله أي  
عمال الواهب كما لا يخفى وبديل التعليل ومثله مالو وهب لاثنين له أحدهما صغير كما في البرازية  
قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير  
محتاجة الى قبوله فثبت هبة الصغير فتسكن الشيوع والحيلة أن يسلم الدار للكبير ويهبها منهما  
اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان معا وقت العقد فلم يتحقق  
الشيوع وهذا يظهر أنهم مالو كانا صغيرين وكانا في عيال الواهب أو كانا اثنين له تصح الهبة  
لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لأحدهما على الآخر وتتمام ذلك فمما علقناه على البحر  
وقد ظهر لك أن ما في الدار المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال الواهب  
كما ذكرنا ان ذلك كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافة كسئلة الكبيرين ثم  
هذا كله اذ لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سأل في عقب هذا فكان  
ينبغي تقيد الاثنين في السؤال بالغنيين حتى تكون الهبة فاسدة وانما حقه قنا هذه المسئلة  
لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم (سئل)  
في امر أهو هبت في صحتهم من شقيقها ووجدتها الفقيرين أمتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة  
لهما فهل صحت الهبة (الجواب) نعم لان الأبواب المختلفة من أجناس مختلفة مما لا يقسم  
وهبتها صحيحة كمنه عليه في الخاتمة وقد أتى بذلك الشيخ خير الدين الرملي وان وهب من اثنين  
واحد لم يصح عند أي حنيقة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة  
والتصدق على الفقيرين جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدية من  
أواخر كتاب الدعوى ملخصا التصديق على الغنى هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان  
ذكر لفظ الهبة تناوخانية في أول الفصل الثاني عشر من الهبة انقروى والمسئلة في التنوير  
وغیره (أقول) وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقة على فقيرين ولو بلغت الهبة قال في  
التناوخانية عن المضمرات ولو قال وهبت منكم هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة  
بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافقار ذكر في الاصل روايتين في الصدقة على قول  
الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع النصولين وصحها في الهداية أيضا وعليها مشي أصحاب  
المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما كون الأبواب المختلفة مما

مطلب تصح الصدقة على  
فقيرين ولو بلغت الهبة



لا يقسم هبة ما لا يقسم تصح ولو من غنيين ثانياً كون الموهوب لهما فقيرين وهبة واحد من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها صدقة كما صرحوا به من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على الغني هبة ووجه صحتها اذا كانت لفقيرين ما صرحوا به من أن الصدقة تراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ والافقد من حوائ المتون أيضاً بان الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يصدق ببعضه على واحد والحاصل انه لو وهب داره مثلاً التي تحتسمل القسمة من غنيين لا يصح للشيوخ خلافاً لهما ولو تصدق بهما على فقيرين يصح اتفاقاً لما صرحوا به ولو وهب نصفه الواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن وبنت ولابنه ابن صغير عاقل ميمر عمره عشر سنوات فوهبه جده داراً له وأمتعته معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسليم والتسليم وأقر أن بدقته للصغير يناقده كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركه تخرج الهبة والمبلغ المقرب من ثلثها وليس عليه دين أصلاً فهل تكون الهبة والاقرار صحيحة (الجواب) نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التفسير من الهبة وتتم بقبضه ولو لم ير العقل التحصيل ولو لمع وجوداً بيه لانه في النافع المحض كالبالغ اهـ ومثله في الدرر وأما الاقرار للصغير المزبور فلما في التفسير وشرحه للعلائي من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر وبين غير صالح منه حقيقة كالاقرار أو بمن مبيع لأن هذا المقر محل ثبوت الدين للصغير في الجملة اشبه اهـ (أقول) تقييده في السؤال خروج المقر به من الثلث غير لازم لأن الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما مر في باب مبيع ما فيه من المباحث (سئل) في امرأة وهبت في صحتها أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسبب الامتعة لاني الصغيرة وقبل الهبة بإيجاب وقبول شرعيين لدى بنته شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها المذكور وعن زوج يرعاهم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة (الجواب) نعم وقد نقل المؤلف عبارات على سبيل الاستطراد في مسئلة ما اذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فانه ذكر حاصلها على وجه التحرير ليكون ما تقع كثيراً وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها الهابعد الزفاف لتتويض الاب أمورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف ويملكه مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غيرهما حيث لا يملكه كون الاب بعد موت الاب أو غيبة منقطعة في الصحيح اهـ ومثله في الجوهرية وبه جزم في البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضاً أن يقبضوا للصغير اذا كان في عيالهم كل زوج وعنه احتراز أي صاحب الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان العيال في عمال الجد أو الاخ أو العم أو الأم فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الصحيح هو الجواز كالمقبض الزوج وأبو الصغيرة حاضر وكذلك كان الصغير في عمال أجنبي كان للأجنبي حق القبض خاتمة واذا كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الأم أو الأجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنه يجوز فتاوى الصغرى كذا في أحكام الصغار للاستروتن ولو قبض من في عياله مع حضور الاب قبل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي مشتمل الاحكام (أقول) فقد اختلف التصحيح كما ترى وأنت على علم بما قاله العلامة قاسم من أن قاضين من أجل من يعتمد على صحة لانه فقيه النفس وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو لمع حضرة الاب لانه نفع محض للصغير ويشهد له صحة

مطلب تتم الهبة للصغير  
العاقل بقبضه ولو لمع وجود  
أبيه

مطلب مهم في تحرير مسئلة  
ما اذا قبض هبة الصغير من  
يعوله مع أبيه

قبول الصغير بنفسه اذا كان ممزاولو كان الاب حاضرا او ايضا قد وجدت دلالة تنوير الاب  
 أمور الصبي الى من يعوله كما مرقى الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول  
 ولا سيما وقد صحح بالفظ الفتوى وهي أكد الفاظ التصحيح وفي القهستالى عن المضمرات انه المختار  
 والمضمرات من الشروح فانه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره حيث نقل  
 تصحيحه عن البرجندى مستدركا على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم (سئل) في مريض  
 مريض الموت له ديون بذم جماعة معلومين وعليه ديون لاربابهم اقربها فوجب الباقي من ديونه بعد أداء  
 ما عليه من الديون لبيتته وعوضته عن ذلك طاقية سلمتها له ضمن الهبة ومات من ذلك المرض  
 عنهما وعن زوجته وعم شقيق لم يجز الوصية وترغم البتتان جوارها بسبب التعويض المذكور  
 فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة بزمعها (الجواب) نعم لا مور منها تملك الدين لغيره من عليه من  
 غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومحباته ووقفه وضمانه حكم الوصية  
 فتعتبر من الثلث كافي التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تصح الا باجازة بقية الورثة ومنها  
 أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذلك ما في ضمنها من التعويض وان قلنا ان  
 التعويض بيع انتهت فبيع المريض للوارث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر  
 بأن هبة المرصد لا تصح لأن تملك الدين من ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر  
 والتنوير وغيرهما (سئل) فيما اذا كان لامرأة مبلغ دين معصوم بذمة زوجها يدينها المرأة  
 وهبت دينها المزبور لم زيد ولم تسقطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب)  
 نعم ذكر في الصغيرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه  
 جاز وذكر في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوف عليه هبة الدين  
 من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا  
 بالقبض وكذا لو وهبه صوفاء على غنم وسلطه على جزائه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده  
 وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جزائه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث  
 في هبة المشغول في أواخرها ولو وهب ديناً له على رجل من غنمه وأمره الموهوب له بقبضه فقبضه  
 جازت الهبة لما أن تمام الهبة بالقبض فصارت كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض (سئل) في  
 امرأة لها في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها أنها وهبت الزوجة والدها  
 والآن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تملك الدين من ليس عليه  
 الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسلط فتكون غير صحيحة وان كان  
 حقيقتاً لم يقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام المرضى وهب  
 في مرض الموت ولم يسلم حتى ماتت بطلت الهبة لأن الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها  
 هبة حقيقة فتقتضى قرأى القبض ولم يوجد (سئل) فيما اذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء  
 دار رحي قابلة للقسم مشتهلة على حجرين ومكانين للدواب واذا قسمت لا تبدل المنفعة وتصور  
 طاحونتين مستنعتا بماعلى السواء فوهبت ذلك في صحته والديها سوية فهل تكون الهبة  
 المذكورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من أجنبي ان احتملت القسمة  
 لا تجوز وان لم تحتسمل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أنزل القسمة عن الاصل  
 لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل  
 واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبق يقسم له ومثله في البرازية وخرانة

مطلب وهب في مرضه لبيتته  
 ديونا لا يصح

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين من غير  
 من عليه الدين لا تصح الا اذا  
 سلطه على قبضه فقبضه

مطلب الهبة في مرض  
 الموت وان كانت وصية  
 فتقتضى قرأى القبض

مطلب هبة نصف الطاحونة  
 المحتملة القسمة لا تصح

الفتاوى حيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبطل منفعتهما بالقسمة وتبقى منفعتهما بعددها  
فالهيئة المذكورة غير صحيحة (أقول) هذا إذا كانت المرأة المذكورة بهبت النصف المذكور من  
ولديهما معاً ما لو وهبت الربع من أحدهما وهبت الربع الثاني من الآخر تصح الهيئة لأن ربع  
الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمة وهذه حيلة "صحة الهيئة في هذه المسئلة" (سئل) فيما إذا  
قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم أشترط فهل يكون القول للموهوب له مع عيونه  
(الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن من أواخر الهيئة (سئل) فيما إذا وهب زيد المريض  
قطعة أرض وجاراً من عمره الأجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك من هبته بعد موته وذلك  
يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهيئة ويطل الشرط (الجواب) حيث كانت الهيئة تخرج من  
ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أقول كتاب الهيئة وحكمها أنها لا تطل  
بالشرط الفاسدة فهبة عبد على أن يعتمقه تصح ويطل الشرط (سئل) فيما إذا وهب زيد غراً  
فرسامه وله هبة شرعية فعلمنا وسقاهامدة شهر حتى سميت ويريد زيد الآن الرجوع عيونه  
المذكورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويتمتع الرجوع بمحدث زيادة متصلة أرادها الزيادة  
في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها شرح  
المجمع لابن مالك وقال الامام الجليل قاضيتان في فتاويه من فصل الرجوع في الهيئة ولو وهب عبداً  
صغيراً فشب وصار رجلاً طويلاً لا يرجع الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وإن كانت  
تنقص القيمة وكذلك لو كان فحماً فافس من أو كان قسيساً ففسن لا يرجع (سئل) فيما إذا وهب زيد  
لأم ولده أمتعة معلومة في صحته ثم مات عنها وعن ورثته يطالبونها بالامتنعة المزبورة فهل لهم ذلك  
والهيئة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهيئة لا تصح  
هبة المولى لأم الولد ولو في مرضه ولا تنقلب وصية أذ لا يد للعجور أملاً أو وصى لها بعد موته تصح  
لعتقها عتقه فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهيئة لا تم ولده والأقارب الذين باطل بخلاف الوصية  
لأنهم مضافون إلى ما بعد الموت لأنها حرة في تلك الحالة برأية قبيل السادس في تصرفات الوصى  
(سئل) فيما إذا كان لزيد حصّة معلومة في فرس فوهبها في صحته لعمرو هبة شرعية مقبولة مسلمة  
له بأذن بقية الشريك فمما وعوض عمرو زيد انظر ذلك مبلغاً معلوماً من الدراهم والخنطة قائله  
خذ هذا عوض هبتك ونجبت الفرس عند الموهوب له تاجاً ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع  
فما وفي النتائج فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم فإن قال خذ هذه عوض هبتك أو بدلها فقبحه  
الواهب سقط الرجوع تنويراً لخصم في الفرس المزبورة ليست تحتها للقسمة وهبة المشاع الذي  
لا يحتمل القسمة صحيحة كما في الخبرية نقلاً عن ميسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجع  
ان رمت (أقول) وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجع كل بهبته اه وكتبت فيما  
علقته عليه عن الخواشي الميعقوبية فيسب كلام لأن الأصل أن المعروف كاللنوط كما صرح  
به في الكافي وفي العرف يتصدق بالتعويض ولا يذ كر عند بذل هبتك وشحومه استخفاً فينبغي أن  
لا يرجع وإن لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث إلى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت إليه ثم  
فارقها فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض قال القول  
للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك وللمرأة أن تسترد ما بعثته إذ تزعم أنه عوض للهبة فإذا لم يكن  
ذلك هبة لم يكن هذا عوضاً فلكل منهما استرداد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي إن صرح حين  
بعث أنه عوض فكذلك وإن لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها

مطلب القول للموهوب  
له أنه لم يشترط عوضاً

مطلب وهب من أجنبي  
على أن يهبه من فلان صحته  
الهيئة ويطل الشرط

مطلب سمن الدابة يمنع  
الرجوع في هبتها

مطلب لا تصح الهيئة لأم  
الولد ولو في المرض بخلاف  
الوصية لها

مطلب يسقط الرجوع  
في الهيئة بالتعويض  
مطلب الأصل أن المعروف  
كاللنوط

مطلب وهبت دارا تقسم  
من بناتها الاربع لاتصح

مطلب دفع لخادمه كسوة  
ليس له أخذها منه

وبطلت بنتها ولا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون في مسئلتنا اختلاف اه (سئل) في امرأة  
لها دار قابلة للتقسمة فوهبت من بناتها الاربع أرباعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة  
(الجواب) نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمت ما صححت الهبة (أقول) الظاهر أن عدم  
الصحة فيما ذكر انما هو حيث يمكن قسمة الدار أرباعا مع امكان الانتفاع بكل ربع على حدة فلو  
أمكن قسمتها نصفين مثلا لأرباعا فهي غير قابلة للتقسمة تأمل (سئل) فيما اذا اتخذ زيد لخادمه  
عمرو كسوة وسلمها له والبسم على سبيل التملك ثم خرج الخادم من عنده ويريد أن يأخذ  
الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للخادم (الجواب) نعم اتخذ لولده  
الصغير ما يشاء ثم أراد أن يدفع الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ له لولده الاول صار ملكا  
للاول يتحكم العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين للاول عند اتخاذها عارية لان الدفع الى  
الاول يحتمل الاعارة واذا بين ذلك صح بيانه وكذا اذا اتخذها بالتلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع  
فأراد أن يدفع الى غيره فهو على هذا ان بين وقت الاتخاذ أنها اعارة يمكنه الدفع الى غيره خاتمة من  
فصل هبة الولد لولده والهبة للصغير (أقول) والتقييد بقوله فابق التلميذ بعد ما دفع بهما الفرق  
بينه وبين الولد الصغير من حيث ان التلميذ لا يملكها الا بعد الدفع اليه بخلاف الولد فانه بمجرد  
اتخاذ الاب صارت ملكة لانه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الصغير فلا بد من  
التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم ان قوله ان بين وقت الاتخاذ الخ فيفيد انه لو سلمها  
للتلميذ ولم يبين انها اعارة ليس له دفعها الى غيره ولعل وجهه انه جعلها في مقابلته خادمة له فلا  
تكون هبة خاصة فلا يمكن الرجوع فيها والافعال المانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة  
دعوى ماصورة حيث بين اقراره انه بجهة التملك قد عوى التملك لا تسمع لما قاله الخبير الرمي  
رجه الله تعالى ناقلا عن جامع الفصولين في خلال المحاضر والسجلات بر من التمسعة عرض على  
محضر كتب فيه ملكة تملكها محضرا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لاتصح  
الدعوى ثم رمز لشروط الحكم اكتب به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن  
ما أفاد في التمسعة أجود وأقرب الى الاحتياط اه (سئل) فيما اذا مات زيد عن زوجة وبنات منها  
وعن أخ وأخت شقيقتين وخلف تركته فوهب الاخ حصته منها البنت أخيه قبل قسمة التركة وقبل  
علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الاخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلمها ويريد ورثته  
المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

\*(كتاب الاجارة)\*

(سئل) فيما اذا كان بيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشقة ولا أشجار  
في وسطها وله في نواحيها أشجار على المسناة فقط يريد مستوى الوقف المزبور ايجارها من غير زيد  
بأجرة مثلها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك (الجواب) نعم وجل استاجر  
أرضافيا أشجارا كانت الاشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه من اربعة  
فيها أشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي الارض على  
المسناة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الارض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل  
التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يجوز  
لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الارض وتظلمها يضر بالارض وكذا لو كان في وسط الارض

مطلب اذا كانت الاشجار  
على المسناة تجوز الاجارة

ابنة فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنة في ناحية الارض جازت الاجارة فان كانت  
في ناحية الارض فرقت الابنة يدخل ما تحتها تحت العقد وكذا الشجرة فاضحيان في الاجارة  
الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والحافوت والمستغلات ولو استأجر ضاعا بعضها  
فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا  
ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز  
الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لان ثمة قدر ما يكون مشغولا  
بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الامام قاضخان أيضا (أقول) مقتضى هذا التعليل  
انه يصح ايجار الدار المشغولة بالاشجار لان الاشجار لا تحل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل  
بظل الاشجار لانه لا يثبت ما تحتها ولذا تصح الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الارض على  
المسافة او كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا  
فتأمل (سئل) في بستان جاري وقف أجره وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم  
سأفاه على الغراس القاسم بمدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون  
لجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقي للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكمهم حنفى فهل الاجارة  
والمسافة فاسدتان (الجواب) نعم كما صرح به الحنفى في فتاواه حيث سئل عن ناظر أجر أرضا  
من جهات الوقف مشغولة على اشجار ونخيل وغيرها من شجرتين اجارة صحيحة وتصادق معهما  
على أن الاشجار النامية في الارض فيها قد تم وحديثا فالتقدم بجمعه لجهة الوقف وبيع المستجد  
لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة للمستأجرين ولم تميز القديمة من  
المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معاومة وانتقضت مدة الاجار  
والمسافة فأجر الناظر الارض المذكورة مدة تالية للمدة الاولى وساقى على ذلك بجمعه أى جميع  
اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معهما على ذلك مع عدم معرفته وتميزه لما ذكره صحيح أم لا  
الجواب الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز الا اذا كان  
في الارض أو في وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمسافة غير صحيحة أيضا حيث لم تعين الاشجار  
التي وقعت المسافة عليها والتصادق من الناظر أيضا غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار  
الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما فعله الاثنان من الاجارة ثم المسافة فلا يصح على مذهب  
الحنفية أما لو قدم المسافة ثم أوجرت الارض من المساقى فيجوز كما في البرازية من الاجارة في  
أول ورقة لان الاشجار صارت له استحقاقا فلم تكن الارض مشغولة بغير حق المستأجر وهل  
يلزم من فسخ الاجارة فسخ المسافة قد تكلم عليه قارئ الهداية قبل الاخر بنحو ورقين  
وتكلم بعده على المسافة بوجه آخر فراجع المحلين اهـ (أقول) ونقل في الدر المختار في أول  
كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانعه وأفاد فساد ما يتبع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو اليتيم  
مسافة فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم  
فالخط ظاهر في الاجارة لافي المسافة ففساده فساد المسافة الاولى لان كلا منهما عقد على حدته  
اهـ وكتبته هنا في حاشيتي رد المحتار عن فتاوى الحنفى أن التخصيص في الاجارة على سياس  
الارض لا يفسد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة  
بشرطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الابرة غير مستحقة  
لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المسافة لم يكن لها ان يجزى لغير لجهة

مطلب استأجر فارغا  
ومشغولا تجوز في الفارغ  
دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الارض  
على مسافة الاشجار لا يصح

مطلب استئجار الارض  
المشغولة بالاشجار لا يجوز  
مطلب اقرار الناظر على  
الوقف لا يصح

مطلب هل يلزم من فسخ  
الاجارة فسخ المسافة

مطلب لو قدم المسافة على  
الاجارة لم تصح الاجارة

الوقف كان للعامل أجرة مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وأما مساقاة المالك فلا ينظر فيه الى المصلحة كالأجر بدون أجر المثل اهـ ملخصاً نعم لو حكم شافعي بصحة ذلك حيث كانت الاجرة وافية بمنفعة الارض وبقيمة الثمر يصح كل من المساقاة والاجارة وسألت في ذلك (سئل) في قطعة أرض سليخة جارية في وقف وفي مشيد مسكنة زيدات زيد لا عن ولد أصلاً وفي نواحي الأرض على المسنة أشجار بعض ما في ربح الوقف المزبور والبعض ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها من اربعة للغير ويعارضه في ذلك ورثة زيد فهل لناظر ذلك وينعون من معارضته في ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن الخانية (سئل) في اجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جائزة (الجواب) نعم اذا أجرة من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الخواص لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لأن الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح برأيه للمستاجر أن يؤجر من غير مؤجره ومنه أي من مؤجره لا أي لا يؤجره لأن الاجارة تملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك هكذا علمه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى قال في النوازل المستاجر اذا أجرة المستاجر من الآخر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الأئمة الخواص لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لأن الثانية فاسدة فلا يرفع الصحيح وهو الاصح اهـ من في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهر ما يخالفه (أقول) ووفق في الدر المختار بين ما في الجوهر وما قبله بما فيه نظر كما أوضحته فيما علقته عليه وكتبت فيه ان الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من العلة ولتصح قاضيان له وقوله في المضمرات وعليه الفتوى وكتبت أيضاً ما نصه وفي التارخانية استاجر الوكيل بالاجار من المستاجر لا يجوز لانه صار أجرة ومستاجر او قال القاضي ببيع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي بالجواز (أقول) يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استاجر الوقف من أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره تأمل اهـ (سئل) فيما اذا كان لهند دار جارية في ملكها فاجرت من رجل مدة سنة باجرة معارضة اجارة صحيحة ثم لحقها دين ثابت بالبنية ولا مال لها غير الدار تريد هند بيع الدار ووفاء الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الاجارة (الجواب) نعم والمسئلة في التفسير والميتي وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد عن المضى في موجب العقد انبصر بحقه وهو لم يرض به يكون عذراً تفسخ به الاجارة دفعاً للضرر اهـ واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه فتنسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولاً ثم يبيع هذه اذا كان الدين ظاهراً فان لم يكن ولكن صاحب الدار أقرب بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويفسخ القاضي الاجارة بينهم ما اقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثانية المرأة اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها ويكون للغير أن يحبسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا أقر ببعض ماله لرجل يثق به أو لبعض ورثته عند أي حنيفة يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرجه من الحبس قاضيان من فصل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شيء من الاعذار هل تفسخ بنفسها أو يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضي أو التراضي خلاف طويل ذكره أئمتنا مشروحاتنا في فليراجع ذلك في البدائع وغيرها (أقول) والذي سحرته في حاشيتي رد المحتار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهراً لم يمتنع الى القاضي والا كالدائن الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير

مطلب مات من له المشد  
لا عن ولد فللناظر دفعها  
من اربعة

مطلب اجارة الدار من  
مؤجرها لا تصح  
مطلب أجر المستاجر من  
المؤجر لا تصح الثانية ولا  
تبطل الاولى

مطلب لو استاجر الوكيل  
بالاجار من المستاجر لا يجوز

مطلب اذا لحق المؤجر دين  
ثابت بالبنية له فسخ الاجارة  
وبيع المأجور

مطلب يصح اقرار المؤجر  
بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ  
الاجارة بالعدوان الى القضاء أم لا



الغدر ظاهر بالاقضاء وقال قاضيخان والمجبري القول بالتوفيق هو الاصح وقواد الشيخ شرف الدين الغزي بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتها في التوزيع فينبغي اعتقاده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضيخان مقدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اهـ (سئل) في صلح من مضهونه استاجر زيد بما له لنفسه من عمرو المتولى على وقف بكر على مسجد كذا فأجره ما هو جاري الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين بقريه كذا المدة ثلاث سنوات بأجرة معاومة ولم يتساقبا على غراس البستانين ولم يذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقبا عليها في الثانية رجل استاجر أرضا فيها أشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة اهـ والثاني لعدم ذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا أجرة أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصلح أجرة وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أى جهة قالوا تكون فاسدة وفي المحمية والمتولى لو وقف أجرا \* كنه في صكه ما ذكرنا

مطلب أجرة بدون مساقاة لا يصح

مطلب اذا أجرة الناظر ولم يذكر أنه متول من أى جهة لا يصح

من أى جهة تولى الوقف \* ما جوزوا ذلك حيث يلقي (أقول) الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصلح لا في نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذكر جهة تولى الوقف أو من فلان القاضي لان الصكوك اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المسمى على هذا المسمى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الأصول لو كان الوصي أو المتولى من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصي من جهة الحاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في منشوره فصار حكمه نائب القاضي فانه لا بد أن يذكر أن فلانا القاضي مأذون بالانابة بتجراعه هذا الوهم اهـ قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول السلطان جعلك قاضي القضاة كالنصب يصح على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف القاضي اهـ ولا يخفى أن قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضي القضاة في زماننا فيصح نصبه الوصي والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة صح ايجاره وبقية تصرفاته والتبصيص على كونه تولى من جهة قاضي كذا انما هو لزيادة الاستيناف بالصلح كما افاده قوله فالأولى أن يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذا رفع تصرفه الى قاض يحكم بغير ذلك التصرف اذا ثبت عنده كالأجر دارا مثلاً ثم أنكر الايجار وأثبت خصمه فانه يحكم بثبوت الايجار لا بعينه فانه لا يحكم بعينه ما لم يثبت عنده صحة توليته كما لو باع رجل داراً أو وقفها أو أجرة ما يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الايجار أما الحكم بعينه ذلك فائماً يكون بعد ثبوت ما ذكره لذلك أو نيابته عن المالك كما هو في كتاب القضاة عن فتاوى قارئ الهندية حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملكه الواقف أو المبيع أو المؤجر وحيازته أم لا أجاب انما يحكم بالعنه اذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لمبايعه اما بملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اهـ فاعتمد هذا التحري بالمشرد (سئل) فيما اذا كان

مطلب فيما اذا أجرة المتولى ولم يذكر أنه متول من أى جهة

مطلب يصح حكم الشافعي  
بعدة ايجار الاقطاع لغير  
الزراع من رجلين نصفيين

مطلب استأجر واستأجر  
مجرى ماء ثم ماتت تنفسخ  
الاجارة بموته

مطلب استأجر عقارا  
وأجره من غيره ثم ماتت تنفسخ  
الاولى والثانية

مطلب تنفسخ الاجارة بموت  
المستأجر وان حكم شافعي  
بالموجب

مطلب المستأجر الاول  
اذا فسخ العقد ينفسخ  
العقد الثاني

مطلب استأجر ثم أجره  
ثم نقابل مع المالك انفسخت  
الاولى والثانية

مطلب استأجره ليجي له  
بعياله من حصص فذهب ثم  
رجع لأجره

لجاعة تيمانية قرية ومن اربع جارية في تيمارهم وأقطاعهم بموجب براءة سلطانية بيدهم فأجروا  
ذلك جميعه لزيد وعمر ولمدة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشتوية والصيفية باجرة معلومة  
من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بعدة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت  
اقطاعا ومن رجلين نصفيين في حكم الشيوع حكم شرعا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه بعد  
الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة آتقى مفتي مذهبه  
بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بمضمونها الختئين  
الزبوريتين بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء جارد مع حقه المعلوم من الماء  
في وقف أهلي وفي استأجر واحد كازيد من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة فمات زيد  
في أثناء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى  
الاجارة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنفسخ بموته كالأب  
والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اه وتامه في فتاوى ابن الشلبي وفي فتاوى ابن نجيم سئل  
عن شخص استأجر عقارا وأجره من آخر ومات في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أجاب تنفسخ  
الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن الشلبي وفي فتاوى القرائشي سئل عن رجل  
استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رفعت  
القضية الى حاكم حنفي له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان الحاكم الشافعي حكم  
بموجب عقد هذه الاجارة يكون حكمه بالموجب مانع الحنفى بانفساخها أجاب نعم للقاضي  
الحنفي أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر المذكور ولا ينعى من ذلك حكم الشافعي بالموجب  
على ما حرره الشيخ بدر الدين بن الغرس في الفواكه البدرية وان كان في سيف القضاء للكافي  
ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحنفى من ابطالها بالموت وان كان  
بالموجب ينعى من ذلك لان من موجبها الدوام والاستمرار لا وارث لكن ينبغي التعويل على  
ما في الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اه (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجرها ثم  
مات فهل تنفسخ الاجارة (فاجاب) اذا انفسخت الاجارة الاولى انفسخت الثانية على الصحيح قال  
العلامة محمد بن عبد الله الغزالي وفي المضمرة المستأجر اذا أجره من غيره وأدفع الى غيره من اربعة  
ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح انه  
ينفسخ وهذا أهم من صورة الاستفتاء فان موضوعه فيا اذا انفسخت بموت المستأجر الاول  
وعبارته تشمل ما اذا فسخ ذلك أو غيره والله أعلم كازوري وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل  
عن أجر عقارا من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره من آخر مدة وأجره  
وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه نقابلا الاجارة هل التقابل صحيح منطل للإيجار الثاني  
أم لا أجاب نعم التقابل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم (أقول) ووجهه أن  
الاجارة بيع المنافع وهي تحدث شيئا فشيئا فالمستأجر يملك منفعة كل يوم بيومه فهي باقية  
على ما كان المالك فصيح التقابل بينه وبين المستأجر لانه لم يملك المستأجره وإذا انفسخت بالمقابلة  
لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانهفسخت الاجارة الثانية لانها مبنية على  
الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمروا وهما بدمشق الشام ليأتي عمروا بعيال زيد  
على دوابه من مدينة حص الى دمشق باجرة معلومة يجعلها له وذهبها الى حص وشرع زيد  
في قضاء مصلحة له فيها فذهب عمروا ورجع لدمشق ولم يحمل العمال ولم ينقلهم باختياره ويطالب

زيد بالاجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيد اذ لك (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استاجر رجلا ليحيى بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بن بقى فله أجره بحسبه لو كانوا معلومين أى بالعدت كفى البرهاني والافكله كفى الدرر والتنوير وغيرهما وفى القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرمانى عن الهندوانى ان المعلومين لو كانت مؤنة بعضهم ككلهم فله لك لأن الاجر مقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحدا منهم لم يستوجب شيئا اه فتنبه شرح المثل للعلاى من الاجارة (سئل) فى رجل استاجر من آخر جبالا معلومة ليحملها الى بلد كذا ثم بدله ترك الذهاب الى تلك البلدة لرأى ظهره له فهل له فسخ الاجارة (الجواب) نعم وبدءه مكترى دابة من سفر فانه عسذر لانه لم يوصى على موجب العقد لانه ضرر زائد لا احتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته أو طلب غريمه فغضرا والتجارة فافقر وهو بالمدمص بدله أى ظهره له فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا فى العناية من فسخ الاجارة (سئل) فى متولى وقف أهلى أسكن دار الوقف رجلا بلا أجر ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد الثبوت (الجواب) نعم وفى الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شئ على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطع الاطلاع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القبط كان عليه أجر المثل بالغاما بالغ عمادية من الفصل العاشر ومثله فى التصولين (سئل) فى متولى أجر أرض الوقف لغير المزارع بالراضاه ولا وجه شرعى فهل تكون اجارته غير جائزة (الجواب) نعم كفى الخيرية من المزارعة قال فى البرازية من الاجارة فى تفرعات على الاجارة الطويلة مانصه لا تجوز اجارة الارض بالارض المزارع (سئل) فى دار مملوكة لجماعة سكنها بعضهم بعد ما استاجر واحصة الباقيين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبسوا سكنين بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم باجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين أجره حصصه الباقيين (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا انقضاء ربه الدار بالاجر وسكن بعده لانه يملك التزاما أو كانت معدة للاستغلال برزاية (سئل) فى امرأة توافقت مع رجل على أن يحملها فى فردة مخفية على رجل ويقوم بها كلها ومشرى بها من دمشق الى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته له فأركبها وقام بها كلها ومشرى بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على أجره مثل ركوب المورثة الى مكان موتها وقدر ما كلها ومشرى بها ومطالبة به بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فى مجرى ماء معلوم يجرى فيه الماء من فائض مطهرة وقف جار فى الوقف المازبور وفى احتكاك بجهة وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة فى تعميره بمبلغ معلوم ما يكلف ناظر الوقف الاخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الاخر من ذلك شئ (الجواب) نعم وعمارة الدار المستأجرة وتطمينها واصلاح الميزاب وما كان من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة (سئل) فى جماعة استاجر وأراضى قرية موقوفة من متولى وقف مدته معلومة باجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها بل يذهب فى مجراه ويريدون تخاضعة المتولى لفسخ القاضى العقد فهل لهم ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وقل ماؤها

مطلب استاجر جبالا ليحملها الى بلد كذا ثم بدله تركه له فسخ الاجارة

مطلب اذا اسكن المتولى رجلا دار الوقف بلا أجر لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة الارض بالارض المزارع

مطلب سكن دار غيره بعد ما تقاضاه بالاجر يلزمه الاجر

مطلب استأجرت مخفية بما كلها ومشرى بها الى مكة ثم ماتت فى الطريق الخ مطلب عمارة المجرى المحتكر على جهة وقفه

مطلب استأجر أرض الزراعة فقل ماؤها الخاضعة

مطلب اذا انقطع المطر  
ويسقط الزرع سقط الاجر

مطلب اذا زاد ماء المطر  
فمنعه عن الانتفاع مدة سقط  
الاجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم  
يبق مدة يتمكن من اعادته  
لا أجر عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ  
الاجارة بزيادة الاجر

مطلب لا تنسخ الاجارة  
بموت الوكيل

مطلب لا تنسخ بموت ناظر  
استاجر بمال الوقف لجهة  
الوقف

مطلب ادخل الراعي  
المواشي في سكك القسرية  
فضاعت شاة لاضمان عليه  
مطلب ليس للبحر بحري  
الماء احداث فأنقض اخر

مطلب أجر الوقف بغبن  
فاحش يشهد به الحس  
والمعاشنة

وانقطع فله أن يخصم الاجر حتى يفسخ القاضي العقد بينهم ما ذخيرة من الفصل الخامس عشر  
(سئل) في رجل استاجر أرضاً تيمارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع  
المطر ويسقط الزرع فهل سقط الاجر (الجواب) نعم وفي فتاوى الفاضل استاجر أرضاً فانقطع  
الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضاً فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها  
ذخيرة في ١٥ استاجر أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تطرأ ولم يجد الماء للسقي فيميس  
الزرع سقط الاجر استاجرها بشربها أولاً برازية من نوع اجارة الأرض وعملاً له أفق العلامة  
القرطاشي ناقل ذلك عن الطائفة وأفق به قارئ الهداية أيضاً (سئل) في رجل استاجر رجي ماء  
مدة معلومة باجرة معلومة وتسليمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من  
الانتفاع على الوجه المقصود وبعض المدة فهل لا يلزمه الاجر عن بعض المدة المزبورة (الجواب)  
نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة (سئل) في رجل استاجر أرض وقف من ناظر لمزرعها مدة  
معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة مماويه وهلك بها الزرع ولم يبق بعدها مدة يتمكن الرجل  
فيها من اعادتها هل لا يلزمه اجرة تلك المدة (الجواب) لا أجر على المستاجر فيما بقي من المدة  
بعدها لئلا يزرع الا اذا تمكن من اعادته زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان  
الحكام والمحيط وغيرهما (سئل) فيمن أجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة  
في المسدة زعم أن رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك  
(الجواب) نعم وان زيد على المستاجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كالموكل وخصت وهو شامل لمال  
التيتم بعمومه اشباه من الاجارة ونقله العلائي عنه أيضاً (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل  
لا تنسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل كما في الفتاوى والتنوير  
وغيرهما وتبطل الاجارة بموت الاجر والمستاجر عندنا خلافاً للشافعي ولا تبطل بموت الوكيل  
ولا بموت الاب والوصى ولا ببيع الصبي وتبطل بموت الموكل خاتمة من أوائل كتاب الاجارة  
وكذلك أفق المؤلف بهدم الانتساخ فيما اذا مات ناظر وقف استاجر بمال الوقف لجهة الوقف  
عقارات وقف آخر (سئل) فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعي اذا أدخل المواشي في سكك  
القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعي ذلك ولا يعتد ذلك خلافاً عندهم فضاعت شاة  
قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة  
بينهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك ارسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك  
فضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالمشروط كذا قال  
أبو نصر البوسني وقال بعضهم اذا لم يعتد ذلك خلافاً لا ضمان عمادية من ضمان الراعي (سئل)  
في بركة ماء في مدرسة فيها فأنقضت كبرجها مع جميع ما يفيض من الماء الى دارين  
معاومتين بموجب حجج احتكارات شرعية فاحدث متولى المدرسة فأنقضت البنايا واحكر كبرجها بقدر  
ثلث الماء لعمر وبدون اذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقارات  
جارية في وقف بر وفي قواجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة هي دون أجر المثل  
بغبن فاحش ظاهر يشهد به الحس والمعاشنة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن  
المتولى المزبور لزيد المستاجر بتعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه  
يكن من ماله على رغبة المأجور ووصدرا الاستئجار والاذن الذي قاض حنبلي فعمرو زيد في  
العقارات وصرف عليها مبلغاً معلوماً مع أن في الوقف المزبور ما لا حاصل لا يمكن صرف ذلك منه

حال صدور الاستحجار والاذن وبعدهما وانفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف  
رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك (الجواب) نعم  
للمتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونه باعنا فاحش لما في التنوير وغيره  
متولى أرض الوقف آخرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل اه وفي البحران اجارة  
الوقف لا تجوز الا باجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس  
عن المأجور لاستيفاء مرسومه على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبورين على عين  
المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومساقطته به من  
المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصد  
المزبور ولا عبرة بمجر دزعم المستأجر المذكور حيث الحال ما ذكر (أقول) حيث كانت الاجارة  
بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كما مر في كتاب الوقف عن  
فتاوى الشيخ اسمعيل وسياق سؤال وجواب عن جده المؤلف أن الاذن بالغراس باطل اذا فسدت  
الاجارة وعمله المؤلف فيما سياتي بان الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبيهه لكن في أوائل كتاب  
الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سنده (سئل) في رضى ماء جارية في بئر رجل  
من أصحابها فاقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له  
ذلك (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أى للمستأجر ولا يه التفسخ لانها تفسخ لاحتمال الانتفاع  
بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية ويعيب يفوت المنفعة به كخيار الدار وانقطاع ماء الرضى  
وانقطاع ماء الأرض لان كلامها يفوت المنفعة فيثبت خيار التفسخ ولو انقطع ماء الرضى والبيت  
مما يتنفع به لغير الطعن فعليه من الاجرة حصته لانه بقى شئ من المعقود عليه فاذا استوفاه لم يمتد  
حصته زيلعي (أقول) كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار  
مانصه فلولم يفسخ حتى عاد الماء لم يمتد ويرفع عنه من الاجر بحسبه قيل حساب أيام الانقطاع  
وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول اصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل  
الماء اذا انقطع الشهر كله ولم ينسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت  
منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطعن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذلك في  
التأخر خاتمة ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرضى صالحا لغير الطعن كالسكنى ما لم تكن معقودا  
عليها ونقل في التارخاتية عن القدوري ان كان البيت يتنفع به لغير الطعن فعليه من الاجر  
بحصته اه وشعره ما في الزيلعي تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعي من أن عليه  
من الاجرة حصته أى حصته بيت الرضى مبنى على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطعن  
بقريته التعليل وعليه يحمل كلام القدوري والافهم ومخالف الرواية الاصل الذي هو من كتب  
ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتبت فيها أيضا أن الانقطاع غير قيد لما في التارخاتية أيضا واذا  
انقص الماء فان فاحش الحق الفسخ والا فلا قال القدوري اذا صار يطحن أقل من النصف  
فهو فاحش وفي واقعات الناطقي لو يطحن على النصف له الفسخ وهذه تتخالف رواية القدوري  
ولولم يرده حتى طحن كان رضاه منه وليس له الرد بعده اه ما في التارخاتية اه (سئل) في  
رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مشل  
حصته الايتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والمسئلة في فتاوى القمى ناشئ من الشركة ومثله  
في شرح التنوير وكذلك في فتاوى الكازورنى في رجل تزوج أم يتيمة وسكن في دارهما

مطلب للمتولى مطالبة  
المستأجر بتمام أجرة المثل

مطلب اجر فاسد اواذن  
بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب له فسخ الاجارة بانقطاع  
ماء الرضى

قوله والبيت الخ أى بيت  
الرضى بان كان يمكن الانتفاع  
به للسكنى أو لربط الدواب  
مثلا اه منه

مطلب اذا صار يطحن أقل  
من النصف له الفسخ فلولم  
يفسخ حتى طحن كان رضاه  
منه

مطلب سكن دار مشتركة  
بينه وبين ايتام تلزمه أجرة  
يحصونها



(١) مطلب يتم استعماله اقرباؤه بلا اجارة له أجر مثله ان كان ما يعطونه من الكسوة والكتابة لا يساويه (٢) مطلب اجارة الخان الوقف أكثر من سنة لا تصح الا بحكم حاكم يرى ذلك (٣) مطلب اذا فسد العقد في بعضه فسد في كله (٤) مطلب اذا كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول ١٠١ (٥) مطلب اذا زادت الاجرة في أثناء المدة للناظر ايجارها من آخر ان لم يقبل الاول الزيادة

(٦) مطلب في قولهم المستاجر الاول أحق (٧) مطلب أجر أرض ميري بغبن فاحش له ايجارها من غير بأجر المثل

٨ قوله ثم ان المتبادر الخ أقول كتبت بعد ذلك رسالة سميت بتحرير العبارة فيمن هو أحق بالاجارة وحاصل ما تحرر فيه بأن قولهم ان المستاجر الاول أحق انما ذكره في مسئلة ما اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة وأراد الناظر فسحها بسبب الزيادة فقالوا تعرض على المستاجر الاول ووجهه ظاهر فان المسوغ للفسخ هو الزيادة فثبت قبلها الاول زال السبب المسوغ مع بقاء مدة الاجارة فيكون الاول أحق من غيره وكذلك يكون الاول أحق اذا انقضت مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه بحق أو كان له فيها مشيد مسكة ورضى باستجار الارض باجرة مثلها فإنه أحق من غيره دفعا للضرر عن الجانبين كما أفق به الخبير الرمي وغيره وهو مسئلة الارض المحتكرة التي نص عليها الخصاف كما نقله في البحر وأما ما سوى ذلك فلامؤجر ايجار من أراد بعد انتهاء المدة خلاف الماشاع على السنة الناس في هذا الزمان من ان الاول أحق لكونه اليد وهذا على عمومه خطأ ظاهر ومن أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فانها نافية للجهالة والحمد لله رب العالمين اهـ

(١) (سئل) في يتمين استعمالهما قرييهما في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويستقيم ما يعطيهما بعض الاحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلهما ثم بلغا وطلبنا منه أجر مثلهما فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم يتم لأب له ولا أم أيضا استعماله اقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل برزاقية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثلها افق الخبير الرمي (٢) (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي توأجر زيد من ناظر وقته مدة ثلاث سنوات ولم يحكم حاكم بصحة الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة نحو ثلث أجرته فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم ولم ترد في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو أجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدة (٣) لأن العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية ورجحه المصنف على ما في انفع الوسائل الخ علائق من الاجارة (٤) وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له اشباه من الاجارة (٥) (سئل) فيما اذا أجر زيد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرته زيادة معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤجر من الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها فبها والا تؤجر من الرجل (أقول) وقع في الحاوى القدسي انها تنقض عند الزيادة الفاحشة وذكر في وقف البحر أن الدرهم في العشرة يتغابن الناس فيه بخلاف الدرهمين أى فهم ما زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل البيرى وغيره عن الحاوى الحصري أن الزيادة الفاحشة قدر النصف فتأمل (٦) (سئل) في دار جارية في وقف أهلي أجرها الناظر من زيد مدة سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء السنة في أجرته زيادة معتبرة هي أجره مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو الاحق بها والا أجرها من الآخر (الجواب) نعم (أقول) هذا سبني على أصح التصحيحين من أن الناظر له فسخ الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المدة كما حاربه في رد المحتار ٨ ثم ان المتبادر من عبارة الاشياء المارة أنما أن العرض على المستاجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف أما المالك لو أجر داره مثلا من رجل ثم انقضت المدة فله ايجارها من غيره لأن له عدم ايجارها أصلا بخلاف الموقوف للغلة فإنه لا بد من ايجارها فليجأ من غير المستاجر الاول تعنت الا ان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الاول الزيادة فتؤجر من الآخر هذا ما ظهر لي تأمل بقى لو كانت صحيحة ومضت المدة فأجرها ناظر الوقف من آخر قبل العرض على الاول وطلبها الاول هل له فسخ الاجارة لكونه أحق بمعنى انه لا يصح ايجارها لغيره ام لا لكون معنى كونه أحق انه أولى وان العرض عليه غير واجب لم أره صريحا في كلامهم فتأمل (٧) (سئل) في مزرعة ميريته معاومة أجرها المتقوض له أمرها



من رجل مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة مثلها بغبن فاحش ثم زاد رجل آخر  
في أجرته زيادة معتدلة بنحو نصف الأجرة المرقومة هي أجرة مثلها ويريد المتكلم عليها إيجارها  
منه بأجر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قد تقرر أن أراضى بيت المال يسلك بهامسالك  
أرض الوقف خيرية من العشر والخراج وفيها والحاصل أنه يجب مراعاة مصلحة بيت المال  
كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه وفيها أيضاً نزل الامام الأعظم في مال  
بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها أيضاً للتيارى إيجارها شرعاً باجرة المثل كما صرح به العلامة قاسم  
في فتاواه كأرض الوقف اهـ لكن في هذه الصورة يؤجرها للتيارى بمن زادنا زيادة المبرورة من غير  
عرض على الاول اذا الاجارة الاولى فاسدة لكونها بغبن فاحش وفي الفاسدة تؤجر من غير عرض  
كما تقدم نقله وفي الخيرية أيضاً من الدعوى ان أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف  
المؤبدة اهـ (أقول) مقتضى هذا أن أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضى  
الوقف واليتيم وبه يندفع ما في فتاوى السكازرونى عن فتاوى المرشدى من قوله وأما كون أراضى  
بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجدهم صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة  
كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضى جواز الاجارة مطلقاً قلت المدة  
أو كثرت وأيضاً تساعدهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات فيفسد جواز ذلك اهـ  
وقد استدل عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخير الرمل من كتاب الاجارة تحت  
قول الماسن ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الى أن قال مانعه وأقول أيضاً ومثل عقار  
اليتيم عقار بيت المال فتأمل اهـ (سئل) في أما كن معدة للاستغلال مشتركة بين همد  
وجاعة يدهم تلك الاما كن يؤجر ونها أو يأخذون جميع أجرته الا أنفسهم بلا وكالة عن همد  
في حصتها ولا اجارة منها ولا وجه شرعى ومضى لذلك مدة والآن تريد همد مطالبتهم باجرة نصيبها  
واسترداد ذلك مما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك (الجواب) نعم الغاصب اذا أجر ما منافعها  
مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم  
الغاصب أجر المثل انما يرتد ما قبضه اشباهه من الغصب ومثله في العلائى (أقول) أصل المسئلة  
في القنية وعمارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر  
يلزمه المسمى لا أجر المثل قبل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرتد ما قبض  
على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرتد  
على المالك وعن أبى يوسف تصدق به اهـ ما في القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل  
المسمى للعاقدة يعنى الغاصب وأن رده على المالك أولى لكن كتبت في رد المختار مانعه بعد سوق  
عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيرى الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما  
على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اهـ أى ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل  
أو دونه قلوا كثيراً الزائد أيضاً لعدم طيبه له كما حرره الخوى وأقره السيد شمس الدين السعوى  
في حاشيته على الاشباه اهـ والحاصل أن ما في الاشباه والقنية مبنى على قول المتقدمين من  
عدم تحقق غصب العقار مطلقاً والمنقضى به عند المتأخرين تحققه في الوقف ومال اليتيم والمعد  
للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعته أو عطلها فيضمن الشركاء في مسئلتنا  
حصة همد فانه ذكر في متن التنوير بجعل الدرر أن منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها الا  
في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدل للاستغلال ما لو سكن بتأويل ذلك أو عطله كما في التنوير

مطلب أراضى بيت المال  
كأرض الوقف

مطلب للتيارى إيجارها  
باجرة المثل

مطلب أراضى بيت المال  
لا تؤجر أكثر من ثلاث  
سنين كالوقف وأرض اليتيم

مطلب فيما اذا أجر بعض  
الشركاء المعدل للاستغلال  
بلا اذن البقية

مطلب تجزئتهم في حكم  
اجارة الغاصب

وشرحه وهنأتا ويل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لانا نقول هذا انما يدل على ان  
 الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مسئلتنا بل أجرها واستوفوا  
 بدل منافعتها فتشاركهم هندی في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف  
 في غير هذا المحل مسألة استطرادية عن حاوى الزاهدى أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر  
 ثم حضر الآخر فله أن يشاركه فيما أخذ اه وذكرا أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى  
 ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من آخر بأجرة معلومة أن أجرها لنفسه يكون  
 حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب أن المالك أن أجاز في أول  
 المدة فالأجرة له وإن أجاز بعد انقضاء المدة فالأجرة للغاصب وإن أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف  
 أجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ما مضى للغاصب وما بقي للمالك وإن اختلفا أنه أجاز في  
 أول المدة لا يقبل قول المالك الأئمة ولو قال كنت أمرته بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى  
 من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاث المستثنيات وأن قوله أن أجرها لنفسه أى أجرها من  
 غيره لا جل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله مالو أجرها للمالك فيكون فضليا وما ذكره هنا  
 موافق لما ذكره في اجازة بيع الفضولى من الشروط ومنه اقيام المبيع والظاهر أن بتسليمه  
 الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) فيما اذا انقطع ماء حمام وقف في بواجر زيد ولم يكن جريانه  
 وتعطل بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة انقطاع مائه (الجواب)  
 نعم كما أتى به الشيخ اسمعيل الخائف وفي الحاوى الزاهدى برقم عك انسدرا قود الحمام فلا ينتفع  
 به وهو بيد المستاجر سقط أجر هذه المدة ولا تبقى الاجارة اذا لم ينتفع بها انتفاع الحمام وقيل يجب  
 الاجر بقدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه (سئل) في أرض تيمارية جارية في تصرف  
 زيد وفي مشيد مسكته خربها جماعة يقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعى ويريد رفع يدهم عنها  
 ويمتنعون من ذلك الا أن يعطوهم أجره لخرث فهل له ذلك وليس لهم مطالبة به بأجرة (الجواب)  
 نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد شريكه عمر في فلاحة معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل  
 فيها العمل المعهود فعمل عمر في الفلاحة العمل المعهود وقام بطالب زيد بأجرة عمله فهل  
 لا أجر له (الجواب) لا أجر للشريك بعمله في المشترك كما في الكنز وغيره تحت قوله  
 ولو استأجره لخل طعام بينهما فلا أجر له (سئل) في رجل استأجر من آخر جلالا لركبه من دمشق  
 الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب الجمل الى نصف الطريق ونفاه عن الاجارة  
 وركب على جمل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الاول بنصف الاجرة التي دفعها حيث  
 استوى النصفان سهولة وصعوبة فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة  
 (سئل) في أرض مريية سليخة اذن وكيل السلطان عز نصره أن يبدآن بعمر فيها عمارة لنفسه  
 وجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجره مثلها وفي ذلك حظ وصلة لجهة المرى  
 لتعطلها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان  
 معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في  
 وقف أهلى والباقي في ملك عمر وفاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم  
 هى أجرة مثلها شرعا وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجره مثلها بغبن فاحش  
 بالنسبة لحصة زيد في مدة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعى والا أن يريد ناظر الوقف المرقوم  
 مطالبة الرجل بتسليم أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية

مطلب اذا انقطع ماء الحمام

سقط أجره

قوله عك أى عين الأئمة

الكرايسى اه منه

مطلب حرقوا تيمار زيد بلا

اذنه لا أجر لهم

مطلب لا أجر للشريك

يعمل في المشترك

مطلب ركب الى نصف

الطريق ثم نفاه عن الرجوع

بنصف الاجرة الخ

مطلب يصح ايجار الارض

التيمارية للعمارة فيها

مطلب للناظر المطالبة

بأجرة المثل على حساب

حصة الشريك المماثلة

مئة ثلثين فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازروني عن السلطان في بلدة شاعة  
 للسلطنة ربعها والباقي للأوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار وبقية الأوقاف  
 عشرون نصف فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للأوقاف ما يؤخذ للسلطنة  
 أولا أجاب كون المتكلم على طين السلطان يأخذ له هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل  
 لأنه يجوز أن يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور إذا كان مماثلا أو مما  
 يأخذه الشريك بشرط المماثلة وأن لا يكون فيهم شوكه والله أعلم اه وفي فتاوى ابن السلي  
 التي جمعها حفيده أجاب الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة إلى الأراضى  
 المجاورة لها من الجهات الأربع ووافقه الشيخ ناصر الدين الملقاني وسيدى الحدود قاضي القضاة  
 ابن النجار بقولهم لا يكلفون إلى إثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت الحصة الأولى والثانية سواء  
 مئة ثلثين اه (سئل) في رجل استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات الخمس  
 ويؤقد سرجه في مئة سنة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وباشر  
 الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى انقضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى  
 الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة تريد الرجل أخذ أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعي فهل له  
 ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو وماعون فحسب اجارة شريعية  
 وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير في الخلف فهل  
 لا يضمن زيد (الجواب) نعم لانهم علمه وفي مجموع النوازل العين المستأجرة ثمانية اجاعا  
 أما العين في يد الاجير فعلى الخلاف برأيه وفي بيعه أجناس الناطق قال أبو حنيفة كل شيء عليه  
 مؤنة فاذا أوجر وانقضت مدة الاجارة كرجى اليد على أن يطحن فعلى الاجر أجرة الرد عليه  
 وأخذه وليس على المستأجر رده وما لاجل له كالثياب والادابة على المستأجر رده عمدا وفيها وان  
 استأجرت المرأة حليها معلوما إلى الليل يبدل معلوم لتلبسه فحسبته أكثر من يوم وليلة صارت  
 غاصبة قالوا وهذا إذا حسبته بعد الطلب أو حسبته مستعملة فأما إذا حسبته للخطبة غير مستعملة  
 لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لأن العين تقع أمانة في يدها فلا تصير غاصبة ونأى  
 بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعير إذا أمسك الثوب المستعار بعد مضى  
 المدة حيث يضمن لأن هناك وجدا للطلب من حيث الخطبة وقد وجب الرد عليه بعد مضى  
 المدة أما في الاجارة فلم يوجد الطلب لامن حيث الخطبة فلو لم يرد عليه لم يرد عليه ولا يوجد الاستعمال  
 ولا المنع فلا يجب الضمان اه (سئل) في رجلين استأجرهما سوياً من زيد طاحونة مع  
 عدتها المعلومة لمدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهمل  
 يلزمهما اجرة ما استوفياه (الجواب) نعم وفي الخيرية أمال لزوم أجر المثل فلا تنال الطاحونة معدة  
 للاستغلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهمل الاجر كالكافين والمستغلات المعروفة  
 للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال أقيم مقام العقد الفاسد فيلزم الغاصب أجر المثل للمالك  
 اه قال والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه إذا أجل وقال آجرت  
 الدار منسكاً جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو شحوه كثلث أو ربع يجب أن يكون عند  
 أبي حنيفة على اختلاف مراتبها إذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أبي حنيفة أن يجوز  
 في رواية لأبي حنيفة إلى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع  
 الامن الشريك مدخل للمسؤول عنه واطلاق بعضهم بجهل من اثنين يجوز على حالة الاجمال اه

مطلب ما يأخذه السلطان  
 لا يلزم كونه أجرة المثل  
 مطلب أجرة المثل تعلم من  
 الأراضى المجاورة المماثلة  
 أو مما يأخذه الشريك ان لم  
 يكن ذا شوكه  
 مطلب إثبات اجرة المثل  
 في حصة يكفي

مطلب استأجره ليؤم الناس  
 مطلب اذا حبس المجاور  
 بعد المدة بلا استعمال  
 ولا منع لا يضمن كالوديعة  
 بخلاف العارية

مطلب آجر منهم ما سوية فهو  
بمنزلة التفصيل

مطلب لم يجز المكاري  
الحمل وصدقه فله آجر الذهب  
مطلب في ضمان الراعي  
الاجير المشترك

مطلب في تحقيق مسئلة  
ضمان الاجير المشترك

مطلب صباغ ضاع منه  
أثواب وهو مستور يؤمر  
بالصلح  
مطلب بيطار متقن لم يجاوز  
المعتاد لا يضمن

ما في الخيرية بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل (سئل) في مكار استأجر منه زيد دواية بأجر معلوم لتحميل جولات لزيد من مكان كذا إلى مكان زيد فذهب المكاري إلى ذلك المكان ثم رجع فأتاهم أجد الجولات وصدقه زيد على ذلك فهل له آجر الذهب خالبا عن العمل (الجواب) نعم ولو استأجر دابة ليحمل من هنالك جولاته فجاء المكاري وقال ذهبت فلم أجد الحمل قالوا ان صدقه المستكري في ذلك كان عليه آجر الذهب خالبا عن العمل رجل استأجر في المصر دابة لتحميل الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة لمحض أو لم يجد في القرية حنطة فرجع إلى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لأن الاجارة وقعت صحيحة من البلدة إلى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهب ثم الاجارة من الطاحونة إلى البلدة انما كانت لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشيء فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هنالك لا يجب شيء لأن هنالك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحصل الدقيق خائفة من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتنام هذه المسائل فيها (سئل) في آجر مشترك يرى غنم الجماعة أكل الذئب منها البعض هل يضمن أولا (الجواب) لا يضمن عند أي حنفية رحمه الله تعالى وعند أي يوسف وشهد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سمرقند بالصلح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كان صاحب الحياء يبرأ بيمنه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم ومثله أفتى انه ليراملي (أقول) الحاصل أن في المسئلة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والاخيران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان ومحل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان بفعله فانه يضمن اتفاقا سواء كان بالتعدي أولا كتخريق الثوب من دقعه مع تدا أو غيره واذا كان بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق الغالب والصوص المكابرين لا يضمن اتفاقا ومحل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيه الاجير عملا فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقا كما في شرح ابن المالك عن المحيط ولو أعطاه معصفا مثلا لعمل له غلافا ففسد المصنف فانه لا يضمن اتفاقا كما في الجوهرية وتعلم بيان ذلك في حاشية تنارده التحار على الدر المختار فاعتنم هذا التحري فانك لا تجد مجموعا في غيرها (سئل) في صباغ آجر مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لزيدون تعذمه ولا تقصر وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصلح على النصف (الجواب) حيث كان مستورا الحال يؤمر بالصلح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين (سئل) في بيطار متقن لحرقته دفع له زيدا كدبشه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوزه ثم مات الا كدبش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب (أقول) والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخرق الثوب من دقعه حيث يضمن ولو معتادا أو ضعه في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمل من الدق بالاجتماد فأمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف القصد ونحوه فانه ينبغي على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف

ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه وتسام  
تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار (سئل) فيما اذا دفع زيد لمسيب باغ عدة اثواب يحض ليصنعها له  
صباغا أزرق معلوما بينهم ما فصصغها رديا كيف الحكم في ذلك (الجواب) الحكم فيه ما ذكره  
في صرة الفتاوى عن القنية بما نصه ولو صصغ رديا لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا  
بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أيضا اه ومثله في البرازية (سئل)  
في قتال حرير أمين يعمل لاول واحد دفع لرجل نصف رطل حرير ليعتله فسرقت من عنده بدون  
تعدته ولا تقصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) لا ضمان عليه حيث كان أميناً مشهوراً  
بالأمانة (سئل) فيما اذا فقد الجمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الأجرة  
الابتدرا ما جله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد قدرا من الحرير لقتال ليعتله  
قد دفع القتال ذلك الحرير لنسوة يصنعن فيه ما يسمى بكافغابت منهن واحسدة بماء عها من الحرير  
ولم يعلم مكانهن او تعذرا حضورها فهل لا ضمان على القتال في ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا دفع زيد لمكاري عدة دراهم ليوصلها الى رجل يحلب بأجرة معلومة فذهب بها المكاري  
مع قافله وفي أثناء الطريق أخبره بقطع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر فخرج عليهم القطار  
وأغاروا على بعض أجمال القافلة والجمل الذي فيه الصرة من غير تعد من المكاري ولا تقصير في  
الحفظ فهل لا ضمان على المكاري (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعا  
ليبيعه فأودعه الدلال عند رجل أجنبي بدون إذن منه وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده  
فهل يضمن الدلال (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضين الدلال اذا دفع الثوب الى من استأجره  
اليه ثم يشتري فأخذ الرجل وذهب ولا ينظر به الدلال قالوا لا يضمن لانه مأدون في هذا الدفع  
ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يشاركه أو اذا شاركه ضمن  
كما اذا أودعه عند أجنبي أو تركه عند أجنبي أو عنده من لا يريد الشراء في يوعه الغرض لو عرض  
الدلال على صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عادية  
من ضمان الدلال وتسامه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في جوفه ففقد الدلال بالاتفاق  
ولا ضمان على صاحب الخانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال  
السلعة وأخذ شيئا لأجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقتناء أو بغير قناء لا يسترد  
وفي الخاوي الزاهد يهلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من يتي أو كفي لا يضمن  
وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري ككف ضاع  
لا ضمان عليه كما في فتاوى قاضين وأفتى أيضا في دفع لرقبة البنادى عليه فأخذته وتركه عند  
شخص للعرض اشترائه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس أن الدلال  
يدفع لمن يريد الشراء وأما الاستدانة أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه يضمن وان لم  
يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه (سئل) في راي بقر باع البقر الى القرية  
كما هو في عرفهم الجارى ثم اتوا حسدة منها ضاعت وينكر صاحب التماسها القرية فهل يصدق  
بيمينه أنه جاء بها الى القرية حيث كان العرف كذلك (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين  
زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل ربه اصدق البقار مع يمينه أنه جاء بها الى القرية (سئل) فيما  
اذا دفع زيد دواب له ليعمر والراعي ليرعاها في مكان كذا فلم يرعها فيه ورعاها في غيره وخالف  
وهلك في ذلك المكان الاخر فهل يضمن عروقها ولا أجزاله (الجواب) نعم وذكر في ابارات

مطلب اذا صبيع رديا  
فاحشا يضمن

مطلب قتال مشهور  
بالأمانة سرق الحرير من  
عنده لا يضمن

مطلب فقد الجمل في  
الطريق له من الأجرة بقدر  
ما جله

مطلب في كبات الحرير  
مطلب لا يضمن المكاري  
اذا خرج عليهم القطار

مطلب أودع الدلال عند  
أجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون  
صاحب الخانوت

مطلب يصدق البقار بيمينه  
أنه جاء بها الى القرية

مطلب اذا خالف الراي  
في المكان يضمن

فتساوى صاحب المخط الراعى اذ ارعى في مكان لم يؤذن له بالرعى فيه فعمطت الغنم أو ما أشبهها  
صار الراعى ضامنا ولا أجر له ان سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا وان سلمت يجب الاجر استحسنانا  
وكذا ذكر في الذخيرة واذا خالف الراعى فرعاها في غير المكان الذي امره فعمطت ضمن الراعى  
ولا أجر له وان سلمت يجب الاجر استحسنانا عمادية من ضمان الراعى في ٣٢ (سئل) فيما اذا  
دفعت هند دلاالة أمتعة لتدفعها لها فباعته الامتعة من امرأة بمن معلوم من الدراهم باذنهما  
وترغم هند أن تئن الامتعة يلزم الدلاالة من مالها فهل على الدلاالة طلب الثمن واستيفاءه من  
المشتري فقط (الجواب) نعم والبيع وهو الدلال الذي يعمل بالاجر والسمسار يكسر أوله  
وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسي معرب كذا في المغرب يجبران عليه أى على طلب الثمن  
واستيفائه شرح النفاية للبرجندى ومثله في صدر الشريعة والعيني والدراختمار (سئل)  
في قتال حرير أمين يعمل لاول واحد دفع له ذمي قدرا من الحرير لينتدله فنتله ثم رده الى الذي فاقه  
الذي بوصول البعض وأنكر وصول بعضه والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع  
بيمينه في ذلك (الجواب) نعم كما في الانقروى (سئل) في بيطار متقن لصنعتة وضع نعلالا  
لدابة رجل بأمره ثم لما خلاص من نعلها ماتت والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل  
لا ضمان عليه (الجواب) نعم وأقوى المؤلف أيضا اذا عرجت الدابة بعد ما نعلها ولم يجاوز  
المعتاد بأنه لا يضمن (سئل) فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاع منه شيء لبعض الناس  
بدون تعد منه ولا تنصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ  
خان أو حوانيت فضاع منها شيء قيل يضمن عند أي يوسف وخمسة دواضع من خارج الخجرة لأنه  
أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه ينقضى لأنه أجبر خاص لا يرى ان دلوا راد أن يشغل نفسه في صنع  
آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن نقب اللص فلا يضمن الحارس في الاصح اذا الاموال  
الحفوظة في البيوت في يد مالكيها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن  
ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٢٤ من الذخيرة  
نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى برأيه في ٦  
لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للابواب ويظهر من هذا أنه اذا كسر قفل الدكان  
وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى في الهامش (أقول) كتبت في حاشيتي رد المحتار بعد  
ذكر ما هنا من انصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا  
لما سمعت من المفتي به نعم يشكلك ما مر آنفا عن التنازع والخبرة في الراعى لو كان خاصا  
لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم الآن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو  
مفرط فيضمن اه وفي المنظومة المحسة

وما على الحارس شيء لو نقب \* في السوق حانوت على ما قد كتب  
وليس يضمن الذي منها سرق \* اذا جبر الخالص ذلك يلتحق

(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو دابة ليدرس عليها الزبيب في أيام معلومة فماتت في أثناء  
العمل من غير تعد من زيد ولا تنصير فهل يكون زيد غير ضامن لها (الجواب) نعم وان  
استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة  
كما في الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الناسد ومثله في الكنز وغيره (سئل) فيما اذا دفع  
المسكارى الجمل الى أجنبي ليس باجبر له بدون اذن من صاحب الجمل ولا وجه شرعى فسرق الجمل

مطلب الدلال والسمسار  
يجبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال بيمينه  
أنه رد الحرير الى صاحبه

مطلب نعل الدابة ولم يجاوز  
المعتاد فماتت أو عرجت  
لم يضمن

مطلب استؤجر لحفظ خان  
فضاع شيء منه لا يضمن

مطلب في حارس السوق

مطلب فيما اذا كسر قفل  
الدكان

مطلب هلك الحمار بلا  
تعد لا يضمن

مطلب دفع المسكارى الجمل  
الى أجنبي يضمن



من الاجنبي ويريد صاحبه تضمين المكاري قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ذكر في فتاوى  
الفضلي اذا دفع الى النساخ غزلا لينسجه كراسا ودفع النساخ الى آخر لينسجه فسرقت من بيت  
الآخر ان كان الآخر أجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا الاول وكان  
أجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا  
دفع الوديعة الى أجنبي بغير إذن مالكها عندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي  
حنيفة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب النخبة وعلى قياس ما ذكره  
القدوري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان  
الآخر أجيرا الاول فيما اذا أطلق له العمل أما اذا شرط عليه النسيج بنفسه يضمن بالدفع الى  
الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادية من ضمان النساخ وبمثل ما أفق العلامة الخبير الرمي  
(سئل) في رجل تناول من دلال ثوبا بالنظر اليس عليه سوم النظر وقيمة ستة قروش فضاغ من  
يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعديته ولا تقصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) ان أخذه  
على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كافي النهر وان على سوم الشراء فان لم يتفق على ثمن لا يضمن  
لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفق على ثمن معلوم كفاي العمادية والله  
أعلم (سئل) بنجم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال لينسجه فساومه صاحب الحانوت  
بثمن معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجده الثوب  
في الحانوت وصاحب الحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو يقول ما أخذته بل تركته  
عندك أيضمن الدلال أم صاحب الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه لانه أمين وأما صاحب  
الحانوت ان اتفقا على أنه أخذه صاحب الحانوت ليشره به بما سمى من الثمن فقد دخل في ضمانه  
فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضمان لقيمته وان لم يتفقا على ثمن لم يكن مضمونا عليه لان  
المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم عمادية من ضمان الدلال  
(سئل) فيما اذا استأجر زيدا عمرا مدة معلومة بأجرة معلومة قل عن ثمنه خاصة ولا يرضى عنه غيره  
فهل ثمن الثمن واحدة بدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة (الجواب)  
نعم (سئل) في دقاق قماش يعمل لولو احد ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير  
في حفظه كيف الحكم (الجواب) حيث كان أجيرا مشتركا فان كان صاحبا بيمينه وان  
كان بخلافه يضمن وان كان مجهول الحال يؤمر بالدفع على النصف كما اختار ذلك الامام  
أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى وأفق به كثير من المتأخرين (سئل) فيما اذا استأجر  
زيدا من مكاردابة ليحمل عليها كيسين فيم مايل بأجرة معلومة فحمل المكاري الكيسين على دابته  
وفي أثناء الطريق انشق أحدهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض ما فيه بلا صنع من  
المكاري ولا تعد ولا تقصير منه فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها  
وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال كما اذا انقطع حمل وقال الفقيه أبو الليث في قياس  
قول أي حنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحمل لان ثمة التمسك به كان من قبل الجمال حيث  
شد الحمل بحبل واه وهما التقصير جاء من قبل رب الحقيبة حيث جعله الله في حقيقته لا يستعمل  
ما فيه ماويه نأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضا في فتاوى أبي الليث اذا  
استأجر مكاري ليحمل له عصيرا على دابة الى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد  
العديلين من جانب ورجى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية وخرج العصير

مطلب اذا دفع الحائل  
الثوب لاجيره لينسجه  
لا يضمن الا اذا شرط صاحبه  
نسيجه بنفسه

مطلب أخذ الثوب من  
الدلال على سوم النظر فضاغ  
لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال  
الثوب لصاحب الحانوت  
فضاع وقال للدلال أنت  
أخذته

مطلب الراعي الاجير  
الخاص لا يضمن ما ضاع  
منه وله الاجر

مطلب الاجير المشترك اذا  
كان صاحب الحانوت يبرأ  
بيمينه

مطلب اذا انشق العدل  
لا يضمن المكاري بخلاف  
ما اذا انقطع حبله

مطلب لو انشق العدل من  
رجي المكاري يضمن

مطلب فيما اذا ادعى القصار  
رد الاثواب على المالك

فالمكارى ضامن للعصير ونقصان الرزق لان الهلاك كان بصنعه اه (سئل) في رجل دفع  
الى قصار اثنوا بمعلومة فادعى القصار دفعها الى الرجل وهو يشكر دفعها اليه فهل يصدق القصار  
اذا ادعى ردها بيمينه (الجواب) مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرد والله أعلم  
وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا ادعى رده على الآخر  
لا يصدق الا بيمينه كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بد الاجير  
المشترك يضمن فاما من يرى يده مائة رهوا بوجوه خفيفة رجه الله تعالى يقبل قوله كالمردع الى  
هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل عن الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا قال هلك العين  
أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن الخ اه (أقول) يظهر  
من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجوز فيه الاقوال الاربع المارة وينبغي  
على قول المتأخرين الذي أتى به المؤلف مراعاة ما لا يخفى الرمي أنه ان كان مشهورا بالامانة  
يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة والله أعلم (سئل)  
فيما اذا استأجر زيد عمر العمل له في فلاحتهم المعروفة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مدة  
معلومة وجعل له نظير عمله دواب معلومة معينة فعمل عرو وكذا كرويريد الان مطالبة زيد  
بالاجرة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا كانت الاجرة حيوانا لا يتجزأ الا أن يكون  
معينا كما ذكره الاسيحي في شرح مختصر الطحاوي بجر كل ما يصلح أن يكون ثمن في البيع  
صلح أن يكون ثمن في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معينا محيطا بالسرخس ومثله في  
المنع عن البحر أيضا (سئل) فيما اذا أجز زيدا أرضه من عمر واجارة شرعية فزرعها عرقيا  
وبطخيا وغير ذلك من الزرع الصفي ووضعت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فاجر  
زيد الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عرو فهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة (الجواب)  
نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كالأجر كان باجارة لا يجوز أن تؤجر مالم  
يستحصل الزرع الآن يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير حق شرعي صحت  
الاجارة لان الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما آجره بان يجبر  
صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه كافي فتاوى قارى الهداية  
واذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنقل أجرة المثل فبأنه ما استأجر به من غير زيادة ولا  
نقص فتاوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخائنة وغيرها (سئل) في مستأجر  
حانوت تحوّل عن صنعة الى غيرها ولم يتهمل العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا  
في فسخ الاجارة (الجواب) نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون  
عذرا ولا عذر وفي الولوالجية تحوّل عن صنعة الى غيرها عذرا وان لم يقلع حيث لم يمكنه أن  
يعطاهما فيه (سئل) في أيتام لهم قدر نخاس معد للاستغلال استعمله زيد مدة بلا اجارة  
ولا أجرة ولا وجه شرعي فهل يلزمه أجرة مثله لا أيتام عن المدة المذكورة (الجواب) نعم كما ذكره  
الانقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمل بجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان  
معد للاجارة من الملتقط وفي المحيط ان كان لهذا الجار أجرة معروفة فبما بينهم يجب ذلك والا  
يجب أجر المثل اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا ان تكون وقفا أو مال يتيم  
أو معدة للاستغلال حيث كان لا أيتام ومعد للاستغلال يلزمه أجرة مثله (سئل) في رجل  
دفع ابنه الصغير الى حائك لأجأت ليعلم النسيج فعلمه ثم اخلفه وطلب ككل من الآخر أجرا

مطلب الحيوان المعين يصلح  
جعله أجرة في الاجارة

مطلب أجر الأرض المشغولة  
بزرع المستأجر لا يجوز مالم  
يستحصل

مطلب تحوّل عن صنعة الى  
غيرها عذر في فسخ الاجارة

مطلب ايتام لهم قدر  
نخاس استعمله زيد لزمه  
أجرته

مطلب دفع ابنه الصغير الى  
حائك ليعلم النسيج وطلب  
كل أجرة ينظر الى العرف

ولم يشترطاً فهل ينظر إلى العرف (الجواب) نعم دفع غلامه إلى حائل مدة معلومة ليعلمه  
النسج على أن يعطى الأستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط عليه أخذ أجر فيعد تعلمه طالب  
الأستاذ من المولى أجر أو هو من أي طلب المولى من الأستاذ ينظر إلى عرف البلدة في ذلك العمل  
فإن كان العرف يشهد للأستاذ فيحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى فبأجر  
مثل الغلام على الأستاذ وكذا يدفع ابنه ذكره قاضيان درر قبيل الاجارة الفاسدة ومثله  
في البرازية (سئل) في مستأجر حانوت ليخبر فيها فافتر وأفلس وأراد فسخ الاجارة فهل له  
فسخها (الجواب) نعم وفي المنسج رجل استأجر حانوتاً ليخبر فيها فافتر وهو وعذر شرعي له أن  
ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعد اقل من مستأجر كان ليخبر  
فيه اهـ (سئل) فيما اذا استأجر زيد من آخر داراً باجرة معلومة دفعها له فعصب الدار رجل  
ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمسكها منه اخرج الغصب بشناعة ولا جناية ويريد  
المستأجر الرجوع على المؤجر بما قبل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك  
(الجواب) نعم كافي التنوير من الاجارة (سئل) في أرض تيمارية آجرها صاحب تيمارها وهي  
مشغولة بزراعة لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكر سنة لم يدرك فيها شرايط  
السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل رجل  
استأجر أرضاً فزارع أو قصب أو غيرها مما يمنع من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع  
لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بمن معه او يمتد بها ثم يؤجر الأرض منه وإن كان لغيره  
يؤجر بعد مضي المدة ولو آجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ من حنطة ينقلب بآثرا قال  
شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في نسخته هذا اذا لم يدرك الزرع أما اذا أدرك بحيث لا يضره  
الحصاد يجوز ويؤجر الآجر بقلع الزرع خلاصة من الاجارة وإن كانت الاجرة مكيدة أو موزونة  
أو عددياً مستعاراً باقاعاً لها بيان القدر والصفة ويحتاج إلى بيان مكانها أيضاً اذا كان لها محل  
ومؤنة وإن لم يكن لها محل ومؤنة لا يحتاج اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
لا يحتاج إلى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا انظر الاختلاف في السلم لان الاجرة  
لا يجب تسليمها عقب العقد فصار نظير السلم فيه وتسامه في الذخيرة من الفحل الاثر وسئل  
قارئ الهداية هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا الرب غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت  
الاجرة مشاراً اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الأرض  
المستأجرة (سئل) في ناظر وقف آجر دارين جارين في الوقف من زوجته مدة معلومة باجرة معلومة  
لم يزد فيها على أجر مثلها ولم يحكم بعصمة الاجارة كما يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة  
(الجواب) نعم (سئل) فيمن استأجر داراً باجرة معلومة من الدراهم ثم آجرها لغيره من  
آخر بدنانير أكثر مما استأجر هو به فهل تصح وتطيب له الزيادة (الجواب) حيث آجر بغير جنس  
ما استأجر تطيب له الزيادة والمثله في الخيرية وغيرها وهي شهيرة (سئل) في دار مشتركة بين  
زيد وجهه وقف لكل حصصة معلومة شائعة وهي محتاجة إلى العمارة فأجرها زيد وبعض  
مستحقين من أجنبي ولم يحكم بعصمتها كما يراه وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
(الجواب) نعم لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظراً لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فأنفق  
لم يرجع على أحد وكان متطوعاً لانه الاجارة لم تصح فلم يصح في ذمته أيضاً قبل فن  
الحيل قال السيد الخوئي أقول في الاسعاف لو آجر الموقوف عليه الوقف قال النقيب أبو جعفر

مطلب استأجر حانوتاً للتجارة  
فأفلس له فسخها

مطلب اذا عصب الدار من  
المستأجر لا يلزمه اجرة

مطلب آجر الأرض المشغولة  
بزراعة لا يجوز والحيلة أن  
يبيع الزرع

مطلب اذا كانت الاجرة  
مكيدة أو موزونة بشرط فيها  
ما يشترط في السلم  
مطلب جعل اجرة الأرض  
من غلتها لا يجوز

مطلب آجر الناظر من  
زوجه بدون زيادة ولا حكم  
حكم لم تصح

مطلب اذا آجر بغير جنس  
ما استأجر تطيب له الزيادة

مطلب آجر الوقف ولم يكن  
ناظر عليه وأذن للمستأجر  
بالعمارة فأنفق فهو متطوع

في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازله  
 ايجار الدور والحواليات اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقيد وهو  
 في مقام التصديق والقوى غير سديد اه (أقول) وانما كان المستاجر متطوعا لان المؤجر  
 ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه كالم يصح ايجار له لكن قولهم الغار يضمن اذا سكن الغرور في  
 ضمن عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر هنا لما انفقه المستاجر والظاهر ان ما عمل به في الاشياء  
 اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد لما فسد فكأنه لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى هذا  
 انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان الاجارة ان المستاجر يكون متطوعا بما بناء  
 أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة وقد مر نظيره ويأتي اسكن في الفتاوى  
 الخيرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بان المستاجر لا يؤمر بالقلع بل له استبقاؤه  
 وان أفتى المتولى الا بالقلع لان ابتداء الفعل ليس ظمنا لغيره فراجعه وكذا أفتى الرمي فيما لو استأجر  
 طيبيا اجارة فاسدة بانه له أجر مثله وما انفقه في ثمن الادوية وكذا أفتى غير واحد بانه لو دفع له فرسا  
 يعلفها بحصة منها بان له أجر مثل وبذل العلف وله نظائر كثيرة كهاتدل على أن الاذن لا يبطل  
 وان فسدت الاجارة قبل اتماله (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى ماء معلوم الطول  
 والعرض والعمق بحقه المعلوم من الماء الجاري ذلك المجرى مع حقه من الماء في الوقف المزبور  
 ليس بقى بستانه مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم شي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجزى  
 المجرى المذكور مع حقه من الماء من بكر مدة تسعة وعشرين سنة باجرة معلومة من الدراهم فهل  
 تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم قال في البرازية في كتاب الشرب ولم يصح اجارة الشرب  
 أيضا الوقوع الاجارة على استعمال العين مقصودا اذا أجزى أو باع مع الارض فحينئذ يجوز تبعها  
 اه رجل استأجر أرضا بشربها وحاجة المستاجر الى الشرب ليسوق الماء الى أرض له أخرى جاز  
 خالية من باب الاجارة الفاسدة (سئل) في تيماري أجزى أرضا قربة معلومة جارية في تيمار  
 اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم  
 (سئل) في تيماري أجزى المتحصل من تيماره لا حرو قبض المستاجر قدر ما معلوم من متحصل  
 تيماره فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض بيمينه (الجواب) نعم وقد  
 أفتى بذلك الخبير الرمي مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها  
 اجارة وقعت على استعمال الاعيان وهي باطلة (أقول) والظاهر ان هذا اذا لم يستأجر الارض  
 من التيماري لاجل الزرع بل استأجرها لالاخذ العشور وما يتحصل من التيمار فلو احتال لذلك  
 واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسئلة استأجر الارض مقبلا ومرحا  
 المذكورة في وقف الاشياء لبيان خيلة الجواز فيما اذا أراد المستاجر رعي الحشيش مثلا ثم رأيت  
 في الدراختر في أوائل كتاب الاجارة قال مانصه اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي  
 صحيحة لان العبرة للمعاني وتقدمناه في الجهاد اه فمن أقطعه السلطان أرضا يجوز أن يؤجرها  
 لكن للزرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسئلة التيماري أن يمنع من أخذ  
 القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عز نصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعي الكافانه  
 مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستاجر متحصل التيمار من القسم والعشر ونحوه فالتيماري  
 الرجوع به عليه لا على الزرع لانه أخذه باذنه فهو كالوكيل عنه فصح قبضه وله الرجوع به عليه  
 لا عليهم لان ما قبضه المستاجر باذن التيماري ملك للتيماري ولم يوجد من التيماري هبة ولا ابراء

مطلب يجوز ايجار المستحق  
 اذا لم يحتج الوقف الى العمارة  
 ولم يكن له شريك

مطلب استأجر مجرى الماء  
 مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب  
 وبيعته تبع الارض

مطلب أجز المتحصل من  
 تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيماري صحيحة

مطلب في المقاطعة والالتزام

حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم  
تصح فظاهر وقد أفتى المؤلف من اربابها لا تصح اجارة القرية والارض لغير الزراعه أصحاب مشدد  
المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التاجي البعل تلميذ الشيخ  
العلاءي قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استمالة الاعيان فصدق انما اذا  
كانت كذلك بان كانت اراضي القرية في أيدي مزادعين وانما استأجرها المستأجر المرقوم  
ليأخذ ما يخصه من خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة لا تصرف بالملك علماء شافعية اه  
وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفتى من ارباب لان هذه الاجارة المسماة  
بالمقاطعة والالتزام (سئل) فيما اذا استأجر زيدا ارضي معلومة للزراعة ومضى بعض مدة  
الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة (الجواب)  
نعم استأجر ارضا لزراعتها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه  
أراد أن يزرع ارضا أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حافوتا أو يثما ثم بدله السفر كان عذرا  
قاضيخان (أقول) كتبت فيما علقته على الدراختم ان له كذبه المؤجر في ارادة السفر يختلف  
المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخي والقنوري وقيل بسأل رفقة وقيل يحكم  
زيه وشابه وقيل القول بفسخ السفر (سئل) في حوائث وقطوع رطل يده على أسلحتها  
واستوفى منفعتها مدة بشر الثياب ووضع ستمائة من خشب لاسبيل ذلك ويريد نازا الوقت  
مطالبة باجرة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم استأجر سنة فله نصف  
علمه الثياب أو يبيت عليه يجوز براية من الاجارة في نوع النبايع والحافوت (سئل) في خانين  
معلومين جارين في وقف بر تحت قولية زيد بموجب براءة سلطانية وفي توافق عرو من متولى الوقف  
مدة معلومة باجرة معلومة استوفى عرو ومنفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور  
الخانين المزبورين من بكر مدة سنة كاملة اجارة منتظرة أولها بعد انتماء مدة عمرو باجرة معلومة  
من الدراهم فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم لما في منقولات البيوع من المتون  
وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٢٦ قال  
في الفتاوى اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقدم أجر بك الدار بمكة كذا يجوز وان كان فسخه تعلّق  
وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكافي وأبي اللثب واختار صاحب المصطلح الى أن قال  
وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أجر لك دارى هذه رأس الشهر بكذا كان اجارة في قولهم اه  
(أقول) الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد النعمتين وأيد بأن عليه  
الفتوى كما في اواخر اجارات الدراختم وفي الفتاوى انما يرى من الاجارات في ضمن جواب  
سؤال مانصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نصفها في أول دخول العقد  
وقوله اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر البصنع له شافى مكان لزيد بالآلات من زيد ويبيعه  
على أن يكون لزيد نصف الربح الحاصل منه والربح به يؤول ويمنع عمرو ذلك ويريد زيد  
اخراجهم من المكان وأخذ الشاود دفع أجر مثل عمل عمرو له فهل له ذلك (الجواب) نعم  
لان الاجارة بهيولة فتول الى أجرة المنزل بالغة ما بلغت من المنة وهم من المتور (سئل)  
في رجل تزوج امرأته ودخل بها في منزل كانت فيه باجر ثم بعد مدة طالت من زوجها أجرة المنزل  
فهل تكون الاجارة عليها عليه (الجواب) نعم لانها العاقدة كما في البرازية (سئل) فيما اذا  
حرث زيدا الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمنع من تسليمها

مطلب ارادة السفر عذر  
في فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل  
سطوح الوقف لنشر الثياب  
أول بيت عليه يجوز  
مطلب استأجر سطحا لبيت  
عليه أو يحذف الثياب يجوز

مطلب تصح الاجارة المضافة

مطلب استأجره ليصنع له  
شوا ويبيعه بنصف الربح  
لزمه أجر المثل  
مطلب استأجر منزل  
وتزوجت فيه فالاجرة عليها  
لا على الزوج

للمؤجر المرقوم حتى يعطيه قيمة حرته وكرابه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانه لا قيمة للمنافع والكراب وصف في الارض ومسئله الكراب مذكورة في حزارعة التنوير وقال ويستترضى ديانة ولكن هذا اذا كان بالاذن وفي المسئلة المسئول عنها غير اذن وذكرها الخير الرمي قائلا لانه كاون الدابة (سئل) في رجل اذنت له أمه بأن يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه اجرة المثل في المدة المزبورة (الجواب) نعم رجل دفع الى آخر دارا ليسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط العمارة فيجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد أجره باجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمره فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات (أقول) ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ذلك الغير عبارة فارسية وعربها الخير الرمي في حاشيته عليه ونصه اتفقت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمر وصار يساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبت ببقية ورثتها باجرة السكنى وطالبهم هو بما اتفق فالجواب أنه يستقط مما أنفق قدر اجرة السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يستقط ببقية منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمره فهو متبرع اهـ (وأقول) أيضا وجه كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جعل العوض وقت العقد وجب أجر المثل بالغاما يبلغ والمعمر غير متبرع لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى وبما نقله المؤلف ونقلناه أيضا علم أن ذلك ليس باجارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أجاب في نظير هذه المسئلة أنه مستعير لا مستأجر وبما يؤيد ما قلناه مسئلة يجب التنبه عليه الكثرة وقوعها في زماننا وقل من يعرفها وهي ما في النصل الثالث من الخلاصة رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسمك في حانوتي فسلم أردت عليك دراهمك لأطالبك باجرة الحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض اليه ألف درهم وسكن الحانوت مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال فالاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكره قبل الاستقرض أو بعده فلا أجر عليه اهـ ومثله في البرازية ونقل المسئلة في التتارخانية في مستقرقات الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين وفي الكبرى قال نفر الدين وعلمه الفتوى وفي الثانية رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعه له الى أن يزد عليه الدراهم اهـ فثبت كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض أو قبله أو بعده في مسئلتنا بالاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في داره الا بمقابلته منفعة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقد صرح في الاشباه وغيرها بأنه لو قال أجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية اهـ وقد صرحوا بان الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاحفظ هذه المسئلة فانها مهمة لكن بقي ما اذا استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكنها بما نافع له أجره الظاهر لا وان كان ما أباح له السكنى الا لاجل القرض لان الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض أحدهما على الآخر أفسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس وإذا اختلفوا في كراهة انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكراهة التحريمية في مثل مسئلتنا لانه لو لم ياذن له الراهن بالانتفاع بالدار المرهونة

مطلب أسكنته في دارها  
بشرط ان يعمرها يلزم أجر  
المثل  
مطلب دفع له داره ليسكنها  
ويعمرها  
مطلب فيما اذا اتفقت مع  
زوجها على أن يعمر ويسكن

مطلب أقرضه دراهم  
وسكن في داره



مطلب زرع في أرض وقف  
بدون إذن صاحب المشد  
فعلية أجرة مثلها بالجهة  
الوقف والزرع له

مطلب اذا زرع أرض  
الغير بلاذنه اعتبر العرف  
مطلب برهن المستأجر  
على أن الزيادة ضرورية وتعت  
يقبل  
مطلب للقاضي فسخ الاجارة  
اذا خيف من المستأجر على  
أرض الوقف  
مطلب لا يجبر الناظر على  
شراء القيمة ويترك الزرع  
بأجر المثل الى ادراكه

لم يقرضه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض جارية في وقف وفي مشد مسكة عمرو فزرعها زيد  
بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام عمرو والمزبور يكلف زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع  
بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجرة مثل ذلك بالجهة الوقف والزرع للزارع (الجواب) يلزم  
زيد أجرة مثل الأرض مدة تصرفه فيها بالجهة الوقف والزرع للزارع وان كان غاصبا (أقول)  
انما يلزم الزارع أجرة مثلها بالجهة الوقف ان لم تكن جارية في نواجر عمرو وصاحب المشد أمالو كانت  
جارية في نواجره فاجرتهما تلزم المستأجر الا اذا لم يكنه اخراج الغاصب بشفعة أو حيازة فلا تلزمه  
بل تلزم الغاصب لأن منافع الوقف مضمونة أما اذا لم يكنه اخراجه عمدا كرفا المنافع تكون مملوكة  
له بعقد الايجار وخرجت عن كونها منافع الوقف فعليه أجرته بالجهة الوقف ثم ان كان يتيما  
أو كانت الأرض معدة للاستغلال فله على الغاصب أجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي من  
القواعد وسند كفي كتاب الغصب تمام الكلام على المسئلة ان شاء الله تعالى (سئل) في أرض  
معلومة بقرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير إذن صاحبها عمرو واستغلها ولم يكن في القرية  
عرف من اقتسام الغلة أنصافاً أو أرباعاً فهل يكون الخارج للزارع وعليه أجرة مثل الأرض  
(الجواب) حيث زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فان اتسموا بالغلة أنصافاً أو أرباعاً  
اعتبروا الا فالخارج للزارع وعليه أجرة مثل الأرض وأما في الوقف فيجب الحصة أو الاجر بكل  
حال كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن داراً معدة للغلة أو زرع أرضاً  
معددة للاستغلال بغير استئجار يجب الاجر (أقول) وسبق في الغصب ان شاء الله تعالى تمام  
الكلام على هذه المسئلة (سئل) في مستأجر خان وقف من ناظره بأجرة المثل اذا جاء رجل  
وزاد عليه في الاجرة فادعى المستأجر أنها زيادة ضرورية وبرهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل  
يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة ضرورية وتعت فاذا ثبت ذلك لا تقبل  
الزيادة المزبورة قال في الأشباه فان كانت اضراراً وتعت لم تقبل (سئل) في مستأجر أرض  
وقف اجارة شرعية بمجديريان الاراضي في الوقف وأثبت الناظر جريانها فيه وتبين أن المستأجر  
يخاف منه على الاراضي فهل للقاضي فسخ الاجارة واخراج الاراضي من يده (الجواب) نعم  
كما ذكره الخصاص في باب اجارة الوقف (سئل) في بستان جاري في جهة وقف وفي نواجر زيد  
من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض أراضي البستان زرع لزيد زرع في أثناء المدة وله فيه  
قائمة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد من ذلك ويكفيه الى شراء  
القيمة فهل يترك الزرع بأجر المثل ولا يجبر على اخذ القيمة (الجواب) يترك الزرع بأجرة المثل  
الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالية من الزرع للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة  
المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك بأجر المثل الى ادراكه رعاية للجاني لأن له نهاية كما هو  
شرح التنوير للعلائي (أقول) هذا اذا لم يكن له في الارض بناء أو شجر مما ليس له نهاية أما  
لو كان فقد ذكر في القسمة وتبعه في التنوير أنه تبقى الارض بيده بأجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر  
وبه أفتي المؤلف كما يأتي ولنا فيه كلام سند كرهه قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها  
طويلة كالقصب كما نقله العلائي عن فتاوى ابن السلي أمالو كانت غير طويلة كالقفل والجوز  
والباذنجان فينبغي أن يكون كالزرع يترك بأجر المثل الى نهاية كما نقله العلائي أيضاً عن حواشي  
الكنز للقرطبي ونقل أيضاً عن البحر عن القسمة أن المراجعة وله سهم يترك الزرع بأجر أي بقضا  
أو بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحدهما اه وتكتب فيما علقته عليه عن الشر بلا لينة أن هذا

مطلب يجوز للمستأجر  
الغرس ان لم يضر بلا صريح  
الاذن من المتولين

مطلب اذا مضت المدة وله  
غراس فله استبقاؤه باجرة  
المثل

تحرير مهم في مسئلة استبقاؤه  
البناء والغراس

الشرط في غير الثلاثة التي استثنى المتأخرون اعنى الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال لانها  
مضمونة ولو بالغصب (سئل) في اراض معلومة جارية في اوقاف وفي مشد مسكة زيد وتواجره  
من اربابها بالوجه الشرعي غرس زيد بها غراسا في مدة تواجده بغير اذن من المتكلمين عليها  
والغرس لا يضر بالارض والا انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس بالارض  
بأجر المثل أولا (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض  
بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمسكة المسكة والله سبحانه  
أعلم والمسئلة في البحر من الوقف واقفي بها صاحب البحر في فتاواه وفي الخاتمة من فصل ما تنقض  
به الاجارة مانعه والمستأجر ان يبنى بيتا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار اه (سئل)  
في ارض جارية في وقف أهلي وفي نواجر زيد من ناطره مسدة معلومة باجرة المنسل وله فيها غراس  
قامت بها بالوجه الشرعي فأنقضت مدة اجارته ويريد الناظر ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن  
أجرة المنسل وزيد ياتي استجارها الا باجر مثلها فهل لزيد استجارها باجر المثل لا بالزيادة ولا تؤجر  
من غيره (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة استأجر ارض وقف وغرس  
فيها ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤه باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى  
الحناوي استجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه (أقول) ما أفتى به المؤلف تبعاً  
للتنوير قد أفتى به الخير الرمي قائلوا أنت على علم أن الشرع يبي الضرر خصوصاً والناس  
على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار  
اه لكنه في الخبرية أفتى في موضع آخر بخلافه وقال يقلع وتسلم الارض لناظر الوقف  
كما صرح به المتون قاطبة اه ولعل ما أفتى به ثانياً محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر  
على الوقف لانه قال في حاشيته على المنع ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مفلساً أو سبي  
المعاملة أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم اه  
ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من أنه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي  
الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاؤه الغراس جبراً حيث  
لا ضرر على الوقف انما تباع فيه صاحب التنوير صاحب القنية وهو مخالف لما في عامة المتون  
المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره أنه لا عبرة بما يقوله في القنية اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في  
المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون  
والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقلع البناء والغراس وتسليم الارض  
فارغاً ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس  
اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وابعوها وما لم يقدروا على  
بيعها لا يستأجرونه الا بدون أجرة المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس  
واقتمار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة على الله تعالى أبصارهم بما  
ياخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتسام ذلك في حاشيتنا رد المحتار والعلامة قنلى زاده  
رسالة في الاستبدال فراجعها فقد أقام فيها العلامة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن  
قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن يتطرق في الاوقاف فان كان  
يجب لرفع البناء والغرس تستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه  
الاجرة وقلما يضر الرفع بالارض فان الغالب أن فيه فتنعا وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله

مطلب احتسار واحترام

تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا استأجر واستحكر  
 زيدا له لنفسه من ناظر شرعى على وقف جده فلان فاجر مؤاخره ما هو جاري الوقف المزبور  
 وذلك جميع أركان بستان سايخه معلومة اجارة واستحكار الارضين للغرس والبناء والتعدي  
 والاحترام لمدة معلومة طويلة باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى حاكم حنبلى ثبت لديه  
 حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة أجرة المثل وأن في ذلك كمال الخط والمصلحة  
 للوقف وحكمهم بصحة الاحتسار والتواجر ولزمه في حادثة المدة الطويلة حكم شرعى عام وافق  
 مذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستأجر  
 أن يغرس ويبنى في الارض ما أحب واختار وسهما بينهما ويغرسه يكن ملكا له وكتب بذلك حجة  
 شرعية آتت مفت حنبلى بالعمل به بعد ثبوت مضمونه بالوجه الشرعى وبصحة كل من التواجر  
 والاذن وأنفذ الحكم المذكور كما حكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون الختمين  
 بعد ثبوت بالوجه الشرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبالغ معلوم من الدراهم  
 مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحانوت وترميمها الضرورين  
 حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الحانوت مدة مستقبلة بأجرة معجلة  
 تصرف في الترميم والتعمير ولو جرد الخط والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم  
 وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولى الوقف بعد بدو حادثة ذلك لدى  
 قاض حنبلى حكم له بدباستحقاقه المبلغ المذكور مرصده على الحانوت وان كان ذلك باذن  
 المتولى فقط وبدون اذن قاضى القضاة حكما شرعى موافقا لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة  
 والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى ثم  
 استأجر زيد الحانوت من متولى الوقف مدة معلومة باجرة من الدراهم معلومة هي اجرة مثلها وقبل  
 انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للاولى باجرة  
 معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اذن له المتولى باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر ذلك  
 أيضا لدى قاض حنبلى ثبت لديه بالبينة العادلة أن الاجرة المثل وان في ذلك كمال الخط  
 والمصلحة للوقف وحكمهم بصحة الاجارة ولزمها وعدم انفساخها بالزيادة في حادثة المدة  
 ثبوتها وحكمهم بصحة موافقة المذهب مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة  
 وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حكم حنفى وكتب به حجة أخرى وأفتى مفت حنبلى بصحة  
 الاجارة والتعمير والارصاد وبقاء المأجور يزداد الى انتهاء مدته وعدم انفساخ اجارته بالزيادة  
 وبالعمل بالختمين فهل يعمل بمضمون الختمين الاربعة المزبورة بعد ثبوتها بيقين المأجور يزداد الى  
 انتهاء مدته ولا تنفسخ اجارته ويستحق المبلغ المزبور (الجواب) نعم حيث كان الحال على هذا  
 المتوال (سئل) في مستأجر طاحونة وقف أهلى اذن ناظر الوقف له أن يرهم بالمأجور مادامت  
 الضرورة اليه من مرتبة وشرا عتج وعير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله وسهما يصرفه  
 يقتطعه من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان  
 لم يكن كذلك لا يقتطع المستأجر شيئا يصرفه ويكون متبرعا به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر  
 بالمأجور عزيمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن  
 يقتطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام  
 عفى عنه وكتب الجواب كما به المرحوم العجايب وأفتى المهتمندارى فيمن استأجر دارا للوقف

مطلب في اثبات مرصده  
 على حانوت واستئجارها مدة  
 طويلة

مطلب اذا اذن للمستأجر  
 بالترميم باطلاع المؤجر  
 أو نائبه خالف كان متبرعا  
 مطلب استأجر دارا للوقف  
 وهدمها وغير معالمها يتطرح الخ

وهدها وغير معالمها بانه ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيرها اليه أنفع لجهة الوقف وأكثر  
ربما أخذ منه الاجرة وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة لا يحسب له من  
الاجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعاً لم يهدم ما صنعوه واعادة الوقف الى الصفة  
التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق به كفي فتناوى قارئ الهداية وفي البرازية قبيل العاشر من  
الاجارة وان قال له رب الدار ابن واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكر الاجر  
فالتقول للاجر وان أقرب البناء واختلفا في قدره واتفق جميع أهل الصنعة على قول واحد  
فالتقول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر ثبت الدعوى والانكار اه (أقول)  
قوله ثبت الدعوى والانكار معناه يتحقق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى  
والانكار من أن البينة على المدعي والقول للمنكر وكتب المؤلف في غير هذا المحل عن البرازية  
قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجراها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان  
علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال الكاير جمع وهو المختار اه  
(سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعروف من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو وأرض لاما  
لهما ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمرو والمزبور بحقه من الماء من زيد  
المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا  
ويستقيه بالماء المزبور فغرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نموا وأثمر وتصرف بذلك  
وانتفع وانقضت مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعد ما يعطى الاجرة والا تطلب رجل من  
الناظر المزبور ايجار المجري بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره  
الرجل بقي غراس عمرو بالما فيتلف ويبس ويتضرر عمرو بذلك فهل يؤجر المجري بحقه من  
الماء من عمرو وبغراس لا من غيره (الجواب) اذا أبى صاحب الغراس الاستئجار بأجر  
المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور لانه راعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والاقضاء  
بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك باجر المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالاولى أن  
يؤجر له تطبيقا على مسألة الارض المستكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه  
للعلاءي من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة  
فلم يستأجر استبقاؤها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبى الموقوف عليهم  
الا القلع ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم مسألة الارض المستكرة وهي  
منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه قال الخبر الرمي فالحكم باستبقائها أي الارض المستكرة  
بأجر المثل أو على ما نص عليه الخصاص والراعي دفع الضرر لا سيما بما تبلى الناس به كثيرا  
مع رعاية جانب الوقف بدفع أجر المثل خصوصاً اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر بأكثر من ذلك  
ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره باتلاف بناءه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى  
به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهنا الاشجار انما غرس بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر  
صاحبه ولا ينفع صاحب الماء أكثر من أجر المثل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد  
جاء النهي عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر  
ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشياء في قاعدة الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث  
سنين رأيت فتوى من جدي المرحوم عبد الرحمن افندي العمادى بعث ذلك وهي بخطه المعروف  
المعروف فمدت الله تعالى حيث وافق رأي المنقول في زيد استأجر من عمرو المتولى علي وقف أهلي

مطلب اختلاف المؤجر  
والمستأجر في البناء أو في  
قدره

مطلب استأجر طاحونة ثم  
أجرها وأذن له بالعمارة هل

يرجع

مطلب استأجر مجرى ماء

وغرس عليه وانقضت المدة

فلا يؤجر من غيره

مطلب يجب القضاء والاقضاء

بما هو أنفع للوقف

مسألة الارض المستكرة

فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقه زيد إلى أرضه وعمر الأرض ومجرى الماء وغرس على الماء  
غرساً في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الأرض وعلى الغراس والغلال أعشار الخشب مولانا  
ولي الأمر وجرى العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متولى آخر وأجر مجرى الماء مع الماء للرجل  
اجنبي وأذن له في نسل الماء الذي قام به الغلال من الأشجار المثمرة وغيرها فهل للمتولى أن يؤجر  
الماء لغير مالك الغراس الأول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة بأجرة المثل خوف على اتلاف  
الأشجار وهل يمنع الاجنبي من ذلك ويضمن ما تلحق من الغلة بتعديده على غراس زيد مع أنه منعه  
من تلك الزيادة التي يترتب بها الضرر أم يبرأ من شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته  
إلى ساعة القيام (الجواب) الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على  
المتولى تقديمه على غيره ويمنع من إضراره بتقديم الغير ولا سيما امتثال الأمر المطاع الواجب  
الاتباع والله تعالى الموفق كتبته الفقير عبد الرحمن عتي عنه (أقول) لا ينافي هذا ما قدمنا قريبا  
من عدم الجبر على الاستبقاء إذ لا شأن أن مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفا نعم لو كان يخشى  
على ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا أو منفسا أو منسأ المعاملة أو لا يستأجر بأجر المثل لا يجبر  
المتولى على إيجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم إن ما ذكره هنا في السؤال بقوله ويضمن  
ما تلحق من الغلة بتعديده على غراس زيد لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبي  
إن كان تعدي على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعدي بسبب استجاره  
للمجري المذكور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض أشجار زيد أو كلها فلا يضمن كما ذكره  
المؤلف بقوله وإذا تلفت الأشجار بسبب انقطاع الماء لاشئ عليه لما ذكره في الخاتمة في ضمان  
ما يتولد من المباح من كتاب الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى له فباع رجل ومنعه  
الماء ففسد زرعها قالوا لاشئ عليه كالموضع الراعي حتى ضاعت المواشي اهـ (سئل) في رجل  
استأجر جماعة ليرجدوا له زرع المحصول في مكان كذا على أن يكون لهم في نظير أجرهم من  
واحد من عشرين جلا من الزرع فجدوه كله ولم يدفع لهم شيئا فهل يجب لهم أجر مثلهم من  
جنس النقدين لا المسمى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو جلا ليركبه من  
مكة المشرفة إلى دمشق بأجرة معلومة من الدراهم وشرط زيد في صلب عقد الاجارة على عمرو أن  
يطعمه ويسقاه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد المنفعة وأطعمه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل  
تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل لركوبه ولا زيادة عن المسمى وينقص  
عنه (الجواب) نعم تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط المزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه  
لا زيادة عن المسمى لأنهم ارضوا بما سقاط حقهما حيث هما الاقل وإذا كان أجر المثل ناقصا عن  
المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كما في الدرر والتنوير وغيرهما (أقول)  
في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة المعامري (سئل) في رجل دفع لآخر عنه ليقوم  
عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها وولدها فتأم عليه مائة فهل له أجر المثل بالغما ما بلغ  
(الجواب) نعم والمسئلة في الرحمة من الاجارة (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمرو وليعاشه  
ويري به بنصفه فرباه وعلفه مدة ثم باعه عمرو وجميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه  
شرعي ويريد زيد رفع يد المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل لذلك وليس لعمرو سوى أجر  
المثل لتركه ومثل علفه (الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي يعني المهمة مائة في مسهرة  
صغيرة قباع المالك الثمن منها شاة عالز يدعيها صحيبا ثمن معاوم وسلم اليه المهرة وأمره بتريتها

مطلب لصاحب الغراس  
قبول الزيادة ويمنع المتولى  
من إضراره بتقديم غيره  
عليه  
مطلب منعه من إجراء الماء  
حتى فسد زرعها لاشئ  
عليه  
مطلب في الاجارة الفاسدة  
يجب أجر المثل من النقدين  
لا المسمى

مطلب استأجر جلا من  
مكة وشرط ما كاه ومشر به

مطلب دفع اليه عنه ليرعاها  
يجز من صوفها وولدها

مطلب دفع حصانه لرجل  
ليعلفه ويريه بنصفه

والقيام بعلفها من ماله على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثمن الثاني تكمله الربع منها نظير  
التربية والعلف فتسليمها زيدور باها وعلفها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الاول المشمول  
بالبيع الصحيح يكون ملكا للمشتري دون الثمن الثاني المجموع له نظير التربية والعلف ويرجع  
على البائع بما تاب حصته من العلف وأجرة التربية لا يراعى على قيمة الثمن المجموع في مقابلته  
الجواب نعم اه (أقول) رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحاني  
مانصه قوله وأجرة التربية فمه نظر لأن الشريك لأجره اه أى لأنه في هذه المسئلة شريك  
وليس للشريك أجر على عمله في المشترك بخلاف المسئلة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يراعى  
على قيمة الثمن الخ لم يقيد به المؤلف في مسئلته المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى  
الرحميمة وفيها التصريح بأنه لا يراعى أجره مثله على المسمى ان كانت تسمية ويوافق ما ذكره في  
المضاربة انما اذا فسدت فلا يرجع للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر  
المسئلة في الدر المختار في باب البيع الفاسد بلا تقييد ونصها فلودفع بز القز أو بقرة أو دجاجة  
لا تحر بالعلف مناصفة فالخراج كله للمالك لخدمته من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل  
العامل عيني ملخصا اه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما هو يؤيده ما في الخياطة وغيرها  
من انه يجب في جهالة المسمى كالأوبعض أجر المثل بالغاما بلغ أما اذا فسد العقد بحكم شرط فاسد  
ونحوه فلا يراعى على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين  
استاجر بيتا سنة بمائة على أن يرقه فعليه أجر المثل بالغاما بلغ اذا المدة لما شرطت على المستاجر  
صارت من الاجارة جهل الاجر اه وإذا سمي له نصف الدابة مثلا في مقابلته تربيتها وعلفها  
يكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لأنه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربية ونحوها  
للعلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابل من الدابة وجعل ما يقابل أجرة للتربية  
وحيث جهل المسمى يجب الاجر بالغاما بلغ لأن هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جعل البديل فيما  
فيجب أجر المثل بالغاما بلغ وبذل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من  
الاجارات مانصه وفي فتاوى الفضل لودفع الى نداق قبالة يندف عليه كذا من قطن نفسه بكذا  
من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز اه وذكر قبله وفي الاصل رجل دفع الى السكاف جلد  
ليخزله خفين على أن يعملهما بنعل من عنده ويطنه ووصف له ذلك جاز وان كان هذا يباع في  
اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز عزله ما لودفع ثوبا الى  
خياط ليخيطه جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فان ذلك لا يجوز قياسا  
واستحسانا فكذا هذا لكن ترك القياس في الخلف للتعامل وفي المنتقى عن محمد دفع الى خياط  
ظهارة وقال بطن من عندك فهو جاز فاقاسه على الخلف فصار في المسئلة روايتان ولو قال  
ظهارة من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لأنه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا أن المدا على  
التعارف ولو جرى التعارف جاز والافلا كما يشهد بذلك التعليق فتأمل ومن ذلك ما ذكره  
في استبحار الكاتب لو شرط عليه الخبز جاز لا لو شرط عليه الورق أيضا (سئل) في رجل استاجر  
معمرا بالعمولة كذا بالآتين المعماري بأجرة كذا فعمر ذلك فهل للمعماري اجرة مثل  
العمل وما انفق في ثمن الآلات (الجواب) نعم (أقول) رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا  
السايعاني بخطه ذكر هذا السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات  
ثلاثين وقيمة العمارة أربعين صارت العشرة أجرة فان كانت مثل أجرة المثل فيها وان كانت أجرة

مطلب استأجر بيتا على أن  
يرمه يلزمه أجر المثل مهما  
بلغ

مطلب دفع له قبالة يطنه  
بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوبا ليخيطه  
ويحشوه من عنده لم يجز  
مطلب في مشاركة المعماري  
على أن آلة البناء على  
المعماري



المثل أقل فله أجره المثل وان كانت أكثر فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراه الحاج  
مع المقوم باكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر الى قيمة البناء مبدا والى قيمة الآلات  
فالمتفاوت بينهما يكون أجره يستحقها المعمارى ان ساوت أجر المثل أو نقصت عنه والأفله أجره  
المثل ولا يخفى أن هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فمما قل على أن هذا التفصيل مشكل  
اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجر المثل بالغاما بالغ وبأيده ما قدمناه أن نأمن  
جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرمته فعليه أجر المثل بالغاما بالغ وفي البرازية  
قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار دهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على أن ما يحتاج  
اليه منه ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع أجر المثل اه ومثله  
في الخلاصة بل مقتضى ما مر أنه لو تعوز في جاز كما مر نظايرة قبيل هذا السؤال والله أعلم  
بحقيقة الحال (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة بأجرة كذا فزرعها  
ثم أكل الفار جميع الزرع ولم يبق بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه  
أجرة المدة المذكورة (الجواب) نعم وفي الولولة الجدية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم أصاب الزرع  
آفة فهلك أو غرقت من الماء فلم ينبت فعليه الأجرة لرب الأرض تمام لأنه قد زرع ولو غرقت  
قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحط الفتوى  
على أنه بعد هلاك الزرع إذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب  
الاذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو تمسك غاصب عنها اه لسان  
الحكام وحاصله انه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل أكل الجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من  
الزرع يلزمه الأجرة لما بقي من المدة أيضا ولا يلزمه الا لما قبل أكل الجراد فانهم فان هذا  
التفصيل هو الذي عليه الفتوى (سئل) في رجل استأجر دارا فانهم بيت منها هل له فسخ  
الاجارة (الجواب) نعم وفي الصغرى اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن  
لا يفسخ بغلبة الأجر خلاصة وبرايزة انهدم البيت المأجور فله الخروج وفسخ الاجارة خاتمة  
(أقول) فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤمر أحد منهم ببناءه كما يأتى قريبا عن  
الذخيرة (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا جنيته معلومة وثلاثا آخر ملك عمر وفاجر زيد ثلثيه  
من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة حاكم يرى صحتها فهل تكون الاجارة فاسدة  
وتلك المستأجر الدعوى بفسادها وطلب الاجرة التي بحملها للمؤجر سلفا (الجواب) نعم قال في  
المنظومة السفسفة

مطلب اذا أكل الفار  
الزرع لا يجب تمام الاجرة

مطلب اذا انهدم بيت من  
الدار له فسخ الاجارة

مطلب لا تصح اجارة المشاع  
من غير الشريك

مطلب يجب عليهم ما فسخ  
الاجارة الفاسدة

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلم واستنب  
ورأيت بهامش العمادية بخط الجدة عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضيخان الفتوى  
على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع ونقل الزيلعي أن الفتوى على قولهما في جوازها قال  
الشيخ قاسم في تصحيحه ما نقله الزيلعي شاذ مجهول القائل اه والاجارة والبيع أخوان لان  
الاجارة غليك المنافع والبيع غليك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع القاسد ويجب  
على كل واحد منهما أى من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري  
اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بغير واذا أصرا أحدهما على امساكه وعلم به القاضى  
فله فسخه جبرا عليهم ما احتل للشرع برايزة اه (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرو على أن يعصر  
له زبيب ديساوي زرعه فلا تحسب حصة وشعيرا وغيرهما ويعطيه أجرته كما يعطى الناس

مطلب لا يلزم ذكر المدة  
فيما يقدر على الاختذ في  
العمل به للحال  
مطلب تشاركى دابة بمثل  
مات تشاركى به أصحابه



مطلب يلزم المستأجر غرام  
أجر المثل

مطلب الاجارة الطويلة  
باطلة  
مطلب الاذن بالغراس في  
الاجارة الفاسدة فاسد  
مطلب اذا بطل المتضمن  
بطل المتضمن  
مطلب استأجر غراس توت  
لا يصح  
مطلب استأجر ملاحه  
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار  
على استهلاك العين

ولم يسمها شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت وشرع عمرو في العمل المذكور  
للحال لا مكانه وأتم ذلك ولم يعطه زيد شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوما بان  
كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز لعمر وطلبه (الجواب) نعم أما صحته مع عدم ذكر المدة فلأنه  
عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للحال يقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الثانية من الاجارة  
الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحته مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما فلما  
في البرازية تشاركى دابة بمثل مات تشاركى به أصحابه ان لم يكن مات تشاركى به أصحابه مثل هذه الدابة  
معلوما بل مختلفا فسدت ولو معلوما بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كما في البرازية  
من الاجارة الطويلة (سئل) فيما اذا أجرة تولى وقف أرضا لها ماء بفضل عنها الرجل مدة طويلة  
بدون أجر المثل وأذن له بان يغرس في الأرض المزبونة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه  
فيها له ولم يجعل لجهة الوقف شيئا من الغراس وغرس المستأجر غراسا واحترمه لدى حاكم يرى  
ذلك فهل تكون الاجارة بدون أجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس  
للمستأجر دون جهة الوقف باطلا وتولى الوقف الآن مطالبة بقطع الغراس وتسليم الأرض  
فارغة أولا (الجواب) نعم يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للمتولى  
مطالبة صاحب الغراس بقلعه وتسليم الأرض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه  
الجواب ماله المرجوم الجدي شيخ الاسلام أجاز كتبه الفقير محمد العبادي المفتي بدمشق الشام  
الحمد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون أجر المثل لا تصح ويلزم المستأجر  
تمام أجر المثل ولأن اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا وأكثر من ستة ان دارا لا تجوز  
كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فيمن أجز أرضا موقوفة مائة سنة لواحد  
من المسلمين هل يجوز فأجاب

أفتى بطلان الاجارة معشر عن زمرة العلماء قطع الزما

وكذا أفتى للتدين حسبة كى لا أكون مجبرا حرظا لما اه

فحين كانت الاجارة مدة طويلة وبدون أجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن  
بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر  
بطل المتضمن كما في الاشياء قبيل الانغاز (أقول) انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس (سئل)  
في رجل استأجر غراس توت قائم في أرض وقف لأخذ الحاصل من ورق التوت مدة معلومة  
بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة (الجواب) نعم وسئل قارى الهداية هل تجوز اجارة  
الملاحه لجمع المالح فيها فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين  
وان أخذ المستأجر شيئا من المالح فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أيضا عن رجل استأجر أرضا  
ملاحه لينتفع بها في جمع المالح منها بعقد سقيم بالمال حتى يتعقد المالح فأجاب اذا استأجر أرضا  
ليسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها يتعقد لملاحه هذا المالح ملكه لانه انفق من الماء  
الذي ساقه الى هذه الأرض بمكته فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استأجر الأرض  
ليجس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان كما اذا استأجر حوضا  
أو صهريجاً لئلا ماء يحمله اليه وان كان المالح الذي يأخذه انما هو من أجرء الأرض لامن الماء  
الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الأرض لانه من أجرء الأرض فصار كالمطين والزراب  
ولا يجوز استئجار الأرض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تعقد على استهلاك

المنافع فاذا تصرف فيه كل من المتواجر من الى صاحبه ما وضع يده عليه لا تخبر وسئل فيما اذا  
 آجره دارا لتفيع بها خاصة فأجاب بان له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السكنى  
 أو الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره واذا استأجرها مؤجلا  
 وآجرها معجلا ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الاول واذا استأجر منه مصداقا  
 انه لا يؤجره صدق يلزمه الاجرة ويجبر على دفعها اليه وليس له أن يطالبه بمئنة انهما ملكه  
 ما لم يتبين خلاف ذلك واذا استأجر أرضا للزراعة وهي سجة لا يمكن زراعتها الا تصح هذه الاجارة  
 وان استأجرها لانتفع بها مطلقا ولم يعين زراعتها صح فاذا غرم على اصلاحيها ما لا ان اذن له  
 مالكها في ذلك لم يرجع به عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجوع على المالك وان كان المؤجر غير مالك  
 لكن له ولاية ذلك كالتأجير أو الوصي فان كان ما أذن به من مصالح الوقف أو مال الايتام صح اذنه  
 ويرجع في ربيع الوقف أو مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع  
 له على أحد اه من فتاوى قارئ الهداية وفيما اذا اختلف المستأجر والا جرف قال الاجر  
 لتحملها قاشا وتركب بنفسك وقال المستأجر لاجلها وأركب من شئت فالقول للمؤجر مع يمينه  
 الا أن تقوم بئنه واذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول  
 للمستأجر مع يمينه والبينة للاجير لانه يدعى الايفاء والمستأجر ينكر وفيما اذا غرقت السفينة  
 أو انكسرت بغير صنع ربه الا ضمان عليه ولا أجر له وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء  
 ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاءه اجره بحسابه وان شاء في مكان الحبل ولا أجر له والملاح  
 يستحق من الاجرة بقسطها وان تراضوا على الاتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ النفس وهم  
 فيه سواء وسئل عن استأجر بستانا مشاعا من أقوام متفرقين هرا را حثينة فزرع وغرس  
 ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتقريب فهل يبقى الى حين فراغ بقيته مدة الخصص  
 فأجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشريك لا تجوز الا على قولهم فان حكم حاكم  
 بصحة اجازته فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة  
 ايجاره ليس له أرض معينة يؤمر المستأجر بتقريبها فيبقى الى انقضاء جميع المدة لكن باجر  
 المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكمهم بصحة اقلها كل أن يطالبوه بالتقريب  
 واذا لم تمض المدة وجب عليه أجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين فأجاب  
 كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيما لو انفسخ بموت الناظر  
 المؤجر وان كان هو المستحق بانفراذه ولا تجوز اجارة الوقف بدون أجر المثل وان كان هو المستحق  
 لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيما المستحقون ليس لهم أن يؤجروا  
 الا أن يشترط لهم الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض واذا آجره ولاية  
 فليس لهم أن يؤجروا هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهى اجارة فاسدة  
 تنفسخ ويجب على المستأجر اجرة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكمهم بصحة ما حكم به جوازا  
 واذا انقضت المدة تبقى مع المستأجر باجرة من لهما الا ان تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ يؤمر  
 الباني برفع بنائه اذا وجد من يستأجرها بأكثر مما يدفع الباني واذا مات المستأجر في أثناء مدته  
 تنفسخ اجارته وترجع ورثته عما عمل من الاجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن  
 المدر في الاجارة واذا استمر وأعلى الاتباع بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت النسخ  
 وفيما او اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين ان أرضا وأكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنفسخ

مطلب مستأجر الدار له ان  
 ينتفع بنفسه أو غيره  
 مطلب ليس للمؤجر الاول  
 مطالبة المستأجر الثاني بماله  
 على المستأجر الاول  
 مطلب ليس للمستأجر  
 مطالبة المؤجر بان الارض  
 ملكه  
 مطلب استأجر سجة للزراعة  
 لا يصح  
 مطلب اذا أذن الناظر  
 للمستأجر بمافيه مصلحة  
 للوقف رجوع المستأجر بما  
 غرم في مال الوقف والا فلا  
 مطلب اذا ادعى الاجير العمل  
 لا يصدق الا ببينة  
 مطلب استأجر سفينة  
 فغرقت  
 مطلب خافوا الغرق فالتقوا  
 مافي السفينة  
 مطلب استأجر بستانا من  
 اقوام بعقود مختلفة ثم  
 انقضت مدة البعض  
 مطلب استأجر من اثنين  
 مات احدهما انفسخ  
 في نصيبه  
 مطلب لا تنفسخ بموت الناظر  
 ولا يصح ايجاره بدون أجر  
 المثل وان كان هو المستحق  
 مطلب المستحق ليس له أن  
 يؤجر الا أن يشترط له الواقف  
 مطلب اجارة الوقف أكثر  
 من ثلاث سنين لا تصح الا  
 بضرورة عمارة

مطلب العقد اذا فسد في  
بعضه فسد في كله  
مطلب غير معالم الوقف ان  
كان ما فعله أنفع فهو متبرع  
والأمر باعادته كما يمكن  
مطلب في معنى قولهم يجب  
اجر المثل في الفاسدة لا يجاوز  
المسمى  
مطلب فيما اذا غصبت الارض  
من المستأجر  
مطلب أجر ابنه الصغير من  
أمه لتستأنس به فترجعت  
لدفن الاجارة  
مطلب انهم يمتد بيت من الدار  
يرفع عنه من الاجر بحصته  
مطلب لا يكلف المؤجر ولا  
المستأجر بناء ما انهدم  
مطلب استأجر حمار اول  
يسم الراكب فعي الحمار  
في الطريق فوضعه عند آخر  
الطريق عليه لا يضمن  
مطلب توافق معهما على  
أن يعيناه في البيع ولهما  
ثلثا الربح  
مطلب دفع لدواب وقال بعه  
بعشرة وما زاد فبيني وبينك

اذا لم يشترط الواقف شيئا أو ما اذا شرط شرطا يتبع ولا يتراد عليه الا ضرورة والعقد اذا فسد في  
بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة  
واحتيج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك رفع الامر الى الحاكم ليقلع  
ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جدارا وقلعه ثم استأجر الارض من أربابها وبني  
فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الانقاض وفيها وان استأجر دارا وهدمها  
وغير معالمها ينظر القاني في ذلك ان كان ما غير اليه انفع بلجهة الوقف وأكثر ريعا أخذ منه الاجرة  
وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع عما انتفع به في العمارة ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن  
أنفع بلجهة الوقف ولا أكثر ريعا ألزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد  
تعزيره بما يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة أجر المثل لا يجاوز  
المسمى فاجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا بأجرة معلومة تسكن بشرط في صلب العقد مثلاً أن  
مرمة الدار أو علف الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرمة والعلف على المؤجر  
فاذا استوفى المستأجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه أجر المثل أما اذا فسد  
الاجارة بجهالة الاجرة بان استأجر شيئاً مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه  
فالواجب على المستأجر هنا اجر المثل بالغاما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت  
الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع  
بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يتيقن من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لم استوفرت  
له فله أن يفسخ الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا أجر ابنه الذي دون التميز  
لامه المطلقة مدة لتستأنس به فترجعت فللاب فسخ الاجارة وأخذ منه من الدار ورجع عليه ضرر  
به الصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارئ الهداية (سئل)  
في رجل استأجر دار وقف من ناله مدة معلومة بأجرة كذا فانهم ديمت منها ولم ينتفع بها أصلاً  
فهل يرفع من الاجرة بحصتها (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة  
عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقفها فانهم ديمت يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤخذ  
واحد منهم بما بناه اه ومثله في التتار خاصة قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفاً يدا من علمه  
بعمارة الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف (أقول) أما عدم مؤاخذه المستأجر بالبناء فظاهر  
وأما المؤجر فلا نه لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر  
عن الخلاصة والبرازية والخاصية (سئل) في رجل استأجر حمارا من مكان الى آخر ولم يبين  
الراكب فقصر الحمار في الطريق وعي فوضعه عند زيدا وأعطاه عن علمه وأنفق عليه ومات  
في يده فهل لا ضمان على المؤجر (الجواب) نعم في العمادية استأجر حمارا من كش الى بخاري فعي  
الحمار في الطريق فامر رجلا ينفق على الحمار وأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان أكثره لنفسه  
ضمن وان أكثره لم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر بيضا فقتوا فاق  
مع زيد وعمر وعلي أن يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن لهما ثلثاه نظير اجرتهم ما والثلث  
له وباعوها من جماعة فهل لهما اجر مثل عملهما (الجواب) نعم لجهة المسمى قال في البرازية  
من الخامس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيبي ويملك قال الامام الثاني ان باعه  
بعشرة فلا أجر له وان تعب وان باعه بازيد فله اجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة  
وعليه الفتوى والاجر مقابل بالبيع دون مقدماته كالسعي اه (أقول) مقتضى هذا انه

في صورة السؤال لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن يخالفه ما صرحوا به في المضاربة انهم اذا  
فسدت نصرا اجارة فاسدة ويكون للمضارب اجر مثله وان لم يربح فقتل (سئل) في رجل  
استأجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم دفعها له زيد وتسلم المأجور ثم مات  
زيد في أثناء المدة ويريد المستأجر حبس ما جوره لاجر عجله فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في  
جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وعجل الاجرة ولم يقمضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فاراد  
المستأجر أن يحبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في الجائز في القاسدة أولى ولو مضى وضاع  
أو فاسدا فله الحبس لاجر عجله وهو آحق بثمنه لو مات المؤجر اهـ ومثله في الثانية ومنية المفتي  
حاشية الاشياء للعموى من الاجارة (سئل) في متولى وقف أجر حانوت الوقف من آخر بغير أجر  
المثل بعين فاحش فهل يلزم المستأجر تمام أجر المثل (الجواب) يلزم المستأجر تمام أجر المثل على  
المفتي به كما في البحر وفي هذه الصورة اذا أخبر بربح لان حين الاجارة انهم باجر المثل بدون شهادة  
في حادثة دعوى واثبات في وجه خصم شرعى ثم ظهر وتبين انهم باعجن فاحش فهل يكون الاخبار  
المذكور غير معتبر شرعا (الجواب) نعم (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من ناظره مدة  
طويلة معلومة لدى حاكم خبلي حكم بصحة الاجارة ولزمها بعد ثبوت أجر المثل لديه ثبوتا  
شرعيا والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام ويأجره من غيره باجرة فياز زيادة على الاولى بما  
دون خمس فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث أجره الناظر باجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه  
بما ذكر (أقول) وبمثل ذلك أفق الخير الرمي (سئل) في ناظر وقف أهلى انحصر ربيع الوقف  
فيه نظرا واستحقاقا أجر أرض الوقف من رجل له على الناظر دين بأجرة معلومة قاصصة بهم فهل  
تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث أجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل  
وقاصصة فالمقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصى لو باع مال  
الصغير من له عليه دين بصير قاصصا اذا الوقف والوصية اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف  
لا سيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثله فتوى ذكرها  
الكازروني في فتاواه من الاجارة (مسئلة) العين اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر  
فيرجع بما عجله على من أجره وهو الناظر لان حقوق العقد راجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا أجر  
جهة الوقف من له عليه دين وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا الا لكون حقوق العقد  
راجعة اليه كالكيل فان الناظر كالكيل كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني (أقول)  
وقدم المؤلف نقل المسئلة أيضا عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه وأخر كتاب الوقف (سئل)  
فيما اذا كان لزيدستان جار في ملكه فاجر من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم  
ان زيد باع البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستأجر البيع ورضى به فهل تنسخ الاجارة وينفذ  
البيع في حق الكل (الجواب) نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاجر اذا باع  
المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو  
سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع  
نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يدها المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع  
اعتبر رضا به بالبيع لنسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل ٣١ (سئل) فيما اذا  
قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت تطحن ولم يردها المستأجر  
حتى طحن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضاه منه (الجواب) نعم في الثانية في فصل ما يجب

مطلب له حبس المأجور  
لاجر عجله

مطلب يلزم المستأجر تمام  
اجر المثل

مطلب لا يعتبر الاخبار باجرة  
المثل بدون خصم شرعى  
مطلب لا تعتبر زيادة مادون  
الخمس في الاجرة

مطلب أجر الناظر وقاصص  
المستأجر بماعليه من الدين  
صح

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع نفذ في حق الكل  
وانفسخت اجارته

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع بقي المأجور في يده الى  
أن يصل اليه ماله

مطلب اذا قل ماء الطاحونة  
فلم يردها حتى طحن كان ذلك  
منه رضا



على المستاجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة انقطع ماؤها كان له أن يردها فان لم يردها  
مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردها فان لم يردها حتى طعن كان ذلك رضاه  
وليس له أن يردها بعد ذلك (سئل) في اجارة دار الوقف المعدة للاستغلال أكثر من سنة عند عدم  
المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) لم ترد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى  
سنة في غيرها فلو أجرها أكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الاجارة والمسئلة في التفسير من  
الاجارة والوقف (أقول) هذا اذا أجره غير الواقف أم لو أجره الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد  
خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المستاجر بما بقي في تركه الممت كما  
في القنية لكن ذكر في الدر المختار في آخر باب النسخ عن الفيض وغيره لو أجر الواقف الوقف  
بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه أجر غيره اهـ ومقتضاه أن الاول قياس (سئل)  
في ارض جارية في اوقاف معلومة مشغولة بزراعة زيد الموضوع فيها بحق فأجرها النظار من آخر  
فهل تكون الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصل (الجواب) نعم وفي هذه الصورة اذا  
زعم المستأجر أن الزرع يترك في الارض الى أن يدرك من غير اجارة فهل يترك باجر المثل الى  
ادراكه لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر من رعة وقف مدته معلومة باجرة  
معلومة أجرها من زيد مدته تستوعب مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجدد لجهة  
الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاول (الجواب) نعم يلزمه اجرة ما هو له الرجوع على من أجره  
ان كان موجودا والا ففى تركه مدته ضبطه بعد الثبوت الشرعي (سئل) فيما اذا استأجر  
زيد عمر الخدمه ويخدمه من بلده الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل  
عمر ذلك مدته في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيد وامتنع من استخدامه ويرد عمره ومطالبته  
باجرة مثله في مدة استخدامه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقف  
له عليه مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شطر اجرة الطاحونة  
في بعض المدة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة  
بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما  
اذا استأجر زيد قطعت ارض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الارض بمحدود أربعة  
وذكر عدد ذرعها بمحض ورسمه حتى الوقف وتصديقهم قام الآن بعض المصدقين بعراض زيدا  
في المأجور متعلا بان ذرعه أكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه  
(الجواب) تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب  
فسادا في العقد كما صرح بذلك في البرازية وأفتى بذلك الخبير الرمي (سئل) فيما اذا كان للجماعة  
واختيهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي  
في ارض وقف ويريد الجماعة استئجار الارض جميعها لانفسهم دون اختيهم بدون وجه شرعي  
فهل تؤجر الارض للجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض  
(الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلي حاملات لغراس جاري ملك  
جماعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضى لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من  
غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا كان للجماعة تيارين قرية وعزارع معاومات جاريات في تيارهم واقطاعهم بموجب  
براءة سلطانية فاجر واذل جميعه من زيد وعمر ومدة سنة باجرة من الدراهم معاومة لدى قاض

مطلب أجر دار الوقف أكثر  
من سنة لغیر مصلحة لا تصح  
مطلب فيما لو أجر الوقف  
أكثر من سنة أو ثلاث ثم مات

مطلب اجارة الارض قبل  
انتهاء الزرع لا تصح ويترك  
فيها باجر المثل

مطلب استأجر من رعة  
الوقف وأجرها من آخر تلزم  
الاجرة الاول ويرجع بها على  
الثاني

مطلب استخدام رجلا مدة  
باجرة وكسوة مجهولة ثم  
أخرجه فله أجر مثله

مطلب له أخذ بقية مرصده  
من متحصل الطاحونة

مطلب الاجارة تقع على  
المحدود بتمامه والذرع وصف  
لا تضرب زيادته ولا نقصه

مطلب لا يصح الايجار  
لبعض الشركاء في الغراس  
دون البعض

مطلب لا يصح ايجار الارض  
من غير رب الغراس  
مطلب في اجارة اراض  
تيسارية لغیر الزراع مشاعة  
لدى قاض شافعي



شافعي حكم بسخة الاجارة وان صدرت لغير الزرع وكانت أقطعا ومن رجلين نصفين في حكم  
 الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرعا فله مع ثبوت اجر المثل وكتب بذلك حجة آفتي  
 مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وانفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة اخرى فهل يعمل  
 بمضمون الجنتين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال  
 ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربيع أخذه أبوه منه فرأى أن يعطيه الحلاوة  
 المرسومة ولم يشترط أجرا فهل يؤمر الوالد بتطيب خاطر المؤدب (الجواب) يؤمر الوالد  
 بتطيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في النزاهة وصرح في التارخانية نقلا عن المحيط  
 بأنه عند عدم الاستحجار أصلا يجب أجر المثل وبمثله آفتي علامة فلسطين الخير الرمي (سئل)  
 في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع زيدا ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن  
 ولم يذكر امدة ولا أجرة فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بتسامه وطالب أباه بأجر المثل لتعليمه فاستنع  
 من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأن ما دفعه للرجل من خيسية وحلوى عند أوائل بعض السور  
 المشهورة أجرة فهل يلزم زيدا أجره مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم  
 قال في الذخيرة ولا يجوز الاستحجار على تعليم القرآن لانه من باب الخسبة ولا تجب الاجرة على  
 فعل الاحتساب والفتوى في زماننا على وجوب الاجرة وجواز الاجارة ان ظهور التواني في الامور  
 الدينية ولا تقطاع وظائف المعايين من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان  
 فانما كرهه أصحابنا ذلك لقوة حرصهم على الخسبة وفور عطائهم في بيت المال وكثرة المروءة في  
 التجار والاعنياء فكانوا مستغنيين عن الاجرة نصاب الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى  
 محمد بن الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل واحد  
 ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداسوه فجميع ما خرج لأصحاب  
 البذر لانهم لم يسلموا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم واعيانهم وايدرا أنفسهم ذخيرة من  
 المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أو لابي أو لابي  
 ولم يسم شيئا من الاجرة وختمه يجب على الآخر أجر المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني  
 أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعا أما إذا  
 سمى أجرا لزم ما سمى لكن يأثم المستاجر والاجير ان عقداه أقل من أربعين درهما فلهما ختم القصة النص  
 الآن يجب الاجير للمستاجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب  
 ما فوقه لنفسه فلا يأثم حصة الفتاوى من الاجارة عن الخاوي (أقول) أعلم أن عامة كتب المذهب  
 من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستحجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى  
 المتأخرون من مشايخ بلج تعليم القرآن فجوزوا الاستحجار عليه وعلى والديه في شروح الهداية  
 وغيرهما بامر وبالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال  
 وعدم الحرص على الدفع بطريق الخسبة يشغل المعلمون بتعاشهم ولا يعلمون أحد أو يضيع  
 القرآن فآفتي المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستحجار على الاذان والامامة للعلة  
 المذكورة لانهم من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان  
 الضرورات تبيح المحظورات وانفقوا كلهم على عدم جواز الاستحجار على الحج لعدم الضرورة  
 لان الحج يوجب عنه دفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أبجعوا على انه لو فضل مع المأمور  
 درهم واحد يجب عليه رده الى الأمر حيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز

الاجرة

مطلب يؤمر الوالد بتطيب  
 خاطر المؤدب

مطلب رجل نصب نفسه  
 لتعليم القرآن العظيم له  
 أجر المثل ما عدا الخيسية  
 والحاوي

مطلب الفتوى على جواز  
 الاجارة على تعليم القرآن  
 العظيم  
 مطلب زرعوا للمعلم أرضا  
 يذرهم فانخرج كله لهم  
 لاله

مطلب قال للقارئ اختم لي  
 القرآن أو لابي

تحقيق مهم في حكم  
 الاستحجار على التلاوة

الاجارة بل صرح في الدر المختار بانه لو استاجر على أن يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية  
 الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام  
 اقرأوا القرآن ولانا كأوابه الخ فالاستئجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا الثلثة أبي  
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والبخاري والزهري  
 والحسن وابن سيرين وطاوس والشعبي والنخعي ثم أطل في الاستدلال فراجعه ولا شك أن  
 التساوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستئجار عليها  
 لأن الاستئجار يبيع المنافع وليس للتألي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولأن الاجرة  
 لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلا ليحج له فحقة  
 ويهدى ثوابه الى روحه أو روح أحد من أمواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة  
 ولو علم حصوله للتألي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله  
 لأن شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارى بالاجرة إنما يقرأ لأجل الدنيا لا لوجه  
 الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقرأ له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك  
 حرقته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب  
 لا للممت ولا للقارئ وقال العمري في شرح الهداية تمعير بالواقعات وينتفع القارئ للدنيا  
 والاخذ والمعطى آثمان وقال في الاختيار وجميع القناوي وأخذ شي للقرآن لا يجوز لانه  
 كالاجرة وقال في الولوالحجة ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شي من القرآن فهو حسن  
 أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلاة القارئ لأن ذلك يشبه استئجاره على قراءة  
 القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت التصريح ببطالان الوصية  
 بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلاصة  
 والبرازية فاذا كانت الوصية للقارئ لأجل قرأته باطلة لانها تشبه الاستئجار على التلاوة  
 فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وقناوي  
 متفقة على بطلان الاستئجار على الطاعات ومنها التساوة كما سمعت الامام استثناء المتأخرون  
 للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ  
 لا ضرورة داعية الى الاستئجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لولم يفتح  
 لهم باب التعليم بالأجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه ورأوه حسنا اهـ ولا شك أن المنع من  
 الاستئجار على التلاوة لا يهدأ ثوابه الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسه على  
 التعليم على أن أصل المذهب المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة  
 المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة وأصحابه لا فتوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز  
 مخالفين للمذهب الصريح ولو زالت الضرورة بأن انتظم أمر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان  
 لهم فيه لم يسع أحد من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج  
 عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستئجار على التلاوة المجردة التي لم تدع  
 ضرورة أصلا الى جواز الاستئجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المرافع عن مرة الفتاوى عن  
 الحساوي قول شاذ مخالف للمعقول في المتون والشروح والفتاوى والحساوي للزاهد في مشهور  
 بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله الزاهد في مخالفاته  
 وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بعجته لما علمت من مخالفتها في كتب المذهب

المشهوره فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه أصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط  
وان كان أصله لا امام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال مبسوط  
شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فالظاهر أن هذه العبارة لبغض الشراح اذ لو كانت  
من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واراد بذلك الله أعلم  
بثبوتها أيضا اذ لو ثبت لما سألوا هؤلاء الاعلام مخالفتهم وقد سمعت استدلال صاحب الهداية  
على المذهب بحديث اقرؤ القرآن ولانما كلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا  
بأنه لو ثبت نصان أحدهما مبيح والآخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرهط الذين روى الددبغا  
بالفتح وأخذوا جعلوا فسأوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب  
الله فعنه اذ ارقبتم به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض أصحابنا وقال ان الرقبة بالقرآن  
ليست بقرية أي لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسبغ الثواب  
وأما قول صاحب الجوهره ان المختار جواز الاستنجاء على تلاوة القرآن فهو مخالف لكتب  
المذهب كما علمت والظاهر أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستنجاء على تعليم  
القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلبه من التعليم الى التلاوة وقد اعترض بكلامه كثير من المتأخرين  
كصاحب البحر والعلاقي وبعض محشي الاشباه وقد أسهمنا لنصوص المذهب فزال الاشتباه  
وان أردت زيادة على ما سمعته فأرجع الى رسالتنا المسماة شفاء الغليل وبل الغليل في بطلان  
الوصية بالخمسة والتهليل فان فيما ما يكفي وقد ألف الامام البركوي في هذه المسئلة أربع  
رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريقة الحمديدية وصرح  
بأن ذلك من البدع المحرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في  
آخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى أنه اذا مات يقرأه فلان وفلان  
سورة يس وتبارك والاخلص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان  
ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فأجاب هذه الوصية  
باطلة ولا يصير القرن وقفًا ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن يجرى على فرائض الله تعالى قال  
في وصايا البرازية أوصى لقاري يقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة وفي التتارخانية اذا  
أوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان  
القاري معينًا أو لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا  
جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور  
الموصي فافهم اه والله تعالى أعلم اه مافي الخبرية ملخصا وذكر نحو ذلك في حاشيته على البحر  
حيث قال أقول المفتي به جواز الاخذ باستحسانا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما  
صرح به في التتارخانية الخ فهذا زيادة الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضا مع قطع النظر عما  
يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهليل من الغناء والرقص  
واللهو واللعب في بيوت الايتام ودق الطبول واقتلاق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل  
من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بجانب معشوقه بعد  
القائه العمائم وثقبيل الثياب ويظهرون أنواع الخلاعات والرقص بما يشبهونه الكوشة  
والخريبة وغير ذلك ويمسح بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك  
تذهل العقول ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم ياكلون

الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخسرات الى روح من  
 كان سببا في اجتماعهم على هذه المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدة الواطية في بيت شيخهم  
 من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبائح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون  
 أنفسهم بأهل الحقيقة ويحملون الناس على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعوده ويروون  
 له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة  
 جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشيء  
 ولم ينتفع بحاله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحملون الاحاديث الشريفة على غير  
 معانيها ومع هذا يعدون أنفسهم علماء الشريعة وأرباب الطريقة الحقيقة ولا حول ولا قوة  
 الا بالله (سئل) في مزرعة جارية في جهتي وقف وتيمار وفي مشد جماعة زراعية يزعمون في  
 كل سنة هم ومن قبلهم من تلقوها عنه ويدفعون ما عليهم الجهة الوقف والتيمار من مدة تزيد على  
 مائة سنة والآن أجرتها المتكلمون عليهم من غير زراعتها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة  
 حاكم يراها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤجر من زراعتها أصحاب مشدها (الجواب) نعم  
 (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظر بمدة معلومة بأجرة معلومة عن كل شهر من المدة  
 واستوفى منه ثمنها ودفع الاجرة في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقبضها وعطاهامدة  
 وامتنع من تسليمها الجهة الوقف زاعما أن له كذا اقرش امر صد اعلم امر فيه باذن الناظرين  
 في تيمرها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وأن له  
 قفل الحانوت وتعطيلها بالأجرة حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه أجرة مثلها في مدة تعطيلها  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان الهندباء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي  
 ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف في كل سنة قروشاً وثلاث قروش للحكر فيما مضى من  
 الزمان والآن يزعم الناظر أن أجر المثل في كل سنة ثلاثة قروش وهندت كرك ذلك قائلة ان  
 ما تدفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا يثبت للناظر فهل يكون القول للهند في ذلك وعلى الناظر  
 اثبات ما ادعاه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة استأجرت دارا من مال كرها فسكن عندها  
 صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعاومة في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر  
 ما سكن (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من الاجارة الباسدة (سئل) في امرأة لها مسكن  
 معاوم سكنه رجل بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن  
 الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه أجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي  
 (الجواب) نعم كافي البرازية والعلا في الحياوي بر من خط امرأة سكنت بيت أختها  
 بغير رضاها سنين وكانت تتقاضى عليه بالاجرة فعلمها أجرة المثل اه (سئل) في رجلين استأجرا  
 بستان وقف مشتملا على غراس عنب وغيره تبعها الارض مدة طويلة معلومة بأجرة معلومة من  
 من ناظر وقف بعد ما ساقاهما على الغراس في المدة على العنب اصالة والباقي بالتبعية بسهم واحد  
 من ألف سهم بجهة الوقف والباقي لهما نظير عملهما وصد ذلك كله لدى فاض شافعي ثبت لديه أن  
 الاجرة المزبورة أجرة المثل واقية بمنفعتها بقيمة الثمرة في المدة بثبوتها شرعا وحكم بصحة كل من  
 الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث  
 كانت الاجرة واقية كما ذكر مستوفيا شرطا طه وكتب بذلك حجة أفقي منقذ مذهبه بصحتها وأما  
 حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بغيره من المجتهدين بعد ثبوت (الجواب) نعم

مطلب الاجارة من غير  
 الزراع أصحاب المشد غير  
 صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف  
 وعطاهامدة تلزمه الاجرة

مطلب القول للمحسك  
 ان ما يدفعه أجر المثل وعلى  
 الناظر اثبات الزيادة  
 مطلب لها طلب نصف  
 الاجرة عن سكن معها فيما  
 استأجرته بقدر ما سكن  
 مطلب طالبت به بالاجرة  
 فسكن بعده يلزمه أجرة  
 المثل

مطلب تصح اجارة البستان  
 والمساقاة على سهم من ألف  
 سهم اذا كانت الاجرة  
 واقية بذلك عند الشافعي  
 رحمه الله تعالى

مطلب اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساقى في وجه الناظر في حادثة عدم انفساخهما بالموت حكم شرعيا موافقا لمذهبهم مستوفيا شرطا بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبهم بالعمل بمذهبهم فقول صحيح ذلك

مطلب في المعدل للاستغلال اذا سكنه أحد الشريكين لا يلزمه أجرة مطلب ليس للشريك أجرة حصته

مطلب ان يجازى حصته غيره بدون اذنه غير جائز مطلب الحيلة في اجارة المشاع أن يؤجر الكل ثم ينسخ في البعض مطلب أجر من أحد الشركاء لم يجز

مطلب غصب جملة الأمانة للاستغلال يلزمه أجر مثلها مطلب سكن في مكان مشترك بينهما وبين أيتام يلزمه أجر المثل

مطلب أجر مخزن لزيد ثم أجره لعمر ومدة تالسة لمدة زيد صححت الاجارة بالمضافة أيضا مطلب للمستأجر أن يسكن غيره باجارة وغيرها

(سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساقى في وجه الناظر في حادثة عدم انفساخهما بالموت حكم شرعيا موافقا لمذهبهم مستوفيا شرطا بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبهم بالعمل بمذهبهم فقول صحيح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هذين رجلين لكل منهما حصصة معلومة استعملها الرجلان وحدهما مدة بدون اذن من هندا ولا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي فهل عليهم الهندي أجر المثل لحصته في المدة (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليه الهندي أجر المثل لحصته (أقول) في هذا الجواب نظر فقد قدمنا أن المعدل للاستغلال اذا استعمله غاصب يجب عليه اجرة المثل الا اذا كان يتأويل ملك أو عقد فلا يجب على الشريك لأن تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المثل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشريك بغصة صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من ثواب السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والعودة ووضع الامتعة فيتعطل عليهم ما نافع ملكهم وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثل في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدلا للاستغلال لأنه سكن يتأويل الملك فصول العمادى من الفصل ٣٢ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين (سئل) في مزرعة جارية في وقي بر مناصفة أجر أحد متولى الوقتين منها خمسة عشر قيراطا بدون اذن من متولى الوقف الآخر ولا اجارة ولا وجه شرعي فهل يكون يجازى أكثر من النصف غير جائز (الجواب) ان يجازى حصته غيره بدون رضاه غير جائز (أقول) وكذا ان يجازى النصف غير جائز أيضا لأنه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر أنه لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجز المتولى الآخر تنسخ الاجارة في النصف وتبقى صحته في نصفه لأنه لا ولاية له على أكثر من النصف والمتولى الآخر تنسخ عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر ككان أجر في الكل ثم فسح في البعض ثم قال وهو الحيلة في اجارة المشاع اه قمتل (سئل) في دار مشتركة بين هندا وأختها على سبيل الشيوع أجر هندا حصته المعلومة لا ختم فقط دون أخيها ولم يحكم بالاجارة كما يراها فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة (الجواب) نعم قال في الفصولين من الشيوع أرض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجر وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأجر الموكل (سئل) في حال له مجال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد المجال طالبا به بأجرة مثلها مدة استعملها فهل له ذلك (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينهما وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصته في المدة المزبورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد خان معلوم جاري في ملكه بالوجه الشرعي فأجر مخزناته لعمر ومدة معلومة بأجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمره أجر المخزن المزبور من بكر مدة معلومة تالية لمدة عمره المزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من مالكها اجارة شرعية فهل لزيد

مطلب أجر الوصي عقسار  
اليتيم بدون أجر المثل يلزم  
المستأجر أجر المثل  
مطلب الاستئجار اقراراً بأن  
لا مال له في المأجور

مطلب اذا أراد المستأجر  
السفر فهو عذر في فسخ  
الاجارة

مطلب استحكر أرضاً لم يبن  
فيها فبات قبل أن يبنى  
انفسخت وليس لورثته  
البناء بدون إذن الناظر  
مطلب استأجر من الناظر ثم  
أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم أجرة مثل  
الارض لجهة الوقف مادام  
أس بنائهم قائماً فيها

مطلب استحكر أرض الوقف  
للبناء ثم خرب البناء ولم يبق  
له أثر وضعت المدة للمتولى  
البناء لجهة الوقف

مطلب توافق مع أهل قرية  
على أن يقوم بمصالحهم  
بكذا من الدراهم الخ  
مطلب توافق صاحب نصف  
الغراس مع الناظر على أن  
يعمل فيه ويدفع كذا من  
الدراهم الخ

أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن حداً أو قصاراً أو طبعاناً (الجواب) نعم (سئل)  
في عقار لا يتأجر له أجره الوصي عليهم من آخر بدون أجر المثل بغن فاحش مدة معلومة وسكن  
به واستفيع فهل على المستأجر أجر مثله بالغاماً بلغ (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت  
وقف من ناظره باجارة شرعية والآن قام المستأجر يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا  
ثبت استئجاره يكون اقراراً بأن لا ملك له في المأجور فتسند دفع دعواه (الجواب) نعم كما في جامع  
النصولين والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخبير الردي أيضاً  
(سئل) في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم  
(الجواب) اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء أراد المكث فيه أو لم يرد  
كما في التنبيه وغيرها فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الاجر حلف المستأجر على أنه عزم  
على السفر ذكره الكرخي والقنطري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية ما نصه فان قال  
المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكنه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول  
للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فالتقاضي يسألهم ان فلان اهل يخرج  
معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وبعض مشايخنا قالوا التقاضي يحكم  
بزيه وشيابه لان الرى والسيماجة يعمل بهما عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه (سئل)  
في رجل استأجر واستحكر قطعة أرض وقف سليخة من ناظر الوقت للبناء والتعلي مدة طويلة  
معلومة محكم ما يصح من حاكم يراها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئاً فهل  
انفسخت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض بدون إذن الناظر (الجواب) نعم (سئل)  
في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكم ما يصح من حاكم  
يراهما ثم أجرة تاطبقة معلومة من الدار من واحد من الناظر الموقوفين المؤجرين فهل تكون  
اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى (الجواب) نعم لان الاجارة تمليك المنفعة والمستأجر  
في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تمليك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع  
الصحة كما في الاشياء والمنع والبرازية والخلاصة (سئل) في أرض جارية في وقف أهلي مشغولة  
ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ لجهة  
الوقف بطريق الحسكر عن الارض وهو أجر مثلها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك لجهة الوقف  
بنون وجهه شرعى متعللين بأن البناء خرب والحال أن أسه باقى في الارض وهي مشغولة به فهل  
عليهم أجر مثل الارض لجهة الوقف مادام أس بنائهم قائماً فيها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا  
استحكرت قطعة أرض موقوفة من متوليا مدة معلومة بأجرة كذلك للبناء والتعلي وبنى فيها  
حوائط لنفسه وتصرف فيها حتى انقضت المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له أثر  
فما بالساكنة فعمر المتولى مكانه حوائط للوقف بحال الوقف فقام زيد يعارضه في ذلك بدون  
وجه شرعى فهل حيث كان الامر كذا كرى من المعارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم بتضاعص مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة  
ذلك كذا من الدراهم أجرة ولم يذكر والذالك وقتا والحال انه لو أراد زيد الشروع فيما ذكر حالاً  
لم يقدر اعدام وجود المصالح حين التوافق ثم باشر لهم زيد ما وافقوا عليه من مصالحهم ومصالح  
قريتهم ولم يدفعوا له شيئاً من الاجرة ويريد مطالبتهم بأجر مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
في بستان أرضه مشغولة بغراس نصفه جارية لارضه في وقف أهلي تحت نظارة زيد ونصفه



الاخر في ملك عمرو فوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الغراس ويدفع  
 عمرو عن جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير أجره  
 نصف الارض الحاصلة لخصه عمرو من الغراس ولم يبين قدر أجره العمل ولا قدر أجره نصف  
 الارض بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو والمبلغ المذكور من  
 الدراهم للجهة المرقومة ومضى بذلك عدة سنين ولم يذكر امدة للتوافق المذكور فكيف الحكم  
 (الجواب) التوافق المذكور غير صحيح ولا يرد أجر مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من الغراس  
 وله طلب أجر مثل منابت نصف أشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقته ولعمرو أن يحاسب زيدا  
 بما دفعه عن جهة الوقف بأذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله تعالى أعلم  
 (أقول) انظر هل يقال إن زيدا الناظر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق أجره لأن الشريك  
 اذا عمل في المشترك لأجر له وهما نصف الغراس وان كان لجهة الوقف لكن زيد الناظر هو الذي  
 له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليس أتى (سئل) فيما اذا استخدم زيد عرفا في أعمال  
 شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا أجره وعمرو معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها  
 فهل لعمرو طلب أجر مثل خدمته في المدة المزبورة (الجواب) نعم حيث كان معروف بتعاطي  
 الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كافي الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل تنزل  
 منزلة الشرط الى أن قال وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول  
 قوله والا فلا اعتبار بالظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتاوى على قول محمد وبه يبقى مدة الفتاوى  
 من الاجارات (سئل) في محترفين حرفه معلومة استأجر امكان وقف معد تلك الحرفة من ناظره  
 اجارة شرعية بأجرة معلومة من الدراهم قبضها الناظر سائعا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة  
 في المأجور مدة ثم حصل عذر منه مع ما عن الانتفاع به والجرى على موجب العقد ببقية المدة  
 ويريدان فسخ الاجارة ومطالبة الناظر بما قبل ببقية المدة من الاجرة المرقومة فهل لهم بذلك  
 (الجواب) نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة ولسان الحكم (سئل)  
 فيما اذا أجر زيد التيماري جميع العائدين من قسم وعوائد عريضة وغيرهما من عمر ولمدة سنة  
 ليأخذهم وذلك من قريه التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو  
 فلم يأخذهم وذلك من ذلك سوى ثمانية أكيال من الخنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب  
 الاجرة المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من الخنطة لزيد (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر  
 زيد أراضى وقف من ناظره وعلى الاراضى عشر تيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا  
 يلزم زيد شيء منه (الجواب) نعم (سئل) في أراضى وقف معلومة لها قنائة ماء تعطلت فعمد جماعة  
 وجعلوا لها قنائة أخرى أجرها لها ماء من بئر قريبها وزرعوا في الارض زرعاً لا ينفعهم كل ذلك  
 بدون إذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الا أن ناظر الوقف رفع يدهم عن الارض وتسليمها  
 لجهة الوقف مع اجرة مثلهام مدة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية  
 مشتركة بين جهتي وقف وتيمار لزيد وعم زيد أن له جسر الناظر على أن يؤجر حصصه الوقف من  
 القرية المذكورة لتكون في الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على  
 الوقف والناظر الآن لا يرزى بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيماري (الجواب)  
 نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وأخوه البالغين فلا حصة مشتملة على دار في قرية مشتملة  
 في اراض ميرية ووقف فوضع زيد يده عليها كلها فاستق بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضى

مطلب استخدمه في أعمال  
 شتى وكان معروفا بتعاطي  
 الخدمة بالاجرة وقيام حاله  
 به الزم اجرا المثل

مطلب ان كان الصانع  
 معروفا بهذه الصنعة وقيام  
 حاله بها فالقول له أي في أنه  
 لم يعمل متبرعا فله الاجر  
 مطلب تفسخ الاجارة بالعذر  
 المانع عن العمل  
 مطلب اجارة المتحصل من  
 التيمار باطلة

مطلب عشر الاراضى  
 التيمارية على جهة الوقف  
 دون المستأجر  
 مطلب عملوا قنائة لارض  
 الوقف وزرعوها فللناظر  
 اخذ الارض واجرة المثل  
 مطلب لا يجبر ناظر الوقف  
 على الايجار من التيماري

مطلب لا أجره لشدة المسكة

لنفسه يسدّره وبقدره ودفن مال الوقف والميرى للمستكاملين عليه او دفع مغارمها في مدة سنين  
والآن قام أخواه يكلفانه بلاوجه شرعى اجرة مشد المسكة بقدر حصتهما في المدة المزبورة فهل  
لا يلزمه ذلك والزرع له (الجواب) نعم (سئل) في متولى مسجد أجر قطعة منه لرجل ليدنى  
فيها دارا من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى  
ويهدم ما بنى (الجواب) نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى حيث لا ضرورة داعية  
لذلك وأما اذا كان هنالك ضرورة بان احتاج الى العمارة الضرورية وليس هنالك ما يعمر به فقد  
اختار فيه فالذى صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتى الخبير الرملى عن الناطقى حيث كان  
الناظر متحيا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسى في انفع  
الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد اذا قيل بانه يؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين  
الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان كان مسجد اتقام فيه الصلاة فاذا أوجر  
يبقى بعرصة أن يصير اصطلا أو يسكنى الناس فكان التغيير الى حالة أزرى من الحالة الاولى  
فالتصرف فى الاوقاف باعتبار انظر لها لا باعتبار الادنى آه فحيث لا ضرورة فالايجار  
المذكور باطل فيه دم ما بنى والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد فلاحه فتوافق مع عمرو  
أنه يشاركها معه ويبدله زيد فى الفلاحة كذا غرارة من الحنطة نظير مشارفته ولم يذكرا مدة  
للمشاركة فزرع زيد بذره فى أرضه وشارف عمرو الفلاحة معه بعض مدة فهل يكون الزرع لرب  
البذر وليس لعمرو وفيه شئ وانما له أجر المثل مدة مشاركته (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر  
فلاحة من زيد انتفع بها بمدة الاجارة ثم حرثها بقره وعماله بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر  
تسليم فلا حنة منه بعد انقضاء مدة الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعما انه يستحق قيمة حرثه  
المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم ترفع يده عنها وليس  
له مطالبة المؤجر بقيمة الحرث المذكور اذا لقيمة للمنافع والكراب وصف فى الارض (سئل)  
في رجل استأجر من رعة تيمارية من تيماريه امدة معلومة باجرة كذا وجب حجة شرعية  
والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى عليه بأن حصته منها اجارية فى وقفه فى غيبة المؤجر فادى  
المستأجر الاستيجار وبرهن عليه وهو غير معروف بالحيل فهل تدفع الخصومة عنه (الجواب)  
نعم (سئل) فى المؤجر اذا باع الدار المستأجرة ولم يحجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه  
منها قبل تمام اجارته فهل ليس للمشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات مستأجر  
حان وقف فى أثناء المدة عن ورثة وانفسخت الاجارة بموته فاجر الناظر الحائز من زيد اجارة  
صححة فقام الورثة يعارضون زيد اذ اعين انهم احق بالاستيجار فهل ينعون من المعارضة  
ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه من اربعة له عمر وعلى أن يزرعها عمرو  
بشرط نفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل كذلك فكيف الحكم (الجواب)  
المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الارض اجر لشر كنه فيه  
وعلى العامل اجر مثل نصف الارض لصاحبها الفساد العقد كما فى التنوير (سئل) فيما اذا أجر ناظر  
وقف أهل أرض الوقف من زيد مدة معلومة طور بلة باجرة معلومة لى حاكم شافعى ثبت له حين  
العقد أن الاجرة المثل ثبوتها شرعا بالمينة الشرعية وحكم بصحة الاجارة وعدم انفساخها  
بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة ويزعم الناظر أن  
رجلا زاد فى الاجرة وأن له فسخ الاجارة بالزيادة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمنا انه

مطلب أجر قطعة من  
المسجد بالضرورة لا يصح  
ذلك

مطلب شارفه فى الفلاحة  
على أن يزرع له كذا الاشئ  
للمشارك من الزرع بل له  
أجر المثل مدة المشاركة

مطلب الكراب وصف فى  
الارض لا قيمة له

مطلب المستأجر ليس  
بخصم لمن يدعى حقا  
مطلب ليس للمشتري  
اخراج المستأجر قبل تمام المدة  
مطلب اذا مات المستأجر  
ليس ورثته احق بالاستيجار  
مطلب دفع أرضه مع  
نصف البذر من اربعة  
فان الخارج بينهما  
لعمله فى المشترك  
مطلب فيما اذا حكم شافعى  
بصحة الاجارة وعدم انفساخها  
بزيادة الاجرة

إذا زادت أجرة المثل في أثناء المدة فالمفتي به أن لا يمتولى فسخها وإن مشى في الاسعاف والخائبة  
على خلافه فقد صححه وهذا القول بلفظ الفتوى كما ذكرنا بلفظ الأصح ولفظ المختار فكان  
هو المعتمد به أفق الخبر الرمي بقي هنا شيء وهو أنه إذا زادت أجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي  
بعدم الفسخ حكم صحيحاً بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا  
كلام في أنه ليس للقاضي الخفي نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة  
الطويلة بأن ادعى المتولى مثلاً فساد الأجرة للمدة الطويلة فحكم شافعي بفسخها وحكم أيضاً  
في ذلك الوقت بأنها لا تنسخ بزيادة الأجرة في المستقبل فلم ينفق نقض حكمه كما لو حكم بعدم  
فسخها بالموت قبل موت المستأجر إذ لا يسمى ذلك حكماً إذ لا يثبت الحكم من الدعوى والمرافعة  
في الحادثة التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الأجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى  
الفسخ ويحجب المستأجر أو ورثته بعده ويترافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ  
مستوفياً شرطه فحينئذ لا يكون للمخفي نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الأول كما  
قالوا في الحكم بالموجب أي بأن يحكم الشافعي مثلاً بصحة الأجرة ويقول حكمته بموجب  
العقد وكان من موجبه عنده عدم الفسخ بالموت لا يكون قوله حكماً بموجبه حكم بعدم الفسخ  
ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض في تلج البحر الرائق من كتاب القضاء (سئل) في مؤدب  
أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالأجرة فدفع له رجل أولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم  
القرآن العظيم ولم يذكر أجر ولا مدة فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له أبوهم أجرته ولا  
الحاوي المرسومة عند ختم بعض السور ويريد المؤدب مطالبة الأب بأجرة مثل تعليمه وبالحاوي  
المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في التسيير والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة  
الحاوي بفتح الحاء غير المجمعة هدية تهدي إلى المعلمين على رؤس السور من القرآن سميت  
بها الآن العادة إهداء الحلاوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اهـ (سئل) في أرض  
جارية في وقف أهلي زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعها وذلك بلا أجرة ولا أجره ولا وجه  
شرعي وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعي ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها  
ومطالبة باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وإيجارها بالمثل بلجهة الوقف وفي ذلك  
مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث لم يكن للزارع فيها  
مشد مسكة فإن كان له مشد مسكة فعليه أجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها (سئل) فيما إذا  
كان لزيد وعمر مشد مسكة في أرض جارية في وقف عليهم أقسم من الثمن يؤخذ من زراعتها كما  
يؤخذ من الأراضي والقرى في فواحيها فأجر زيد نصف الأرض المزبورة من عمره والمرقوم مدة  
سنة بأجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر ويذرعه وبقره ويريد أن يأخذ نصف  
الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذرعه فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذي زرعه  
وعليه لجهة الوقف حصته من القسم الحاصل من الزرع (الجواب) نعم (أقول) يعني أن  
على الزارع القسم المعهود في تلك الأرض وهو الثمن من جميع الزرع الذي زرعه حيث كان  
ذلك قدر أجرة المثل وإنما لم يصح إيجار زيد لأنه غير مستأجر للأرض من جهة الوقف ومشد  
المسكة الذي يستحقه لا يصح إيجاره لأنه عبارة عن الكراب وهو وصف في الأرض تابع لها  
لا قيمة له كما مر (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمر وجار اليعمل عليه جال معلوم المتدار إلى  
مكان معين في أثناء الطريق عبي الجمار وعجز عن المضي ولم يكن السيرا أصلاً فذهب وترك الجمار

وضاع

مطلب مؤدب الأطفال له  
أجر مثله والحاوي المرسومة

مطلب زرع أرض الوقف  
سنين وليس له مشد مسكة  
ترفع يده عنها

مطلب لهما مشد مسكة في  
أرض وقف فأجر أحدهما  
نصف الأرض من الآخر لم  
يصح والزرع لزارعه وعليه  
القسم لجهة الوقف

مطلب إذا عجز الجار عن  
المضي فستره المستأجر  
لا يضمن



كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكري في شرح الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكان بها وزد ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر أقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعاره اليه يضمن والمكث المعتاد عقو وكذا هذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتعام المسائل فيها (سئل) في حمارين معدين للاستغلال لابن زيد وعمرو نصفين أبحر زيد واحدًا معينًا من هاهنا بكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر غصب وفي شركة المالك كل من شركاء المالك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة كما في التنوير وغيره والغاصب اذا أجز ما منافع مضمونة من مال وقف أو تيم أو معد للاستغلال فعلى المستاجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يريد ما قبضه كذا في الاشياء من الغصب قال العلامة الحوي هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف ومال التيم والمعد للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من اجرة المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وأن كان ما قبضه زائدًا يرد أيضا لعدم طيبه له وأما على قول من لا يرى تضمن اجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد إلا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية تيرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين الفتوى كما في الشروح (سئل) في مستاجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع أجنبي بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها صاحبها (الجواب) نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجنبي به مشاهرة أو مع عبد ربه أو أجنبي به برئ بخلاف الأجنبي بأن كانت العارية موقوفة فبقت مدتها ثم بعثها مع الأجنبي والأفالمستعير تلك الايداع من الأجنبي تنوير عن العمادية ومثله في شرح الملتقى وشرح التنوير والمنع وفتاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمسئلة المستعير في العمادية ذكر في شرح عارية الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اهـ أمسك المستأجر بعد مضي المدة وتركه في دار غيره ضمن اذا رد عليه لان بعد المدة تغيرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق فتاوى مؤيدية (أقول) وفيه كلام سند كره قريبا (سئل) في رجل استأجر بهما من صاحبه باجرة معلومة ليركبه الى بلدة كذا فنام في الطريق ومثوده في يده فقطعه انسان وأخذ البهيمة فهل لا ضمان على الرجل (الجواب) نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في المنصر والافلا فصول من أنواع الضمانات من العارية الموقوفة وقد علم مما مر أننا عن شرح الطحاوي أن حكم الاجارة والاعارة واحد (سئل) في كمال متقن لحرفته أهل لها أمر ته امرأة بعد اواة عينها الرمدة وكلها فصب الدرور في عينها ولم يغلط فزعمت انه ذهب ضوءها وأنه يضمن فهل حيث كان الامر كذا كذا لضمان عليه (الجواب) نعم الكمال اذا صب الدرور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالحتم الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر انسان ضمن وفي جنبايات مجموع النوازل لو قال رجل لك كمال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات

مطلب ذهب الى مكان آخر  
ولو أقصر أو أوسع مكانا في بيته  
يضمن

مطلب أجر أحدهما الحمار  
المعد للاستغلال فله شريكه  
أخذ أجره حصته

مطلب اذا أجز الغاصب  
ما منافع مضمونة

مطلب في كل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة  
مطلب أمسكها بعد مضي  
المدة

مطلب نام مستاجر الدابة  
فسرق

مطلب الكمال اذا صب  
الدرور في عين الرجل



المطالبة في الختام صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارة من نوع في الختام  
والبراز صلب الكمال الدور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالحلتان الا اذا غلط فان قال  
رجلان انه اهل ورجلان انه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل وخطاه رجلان  
فانخطى صائب ويضمن اه (سئل) في مستأجر دابة جمعت به ونفرت قهر اعليه بلا تعد  
منه ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو كان  
يصل في الجراء فنزل عن الدابة فأمسكها فانفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يضعها عمادية من  
ضمن المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آتينا (سئل) فيما اذا  
استأجر زيد من عمرو بهيمة ليحملها من مدينة كذا الى قرية في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا  
وجائيا ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فحملها وذهب بها الى قرية أبعد من قرية وامسكها  
بعد اليوم الثاني المذكور اياما ولم يردّها حتى نطقت ثور ورجلها وماتت من الجراح فهل يضمن  
قيمتها (الجواب) ذكر في التجريد البرهان ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك  
وعلى الذي أجرة أن يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلكت لم يضمنها وليس هذا كالعارية  
فان استأجرها من موضع الى الموضع ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر أن يأتي به ذلك الموضع الذي  
قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي  
فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجلة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات  
في رد المستأجر ومثل في النصولين (أقول) وفي جامع الفصولين أيضا راجع الى اجناس الناطق  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل مال له مؤنة كرجل اليد فعلى المؤجر رده لاعلى المستأجر وما لا  
سجل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم من لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه رفع  
اليده فقط وحكي عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولي الشافعي لسانه عقد بقصد به  
المدة فيبدل فلا يجب على العاقد رده بعد رفع البدل اه ومقتضى هذا ان في المسئلة خلافا  
وان المعتمد أن الرد على المؤجر في السهل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين  
عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامساك بل لا طلب  
وعلى هذا فاذا ذكره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح  
الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة وما لا فلا إلا أن يحمل ما في شرح  
الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد  
صرح في الفصولين في ضمان المستعير بان العارية لو موقفة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد  
ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا أو دلالة حتى ان من استعار  
قدوم مالك كسر خطبا فأمسكه ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضى ضمن في قولهم  
اذا أمسكها بعد المضي بلا ان فصار غاصبا بخلاف المستأجر بعد مضى المدة اذ مؤنة الرد  
في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع بصير به غاصبا اه (سئل) في مستأجر دابة  
ليحمل عليها مقعدا زاما معلوما من الزرع فدخل أكثر منه وهي لا تطيق فعطبت بذلك فهل يلزم  
المستأجر جميع قيمتها (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز (سئل)  
فحين استأجر رأس جدر وقف من ناظره ليضع عليها جدر وعمادة طويلة معلومة باجرة معاومة لدى  
حاكم شافعي حكم بجمعها بجوادتها الشرعية وكتب به حجة آفتي مفتي مذهبه بصحتها والعمل  
بمضمونها فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم استأجر علو منزل ليني عليه لم يجز  
ليني عليه

مطلب في مستأجر جمعت  
به الدابة وضاعت لا يضمن  
مطلب كل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر  
رد الدابة بل على المؤجر قبضها  
من منزله الا اذا استأجرها  
من موضع كذا ذاهبا وجائيا  
فعلى المستأجر ردها الى  
ذلك الموضع  
مبحث مهم فيما اذا أمسك  
المستأجر الدابة بعد المدة  
ولم يردّها

مطلب يضمن اذا عطبت  
بحملها ما لا تطيق  
مطلب استأجر رأس جدر  
مدة طويلة لدى شافعي

مطلب استأجر علو منزل  
ليني عليه



في قول أبي حنيفة ويجوز في قوله ما في المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلول رجل  
والسفل لرجل آخر فاجاب صاحب العلول من رجل ليني علمه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة  
أخرى ان صاحب العلول اذا اراد ان يحدث في العلوشيا قال أبو حنيفة ليس له ذلك أضرب بالسفل  
أو لم يضرب فاذا لم يملك صاحب العلول أحداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلول  
والسفل لواحد فانه يجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف  
وان كان العلول والسفل لواحد محيط برهاني في الخامس من الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد  
عمر الخديبه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تجميلها  
في العقد وقبضها اجارة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المنافع  
من جهة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
استأجر من زيد جلا ليحمل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك  
اجرة شاشة بنديه مشارا اليها فركبها حتى وصل الى دمشق ويريد ان يعطى البتة بدراهم زائدة  
على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) نعم قال في الخبر ولو كانت شاشا أو عوضا  
فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشر اليها فان أشار فهي  
كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) في رجل اشترى ثمرات بستان  
بارزة ثم قال لا تخر اعمل معي ولك نصف ربع الفترة فعمل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله أجر  
مثل عمله (الجواب) نعم ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجهك بنق فعمل فلم يزوجه  
منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبهه الوجوب وكذا الخلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن  
علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معي حتى أحقق كذا فافأني  
جامع القتاوي من الاجارة (أقول) ظاهره انه لو تزوجه بنقه لم يستحق اجرة مع أن الاجارة فاسدة  
لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل بالغاما بلغم مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوج به بالمهر  
فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصح بدلا وقد منع عن الاشياء وغيرها انه لو قال أجرتك دارى بغير شيء  
فهى اجارة فاسدة لا عارية أى فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا اجارة لا بد لها من  
بدل لانها بيع المنافع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه  
اجارة معنى كما قد مناه فاذا ازم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح  
بالاولى كما في مسئلتنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجه امنه الخ ليس احترازا لعماله لوجه بل  
حكمهما واحد وانما قيد بعدم تزوجه لانه اذا تزوجه بنقه لا يطلب الاجير في العادة منه اجرة  
أولانه تزوجه بنقه باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غيرها هذا ما ظهره فتاؤه له بامعان النظر (سئل)  
في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر ومنافضة استعملها زيد مدة في غيبة شريكه  
عمر ويريد عمر والا أن يطالبه باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس  
له ذلك ولو كانت اباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعتدل الاستغلال اذا سكنه  
بتأويل ملك أو عتدها فهو هنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والنصولين (سئل) في رجل به  
داع في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة ودأوه ويريد الطبيب  
اجرة مثله وما أنفق في عن الادوية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخيريه من الاجارة  
(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرها فلما رآها لم تجبه ويريد ان يفسخ الاجارة بخيار  
الرؤية فقل له ذلك (الجواب) نعم كافي السكز والتنوير من فسخ الاجارة وعبارة التنوير تفسخ

مطلب يجب الاجر بتمكن  
المستأجر من الانتفاع

مهمة كثيرة الوقوع اشترى  
ثمرات ثم قال لا تخر اعمل  
معي ولك نصف الربح فهي  
اجارة فاسدة

مطلب اعمل معي في كرمي  
حتى أزوجهك بنق  
مطلب اعمل معي حتى أفعل  
في حقك كذا

مطلب استعمل اباريق  
قهوة في غيبة شريكه لا اجرة  
عليه ولو معدة للاستغلال

مطلب للطبيب اجرة مثله  
وما أنفق في عن الادوية

مطلب تفسخ الاجارة بخيار  
شروط أوردها

مطلب للراعي أن يبعث مع  
غلامه أو ولده الكبير الذي  
في عياله أو أجيره  
مطلب لا يضمن الاجير  
المشترك عنده  
مطلب لو بعث مع صغير  
لا يقدر على الحفظ أو أجني  
أو ولده الكبير الذي ليس  
في عياله ضمن

مطلب اذا عين للمكارى  
الرفقة فذهب بلا رفقة  
والطريق مخوف يضمن

مطلب أخير أن في الطريق  
اصوصاف لم يلتفت وسار  
يضمن

مطلب الاجير الخاص  
لا يضمن الا بالتعدي  
مطلب مات المستأجر في  
أثناء المدة تنفسخ الاجارة  
وتبطل المساقاة  
مطلب انقضت مدة الاجارة  
والزرع بقبل ترك الزرع  
الى الادراك باجرة المثل

بختيار شرط ورؤية اه وتوضيحه في الدبر (سئل) في راعي بقرا أجير مشترك بعث البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر أجني عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا فنقدت وهلكت واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقا فيضمن الراعي (الجواب) نعم وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الأغنام على يد غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله لأن الرّد من الحفظ وله أن يحفظ بيد من في عياله فيكون له الرّد بيد من في عياله كالمودع فاذا هلك في حالة الرّد فإن كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما ان هلك بأمر يمكن النحر عنه يضمن كالمودع بنفسه وهلك في يده في حالة الرّد وإن كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالمودع بنفسه وهلك في يده في حالة الرّد وشرط أن يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضيق عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرّد بيده أو بيد أجني سواء وليس له الرّد بيد أجني فكذا بيد من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين (سئل) فيما اذا دفع زيد عمر وجلا ليحمله له من دمشق الى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة ففي أثناء الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الخيل منه فهل يضمن عمرو الخيل (الجواب) نعم قال في العمادية فإن عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن وان لم يكن مخوفا ولا يسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين (سئل) فيما اذا دفع زيد الى عمرو والمكارى أمتعة ليحملها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو أن في الطريق اصوصاف لم يلتفت وسار في الطريق حتى أخذت الاصوص الامتعة والحال أن الناس لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ما ذكر يضمن (الجواب) نعم استأجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق اصوصاف لم يلتفت الى ذلك وذهب وأخذ هذه الاصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان والافهوضامن لانه في الفصل الاول ليس بضيق وفي الفصل الثاني مضيق عمادية من الفصل ٣٢ في انواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر والقروي دوابا ليرعاها في محل الرعي ويحفظها على المعتاد بنفسه باجرة معلومة فرعاها مدة ثم تركها ترعى وحدها من غير حافظ حتى ضاع منها اثنتان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما (الجواب) نعم قال في فصول العمادى وفي مختصر التدويرى لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ماتلف في عمله معناه اذا لم يكن متعديا بخلاف الاجير المشترك فإنه يضمن اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منحه والمتعدي هو الذي يفعل بالوديعة ما لا يرضى به المودع عناية اه من الانقروى (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف ارض بستان الوقف بعد ما ساقاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على جرعة يوم اجارة ومساقاة صحيحتين ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور الثمرة وعقدها فهل تنفسخ الاجارة وتبطل المساقاة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقبل وأراد المودع أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس لها شرب من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب التي غيرها والشرب في الاجارة تباع للارض من كل ونجه (الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لأن له نهاية

معلومة فامكن رعاية الجانبين اذا انتقضت مدة الاجارة كما صرح به في الجز والمنع والاشياء  
 وغيرها والشرب في الاجارة يتبع الارض من كل وجه لان الاتفاق بالارض لا يتم بدونه فلم يجز  
 اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كلب الشرب وفي شرح الملتقى للعلائي  
 من باب ما يدخل في البيع تبعاً ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض والدار لا بد من  
 الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمه كما في الفتح اه وفي الهداية في فصل  
 الدعوى في الشرب وليس لاحد الشراك في الترخاخص أن يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس  
 لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به أنه حقه اه ومثله في المتن (سئل) في بيت  
 موقوف سمكته زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فيه بحسبه لناظر  
 الوقف آجره الناظر من عمرو بن زيادة معتبرة مدة سنة ابتداءؤها غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذى  
 الحجة الذي كان زيد يدفع اجرة بالتعاطى للناظر وزعم زيد أنه أحق بقبول الزيادة المزبورة فهل  
 لا عبرة بزعمه (الجواب) نعم حيث لم يكن مستأجراً تلك المدة المزبورة (أقول) صرح في الدر  
 المختار في أواخر باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي الاشياء السكوت في الاجارة رضا وقبول  
 وقامه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجراً تلك المدة فنية نظراً لأن يراد المدة  
 الثانية التي أجزها الناظر من عمرو وعليه فهو مصرح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان  
 المستأجر الاول أحق وقد توقفت فيما مر في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم  
 يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك  
 ولم أر التصريح به في كلامهم فلا يرجع (سئل) فيما اذا استأجر زيد دابة عمرو ليحمل عليها كذا من  
 الحنطة الى مكان كذا فحمل عليها أكثر من ذلك حديد ابداً من اذن عمرو فطبت الدابة وماتت من  
 ذلك ويريد عمرو أن يضمه قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم وان استأجرها ليحمل عليها الحنطة  
 أو شعيراً أو وزن معلوم فحمل عليها البناء أو حديد أو مثل ذلك الوزن يضمن لان الحاديد والبناء يكون  
 ادق لظهور الدابة عمادية في رد المستأجر (سئل) في رجل احرق حصاناً أرض مستعارة  
 بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الحنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت  
 الاحراق يذهب مثلها بمثل تلك النار الى الحنطة فهل يضمن مثلها زيد حيث لم ينقطع المثل بعد  
 ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) نعم احرق حصاناً أرض مستأجرة أو مستعارة فاحترق شيء من  
 أرض غيره لم يضمن ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه  
 فيكون مباشراً شرح التنوير للعلائي من شتى الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو  
 آلات لهو ولعب يسمونها بالنفاق والظاب والدلك لاجل اللعب بها مدة معلومة فهل لا تصح  
 الاجارة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت  
 محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه  
 الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء  
 أعدت للمعصية فبطل تقويمها كالنجر والفتوى على قولهم سال كثر الفساد فيما بين الناس اه  
 والبيع والاجارة اخوان لان الاجارة بيع المنافع (أقول) وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة  
 لعسب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أى كالمزمار والطبل فان كان الطبل لغير اللهو  
 كطبل الغزاة والعرس والتفالة يجوز كما في شرح الهداية للاتقاني (سئل) في مستأجر بستان  
 من المتكلم عليه انتقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة اخرى وهو واضع يده على البستان من

مطلب الشرب في الارض  
 يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه  
 الى ارض له اخرى

مطلب تصح الاجارة بالتعاطى

مطلب هل العرض على

المستأجر الاول لازم

مطلب حمل حديد بديل

الحنطة يضمن

مطلب احرق حصاناً أرض

فاحترقت حنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة

اللهو

مطلب فيما اذا سكن المستأجر

بعد المدة ولم يطل به المؤجر

غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويتمنع من تسليم البستان زاعما أن له فيه قيمة وحرثا  
 في بعضه ويكلف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الخالية  
 عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر  
 ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة  
 (الجواب) نعم (اقول) اطلاق لزوم المستأجر اجارة المثل عن المدة الخالية عن العقد وفيه  
 تفصيل فان كان البستان وقفا وليتم أو أعده مالكه للاستغلال يلزم المستأجر أجرته عن المدة  
 المذكورة والا فان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضى واستغله لزمته الاجرة أيضا  
 والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخالية استأجر دارا او حاما أو أرضا شهرافسكن  
 شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والا لا به يبقى قلت فكذا الوقف ومال  
 اليتيم وكذا الوقف تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناه بعده (سئل) فيما اذا أجرة  
 زيد جالوته المعلومة من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة  
 فلم يزد اديون لاربها ثابته بالبيعة الشرعية ولا مال له غير الحائوت ويريد فسخ الاجارة لينبعاها  
 لو فاء ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار وتنسخ بعد لزوم دين  
 سواء كان ثابته بيمين من الناس أو بيان أي سنة أو اقرار والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر  
 لانه يجسبه به فيستضرر الا اذا كانت الاجرة المجلية تستغرق قيمتها اشياء اهـ ومثل في الملتقى  
 وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من اشجار الضياع المستأجرة شجرة فله مستأجر حق الفسخ ان  
 كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الاجارة بالعدر المستأجر اذا أخذ منه  
 الجباية الزائدة على الدور والحوائث يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى  
 المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارات باذن الاجر يرجع عما أنفق وان لم يشترط الرجوع  
 صريحه وكذا القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة  
 لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فرضي بالانفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها مصلحة  
 المستأجر قنية حتى لو قال له الاجر ابن تنورا واحسبه من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنورا  
 لا يرجع قيم الوقف اذا أنفق في عمارة الوقف من ماله فان أشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع  
 والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى لليتيم أو قضى دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون متطوعا  
 شرط الرجوع أولا والوارث كالوصي كذا في الفصول من السابع أجرة الاديب والختان في مال  
 الصبي ان كان له مال والافعل على أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج  
 على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه قنية سئل العلامة الحائوت في  
 فمين جعل له الواقف السكنى هل له أن يؤجر واذا أجرة هل تكون الاجرة له أم للوقف فاجاب من له  
 السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير  
 لانه بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوه  
 وعلم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارتها وقد نصوا على أن الغاصب لو أجرة المصوب  
 تكون الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم تصدق بها وقال بعضهم يرد لها جهة الوقف وهذا  
 نظير ما اذا تولى الناظر ولم تصح لوائسته وأجرة تكون الاجرة له كما قدمناه اهـ وقد أفق بذلك أيضا  
 الشيخ اسمعيل الحائث المفتي وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى  
 الاجر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجرة من غيره بغير اذن الحاكم جاز اهـ قال في البحر الرائق

مطلب للمؤجر يرجع الحائوت  
 اذ الزمه دين ولا مال له غيره  
 مطلب اذا قطع المؤجر شجرة  
 مقصودة فله مستأجر حق  
 الفسخ

مطلب المستأجر أو الاكار  
 اذا أخذ منه الجباية الزائدة

يرجع  
 مطلب اذا عمر المستأجر  
 بالاذن يرجع بلا شرط الرجوع  
 بخلاف التنوير والبالوعة  
 فلا بد فيه مما من شرط  
 الرجوع أيضا

مطلب قيم الوقف اذا عمر  
 من ماله فان أشهد يرجع  
 مطلب أجرة الاديب والختان  
 في مال الصبي وأجرة القابلة  
 على من دعاها

مطلب اذا أجرة الوقف من  
 له السكنى أو من لم تصح  
 لوائسته هل الاجرة له أو للوقف  
 مطلب غاب المستأجر ولم  
 يسلم المفتاح

من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة القديس مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار  
فأقيمت بأن له أن يفتح الدار ويسكن فيها وأما المتاع فيجب له في ناحية إلى أن يحضر صاحبه  
ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي أخذاً بما في القنية اهـ ولو أن رجلين لأحدهما بغل وللآخر  
بغير اشتراك على أن يؤاجر اذلك فصاروزق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة  
محيط البرهانى ويقسم الاجر بينهما على أجر مثل البغل والبغير كما في بيع العين يقسم الثمن على  
قيمة العين ولو تقبل اجولة باجر معلوم ولم يؤاجر البغل والبغير وحالا على البغل والبغير اللذين  
أضافا عقد الشركة اليهما مكان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضوناً على قدر أجر مثلهما  
بخلاف الاول فاضحان من الشركة الفاسدة اذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لفلان في عقد  
الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافاً منه بأن العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث علم انه  
وكيل لحقوق العقد من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن يباشر العقد وهذا هو المعقد  
الذى عليه المتون والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وان صرح بعضهم  
بأن الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وصرحوا بأن الوكيل لو باع وغاب ليس له موكل قبض  
الثمن كما في البحر من فتاوى الكازرونى وفي فتاوى الشلبى سئل فيمن استأجر حماماً وقفاً من ناظره  
مدة ثم قبل مضي مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جملة ذلك الحمام المذكورة  
ثم ان مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف انما الحمام جارية في ايجار من  
استأجر الجميع وحكم بالتصادق حتى فهل التصادق والحكم به مبطل لا يجار منه ثبت لا يجار من  
استأجر الجميع أم لا الجواب التصادق الصادر من المستأجر الاول صحيح فثبت به الاجارة الثانية  
والحكم به صحيح أيضاً والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الاسلام الحنبلى القول في ذلك على ما أفق  
به سيدنا الشيخ واضع خطه أعلاه نفع الله تعالى بعلمه حيث حكم حنبلى بالتصادق المذكور  
والله تعالى أعلم فتاوى الشلبى وقد أفق المرشدى بصحة الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه  
ضمن سؤال مسطور في الكازرونى من الاجارة فراجع اهـ أجر داره وبيت منه في اجارة الغدير  
جازت الاجارة فيما وراء البيت فجمع الفتاوى استأجر الحماى حلاً فاقأودلا كالحق من دخل  
حمامه أو يدلكه لم يجز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المعقود عليه في الحال كمن استأجر حلاً جا  
أو نسا جاليج أو النسيج ولا قطن له ولا غزل له لا يجوز وكذا القزاز الذى يستخرج القز لعامة  
الناس اذاها حانوته واستأجر اجراء مدة معلومة بقعد عند الطست ويستخرج القز أو الخياط  
هنا كان يعمل الخياطة للعامة والخفاف ونحوهم اذا استأجر واجراء مدة معلومة له هذه  
الاعمال لم يجز لما مر والاصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع  
مال ليس عنده وعامة في الحماوى الزاهدى \* استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان إلى منزله  
إلى الدليل فركبها في الرجوع فغطيت لا يضمن استئجاراً للعامة في الركوب فيكون هذا اذا نادى لالة  
وبه ناخذة لقط \* واذا اكرى داراً سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لى كترى  
ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما يتقل متاعه  
عنها باجر مثلهما ونحوه عن محمد مائة قط \* الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لأجر له وان  
استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المستأجرين لا فرق بين أن يكون  
أحدهما مسلماً أو ذمياً خاتمة \* استأجر امرأته للخدمة لا يجوز الا أن تكون أمة الغير  
ولو استأجرت الزوج نخدمتها جاز في الظاهر وعن أبى عصمة انه باطل بزانية من نوع المتفرقات

مطلب تقبل اجولة ولهما  
بغل وبغير  
مطلب اذا أقر المستأجر  
أن اسمه عارية

مطلب الاجارة بالتصادق  
تصح

مطلب أجر بيتاً ثم أجر  
الدار لا تحصر  
مطلب استأجر الحماى  
حلاً فاقأودلا كا  
مطلب الاصل أن الاستئجار  
على عمل في محل ليس عنده  
لا يجوز

مطلب استأجر دابة للتحميل  
فركبها في الرجوع لا يضمن  
مطلب قال للمستأجر  
بعد انقضاء المدة فرغ الدار  
اليوم والافهى في كل يوم  
بدرهم يلزمه  
مطلب استأجر ابنه البالغ  
لأجر له وبالعكس له الاجر



مطلب اجرم ملكه ثم وقفه  
تنسخ الاجارة

\* آجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنسخ الاجارة لا تنقله الى  
منصرف آخر فلم يتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجدد عقد الاجارة مع الأول حاوي  
الراهدى من فصل فيما تنسخ به الاجارة

\*(كتاب الاكراه)\*

(كتاب الاكراه)

مطلب اكراه زوجته  
بالضرب حتى تبرئه من  
مهرها لم تصح الهبة  
مطلب اقرب الكفالة مكرها  
لم يصح

(سئل) في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرب بامتهلما حتى تبرئه من مؤخر صدقها  
المعلوم لها عليه فابرأته لذلك وهو ضرب بسبب الضرب المدكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح  
البراء المزبور (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر  
الزوج على الضرب ذكره في الكفر في مسائل شتى (سئل) في ذي شوكة أحضر زيدا وضربه  
ضربا شديدا وهدده بالقتل على أن يقربانه كنفيل ابن أخيه عمر وجماله قدره كذا بذمة لذي  
الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال انه ان لم يقرب بذلك له توقع به القتل وهو قادر على الايقاع فاقر زيد  
بذلك خوفا من ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار (الجواب) نعم لان الموضع التي تصح  
مع الاكراه عشرون كما تنقله العلاني في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب  
الاكراه فإكرهه بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجز فسخ أو مضى اه وقد  
أفتى بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من  
كتاب الاكراه فراجعها غاية ما هنا أن ما أفتى به في انشاء الكفالة وفي مسئلتنا اقرار بالكفالة

مطلب لا تصح الكفالة  
بالاكراه  
مطلب خوف زوجته  
بالضرب حتى وهبت مهرها  
لم تصح الهبة  
مطلب اتهمته بسرقة  
وخوفقه بالحكام حتى  
يقربها بكذافه وباطل

(سئل) في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه  
فهل تكون الهبة المدكورة غير صحيحة (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت  
مهرها لم تصح الهبة ان قدر على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخيانة (سئل) فيما  
اذا فقد له نكاحا متعة واتهمت زيدا بها أو كرهته وهدده بالحكام وبإخبارهم بذلك الا أن يقربها  
بمبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم يفعل ذلك أو قعت به ما هددته به لقد تها عليه وأن الحاكم بمن  
يأخذ بنجر الكلام ويوصل الاذية له بقولها فدفع لها بعض المبلغ خوفا من ذلك وكتب لها الباقي  
أنها تستحقه بذمته اقرارا كذا فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هتد بها  
دفعه لها (الجواب) نعم ونقل هذه المسئلة في الخيرية من الاكراه منفصلة وكذا في غيرها

مطلب أمره ذو شوكة حتى  
أبرأ غرماءه بعهد ما هددته  
بالحبس والزنجير لا يصح  
مطلب لا يصح مع الاكراه  
البراء ولا السكوت عن  
الشفعة

(سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة جماعة مع علمه بوجوب مستندات يسده  
وبينة شرعية فأمروا حاكم سياسة ذو شوكة بأن يبرئهم من المبلغ وأخذ مستندات بالقهر والغلبة  
بعده ما هددته بالحبس والوضع في الزنجير الحديد وغير ذلك مما يوجب غما يعدم الرضى وهو قادر  
على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال انه يفعل ذلك ان لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الاقرار غير  
صحيح (الجواب) نعم قال في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه ابرأه مديونية أو ابرأه كنفيل بنفس  
أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل  
شفعته اه (سئل) في رجل أقر لاخر بما بعد أن أكره على ذلك من ذي شوكة اكرها

مطلب لا يصح الاقرار  
مكرها

معتبر فهل لا يصح اقراره (الجواب) نعم قال في الخيرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع  
اه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة  
الظهيرية اشباه من الاقرار (سئل) فحين آجر أرضه بالاكراه اعتبر شرعا ويريد الآن فسخ  
الاجارة المدكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبسجه

مطلب في اقرار السارق  
مكرها  
مطلب اجراضه مكرها له  
الفسخ



وشرائه واجارته وصلحه وبراءه مديونه أو كفيله وهبته فانه اذا أكره على واحد منها بأحد نوعي  
 الاكراه خير القاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا يعدم  
 الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود ففسد بقواته الخ اه (سئل) في امرأة وكات بعلمها  
 في بيع دارها بالاكراه المعتبر بشرع افباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة الآن أخذ الدار  
 ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل اها ذلك (الجواب) نعم وفي السراجية أكره  
 على التوكيل فوكل لم يصح تارخانية وفي فتاوى عطاء الله افندي من الاكراه سؤال تركي  
 مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن شتم مسكة أرض لها بالاكراه المعتبر شرعا  
 فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أراضها اذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على  
 وجهين ان كان عقدا لا يبطله الهزل مثل الطلاق والنكاح والعتاق جاز العقد ولا يبطل بالاكراه  
 وان كان عقدا يبطله الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز ويبطل وسواء  
 كان الاكراه بشي يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود  
 والاكراه وان كان بالحس والضرب فانه يفتوت الرضا شرح الطحاوي للاستيعاب ثم قال عطاء  
 الله افندي مانصه والتوكيل من العقود التي يبطلها الهزل فلا يصح واذا لم يصح فيكون الزوج  
 فضوليا في فرائعه فلها أن لا تجيزه وتأخذ أرضها (أقول) يستثنى التوكيل بالطلاق والعتاق  
 فقد صرح في متن التنوير بصحته مع الاكراه وقال في شرحه للعلائي ومافي الاشباه من خلافه  
 فقياس والاستحسان وقوعه اه وكذا قال في شرح النجاة انه أي مافي الاشباه مخالفا لما في  
 الكتب المعتمدة كالثانية والبرازية والمجتهبي والبحر وتبين المستحسن فيحمل مافي الاشباه على  
 اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس هذا منها وبعبارة  
 الزيلعي في التبيين ولو أكره على التوكيل بالطلاق أو العتاق فوقع الوكيل وقع استحسانا  
 والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذلك الاكراه كالبيع وأمثاله وبوجه  
 الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذلك التوكيل لا يمنع انعقاد  
 الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذت تصرف  
 الوكيل اه وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد  
 لم يمنع انعقاده وانما أوجب فسادا لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث  
 لا يفسد بالشروط الفاسدة فينعقد بفساد ومقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق والعتاق  
 وغيرهما استحسانا وعلى هذا ما تقدم عن التارخانية وفتاوى عطاء الله افندي مبي على  
 القياس الآن يقال ان نفس الطلاق والعتاق يصح مع الاكراه فكذلك التوكيل به بخلاف نحو  
 البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به والارم أن يكون للوكيل مزية على الاصيل في  
 باب الاكراه أما في الطلاق والعتاق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تجرى عليه الاستحسان على اطلاقها  
 فليست أمثل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صحتها  
 لان النكاح نفسه يصح مع الاكراه كالطلاق والعتاق فكذلك التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ  
 صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشباه وقال ولم أره منقولا اه وخالفه الحبر الرمي  
 في حاشيته على المنع وقال والظاهر أن سكوتهم عنه لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس  
 اه أي فلا يصح لكن الخبر الرمي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق المصريح  
 أن الظاهر أنه كالطلاق والعتاق لتصريحهم بأن المسلات تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه

مطلب لا يصح التوكيل  
مكرها

مطلب اذا أكره على  
عقد من العقود فهو على  
وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح  
مع الاكراه

مطلب أكرهها وزوجها  
على رهن دارها لا يصح  
الرهن  
مطلب الزوج سلطان  
زوجته فيتحقق منه الاكراه  
مطلب أكرهه على بيع  
زيتونه فله تضمين المشتري  
قيمة الثمر

مطلب البيع مكرها فيفيد  
المالك عند القبض لانه بيع  
فاسد

مطلب في زوائد المبيع  
فاسدا

مطلب اذا هلك المبيع كرها  
يضمن

مطلب شرط الاكراه قدرة  
المكره على ايقاع ما هدد به

مطلب يصح الاكراه من  
غير السلطان

مطلب منعهما أبوها عن  
الزفاف وضربها حتى باعته  
أو وهبته لا يصح

عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى هذه الاستحسان تجدناها في النكاح فيكون حكمهما واحدا  
تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الأوجه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم  
معلومة ورهنت امرأة زيد دارها عند عمرو بطريق الاكراه المعتبر شرعا من زوجها زيد المزبور  
فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن غير صحيح ويحقق الاكراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج  
سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كما في البرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع  
الاكراه لأن ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر (سئل)  
فيما اذا اشترى زيد من عمرو أشجار زيتون بالاكراه المعتبر شرعا ونصرف زيد بثمرها مدة ويريد  
عمرو الآن فسخ البيع والغاء وتضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد  
ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الكنز وشرحه للعيني ويثبت به أي  
بالبيع ونحوه مكرها للمالك للمشتري ونحوه عند القبض للفساد أي لأجل الفساد لكونه فاسدا  
لأن مقتضى العقد الفاسد ثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أي يثبت بالبيع  
أو الشراء مكرها للمالك للمشتري لكونه فاسدا كسائر الباعثات الفاسدة لأن ركن البيع وهو  
الاجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات  
الشرط تأثره في فساد العقد الخ ففسخ العبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكا فاسدا عند  
القبض وبذلك يبرح في كتب الأصول من حيث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعا فاسدا  
نرجع الى زوائد المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة  
متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فالبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع  
ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري  
لم يضمن ولو أهلكها ضمن عنده ما لا عند أي حنيقة ويمثلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع  
لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يفتقران في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه  
ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن عمرة الزيتون في مسئلة ما منفصلة متولدة فتضمن  
بالتعدي لا بدونه فالبائع تضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم اغتاتروا  
تخصيصها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد ثوره  
من عمرو بالاكراه المعتبر شرعا من بكر ومات الثور عند عمرو ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا  
المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره البائع على البيع  
لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه  
بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرهما (سئل) فيما اذا كان  
المكره غير قادر على ما هدد به هل يكون اكراهها معتبرا أم لا (الجواب) شرط الاكراه قدرة  
المكره على ايقاع ما هدد به كما في الملتقى وغيره (سئل) في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا  
أكرهه عمرو وهدده بالقتل وكان قادرا على ايقاع ذلك وجهله على ابرائه من مال معلوم فأبرأه خوفا  
منه فكيف الحكم (الجواب) اذا كان الشهود المذكورون عدولا أو زكاهم جماعة وكانت  
الشهادة بعد دوى صحيحة من خصم شرعي على مثله فقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذ يصدر  
من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهمنداري رحمه الله تعالى (سئل) في بكرة  
بالغة منعها أبوها عند ارادة دخول زوجها بها الآن تبعية دارها التي كان باعها منها فبما مضى  
وأن تهب له أمتعة معاودة ونسرها ففعلت حسين لم يتبدل ما من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا يتخذ

مطلب أكرم أبيه على  
أن يبرئه من دينه لم يصح

بيعها ولا هبتها (الجواب) نعم كما أفتى بذلك الخیر الرملة رحمه الله تعالى (سئل) في رجل  
عليه دين لا يبرئه من الدين فاستنعى الأب فصوب نحوه سندقة مجربة وهدهد بقتله  
بها أن لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحقق الأب من إيقاع ذلك أن لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل إذا  
ثبت ذلك فالأبراء غير صحيح وللاب مطالبة الابن بدينه (الجواب) نعم

\* (كتاب الجور المأذون) \*

مطلب إذا اشترى عبدا  
شأفولاه مخيرين أن يجيزه  
أو يفسخ

\* (كتاب الجور المأذون) \*

(سئل) في رقيق شحجور يعقل البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولاه مخير بين  
أن يجيزه أو يفسخه (الجواب) نعم (سئل) في عبد رقيق شحجور يده دابة وهو جار في ملك  
جماعة معلومين فهل يكون العبد وما يده له المالك كورين (الجواب) نعم الجور هو منع  
عن التصرف قول لا فعل لا بصغر ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب للجور في الحقيقة لأنه  
مكلف محتاج كامل الرأي كالحرة غيره وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حقه  
شرح الكنتز للعيني (سئل) في رجل مسنن معتوه في ذمته ديون لزوجه وله أولاد صغار  
وكبار ولا وصي له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فآقر وهو بهذه الحالة أن جميع  
ما يعرف به وينسب إليه فهو لانه فلان الصغير فهل يكون إقراره المزبور غير صحيح (الجواب)  
نعم حيث كان معتوها فآقراره المزبور غير صحيح \* العتة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه  
يشبه تارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل النهم  
مختلط الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون وهو كالصبي العاقل  
في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي منج وتصرف الصبي والمعتوه أن كان نافعا  
كالا سلام والاتباب صح بلا اذن وان ضارا كالطلاق والعقاق لا وان اذن به وليهما وما تردد بين  
نفع وضر كالبيع والشراء توقف على الاذن فان اذن لهما الوصي فهما في شراء وبيع كعبد مأذون  
والشرط أن يعقلا البيع سبالملك والشراء جالبه تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن  
يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر (أقول) وهو ظاهر جله طائفة أي  
والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلا غبن فاحش وأن  
الواحد فيها يسير فان ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقل كصبي دفع إليه رجل كعبا وأخذ به ثوبه  
فانه إذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه أصلا بخلاف ما إذا لم يعرف الغبن اليسير  
من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلا عن الصبيان  
وبهذا التقرير اندفع ما أورده من أن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بحدائق التجار فينبغي  
أن لا يعتبر هذا الشرط اه فاعلم ببيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام  
كما أوضحناه في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق  
بقية الشهر فاذا أقرأ ورهن أو فرغ عن تيمار له في حالة افاقته هل يكون ذلك صحيحا منه  
(الجواب) نعم لأن المجنون في حالة افاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره (سئل) في صغيرة  
يتيمه بلغت غير رشيدة سفينة مبدرة وثبت ذلك عليها بالدينه الشرعية لدى قاض شرعي فهل يجوز  
عليها ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خمس أو عشرين سنة (الجواب) حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم  
اليها مالها حتى تبلغ خمس أو عشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لأن المنع كان رجاء التأديب  
فاذا بلغت ذلك السن ولم تتأدب انقطع عنها الرجاء بالافلامعني للعجز بعده وعندهم لا يدفع

مطلب العبد وما يده ملك  
لمولاه

مطلب في تفسير المعتوه وهو  
كالصبي العاقل

مطلب تصرف الصبي  
والمعتوه ثلاثة أقسام

مطلب من يحصل له صرع  
إذا تصرف في حال افاقته  
يصح  
مطلب فيمن بلغ غير رشيد

٢ قوله في الاول أى في عدم دفع المال اليها حتى تبلغ خسا وعشرين وقوله في الثاني أى صحة الخبز بسبب السفة وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في مسئلتين احدهما أن من بلغ غير رشيد هل يمنع عنه ماله مدة معالومة أم لا فعنده مدته خمس وعشرون سنة وعندهما لامدلة معينة بل لا بد من استئناس الرشد وان صار شيخا والثانية أن هذا المنع هل هو جرح حتى لا تصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير جرح فذهب الامام الثاني ومذهبهما الاول والمفتي به في المسئلة الاولى قول الامام وفي الثانية قولهما اه منه

تلخيص مفيد في بلغ غير رشيد  
مطلب التصحيح الصريح  
يقدم على الاتراحي  
مطلب اذا بلغ اليتم لم يعجل بدفع ماله اليه

اليها المال ما لم يؤنس منها الرشد فينبذ يدفع اليها مالها لانها ما يربح الخبز على الخبز بالسفة قال في التنوير وشرحه وعندهما يجزى على الخبز بالسفة والغفلة به أى بقولهما يفتى بصيانة لماله اه فتلخص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أى خنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدها واذا جرح عليها بالسفة والغفلة فعندهما لا يدفع اليها المال حتى يؤنس رشدها ٢ ففي الاول المفتي به قول الامام فانه قد مر في الملتقى والهداية وجزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المفتي به قولهما كما في التنوير (أقول) والتلخيص المفيد في مسئلة من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس بجرح لانه لا يرى الخبز على الخبز البالغ وانما هو منع للتأديب فتصريح تصرفاته في هذه المدة وبعدها يسلم اليه ماله وان لم يصر رشيدا لانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه ثمرة الخلاف وتظهر الثمرة أيضا فيما لو دفع وصيه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضمن عندهما الا عندده وظاهر المتون اعادة قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعثة ادق قولهما نعم صرح غيرهم بترجيح قولهما بصحة الخبز على الخبز البالغ العاقل بسبب السفة والغفلة والذين فقد صرح في الخاتمة في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستانى انه المختار وهذا التصحيح صريح فيقدم على التصحيح الاتراحي كما ذكره العلامة قاسم أى أن ما جرى عليه أصحاب المتون من أنه لا يجزى على الخبز تصحيح الاتراحي بمعنى أن أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في الغالب يمشون على قول الامام وقد مر في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخاتمة من أن الفتوى على قولهما التصحيح صريح فيقدم على الاتراحي ثم اعلم انه ذكر في التارخانية انه لا خلاف عندهما في أن الخبز بسبب الدين يفتقر الى القضاء واختلاف في الخبز بالقضاء والسفة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد بن ثابت بن جرد السفة اه ومثله في الجوهرية حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يجزى عليه الا بيجزى الحاصصكم ولا ينقل حتى يطلقة وقال محمد فساد في ماله يجزىه واصلاحه فيه بطاقة والثمرة فيه ابا عنه قبل جرح القاضي يجوز عند الاول لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حرره في رد المحتار على الدر المختار فاعتقه (سئل) في تيم بلغ رشيد اطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت أنه بلغ رشيدا يؤمر الوصى بتسليم ماله (الجواب) نعم (أقول) في حاشية البيرى على الاشباه قال في خزانة الاكل واذا أدرك اليتم لم يعجل بدفع ماله اليه ولكن يتألى ويجزى به بشئ بعد شئ فان وجده مصليا دفع اليه ماله وان كان ما جناه مفسدا تأتى بينه وبين أن يأنى عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولى أن يدفع اليه شيئا من أمواله و يأذن له بالتجارة للاختصار عندنا فان آتس منه رشدا دفع اليه الباقي والرشد هنا الاستقامة والاهتمام في حفظ المال واصلاحه اه وفي المنع عن الخاتمة يقيم أدرك مفسدا غير مصلي وهو في جرح وصيه جرح عليه القاضي أو لم يجز فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه وضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بأنه مضيع تصحيح فيضمن ولو دفع اليه وهو صبي مصلي وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصى بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصى وانه لو علم عدم رشده لا يجوز وضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد بلوغه وأنكره الوصى لا يؤمر الوصى بتسليم المال

مطلب فيما اذا بلغ ولم يظهر  
حاله

اليه مالم ثبت رشده كافي صورة سؤال المؤلف وبقى مالم يبلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز ان يدفع اليه ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من اثبات رشده والذي يظهر لي الاول والا لزم أن كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الاشباه السيد محمد أبي السعود عن الولوالجية وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الادراك اهـ ولعله محمول على ما اذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبدرا متلفا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أم لو كان قبل البلوغ رشيدا غير سفيه فلا كلام لانه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضا فقتضى تعليل الخاتمة المارة أنها لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السفه من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشيد وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس عشرة سنة فتقيدوا ذلك بالبلوغ غير رشيد ومقتضاه أنه لو بلغ وهو رشيد لم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ الاسلام الشافعي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشيد أو السفه وهل لو دفع اليه ماله ثم ظهر مفسدا بيرا الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان أحدهما اذن الولي له بالتجارة والشأن بالوغه اهـ الى أن قال من بلغ ولم يعلم من حاله سفه ولا رشيد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشترط السفيه لتعليل قاضيخان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفه وقت الدفع ولانه بالسفيه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بتجبر القاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختيار اهـ فقد تحترق أن اثبات الرشيد انما يحتاج اليه عند تحجور الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشافعي أيضا حيث سئل فيمن بلغت وعلمها وصي ولها مال تحت يده فهل ثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بتجبر شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا فلا حتى يؤنس منها الرشيد اهـ ونقله عنه في الخيرية وآفته وتعين حله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ لغير الرمي وهنأشئ لم أرهم ذكره وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشيد وبعد طلبه فهلك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديده في المنع وكأنهم لم يذكروا نظيره وأما اذا بلغ رشيدا فطلب ماله فبعد قبل أن يكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فذلك لا يضمن الخ فاعتبر هذه الفتاوى القريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى أبوه أو وصيه انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ عاقل الجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حكم آخر حكم الحاكم الاول والا لزم مع تصرفاته نافذة على القول المقتضى به (أقول) أيضا وفي هذا ما يدل على أنه من أن الأصل الرشيد واحترز بقوله على المفتي به عن قول محمد بن انه يثبت الحجر بسفيه وسفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه يقتصر الى القضاء تاسل لكن اشتراط التعميد مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يتجبر على الحجر البالغ ورأيت في فتاوى القري تاشي صاحب التنوير يجوابا عن سؤال عما نصه مذهب أبي حنيفة انه اذا بلغ السفه عاقل الجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حكم آخر حكم الحاكم الاول قال الزاهد في شرحه لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء ولهذا لم يوجد

مطلب اذا ثبت رشده  
وطلب ماله فنعسه الوصي  
ضمن

مطلب اذا بلغ فادعى أبوه  
أو وصيه أنه سفيه محجور  
لا يقبل



مطلب القنوي في الحجر على  
قول الصاحين

مطلب اذا ثبت اعساره  
وليس له الامسكن واحد  
بقدر كفايته لا يؤمن ببيع

مطلب لو كان له كائون من  
حديد يباع ويتخذ من الطين  
مطلب اذا امتنع المديون  
عن أداء الدين وله عروض  
وعقار يبيعهما القاضي

مطلب أقرانه بالغ وخلع  
زوجته صح ولا يقبل بخوده  
البلوغ بعد ذلك  
مطلب المراهق اذا أقرانه  
بالغ يقبل قوله

المقضى له والمتقضى عليه ولو كان قضاء فندس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه ام لكن  
قال في الخاتمة من كتاب الحطان القنوي في الحجر على قول الصاحين فيكون هو المذهب المعول  
عليه فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام القنوي  
رحمه الله تعالى (سئل) في مديون معسر ثبات افلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة  
وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجتزاء بما دون ذلك المسكن ويكفيه  
دائمه الى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم واذا كان للمديون ثياب  
يلبسها ويكتفي بها يتجزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقتضى الدين ببعض ثمنه ويشترى بما بقي ثوبا  
يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتزى بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن  
ويعصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشترى بالباقي مسكنا ليعيش فيه وعن هذا قال مشايخنا انه  
يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللباد في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي  
عندهما مال المديون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لاعلى القاضي  
وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كائون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح  
الهداية فتاوى الهندي وتعام فروع المسئلة في المنع والخبرية من الحجر وهي شهيرة (سئل)  
في المديون الحاضر اذا كان له عروض وعقار وامتنع عن أداء الدين بعد حواله فهل يبيعهما  
القاضي للدين (الجواب) نعم ولا يبيع القاضي عرضه وعقاره أى المديون وهذا عند أى  
حنيفة خلافاً له ما أى لابي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع القاضي ذلك ويوفي الدين وبه أى  
بقولهما يفتى كافي الاختيار وغيره وقال القاضي قول صاحبيه يبيع من قوله ولا يبيع عقاره وفي  
رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح كافي تصحيح الشيخ قاسم وفي تبين الكثرتم عندهما يبدأ  
القاضي ببيع المنقول لانها معدة للسلب ولا ينتفع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان  
فضل شيء من الدين باع العروض لانها قد تعدل للقلب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها  
فان لم يبق ثمن باع العقار لان العقار يعدل لاقتناء فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة  
وهذه احادي الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي ببيع ما يخشى عليه التوى من عرضه  
ثم ما لا يخشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالخلاف أن القاضي نصب ناظر اقبض على أن ينظر  
للمديون كما ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتعامه في  
المنع (سئل) فيما اذا كان لرقيق وديعة عندهم زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق لدى  
بينة شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق فطلب الوديعة من زيد بدون وجه شرعي فهل  
ليس له ذلك والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خلع زيد المعترف بالبلوغ  
وبأن عمره أربع عشرة سنة زوجته هذا البكر البالغ من عصمته وعقد نكاحه بعد الخلوة  
الصحيحة بمألى مؤخر صداقها المعاموم وهو ممن يحتمل مثله فهل يكون الخلع صحيحا ولا يقبل بخوده  
البلوغ بعد اقراره مع احتمال عاله (الجواب) نعم (سئل) في بكر عاقله امرأته رشيدة بلغت من  
السن اثنتي عشرة سنة باعت شمساً من مالها من أخويها بمن معلوم من الدراهم لى حاكم شرعي  
وقالت في شمس الحسك أن ابالغة وهي بحال يحمض مالها والظاهر لا يكذبها وتسلم المشترى ان  
المبيع وتصرفه بخمس سنين والآن قامت تقول انها كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا  
ثبت ما ذكر لا يلتفت الى انكارها (الجواب) نعم اقراره احق بصلى أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو  
أو غيره فساد الصلى لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة



سنة لأن أقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السمرقندي أن مرأته أقترت في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضي بماذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال وماذا رأيت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال أي ماء فان الماء يختلف قال المني فقال وما المني فقال آت مردان كه فرزند ازوقی بود قال علي من احتملت علي ابن أو علي بنت أو علي آتان فقال علي ابن واستحي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الصغير بالقرار بالبلوغ من غير حقيقة وحدث منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية اذا أقترت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوى الزاهدى من باب الحجر والمأذون (أقول) المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد أنه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقل المجوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قوله ما أن يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنها وكذا قال في الشرنبلالية يعني وقد فسر امامه علماء بلوغها وليس عليهم ما عين اه واقره في الدر المختار والظاهر أن المراد بالنفس المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخيانة صبي أقترت به بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مرأته أو يحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان مرأته أو يعلم ان مثله لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهر أو تبين به هذا ان بعد اثنتي عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقتر بالبلوغ لا يقبل اه (سئل) في مآلوك شجوراً بن من سيده من مكة المشرفة واصطحب رجلاً أتى به للشام وطالب سيده منه فادتمنع زاعماً ان المملوك استأجر منه جارية ليركبه من مكة الى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية شجورة استقرضت مالاً بدون اذن سيدها وأتلفته وباعها سيدها ويريد ارباب الدون الدعوى عليها بدينهم ومطالبة سيدها فهل تؤاخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالاً وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لأن العبد من أهل الالتزام برأيه من المأذون (سئل) في عبد شجور تزوج امرأته وأقتر بدين رجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته وبه مال سيده وتريد زوجته أخذت موبجها من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له به من المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلما في التسوية توقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدير وأم ولد على اجازة المولى فان أجازته دون رد بطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من الحجر وصح طلاق عباده واقاراه في حق نفسه فقط لا سيده فلو أقتر بمال آخر الى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن رقيقك الحاضر بالمجلس قوس جلى بيند قيسة فيمارصا ص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود من كاة ثم شهد أهل الخبرة بان قيمته وقتئذ تسعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك (الجواب) تشترط الدعوى على العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبد لا تنهض الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلف قال في أو آخر الاشياء من القول في غن المشمل المتلف بالاغصب تعتبر قيمة يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت

مطلب يشترط أن يكون  
ممن يحتمل مثله

مطلب استأجر العبد جلا  
لا يلزم سيده

مطلب استقرض العبد  
المحجور مالا وأتلفه يؤاخذ  
به بعد العتق والصبي  
لا يؤاخذ به أصلاً

مطلب في عبد قتل جلا  
لا

مطلب تشترط الدعوى  
على العبد بحضور سيده

مطلب ما استهلك العبد  
يوأخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنسية  
العبد على الأدنى وجنسية  
على المال  
مطلب مهم فيما إذا استهلك  
العبد مالا

استهلكه يوأخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب الخرج لو استهلك العبد مالا فإنه  
يوأخذ به في الحال محجورا أو ماذونا اه وفي التتارخانية من الكفاية ذكر المحجور في الجامع  
الصغير من مشايخنا من قال إذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يوأخذ به في الحال فإن كان له  
كسب يوفي ذلك من كسبه وإن لم يكن تباع رقبته بين الاستهلاك الآن يقضيه المولى اه وفي  
القنية من باب أمر الغير بالجنسية بر من بكر خواهر زاده عبد محجور حتى على مال قباعة المولى بعد  
علمه بالجنسية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجنسية على النفس اه وفي  
التتارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجنسية على الأدنى وبين الجنسية على المال ففي  
الاول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع والبس اه وفي الخاوي القدسي  
في باب جنسية العبد وان قبل العبد رجلا خطأ واستهلك مال الآخر وحضر اصحاب المال أو لبايعه القاضي  
ولي الجنسية ثم تبعه الآخر في بيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أو لبايعه القاضي  
في المال الذي استهلكه فان حضر ولي الجنسية بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من  
أن ضمان العبد بعد العتق لا يشك كل علمه ما تقدم انه يوأخذ به في الحال لما قال العلائي في شرح  
التنوير من الخرج ان الاصل فيه ذلك لكن آخر لعنقه لقيام المانع فتأمل اه (أقول) يعني  
الاصول في فعله النفاذ في الحال لما قدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكنز الرق ليس بسبب  
للعجز في الحقيقة الخ وانما أخر النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراعاة العلائي بذلك  
التوفيق بين كلامهم وعليه قيام من السراج من أنه يوأخذ به في الحال محجور على أن الاصل  
فيه ذلك وأن المأخذ في نفس الامر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا  
التوفيق في غاية البعد على انه لا يتأتى في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة  
القنية والحاوي القدسي لأن الدفع من كسبه أو يبيع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا فان الخرج  
انما يؤثر في الاقوال دون الافعال في المتون الخرج هو منع نفاد تصرف قولي فهو دليل على أن  
التصرف الفعلي يتقدم في الحال وذلك كاستهلاكه فلا يتأخر الى العتق كما مر عن السراج وغيره  
ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الحبير الرملي الى النهاية والجوهرة والبرازية والخلاصة  
والولولة الجمية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمنان في الحال فيساع  
أو يفديه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني  
 وغيره من سجل ما في البدائع على ما إذا ظهر استهلاكه باقراره في الغاية إذا كان الغصب ظاهرا  
يضمن في الحال فيساع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعق كذا قال الفقيه اه ويؤيده  
ما قدمه المرافق في عبارة التتارخانية عن شرح المحجورين من قوله إذا استهلك المحجور مال غيره  
عيانا يوأخذ به في الحال فقوله عيانا أي بعناية الشهود واحتراز اعمالا إذا أقر به المحجور فاعتنم هذا  
التحرير (سئل) في رجل دباغ متقن لحرفته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود التي  
يدبغها ممن رغب في شرائها بمن المشل ويريد بقية أهل الحرفة الخرج عليه بذلك ومنعه من تعاطيها  
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لأن سبب الخرج والصغر والجنون والرق وعند الامام لا يحجر  
الاعلى ثلاث مقت ما جن وطبيب جاهل ومكارم فليس (سئل) في الصبي العاقل إذا باع من  
آخر حصته من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على اجازته (الجواب) نعم إذا بلغ فأجازه  
نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز  
ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا يشبه الغير عليه

مطلب دباغ متقن لحرفته  
ليس لأهل حرفته الخرج عليه

ولاية فالحق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل في الضرر المحض وفي الدائر بينهم ما بالطفل عند عدم  
 الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون  
 منعقدام وقفا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ  
 فأجازة فقد عندنا خلافا لفرق لانه يتوقف على اجازة وليه فصار وليا بنفسه منح من المأذون  
 ومثله في الدر والاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له بحيز حالة العقد وان لم يكن له  
 بحيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات القسولي  
 فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي ولم يحيزه ولا بطل كما هو المفهوم من العمادية وغيرها  
 (أقول) الذي يظهر لي انه لا يبطل وان لم يكن للصبي المذكور ولي لان المراد من قولهم اذا كان  
 له بحيز حالة العقد أي من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض فلو عقد الصبي عقد اولي له  
 يتوقف لان له بحيزا وهو القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلا للاجازة  
 والافه وبطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتحقق لي ذلك طبق ما كنت أفهمه قال  
 الامام الاستروشي في كتابه أحكام الصغار في مسائل النكاح ما نصه وفي فوائده صاحب المحيط  
 رحمه الله تعالى صبيته زوجت نفسها من كف وشي تعقل النكاح ولا ولي لها فاق العقد يتوقف على  
 اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك  
 البلدة يتعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية القاضي  
 فانه لا يتعقد وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ اه فهذا صريح  
 في انه ليس المراد بالبحيز الولي الخاص بل ما يعي القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا  
 للاجازة احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته وشك ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي خاص  
 لانه لا يحيز له أي لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك لا تصح اجازته ويدل عليه  
 أيضا عام عبارة العمادية في بيان الاصل المذكور وذكر ذلك في جامع الفصولين أيضا في الرابع  
 والعشرين فقال بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لوفعه له وليه في صغره كبيع  
 وشراء وتزوج وتزويج أمته وكفايته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام  
 صبياً ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجازة بنفسه جاز ولم يحيز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي  
 امرأته أو خلعها أو حرقته مجاناً أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قننه امرأته أو باع  
 ماله بحالة فاحشة أو شري شيئاً كثيراً من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مما لو فعله له وليه في صباه لم يحيز  
 عليه فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم يحيز لانه لا يحيز له اوقت العقد فلم يتوقف  
 على الاجازة الا اذا كان لفظاً اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة  
 كقوله أو وقعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتداء اه وكتب الخیر الرمي في حاشيته  
 على قوله لو فعله له وليه في صغره ما نصه يدخل في الولي القاضي فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه  
 أيضا وقد صرح بذلك ايضا في فتح القدير حيث ذكر الاصل المذكور وبيانه الذي نقلناه ثم قال  
 وهذا يوجب أن يفسر المحيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقا ولا بالولي اذ لا يتوقف  
 في هذه الصور وان قبل فصولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاءها اه فقوله بمن يقدر على  
 امضاء العقد أفاد به أن المراد من له ولاية امضاءه من ولي خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان  
 فصولياً أو ولياً ولا يحجز وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بمن المثل أو غير قابل  
 كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا من الاعلى التركاني على

تحرير مهم الاصل عندنا ان  
 العقد يتوقف اذا كان له بحيز  
 حالة العقد والافلا

قوله ما يصلح أي لفظاً يصلح الخ  
 فهاهنا موصوفة لانا فية  
 اه منه

جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشتباه والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل أن يكون العقد قابلاً للاجازه شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولا ولي لها من كف وبهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المراد وجود ولي تلك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن الثانية وقال انها تنفذ ان المراد ما هو أعم منها ولم يجز للمقام وقد علمت تحريره بعون الملك العلام وأنه ليس المراد الاول لأن كون العقد قابلاً للاجازه لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولي خاص أو عام كالقاضي متى لم يكن في ولاية قاض كالزواج الصغير نفسه في دار الحرب مثلاً بهر المثل لم يتوقف على اجازته لأن هذا العقد وان كان قابلاً للاجازه لسكنه لا مجيز له وقت صدوره وليس المراد الثاني أيضاً ان كان مراده الولي الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولي ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازه كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم من الاحتمالين وليس في كلام الثانية ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قرناه وعبارة الثانية هكذا صي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي يشر في الصغير فان كانت المرأة تزوجت بآخر قبل اجازة الصبي جاز الثاني لانها تلك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح في الصغير بهر المثل أو بما يتعين الناس في مثله يجوز النكاح لانه كان موقوفاً فينفذ باجازه الصبي بعد البلوغ وان كان بهر كثير لا يتعين الناس فيه ولا الصغير أب أو جد فكذلك لانهم ما يملك النكاح عليه بهر كثير فيوقف عقد الصغير على اجازتهم ما فيه من الاجازة بعد البلوغ وان لم يكن للصغير أب أو جد جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اهـ وقوله لم يتوقف أي وان كان تحت ولاية قاض لانه لا يملك تزويج الصغير بغين فاحش الاب والجد فلا يملكه القاضي فيكون لا مجيز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى هذا قوله ولا مجيز له أي ما ليس له من يقدر على الاجازة يبطل كما اذا كان تحت أي تحت رجل خرة وزوجه الفصولي امة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنوننة أو صغيرة يتيمة في دار الحرب اذا لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المجيز الذي يقدر على الامضاء حاله العقد لان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكمه لم يكن تزويجه اليتمه فكان كالملك الذي في دار الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه أيضاً ينعذر تزويج الصغير فيه الا في الاعاصير لهن وقوع باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضت عدة المعتدة فأجاز لا ينفذ ما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ وقوله أما اذا كان أي وجد سلطان أو قاض صريح أيضاً فيما قلناه من أن مرادهم بالمجيز من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا البحر العديم النظير فانك لا تسكاد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

\*(كتاب الغصب)\*

مطلب غصب فرسا وباعها  
ومات عند المشتري ضمن

\*(كتاب الغصب)\*

(سئل) في رجل غصب فرسا وباعها من آخر وماتت عند المشتري ولم يجز المالك البيع ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذي كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمته

يوم غصبها فهل للغاصب ذلك والقول له في ذلك (الجواب) نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القيمي  
يوم غصبه اجماعا اه وفي شرحه للعلاق عن البحر والقول للغاصب بيمينه وفي القول لمن عن جادع  
الفصولين ولو ادعى انه غصب امتنه ولم يذكركم قيمتها تسمع دعواه ويؤمر برذالة ولو هالكه  
فالقول في قدر القيمة للغاصب اه (سئل) في رجل غصب قمح زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف  
به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قمحه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك  
(الجواب) نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالملك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيعه والثلث  
له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب بالثلث وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم  
يسلم لا يضمن برأيه أوائل كتاب الغضب ومثله في فتاوى العلامة التمرتاشي المغصوب منه  
مخبر بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف المغصوب بأن غصبه وقيمة  
أكثر وكان الثاني أملا من الاول فان الضمان على الثاني (أقول) قوله المغصوب نعمت لا رقف  
وقوله بأن غصبه أي الغاصب الثاني والحال أن قيمته أكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب  
الاول (سئل) في فارس مشتركة بطريق الملك بين زيد وعرو نصفين وهي عند زيد فاركبها  
لبيكر فركبها بكر الى مكان بعيد كل ذلك بدون اذن من عرو وكانت حاملا فولدت مهورا عند بكر قبل  
انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمته بذلك ومات المهر ويريد عرو تضمين زيد نقصان قيمة الفرس والمهر  
فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهر (الجواب) نعم يضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة  
ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم ينعه بعد طلبه والمسئلة في الخبرية من الغضب وفي  
الاقرارى عن العناية وان نقص المغصوب في يد الغاصب ولم ينجبر نقصانه بوجه آخر ضمن  
النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل ان كانت جارية فاعورت أو ناهدة الثديين فانكسر  
ثديها أو في غير بدنه مثل ان كان عبدا فاحترق فانسى الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه  
بالغضب وقد فات منه جزء أو ما اذا كان قد انجبر نقصانه مثل ان ولدت المغصوبة عند الغاصب  
فردهما وفي قيمة الولد وفاة نقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافا لفر اه وفي  
البرازية وان نقص المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير  
فحينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع  
على أحد اه وفيها عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان عشي مع العرج ضمن النقصان  
وان كان لا عشي أصلا ضمن القيمة كالمقطع اه وفيها ضرب بقرة الغير فسقطت وخيف تلفها  
فباعها من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب حمار غيره فعليه وضمن  
ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن حاوي الزاهد من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان  
(سئل) في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال غصبا رجل منه واستعملها مدة بدون عقد  
اجارة ولا استئجار ويريد الجبال مطالبة باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب)  
نعم والمسئلة في التنوير وغيره من الغضب (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب دار جارية في بلد  
بيده عند الحاضرة فاذنت لساكنها عمرو بعمير حيطان بيوت فيم سامع سقفين فيها وبالصرف  
على ذلك من ماله ليحسبه من أجرها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغائب ولا اذن  
ولا اجازة منه ثم حضر ورث ذلك ولم يحجزه ولم يرض بدفع شيء لعمرو في نظيره صرفه ويريد عمرو قلع  
عمارة حيث لا يضر القلع فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن بنى أو غرس في أرض غير بغير اذنه  
أمر بالقلع والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه ان نقصت الأرض بد تنوير

مطلب القول للغاصب في  
القيمة

مطلب باعه الغاصب وسلمه  
للمشتري فالملك يضمن  
أهم ما شاء

مطلب ولدت الفرس مع  
الغاصب ونقصت قيمتها  
ومات الولد يضمن نقصانها  
فقط

مطلب نقص المغصوب  
بيد الغاصب ولم ينجبر  
نقصانه بوجه آخر ضمن  
النقصان الخ

مطلب فيما اذا عرج الحمار  
المغصوب في يد الغاصب  
مطلب اذا زال العيب  
يرجع الغاصب بما ضمن  
مطلب غصب جبال معدة  
للاستغلال يلزمه أجرة مثلها

مطلب بنى أو غرس في أرض  
غيره بلا اذنه أمر بالقلع  
والرد

من الغصب ومثله في الملتقى والدرر والكنز وغيرها وفي مسئلتنا البناء لم يكن على الأرض بل على السقف والحيطان والحكم فيهما كذلك بدليل ما نقل في العمادية من أحكام العمارة في ملك الغير لو أن رجلاً بنى على السقف الأعلى في دار امرأته بأمرها ثم أراد أن يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له أن يرفعه فإن كان بنى بغير أمرها فله أن يرفعه إن كان لا يوجب رفعه ضرراً في غير ما بنى قال والاصل أن من بنى في دار غيره بناءً وأنفق في ذلك بأمر صاحبه كان البناء لصاحب الدار والباقي أن يرجع على صاحب الدار بما أنفق اهـ وقد أفتى العلامة الخليل الرمي كما في فتاويه من الغصب برفع البناء حيث أمكن بلا ضرر فبنى في ساحة غيره بغير أمره فراجعه (سئل) في امرأته دفعت لزيد غرارة حنطة من مال زوجها عمرو في غيبته بدون إذن منه ولا وجهه شرعي وزرع زيد الحنطة واستحصدت فهل تكون الحنطة ملكاً لزيد ويضمن مثلها عمرو (الجواب) نعم قال في الاختيار وإذا تغير المغصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر منافعه ملكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شربها وتقطيعها وطمع الحنطة وزرعها وخبز اللبقي وجعل الصفر آنية والحديد سيفا والبناء على ساحة وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن ونسج الغزل الخ ومنه في المتون والنسج والتشويح والتمتار وتعماد تبايع المسئلة في العمادية (سئل) في رجل هدم بيت نفسه فأنهم دم من ذلك بناء جاره فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم في البرازية من الغصب هدم داره فأنهم سدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اهـ (سئل) في رجل زيد دخل زرع عمرو فأخبره عمرو عن الزرع وساقه وضر به باجبار كثيرة تعديا فبات من ذلك ويريد زيد أن يضمن عمرأته فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد في زرع أو كرمه دابة وقد أفسدت زرع عمره فبفسدها فله كذا ضمن ولو أخرجهما المختار أنه إذا أخرجهما وساقها يضمن وإن أخرجهما ولم يفسدها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير عمادية من جنابة الدواب والجنابة عليهم اهـ وقد أفتى بمثله العلامة الرمي في باب الغصب عازياً بالمسئلة للخلاصة والبرازية (سئل) في حانوت استأجرها زيد ووضع فيها شيئا وحطب اليوقد فبفسدها فاحترق الشيئ ليلاً بلا تعدية ولا من غيره وفي لرق الحانوت دار لعمرو ونحاف عمرو ومن وصول النار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زيدا قيمة الحائط الذي هدمه فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق عن داره فهو ضامن إذا لم يفعل بأمر السلطان عز نصره كما صرح بذلك في خزائن الفتاوى في كتاب الضمان (سئل) في حائط قديم فيه باب من حجر جاري ملك زيد فعمد عمرو وهدمه بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد أن يأخذ النقص ويضمن عمرأته قيمة نقصانه فهل له ذلك (الجواب) نعم من هدم بيتاً ضمن قيمته مبنياً لقيمة العرصة لأنها قائمة والغصب لا يجري في العقار جامع القضولين وفي حاشية الأشباه للحموي من الغصب قوله من هدم حائط غيره الخ (أقول) في شرح النقاية للعلامة قاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فللجار الخيار إن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم من وجهه هالك من وجهه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الهلاك وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما اهـ (أقول) وهذا في غير الوقت كما في حاشية البيرى أي فلو هدم حائط

مطلب بنى في دار امرأته  
بأمرها فالبناء لها

مطلب غصب حنطة  
وزرعها فالزرع له

مطلب هدم بيت نفسه  
فأنهم يبنوا جاره لا يضمن  
مطلب وجد في زرع دابة  
فإن ساقها بعد ما أخرجهما  
ضمن والا فلا

مطلب احترق حانوت فهدم  
رجل داره لا يضمن صاحب  
الحانوت

مطلب فحين هدم حائط غيره  
ضمن قيمته

مطلب الحائط ليس من  
ذوات الامثال



مطلب اذا هدم حائط الوقف  
أجبر على بنائه

مطلب تعلق رجل برجل  
وخاصه فسقط من المتعلق  
به شيء ضمنه

مطلب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجلا حتى  
ضاع ماله لا يضمن

الوقف مسجد أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فيمن استأجر دارا وقتنا فهدمها  
وجعلها اما حونا أو فراقا جاب بانه ينظر القاضي ان كان ما غيرها المنة أنفع وأكثر ريعا أخذ منه  
الاجرة وأبقى ما عهده للوقف وهو مستبرع والألزم به دمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره  
بما يليق بحاله اه وتماسه في رد المختار (سئل) فيمن تعلق برجل وخاصه فسقط من المتعلق  
به شيء ضاع هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من  
أنواع الضمانات من التمسك والدلالات ومثله في الفصولين (أقول) وينبغي أن يكون  
القول للامتعلة في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أنكر السقوط أصلا لم يبرهن  
الا خروك تب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وهي في أجناس الناطق الغصب عبارة عن انتفاع  
الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أما من غير فعل في المحل لا يصير  
غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع  
المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير اذا حبس رجلا  
حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وفي مبسوط الاسدي جاب اذا حال بين  
رجل وأملا حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المتقول ضمن وفي المتعلقات القديمة اذا  
وتف بجنب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأوضح من هذا اذا قاتل صاحب  
المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدر في أول الجنس الذي قبل هذا عن العيون  
ما يخالف هذا وفي التبيين رجل أراد أن يسقي زرع فنبعه انسان حتى فسد زرع لا يضمن  
وكذا ذكر في العدة وفي فرائد عي نظام الدين ختم ماء أرض آخر حتى هلك الارز هل يضمن أجاب  
شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبيد الحميد وكان استأذنه انه يضمن فصول العمادية في ٣٣  
في أنواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين (وأقول) مقتضى هذه النورع أن تقتيد مسئلتنا  
بما لا يقع المتعلق فعلا في الساقط تأتد وأما القتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجه القول  
بالضمان فيه انه لما قتله فقد زال يد المالك عنه وصار يسه حكمه فاذا تركه حتى تلف يضمنه تأتد  
(سئل) فيما اذا كان لزيد أرض يزرعها بنفسه ولا يدفعها لغيره فزرعها عمرو يبره  
حنطة بلا إذن مالكها المزبور واستحصل الزرع فهل الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل غرس في أرض آخر بدون اذنه ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرت (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا حث زيد أرضا موقوفة لغيره باذن ناظر الوقف فعمد عمرو وزرعها بدون  
اذن الناظر ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدركه ولا يضر بالوقف فهل يؤمر بقلعه  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه  
بدون اذنه ولا وجه شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه (الجواب)  
نعم (سئل) في رجل زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلا اذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع  
ولم يدركه ويريد زيد تكليف الرجل قلع زرع المزبور فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يدرك الزرع  
فلما لا الأرض أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أي فلما لا قلعها فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع  
فهو للغاصب وللمالك تضمينه نقصان أرضه ان نقصت الأرض بزرعته كافي جامع الفصولين  
وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فلما لا أن يأمر الغاصب بقلعه فان أي بقلعه بنفسه وقبل  
النبات يخير صاحب الأرض ان شاء تركها تنبت فيما مره بقلعه وان شاء أعدها ما زاد البذر فقوم  
مبدورة يندرجه له حق القلع ويغرم وغير مبدورة فيضمن فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة

مطلب له أرض غير معدة  
للاستغلال بل يزرعها  
بنفسه فزرعها غيره بلا اذنه  
فالزراع  
مطلب غرس في أرض غيره  
يؤمر بالقلع  
مطلب زرع في أرض  
موقوفة يؤمر بقلعه حيث  
لا يضر بالوقف

مطلب مهم في أرض وقت  
مشد مسكن الرجل زرعها  
آخر بالأذن فعله أجزتها  
للمتولى للصاحب المشد

مطلب غصب أرضاً معدة  
للاستغلال فعله أجزتها  
ان لم يكن في القرية عرف الخ

مطلب زرع أرض غيرة  
بلاذنه يعتبر العرف

رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاول أصبح مسخ من الغصب وذكره العلائق باختصار  
مقدم (سئل) في أرض وقت سائمة جارية في مشد مسكن آخر فعمد زرعها في مدة معلومة  
واستغلها كل ذلك بدون اذن من متولى الأرض ولا من له المشد ولم تكن الأرض في اجارته في  
المدة المقررة ويريد الناظر مطالبة زرعها بجرته مثل الأرض المزبورة مدة زرعها واستعماله  
فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه  
بمحصلته من الخارج أو أجز زرعها دراهم وان قلنا لا ترفع يده عنها مادام من ارضها يعطى ما هو  
المعتاد في اعل وجه المطالب كافي فتاويه من المزارعة (أقول) الظاهر في قول الشيخ خير الدين  
ليس له الخ عائد على المزارع فان سؤاله هكذا سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها  
مزارع معدة عليها وله يد سابقة في مزارعها بالحصص المهدودة فيها اذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع  
ما عليه من الحصة فهل ان زرعها أن يطالبه بمحصلته من الخارج أو بجز زرعها دراهم أجاب  
لا وان قلنا الخ والخامس أن المطالبة بالحصص أو بالأجرة ولو كمل السلطان أو المتولى الوقف لو كانت  
الأرض وقتاً وليس للمزارع وصاحب المشد مطالبة بشيء من ذلك لانه لا حق له في نفس  
الأرض فاحتفظ ذلك فانه يخفى على كثيرين (سئل) في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال  
زرعها بغير اذن صاحبها عمرو واستغلها قام عمرو يطالب المزارع بمحصلته من زرعها ولم يكن  
في القرية عرف من اقسام الغلة أنصافاً أو أرباعاً فهل يكون الخارج للزارع وعليه أجر مثل  
الأرض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زرع أرض من جملة أراضي قرية معدة  
للزراعة في القرية والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير اذنه فاعليه الربع من الزرع  
الشعوى فزرع عمرو الأرض المزبورة حنطة بغير اذن زرعها بغير اذنه هل يعتبر العرف ولزيد ما عليه العرف  
من الزرع (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير اذنه يعتبر العرف  
فان اقسام الغلة أنصافاً أو أرباعاً اعتبر والا فالخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما  
في الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل حال فصولين اهـ (أقول) عبارة جامع الفصولين في الحادي  
والثلاثين ومن زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم من  
لغتوى القاضي ظهير الدين زرع الاككار سنين بعد مضي مدة المزارعة جواب الكتاب انه  
لا يكون من اربعة فالزرع كله لكار وعلمه تصدق بما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا  
يفتون بخجاري وقيل لا تكون من اربعة وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان ربهما من  
الزرع ينسبه ويدفعها من اربعة فذلك على المزارعة فلو لم يكن الأرض حصصاً على ما هو عرف تلك  
القرية لكن انما يحتمل على هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعها على وجهه الغصب صريحاً  
أو دلالة أو على تأويل فان من أجز أرض غيره بلا اذنه ولم يجزه ربهما وقد زرعها المستأجر فالزرع  
كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الأرض معدة الا في الوقف تجب فيه الحصة أو الاجر  
بأي جهة زرعها أو سكتها أعدت للزراعة أو لا وعلى هذا السقف فتوى عامة المتأخرين اهـ  
وحاصله أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض غيره بلا أمره لا يكون غصباً بل  
يحمل على المزارعة وحصصه رب الأرض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول  
الثاني جواب الكتاب انه يكون غصباً والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل  
عمله ويمكن حمل هذا على ما اذا لم يكن عرف في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول  
الثالث انه يكون من اربعة اذا كان صاحبها أعدها للاستغلال بان كان يدفعها من اربعة لغیره

ولا نزرعها بنفسه لانه يكون قرية على أن الزارع انما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزرع كله له وقوله لكن انما يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما إذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الارض انما يتم اذا لم يعرف انه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ووافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندى أنها ان معدة للزراعة وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جازا استحصانا وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يثبت بانه زرعها لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة ويتألف من ذلك فحينئذ تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا الزرع بتأويل بأن استأجر أرضا غير المؤجر ولم يجزها ربحها وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعها بتأويل الاجارة اهـ ويؤيده ما في غصب الذخيرة قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجارة اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة وذكر في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها يحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اهـ لكن المشهور وهو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال التيمم والمعدلة للاستغلال الا اذا سكن المعدلة للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة مانصه وفي الاشياء ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسكن المعدلة للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك مال التيمم على المفتى به فتنبه اهـ وقول الفصولين الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر الخ أى يجب فيه الحصة ان كان ثمة عرف في أخذها مزارعة بحصة معلومة والا فالاجر وقر له بأى جهة أى سواء كان غاصبا أو لا وذكر في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اهـ والنظار حرج له على ما اذا لم يكن عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف فتواهم يشترط ما هو أنفع للوقف فالخاصل أن من زرع أرض غيره بلا اذنه ولو على وجه الغصب فان كانت الارض ملكا وأعددها ربح المزارعة اعتبر العرف في الحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدها للايجار فخرج كله للزارع وعليه أجر مثلها ربحها والا فان اتت قصت فعليه النقصان والا فلا شئ عليه وان كانت وقفا فان ثمة عرف وكان أنفع اعتبر والا فاجر المثل وكذا لو كانت مال تيمم أو سلطانية فاعتنم هذا التحرير المفرد الجامع بين كلامهم المبدد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زيد يده عليها واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا أجره قامت هند تطالب به بأجرة مثلها عن المدة المزبورة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة (سئل) في خانوت ملك بين شريكين سكن أحدهما مدة بدون اجارة ولا أجره وهى معدة للاستغلال فهل لأجرة عليه شريكه (الجواب) قال في العمادية في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات يتأخر خانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدلا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اهـ وبذلك حصل الجواب وقد كرسيله مانصه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشريك بغيره صاحبه ثم جاء الآخر يطالب بأجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى تجعل مماوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل السكك اذ لو لم تجعل كذلك لنع كل واحد من

فتنه

على هذا الخاصل المفيد في  
مسئلة من زرع أرض غيره  
بلا اذنه

مطلب غصب أرضا معدة  
للاستغلال يجب الاجر

مطلب سكن أحد الشريكين  
في خانوت المعدل للاستغلال  
لا يلزمه أجره

مطلب طاحونة مشتركة  
بين يقيم وغيره استعمالها  
الشريك للقيم أجره حصته

مطلب اذا عطل الخافوت  
مدة يلزمه الاجر

مطلب تجب الاجرة لخصه  
القيم

مطلب سكن أحد المستحقين  
في دار الوقف بالغلبة يلزمه  
أجرة

مطلب أسكنهم الناظر بلا  
أجرة فعليه أجره المثل

مطلب غصب دار أسكنها  
لا يلزمه أجرة

الدخول والعقد ووضع الامتعة فيتعطل غليم ما منافع ما حكمها وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحائز سار كافي ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه  
(سئل) في طاحونة ماء مشتركة بين بالغين ويقيم اسكن حصته معلومة فيها فاستعملها بالباقيان بالغين بمدة بلا اجارة ولا أجره حتى بلغ اليقيم رشيد افطاهما الا ان باجرة مشمل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في بئر معدة لخزن الغلال بالاجرة بين يقيم وبائع أجره المبالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصته اليقيم من الاجرة لوليه أم لا أجاب نعم يلزم بل لو استعماله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه أجره مشمل حصته اليقيم كما أفقته به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم اه ومثله في القم تاشية من الشركة (سئل) في خافوت معدة لصبيغ الاثواب جارية في وقف أهلي وضع زيد فيها بعض آلة الصبيغ كالمذوق والحلة وغيرهما وعطل الخافوت مدة بدون اجارة ولا أجره ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد بأجرة مثله في المدة المزبورة بعد بثوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها فانما غير مضمونة عندنا الآن يكون المغصوب وقفا أو مال يقيم أو معدة للاستغلال الخ تنوير من الغصب (أقول) ومثله في الدرر والعجب من الشريك في حيث قال في حاشية الدرر وينظر فيما لو عطل اه فانه يفيد أنه لم يرد مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفائها أو عطلها (سئل) في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا أجره ولا اذن وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لخصه أخويه (الجواب) نعم قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدم المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب استوفائها أو عطلها غير مضمونة الآن تكون وقفا أو مال يقيم أو معدة للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد (سئل) في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين يقيم وبالعين سكنوا في الجميع الدار مدة بلا اجارة لخصه اليقيم ولا أجره فهل يلزمهم أجره المثل لخصه اليقيم في المدة (الجواب) يلزمهم ذلك (أقول) الضمير في سكنوا عائد على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال اليقيم ملحق بالوقف كما مر عن الخبر الرمي وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمعد للاستغلال فقط كما أفاده شارحه العلائي وبيناه سابقا (سئل) في دار جارية في وقف أهلي للاستغلال على زيدوا امرأتين فسكن زيدى كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولم يدفع لهما شيئا من أجرتها فهل يلزمه أجره مشمل حصتهما مدة سكناه فيها (الجواب) نعم في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضا ومثله في الميزانية وصور المسائل والبحر والقنية وأفقته خاتمة المحققين الخير الرمي وكذا غيره من يعتمد على افتائه (سئل) في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا أجره فهل يلزمهم بلجهة الوقف أجره المثل مدة سكناهم (الجواب) نعم قال في العمادية وفي الفتاوى متولى الوقف اذا سكن دار الوقف بغيا جرد ذكره لانه لا يثنى على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطع اللطماع الفاسدة وعليه الفتوى اه ومثله في جامع النصولين والرحيمية (سئل) في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك الزوجية وأهلها مدة سنين بلا اجارة ولا أجره وليست معدة للاستغلال

فهل لا يلزمه أجره لهم (الجواب) بحيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفاً ولا يتام ولا معدة للاستغلال لا يلزمه أجره في تلك المدة المزبورة والله تعالى أعلم وإن نقص المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان إذا كان النقصان بفعل الغير لم يضمنه المالك بين تضمين الغاصب وبرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد برأية (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا أجره حتى مات الرجل عنها وعن تركته فهل تؤخذ أجره الدار من التركة أو من الزوجة (الجواب) تؤخذ أجره الدار من تركه الرجل لأن الزوجة لأن الرجل متبوع والزوجة تابعة والأجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع المتبرعات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اه وفي وصايا التنوير أهل الرجل زوجته الخ (سئل) فيمن غصب أرضاً وبني فيها أو غرس وقعة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض بغيرها أم يؤمر بالتباعد (الجواب) أجاب شيخ الاسلام على أفندي دفتي الروم أنه يؤمر ببيع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سبباً للظلم والغصب وإن كان في المسئلة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى ومن القهستاني وعبارة القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصباً أو غرس شجرة كذلك أمر الغاصب بالتباعد أي قلع البناء أو الشجر والرد إلى ردة الأرض فارغة إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض وقال الكرخي أنه لا يؤمر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه أفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وأنه حسن ولكن نحن ننتهي بجواب السبب اتباعاً لما في نسخة فافهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب في العمادية من الفصل الثاني والنسب الذين من أنواع الضمانات اه وفي هامش الانقروى مائنه ولا يفتي بقول الكرخي صرح به أبو السعود العمادى وقال في نور العين يقول الحقير عدم انتطاع مالك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخلاصة ومائة المتون ولكن اختير في شروح الهداية وغيره قول الكرخي وأهل القول قناس والثاني استحسان وهو الاولى لما ذكره الامام فاضل بيان في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين أن يملك الآخر بغيره ونظائره كثيرة كدابة التلعت أو لوة أو قيمة اللوة أكثر فلربها أن يملك الدابة وكدابة أدخلت رأسها في قدر رجل ولم يكن إخراج رأسها الا بكسر القدر لو قيمته أكثر من قيمته فلربها أن يملكه بغيره اه (قلت) ويمكن ان يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب بأن فعل ذلك في هذه المسائل أمر اضطرارى لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري بقصود والذي أفق به المولى على أفندي هو الاولى والاخرى في هذا الزمان لفائدة أهل الظلم والغاصبين ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزيلعي أي ليس لذي عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجاز كما يقال صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ولأن الأرض باقية على ملكه اذ لم تصر ملكاً ولا مغصوبة به حقيقة ولا وجد فيها شيء يوجب المالك للغاصب فيؤمر بتفريقها وردّها إلى مالكها كما اذا شغل طريق غيره بالطعام ثم ذكر ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما أفق به المولى أبو السعود (سئل) في رجل مشترك بين زيد وعمرو ودينه عمرو يدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه فهل لذلك (الجواب) نعم في الاصح قال في العمادية في الفصل ٢٢ ومن ذبح شاة غيره ذكها بالحيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه

مطلب سكن دار اليتيم أو الوقف بأهله وأتباعه فأجر المثل عليه

مطلب تؤخذ الأجرة من المتبوع

مطلب فيما إذا نقص المغصوب عند الغاصب  
مطلب فيما إذا كانت قيمة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الأرض المغصوبة

مطلب من ذبح شاة غيره ذكها بالحيار

مطلب غصب شجرة صغيرة  
وغرسها في أرضه

مطلب قطع اشجار غير لزومة  
قيمتها فاقعة وعزير

وان شاء أخذها وغترمه النقصان وكذا الجزور وكذا اذا قطع بهما وهذا هو ظاهر الرواية  
عن أبي حنيفة وروى عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاول أصح اهـ ومثله في التنوير من الغصب  
(سئل) فيما اذا غصب زيد شجرة زيتون لعمره وقاعها وغرسها في ملكه فنبئت وأدركت  
فهل تكون الشجرة المزبورة لزيد ولصاحبها عمر وقيمتها (الجواب) نعم ويلزم الغاصب  
التعزير الثلاثي بحاله الراعي له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب نالة صغيرة فغرسها في ملكه  
فأدركت في أرضه فلصاحب النالة قيمة النالة ولا سبيل له على النخلة عندئذ لانها صارت تبع الارض  
ولو غصب نالة ولم تزد فان لم تنبت فلا شيء لك أنها تزد على المالك وان نبئت ولم تزد ينبغي أن تزد  
على المغصوب منه أيضا لانه وضع المسئلة في الزيادة في غصب البسوط لصدر الاسلام أبي اليسر  
رسنه الله تعالى عمادية في ٣٢ ومثله في النصولين والنالة صغار النخل قاموس (سئل)  
في رجل عمد الى كرم آخر وقطع أشجاره ظلمًا وعدوانًا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة  
ما قطعها قائم في أرضه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ السجيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الارض  
وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عمادية وفيها أيضا قطع اشجار كرم  
انسان يضمن القيمة لانه أنلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار بالناسبة  
ويقوم مقطوع الاشجار بفضله ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء  
دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ورفع من تلك  
القيمة قيمة الاشجار المقطوعة وضمنه حصه الباقي وذكر القسبي أبو الليث في فتاواه مسئلة قطع  
الاشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (أقول)  
فلو كانت قيمة الكرم مع الاشجار بالناسبة ألغنا مثلا وبدون الاشجار سبع مائة كانت قيمة الاشجار  
قائمة للمائة وهي فضل ما بين القيمتين فان شاء المالك دفع له الاشجار المقطوعة وضمنه قيمتها فاقعة  
وهي ثلث مائة وان شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فان كانت قيمتها مقطوعة مائة مثلا رفع  
عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها فاقعة وهو مائة وان كانت قيمتها مقطوعة وقائمة سواء واختار  
امساكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفصاف والخور بالمسئلة فان قيمته قائمة وقت  
القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه فان قيمته قائمة طالما لم يكثر من  
قيمه مقطوعا لا يصلح الاحتياط هذا ما ظهر لي في بيان هذا المتنازع فتأمل (سئل) فيما اذا وضع زيد  
يده على كرم غيب لعمره وتصرف بعينه بطريق الغصب ولم يدفع لعمره ومنه شيئا ثم رد الكرم  
لعمره وامتنع من رد مثل الغيب الذي تصرف به فهل عليه رد الكرم وحيث لم يقطع المثل  
(الجواب) نعم زوائد المغصوب مطلقة أي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة  
كالولد والنمل لا تضمن الا بالتعدي أو المنع بعد الطاب لانها أمانة وحكمها هذا در من الغصب  
ومثله في التنوير وغيره والغيب مثلي تكفي العمادية ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من  
ذوات الامتثال فان كان السعر في المكان الذي التقيت به السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه  
يبرأ من المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان  
الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فيخير الغاصب ان  
شاء أعطى مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطاه قيمة حيث غصب الآن برضى المغصوب منه  
بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل خائفة في الغصب  
من الفصل الاول المغصوب لو قائما أخذ ما له من المالك أو لا في كل الوجوه الا ان كانت بلدة



الخصومة أقل من قيمة بلدة الغصب فحينئذ للمالك خياران ثلاث رضى به أو انتظار أو أخذ قيمته  
 مكان الغصب يوم الخصومة جامع الفصولين (سئل) فيما إذا كان لزيد وعمر والاخوين غراس  
 غناب وزيتون قائم في أرض وقت بالوجه الشرعي وهو جار في ملكهم ما نصه من فغصاب زيد نحو  
 ثمان سنين فتصرف عمر وجهه مع غراس المذكور لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا  
 وجهه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه بمثل ما تصرف به من حصته من الغناب هل يلزم عمر مثل  
 ما تصرف به من حصته أخيه زيد من الثمر المزبور (الجواب) نعم لان الغناب مثلي كفاي عامة  
 الفتاوى خلافا لفتاوى أصحاب المحط كفاي العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله  
 كفاي الخيرية ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعقدوا  
 عليه عتله ما اعتدى عليكم والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين أجزائه يعتد به  
 وما لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قديكون مصنوعا خثت تخرجه الصنعة عن المثلية بجمعه  
 نادرا بالنسبة الى أصله كالقمة والقدور والابريق يكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث  
 لا تخرجه عن المثلية لبقائه كثرته وعدم تفاوته كالدراهم والدنانير المضروبة درر من الغصب  
 كل ما يكال أو يوزن وليس في جميعه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب  
 كالخوز والبيض والغراس ونحوها وذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس  
 كل مكمل مثليا ولا كل موزون غنابا مثليا من المكيات والموزونات ماهي متقاربة أماما هو  
 متفاوت فليس بمثلي فكانت المكيات والموزونات والعدييات سواء عمادية وذكر كثر  
 الاسلام في الجامع أن اللحم من ذوات الامثال والكثيرى والمشمش والخوخ كلها من ذوات  
 الامثال لانهم عددي متقارب وفي شرح القدوري وثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه  
 التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلا بمثل فأما بقيمة التمر فكل نوع من الشجر  
 جنس واحد والغناب مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر في عامة الفتاوى وفي فوائده  
 صاحب المحط وأحاله الى زيادات القيمة أي الليث أن الغناب من ذوات القيم وفي الفتاوى النخل  
 والعصر مثليان وكذا الدقيق والنخالة والخص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن وجميع  
 أنواعه مثلي في اللحم اختلاف والكتان والابريسم والنحاس والصنوبر والرصاص والحديد  
 والحناء والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والجند مثلي وفي موضع آخر انه قيمي وأما الماء ففي  
 رواية أنه من ذوات الامثال وفي فوائده صاحب المحط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف والكافة مثلي والمان والسفرجل والبقطيح مما تفاوتت أحاده فتكون من ذوات  
 القيم وكل موزونين اذا اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا  
 ويصير من ذوات القيم والسريقين من ذوات القيم وكذا الحطب وأوراق الشجر كلها والبسط  
 والحصرو والبوارى والادع والصمغ والساود كلها قيميات كالناب والابرة والرياحين الرطبة  
 والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز السلم فيها ولا استقراضها أما  
 الرياحين اليابسة التي تكال وتوزن فمضمونة بالمثل عند الاستعمال كها في السلم والقرض فيها  
 من فصول العمادى الفهم مثلي وانتداب من ذوات القيم وقيل مثلي طوى الزاهدى اللين مثلي  
 خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البسج الفاسد الزيتون مثلي خيرية قبل الاقالة  
 الغزل المصبوغ من ذوات الامثال قيمة الدهر (أقول) قال صدر الشريعة رحمه الله تعالى أعلم  
 انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعددي المتقارب مثليا مع أن كثيرا

مطلب الغناب مثلي وكذا  
 الزيتون مثلي مكمل مضمون  
 بمثله

مطلب يجب المثل في المثلي  
 مطلب في تعريف المثلي

مطلب اللحم والكثيرى  
 والمشمش والخوخ مثليات  
 مطلب ثمار النخل كلها  
 جنس واحد

مطلب الغناب مثلي وكذا  
 الزبيب

مطلب النخل والدقيق  
 والنخالة والخص والنورة  
 والقطن والصوف وغزله  
 والتبن مثليات

مطلب وكذا الكتان  
 والابريسم والنحاس

والصنوبر والرصاص والحناء  
 والوسمة والرياحين اليابسة

مطلب الماء والكافة مثلي  
 مطلب الرمان والسفرجل

والقضاء والبطيخ قيمي  
 مطلب الفهم مثلي وكذا

اللين والزيت والزيتون  
 والغزل المصبوغ

تحريرهم في بيان المثلي  
 من القيمي

قوله ليس المراد الخ أي لأن  
ما يوزن عند البيع قد  
يكون فيه تفاوت بين  
أبعاضه كالإواني من  
النحاس والحلي ونحو ذلك  
فانه إذا كان اثنين منها  
رطلا مثلاً لا يكون كل واحد  
منها مثلاً تأمل اه منه

من الموزونات ليس بمنى بل من ذوات القيم كالقمم والقدر ونحوهما فأقول ليس المراد بالوزن  
مثلاً ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبني على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف  
بالصنعة فانه إذا قيل هذا الشيء قفيز بدرهم انما يقال إذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثلاً  
وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت القمم والقدر لا يكون مثلاً ثم ما لا يختلف  
بالصنعة اما غير صنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلس وكل ذلك مثلي إذا  
عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال  
فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فما يوجد  
له المثل في الأسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من  
المثلي وأخواته فبني على هذا اه ومتتضي هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت مثلي كثوب  
كرباس نسج من غزل واحد فن أنف ذراعاً من ذلك الثوب يضمه مثله من ذلك الثوب أو من ثوب  
آخر نسج من ذلك الغزل إذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثله يقال إذا كانت الشقة مشقة على  
عدة أثواب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها انسجاً أو غزلاً يعتد به أي  
من حيث الرغبة أو الثمن حتى يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا  
فهذا مثلي أيضاً لأن المذار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكسباً أو موزوناً  
أو عددية مقار بالوزن كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه  
تحت العددية المتقارب فليس بخارج عن المثليات الثلاثة التي ذكرناها لأن المراد بالعددي  
المتقارب ما ليس مكسباً ولا موزوناً مما لا تتفاوت أفراده فان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس  
والقطن غير مثلي لتفاوتيه بالصنعة مع انه موزون فكذلك نحو الكرباس (قلت) المراد أن الدبس  
مثلاً يختلف من حيث الطبع فقد يكون هذا الدبس المطبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر  
طبخ في قدر آخر أما أجزاء ذلك الدبس الواحد المطبوخ كلها جله في قدر واحد لا تفاوت بين  
أجزائه فن أنف من ذلك الدبس رطلا مثلاً يضمنه برطل من ذلك الدبس بعينه إذا وجد ولذا  
ذكر في العمادية ما حاصله أن الصابون قيمي لأن الدهن في هذا الصابون قد يكون أقل منه في  
الآخر حتى لو كان على السواء بأن كانا من دنت واحد يضمن مثله وعلى هذا فنقله الشيخ اسمعيل  
الحائث مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصيرفة من أن في الصابون قولين يمكن  
التوفيق فيه بينهما ما ذكرناه عن العمادية والله تعالى أعلم فاعتنم هذا التحرير المنير (سئل)  
في رجل له غراس ثوب مشاق أجود من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه وتصرف زيد  
بورق التوت في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون بحاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من  
الورق واقطاعه من الأجرة التي دفعها المورثونهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك (الجواب)  
نعم لأن أوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العمادية (سئل) في رجل أخذ في  
سفره من زيد قربتين مملوءتين من الماء وتصرف بهما وبما بينهما بلا وجه شرعي في مكان يعز الماء  
فيه فهل يارمه قيمتهما يوم أخذهما (الجواب) نعم يارمه قيمة القربتين وما بينهما يوم أخذهما  
والماء قيمي على الأصح خير به من الأجرة (سئل) فيما إذا كان لزيد رطل دواب أخذها لائقائه  
في أرضه لأصلاصها واستكثر ريعها ووضعها في بيت عروق تصرف غروفه وأتلفه بدون وجه  
شرعي فهل يضمن قيمته لزيد (الجواب) نعم لأن السرقتين من ذوات القيم كما ناص عليه في  
العمادية (سئل) في رجل خصب بستاناً معلوماً القدر لجماعة وتصرف فيه بلا إذن منهم ولا وجه

مطلب أجور غراس ثوب  
مشاق

مطلب أوراق الشجر كلها  
من ذوات القيم

مطلب الماء قيمي على الأصح

مطلب السرقتين قيمي

مطلب الزيت مثلي

شرعي فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم (سئل) في الغاصب اذا جاء بالحار المغصوب وقال ان المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب يمينه في ذلك (الجواب) نعم قال في متفرقات غصب البرازية جاء الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المغصوب أو وصفته أو قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه تارة خاتمة من الفصل الثاني في الغصب (سئل) فيما اذا كان لزيد قطن معلوم قائم في اراضي قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفه لنفسه ما بلا وجه شرعي ويرى عيان أنه بلغ قنطارين ونصف قنطار ولزيد يمينه عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفه من قطن زيد ثمانية قناطير فهل تقبل يمينه زيدا ويضرب وجهه بالطريق الشرعي ويلزمه ما لزيد مثل القطن (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو وقد راى له ما من الشعر وغاب زيد فباع عمرو الشعر بلا اذن زيد ولا وجه شرعي وتعد رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد ولم يحز البيع وطالب عمر بردهم مثل شعره والمثل لم يقطع فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في حصان مشترك بين زيد وعمرو لكل منهما حصته معلومة فيه وهو عند عمرو وطلبه زيد منه مرارا ليقبض به في نوبته فغصبه منه ظالم مع قدرته على تسليمه له وبقى عنده أيا ما حتى ذلك ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبته فغصبه منه ظالما كما في التزوير من الوديعة (سئل) فيما اذا كان لزيد مهره دفعها لعمرو ولم يعلمها ويربطها في داره على أن يكون له ثلاثة قرايط منها خالف عمرو وربطها في بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرقت من البستان ويريد أن يضم منه قيمة نصيبه من المهره فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في راعي معز قاده راعي من كرم آخر وسيدهما فيه عمدا فأتلقت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي (الجواب) حيث قاده الراعي قريبان من الكرم المذكور بحيث لو شاءت تناوات منه ضمن الراعي ذلك كما في الفصول العمادية في أنواع الضمانات وجامع الفصولين نقلنا عن فتاوى العتاي (سئل) في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصين وهي عند زيد فأخذها عمرو وحرث عليها عدة أيام بدون اذن شريكه زيد ولا وجه شرعي فرضته وماتت بسبب ذلك فهل يضرب عمرو ونصيب شريكه منها (الجواب) نعم (سئل) في رجل اتهم بسرقة متاع فاشتكى عليه الحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمنزل هذه السعاية فقتل المتهم المذكور بدون وجه شرعي وللمتهم ورثة يريدون أن يقتضوا من الساعي المذور فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بين زيد وعمرو شركة فقتلها ماها وانفصل كل منهما عن الآخر فشكل زيد على عمرو عند الحاكم سياسة مع وجود القاضى في البلد بعد قوله ان اشتكى عليك وغرمت شيئا فاناقاه به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي (الجواب) له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما هو حرج في جواهر الفتاوى والمسئلة في الكتب شهيرة وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصره من منع الولاية من تضمين السعاية وبالله التوفيق رجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فلما ظن ان يأخذ قدر الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من مشايخنا أن غلى الساعي ضمان ما هلك بسعائه وسجعه لونه بمنزلة المودع اذا دلف السارق على سرقة الوديعة صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمر الحلبي ان كان السلطان معروفا بالظلم يصادر بسبب سعائه فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه (قلت) لا حاجة الى هذا

مطلب اختلاف في عين المغصوب أو وصفته أو قيمته فالقول للغاصب يمينه

مطلب تقبل يمين المالك أن القطن المغصوب قدره كذا

مطلب باع المودع الشعر يلزمه مثله

مطلب منه من الاتفاقيات بالحصان المشترك في نوبته حتى هلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته في داره فربطها في بستانه ضمن

مطلب قاده المعز قريبان من كرم الغير ضمن ما أتلقت

مطلب حرث على البقرة المشتركة بلا اذن شريكه ضمن

مطلب اتهمه بسرقة فقتله الحاكم

مطلب في ضمان الساعي

هذا التقسيم في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجود الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه  
وان كان المذكور في النوازل عن أبي القاسم الصفار أن لا شيء عليه في الدنيا وانما عليه وزير  
في العقب اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لاضمان على  
الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد في زماننا جرحا لهم  
وصيانة لاموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بغير حق ولا يدفع  
بالرفع الى السلطان أو بمن يباشر الفسق ولا يمنع منه أو قال السلطان قد يعزّم وقد لا يعزّم انه  
وحد كذا فعزّمه شيئا لا يضمن ولو عزّم السلطان البتة بمنى هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى  
بغير حق عند محمد زجر اله أي للساعي وبه يفتى وفي الخاتمة ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال  
ان فلان مالا كثيرا وأنه وجد مالا وأصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد  
القبور بأهلي فان كان السلطان بمن يأخذ المال لهذه الاسباب كان ذلك سعيا موحيا للضمان  
اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محتسبا في ذلك فكذا ذلك  
ولو قال انه خبرني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه وفي العدة من قال عند السلطان  
ان فلان فرسا جيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب  
بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبدا غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ  
المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي من الغفار وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخير المكاس  
الذي يأخذ المكاس من التجار وغيرهم بأن شخص اشترى الشيء الفلاني أو أخفى الشيء الفلاني  
فخسر اليه وأخذ منه المكاس هل يضمن ما أخذ المكاس أولا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذ  
المكاس حيث أخذ به خبره وفيها سئل عن الحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه بالضرب  
الايم بشكاية آخر له على سرقة اتهم بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي  
هل دية على من شكاه أو على الحاكم فأجاب دية على الحاكم اه قال في المنع وفي القنية راقنا  
لنجيم الاثمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأبى بقائه فضرب المشكوك عليه فكسر سنده  
أو يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب  
بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قبل اتفقي بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولو مات المشكوك  
عليه بضرب القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسهامته لا تقضى اليه غالبا اه وهذا  
ما اعتمد عليه شيخنا يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بضمن السعاية في  
الاموال خلاف اصول أصحابنا الخ اه \* (قائدة) \* في الحاوي قوم الدلال المتاع للخزانة السلطانية  
أو لادراسهم لا يتعابن فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخبير الرمي  
على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها عن غصب الولو الجنية رجل اتقد دراهم رجل ولم  
يحسب من الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهدا خطأ في اجتهاده وأما  
عدم الاجر فلانه لم يعمل ما أمر اه

\*(كتاب الشفعة)\*

\*(كتاب الشفعة)\*

مطلب تثبيت الشفعة بالجوار

(سئل) فيما اذا كان لز يداد جارية في ملكه أرضا وبناء وهي ملاصقة لدار هندوتريد هند بيع  
دارها فاذا باعها هل يسوغ له يأخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي (الجواب) نعم  
(سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وأرضا وبناء فاشترى بهما من زيد حصته المملوكة منها

مطلب لو سعى بغير حق يضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا

يطالب بعد العتق

مطلب يضمن الذي أخبر

المكاس

مطلب مات المشكوك عليه

من الضرب فديته على

الحاكم لا على الشاكي

مطلب اذا قوم الدلال

المتاع للسلطان يضمن فاحش

يضمن تمام القيمة

مطلب لاضمان على الصربي

اذا أخطأ في التقدير لا أجر له

بمن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشرا اليها وجعل قدرها  
وضيعة في المجلس بعد قبضها ويريد عروا أخذ المبيع بالشفعة فهل ليس لذلك (الجواب) نعم  
لأن الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره  
(سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بين هندو وجماعة بطريق الملك لهندو ربعها ولهم الباقي  
فباعوا حصتهم من الدار من زيد بمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور علمها  
بالباع ويرغم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى أنها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع  
حصى معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقد  
بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذ بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم  
أثلاثا على قدر رؤوسهم (الجواب) نعم (سئل) في دار وقطعت أرض جاريات في ملك زيد  
وأخوات ثلاث وابن عمه لكل حصص فباع ابن عمها حصصهم من ذلك لا ختمها  
بمن معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخلط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر  
رؤوس الشفعاء والمشتري كواحد منهم (الجواب) نعم والشفعة بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك  
تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخبرية من الشفعة فراجعها (أقول) وذكر  
الثانية في التنوير أيضا في باب ما ثبت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي وثبت أن شري  
اصالة أو وكالة أو اشتري لبايو كالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً للموكل  
شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً للموكل جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبيان ذلك  
أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصصته منها من أحد عشر يكيه فاشترها منه  
لنفسه بالاصالة أو غيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك  
المشتري لنفسه أو غيره ولو كان الثالث جاراً فقط فلا شفعة له لأن المشتري خلط بقدم على الجار  
وذكرها أيضاً في القصة فقال اشتري الجار داراً وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي  
بينهما نصفان لأنهما شفعان قال ابن الشحنة فقله وكذا المشتري أي اذا طلب ولم يسلم للشفيع  
الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت أثلاثاً ورابع فارباعاً ثم نقل عن الظهيرية وسلم المشتري  
كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتعامه في رد المختار (سئل) فيما اذا كان  
زيد يت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد بئنه بمن معلوم من أجنبي فهل لعمر وأخذه بمثل الثمن  
بشفعة الجوار (الجواب) نعم وانما قد نأخذ بقول الغنصاء الشفعة هي تلك البقعة جبراً على  
المشتري بما قام عليه بمثله ولو مثله والافقية منه كافي شرح التنوير للعلائي وفيه من باب طلب  
الشفعة في الشراء بمثلي يأخذ بمثله وفي القيمي بالقيمة اهـ (سئل) في عمارة دار معلومة مشتركة  
بين زيد وهند باع زيد حصصته المعلومة منها من بكر بمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة  
الخلط فهل لاشفعة في البناء (الجواب) نعم لاشفعة في البناء كافي الملتقى والتنوير وغيرهما  
وفي فتاوى اللطفي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه  
فهل فيه شفعة أو لا أجاب لاشفعة في بيع البناء دون الأرض كببيع الشجر يسونهما كافي المتنون  
وغيرها (سئل) في رجل اشتري داراً معلومة ملاصقة لبناء دار مملوكة لزيد قائم في أرض  
وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له (الجواب) نعم والبناء والخلط  
لا يستحق بهما الشفعة عني على الكنز وفي الوهبانية

وما في بناء شفعة لاولاه \* وأم القرى بالعكس بعض يتقرر

مطلب جهالة الثمن تمنع  
الشفعة

مطلب لا يسقط حق الشفع  
بقوله قبل البيع أنا أبيع  
حصى  
مطلب الشفعة على قدر  
الرؤوس  
مطلب اذا اشتري أحد  
الشركاء فهو في الشفعة  
كواحد منهم

مطلب يأخذ الشفع بمثل  
الثمن لو مثله أو الا بغيره

مطلب لاشفعة في البناء

مطلب البناء لا يستحق به  
الشفعة



مطلب لا شفعة في الوقف ولا بجواره  
مطلب لا شفعة في مشد المسكة  
مطلب تسقط الشفعة بالاسقاط عند البيع لاقبله  
مطلب فيما لو بنى المشتري في الدار المشفوعة  
مطلب من لم يطلب عددا  
مطلب فيما لو أراد الشفع أن يأخذ البعض ويترك البعض

٣ قوله وقال بعضهم على اطلاقه أي قول الاصل يكون على شفعته مطلق غير مقيد بمقدمة القائل الاول من الحمل على ما اذا كان بعد طلب الموائمة وطلب الاشهاد لكن ينافي القول بالاطلاق قول الزبلي ان شرط صحتها أن يطلب الكل فانه يدل على انه لو طلب البعض لا يبقى على شفعته فيترج بذلك قول القائل الاول بالحمل المذكور وهذا الحمل يؤيد ما وقفنا به بين كلاي الخاتمة والزبلي اه منه

أي لا شفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة بلا شفعة لدار جارية في وقف أهلي قام المستحق الساكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الجواب) نعم وفي الخبر يدل لا شفعة في الوقف ولا بجواره شرح الجمع لابن ملائكة من الشفعة ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا كان لزيد واخوته مشد مسكة في أرض وقف سليخة ففرغ اخوته عن نصيبهم من ذلك وعمرو وأجاز المتولى ذلك ويرغم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له (الجواب) نعم (سئل) في الشفع اذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط حقه منها الذي بينه شرعية ثم أراد الا أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفعته (الجواب) نعم قال في المنح ويطلبها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لأن اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم لأنه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه (سئل) فيما اذا بنى المشتري في الدار المشفوعة هل يأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء أو يكاف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارغة أم لا (الجواب) نعم له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والغرس وقطعة أرض مشتركة بين زيد وجماعة فباع أحدهم المشتري قلعهما أي البناء والغرس (سئل) في قطعة أرض مشتركة بين زيد وجماعة فباع أحدهم حصته المعاونة منها من أجنبي وحين علم زيد بالبيع فكأن المبيع بالشفعة فورا بمثل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب البقية من الشراء كذا ذلك لزيد ذلك ومن لم يطلب عددا (الجواب) نعم كما في الخيرية (سئل) في الشفع اذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولو أراد الشفع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الأرض المشتري لأنه يلحقه ضرر بتقرير الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لأعراضه ويتقسم بين الباقيين على عدد رؤوسهم وكذلك لو كان أحد الشفعين حاضرا والآخر غائبا فطلب الحاضر الشفعة في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعته لأنه يستحق الكل والقسم للمزاجعة فاذا ترك في شيء فيها وجد الأعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا يتجزأ وكذلك لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتهما ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف ولا يخفى أن يأخذ الكل أو يترك وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زبلي (أقول) وفي صورة السؤال لا تبطل الشفعة لما في الخاتمة قال للمشتري سلم لي نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليما اه أي لا يكون تسليما يسقط الشفعة لكنه موقوف على قول الزبلي فاذا ترك في شيء فيها وجد الأعراض فيه الخسقوطها وكتب في رد المحتار التوفيق بأن الظاهر أن المراد انه لو أراد أخذ البعض بعد طلب الموائمة والاشهاد لا تسقط أم لو طلب البعض ابتداء تسقط شفعته فلا ينافي ما ذكره الزبلي من التعليل المذكور وكتب عند قول العلاني بعد مسائل الحيل واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفعته مانعه وفي التتارخاتية واذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب أحدهما مع انه ليس له أن يأخذ هل يكون على شفعته ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب الموائمة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت ٣ وقال بعضهم على اطلاقه اه قلت يؤيد الاول ما قدمه الشارح قبيل باب الطاب عن الزبلي من أن شرط صحتها أن يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هنالك



مطلب اذا لم يطلب بعد  
علمه طلب موثبة واشهاد  
بطلت شفيعته

مطلب في كيفية طلب  
الشفيع الشفيع

مطلب اذا سكنت الشفيع  
لا تبطل شفيعته ما لم يعلم  
المشتري والتمن  
مطلب فيما اذا ترك طلب  
الخصومة اكثر من شهر

من التوفيق اه ما كتبه (سئل) فيما اذا لم يطلب الشفيع الشفيع فور علمه بالبيع طلب  
مواثبة واشهاد ومضت أربع سنوات والا ن قام بطلبها بعد علمه وتركه الطالبين المذكورين  
فهل بطلت شفيعته (الجواب) نعم وبطلت الشفيع بترك طلب المواثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس  
العلم بالبيع كما مر أو ترك طلب التقرير عند عقار أو ذى بدلا الاشهاد عند طلب المواثبة لانه غير لازم  
كما مر قد بر شرح الملتقى للعلاقى من فصل فيما يطلبها وفي الدرر ويطلبها ترك طلب المواثبة أو ترك  
الاشهاد عليه أى على طلب المواثبة قادرا على ما اه في مسئلتنا لم يطلبها في مجلس علمه بالبيع  
بلفظ يفهم طلبها أو يضترك الطالبين المزبورين وكل ذلك مما يطلبها (أقول) عبارة الدرر مخالفة  
عبارة شرح الملتقى واعلم أن الشفيع يطلب ثلاث مرات الأولى حين علمه بالبيع فور او يسمى  
طلب مواثبة أى مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كفى الهداية وغيرها  
وما في الدرر سهو وكما أوضحه في الشرح لانه نعم يشهد به مخافة الخو وقال القهستاني يجب الطلب  
وان لم يكن عنده أحد ثلاثا تسقط الشفيعه ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كفى النهاية  
ولا يشترط الاشهاد فيصير بدونه لو صدقه المشتري كفى الاختيار وغيره اه والمرة الثانية أن يطلبها  
عند البائع لو العقار في يده أو عند المشتري مطلقا وعند العقار ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير  
وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كفى النهاية  
وظاهر كلامهم ان الاشهاد هنا شرط لكن قال في الثانية انما يسمى الثاني طلب الاشهاد لانه لا يكون  
الاشهاد شرط بل انما يمكنه اثبات الطلب عند وجود الخصم اه ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند  
أحدهم ولا لوجود عند طلب المواثبة كفاه وقام مقام الطالبين كما ذكره العلائق والمرّة الثالثة أن  
يطلب عند القاضي ويسمى طلب تليد وخصومة وهل له مدة يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف  
يأتى قريبا وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاه لقوله في التنوير وتستقر  
بالاشهاد وتلك بالاختصاص بالتراضى أو بقضاء القاضى وهما فائدة ينبغى التنبيه عليها وهى ما فى  
الخاتمة اذا سمع الشفيع يبيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالأكبر  
اذا استؤمرت فسكت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان صح ردّها اه وبه اقضى العلامة  
التمرناشى رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سئل) فى الشفيع اذا طاب الشفيع فور علمه  
وأشهد على ذلك بينة ثم ترك طلب الخصومة والتليد أككثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته  
(الجواب) نعم (أقول) يعنى اذا أخره بعد الطالبين الاولين وما اقضى به المصنف هو ظاهر المذهب  
وبه يفتى كفى الدرر عن الهداية والكافى وبه اقضى المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزى زاده  
ومشى عليه في التنوير قال العلائق فى شرحه وقبل يفتى بقول محمدان اخر شهر بالاعذار بطلت  
كذا فى الملتقى يعنى دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضى لأمره بالاختصاص والترك اه وظاهر  
كلام العلائق اعتماد الاول وهو خلاف ما يشتمل عليه كلامه فى شرحه على الملتقى فراجعوا القائل  
بأن الفتوى على قول محمد وهوشى شيخ الاسلام وقاضيتان في فتاواه وفى شرحه على الجامع الصغير  
ومشى عليه فى دتن الوقاية والفتاوى والخيرية والتمنى وفى الشرح لانه عن البرهان انه أصح  
ما يفتى به قال يعنى انه أصح من تصحيح الهداية والكافى الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحديث  
والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال فقد أشكل ما فى الهداية والكافى اه وقال فى شرح  
الجمع وفى الجامع الخاتى الفتوى اليوم على قول محمد لا تغير أحوال الناس فى قصد الانصرار اه وبه  
ظهر أن افتاءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وظواهره كثيرة وقصد الانصرار فى زماننا كثير

مطلب تبطل الشفعة  
بالمساومة بيعاً وأجارة

مطلب اذا حضر الغائب  
وطلب الشفعة قضى له  
بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة  
للصغير

مطلب اذا بلغ اليتيم له طلب  
الشفعة

مطلب الوصي طلب الشفعة  
للصغير

مطلب اختلاف الشفعين  
والمشتري في قدر الثمن  
قدمت بينة الشفعين

فقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة سنين قصد الاضرار بالمشتري بعدما عدم وبنى وطمعا  
في غلاء السعر وما من امكان رفعه للقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل أحد يقدر  
على المرافعة فلا جرم كان سده هذا الباب أسلم والله تعالى أعلم (سئل) في الشفعين اذا ساوم  
الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفعتها (الجواب) نعم تبطل بالمساومة بيعاً وأجارة كما ذكره  
في الملتقى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب واخوتهما بطريق الارث عن أبيهم  
فباع زيد حصته فيها من اخوته الحاضرين ثم حضر عمر والغائب وطلب المبيع بشفعة الخلط  
بوجهه الشرعي فهل له ذلك ويقتضى له بها (الجواب) نعم اذا حضر وطلب مستوفيا شروط  
الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له خيرية لو كان الخلط في المبيع غائباً يقتضى  
بالشفعة للخلط في حقه ان طلب لأن الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يوترق حق الحاضر بالشك  
ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها منع عن شرح الجمع (سئل) في أبي الصغير هل له طلب  
الشفعة للصغير بوجهه الشرعي (الجواب) نعم وفي الاصل الوصي يطلب الشفعة للصغير  
ويقوم مقامه في لوازمها كالاب والجد الخ أدب الاوصاء وفي أحكام الصغار للامام الاستروشي  
ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاخذ من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه  
وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده ثم أبوه ثم وصي الجد ثم وصي نبيه القاضى فان لم يكن له أحد من  
هؤلاء فهو على شفعتها اذا أدرك فأذا أدرك وقد ثبت له خيار البائع والشفعة فاخترار رد النكاح  
أو طلب الشفعة فأيهما كان أو لا يجوز ويطلب الثاني والحيلة في ذلك أن يقول طلبتهما الشفعة  
والخيار فاذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون  
له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف  
تسليم الشفعة اذا سلم الاب والوصي ومن عيناها شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير صحيح  
عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير  
مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتعام فروع المسئلة فيها (سئل) في عقار معلوم مشترك بطريق  
الملك بين زيد وأبيتهما لكل منهم حصته شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العقار من أجنبي بثمن  
معلوم من الدراهم ثم بلغ الايتام رشدين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي فهل لهم الشفعة  
بشرطها الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان ليتيم أخ وصى عليه وحصته معلومة  
في دار جارية بغيره في ملك أمه واخته ورجل غائب لكل حصته معلومة فيها بأرضاء ببناء فباع وكيل  
الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصي فور علمه بالمبيع وتلك المبيع لليتيم بالشفعة بمثل الثمن لما  
رأى فيه المصلحة لليتيم وبقيصة الشركاء لم يطلبوا فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فما اذا اختلف الشفعين والمشتري في الثمن فقال المشتري بمائة وثمانين قرشاً والشفعين يقول  
بمائة وخمسين قرشاً والتمن منقود والدار مقبوضة وأقام كل منهم ما البينة على دعواه فهل  
تكون بينة الشفعين أحق (الجواب) نعم وان اختلف الشفعين والمشتري في الثمن والدار  
مقبوضة والتمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان وان برهننا فالشفعة أحق  
لأن بينة ما زمة شرح التنوير للعلاقي وأوضحه في المنع والدرر والمسئلة في المتن (أقول) ولعل  
فائدة التقييد بتقدير الثمن كونه اختلفا فامع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف  
مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والتمن خالية عن القيدتين

مطلب له طلب الثالث بعد  
الطالبين

مطلب اذا اخبر انما بيعت  
بكذا فسلم ثم ظهر انه باقل له  
الشفعة

مطلب الشفعة لا تختص  
بالدار

مطلب اذا بيعت الدار  
لشريك لشفعة الجار

مطلب اذا سلم الشريك  
مكان الجار المطلب

(سئل) في دار بيعت فلما علم الجار بالبيع شهد له فوراً بينة شرعية وهو عندها انه تملكها بالشفعة فهل ثبت له الاخذ بشفعة الجوار أم لا (الجواب) اذا طلب الجار المذكور عند القاضي الدار المذكورة طلب خصومة وتلك بعد ما طلبها طالب مواثبة وطلب تقرير واشهاد بالوجه الشرعي ثبت له الاخذ بشفعة الجوار (سئل) في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق أخبر أنها بيعت باربعة عشر قرشاً فسلم الشفعة لاستكثارتها ثم علم أنها بيعت باقل ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قيل للشفعة انما بيعت بألف فسلم ثم ظهر أنها بيعت بأقل أو برباً وشعر قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما يطلبها (سئل) هل الشفعة تختص بالدار أم لا (الجواب) لا تختص بالدار قال في المنع وشرطها أن يكون المحل عقاراً سفلًا كان أو علواً الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقته في السفل وخرج الشجر والبناء فإنه من منقول لا شفعة فيه لا ببيعة العقار انتهى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وحمد مناصفة فباع حمد نصفها من شركها زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لالشفعة الجار مع وجود الشريك (الجواب) نعم وثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها ثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين بمعنى خصوصهما أن يكون الشرب من غير لا يتجرى فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذاً ثم أي بعد ما تسلمها ثبت لجار ملاصق ولو ذنباً أو مأذوناً أو مكاتباً درر (سئل) في دار معاومة جار نصفها في ملك زيد ورابعها عمرو ورابعها الآخر ليكر أرضاً وبناء فباع زيد وعمرو نصيبهما منهما من أجنبي فسلم بكر وأسقط حقه من الشفعة وطلب الجار الملاصق الشفعة وأشهد بينة فور علمه بالبيع على البائع عند الدار وهي بيده أنه تلك المبيع بشفعة الجوار ثم طلبها طلب ثالث وخصوصه فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) في شرح الجمع لابن مالك أعلم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلبها حين سمع المبيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له اهـ ومثله في النخبة

\*(كتاب القسمة)\*

(سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبديل فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وحمد وعمرو وكل منهم حصص معلومة فيما في زيد وحمد فيها بناءات منهم ما متقومة بعد هدمها وامتنع عمرو من دفع ما يخص حصته من ثمن الآلات وكلفتها وطلب زيد وحمد القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيب ما فيها والاهدم (الجواب) نعم تقسم وحيث بنى زيد وحمد بدون إذن من عمرو وخرج البناء في نصيب ما فيها والاهدم وتدفع الآلة لهما والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذا لم يجزوا ما فعل يتسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بنى فيه وغرس بقى وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلح وضمن ما نصبت الارض بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات

\*(كتاب القسمة)\*

مطلب له قسمة حصته من  
الأراضي والغراسات

مطلب فمين بنى في الدار  
بلا إذن شريكه ثم طلب  
القسمة

مطلب ان خرج البناء في  
نصيبه فيها والاهدم

مطلب في قسمة التركة  
المشتملة على أعيان ودين

مطلب اذا طلب ذوا الكثير  
القسمة وكان ينتفع بحصة  
يجاب

مطلب له المهايأة في الدار  
الغير القابلة للقسمة ويجوز  
الاتي

مطلب لا يشترط للمهايأة  
ذكر المدة ولا تبطل بالموت  
واسكن نقضها ولو بلا عذر

مطلب تجوز المهايأة في  
الجنس الواحد وفي الجنسين

مطلب يجبر الاتي على  
المهايأة من حيث الزمان  
دون المكان

مطلب في المهايأة في المأجور

زيد عن ورثته فيهم أيتام لهم وصى وخلف تركه مشتملة على أعيان ودين على رجل فاقسم الورثة  
مع الوصي الأعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين للأيتام والأعيان لهم ثم ظهر  
المديون معسر فهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) نعم الدين على وجهين أما على الميت  
أوله فإن له واقتسموا الدين والعين ان شرطوا ان يكون الدين لأحدهم فسدت وان اقتسموا الدين  
بعد قسمة الأعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة الأعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على  
الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروط فيها فسدت والا  
فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة صححت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو  
سكت ولم يتل على أن لا يرجع فسدت الآن يقضوا دينه برأية من كتاب القسمة من الثاني في  
دعوى الغلط فيها (سئل) في عقار قابل للقسمة مشتركين جماعة متعددين واذ قسم بينهم بقي  
بعضهم وهو ذو الحصة الكثيرة منتفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الآخر  
منتفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذوا الكثير المذكور قسمة حصته فهل يجاب الى ذلك  
(الجواب) نعم يجاب ذوا الكثير الى ذلك حيث الحال ما ذكر قال في الملتقى واذا انتفع كل من  
الشركة بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع  
البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح اهـ ومشهد في كثير من  
المعتبرات (سئل) في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر فطلب زيد  
المهايأة مع عمر وفي سكنها بأن يسكن فيهما مدة تجسب حصته ويسكن عمر أو يضاف مدة مشدداً في  
عمر وذلك بدون وجه شرعي فهل ينهيا أن فيها على الوجه المذكور ويجوز الاتي (الجواب)  
نعم قال في الخاتمة قبل كتاب الاقرار للمهايأة في الاموال المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء  
عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بعوت أحدهما او ينقرد أحدهما  
بنقضها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا ينقرد أحدهما  
بنقضها الا بعذر أو بطلب قسمة عينها هذا اذا كانت المهايأة بغير أمر القاضي فان كانت بحكم  
الحاكم لا ينقرد أحدهما بنقضها لم يصطلحوا وتجوز للمهايأة في الجنس الواحد وفي الجنسين  
الا أن في الجنس الواحد كالدار الواحدة لو تمها بما أنفسهما زماناً شهراً أو سنة أو يوماً أو تمها بما كانا  
بأن يسكن هذا طائفة من الدار والآخر الطائفة الاخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من  
الارض والآخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان  
وأبى الآخر فان القاضي يجبره وان طلب المهايأة من حيث المكان روى الكرخي عن أبي حنيفة  
أن القاضي لا يجبر وفي الجنسين كالدار والارض اذا تمها على أن يسكن هذا الدار والآخر  
يزرع هذه الارض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجره  
ان تمها بتراضيهما جاز وان طلب أحدهما أو أبى الآخر لا يجبر القاضي اهـ وتام ذلك فيما  
(أقول) لم يتعرض للمهايأة في المأجور وهي واقعة الفتوى سنأت عنها رأيت في مجموعة شيخ  
مشايخنا السابحاني بخطه مانصه في مستأجر حصه من عقار يريد التمايز وما على المالك  
أو المستأجر الآخر ليس له ذلك كما أفاده الخير الرملي وأفاد في التارخية أن تهايو المستأجرين  
صحيح غير لازم وان شرط على المؤجر أن لا أحدهما مقدم الدار ولا آخر مؤخرها فسد العقد اهـ  
ما رأيت به بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايو المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر  
بعض عقار شائعاً على مذهب من يراه صحيح ولكن لا يكون على طريق الجبر والازم اذا امتنع

عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم معني أن لكل منهما فسخ المهادية ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهادية في الملاك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الفتاوى الهندية في الاجازات ما هو صريح في جواز المهادية في جام مشترك بين رجلين آخر أحدهما حصته من ثلث وحكم بذلك كما فتمت أيا المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في أمتعة معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقسمة مشتركة بين زيد وورثه عمرو البالغين مناصفة يريدون القسمة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجب أن يزداد إلى ذلك (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة ينقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الجاسع الصغير ينقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد إذا طاب أحدهما القسمة ولا ينقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تنقسم بطبأ أحدهم ولا ينسب إلى أباء الآخر بزيادة الثوب الواحد لا ينقسم إلا بالتراضي وينقسم طولا وعرضا إذا كان بالرضا شاب بن قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم ينقسم ذلك إلا بالتراضي خلاصة ومثله في البرازية (سئل) في اخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعائلتهم واحدة تلقوا عن أبيهم غراسا وغيره فأخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا بجملة غراسا آخر ثم اقتسموا الغراسين المزبورين بعد موت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في صحتهم وسلامتهم وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم مختص بهم ما عتقضي انهما الغراسان له ويرى أن القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة (الجواب) نعم إذا أقدم على الاقتسام اعتراف بأن المتقسم مشترك ودعوى الجهل باطلة عند أهل العلم فاطبة كافي الخيرية ونقل العلائي عن الخطائبة اقتسموا دارا أو رضاء ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو شلا زعم أنه بناء وعرضه لم تقبل بيته (أقول) كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقتسموا التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل هذا الشيء المعين له إن كان قال في صغيره يقبل وان مطلقا اه أي لأن دعوى الجهل هنا عملا لا يخفى والتناقض في موضع الخفاء عن (سئل) فيما إذا كان لزيد ديون على جماعة معاوين ومات عن ورثته تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة ل بكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة مجرى ماء معلوم يجري إلى دورهم بحقه المعروف من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه من فرض قديم إلى طالع آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخرج وينقسم أقساما معاوية يطلع أحدها إلى طالع آخر وينقسم إلى فرضين أحدهما الدار زيد في زيد الدار المزبورة مسجد الله تعالى ويريد قسمة حصته المسجد المذكور من مجرى الطالع الكبير وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها ويعارضه في ذلك بعض الشركاء بسون وجه شرعي فهل يجب أن يزداد إلى ذلك ويمنع المعارض له (الجواب) نعم وإذا كان قناة أو نهرا أو بئرا أو عينا وليس معها أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالعاض لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لا شرب لها إلا من ذلك قسمت الأرض وتزله النهرو القناة على الشراكة ولو كان أنهارا وآبار الأرض من متفرقة قسمت الآبار والعيون والأراضي محيط البرهان من القسمة وفي النوازل كرم بين أربعة شريحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الأربعة الحائط وأراد أن يسوق إليه ماء

مطلب في قسمة الاجناس المختلفة

مطلب الاقدام على الاقتسام اعتراف بأن المتقسم مشترك مطلب دعوى الجهل باطلة

مطلب قسمة الورثة الديون باطلة مطلب في قسمة الماء من الطالع

بمعنى نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة بمنعونه منه فان أراد أن يسوق في المجرى المشترك  
 فله سهم منه وان أراد أن يسوق في مجرى خاص لم يكن لهم أن يمنعوه اذا كان شرب الحائط  
 المشترى من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب (أقول) في دلالة هذه النقول  
 على ما ذكره من الحكم نظر ظاهر أماما في المحيط فاعلموا أن المراد به قسمة نفس القناة أو النهر  
 أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لأن فيه اضرارا  
 لأن ذلك غير قابل للقسمة لأنه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كما كان قبلها فم لو كانت اراض  
 متفرقة لها آثار أو عيون متعددة قسمت الاراضي مع الآثار والعيون بان يجعل لكل أرض بئر  
 خاص وأماما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه  
 في الارض المشتركة لأن الماء الذي يرسوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فاذا كان  
 شرب ذلك الحائط من نهر ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجزئه في مجرى  
 الكرم المشترك وانما له اجرائه في مجراه الخاص به والمسئلة المسئول عنها انما هي قسمة الماء  
 من الطالع فنقول الذي يظهر من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة  
 بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه  
 مجرى يسمى بسطا وهو مقسم من اربعة وعشرين قيراطا أقساما تسمى فروضا ينزل فيها الماء على  
 قدر الحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم  
 كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الاول تكون أصابعه أكبر من أصابع الثاني وكذا  
 الثاني أكبر من الثالث وهكذا لأنه اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الاول منسلا  
 يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فمن له اصبع من الطالع الثاني وأراد  
 أخذها من الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك إلا باحداث فرض جديد في الجرى  
 المسمى بسطا من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين أصحاب الماء فيرجع الامر الى  
 قسمة نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون إذن الشركاء لأنه تصرف  
 في المشترك ولأنه قد تقدم انه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب وليس لاحد  
 من الشركاء في النهر أن يشق منه نهرا أو ينصب عليه رحي الارحى وضع في ملكه بان يكون  
 حاقما للنهر وبطنه ملكه كما ذكره في غاية البيان لأنه اذا كان كذلك لم يكن متصرفا في المشترك بل  
 في خالص ملكه وحينئذ قلوا يمكن أخذ ما يخصه بلا احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر  
 على بقية الشركاء وقد صارت حادثة القنوي بعد كتابة هذا المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها  
 في طالع فيه بسط مقسم فروضا منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها  
 الى طالع آخر في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لغيره ويريد زيد قسمة حصته  
 من الساقية المذكورة التي في داره بعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا  
 احداث فعل في شيء مشترك لكون حاقق الساقية من حائطه المملوك له ولا يخفى أنه حينئذ  
 ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال ماصورته سئل فيما اذا كان لرجل  
 استحقاق في مجرى ماء مساحته دجاجة قدر اصبع يصل منه الماء الى منزله في دمنسة مختصة به  
 من بجلة فروض مستحقها في طالع بقرب منزله يصل اليه الماء من طول الع آخر أعلى منه وأقرب  
 الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو  
 الاصبع من الطوالع المذكورة التي فوق المقسم المذكور ويخرج منه من مجراه القديم أولا

مطلب حادثة القنوي في  
 قسمة ماء الطالع



الجواب اليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبغ الامن الطالع والمقسم الذي  
يجرى منه ولا يخرج منه ولا يجزئ منه من الطوالع التي فوقه لا خلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك  
متعددا لا خذوا أكثر من حقه على أن الوضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه  
محمد بن هلال عني عنهما (سئل) فيما إذا كان لجماعة دار بينهم مشتركة بينهم بطريق الارث  
عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبينهن وعلو الموت وعدد الورثة وكونهم لهم  
وفيه غائب وهي قابلة للقسمه وينتفع كل نصيب بعد ما فهل تقسم وينصب القاضي قابضا  
للغائب (الجواب) نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث  
غائب أو وصي قسم ونصب وكيل أو وصي ليقبض حصص الغائب والصبي ملتقى بن القسمة  
ومثله في التنوير وغيره من المتون (أقول) هذا إذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكر  
فلو أصلها الشراء فلا يقسم إذا كان فيه غائب والفرق أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي  
بخلاف الشركة في الشراء لو كان أصلها الميراث جازي فيما الشراء بأن باع واحد منهم  
نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البايع ولو كان أصلها الشراء جازي فيما  
الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فينتظر في ذلك  
إلى الأول كما في الولوالجية والحانية هذا ملخص ما حررناه في رد المختار على الدر المختار (سئل)  
في جماعة لهم بيت دعاهم مثاله يريدون قسمته بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب)  
نعم شريطة أن يكون بينهم ما عيب أراد أقسمته تجوز قسمته بالوزن بالقياس والميزان وقال بعض المشايخ  
تجوز قسمته بالشريحة أيضا لثبوت الثبوت وهذا غير صحيح لأنه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن  
أما بالقياس أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريحة لأنها مجازفة وقسمة التين بالاجمال ذكر  
في النوازل أنه تجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لأنه ليس بوزني خاتمة من فصل قسمة الأب والوصي  
(أقول) الشريحة بالشين المعجمة والجيم شيء من سعف يحمل فيه البطيخ ونحوه كما في التماموس  
(سئل) في دار مشتملة على مساحة سماوية وثلاثة مساكن منها مسكن جارفي وقف بتر ومسكن  
في ملك زيد يريد ناظر الوقف قسمة المساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمه  
فهل تكون قسمة المساحة بينهم انصفين (الجواب) نعم وذويت من دار كذى بيوت  
في حق ساحتها أي أن كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يديده والبيوت الباقية في يديده فهي  
أي المساحة بينهم ما حال كونها انصفين لاستوائهما في استعمالها وهو المورث فيها والتوضي  
وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجلين  
وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصة لاشبهته في أن المساحة المذكورة بينهما متساوية وإذا طلبا  
القسمه في المساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماءنا بأنه إذا كان في يد انسان  
عشرة بيوت من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه (أقول) قد منافي كتاب الدعوى تفصيلا  
وكلاهما في هذه المسئلة فراجع (سئل) فيما إذا أدى أحد متقاسمي دار أن من نصيبه  
شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد إقامة يمينه شرعية على ذلك وقسمتها  
على قدر نصيبهما فهل تقبل (الجواب) نعم تقبل يمينه قال في الدرر في كتاب القسمة أقرب  
أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما أصابه في يد صاحبه  
وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الا بيمينه اه ومثله في التنوير والكنز والقدوري  
والوقاية والمعتق وغيرها وعبارة الوقاية وشرحتها الصدر الشريعة فان أقرب أحد المتقاسمين

مطلب في قسمة التركة إذا  
كان فيه غائب

مطلب الوزن لا تجوز قسمته  
بدون الوزن

مطلب في قسمة مساحة الدار  
مطلب ذويت في دار كذى  
بيوت في حق ساحتها

مطلب فيما إذا أقر بالاستيفاء  
ثم ادعى الغلط في القسمة

بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلط الا يصدق الابحجة قالوا لانه يدعى فسح  
القسمه فلا يصدق الابالينه قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقض وفي المبسوط  
وقتاوى قاضيخان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء  
حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اه  
ومثله في الدرر باوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقتر بالاستيفاء اما اذا  
أقر بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن اذا ادعى الغصب ٢ حينئذ تسمع دعواه اه  
ولعل ما في الخانية فيما اذا اناشر القسمه بنفسه وأقر بالاستيفاء بحيث صدر المسألة بقوله رجلان  
اقتسما وما في المتن فيما اذا اقتسما وأقر بالاستيفاء معتد في القسمه على قول الامين كما يقع  
في زمانا غلبا فتأمل فربما يفيد التوفيق أو أن ما في الخانية رواية وما في المتن رواية أخرى  
ويدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ فاعل اصحاب المتن مشوا على هذه  
الرواية وأنت على علم بان ما في المتن مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية الاشباه  
من كتاب الجبر أن ما في المتن والشروح ولو بطريق المنهوم مقدم على ما في الفتاوى اه  
وقال في الجبر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عصمة فالولاية للائم مانصه المتن موضوعة  
لميان الفتوى اه (سئل) في كرم مشترك لبطريق الملك بين زيد وعمرو اقتسما بينهما نصفين  
بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت  
الشريعي ولم يقتر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك (الجواب) اذا ظهر غبن في القسمه فاحش ان  
كانت القسمه بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه اذا القسمه  
بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي فصحيح في الكافي والامام قاضيخان سماع دعوى الغبن  
في القسمه بالتراضي وصحيح في الخلاصة وفي شرح أدب القاضي للامام الاسدي جازي عدم سماعها  
قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه  
في منحه بعد ما نقل الخلاف والصحيح المعتمد ما قدمناه من الكافي وقاضيخان وبه جزم اصحاب  
المتون وصححه اصحاب الشروح وبه أفتيت مرارا اه فيسوغ لزيد الدعوى بذلك ونقض  
القسمه لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقتر بالاستيفاء  
أو البراء وأما اذا أقر بالاستيفاء أو البراء أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كذا ذكر  
في نقد الفتاوى كما نقله الانشروى في فتاواه من القسمه (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٨  
فيما اذا تقاسمادارا شرباع احدهما نصيبه بحضور خصمه وتصديقه على صحة البيع وانه لا مطعن  
له فيه ثم ادعى غبنا فاحشا في القسمه وأنه الآن اطاع عليه وأن له أربعة قرارات يربط أخذ اثنين وبقي  
اثنتان في يد صاحبه فهل تسمع دعواه أولا (الجواب) قال في المحيط البرهاني التناقض فيما  
طريقه الخفاء عفو لا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها  
ونفقة عيالها ثم أقامت بعد ذلك بيعة أن الزوج طلقها اثلاثا قبل الخلع تقبل بينهما وان صارت  
متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الخلع وانما كان كذلك لأن الزوج يتفرد  
بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فجعل التناقض فيه عفو اه  
ففي هذه المسألة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقض طريقه الخفاء أولا  
مفتضى ما في القسمه نعم وتسمع دعواه فانه قال راض الى فتاوى برهان قسما أرضا مشتركة وأقر  
كل واحد منهما ما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد احدهما الفسخ بالغبن فله ذلك

٢ قوله الا اذا ادعى الغصب  
أى ادعى أن شريكه غصب  
منه بعد القسمه شيئا من  
حقه الذي خرج له بالقسمه  
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ  
لان اقراره بالاستيفاء  
لا يناقض دعوى الغصب  
بعده اه منه  
مطلب ما في المتن مقدم  
على ما في الفتاوى

مطلب اذا ظهر غبن  
فاحش في القسمه ولم يقتر  
بالاستيفاء نقضها

مطلب تقاسمادارا شرباع  
احدهما حصته بحضور  
الاخر ثم ادعى الاخر غبنا  
فاحشا في القسمه  
مطلب التناقض في موضع  
الخفاء عفو

إذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ اه واقتصر على ما ذكرنا ما عدم اقراره بالاستيفاء فقد  
قال في التنوير وشرحه ولو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء بطلت  
اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها  
خلافا للتحقيق الخلاصة وتسمع دعواه بذلك ان لم يقر بالاستيفاء وان اقتر به لا تسمع دعوى الغلط  
والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه اه ومثله في شرح الجمع والخاتمة وغيرهما  
وفي التنوير وشرحه أيضا ولو ادعى أخذهم أن من نصيبه شيئا وقع في نصيب صاحبه غلطا وقد  
كان اقتر بالاستيفاء أو لم يقر به لم يصدق الا ببرهانه أو اقرار الخصم أو وكيله عن اليمين ولا  
تناقض لانه اعتمد على فعل الايمن ثم ظهر غلظه اه فتخلص من ذلك انه حيث ادعى الغبن  
الفاحش وأن حصته أربعة قرار يطوان مأخذ من ذلك فحقوقا طين والمباقي في يد خصمه تسمع  
دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التدقيق والتفتيش في المعبرات  
وبالله سبحانه التوفيق (أقول) لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض مما طرأ بقاءه الخفاء نعم  
تقدم الخلاف فيما اذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما اقتر بالاستيفاء هل تسمع دعواه وبرهانه أم لا  
وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة الى كون التناقض هنا مما طرأ بقاءه الخفاء  
فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتركة  
على قطع أراض مختلفة بالجودة والريادة بقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا  
من الجانب الآخر وأجرة الرديئة تعدل نصف أجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوقفين  
المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجب ان ياتي ذلك ويجعل  
الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين من الرديئة (الجواب) نعم قال في الذخيرة من الفصل  
الثاني قال محمد في الاصل واذا كانت الدار بين ورثة فاقسموها وفضلها وابعضها على البعض  
لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل جائز وصورته اذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون  
ذراعا قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب الآخر اما لاجل البناء  
أو لمعنى من المعاني فاقسمها على أن يكون لأحدهما هذه العشرة وللاخر عشرين فهذه القسمة  
جائزة فاكثروا بالمعادلة من حيث المعنى وهو المبالغة عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث  
الصورة بالذراعان اه وعليك بها فان فيها فوائد متعلقة بهذا المعنى (سئل) في دار مشتركة  
بين زيدواهم اثنين أثلاثا فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء يزيد أن يرد  
عليه ما بدله ذراهم من عنده بدون رضاهم ما ولا تعدل تسوية وتريد المرأتان أن يكون عوضه  
من الارض ولا ترضيان بالذراهم فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولا تدخل ذراهم ليست من  
التركة في القسمة الا برضاهم صورته دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء  
فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء ذراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الارض  
فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكاف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بناء البناء من  
الذراهم الا اذا تعذر فحينئذ للقاضي ذلك لان القسمة من حقوق المالك المشترك والشركة بينهم  
في الدار لا في الدراهم فلا تجوز قسمة ما ليس مشترك در من القسمة (سئل) فيما اذا كان بين زيد  
وعمر وطريق مشترك بينهما نصفين يتران فيه الى داريهما ويريد زيد قسمة وفي ذلك ضرر فهل  
حيث كان فيه ضرر لا يقسم (الجواب) نعم ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة  
البرازية اقترى من القسمة وتعلم تغار بيع المسئلة فيه (سئل) فيما اذا كان مسيل ماء مشترك

مطلب اذا كان المزارع من  
جانب يعدل ذراعين من  
جانب آخر تقسم كذلك

مطلب لا تدخل الدراهم  
في القسمة بدون رضاهم الا  
اذا تعذر

مطلب لا يقسم الطريق  
حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

مطلب القسمة بالتراضي  
أكد منها بقضاء القاضي

مطلب دار لا تقبل القسمة  
يا هو القاضي الشرع بأوجه  
من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة  
القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دس  
صغيرة

مطلب في قسمة بستان  
مشترك بين أوقاف أربعة

مطلب في قسمة الغراس  
المشترك بين ملك ووقف

مطلب في قسمة الدار  
المشركة بين وقف وملك

مطلب قسمة الوقف من  
الملك جائزة

مطلب في قسمة الوقف من  
الوقف

بين زيد وعمر وفارادز يد قسمة وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما  
إذا مات زيد عن بنت وأخ شقيق وخلف بنتا وربع غمضة حور وربع جوزة وحصة معلومة من  
غراس كرمين فتوافقا وتراضيا الذي بنته شرعية على أن يكون البيت للأخ وبهية ماذا كر للبت  
تظير حصة كل منهما من التركة بطريق القسمة وتسلم الأخ البيت وتسلم البنت الباقي وتصرف  
كل منهما بما خرج له لمدة والآن تريد البنت نقض القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك  
(الجواب) حيث اقتسم ذلك بالتراضي والوجه الشرعي ليس لها ذلك إذا القسمة بالتراضي  
أكد منها بقضاء القاضي (سئل) في دار صغيرة لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا  
يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع والشراء فقال لها أما أن تستأجري حصتي  
أو تاجر بي حصتي أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة بحسب حصته فهل ياهرهما القاضي  
أن يختارا وجه من الأوجه الثلاثة (الجواب) نعم (سئل) في معصرة معدة لعصر الزيت  
مشتهلة على عودين يعصر بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئرين يوضع  
فيهما الزيت وهي مشتركة بين زيد وجماعة لا ينفق النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة  
نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك  
(الجواب) نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا إذا كان بحال  
لوقسم لا يبق لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وإن كان فيقسم خزائن الفتاوى ومثله  
في الخلاصة والبرازية (سئل) في معصرة دس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها  
جبراً يريدون رضا الباقي وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يجب  
طالب القسمة إليها (الجواب) إذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجب طالب  
القسمة لذلك ونقلها ما تقدم (سئل) في بستان مشترك أربعة أراضوا غراساً بين أوقاف أربعة  
لكل وقف ناظر يريد ناظر أحد الأوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه وإفرازه وهو قابل للقسمة  
وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك حظ ومصلحة للوقف فهل يجب الناظر المذكور إلى ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين زيد  
وجهة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وإفرازه والغراس  
قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل يجب الناظر إلى ذلك  
ويقسم بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في دار مشتركة بين هند وجهة وقف لجهة  
الوقف ريعها ولهند باقيها ويريد ناظر الوقف قسمة حصة الوقف وإفرازها من حصة الملك والدار  
قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يجب إلى ذلك (الجواب)  
نعم لأن قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية  
بقوله نعم تجوز القسمة ويقرر الوقف من الملك ويحكم بفتحها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة  
الخ (سئل) في بستان معلوم مشترك بين جهتي وقدين أهليين لأحد عشر قراريطو الباقي  
للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريدان قسمة البستان بين الجهتين وهو  
قابل للقسمة وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين  
ذلك (الجواب) نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه  
مصلحة أجاب إذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وإن كان تحت ناظر واحد يرفع الأمر إلى  
الحاكم فينصب قسماً فيقاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد الواقفان أن يقتسما

ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جازاه وفيه من  
فصل المشاع ولو قسم الشريك كان وأدخلا في القسمة دراهم معلومة فإن كان المعطي هو الواقف  
جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وأنه جائز  
وان كان بالعكس لا يجوز لأنه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك  
له ولا يصير وقفنا اه (أقول) قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فإن كان المعطي  
هو الواقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله أنه إذا كانت الدراهم من  
الوقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفاً وما قابل الدراهم يبقى ملكاً له لأن الوقف شروطاً وكلاماً  
لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفاً بمجرد ذلك كما قالوا فيما لو اشترى مستغلاً للوقف من مال  
الوقف لا يصير وقفاً ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم بمقابلته عين كذراع من أرض مثلاً  
أما لو كانت بمقابلته وصف كالخودة والحسن فلا قال المرلف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية  
رحمه الله تعالى في رجلين وقفاً أرضاً ثم مات أحدهما وطلب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب  
نعم تقسم الأرض المذكورة ويصرف نصيب كل منهما عن الآخر إذا كان نصيب كل منهما على  
جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضاً عما إذا طلب المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم أن  
يقسموا العين الموقوفة لأن القسمة إنما تكون في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم وهذا هو  
المذهب وبعضهم يجوز ذلك وأجاب عما إذا انتهت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسمة  
النقص وأبى الآخر بقوله الانتهاض أن أمكن قسمتهما بأن لم يتحجج إلى كسر وشق قسمت بطلب  
أحدهما ويجوز الممتنع وما يحتاج إلى كسر لا يقسم إلا بالتراضي والجدد القائمة لا تدمر إلا  
بالتراضي اه (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة فاقسمها قسمة افراز وأقاما  
جداراً بين المقسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب خرج في مقسم عمر ويسكب منه ماء  
المطر إلى البالوعة من قديم الزمان وإلى الآن ويريد زيد ألا يرفع الميزاب المرقوم ومنع تسهيل  
ماء المطر منه إلى البالوعة وقد شرط التسهيل في البالوعة في القسمة لدى بنسبة شرعية فهل ليس  
لزيد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما إذا كان لجماعة وزيد  
وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد وهند نصفها اقسماهما مناصفة ولزيد وهند  
مسبيل في حصة الجماعة يمكن صرفه والحال أنه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه  
بصرف (الجواب) حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والافسحت كما في التنوير  
وغيره (سئل) في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقارب طاب واحد منهم  
قسمة قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم (الجواب) نعم (سئل) في دار معلومة مشتركة  
بين جماعة بطريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى منتفعاً بحصته بعد القسمة قسمة حصته  
وأفرازها فهل لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا يتنفع (الجواب) نعم لأنه منعت في طلب  
القسمة والقاضي يحجب المنتفع بالرّد كما صرحوا به (سئل) في قسمة أرض الوقف  
بالتراضي بين مستحقين على طريق التناوب والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم (سئل)  
في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لا يدر بعها والجماعة الباقي فطلب زيد القسمة  
وتوافق الجماعة معه على ذلك ويرى الجماعة أن أجرة القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون  
أجرة القسام على عدد الرؤس (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاء قال في تصحيح التدويري قال الاستيعاب في الصحيح

مطلب فيما إذا احتاجت  
قسمة الوقف من الملك إلى  
دراهم للتعديل

مطلب اقسماهما ولا أحدهما  
مسبيل في حصة الآخر  
مطلب لا يقسم الوقف قسمة  
تمليك

مطلب لا تقسم الدار بطلب  
ذو القليل  
مطلب تجوز قسمة الوقف  
قسمة مهاباة  
مطلب أجرة القسام على  
عدد الرؤس

مطلب أربعة أشياء على عدد  
الرؤس  
مطلب بناء الحائط بين  
المقسمين على قدر الحصص  
مطلب اقتسام الدار وادعى  
أحدهم ديناً في التركة  
تسمع دعواه  
مطلب إذا ظهر دين في التركة  
ترد القسمة

قوله أو بألف مرسله أي  
مطلقة وهي غير الوصية  
المقيدة كالوصية بالثلث  
أو بعين من أعيان التركة  
مطلب له أن يعزل من  
التركة شيئاً للدين ويقسم  
الباقى  
مطلب أجاز الغريم قسمة  
الورثة قبل قضاء الدين له  
نقضها  
مطلب إذا ضمن ماعلى الميت  
برضا الغريم بشرط براءة  
الميت صح ويصير حواله  
مطلب الحيلة لتقسيم تركة  
فيها دين على الميت  
مطلب قسمة الدين قبل  
قبضه لا تجوز

قول أبي حنيفة وعليه مذهب النسفي والمجوب وغيرهما اهـ ومثله في شرح الملتقى للعلائي نقلاً  
عن المضممرات وعليه اقتصر صاحب التنوير وبه أفتى غير واحد (أقول) قال في الهداية وعنه  
انها على الطالب دون الممتنع لنفسه ومضرة الممتنع اهـ وظاهره اعتماداً على الجمع على  
عدد الرؤس مطابقاً بالاطلاق صريح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء  
على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا اختلفوا فيه ملتقط من الديات  
(سئل) في دار ثلثها في ملك زيد وثلثها للعمى واقتسمها قسمة شرعية وقال زيد بنى حائطاً  
جائزاً بيننا ولكل منكم ما حرم أجنيبات عن الآخر فكيف الحكم (الجواب) إذا كان  
أحدهما يؤذى الآخر ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء  
حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصته يدفعه القاضي للمصلحة كما في ٣٤ من فصول  
العمادى (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصى له وخلف داراً فقط  
اقتسموها بينهم بلا وصاية على القاصر والحال أن للزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به وأثبتته  
فهل تصح دعواها وتنفذ القسمة ولا تصح (الجواب) نعم (أقول) في الحاشية أرض ميراث بين  
قوم اقتسموها وتبايضوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البيعة بين علي الأب كانت  
القسمة والشراء باطله وكذا إذا اشتراه غير الوارث اهـ واحتراز بدعوى الدين عن دعوى العين  
فإنه لا تسمع لأن الاقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك كما هو أوائل هذا الباب  
(سئل) فيما إذا اقتسمت الورثة تركه مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة  
ما يفي بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين (الجواب) نعم في قسمة الهداية إذا  
اقتسموا التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لأنه يمنع  
المالك من التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شأنها ولأن القسمة مؤخره عن قضاء  
الدين لحق الميت حتى لا يمنع رد القسمة برضا الغرماء إلا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين فإذا  
قسمت حينئذ جاز لأنه لا حاجة إلى نقض القسمة في ايفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين  
أو وصية بالثلث أو بألف مرسله أو وارث آخر بعد القسمة ترد برأيه من الثالث رجل مات  
وترك ميراثاً فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البيعة على الموت والميراث كما هو الشرط  
وعلى الميت دين لغائب فإن القاضي لا يقسم شيئاً من أجnas التركة وإن كان الدين أقل من  
التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس  
لا يفعل وهو قوله الأول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فإن فعله لو أذلك واقتسموا  
الميراث فهل ما عزل لأجل الدين ردت القسمة لأن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن  
الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة لأن يقضوا الدين وكذا  
لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خاتمة من فصل فيما  
يدخل في القسمة والمسئلة مبسوطة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء وحواشيه وفي فتاوى  
الانقروى أيضاً (أقول) كتبت في رد المختار ما نصه (تمه) أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين  
له نقضها وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم إلا أن يكون بشرط براءة الميت  
لأنه يصير حواله فينتقل الدين عليه وتحلوا لتركه عنه وهي الحيلة لقسمة تركة فيها دين كما بسط  
في البرازية وغيرها (سئل) فيما إذا كان لرجلين دين شرعي بذمة جماعة مشترك بينهما فاقسمها  
بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم وقسمة الدين لا تجوز



لانها لا تتحقق قبل القبض لان القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز ولو الجنية من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطله علا في من الصلح قبيل فصل التخرج قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درأ وأخر كتاب الصلح (سئل) في دار مشتركة بين هند وجماعة فاقسموها في غيبة هند بدون وكالة عنها ولا اجازة منها فهل تكون القسمة المذمومة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي المخرج عن الحاشية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة صغيرة أو غائب أو شريك للميت لا تصح الا باجازة الغائب أو ولي الصغير أو اجازة الصبي بعد البلوغ أو باجازة القاضي قبل ذلك اه وفي الحاروي الزاهدي من القسمة ثم تقع أرض قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا أرضي الغن فاحش فيها ثم أذن لحرثه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضاً بل كالتقسيم القسمة بعد ما رده قب أرض قسمت فلم يرض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فإن القسمة ترتد بالرد اه طفل وبالغ اقتسما شيئاً ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجازة لتلك القسمة جواهر الفتاوى من القسمة (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طالب أحدهم المهايأة مع الباقي في سكناها في الزمان بقدر حصته فهل يتم ايون على الوجه المذكور ويجبر الا بى (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهايأة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضها وهذا بعضها وهذا عاوها وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر او هذا شهر او له الاجازة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المهايأة لا بلغية القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لم يجبر واحد منهما على بيع نصيبه تناخانية من الفصل الثالث من القسمة (سئل) في مزرعة مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وافرزه واذا قسمت ينتفع كل بنصيبه بعد ما فهل يجاب زيد الى ذلك (الجواب) نعم وأجمع أصحابنا أن التركة اذا كانت جنساً واحداً كالغنم والابل والبقر والخنطة والشعر والثياب الهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة اذا طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فإن القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الاول من القسمة ومثلها في البرازية (سئل) فيما اذا اشترى زيد وعمرو مقداراً من البن نصيبين واقتسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه شيئاً يدعرو غلطاً وقد أقر بالاستيفاء وعمرو ينكر ولا يشترى فهل لا يصدق الا بحجة (الجواب) نعم لا يصدق الا بحجة كما صرح بذلك في قسمة التسيير وغيره (سئل) في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهما بعض أبنيتهما واحتاجتا الى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك مبلغاً معلوماً من الدراهم من مالها مصرف المثل وتريد المرأة أن تؤجر الدار وتأخذ نصف ما أنفق في البناء من غلتها بعد شتوت ما ذكر شرعاً فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم دار بين شريكين انهما بنتا فطلب أحدهما انبنيهما وأبى الآخر فإن القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار ربحاً أو حراماً أو شيئاً لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصى والاب وفي الاشياء من القسمة المشتركة اذا انعدم فأبى أحدهما العمارة فان احتل القسمة لا جبر وقسم والا بى ثم أجره ليرجع اه (أقول) أسقط من كلام الاشياء شيئاً لا بد منه وهو قوله ليرجع بما أنفق لو بأمر قاضٍ والافقية البناء وقت البناء اه كذا عزم الاشياء في آخر قسمة الدار اختار ونظمه

مطلب اقتسموا الدار في غيبة الشريك لا تصح  
مطلب اذا حضر الغائب فلم يرض بالقسمة ثم زرع نصيبه لا يكون رضاً  
مطلب القسمة ترتد بالرد  
مطلب طفل وبالغ تقاسما شيئاً ثم بلغ وتصرف في الخ  
مطلب تجوز المهايأة ويجبر الا بى عليها  
مطلب لا يجبر على بيع نصيبه  
مطلب في قسمة المعز المشتركة  
مطلب أقر بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق الا بحجة  
مطلب في المشترك اذا انعدم وأبى أحدهما العمارة

ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله

ونخذ من نقاب الأذن منه كماكم \* ونخذ قيمة ان لا وهذا المحزر

مطلب في السفل اذا انهدم

أي خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالأذن من الشريك أو بأذن الحاكم والآنخذ قيمة البناء وأصل  
المسئلة مذكور في الذخيرة في السفل اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفل بغير صنع لا يجبر  
صاحبه على البناء يقال لذي العلوان شئت فان السفل من مالك لتصل لتفعل فاذا بناء ماذن  
القاضي أو امر شريكه يرجع بما أنفق والافسدة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار  
للفقوى فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا انهدم به بصره فانه  
يؤخذ بالبناء لتفويته حقاً استحق ولصاحب العلوان نفعه اه ونقل ابن الشحنة هذا  
التفصيل في الجدار أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدمة شهولاً للسفل والجدار وغيرهما  
لا يقسم والله تعالى أعلم وسبقنا في تمام ذلك في كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى  
(سئل) في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصه معلومة فيما يريد أحدهم جمع نصيبه منها  
في مكان واحد بقيمة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة (الجواب) نعم واذا مات  
الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من  
كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وان قال أحدهم للقاضي اجمع نصيبى من الدارين  
أو الارضين في دار واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضي كل دار وكل أرض على  
حده ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحباه الراى الى  
القاضي ان رأى الجمع والافلا خاتمة من القسمة

مطلب لا تجمع حصه  
الارضى في أرض واحدة  
بلارضا الباقي

فصل في الغرامات الواردة  
على القرى ونحوها

\*(فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها)\*

مطلب ليس لاهل القرية  
ادخال المزرعة الخارجة عن  
قريتهم في غرامات قريتهم

(سئل) في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرية كذا غير تابعة للقرية  
وللمزرعة زراعي يزعمونها في كل سنة ويدفعون ماعليهما بالجهتي الوقف والتيمار وهما ساكنون  
في القرية المزبورة ويدفعون مع أهلها ما ينوبهم من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة  
بالملاك التي فيها والا ن قام أهل القرية المزبورة يكفون زراعي المزرعة المذكورة بدون وجه  
شرعى الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالملاك وان كانت غير تابعة لها  
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تمكيف  
الزراعي المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى  
كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي (سئل) فيما اذا كان  
لجماعة معلومين قاطنين بدمشق مشتمكة أراض معلومة من أراضى قرية وقف لكل واحد  
أفدنة معلومة منها يدفع ماعليهما بالجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالارضى بحسب  
ما يبدون من الافدنة والا ن قام أهل القرية المزبورة يكفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ  
معلوم من الدراهم زاعمين أنهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل  
ليس لاهالى القرية ذلك وموثة الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم  
(سئل) في قروى عمر بماله لنفسه بيوتاً أخذ منها في أرض سلجقة لى بيوت القرية فقام أهل  
القرية يكفونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليهم شيئ  
من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذاك بل حدثت بعد ذلك فهل

مطلب موثة الضيف على  
المضيف  
مطلب ليس لاهل القرية  
أخذ عوارض على البيوت  
المجدثة

مطلب ليس لأهل القرية  
أن يجبروا من خرج من  
قريةهم على العود إليها

مطلب في غرامات القرى  
ما كان لحفظ الاملاك فعلى  
قدر الملك الخ

مطلب من لم يكن ساكن في  
القرية لا يلزمه غرامة  
الانفس

مطلب ما كان لتحصين  
الابدان لا يدخل فيه  
النساء والصبيان

مطلب من تولى قسمة  
الغرامات فعلى قدر  
مأجور

ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان للذين فاطنين بدمشق أملاك في قرية من  
قراها ويضعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك أسوة بأهل القرية  
والآن قام أهل القرية المزبورة يكلفون الذين بلا وجه شرعي الى السكنى معهم في القرية  
ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذين بما ذكر  
ولا يلزمهمما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهم ما ساكنين بدمشق  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله أملاك في قرية من قراها وترد  
على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شي من  
الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد بشي من ذلك شرعا ولما حكم  
الشرع رفع ذلك ومنعه فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر  
الملك لانهم مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد الرؤس لانهم مؤنة الرأس ولا يدخل  
في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم لانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك  
كما ذكره هذا التعليل الخبير الرمي في فتاويه ومن لم يكن ساكن في القرية المزبورة لا يلزمه من  
الغرامات المتعلقة بتحصين الابدان شي لان بدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الخليل بن  
الدين قاضي خان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة أهل قرية غزتهمهم السلطان فقال بعضهم  
يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس وقال القسمة أوجبها  
كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانهم مؤنة الملك وان كانت لتحصين  
الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانهم مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء  
والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بحجوفه ومثله في قسمة الذخيرة والتارخانية وكذلك في  
التجنيس وفتاوى الانقروى والولول الجسة والاشباه وغيرهما من الكتب المعتمدة النعمانية  
(سئل) في قرية تزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشد مسكة ويرد على  
تلك القرية كاف وأعشار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا  
(الجواب) ما أصاب تلك الاراضي من مال وقف أو قسم شرعي يجب عليهم دفعه للوقف أو  
العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما أصابهم منه بعد زرع جميع أراضي  
القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردين عليهم فلا يلزمهم من  
كلفتهم شي لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره مما يؤخذ ظاهرا وغرامة فمن تمكن  
من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على دفعه من غير ضرر بلحقة أعظم منه  
فلم يدفع عن نفسه اذ هو خير له اذا الظلم يجب اعدامه لا تقريره واحكامه واذا لم يمكن ذلك فما كان  
منها لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع  
أهل القرية الاخرى لانهم مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابدان  
يقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين بالقرية دون أهل القرية الاخرى لانهم مؤنة الرؤس  
ورؤسهم ليست في القرية حتى تحصن بذلك بل يجب عليهم ما يرد على قريةهم الساكنين بها لحفظ  
الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم كذا أفق به كثير من المتأخرين  
وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرهما من المعتمدات حتى قالوا ان من تولى قسمة تباين المسلمين  
فعسدل فهو مأجور ولا ينسق حيث عدل وان كان الاخذ بالاختلاف هكذا ذكره شهلا  
ولم أر أحدا تعرض للتفصيل غير المرحوم والذي على افندي العمادى فانه كتب على سؤال رفع

مطلب في بيان ما يخص  
الابدان وما يخص الاملاك  
من الغرامات

قوله بحسب أملاكهم أي  
يؤخذ منهم بقدر أملاكهم  
لا على قدر الرؤس اهمته

الملك في ذلك ما يخصه تقسيم الغرامة بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم الممالك منها على حسب  
أمرلاكهم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بما فقط يوزع على رؤسهم  
ماعد النساء والصبيان فالقاعدة أنه إذا قطعنا القرية عن إضافة الممالك إليها فلا يبقى فيها  
الادور سكن الساكنين فقط فبقى من قبيل بيوت التركان والاكراد والعربان فلا يوزع  
عليهم الا ما يطلبه السلطان داما مسكوك العوارض والصرصار والقيام بالضيف بحسب  
ما عندهم الاعلاف الدواب كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم فئسة لا يزرعون ولا يستغلون  
ويوزع عليهم أيضا جرمة ما يتممون به من القتل أو عدم مدافعة ليل أو نهار أو كذا السرقة إذا  
جرموا بها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ من الوالي من المشاهدة كل شهر يوزع على  
رؤس أهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبن والشعير والدجاج  
والحطب والخيرة فهو على الممالك جميعا بحسب أملاكهم اللهم أصلي ولاية أمورتنا ووفقهم  
للعديل وعلى الاسلام توفنا والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم (أقول) حاصله أن  
ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار أملاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم أملاك  
كالاعراب والاكراد ممن لا عقار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملاكهم  
كالتبن والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم  
ذلك لكن قولهم لتخص الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك ان قد يكون أخذ نحو  
الدرهم لتخص الاملاك وأخذ نحو التبن والشعير لتخص الرؤس على أن غالب الغرامات  
الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجتزعة ظلم  
وعدون فان غالب مصارف الولى وأتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل  
السلطان حفظه الله تعالى الواردين بأوامر أو نواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى  
ويسمون ذلك بالخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويندفعها دراهم كثيرة رشوة لا عوانه  
وحواشيه من أعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقسمونه  
على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه أو من له  
ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً وكذا يجعون منها شيئاً على رقاب  
الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذي هو أحد الأقوال  
الثلاثة المارة عن الخائصة في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات  
المذكورة لأنها لا تخص الابدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره  
والظاهر أن ما يؤخذ من جرمة القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو لحفظ الابدان لتركة  
النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ الدية من عاقله القتلى وما يؤخذ لاجل العساكر التي يعيها الأمير  
الى بعض القرى لدفع الاعراب والصووص عن زروعهم ومواشيهم انما هو لحفظ الاملاك  
ولكن هذا كله يؤخذ زائداً على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها خفيث  
جهل الحال ولم يعلم أن ذلك لحفظ ابدان أو أملاك أو علم انه مجتزع ظلم فالمناسب العمل بأحد  
القولين الأخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤس أو على الاملاك وقيد كقاضيهان القول  
بقسمة الغرامات على قدر الاملاك أو لا وعادته أنه يبدأ بما هو الأشهر كما ذكره في خطبة فتاواه  
فيكون هو الأرجح وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على  
القدن أو على ساعات الشرب والله تعالى أعلم

## \* (كتاب المزارعة) \*

## \* (كتاب المزارعة) \*

لواحد أرض وبقر	لا تخر عمل وبذر	لواحد أرض وبذر	لا تخر بقر وعمل
فاسد		جائز	
لواحد أرض فقط	لا تخر عمل وبقر وبذر	لواحد أرض وعمل	لا تخر بقر وبذر
جائز		فاسد	
لواحد بذر فقط	لا تخر أرض وعمل وبقر	لواحد عمل فقط	لا تخر أرض وبقر وبذر
فاسد		جائز	
		لواحد بقر فقط	لا تخر أرض وبذر وعمل
		فاسد	

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة \* والأرض والبذر هذا الجائز الكامل  
وما عدا ذى الثلاث اللات قد ذكرت \* فغير جائزة إذ ~~حدها~~ باطل  
(أقول) وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت  
أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذى ثلاث كلها قبلت  
والبذر مع بقر أو لا كذا بقر \* لا غير أو مع أرض أربع بطلت  
وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاث وبطلان الأربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة  
أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والخصر في هذه السبعة مبنى على أن بعض الأربعة من  
واحد والباقي من آخر أو ما لو كان بعضهم من واحد والباقي منهم ما فهمي أكثر من سبعة كما لا يخفى  
وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم ببيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين  
وكذا في الخلاصة بعد ذكره الأوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل من أربعة على  
أن البذر من أحدهما أو البقر والعمل من الآخر فالأربعة فاسدة والخارج لرب البذر وعلمه  
أجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحد فكذا إذا كان اثنين اهـ أى كل

وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين ففيما اذا كان البذر من واحد والباقي  
من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الارض فيها من ثلث  
والبقرة والعمل من ثلث ومنه ما في الخاتمة لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقرة وحده  
أو البذر وحده فسدت وقد عرفت في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة  
ما لو كان البذر لو احدى الارض لثان والبقرة لثالث والعمل لاربع أو البذر والبقرة لو احدى الارض  
لثان والعمل لثالث أو البذر والارض لو احدى البقرة لثان والعمل لثالث وتتمام الكلام فيه  
فراجع وجه ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقرة وحده أو كل  
منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي  
ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما والباقي منهما أو كان كل واحد منهما بعضهما والباقي منهما  
ولم أر لذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه من اربعة  
الى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعلم على هذا  
تفسيده والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الارض أجر عمله في المشترك  
ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافع الخوذ كذلك أيضا في متن التتوير في  
هذه الصورة الارض من واحد والعمل والبقرة من آخر والبذر بينهما ما وعلل فسادها بأن فيها  
شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الارض للعامل كما في الخاتمة وكانها اعارة ابتداء  
ثم تصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا أوجبوا على العامل أجر نصف الارض فتأمل والظاهر  
أن مثل هذه الصورة ما يقع كثيرا في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر والبقرة  
والبذر من مال الوجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرمي لذلك ضابطا فقال قال في البرازية  
ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان  
البذر مشترك والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز  
فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشترك بالخ ولكن العبارة المذكورة  
في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت  
المزارعة بين أكثر من اثنين لا لما ذكره فلعل في نسخ البرازية تحريفا من الكاتب بدليل سياق  
الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من  
رب الارض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب الارض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل  
والبقرة لكن ذكر في البرازية أيضا قبيل الفصل الثاني انه سئل فيجيب الائمة لو كان من جانبه الارض  
والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور أيجوز قال نعم لانه لو شرط كلا الثورين على أي واحد  
كان جائزا فكذا اذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط أن ما يجوز اذا كان من أي واحد  
منهما يجوز اذا كان مشتركا منهما مكن ذكر بعده ما يخالفه وهو أنه لو كانت الارض من  
أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت لأن فيه اعارة الارض  
وان شرطاه عليهما على أن الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الارض  
أو من الآخر تكون من الصور الثلاثة الحاضرة فعلم انه لم يطرد له هذه المسئلة ضابط يحصر  
مسائلها والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيدا أرضه لعمرو وليزرع فيها بطيخا على أن يزرع  
بيدرو وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر امددة ولو افقاعا على أن يكون لعمرو ثلث الخارج فزرع  
عمرو الارض وعمل عليها مدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمرو وأجرة المثل في مدة



(الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض وعليه  
 العمرو أجره المثل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو  
 شرط كافي الملتقى والتسوية والتنوير وغيرهما من المتون وان قال في المجتبى انما تصح بلا ذكر  
 المدة وعليه الفتوى والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة  
 فالحكم فيها أن الخارج لرب البذر لانه غناء ملكه ولا يخرج مثل عمله وأرضه لتعذر رد عينها  
 فبر ذمتها ولا يراد على ما شرط عندهما خلافاً لما في الجهد فعنده له أجر مثله بالغاما بالغ كافي شرح الملتقى  
 للعلائي (أقول) وذكر في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جوازها بلا بيان المدة  
 وتقع على أول زرع يخرج واحد أو به اخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في  
 الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم واتدأوها وانتهوا مجهول عندهم اهـ لكن  
 قال في الخانية بعد ذكره ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشرح لالوية  
 فقه تعارض ما عليه الفتوى اهـ لكن حيث صحح كل من القولين لا يعبد على ما عليه المتون  
 لكونها الموضوعات لنقل المذهب الآن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل  
 وفي جامع الفصولين وأكثر ما يشيخ بلج حوزوها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم  
 فصيح بلا بيان المدة كالمعاملة الا أنه لا يتخلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم اذا زرع  
 الواحد يقدّم ويؤخر شهر أو زيادة بخلاف المعاملة اهـ لكن قوله حوزوها على أول السنة  
 ينبغي الجهالة لأن المراد أول وقت يزرع فيه أكثر الناس في تلك القرية فلا يتطرق الى التقديم  
 والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لانهم لا يدرون المدة أصلاً تأمل (سئل) في  
 المزارعة الصحيحة اذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء البذر فهل له ذلك (الجواب) نعم  
 قال في الدرر ويجبر العامل ان أي لرب البذر قبل القائه وبعده يجبر (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه  
 لمزارعة لعمرو وعلى أن يزرعها بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمله على  
 هذا فهل يفسد والخارج بينهما محكم البذر وليس للعامل على رب الارض أجره لعمله في المشترك  
 وعلى العامل أجر مثل نصف الارض اذا استوفى منافعها (الجواب) نعم كافي العمادية به هذا  
 اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من  
 الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما اذا دفع زيد حنطة وشعير العمر و ليزرعهما  
 في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين فتعمل عمرو ذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب  
 البذر وعليه لعمرو وأجره مثل بقره وأرضه وعمله لا يزداد على المسمى (الجواب) نعم كافي  
 التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في أربعة (سئل) فيما اذا دفع زيد بذره وأرضه وبقره  
 لعمرو وعلى أن يزرع الارض في مدة معلومة ويجعل له ربع الخارج وحصلت غله ويتنفع عمرو  
 الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ أجره مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته  
 من الخارج (الجواب) حيث كان العمل من واحد والباقي من واحد فالمزارعة صحيحة وله أخذ  
 حصته المشروطة له من الخارج وليس له أخذ أجره مثله (سئل) في رجل دفع لزيد أرضاً  
 وبذرا مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعاً فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل  
 رب الارض شرطت لك الثلث ولا يئنه لهما فهل يكون القول لرب الارض مع يئنه لانه ينكر  
 زيادة الاجر (الجواب) نعم رجل دفع أرضاً وبذرا مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الارض  
 زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول

مطلب اذا فسدت المزارعة  
 فالخارج لرب البذر  
 مطلب ذكر المدة شرط في  
 المزارعة

مطلب اذا امتنع رب البذر  
 عن العمل قبل القاء البذر  
 لا يجبر  
 مطلب ارض من واحد  
 وبقر وعمل من آخر وبذر  
 متهم فاسدة

مطلب بذر من واحد والباقي  
 من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد  
 والباقي من آخر صحيحة  
 مطلب فيما اذا اختلف  
 العامل مع رب الارض في  
 قدر المشروط له

لصاحب الأرض مع عينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يتحالفان عندنا لأن فائدة الحلف الفسخ  
وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن النسخ وأما إقامة البينة قبلت وإن أقامها البينة يقضى ببينة  
المزارع لأنها تثبت الزيادة وإن اختلفا قبل الزرع تحالفوا وإذا المزارعة ويبدأ بيمين المزارع  
وأما ما نكل يقضى عليه وأما إقامة البينة قبلت ثانية من المزارعة من فصل اختلاف  
العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول لمن وتعارض البينات للبغدادى نقلا عنها (سئل)  
في أرض من جملته أراضي قرية معدة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره  
بغير أمره فعليه الثلث من الزرع الشئوى والربع من الصنف لصاحبها يأخذه منه فزرع عمرو  
الأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث من الزرع  
المذكور (الجواب) نعم زرع أرض رجل بالأمر مطالبه بحصة الأرض فإن كان العرف  
بحرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علائى على التنوير من آخر المزارعة  
نقلا عن جواهر الفتاوى ومثله في العمادية من أواخر الفصل ٣٩ (أقول) وقد منافي كتاب  
العصب تحرير هذه المسئلة (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وأرضه وبقراوتها لزعه في الأرض  
وشرط زيد رفع بذره والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقى فهو بينهما نصفين فهل  
المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم قال في التنوير  
فتبطل إن شرط لأحدهما قفزان سمما أو ما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره  
أو رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي اهـ (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه لمزارعة  
صحيحة لعمر ووبت الزرع ثم مات رب الأرض والزرع بقى فهل تترك الأرض في يد المزارع حتى  
يستحصل وللورثة أخذ حصصهم (الجواب) نعم كافي التنوير والمثني والبرجنسدى وغيرهما  
(سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبقره لعمر وعلى أن يزرع عمرو الأرض ببذره وربع الخارج  
لعمر ووباقية لزيد وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ووبت الزرع ومات زيد عن  
ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه لورثة زيد أجر مثل  
أرضه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر ولبزعه فيها على بقر  
لزيد بالربع فلم يعمل عمرو في الأرض شيئا أصلا من سقى وغيره بعد مازرع عمرو الأرض فهل  
لا يستحق شيئا (الجواب) نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئا بعد مازرع من التشذيب  
والسقى وغيره أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن  
لا يستحق شيئا خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية بلفظ لا يستحق بدون  
ينبغي وتام المسائل فيها وفي الخاتمة فعلبك بهما (أقول) والتشذيب بالشين والذال المجتمين  
اصلاح الاشجار (سئل) في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المعتاد من السقى وغيره  
في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن (الجواب) نعم يضمن لوجوب العمل عليه  
كما صرح بذلك في مزارعة التنوير (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه لعمر وعلى أن يزرعها  
ببذر زيد وبقره ولم يذكرا مئة وشرط الحصاد والتسذرية والدياس على عمرو العامل ويكون له  
ربع الخارج فلم يحرق عمرو الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحصد هاهل تكون المزارعة  
فاسدة والغلة لزيد ولعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتسذرية  
على العامل كان مفسدا للعقد في ظاهر الرواية لأن هذه الاعمال تكون بعد الإدراك وانتهاء  
العقد وما كان بعد انتهاء العقد إذا شرط على العامل يكون مقبدا فلو أن العامل حصده الزرع

مطلب فمين زرع أرض  
غيره بالأمر

مطلب تبطل إذا شرط رب  
البذر رفع بذره والخارج  
الموظف  
مطلب إذا مات رب الأرض  
والزرع بقى تبقى المزارعة  
مطلب اشتراط كون المغارم  
على رب الأرض

قوله التشذيب من الشذب  
وهو بالشين والذال المجتمين  
محركة قطع الشجر أو قشره  
والمسندة بقية الكلا  
وشذب الشجر ألقى ما عليه  
من الأغصان حتى يسدو  
وشذب عنه ذب والتشذيب  
الطرد واصلاح الجذع  
قاموس اه منه

مطلب في المزارع إذا لم يعمل  
في الأرض شيئا  
مطلب إذا قصر في العمل  
حتى هلك الزرع يضمن  
مطلب شرط الحصاد  
والدياس والتسذرية على  
العامل مفسد

وداس وجع من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصصه الدافع وعند أبي حنيفة  
إذا شرط هذه الأعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد لكن  
إذا لم يشترط يكون عليهما وإن شرط الزرع بحكم العرف وهو كالمشتري حطباً في المصير  
لا يجب على البائع أن يحمله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحماة  
على العامل في المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله  
على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في  
ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان إذا استتقى عن هذه المسئلة يقول فيه  
عرف ظاهر ومن أراد أن لا تعطل قلبه عمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد  
على العامل عرفاً فلو أخره وتغافل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البلخي يضمن ذلك وقال  
الفقيه أبو الليث إذا أخر تأخيراً فاحشاً لا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامناً والافلا هذا إذا شرط  
هذه الأعمال على العامل وأن شرطاً شياً من ذلك على صاحب الأرض ففسد العقد عند الكل  
خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط (أقول) تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط  
العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والمقتضى وأما عدم العمل المشروط فإنه لا يقتضي  
الفساد فبقى الفساد في مسئلة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف التصحيح كما قدمناه فكتبه  
(سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه الحاملة لغراس إلى عمرو على أن يزرع عمرو في الأرض المزبورة  
خطة وشعيراً على بشرط في مدة معلومة وتوافقاً على أن ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو  
والباقي لزيد من أربعة صحبة بعد ما ساقا على جزء معلوم من ثمرة الغراس المزبورة في المدة المزبورة  
مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة والثمرة في المدة المزبورة فهل  
يستحق عمرو الحصة المبيعة له فيهما (الجواب) نعم (أقول) انما تكون المزارعة صحبة حيث  
كانت الخطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع  
أرضاً فحالا يزرعها المزارع على أن يقوم على التخييل بالنصف فهذه من أربعة شرطت فيها المعاملة  
فينظر إن كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفة في صفتين وإن كان من رب  
الأرض جاز كالأهمل لأنه أجبره وإن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك  
هذه الأرض تزرعها بيدك وأدفع اليك ما فيها من التخييل معاملة جاز مطلقاً خلاصة من  
المزارعة (سئل) في الزرع المشترك بين رجلين سوية بينهما إذا تناثر منه شيء على الأرض  
وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فنبت فهل يكون بينهما (الجواب) نعم يكون بينهما كأصله وإذا  
رفع المزارع الزرع من الأرض وتناثر منه شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب  
الأرض على قدر نصيبهما ثم يتصدق الأكار بنصيبه وفي النوازل ويستحب للأكار أن يتصدق  
بالفضل من نصيبه وإن نبت بسقي رب الأرض فهو له فإن كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والافلا  
شيء عليه وإن سقاه أجنبي كان متطوعاً والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرطاً تناثر خاتمة  
في ٢٦ من المزارعة فإن كان نبت بماء المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشركة السابقة بزيادة  
في الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخاتمة (سئل)  
في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بيد زهرا سوية على بقرهما ولم يتعرضا للتبن فهل  
يكون التبن بينهما تبعاً للبذر (الجواب) نعم قال العلائي في شرح الملتقى وإن لم يتعرضا للتبن فهو  
بينهما تبعاً للعقب وقيل لرب البذر لأنه نبت بماء بذرهم قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح الأول وظاهر

مطلب شري حطباً في المصير  
محملة على البائع

مطلب من أراد أن لا تعطل  
قلبه عمل بالعرف ولا يمنع  
عنه

مطلب دفع أرضه من أربعة  
ومساقاة

مطلب ما نبت بماء تناثر من  
الزرع المشترك فهو بينهما  
كأصله

البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرها ترجيح الثاني فتبصر اهـ والمسئلة المسؤل عنها اتفاقية  
 (أقول) أي لأن البذر فيه مشترك والخلاف فيما إذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليق  
 (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو وأبزرعها على بقر زيد بن الخارح فعمل عمرو  
 في ذلك مدة والآن ترك العمل وبطالب زيد بأجرة عمله في المدة فهل ليس لعمرو ذلك ويجبر  
 على المضى (الجواب) نعم وإذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل إن لم يخرج شيء  
 في الصيغة ويجبر من أي على المضى لأرب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده يجبر درر شرح  
 التنوير من المزارعة وأيضاً من عمل في المشترك لا يستحق الأجرة كما صرحوا به في الأجرة  
 (سئل) فيما إذا كان البذر من واحد والارض والعمل والبقر من آخر فهل تكون المزارعة  
 فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل وأجرة الارض (الجواب) ذكر في  
 الهداية روايتين وذكرهما أيضاً الصدر الشهيد في رواية الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل  
 الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض وعليه رد مثل البذر ويصير  
 كأنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والأصح كما في المنع والزيلعي  
 هو الوجه الاول وجعلوا في المتون عليه المعول وهل يطيب له الفضل قال تاج الشريعة يرفع  
 مقدار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والارض ويتصدق بالفضل والله سبحانه أعلم  
 (سئل) في بذر مشترك بين رجل وأخواته البالغات وزوجة أخته أخذ الرجل بعضه وزرعه  
 في أرضه لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع فهل يكون الزرع للزراع وعليه دفع  
 مثل حصته من البذر المذكور (الجواب) نعم لأنه غاصب كما صرح به في النزاهة في الفصل  
 الرابع من المزارعة وقد أفتى عنه العلامة الخبير الرمي مع نقله عبارة النزاهة بتساهلها فراجعها  
 (أقول) والذي في النزاهة ذكرته في رد المحتار بقولي خاتمة بقرع مهم يقع كثيراً ذكره في التتارخانية  
 وغيرهما مات رجل وترك أولاداً صغاراً وكباراً وأمر أمة البكار منها أومن غيرها فبث البكار  
 وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والأولاد كلهم في عمال المرأة تعاهدتهم  
 وهم يزعمون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة تصارت هذه واقعة  
 الفتوى والتفتت الأجوبة أنهم إن زرعوا من بذر مشترك بينهم بأذن الباقيين أو كباراً أو أذن الوصي  
 لو صغاراً فالغلة مشتركة وإن من بذر أنفسهم أو بذر مشترك بلا إذن فالغلة للزراعين اهـ (سئل)  
 فيما إذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزعمونها في مدة كذا يبذرهم وعملهم على بقرهم بأن يكون  
 له ربع الخارج ولهم الباقي من أجرة صحبة فزرعوها وحصدوا الزرع ويريدون نقل جميعه قبل  
 قسمته إلى أراضي قريتهم الخارجة عن أرض زيد بدون إذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل  
 ليس لهم ذلك (الجواب) نعم وتقدم مثله في العشر والخارج بنقله عن المحيط السرخسي  
 (سئل) فيما إذا كان لرجلين أرض وبذر مشترك بينهما فدفعا ذلك لجماعة على أن يزعوا  
 الارض يبذرهما المذكور على بقرهما في مدة معاومة ومهما خرج يكون ربعه للجماعة وباقيها  
 للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحبة ولهم الربع المذكور (الجواب) حيث كان  
 العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فالزراعة صحبة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في أمرأة دفعت أرضها للمسلمة إلى رجل ليغرس فيها غراساً معلوماً وضرباً  
 لذلك مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المغارسة صحبة على ما شرط  
 (الجواب) نعم ففي الخاتمة رجل دفع إلى رجل أرضاً مدة معلومة على أن يغرس المدفوع إليه

مطلب يجبر العامل على  
المضى

مطلب من عمل في المشترك  
لا يستحق الأجرة  
مطلب فيما إذا كان البذر  
من واحد والباقي من آخر

مطلب زرع بذر مشترك  
بلا إذن فالخارج له وعليه  
رد مثل حصص الشركاء

مطلب ليس للمزارع نقل  
الزرع إلى أرض أخرى قبل  
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضاً  
وبذرا وبقر إلى جماعة يعملهم  
صحبة المزارعة  
مطلب في المغارسة

فيها غراس على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهم ما جاز اهـ ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعد مدة ووجه فسادها بذلك انه ليس لادرالك الثمار والحالة هذه مدة معاومة الخ خيرية من الوقف (أقول) وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في آخر المساقاة

\*(كتاب المساقاة)\*

(سئل) في غراس بستان جارثله في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزبور حتى أثمر ويريد مطالبة بقية الجماعة بحصة من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لا شيء له من ذلك (الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الاجرة فلانه عمل في المشترك قال في التنوير وشرحه المنع من الاجارة الفاسدة ولو استأجره لمجل طعام بينهم ما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئاً لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اهـ وأما عدم استحقاقه حصة من الثمرة فلانه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كافي المنع عن المجتبى وأفتى به الرملي (أقول) وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة أو اجارة بينهما وبين شركائه والا فالامر أظهر (سئل) في غراس كرم جاري في وقف على هذا الناطرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا بسهم من مائة سهم بلجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك حظ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الاجارة مانعه وأقاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو التيمم مساقاة فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار بمبلغ كبير ويساقى على أشجاره بسهم من ألف سهم فالحظ ظاهر في الاجارة لافي المساقاة ففاده فساد المساقاة الاولى لان كلامهم ما عقد على حدة اهـ (سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوع من جلته غراس توت لا يتفتح بسوى ورقه لاجل طعام الدود جار ثلث جميع الغراس في ذلك زيد وثلثاه مع جميع أرض البستان في وقف أهلى وفي تواجرو مساقاة زيد المزبور من ناظر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضايبان ويتصرف بهما لنفسه بدون وجه شرعي زاعما انها تكون له لكون شجرها في مساقاة فهل تكون القضايبان له بلجهة الوقف بحسب الخصص ولا عبرة برسمه (الجواب) نعم لان المساقاة دفع الشجر والكرم الى من يعمل به يجوز مع ما لم يشره كافي الملتقى وغيره والقضايبان ليست بثمره كما هو ظاهر وبمثل له أفتى مفتي الشافعية الشيخ أحمد الغزى (أقول) المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيما ناول الرطبة وغيرها كما في القهستاني ولذا كان المراد بالشجر ما يعم الممر وغيره كالخورد والصفصاف وأن قال في الدر المختار لم أره فقد رأيته منقولاً في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتج لا يجوز اهـ وفيها أيضا معاملة الغميلة لاجل السعف والخطب جائزة كمعاملة أشجار الخلاف اهـ والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوقاقوه عن الصفصاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا حديث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أمالو كان المقصود غيرهما كالثمر أو الورق فلا يجوز له أخذ شيء من أجزاء الشجر لما في البرازية أيضا ولا يحل له أن يكسر شيئاً من الاغصان والقضايبان والدعائم والعريش لطبخ القدر

\*(كتاب المساقاة)\*

مطلب لأجران عمل في المشترك  
مطلب مساقاة الشريك لا تصح  
مطلب مساقاة كرم الوقف على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب تصح المساقاة على شجر التوت لاجل الورق

مطلب المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر  
مطلب تجوز المساقاة على الشجر الذي لا يثمر كالخورد والصفصاف  
مطلب لا يحل للعامل كسر شيء من الاغصان للطبخ لان المال لا



مطلب لا يحل له أن يطعم  
الضيف من الثمر إلا بالاذن  
لأنه مشترك  
مطلب له أخذ ما برز من  
الثمر في المدة بعمله دون ما برز  
بعدها بلا عمل

مطلب ليس للمساقي شيء  
فيما لم يبرز في المدة وله أجر  
مثله أن كان عمل فيه

مطلب انما تصح المساقاة  
إذا خرج من الثمرة في المدة  
ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب إذا ثبت خروج الثمر  
في المسدة فهو على الشرط  
المسمى

مطلب إذا برزت الثمرة بعد  
انتهاء المدة فالثمر للوقف

مطلب إذا برزت الثمرة في  
المدة ثم انقضت المدة والثمر  
في يترك على الشجر بلا أجر

مطلب مات العامل في المدة  
فلورثته أن يقوموا مقامه  
مطلب انقضت المدة والثمر  
أخضر فللعامل أن يعمل  
بلا أجر حتى يبلغ الثمر

ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة إلا بالذن المالك لأنه من أشجار المالك ولا يطعم الضيف من  
الثمر إلا بالذنه لأنه مشترك اه في مسئلتنا حيث كانت المساقاة على أشجار التوت لأجل الورق  
لا يحل له قطع شيء من القصبان لكونهما ملكا لصاحب الأشجار وعدم ورود العقد عليها فافهم  
(سئل) في بستان جاري بتمامه أرضا وغراسا في وقف وفي توارج زيد ومسا قاته من الناظر بحصته  
من ثمرته لزيد وعمل زيد على الشجر وقبل انتهاء مدة الاجارة برز بعض الثمرة بعمله بدون باقيها  
ويريد أخذ ما سببر من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك  
وله الأخذ بما برز بعمله فقط (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم مشغل على غراس زيتون  
وعنب وغيرهما جاري في توارج زيد ومسا قاته في مدة معلومة على جزء معلوم من الغراس لزيد  
فعمل زيد على الشجر حتى أثمر أكثره في المدة وانقضت المدة ولم يفر فيها شجر الزيتون ولا عقد  
منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس له شيء فيما لم يبرز في المدة وله أجر مثله (الجواب)  
نعم قال في الخاتمة ولو اشتراط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تأخر عنها جاز لأنه  
لم يتحقق بقوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهمه فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على  
ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدة فللعامل أجر مثل عمله فيما عمل اه (أقول) قال في الخلاصة  
بعده هذا وهذا إذا أخرجت شيئا في المدة المضروبة بما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئا  
في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة اه ومقتضاها أنه لو خرج في المدة شيء قليل  
لا يرغب في مثله في المعاملة أن تفسد وان تتابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه  
فليتنبه له (سئل) فيما إذا عمل زيد المساقى على غراس الوقف حتى أثمر شجر الزيتون في آخر  
المدة وناظر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولزيد شبهة شرعية أنه أثمر قبل انقضاء المدة فهل تقبل  
ببنته وتكون المساقاة على الشرط (الجواب) إذا ثبت أنه خرج في المدة المسماة فعلى  
الشرط المسمى لصحة العقد ونقلها ما تقدم عن الخاتمة (سئل) فيما إذا استأجر زيد من ناظر وقف  
أراضى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس القائم في  
الأراضى في المسدة المزبورة اجارة ومساقاة صحيحين ثم انقضت مدة التوارج والمساقاة ثم برزت  
الثمره وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف (الجواب) نعم (أقول) لكن له أجر مثله أن كان عمل  
كما تقدم أنفع من الخاتمة (سئل) فيما إذا انقضت مدة المساقاة والثمر في يترك على  
الشجر بلا أجر حتى يدرك (الجواب) نعم كما في التنوير وغيره (سئل) فيما إذا عمل المساقى  
على الأشجار المساقى عليها بجزء معلوم من ثمرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثته والثمر في يترك  
الورثة القسام عليه حتى يدرك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة (الجواب) نعم  
وان مات العامل فلورثته أن تقوم عليه وان كره صاحب الأرض دبر ومثله في التنوير وغيره  
(سئل) فيما إذا برزت ثمرة الأشجار المساقى عليها قبل انتهاء المدة بعمل العامل ويريد مالك  
الأشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك (الجواب) إذا انقضت مدة المساقاة وأخرج بئر  
أخضر فللعامل أن يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال  
في الدرر وإن لم يمت أحد منهما بل انقضت مدتها أي مدة المساقاة فالخيار للعامل أن شاء عمل على  
ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لأن في الأمر بالخيار قبل الادراك اضرا  
بهما والثمر مدفوع كما في اه ومثله في التنوير والهداية والجوهرة وغيرها (سئل) فيما إذا  
أجر زيدا أرض بستانه الجارية في ملكه من عمره بعد ما ساقاه على غراسه القائم فيها والحال أنه



كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها شيئاً وتصرف عمرو بالثمرة المزبورة لنفسه ويريد زيد الآن تضمينه قيمة الثمرة في القيمي والمثلي حيث انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة (الجواب) ان كانت الثمرة مدركة أى قد انتهت لاتصح كلزراعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا أثر للعمل بعد التناهي لان جوارحه قبل التناهي للعاجلة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو بقل جاز فان استحصده وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كلزراعة والاصل كما في الخلاصة أن المعاملة متى عقدت على ما هو في حشد الثمر والزيادة صحت وان عقدت على ما تناهى عظمه وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لاتصح المعاملة وانما يعرف خروج الأثمار عن حد الزيادة اذا بلغت وأثمرت اهـ ومثل ما في الخلاصة في البرازية (سئل) فيما اذا استاجر رجلاً من أرض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد ما ساقاهما على اشجاره القائمة بها اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انه فسخت اجارة الأرض بوجه شرعى فهل تنفسخ المساقاة أم لا (الجواب) اذا فسخت الاجارة لاتنفسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الأرض بوجه شرعى والاشجار مملوكة للمساقى ليس له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد ذر شرعى بان يكون العامل خائفاً في الثمرة اهـ ونقله عنهم في نهج النجاة وفي فتاوى الخافقي من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا فسخت الاجارة لاتنفسخ المساقاة اهـ بلى اذا فسخت المساقاة تنفسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون لغريب الغراس كما يؤخذ من كلامهم (أقول) وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون الأرض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر ان المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطاً لصحة الاجارة في الأرض المشتلة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكاً للمستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غير مستأجر أصلاً فلا يضره عدم صحة الاجارة السابقة بلى أن انفساخ الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصله لما قلنا أمالو كان عقد المساقاة صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم يخرج الثمرة في مدة المساقاة أو تقابلا عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا يفسخ عقد الاجارة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشروع الطارىء لا يفسد عقد الاجارة مع ان اجارة المشاع ابتداء لاتصح فتأمل (سئل) في رجل أجر أرض كرمه لآخر بعد ما تساقيا على الغراس القائم في الأرض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل تنفسخ الاجارة بموته وتبطل المساقاة (الجواب) نعم (أقول) ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لكنه يبقى حكماً دفعاً للضرر بل صرح في شرح الجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بقاءه حكماً فلا ينافي في تصريح المتون بالبطلان بالموت ولذا قال في التنوير والمقتضى بعد تصريحهم بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع اهـ فقد جعلوا حكم العقد باقياً وان كان قد بطل وتطيره ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبيل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصده كما ذكرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا

مطلب ان كانت الثمرة مدركة وقت عقد المساقاة لاتصح المساقاة

مطلب اذا فسخت الاجارة لاتنفسخ المساقاة  
مطلب اذا كان العامل خائفاً في الثمرة تنفسخ المساقاة

مطلب لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة

محرم مهم يبطل عقد المساقاة بالموت ولكن حكمه باق

مطلب اذا مات أحدهما  
قبل بروز الثمرة لاشئ للعامل

مطلب اذا كان عقد  
المساقاة على أكثر من سنة  
ومات أحدهما

مطلب لا تصح مساقاة  
الشريك لشريكه ولا أجر  
له بخلاف المزارعة

تحرير مهم في المساقاة على  
الغراس المشترك مع أجنبي  
مطلب في مساقاة المشاع

كان الموت في حال كون الثمر نياً وانما ظهر انه احد ترازم اذا كان قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما تضح فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر أنه لاشئ له أصلاً لا حكماً ولا ديانة وإن قالوا في المزارعة لو امتنع رب الأرض من المضى فيها وقد كرب العامل في الأرض فلا شئ له لكرابه حكمه الا لا قيمة للمنافع ويسترضى ديانة فيفتى بأن يوفيه أجر مثله لغرضه كافي الدر المختار وانما قلنا لاشئ له هنا لانه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضاً لو مات قبل البذر بطلت ولا شئ لكرابه اهـ وعلمه الزيلعي بأنه فيما مر كان مغروراً من جهة رب الأرض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت يأتي بدون اختيار اهـ واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم حكمها ويبطل العقد في السنين الاتية لان الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلاً ثم رأيت في جامع الفصولين قال مات رب الأرض والزرع بقل فلا مزارع أن يعمل الى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثته ربعاً على الشرط ولا أجر عليه للأرض ويتقض العقد فيما بقي من السنين اهـ ومثله في الخاتمة وهذا وإن كان في المزارعة لكن المساقاة اختارها ولذا قال في التنبؤ وشروحه وهي كالمزارعة حكماً وخسافاً وكذا شروطها يمكن هنا اهـ فاعتمد هذا التحرير المفيد (سئل) في غراس مشتمل على مشمش وتغاح وغيرهما قائماً بالوجه الشرعي في أرض وقف محتكرة مشترك بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وهند لكل منهم حصص معلومة فيه فساقي زيد على حصته شريكه عمر المرقوم يجوز منها فعمل عمر وعلى ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر لعمر وإن أخرج بقدر ملكهم (الجواب) نعم قال في المنع ولو دفع النخل والشجر الى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له ان عمل وأخرج بقدر ملكهم لان استجار شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اهـ وقد أفتى بعدم جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه (أقول) وصرح بالمسألة أيضاً في التتارخانية كما ذكرته في رد المحتار وكتبت فيه ما صورته قيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما تصح في أصح الروايتين والفرق كما في الأخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجع على معنى الشراكة وفي المزارعة بالعكس اهـ (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا غراس كرم غيب فساقي عليه عمر في مدة معلومة يجوز معلوم من ثمره وعمر وغير شريك في غراس الكرم المزبور فهل تكون المساقاة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وأفتى بذلك العلامة الخیر الرملی معللاً منقولاً عن الغزالي (أقول) هذه المسألة من تنقهاث الشيخ محمد الغزالي التمر تاشي ذكرها في فتاواه بحثاً حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه مشاعاً مساقاة فهل يصح فأجاب بأن الفتوى في المساقاة على قولهما موافقة صحة المساقاة المذكورة لان ما يجوز ان اجارة المشاع والمساقاة كذلك اهـ ووقع نظيره للعلامة الخیر الرملی في حاشية المنع فقال لو ساقى أحد الشريكين على نصيبه أجنبياً بلا اذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبنا كذلك لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمعول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبهما فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعنى التمر تاشي اجاب بانها تصح عندهما كما تنقهاث به والله تعالى الحمد والمنة اهـ كلام الرملی وحاصله أن مساقاة الشريك لشريكه في الغراس لا تصح أما مساقاةه لأجنبي فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد فساقي آخر على بعض منه شائع لان اجارة المشاع تصح عند الصاحبين فكذا مساقاته لان المتقي به في المساقاة قولهما وانما لم تصح مساقاة الشريك مع أن اجارة المشاع من

الشريك تصح اتفاقا لما هو في السؤال قبله أن المساقاة لو صححت معه لم منه استئجار الشريك على العمل في المشترك ولا يضح ذلك لأن المساقاة في الحقيقة استئجار العامل على خصصة من الثمرة وإذا كانت الاستئجار مشتركة بين المساق والمعامل يكون العامل قد استؤجر على العمل في المشترك فلا يستحق أجرة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكيهما هذا وقد بحثت في رد المحتار بحشم مفيد فيما ذكره التمر تاشي والخير الرمي تنقها ونصه أقول فيه بحث لأن معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قدمناه آنفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لأن استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر فيخرج من الخارج ولا شيوع في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر على انه ذكر في التتارخانية في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه اذا دفع النخيل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد أن النخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد أن النخيل مشترك ودفع احدهما لاجنبي فالامر أظهر فتعين ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لاجنبي ولو باذن الشريك لا تصح كساقاة أحد الشريكين لا آخر هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم اه ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المساقاة في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساق شريكا ولا لعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استئجار الشريك للعمل في المشترك فاذا ذكره التمر تاشي والرمي مخالف للمنفقول وما علا به معاول فاعتنم تحرير هذه المعضلة والحمد لله رب العالمين (سئل) في حصص من بسايتين معلومة جارية مع غراسها في وقف أهلي وفي تواجير زيد ومساقاته من ناظر وقفها مدة معلومة باجرة معلومة عنها ويجز معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاته شريعتين ثم أجر زيد المأجور المزبور من عمر ومدة تستوعب مدته وتساقيا على حصة الغراس المذكور في المدة ويجز معلوم من الثمرة كالاولى وعمل عمر وعلى الغراس حتى أتم بعمله في سنة حتى انقضت ومات عمر ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم ياذن له ناظر الوقف أن يساق من شاء فلان تكون الثمرة الحاصلة من عمل عمر (الجواب) تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث لم ياذن له الناظر أن يساق ولم يعمل على الغراس شيئا قال في النظم الوهباني

مطلب ليس للمساق أن يساق غيره بلا إذن من المالك

ومال المساق أن يساق غيره \* وان أذن المولى له ليس يشكر

قال في البرازية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل رأيك فدفع الى آخر فانخرج المالك النخيل وللعامل أجر مثله على العامل الاول اه (أقول) ومثله في الذخيرة والتتارخانية بزيادة بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهي قوله بالغاما بلغ ولا أجر للاول لأنه لا يعلل الدفع اذ هو واجب الشريك في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناول له ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رؤس النخيل لا يضمن وان من عمل الاخير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب النخيل العامل الثاني لا الاول وان هلك من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر الاول فرب النخيل أن يضمن أنا شاء ولا خيران منه الرجوع على الاول اه وبه أفق العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفي على كثيرين (سئل) في أرض جارية في وقف حامله لغراس جارية الارض في تواجير زيد والغراس في مساقاته

مطلب ساقى ما فى مساقاه  
بأذن جاز

مطلب مسنة بين أرضين  
عليها اشجار الخ

مطلب نهر بينهما ادعى  
اشجاره النابتة فى ضفته

مطلب ساقى على جميع  
الاشجار ثم ادعى ملك بعضها  
لا تسمع

مطلب لا تبطل المساقاة  
بوت الناظر

مطلب اذا لم يعمل المساقى  
شما لا يستحق شيئا من الثمرة

وما أذن له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فاجرم ما فى أو اجرم من عمرو مدة تسعة وعشرين سنة  
بأجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه فى المدة الماز بورة بحصة معلومة  
من الثمرة حسبا هو مأذون له بأن يساقى من شاء اجارة ومساواة شرعيتين فهل تكون الاجارة  
والمساواة صحيحتين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيدستان مشقة على اشجار زيتون  
وغیره فساقى عمرا على نصف غراسه مساواة شرعية فى مدة معلومة فهل تكون المساواة صحيحة  
(الجواب) نعم والمسئلة فى الخيرية (أقول) تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع (سئل)  
فى مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غراسها فالقول لمن  
من اشجار الارضين. (الجواب) قال فى الخاتمة مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى  
وعلى المسنة اشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء  
يستغرق الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج فى امساك الماء الى المسنة كان القول فى  
المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول فى المسنة قوله كان الاشجار له ما لم  
يقم الاخر بينة وان كانت الارض السفلى تحتاج فى امساك الماء الى المسنة كانت المسنة وما  
عليها من الاشجار بينهما قاضيان من فصل المعاملة فظهر بما ذكر الجواب والله تعالى أعلم  
بالصواب ومثله فى البرازية من كتاب التسمية وفيها من فصل المعاملة نهر بينهما ادعى اشجاره  
النابتة فى ضفته ان علم الغراس فهو له والا ان فى موضع خاص لاحدهما فالملك وان فى مشترك  
فبينهما اه (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساواة شرعية  
بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو حصة معلومة فى بعض الغراس  
المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو الملكية فى شئ من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة  
(الجواب) نعم كما أتى بذلك الخافى والكازرونى وصورة ذلك الجواب استأجر الارض وساقى  
على جميع الاشجار التى فى الغيط لا تسمع دعواه الملكية فى شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقض  
واذا لم تسمع الدعوى لا تسمع البينة لما فى الفصل السابع من الفصول انه لو أقام المدعى عليه  
البينة أن المدعى آجر نفسه معنى ليعمل فى الكرم يكون دفعه او يكون اقرارا من المدعى أنه ليس  
ملكه اه (سئل) فى جنيمة مشقة على غراس جار مع أرضها فى ملك هذه فاجرت نصفها  
من زيد ونصفها من عمرو وساقاه على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم آجر زيد نصفه من  
بكر وساقاه على نصف الغراس ولم تأذن له بهند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور فى مدة الاجارة  
وعمل على نصف الشجر واستعمل غرته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساواة غير صحيحة  
والثمره الحاصلة من عمل بكر له ندو عليه أجر المثل وعليه لها أجرة مثل الارض (الجواب)  
نعم (أقول) فيه نظر من وجهين الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثانى  
ما قدمناه آنفا عن الذخيرة وغيرهما من أن أجرة العامل الثانى على العامل الاول فأجرة بكر هنا  
على عمرو ولا على هند لانه لم يجز بينهما وبينها عقد حتى يلزمها الاجرة عند فساد وانما جرى بينها  
وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليها أجرة أيضا تدبر (سئل) فيما اذا مات  
الناظر بعد عقد مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل لا تبطل المساقاة بموت الناظر  
(الجواب) نعم (سئل) فى كرم غناب جارى فى وقف وفى تاجر جماعة ومساواة منهم من ناظر  
الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعى فترك الجماعة العمل على غراس الكرم فى سنة معلومة  
من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أتم لا يعملهم فهل حيث لم يعملوا أصلا كذا تركون

مطلب المراد بالعمل  
ما يشمل الحفظ

مطلب في صحة المغارسة  
إذا ضرب الهامدة معلومة  
مهمة فماذا انقضت مدة  
المغارسة كيف يفعل

تحرير مهم في عدم صحة  
المغارسة إذا لم يضرب الهامدة

الثمرة المزبورة كلها الجهة الوقف دونهم (الجواب) نعم (أقول) المراد بالعمل ما يشمل الحفظ  
قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها إلى عمل سوى الحفظ إن كانت  
بحال ولم تحفظ يذهب ثمرها قبل الإدراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وإن كانت  
بحال لا يذهب ثمرها إلى وقت الإدراك لا تجوز المعاملة في تلك الأشجار وفي فتاوى الفضلي يجوز  
دفع شجر الجوز معاملة وللعامل حصص من الثمر لأنه يحتاج إلى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج إلى  
أحدهما لا يجوز اهـ ومثله في البرازية (سئل) فيما إذا كان زيد أرض معلومة فدفعها لعمرو  
وأذن له أن يغرس فيها ما أحب من أنواع الأشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون  
ما سيغرسه النصف منه لزيد تابع لأرضه والنصف الآخر لعمرو وتطير غرسه فغرس عمرو في الأرض  
غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل يكون الأذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمرو  
النصف المزبور (الجواب) نعم كافي مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة شرط لها في الخانية  
رجل دفع إلى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل  
من الغراس والثمار يكون بينهما جاز اهـ ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة  
صريح في فسادها بعدد الخيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومثله  
المغارسة في مساقاة الدرر والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام عليهم في الخانية (أقول) ولم  
يذكر ما إذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة وإذا انقضت المدة يخرب الأرض إن شاء غرس نصف  
قيمة الشجرة وعليه ما وإن شاء قلعه اهـ وبيان ذلك فيما من الفصل الخامس (سئل) فيما إذا أذن  
ناظر وقف أهلي لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متوقفا على أن يكون له الثلث والجهة الوقف  
الثلثان ولم يعين الثلث مدة فغرس زيد في الأرض غراسا متنوعا وعمل عليه عدة سنين فهل يكون  
ذلك معاملة قاسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس وأجر مثله (الجواب) نعم وقد أفق بمثل  
هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر للمالك الأرض وعليه للغراس أجره  
عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان اهـ وللشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف  
فراجعها فانهم أمثلة (أقول) وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال  
وإذا كان الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغراس لأرض ولا آخر قيمة الغرس  
وأجرة المثل كالمثل كالمثل فبشروط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم  
ضرب المدة المعينة لأنه ليس لأدراكها مدة معاملة كالمدة فغراسا لم يبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ  
اهـ وحاصل الكلام في هذه المسئلة أن تصريح قاضيان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه  
شرط ففسد بدونه وما في شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذلك في البرازية من عدم التقيد  
بذكر المدة محمول على هذا فلا منافاة بينهما إذ عاينه أنه ترك التصريح بقصد صرح به غيره فإن قلت  
أن مسئلة المغارسة ذكرها في كتاب المساقاة فمقتضى أنها من أوقد صرح في متن التنوير بأن  
بيان المدة ليس بشرط في المساقاة وتقع على أول غير يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة  
على الثمر ونحوه كالرطبة مما لا دراكه وقت معاوم ولذا على العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله  
للعلم بوقته عادة اهـ والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع غراسا في أرض  
لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما ففسد ان لم يذكر أعواما معلومة اهـ فهذا  
صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لأن الشجرة إذا بلغت أو أن  
الثمار يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به بخلاف ما إذا كانت لم تبلغ

ذلك لانه لا يعلم أنها تم في هذا العام أو بعده بعام آخر أو بأكثر وكذلك لو دفع اليه أرض الغرسها  
فيكون ذكر المدة فيها شرطاً بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الخبير الرمي من قصر صحتهم بذكر المدة من  
انه شرط لصحتها ويؤيده أيضاً ما في التواريخ خاتمة والخبرة دفع الى ابن له أرض الغرس فيها غراساً  
على أن الخارج بينهم ما نصفان ولم يوقته فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة سواء  
فاراد الورثة أن يكفوه قلع الاشجار كلها اليه بقسمه الأرض فان كانت الأرض تحتل القسمة  
قسمة وما وقع في نصيب غيره كلفه قلعها وتسوية الأرض ما لم يصطلحوا وان لم تحتل القسمة  
يؤمر الغراس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اهـ فهذا أيضاً صريح في فسادها لعدم ذكر المدة  
فيكون شرطاً لذلوصحت لكان الغراس مناصفة كما شرط انصفه له والنصف الآخر بينه وبين  
بقية الورثة فلا يكلف بقلع الكل بل يكلف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تشيد أن  
المغارسه حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرمي  
وتبعه عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الخبير الرمي هذه المسئلة على مسئلة ما اذا كان  
الفساد باشتراك نصف الأرض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضاً بضعاً مدة معلومة لغرس  
وتكون الأرض والشجر بينهما لا تصح والثمر والغرس لرب الأرض تبعاً لأرضه وللأثر قيمة  
غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اهـ فقد جعلوا الغراس هنا لرب الأرض فما الفرق بينهما قلت  
قد علوا الفساد هنا بوجه منها ما في النهاية انه قد صار العامل مشترياً نصف الأرض بالغراس  
المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الأرض باهر صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه  
فيصير قابضاً ومستمل كبايعه لوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اهـ أما اذا كان الفساد لعدم ذكر  
المدة لا الاشتراط نصف الأرض للعامل فلا يمكن جعله مشترياً بل هو مستأجر للأرض بنصف  
الخارج فصارت نظير المزارعة اذا أخذ العامل أرضاً ليزرعها بذره وكان عقد المزارعة فاسداً فقد  
صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجره مثل الأرض ولا يخفى أن الغراس كالبذر من حيث  
ان منفعة الأرض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج وأن مسئلة المغارسه أشبه بالمزارعة منها  
بالمساقاة وكانهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فهم من العمل على الثمر عند بلوغ الغراس الاثمار  
تأمل وحيث كان الغراس للغراس فينبغي أن يلزمه أجره مثل الأرض كما في المزارعة هذا ما ظهر  
لفهمي القاصر في تحرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل)  
في رجل غرس في أرض زيد بغراس من زيد باهره فهل يكون الغراس لزيد (الجواب) نعم وفي  
جامع الفقه للعقابي الا كذا إذا غرس في أرض الدافع باهره فان كان الغراس للدافع فالاشجار له  
وان كان الغراس للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك وللادكار عليه قيمة الغراس وان قال  
اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فهو للغراس ولرب الأرض أن يأخذها بالقلع قبل  
الربيع ولو قال اغرسها لي أن الغراس والثمار بينهما فهو كما قال ولو قال الا كذا كانت غراسي  
وقال صاحب الأرض كانت غراسي غرسها باهرى فالقول لرب الأرض في ملكية الغراس  
ولا شيء عليه للغراس الابنية ولو غرس على حافة شريعة تالة فطلعت والغراس في عيال رجل  
أو خادم له ففسال الشجرة في تلك في عيالي وخادمي فان كانت التالة للغراس فهي له وان كانت  
للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالة وان لم يعمل له مثل  
هذا العمل ولم يغرسها باهره فهي لغراسها وعليه قيمة التالة لرجلها اذ ملكها بالقيمة وكذا لو قلع  
تالة انسان وغرسها وربها فهي للغراس وعليه قيمتها يوم قلعها عمادية من الفصل ٣٤

فوائد مهمة في الغرس  
بارض الغير باهره أو بدونه  
قوله أن يأخذها بالقلع أي له  
أن يكلفه قلعها من أرضه قبل  
أوانه اهـ منه



مطلب فحين أذن لغيره أن  
يغرس في أرضه ثم رجع عن  
الأذن قبل الغرس  
مطلب الأذن توكيل

(سئل) فيما إذا كان لزيد أرض جارية في ملكه فأذن لعمرو أن يغرس فيها وجعل لعمرو خصصة  
فيما يغرسه ولم يغرس عمرو فيها شيئا بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الأذن المزبور فهل له ذلك  
(الجواب) نعم لأن الأذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية شرح التنوير  
للعلاءي من باب عزل الوكيل الأذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والأجازة بغير تحت قوله  
وان استأذنها الولي فسكتت أو ضحكت والوكيل من العقود الجارية من الجانبين كما في الأشياء  
من أحكام العقود الأذن بمنزلة العارية خيرية من العارية والمغارة المزبورة فاسدة لعدم ذكر  
المدة (أقول) ظاهره أنه لو صرح بالمدة في هذه الصورة لكانت لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن  
الأذن توكيل وهذا إذا كان اذنا مجردا أما لو كان عندنا بان قال له مثلا خذ أرضي هذه واغرس  
فيها كذا على أن الخارج بينهما نصفين مثلا ورضي الآخر ليس له الرجوع لأن المغارة المذكورة  
أما مساقاة أو حراثة وقد ذكر في البزاية وغيرها أن المزارعة صفتها أنها لازمة من قبل من  
لا يذره فلا تفسخ بالعذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل القاء البذر في الأرض فذلك التفسير بلا  
عذر حذرنا عن اتلاف بذرهم بخلاف المساقاة فأنهم لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه  
فعلى كل منهما ليس لصاحب الأرض هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لا بعده  
ان قلنا انهما حراثة وان قلنا انهما مساقاة فلا رجوع لواحد منهما ما مطلقا وهذا ما ظهر في قتل  
(سئل) في أرض جارية في وقف اذن ناظره لرجل أن يغرس في الأرض المزبورة غراسا على  
حصه معاومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراسا أصلا وتولى الناظر غيره ويريد أن  
يغرسها بمال الوقف لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل لا ذلك (الجواب) نعم (أقول)  
الكلام فيه كاللزام في الذي قبله

\*(باب مشهد المسكة)\*

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد النرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى  
ومما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادى سقى ضريحه  
صوب الغمام العادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين  
النواب بمحكمة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشت أنهما لفظان متمايزان معنى  
وحكم أما المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحرثة في أرض الغير من المسكة لغة وهى ما يتمسك  
به فكل من المتسلم للأرض المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتمسك بها في الحرث فيها  
وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فعننا شاعرا عمل الحرثة نفسها  
وحكمها أنها تقوم فتملك وتباع وتورث فلو فليح الرجل أرضه مثلا وباع الفلاحة التي فلحها  
لزيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم  
الأرض وينزع زيد من حرثها ولا يبق له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين إطلاق  
الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتى أو مسكتى أو مشدى ويريد معنى واحدا  
وهو استحقاق الحرث فلا يسوغ له التعرض للمفروغ له كما إذا كان لزيد مسكة فلاحة في أرض  
الغير وقد فليح بها فلاحة مستقومة ثم أنه فرغ عن الفلاحة لعدم وفقتسلم عمرو الأرض وزرعها فلا  
يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضوعين ظاهر والله تعالى أعلم اه (أقول) في  
القاموس الفلاحة الحرثة فان كان المراد بها الكراب كما هو المنبأ فلا يصح قوله أنها مستقومة

لأن

\*(باب مشهد المسكة)\*

مطلب في الفرق بين الفلاحة  
والمسكة

مطلب في تعريف الكراب  
والكردار

مطلب الكردار

تحرير مهم في تحقيق معنى  
المسكة والقيمة والجدل  
والخلو والمرصد

مطلب القيمة

مطلب الجدل

لأن الكراب كافي القاموس إثارة الأرض لزرها أي شقتها وتميئتها فهو وصف غير متقوم  
في نفسه كما هو غير مقرر فلا يباع ولا يورث وإن كان المراد به الكردار بفتح ذلك وإن كان بعيدا  
والكردار كافي المغرب والقاموس يكسر الكاف مثل البناء والأشجار والكبس إذا كبسه  
من تراب نقله من مكان كان عليه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة فيه لأنه نقل  
اه وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف مانصه وقف الكردار بدون وقف  
الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الأرض وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس في  
الأرض ثم يغرس فيه الأشجار وتبنى عليه الابنية وذلك الترا يسمى كبسا بكسر الكاف  
وسكون الباء اه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب السويع من شرحه على التنوير مانصه  
وفي معنى المنقح للمصنف عز بالولولولية عمارة في أرض رجل يبعث فان بناء أو أشجار جاز وإن  
كرابا أو كرى أنهار وشحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجوز قلت ومفاده أن بيع المسكة  
لا يجوز وكذا ذكرها ولذا جعاه الآن فراغا كالوظائف فليحذر اه كلام العلائي وهو صحيح  
في أن المسكة غير متقومة وأنها كراب الأرض وشحوه مما ليس بمال فهي أهم من الخرائنة والظاهر  
أنها تطلق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى الأول تكون في الأراضي السليخة وبالمعنى  
الثاني تكون في شحور البساتين وتسمى في زماننا القيمة وهي كبس الأرض وأثارها مع عمارة  
الجدل المحطة بالبستان وببيت في داخله يسمى خا وجرن لمعك الشمس وقسامة مجموعة في  
البستان وشحور ذلك من الاعيان القائمة كآلات الخرائنة وبعض المزدريات من أصول الرطبة  
وغيرها وهي بهذا المعنى لا شك في أنها تابع وتورث وكانها سميت قيمة لكونها أعيانا متقومة  
لا يجزى وصف ووجه تسميتها مسكة أن من شئت له بالتقدمة لا ترفع يده عن أرضها مادام بزرها  
ويدفع إلى المتكلم عليها ما عليها من أجر متشمل أو من عشر أو خراج فله استمسك بها مادام بها  
وكذا بعد موته فتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني وإن كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها إلى ابنه  
بجنان فان لم يكن له ابن فإلى بنته إلى آخر ما سياتي وأما ما في القنية ونقله المؤلف عن الحاوي  
الراهدى بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السلطانية والمالك وفي الوقف في ثلاث  
سنين ولو يباع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قدميته حاوي  
الراهدى اه فالمراد به الاعيان المتقومة لا مجرد الامر المعنوي المعلن من عدم صحة بيعه وبدل  
على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة في الكردار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لأنه نقل اه  
وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية بقوله انما تجب الشفعة في الأراضي التي غلقت رقابها حتى  
ان الأراضي التي حازها الامام ليست المال ودفعها إلى الناس من اربعة فصار لهم فيها قرار البناء  
والأشجار فلو بيعت هذه الأراضي فبيعهها باطل وبيع الكردار إذا كان معلوما يجوز ولكن  
لا شفعة فيه من النهاية بشرح الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب اه فالمراد به أيضا  
ما ذكرنا من الاعيان الموجودة فقوله إذا كان معلوما احتراز عما إذا جهله المشتري وهذا الكردار  
يوجد في زماننا أيضا في الحوائت ويسمى جدكا وهو ما يبيته المستأجر في الخافوت من ماله لنفسه  
وما يضعه فيها من آلات الصناعة وشحور ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أو لمن  
باعه ذلك ويثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع أجره مثل الخافوت خالية عن جدكه وقد ذكر في  
الظهيرية في أوائل كتاب الدعاوى والبيانات أنواع الكردارات من كردار الحمام وكردار العطار  
وكردار الكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في صلح البيع فراجعها وقد ينحصر الجدل

بما ثبت في الحائوت على وجه القرار بما لا ينقل ولا يحول كالبناء والاعلاق ونحو ذلك وهذا  
يسميه الفقهاء سكنى قال في التجنيس رجل اشترى من رجل سكنى له في حائوت رجل آخر بها  
بمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحائوت ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرة عشرة ليس له  
أن يردّه على البائع لأن العيب في غير المشتري ولصاحب الحائوت أن يكلف المشتري رفع السكنى  
وإن كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين  
عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولي ما أذنت له بالسكنى فامر به بالرفع فلو شراه  
بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بتقصانه اه وهو غير الخلو الذي هو  
عبارة عن القدمية ووضع اليد خلاف ما نزعهم أنه هو واستدل بذلك على جواز بيع الخلو فانه  
استدل بالفساد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة مملوكة كما أوضحه العلامة الشرنبلالي في  
رسالة خاصة لكن إذا كان هذا الحدك المسمى بالسكنى قائما في أرض وقف فهو من قبيل  
مسئلة البناء والغرس في الأرض المحتسرة لصاحبه الاستبقاء بأجرة مثل الأرض حيث لا ضرر  
على الوقف وإن أتي الناظر نظر اللجانين على ما مضى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف تبعاً  
للخير الرملي وقد مرنا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا ينافيه ما في التجنيس من أن لصاحب  
الحائوت أن يكلفه رفعه لأن ذلك في الحائوت الملك بقريته ما في الفصولين والفرق أن الملك  
قد يتبع صاحبه عن إيجاره ويريد أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعسّد  
الذي يجار فانه ليس للناظر الآن يؤجره فإيجاره من ذي اليد بأجرة مثله أولى من إيجاره من أجنبي  
لما فيه من النظر للوقف ولذي اليد والمراد بأجرة المثل أن ينظر بكم يستأجر إذا كان خالفاً عن  
ذلك الحدك بل لا زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة للأجرة التي يرضاها الأكثر  
ولكن هذا أقل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وإنما يستأجره صاحب الحدك بأقل من أجرة  
مثله بغبن فاحش ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن  
يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حائوت مثلاً ويأذن له المتولي بعمارة أو مرسته الضرورية  
من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجعولة يمكنه تعميره أو مرسته  
بما فيه ماله المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من  
الأجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك بإذن القاضي أو أن يحكم به خبير أو لا قدمنا الكلام  
عليه في كتاب الوقف فراجعوا ولا شك أن هذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف  
تابعة له لأنها أعمال الوقف وما أنفقته المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة  
ولا بيعه لذلك الدين لأن الدين لا يجوز بيعه نعم إذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل  
آخر بإذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للتأبض حتى لو دفعه له أحد بلا إذن الناظر برئ  
الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من التأبض كمن أوفى دين غيره  
بلا إذنه كما سمي في المداينات إن شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه غافلون  
ولكن أكثر ما يقع عند قنات الناظر في طلب زيادة كبيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع في قبض  
صاحب المرصد جميع ماله سرّاً بلا إذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لا حق له في ذلك المرصد  
وأنما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في صك المرصد عارية وهذه الحيلة تنفع الدافع  
في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على  
أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار مستبرعاً بمداقع فلم يبق له شيء ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي

مطلب الخلو  
مطلب المرصد

مطلب الفراغ موقوف على

أذن التيماري ونظار الاوقاف  
٢ قوله غير الابن وابن الابن  
انما قيد به لانه اذا قوضها  
لاسددهما ثم مات تثقل اليه  
أى الى الابن أو ابن الابن  
بحكم الاحقية من الغير  
وان لم يصح التفويض في حال  
الحياة أو ما غيرهما من  
الاقارب ففقه تفصيل سياتى  
في المسائل المعربة اه منه  
مطلب التفويض بلا اذن  
صاحب الارض لا يزيلها  
عن يد المفوض

٣ قوله وزرعها وحرثها قيد به  
لانه لو عطلها ثلاث سنين كان  
لصاحب الارض أن يعطيها  
الى الغير لان المتصرف  
بها سقط حق تصرفه بها  
بسبب تعطيلها في يد ابنه  
كإسباقي اه منه  
مطلب اذا تصرف في  
الارض الميرية عشر سنين  
ثبت له حق القرار ولا تؤخذ  
من يده

مطلب الاراضى الميرية  
عوار في يد الرعايا  
مطلب من كان في تصرفه  
أرض منها ليس له الاتفويض  
حق تصرفه الى الغير بلا اذن  
من نائب السلطان  
مطلب استأجر أرض وقف  
سلطنة مدة وصار يزرعها  
لا يثبت له مشددة مسكة بمجرد  
ذلك  
مطلب المتبرع الفراغ الصادر  
من المتولى دون غيره

العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل المناسبة لما هو في الخواص العامة الكتب عن بيانها على  
هذا الوجه والحمد لله رب العالمين (سئل) في أراضى قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف  
وميرى تحت تكلم زيد المفوض اليه جميع أمور الميرى المتعلقة به من قبل السلطان عن نصره  
لكل من الجهات خمسة معلومة قيم بالوجه الشرعى وعشر كالماتحت تكلم زيد المزبور أيضا  
ولرجل مشددة مسكة في أرض معلومة من جملته أراضى بافرغ عنه لا تحرق هل يكون الفراغ  
موقوف على اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة (الجواب) نعم وسئل أبو السعود العمادى  
عن تصرف في أرض عشرية وفوضها الى قرية غير الابن وابن الابن ٢ أو الى أجنبي بغير اذن  
صاحب الارض فتصرف المفوض اليه فيما زامنا ثم مات المفوض فهل لصاحب الارض ان  
يأخذها من المتصرف ويفوضها الى من شاء فأجاب له ذلك لان التفويض متى وقع بلا اذن  
صاحب الارض لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكأن في يد المفوض اليه عارية كذا  
في فتاويه قال صاحب البحر سئلنا عن رجل في تصرفه أرض ميرية وفوض حق تصرفه الى  
ابنه بغير اذن صاحب الارض وتسليمها اليه ٣ وزرعها وحرثها زامنا ثم مات الابن وأراد صاحب  
الارض أن يعطيها الى الغير بناء على أنه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فأجبنا ليس له ذلك لان  
تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى  
من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الارض الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا  
تؤخذ من يده من الخانية كذا في خزائن المفتين اه وفيها الاراضى الميرية عوارى في يد الرعايا  
لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام من البرازية سئل شيخ الاسلام أبو السعود  
عن هذه المسئلة فأجاب بان هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعني لا تكون الاراضى  
الميرية ملكا لا جدا لا بملك السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتفويض  
حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى لو سلك تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه  
نائب عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع ان رتبته اه (سئل) في أراضى وقف  
معلومة يتوارد عليها طائفة بعد اخرى يزرعونها في كل سنة ويدفعون ما عليها للجهة الوقف  
ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كدار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى  
عندهم بحق القرار أصلا والآن تزعم طائفة منهم أن لهم فيها كدار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر  
(الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض سلطنة جارية في وقف برقأجرها الناظر ليد مدة  
معلومة باجرة معلومة وقدمت المدة المذكورة وليس له فيها كدار وهو الكبس والبناء  
والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآن يزعم أن له فيها مشددة مسكة بمجرد كونه يزرعها  
على الوجه المذكور وان لم يكن له فيها كدار ويتشع من تسليمها له بغير وجه شرعى فهل لا يثبت  
بمجرد ما ذكر ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم أقول مشددة مسكة لا يتوقف على وجود الكدار  
المذكور بل مشددة مسكة في الاغلب يكون في الاراضى السلطنة الخالصة من البغاء والاشجار  
ويكون بمجرد كبر الارض وكرى أنها راعية القدمية كما علم مما قررناه أول الباب ومما سبأنى  
ولذا تراهم يلجئون بأنه لا يورث ولا يباع ولو كان كدارا كان عيناً فائقة ورث وتباع فتأمل  
(سئل) فيما اذا كان لزيد مشددة مسكة في أرض وقف فشرغ عنها العمر وصدق متولى الوقف  
على الفراغ وأجاز له والآن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز  
المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمرو دون غيره (الجواب)

نعم لان تقوى بضعه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها كافي  
 البحر ومرة الفتاوى وبذلك أفتى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم (سئل) في أرض  
 معلومة مساحتها كذا فداناً من قريته معلومة جارية في جهتي وقف وديرى جار مشد مسكة  
 الارض وغراسها القائم بها في تصرف ومالك يزيد بالتقوى عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعى  
 ومضى لتصرفه مائة مسديدة وهما ما دفعان ماعلى الارض لجهة الوقف والميرى في المدة بلا  
 معارض والآن قام جماعة من زراعى القرية يعارضون زيداً في الارض المزبورة بالوجه الشرعى  
 زاعمين أن مساحتهم اتر يد على قدر ما يسهل وأن لهم مسج أراضى القرية ورفع يده عن الزائد  
 واقتسامه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك ويحق القديم على قدمه (الجواب)  
 حيث كان مشد مسكتهما في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم نزعهما من يده وقد أفتى بمثله  
 علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف الى أن قال ان ذلك وان كان زائداً فقد  
 يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل العجوة اهـ (سئل) فيما اذا كان له يد مشد مسكة  
 في أرض وقف سليخة ولعمرو أيضاً مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفن زيداً أرضه لعمرو  
 وأخذ أرضه بدلها بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنتين وصدر ذلك كله بدون اذن من متولى  
 وقف الارضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعى ويريد زيداً استرداد أرضه من عمرو وردت أرضه له فهل  
 له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطع أراض من قرية جاريات بكملها في وقف بر وفي  
 مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر فسرغ رجل من الجماعة عن مشد مسكته لزيد فأجاز  
 العشرى فراغه ولم يجزه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفاً على اجازة ناظر الوقف  
 المزبور لا على اجازة العشرى (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكته في  
 قطع أراضى وقف سليخة بالتراضى وأجازة متولى الوقف بعوض معلوم ويريد الان الرجوع  
 عن الفراغ واسترداد الاراضى متعللاً بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشد مسكته مساوى  
 أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة بعلله والفراغ المزبور صحيح (الجواب) نعم (سئل) في  
 حزرعة معلومة مشتركة مع قناة مائى المنخص بها بين جهتي وقف بين معاومين فمطلت القناة  
 ودرت واحتاجت للتعزيز والتعمير وتطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة  
 وتعين المصلحة في ايجارها من زرعها ويحرقها ويعمر قناتها ويعزلها ويصرف في ذلك مبالغ من  
 الدراهم من ماله ليكون مرد اعلى من العدم مال حاصل في الوقفين في ذلك وعدم من يرغب في  
 استجارها مدة مستقبلة بأجرة مجزئة تصرف على ذلك فآجرها المتولون على الوقفين من رجلين  
 معاومين مدة سنة باجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضى القضاة أنهم أجرة المثل وتكلم بحسبها  
 في حادثة الزيادة وأذن المتولون للمستأجر من يجرث المزرعة وكسبها بالتراب وتسويتها حتى تصير  
 قابلة للزراعة ويكون لهم ما حق القرا فيها المعبر عنه بالمسكة وبالعراس والبناء فيها ليكون  
 ما يعرسانه وبينانه ذلك كله ما وكتب بذلك شجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعى  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد عراس كرم معلوم قائم بالوجه الشرعى في أرض  
 ميريه وله فيها مشد مسكة في أرض معلومة ففرغ عن مشد مسكة الاراضى المرقومة لعمرو  
 وباعه نصف العراس المزبور ببيعاً ناشراً عما بين معاوم من الدراهم وأجاز المتكلم عليه الفراغ  
 المذكور وكتب بذلك شجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعى (الجواب) نعم  
 (سئل) في مزرعة تيمارية ملاصقة لأراضى قرية وقف ولاها الى القرية مشد مسكة قديمة في

مطلب ليس لهم مسج  
 أراضى القرية لياخذوا شيئاً  
 مما فى تصرفه

مطلب تقاضا أرضين بدون  
 اذن المتولى لم تصح  
 مطلب يتوقف الفراغ على  
 اذن متولى الوقف لا على  
 اذن العشرى

مطلب فرغ باذن المتولى ثم  
 أراد الرجوع متعللاً بأن  
 العوض فيه غبن فاحش  
 ليس له ذلك

مطلب في مزرعة معطلة  
 أجزها المتولون واذنوا  
 بصرف مرسد على قناتها  
 وبكس أرضها والغرس  
 والبناء فيها يصح

مطلب باع نصف عراسه  
 وفرغ عن مشد مسكته  
 باذن المتكلم على الارض  
 يصح

مطلب لا يصح الايجار لغير  
صاحب المسكة  
مطلب سقط حقه من المسكة  
بتركها ثلاث سنين

مطلب صاحب المسكة له  
الغرس بلا صريح الاذن  
مطلب حرق ارضه معطلة  
وأصلها باذن المتولى ست  
سنتين صار له فيها حق القرار  
مطلب لا يصح تعليق المشد  
لزوجته بلا اذن الناظر  
مطلب لا يتوقف صحة فراغ  
الوقف على اذن العنرى  
مطلب ليس له مسح الارض  
وأخذ الزائد مما في تصرف  
شريكه

مطلب في وقف المسكة

أراضي المزرعة فأجزائها تيمارها من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) تؤجر  
لصاحب مشد مسكة بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا أئى ذلك (أقول) وبذلك أفق الشيخ  
اسماعيل أيضا (سئل) في ذى مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنين اختار آمنه بدون  
عذر شرعى فهل سقطت مسكته (الجواب) سقط حقه بالترك المذكور كما أفق به الخير الرملى  
(أقول) وبمثلته أفق المرحوم الشيخ اسماعيل وبأقنى مثله عن المعروضات (سئل) في مستأجر  
أرض وقف وتيماروله فيها مشد مسكة غرس فيها أشجارا بدون صريح الاذن ولم يضر الغراس  
المزبور بالارض مع اطلاع ناظر الوقف والتيمارى على ذلك ورضاه عما به فهل يجوز له ذلك  
(الجواب) نعم كما صرح به فى البحر عن القنية وعبارته وفى القنية يجوز للمستأجر بن غرس  
الأشجار والكروم فى الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون  
حضر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم  
يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس والحائط من ترابها الوجود  
الاذن فى مثلها اهـ بحرم كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف (سئل) فيما اذا كان لوقف  
جامع أرض سليخة معطلة غير صالحة للزراعة فأذن متولى الوقف لزيد بحرقها واصلاحها وكسبها  
وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله فى ست سنين حتى مات المتولى وتولى  
الوقف غيره ويريد رفع يده عن يدها بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له  
حق القرار فيها بغير يده بأجر مثلها أو بان يؤدى قسمها للمعارف لجهة الوقف المذكور (سئل)  
فى رجل له مشد مسكة فى أرض وقف سليخة فأقر فى مرض موته أنه ملك المشد لزوجته  
ومات عنها ورث الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح وللناظر نفوذ يرض المشد لمن  
شاء (الجواب) نعم (سئل) فى قرية جارية بتمامها فى وقف برو عليم اعتمر لجهة الميرى  
تحت تكلم تيمارى وجماعة فى أرضها مشد مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن  
مشد مسكته لزيد الأهل لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا يتوقف صحة الفراغ  
على اذن صاحب التيمار (الجواب) نعم لان التيمارى ليس له شئ فى الارض حتى يتصرف  
فيها وانما التصرف فى الارض الموقوفة لتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم (أقول) وبذلك أفق  
أيضا المرحوم الشيخ اسماعيل الحائلى مفتى دمشق كما فى فتاواه (سئل) فى أرضى وقف معلومات  
جار ثلثها فى مشد مسكة زيد وثلاثها فى مشد مسكة عمرو يريد عمرو أن يمسحها فاذا خرج ما بيد  
زيد أكثر من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعى فهل  
ليس له مرد ذلك (الجواب) حيث كان كل منهما متصرفا فى حصته الجارية فى مشد مسكته  
فعلية دفع ما يخصها لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو ناقصة بحسبها ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه  
شرعى (أقول) هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقرب بأن حصته الثلثان فان  
أقر بذلك يكون اقرارا بانه لا يستحق شأ مما زاد على الثلثين فينزع الزائد من يده عملا باقراره حيث  
ادعاه الاخر هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كانت مزرعة سليخة فى وقف  
أهلى تحت نفاذ رجل من مستحقها وفى نواجر زيد منه مدة معلومة بأجرة معلومة واستوفى زيد  
منه فى المدة واستأجرها عمرو من الناظر المذكور مدة أخرى معلومة بأجرة معلومة والآن  
ادعى أن زيد المستأجر السابق المزبور بها مشد مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور  
بموجب صلص صدر لى قاض حنبلى حكيم بجهة وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذه حاكم حنبلى بناء



على صحة على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى منب حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور  
وبعدم صحة المسكة المذكورة وبكون الحكم غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم  
الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصك المزبور حيث كان الحال ما ذكر (الجواب)  
حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيس الحنفية لذلك غير واقع وموقعه الشرعي لانه  
مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسيماً أفتى بذلك  
منفتحين ناقلاً ذلك عن كتبهم المعتمدة بما يخصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي  
الموقوفة كالمزرعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا احيها رجل  
ياذن الامام وحرثها وكسبها بالتراب وصار يورثي خراجها ويرزقها حتى ساغ له التصرف في ذلك  
تصرف المالك في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل جهته فيه أصل حتى انه اذا حكم  
مخالفاً لرايه ينفذ على أحد القولين وان كان المفتي به خلافاً لكافي التنوير والمقتي وغيرهما من  
المعتبرات في المذهب النعماني في الملتقي والقضاء في جهته فيه بخلاف رأيه ناسياً أو عامداً لا ينفذ  
عندهما وبه ينقضي ومثل في التنوير والمجمع والوقاية وغيرهما وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم  
على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه ما نقلوه في المتن وغيرهما انصه  
واذا رفع اليه حكم قاض أسماه الاما خلف كتاباً أو سنة أو اجماعاً حتى يعتبر فيه التنفيس المذكور  
والله سبحانه الموفق الهادي وعده اعظمي وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه  
في مشد مسكة ونصه في جماعة فرغوا لزيد عن مشد مسكة لهم في قطع أراضي وقف بدون اذن  
المسكاه على الاراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأذنوا وقد حكم الحنبلي  
بالعصاة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية وأوقاف المساجد ونحوها سواء اذن  
المسكاه على ذلك أم لم يأذن بل للناظر ايجارها وصرف أجزائها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ  
الا فيما فتح عنه ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم  
كتبه المفتي محمد المفتي الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل (سئل) فيما اذا  
كان لزيد مشد مسكة في مزرعة جارية في تيار وأوقاف ففرغ عنها العسور وبكر فراقها عسا  
لعمرو والثالث وليكر الثلثان وصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بعصاة الفراغ وان صدر بدون اذن  
من المتكاهين على المزرعة حكم بشرعيام وافق مذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الشرعية  
وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونه بأبعثوته شرعاً (الجواب) حيث حكم بما كرمي ذلك  
موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه الشرعية يعمل بمضمونه الخجة المزبورة بعد ثبوته شرعاً (أقول)  
مقتضى ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير وافق مذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل  
(سئل) فيما اذا كان لزيد وأخوين مشد مسكة في أرض وقف سلطنة جارية في قواجرهم من  
ناظر الوقف مدة معسومة بأجرة معلومة ثم مات الاخوان في أثناء المدة لاعتن ولد فهل تنفسخ  
الاجارة في حصص ما ودفع أرض الوقف ليزرعها بأجرة المثل منقوض الى ناظر وقفها ولا  
تورث (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أراضي وقف سلطنة ليس له  
فيها بناء ولا أشجار فمات من غير ولد أصلاً فنقضها بماتولى الوقف لابنه الاهل لذلك القادر على  
الزراعة وأدفعوا بأجرة المثل لما رأى في ذلك من المعالجة للوقف ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زاعماً  
أنه يرثها فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عسيرة برزعه والتفويض المذكور صحيح (الجواب)  
نعم (أقول) هذا التفويض في حكم الاجار وقد قالوا ليس للمستولى أن يؤجر ابنه وسبباً في

مطلب المسكة عند الحنابلة  
لا تكون في الاراضي  
الموقوفة  
مطلب لا يصح الفراغ في  
الاوقاف عند الحنابلة  
مطلب في حكم الحنبلي  
بعصاة الفراغ بدون اذن  
المسكاه  
مطلب اذا مات صاحب  
المسكة لاعتن ولديها  
الناظر ان أراد  
مطلب فوض المشد متولى  
الوقف لابنه القادر على  
الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض  
لابن الميت على وجه الاحقية  
مطلب مات الابن عن أم  
وابن عم فقوض المتولى  
لها يصح

مطلب مات عن أولاد ذكور  
واناث وله غراس في أرض  
وقف تؤجر من الكل لامن  
الذكور فقط

مطلب ابنا الميت أحق  
بالمسكة من غيرها  
مطلب مات لاعتن ولد فوجهها  
التي ماري لابن أخي الميت  
يصح

مطلب مات لاعتن ولد  
فوجهها الاجنبي يصح

ما يؤيد ما قلنا (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن  
وقوض المتولى المشد المزبوره على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا موقعه  
الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ومات  
عن زوجة وابن منها مات عن أمه المزبوره وعن ابن عم عصبة فقوض ناظر الوقف عشرة قراريط  
منها لزوجة المزبوره وأربعة عشر قيراطا منها لابن العم وأذن لهما في زراعة الارض ودفع أجرة  
مثلها للوقف وهما قادران على الزراعة وأداء الأجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض  
والاذن حذو ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحا (الجواب) نعم (أقول) سيأتي  
عن المعروضات أن الأم أحق بالوجه اليها من الغير لكن يمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطابو  
(سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واناث وتختلف غراسا قائما بالوجه الشرعي في أرض  
وقف مشغولة كلها به ويريد الذكور الاختصاص بالأرض والتصرف فيها وحدهم دون الاناث  
وان كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس للذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعي  
(الجواب) ليس للذكور ذلك وحدهم دون الاناث وتصح الإجارة للجميع بحسب حصصهم  
(سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الاربعه غراس حور  
بالمهمله مات زيد عن ابنين قادرين على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الارض  
بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير (الجواب) الابن أحق بالأرض من غيرها (سئل)  
في رجل مات لاعتن ولد أحاد وخلف مشد مسكة في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيمارية لابن  
أخي الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأي في ذلك من المصلحة فهل يكون  
الاذن صحيحا (الجواب) نعم (سئل) في نظير هذه الصورة اذا وجهها الاجنبي قادر وليس  
الميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته (الجواب) نعم (أقول)  
سيأتي عن المعروضات أنه عند عدم الابن تعطى الارض للبنت ثم للاخ لابل ثم للاخت ثم للاب ثم  
للأم فتنبه (سئل) في مشد المسكة هل يرثه النساء أولا (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب  
هذه المسئلة على تفصيل ان كان في الارض تراب للمورث أو سرقين أو غراس فانهم يرثونه لان  
التراب ملك وكذا السرقين والغراس قال العلائي في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة خلافا  
للأئمة الثلاثة بيع السرقين بالكسر وعرب سر كين بالفتح الروث وفي الشريعة والبرجندی  
رجيع ماسوى الانسان لانه ينتفع به لاستكثار الريع من غير كراهة من السلف وان كان نجسا  
والانتفاع كالبيع في المسك اهـ في جاز بيعه يكون مماو كاله ومملكه يرثه ورثته ذكورا  
واناثا وأقوى المرحوم الوالد على أفتدى العمادى رحمه الله تعالى بانهم اترث في المسكة اذا كان في  
الارض غراس وان لم يكن في الارض تراب ولا سرقين ولا غراسه وانما سحرها وسواها وجعلها  
قابله للزراعة وثبت له بذلك حتى القرار المعبر عنه بمشد المسكة فاني وأنى وعى لم نثبت بذلك وما  
رأيت أحدا من أجدادى أفتوا بانهم لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أولا فان كان الاول  
يرثه جميع ورثته ذكورا واناثا وان كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكرا ولا أنثى واما عدم  
افتائى بانهم فلما قام عنى من الشبهة قاسا على ارث الولا فان النساء لا يرثن في الولا لانه حق  
ترد النساء لهن من أهل الجهاد وكذلك المسكة حق مجزئ للنساء لهن من أهل الزراعة فان  
اشترت امرأة عبدا فأعتقه أو جاهدت فاسترقت أسيراً فأعتقه فإدامت فلهما ولأولاه لانها تأملت  
لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك اذا فرغ لها رجل عن مشد مسكة أو حرثت واستحقت

مطلب في مشد المسكة هل  
يرثه النساء أولا

مسكة بطريق شرعي لانها تأهلت لذلك وصارت من أهل الحرث والكسب هذا ما لاح في خاطري  
والله سبحانه الموفق للصواب وسئل الوالد رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها  
وعن أخ لأم وعن أخت لأم وأولاد أخت وخلف تركه ومن جملتها مسكة أراض فيم اغراس وبناء  
له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه الجواب تقسم التركة من ثمانية أسهم  
للزوجة من ذلك سهم واحد وللبنات سبعة أسهم فرضا ورثا ولا شيء إن ذكر بعد فقترت البنات  
الموقوفة مع أمتهما جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض الحامدة للغراس المرقوم كما تقدم للآدم سهم  
واحد والباقي للبنات وأما الأراضي الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف وسئل المرحوم الشيخ  
اسماعيل في رجل بقرية سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من أراضي  
الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه ودفع المرتب وله أخت قامت الآن تعارضه في الأراضي  
الموقوفة متعلقة بأن الأراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنهم ما جمعا وأن  
الأراضي تكون ميراثا عنه لهما فهل الأراضي الخاصة السلطانية لا تورث أجاب الأراضي  
السلطانية أراضي بيت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى أمرها  
إليه الى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء والغراس  
فهو ملك لأربابه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه (أقول) وقد أفق الشيخ اسماعيل أيضا  
بذلك في مواضع من هذا الباب ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت وبنته مسكة مسكة في  
أرض تيمارية فأفقي بانهما للابن فقط وبناهما الا تورث وفي موضع في رجل مات عن أولادناث  
وله مسكة مسكة أراضي وقف سلاخ فأفقي بان للامتولى أن يوجهها لمن أراد وفي موضع في رجل  
مات عن بنتين وأخ وخلف مسكة مسكة أرض وقف وغراسا فأفقي بعض الأرض فسلم المتولى  
الأرض السلطنة للأخ فقط فأفقي بان للامتولى ذلك وللبناتين ثلثا الغراس وفي موضع في رجل  
مسكة مسكة أرض تيمارية فقلت عن ولده كرففوضها السباهي لا تورث فأفقي بان له ذلك وفي هذا  
مخالف للمسلم واصله انه ان كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجه لورثته نعم الله الملك اذا وضع  
الملك كان بحق لأن الميت كان له حق القرار في توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم  
ابقاء لما وضع بحق على أصله وأما لو وجهت لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منسب ازالة ذلك  
لان من وجهت له قد لا يرضى بابقاء ذلك في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الأرض  
مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه الفارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه  
لا ضرر في ذلك وقد مر في الباب الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مفهوما انه اذا  
كان للميت أشجار ومسكة مسكة في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذا الوصية كان في وسعها  
شجران كبيران بخلاف مالو كانت في جانب من الأرض كالسنة والجند اول الخ فراجعه وقد  
مرأنا في هذا الباب في كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجه له من غيره  
وهو المصطلح عليه الآن في جميع الأراضي السلطانية والوقف فوجهها المتكامل عليهما اللابن  
شما بطريق الاحقية من غيرهما وأما لو كانت له بنت فتوجه لها بشيء يأخذها المتكامل على الأرض  
من البنات ويسمى ذلك بالطاوي والدائري كلمة تركية أو فارسية معناها الصل الذي يكتب فيه  
التوجيه وكان مأياخذة هو أجرة على ذلك ذلك الصل فسمي باسمه أو هو أجرة منجدة عن الأرض  
فالبنات لها حق التوجيه لكن بالطاوي بخلاف ذوات النعم فانه لا حق له بل المتكامل شخيرين  
النوعية له أو لا جنبي ثم رأيت العسلا في ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج فيقول ذلك فقال

مطلب اذا مات عن مسكة  
مسكة فيها غراس تكون  
لورثته على قدر فروضهم

مطلب الأراضي السلطانية  
لا تورث ولا حظ للنساء فيها

مطلب اذا كان في مسكة  
المسكة شجران كبيران في  
وسط الأرض تنتقل للورثة

تنتقل للابن ولا تعطى البنت حصّة وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيان ويعطيان صاحب التيمار ان  
أراد وفي سنة ٩٥٨ في مثل هذه الاراضي التي تسمى وتفتح بعدل وكافّة دراهم فعلي تقدير أن  
تعطى للغير بالطابو فالبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر  
السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيؤتى بجماعة ليس لهم غرض فأي  
مقدار قدروا بالطابو به تعطيه البنات ويأخذن الارض اهـ هذا وقد ذكر المؤلف شعور رقتين  
ونصف فتاوى ومسائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بالفاظ تركية أكثرها  
غرائب لا يوجد في الكتب الفقهية وكانها مبنية على أوامر سلطانية لا التصرف في الاراضي  
السلطانية لحضرة السلطان عز نصره فله أن يأذن بتوجيهها على طريق خاص فلا يجوز مخالفتها  
مالم يخالف الشرع الشريف فاردت أن أذكر بديتها بعبارة عربية بعد ما عرّفهم إلى رجل موثوق به  
عارف باللغتين وصورته هذا ما وجدته مكتوباً في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله افندي مفتي  
المماليك العثمانية في آخر دولة السلطان (أجد المعروفات المتعلقة بدار الاراضي في تاريخ سنة  
١٠١٨ ثمانية عشر وألف) مشددة مسكة الاراضي المحولة عن المتوفى عنه عدم الابن تعطى  
لبنته فان لم توجد فلا خيسه من أب فان لم يوجد فلا خيسه الساكنة فيها فان لم توجد فلا خيسه فان  
لم يوجد فلا خيسه وليس لغيره ولا من أقاربه حق في أخذ مسكة المسكة بالطابو \* ماتت المرأة عن ابن  
يوجهه الارض السليخة لابنهما فقط اذا مات الذي لا توجه لولده المسلم \* اذا مات الشريك أو فرغ  
عن حصته لا جني باذن المتكلم في الاراضي الميرية كان للشريك الآخر حق الطلب لا يطل  
حق الطلب إلى خمس سنين \* اذا غاب من له المشتد وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم بخير في  
توجيه الارض لقريب الغائب عن له حق الطابو أو لا جني وليس هذا مثل الموت (أقول)  
أي لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن يوجهها المتكلم لا أحد لا خيار له بل تنتقل  
للابن بجانا كما يأتي قريباً \* اذا وجهه المتكلم أراضى الصغير لا جني لهم أخذها بعد البلوغ إلى  
عشر سنين \* لا يعتبر التفرؤض من غير اذن صاحب الارض \* أخذ العشر والرسم في سنين  
متعددة لا يكون اذ نابل لابن من الاذن سريحا (أقول) سأتى نظيره وهذا مخالف لما أتى به  
العلامة السرخوم الشيخ اسمعيل من أن أخذ المتوفى والتيماري المرتب على الارض اذن في  
التصرف قبله لذلك \* اذن أحد الشركاء في التيمار يكفي في تفرؤض المزرعة \* المتصرفون في  
مزرعة بعد رفع حصاندهم اذا أراد غيرهم أن يرعى مواشيه وأخذوا منهم دراهم فلصاحب  
الارض أن يجمعهم من الرعي \* الاراضي المتروكة التي في تصرفات بعض أهل القرى من غير  
زراعة اذا أراد بعض الناس أن يفتندوا فيها طر يقاومهم الدوابهم ليس لهم ذلك جبراً وليس  
لصاحب الارض أن يأخذ منهم دراهم ويأذن لهم بذلك \* بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق  
الطابو \* اذا غاب المتصرف في المزرعة فاحدث رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهي ثم حضر  
المتصرف لرفع ذلك البناء \* اذا لم يوجد واحد من المذكورين ممن له حق المشتد عن المتوفى  
فالتكلم على الارضي يوجه ذلك لمن يريد وليس له أن يوجه ذلك لنفسه أو لابنه أو وداً الامر  
السلطاني بذلك \* اذا مات من له المشتد عن بنت وامتنعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها  
وطلب أخوها المتوفى لابن أو لاب ان يأخذها باعطاء الطابو لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجهه لمن أراد  
(أقول) يؤخذ من هذا أن من له حق الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده  
ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجوداً فان الآخر رتبة بعد البنت كما هو أول هذه

مسائل مهمة متعلقة بمسكة

مسكة الاراضي

المعروضات بحيث لم تكن البنت موجودة تنتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وامتنعت  
لا تنتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجنبي فانما اراد المتكلم ان شاء وجه له أو لغيره والله تعالى أعلم  
\* الارض تنتقل من الام لابنها بجائنا لكن الى عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبناتها حق الطابو  
\* ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الارض صغير (اقول) علم من هاتين المسألتين  
ان ما مر أول هذه المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان  
الميت رجلاً مالوا كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدها حق الاخذ واعطى لابنها بجائنا ان  
وجدوا الا فغيره والاجنبي سواء في وجهه صاحب الارض المتكلم علم من ارادوا ويؤيده قوله فيما  
مر ما ثبت المرأة عن ابن توجيه الارض لابنها فقط فقوله فقط يشعر بان ارض المرأة لا يستحقها غير  
ابنها عند عدمه والله تعالى أعلم \* ليس لاولاد العم حق الطابو \* اذا مات من له المشد وفي ذمته دين  
للمعري أو لغيره لا يساغ المشد لذلك وليس لاحد ان يقول أنا وفي الدين وأخذ المشد ولو بيع أو  
أخذته أحد أو في الدين ثم طلبه الابن ياخذها بجائنا \* الارض المحلولة في قرية أو أعطاه صاحبها  
لا هالي قرية أخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم تض سنة  
قان مضت سنة فليس له الاخذ \* الشر كامن السبابة والزماء اذا فوض أحد منهم فليس لغيره  
معارضته (اقول) لكن من لم ياذن له مشاركة الاذن في أخذ العشر من الارض المفوضة كما  
سبأني \* ليس لابن الابن حق الطابو (اقول) سبأني ما يتخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في  
التقال المشد اليه الا أن يقال انه مثله في الانتقال اليه بجائنا والمراد مما هنا انه لا يؤخذ منه الطابو  
فلا منافاة تأمل \* مزرعة العبيد أو الاسير لو عطلت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير  
بالطابو \* المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح \* تفويض أهل المزرعة لا عبرة به \* مزرعة في قصر  
زيد اذا عاها عمرو ودفع زيد مقبداً من الدراهم وصالحه على ذلك من غير أن يكون عشرة من  
السبابة لا يصح \* الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه لا يسقط \* عرض أحد  
الشركاء يكتن حصته من الارض على شركه بكم رسم مثله فامتنع عن أخذها فان فوض للاجنبي فليس  
لشريك أن يدفع ما دفعه الاجنبي ويأخذ الارض \* اذا فلي رجل بفأسه غنضة بغير اذن السبابة  
والزعيم وجعلها مزرعة فالسبابة يأخذ من رجل مقبداً من الدراهم ويفوضها اليه هذا أولى  
\* اذا مات العبد عن غير تفويض لا تنتقل الارض لمولاهو يعطيها السبابة لمن أراد \* متولى وقف  
لو أعطى الاراضي بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلامتولى حالاً أن يقول كل لي مثل الطابو والا  
أعطها الغير \* مزرعة القاصر اذا فوضها وليه لرجل فبات القاصر قبل البلوغ فليس للسبابة  
أن يأخذها من محلول القاصر والتفويض الأول نافذ \* عطل رجل أرضه ثلاث سنوات ومات  
عن ابن قبل أن يفوض السبابة الارض للغير فانما تنتقل لابن بجائنا \* اذا وجد وكيل السبابة  
المزرعة المحلولة بنقصان فاحش ليس للسبابة أن يكمل الى مثل الطابو واذا كان ذلك في أرض  
الوقف فلامتولى أن يستكمل مثل أجر مثله \* اذا غلب الماء على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انجلى  
عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف بها \* اذا صاحب الارض المحلولة أن يعطيها لانه أو زوجته  
بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر (اقول) تقدم قبل هذا انه ممنوع من أخذها لنفسه  
أولاً لبطلان السلطان بذلك الآن يفرق بأنه هنا زيادة على مثل الطابو فتأمل \* رجل تحت يده  
أرض وقف وفي قصره باطنابو اذا أحدث فيه سائناً فلامتولى أن يأخذ أجر المثل عن العرصه  
(اقول) أفني عثله الشيخ اسمعيل فيمن له بناء دار في قرية ميريته يانه يازده أجرة المثل فراجع

المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ أحدهم حصته لاجنبى فليس للشريك الآخر أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذها (أقول) سيأتى أن الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا دفع ما يدفعه الغير إلا أن يفرق بين الطاحون والمشد فتأمل ليس لوصى الصغير أن يفرغ من رعة الصغير لاجنبى ما لم يكن فيه نفع للوصى تفويض المزرعة لاجل الصغير أبو السعد ومن فتاويه لا يذو أخيه عمر ومن رعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعتا فاعطاها المتكلم ابكر الاجنبى وأراد عمر وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخليط قبل مضي خمس سنين فليس لعمر وذلك المرحوم يحيى المنقارى (أقول) هذا يخالف أيضا المسألتين من أن الشريك أحق من الغير إلا أن يجاب بان الحق هنا للبنتين فلا ينتقل للشريك وان امتنعنا اذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم مات رجل بالولد ذكر وأخذت بنته هند من رعة بالطابو وأعطت الرسم للسابهى وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فأورثتها أن يأخذوا من السبابهى الرسم الذى قبضه من هند عبد الرحيم افندى نقل زيد حصته لاجل الدياس الى موضع الدياس فاحترق الحاد بالكسبة ولم يبق له اثر فللسبابهى أخذ العشر من زيد عن الحصا المذكور عبد الرحيم افندى من رعة في تصرف زيد فقتل عذروها وحصته فهل لزيد أن يأخذ اجر المثل من عذروها الجواب لا يقدر على الاخذ جبراً ولكن السبابهى وقت أخذ عشره ولو حكمها كما عدا رضى يجوز ذلك أبو السعود افندى هذا آخر ما قصدت ذكره مما عثر به على من اتقى به ثم اعلم انى قدر أيت جهادش نستحق الدراختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحببت الحاقها بما ذكره المؤلف لغربتها أيضاً كثيراً للفائدة وهذه صورتها اذ لم تكن الأرض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته بالبيت المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم في الأصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبداهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضى اراضى مملوكة وميرية اذ مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كآبيه ويدفع ما عليه للمتكلم ولا يدخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يتوجهها المتكلم للبنت بالطابو ما يدفعه الغير ما من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئاً من المفروغ له بدل الفراغ ثم وجهه المتكلم ذلك للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفاً للشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتكلم باطل والمدفوع أجرة محجلة واذا اعطى القاضى حجة في البيع والشراء أو غير ذلك فهي باطلة أبو السعود من له المشد اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجهه لبيته فان لم تكن فلا خيمه لاب فان لم يكن فلا خيمه الساكنة فيه فان لم تكن فلا بيته فان لم يكن فلا مه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرحى والمشتى معروضات (أقول) مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ مجاً بابدون طابو والتقيد بكون الاخ لا باحتراز عن الاخ لا فقط وعدم التقيد بذلك فى الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم اذ مات أحد الشرى يكن فى المشد وفوض للغير فلا يختر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع مادفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يطل الحق الى خمس سنين معروضات (أقول) تقدم ما يخالف هذا وقد منى الجواب عنه فتأمل الأرض المستحقة للطابو بسبب التعطيل ياخذها المتصرف بالطابو معروضات اذا ذهب من له المشد الى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا



مثل الوفاة معروضات (أقول) قد مني ان الفرق ثم ان قوله وصاحب الارض مخير الخ يخالف  
 اقوله في المسئلة قبله يأخذها المتصرف بالطاوقا فانه يقتضي انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون  
 أولى من غيره لكن يأخذها بالطاوق لا يجازيكون صاحب الارض قد استحقه فمأقول بالتعطيل  
 أرض الصغار لا يكون مستحقا للطاوق ولو اعطي للغير فلمهم أخذها الى عشر سنين بعد البلوغ  
 معروضات (أقول) فهذا مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى  
 أعلم اذا قسم من له المشد الارض بين ابنه وسلم اسكل واحد منهما مقدارا منها بدون اذن صاحب  
 الارض على وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما  
 لهم أخذ حصصهم منها معروضات اذا أعطى زيد وعمر ولا ختم ما حين تزوجاها مقدارا من أرضهما  
 ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فاستعاضت دفع الطاوق لصاحب الارض  
 وتعلل بانهما اعطيا الارض لها بلا اذن صاحب الارض ليس لهما الاستعاضة وبعد عشرة  
 دعوى الارض ممنوعة معروضات أهل البلد اذا اشتوا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدفتر  
 يؤخذ عن المكان والافان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والافلا معروضات اذا سلم النارغ  
 الارض بلا اذن صاحب الارض وتصرف بها المتدفع له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر  
 لصاحب الارض من غير اذن سريح منه واعطاء تسك بالثلاث ومات المقرغ له بلا ولد وأراد  
 النارغ التصرف بها أو أي صاحب الارض الا بالطاوق الجديد فلان النارغ ذلك ولا عبرة لانيه عبد الله  
 افندي (أقول) هذا صريح في أن قبض صاحب الارض العشر ليس اذنا في التصرف وتقدم  
 أيضا في المسائل السابقة مثله والله يخالف لما أفتى به الشيخ امعيل فاصبر ليس له مال وله مشد  
 مسكة أرض سليخة وأراد وصيه تقويضه لزيد باذن صاحب الارض لضرورة التفتة فالوحي  
 ذلك عبد الله افندي بعد التفتة مشد مسكة أرض سليخة من زيد الى ابنه القاصر اذا قوض  
 وصي القاصر ذلك لعمر وبان صاحب الارض ثم بلغ القاصر وأراد أخذها من عمره ذلك وفي  
 هذه الصورة اذا تعلق عمر وبان مضي بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن لا يسلمها للابن ليس له ذلك  
 معروضات (أقول) الظاهر أن هذا فيما اذا كان التقويض بلا ضرورة بقية ما قبله تأمل  
 اذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لم يدوم يكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع  
 الماء تقويضها للغير اذا لم يعض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب الارض ذلك  
 معروضات (أقول) وجهه انه في حال غلبة الماء اذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون  
 سنة كما هو فلا تزول يد المتصرف منها لانه مذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء أقل من  
 ثلاث سنين فلا تصرف فيها وليس لصاحب الارض المتكلم عليها تقويضها للغير المتصرف لان  
 الترتل بالاعذار أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم اذا تعلق التيماري  
 بعد تقويض المزرعة المشد لزيد عن عمره بانه لم يرها قبل التقويض وزعم انه يقوضها بالزيادة  
 لغيره ليس له ذلك معروضات اذا وكل من له المشد أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الارض  
 التقويض للغير معروضات فرغ زيد لعمر وعن مشد مسكة في أرض سليخة باذن بعض  
 الشركاء في التيماردون بعض ليس لمن لم ياذن المعارضة غاية له أخذها ما يخصه من العشر معروضات  
 اذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب الارض التقويض للغير واذا ترك  
 ثلاث سنين لصاحب الارض التقويض للغير معروضات (أقول) يستثنى أرض الصغار كما هو  
 قريبا والله تعالى أعلم اذا غاب من له المشد بلا تقويض كبل أحد للتيماري التقويض للغير بالطاوق اذا

كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات من له المشد إذا مات بلا ولد ذكر فوجه صاحب الأرض للغير مع طلب بنى المتوفى بالطابو قبل مرور ست سنين فإذا دفعنا ما دفعه الغير بلا زيادة ضرر كان لهما الأخذ معروضات إذا مات من له المشد بلا ولد ذكر وخلف قاصرة فعرض ذلك صاحب الأرض على وصي القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذه لهما وأذن بدفعه للغير فوجه لعمرو ثم أراد الوصي أن يدفع ما دفعه عمرو ومن الطابو من مال القاصرة وبأخذ الأرض للقاصرة فله ذلك معروضات إذا فوض من له المشد ليدان الشرع بلا إذن صاحب الأرض بعوض لم يقبضه ومات قبل قبضه بلا ولد أو أراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات إذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الأرض المحلول في زمانه أو لم يعلم أنها محلول يكون الاعطاء للمتزم الجديد معروضات المزرعة كما تنتقل إلى الابن تنتقل إلى ابن الابن معروضات إذا مات من له المشد عن ابن تنتقل إلى ابنه جنانا بالطابو سواء كان الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة أو للعيش معروضات (أقول) فائدة هذا التعميم دفع ما يتوهم وهو أنه إنما تنتقل إلى الصغير إذا لم تكن محتاجة للعمل كالمعدة للعيش فنبه على أنها تنتقل إليه وإن احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة والله تعالى أعلم أرض الذي لا تنتقل إلى ابنه المسلم معروضات إذا مات بلا ولد بعد القاء البذر في مشد مسكنه ونبت الزرع وفوض صاحب الأرض المشد لعمرو ويتصرف ورثته زيد بالأرض إلى ادراك الزرع باجرة المثل لعمرو معروضات إذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكنه أرض سليخة بلا معرفة صاحب الأرض وسلمها لعمرو ونهاه عن أخذ التمسك من صاحب الأرض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمرو تسك قبل تسليم البدل بلا إذن ثم مات عمرو وبلا ولد أو أراد زيد التصرف فيها كالاول بناء على عدم الاذن بالتمسك وأن التفويض ليس بغيره فهل يزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أي السعود إذا وجه التيماري الأرض المحدودة لزيد على أن مقدار أفدنتها كذا على وجه التخصيص ثم منع زيد من التصرف بما زاد على التخصيص وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات ليس الأخ لا يوين أحق من الأخ لا بفي الطابو في مشد مسكنه الأرض الساخنة والعبارة في ذلك للأب لا للأب معروضات إذا تزل من له المشد وطنه ووطن في غير بلده فصاحب الأرض مأثور توجيهها للغير حالا إذا وجه التمسك الأرض المحلولة لعمرو وموجب التمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر التمسك بعد عزل الأول يزعم أنه يحلف عمرا على أن التمسك وانحتم لم يكونا بعد العزل ليس ليكر ذلك بحسب القانون معروضات إذا مات من له المشد عن قاصرة وكانت أرض أرض كرم فوجهها لصاحبها لعمرو بالطابو فغرس فيها عمرو كرما ومضى تسع سنين ثم بلغ الناصر وضبط الأرض وكلف عمرا بقلع الغراس مباشرة صاحب الأرض له ذلك معروضات من له المشد إذا مات عن زوجة حامل لا يقدر المنة كالم على توجيهه للغير قبل ظهور الحمل معروضات هذا آخر ما رأيت به من نسختي الدر المختار وكأنه معرب من ألفاظ تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لكا كتم والله تعالى أعلم

\*(كتاب الذبايح)\*

(سئل) في ذبيحة الذبي السكابي هل تحل مطلقا أولا (الجواب) تحل ذبيحة السكابي لأن من شرطها كون الذبايح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالمسلم أو دعوى كالكفاي ولأنه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منها كمنه فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في السكابي بين أن يكون

\*(كتاب الذبايح)\*

مطلب محل ذبيحة النصراني  
مطلقا

ذمياهم وديا أو نصرانيا حرييا أو عرييا أو غلبيا لا طلاق قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما طعامهم ذبايحهم ولأن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا إذا لم يسمع من السكاني أنه سمى غير الله تعالى كالسيح والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل غير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون اسرا عيليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى إطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه أفتى الجدل في الاسرا عيليا وشروط في المستضي في حل من أكلهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فإنه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب أن اعتقدوا أن المسيح اله وإن عزير الله ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أو لا ومقتضى الدلائل وإطلاق الآية الجواز كما ذكره القرطبي في فمواها والاولى أن لا يأكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا ضرورة كما حققه الكمال بن الهمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسالته قال الامام ومن دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكتب مثل ما قلنا فإذا كانوا يعترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصراني فرق فلا يجوز إذا جمعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الا يخبر من لمز ولا نعلم في هذا خبرا فمن جمعت اليهودية والنصرانية في حكمهم وحكم واحد اهـ بحروقه (سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا (الجواب) الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخلف وصلى جازت صلاته كما صرح بذلك قاضي خان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخلف وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال اهـ وهو بكسر الطاء والمكروه تحريرا من الشاة سبع الفرج والخضية والغدة والدم المستويح والمرارة والمثانة والذكور وقد نظمها بعضهم بقوله

إذا ما ذكبت شاة فكلها \* سوى سبع فنيهن الوبال  
فساء ثم خاء ثم عسسين \* وذال ثم ميمان وذال

(أقول) وقد كنت نظمها بقولي

ان الذي من الشياه يحرم \* يجمعه حروف فخذ مدغم

مطلب الكبد والطحال  
طاهران حلالان  
مطلب المكروه تحريرا  
من الشاة سبعة أشياء

(سئل) في العقيدة كيف حكمها وكيف تنفع (الجواب) قال في السراج الوهاج في كتاب الاضحية ما نصه مسألة العقيدة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن يذبح شاة إذا أتى على الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم إذا أراد أن يعق عن الولد فأن يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لأنه انما شرع السرور بالمولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكون فيه دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة من العيوب لأنه اراقة دم شرعا كالاضحية ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخر عنه جاز لأن يوم السابع أفضل والمستحب أن يفصل لحما ولا يكسر عظمها فتأول لا بسلامة أعضاء الولد يأكل ويطعم ويتصدق اهـ وفي فصول العلاهي المسمى بالكراهية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم

مطلب في حكم العقيدة  
وكيفيتها

قوله ابني فان هـ كذا في  
النسخ واعمل صوابه ابني  
فلان تأمل اهـ صححه

قوله حسب الذبيحة هكذا  
في النسخ واعمل صوابه  
حسبت السبعة وليجزر  
اهـ صححه

السابع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة  
وقد عني عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبياو يقول عند ذبحه اللهم هذه عقيقة ابني فان  
دمها بدمه ولحمها بلحمه وعظمها بعظمه وجلده بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني  
من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة تفخضا ولا يطبخ جميعها ثم تصدق به لا يكسر  
منها شيء اهـ ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر ثم قال ورأيت في  
شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار  
واقصار على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال  
قال وروقه بعد تمام الولادة الى البلوغ فلا يجزى قبلها واذبحها في اليوم السابع يسق والاولى  
فعلها صدر النار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للترك بالكور وليس من السبعة يوم  
الولادة خلافا للشيخين ولو ولد ليل حسب الذبيحة من صبيته ويسق أن يعق عن نفسه من بلغ  
ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاضحية الا أنه يسق طبخها وبجلاؤها ولا بخلاؤها ولا بخلاق المولود  
وحمل لهما مطبوخا للفقراء ولا بأس بتدبيرهما اليها وتعطى القابلة رجليها لاصرها عليه الصلاة  
والسلام فاطمة رضي الله عنهما باعطاءهما لها والابن ابني اولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره  
ويسق عن الذكرا شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط  
ثلاثان ويسق أن يقول الذابح بسم الله والله أكبر اللهم لك والحمد لك عقيقة فلان الخبر ورد ويكره  
لطيخ رأس المولود من دمه او ينسب تسمية المذبح للمولود نسيكة أو ذبيحة لا عقيقة فيكره ويدل  
له خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنهما لا يحب الله العقوق وفي رواية  
لا أحب الله العسوق اهـ نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونساله حسن النشأتين وبالله  
تعالى التوفيق والمعونة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب  
العالمين (أقول) هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الخطر والاباحة وذكر مسائل منه عامتها  
استطردية غير مسئول عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فاحسب تأخير الكل  
الى ذلك المحل لتكون كافيا كهة بعد الطعام

### \*(كتاب الشرب)\*

مطلب له فرض في الطالع  
غيره رجل يعاد كما كان  
مطلب ليس له منع اجراء  
الماء في أرضه ويقي القديم  
على قدمه  
مطلب فيما اذا أجرى الماء  
الى أرضه فتعدى الى أرض  
جاره واتلف زرع

(سئل) في دار معاومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل  
على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري بركة زيد وفرضان لسبيل كل  
ذلك من قديم الزمان عمد رجل الا أن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كان عليه في القديم  
بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا ويريد زيدا عادت هما كما كان عليه قديما بعد ثبوت ذلك  
شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أرض رجل لها حق شرب معلوم يجري اليها الماء  
من قديم الزمان في تجري معلوم في أرض زيد يريد زيد الا أن لا يجري الماء في أرضه فهل ليس  
له ذلك ويقي القديم على قدمه (الجواب) نعم واذا كان لرجل أرض ولا خرف فيها نهر فأراد رب  
الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب (سئل)  
فيما اذا أجرى زيد الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدى الماء  
وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضوع في أرضه فهل يضمن (الجواب) جيبا أجراه كما ذكر  
يضمن والله تعالى أعلم ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقي أرض نفسه فتعدى الى

أرض الجار قال هذه المسألة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه أجره لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره أن تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتسكون هذه بمنزلة الاثم ادعى الحائظ المسائل وأن لم تقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه صغورا وأرض جاره هبوطا يعلم ان اذا سقى أرضه يستعدى إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسئلة عمادية من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات وتعام فروغ المسئلة فيها ومثله في النصوص (سئل) فيما اذا اختصم جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضهم (الجواب) نعم يقسم بينهم على قدر أراضهم والمسئلة في الملتقى والتسوير من الشرب (أقول) وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقادم كما في البرازية فلو علمت يبقى القديم على قدمه (سئل) فيما اذا كان البستان وقف حق شرب قديم من نهر قديم مشترك عليه من السفلى طواحين دورانها منه ولا يمكن سقي البستان الا بالسكر ونظائر وقفه متصرفون بشربه بالسكر من قديم الزمان الى الآن بلا معارض لا يعرف الا شكذا من القديم والا كان قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديما على الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه ويتنوع المعارض في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى الملقى بدمشق الشام الجواب كما به العم المرحوم أجاب والله سبحانه الموفق للصواب \* (صورة دعوى) \* وردت من طرف محافظ الشام وحكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكورة في وقف الاموى مصر في الصريح انه فتوح غير سدود يدعى واضعو اليد عليه انه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أن يدعى ثمانية سنة فأنكر أهل عربيل وجود المصيبة وقدمها وأنهم محدثة أحدثها صادق أعان من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بينة الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك اكتبوا لنا الجواب منفصلا الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان والى الآن يعمل به لا سيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخه مدعى القدم أسبق قال في الخلاصة اذا تنازع اثنان في عين لا يتخلوا ما أن تكون في أيديهم ما أو في أيدي أحدهما أو في أيدي ثالث ادعيهما لمكانهما أو ميراثا أو شراء من واحد أو من اثنين أو تاريخا أو أحدا أو لم يؤرخا أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعوا إلى الله تعالى يقضى لاسبقهما تاريخا اهـ ومثله في البرازية والتسوير وضد الشرع والملتقى والدرر وغيرهما وفي الرحمة سئل في جماعة يهود يجري ماء بستانين بعض المسلمين من نهر قديم في أرض يدهم يريدون أن يمنعوا اجراء الماء منها الى تلك البستانين هل لهم ذلك أجاب ايس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي لا يحفظ اقرانه وراعه هذا الوقت كيف كان في العمادية يبقى القديم على قدمه ويثبت أيضا حق الاجراء باثبات الجري من غير دعوى المالك بالبيينة العادلة ويقضى به لصاحبه كما في الزيلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الاشباه في تصرف الامام بالعمدة منوط بالصلصة \* (تنبيه) اذا كان فعل الامام مبنيا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقها فان خالفها لا ينفذ وللهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف اهـ وفي العمادية في آخرها من بحث ما يحكم به الحال ما نصه فيما اذا كان لرجل نهر في أرض رجل أو ميزاب في

مطلب اذا اختصموا في الشرب يقسم على قدر أراضهم  
مطلب اذا كان السكر قديما يبقى على قدمه وليس لأرباب الطواحين منعه

مطلب في الاختلاف في قدم الجري وحدوثه

مطلب يقضى للاسبق تاريخا

مطلب حد القديم الذي لا يحفظ الاقران وراعه هذا الوقت كيف كان

مطلب القديم يبقى على قدمه

مطلب لا يخرج شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف  
مطلب لنهر أو ميزاب في أرض رجل فاختلفا الخ

مطلب تصح دعوى الشرب  
بغير أرض

مطلب إذا أراضى قاضي للاسبق  
تاريخا

مطلب بينة الحدوث  
والقدم بدون تاريخ فيها  
خلاف

مطالب الاختلاف في ترجيح  
بينة الحدوث أو القدم  
هو فيما إذا لم يؤرخا

مطلب ليس له أن يبنى بيئا  
على حافة نهر

دار رجل فاختلنا في ذلك وأنكر صاحب الأرض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعلى المدعى  
البينة أن له حق التسبيل لأجر الماء فيه إلا إذا كان الماء جاريا زمان الخصومة فحينئذ  
القول قول صاحب الماء وكذلك إذا لم يكن زمان الخصومة إلا أنه يعلم أنه كان يجري الماء إلى  
أرض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب  
التنوير وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحسانا اه ثم أرسلت صورة الدعوى وكتب  
فيها ما صورته أبرز المدعون حجة متعللة بدوى ماصية محدثة ونهنا قنوى من أجساد فندى  
المهمندارى بان بينة الحدوث مقدمة والحجة واصله اليكم فالرجوع تيسر ذلك وكتابة الجواب  
الجواب الحمد لله في الحجة المرسله لم يذكر المدعى ولا المدعى عليه تاريخا أصلا من الطرفين  
وأما مسألتنا فذكر فيها أن هذا الدعوى من ثلثة سنة والمدعى عليهم من خمسة وعشرين  
سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما إذا أراضى قاضيها لاسبقة تاريخا  
قال في الجواب والحاصل ان سبق التاريخ أرجح من الكل ومثله في فصول العمادى وأيضا في  
الحجة المرسله الحال شاهد بالحدوث فأنذكر فيه ما وانه وجد ثبوتها بخروجها غير مستدير  
ولامستور ولا هو كشم سائر المواضع وأيضا المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من  
يده فلم يوجد فيه وأيضا ليس له أرض أصلا يسبق به الماء المذكور فكل ذلك شاهد بان حادثة  
والقنوى بنت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والقدم من دون تاريخ ففيها خلاف قال في  
الحاوى له كني في طريق العائقة فزعم غير أنه ثبت وزعم صاحبها أنه قديم وأقاما البينة  
فالبينة بينة من يدعى أنه محدث لانها ثبت ولاية النقص وقال رافعا الى به القول في هذا  
قول المدعى بالقدم اه وذكر العلائق في شرح الملتقى عن ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادي  
أن سنة القدم في البناء أولى من بينة الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وظاهر من الكتب المعتبرة في  
هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى الشرفورى  
مدبرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضى فيها إذا كان  
سبيل ماء معلوم مستخدم من نهر معلوم ففتوا غير مسدود وفائض ماء السبيل المذكور يسبق به  
أراضى بساكنين معلومة من الزمن القديم عوجب تسكيات شرعية وتدعى أصحاب النهر المزبور أن  
يجرى السبيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساكنين المزبور يدعون أنه قديم فهل تقدم بينة  
القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة أصحاب البساكنين التي تسبق  
أراضىها من فائض ماء السبيل المزبور أولا الجواب تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع  
أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك ويحق ذلك بيد المدعين المزبورين  
الموجى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن والله تعالى أعلم (أقول) قدمنا الكلام في  
كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث  
في البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاض المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف  
انما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما إذا  
ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا الشيء ملكى أو حقى من سنة كذا وادعاه آخر كذلك من سنة  
كذا فإنه لا خلاف في ترجيح الاسبق تاريخا على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه (سئل)  
في نهر كبير يجري على حافة بورت بصالحية دمشق المحرسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة  
من قديم الزمان وفي النهر المزبور موضع مكشوف من تدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقي منه



العامة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبنى على النهر المزابور بناء ويجعله يتناول يدخله  
 إلى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقاء وتغير القديم فهل والحالة  
 هذه ليس للرجل ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه (سئل) في شهر  
 قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وباطنه بسط قديم مبنى بالجارة فيه لكل من القريتين  
 مقسم مختص بشرب أراضيهما وكل من أصحاب القريتين واضح يده على حقه المذكور ومصرف  
 به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى  
 القريتين فغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهالي القرية الثانية من أخذ حقهم من الماء  
 المذكور إلى أن يبرزوا لهم سند أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) وضع اليد  
 والتصرف حجة قاطعة ولا يكف ذوا اليد إلى اظهار سند يشهد له بذلك مع وضع يده فيبطل بوضع  
 يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم وينع المعارض لهم في ذلك ويبقى القديم على  
 قدمه حيث الحال ما ذكره والله سبحانه العليم (سئل) فيما إذا كان لهنس بركة ماء في دارها  
 بجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسيد زيد التناقص وامتنع من فقحه الآن تكاس  
 هند بركته فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق  
 في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد تكليس البركة أيضا لعدم جبر الإنسان على اصلاح ملكه والله  
 تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبته  
 المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لدى بينة شرعية فهل يسقط (الجواب) نعم قال صاحب  
 المسيل أبطلت حتى من المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه فيما ساعلى حق  
 السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يطل بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق  
 بالاسقاط ومثله في الاشياء (سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب  
 المزابور تحت قولية زيد بالوجه الشرعي فاجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض لعمرو  
 ليسوق الشرب إلى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكور غير جائزة (الجواب) لا تصح  
 اجارة الشرب وحده كما شرح بذلك في البرازية والخيرة وغيرهما وفي التارخانية من الفصل  
 الخامس في بيع الشرب قال محمد في الاصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فانه  
 لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذة أبو بكر البخني وغيرهما من  
 المشايخ لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استاجر الماء لا يجوزوا اذا باعه أو آجره مع الأرض فهو جائز  
 ويدخل الشرب في البيع تبعاً للأرض ألا يرى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل  
 مقصودا اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد حق شرب معلوم من غير فباع الشرب وحده بدون  
 أرض فهل يكون البيع المزابور غير جائز (الجواب) نعم وكذلك بيع الشرب تبعاً للأرض  
 بالاجماع وحده في رواية وهو اختيار مشايخنا بل لأنه نصيب من الماء ولم يجز في أخرى وهو اختيار  
 مشايخنا بخاري للجهالة وفي الخيامية من الشرب رجل اشترى شرباً بغير أرض وفي تلك القرية يتبع  
 المياه بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشروط أن يكون الخراج على المشتري  
 فسند العقد في الروايات كلها لأن الخراج يكون على صاحب الأرض فلو أنه باع الماء بدون  
 الأرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع أرض له قال الفقهاء أبو جعفر لا يجوز البيع  
 في الشرب إلا أن يجز البائع الأول لأن المشتري الأول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لأن بيع  
 الشرب بيع لا يقع على موجود ألا ترى أنه لو باع الأرض والشرب جاز البيع وان كان الماء  
 منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وتتابع بدو وقت فإذا لم يمتثل شيئاً

مطلب وضع اليد والتصرف  
 بحجة قاطعة ويبقى القديم  
 على قدمه

مطلب صاحب الفائض  
 لا يلزمه تكليس بركة الجار

مطلب لا تصح اجارة الشرب  
 وحده

مطلب يدخل الشرب  
 في البيع تبعاً لامقصودا  
 مطلب لا يجوز بيع الشرب  
 وحده بدون أرض  
 مطلب فيما إذا اشترى  
 الشرب وحده ثم باعه بعد  
 القبض

مطلب بيع الشرب وحده  
فاسد فيملك بالقبض لا باطل  
قوله قال أي قاضيان رجه  
الله تعالى اه منه  
قوله يجوز في رواية الخ أي  
ولو كان ذلك بيع المعدم  
من كل وجه لم يكن أحد  
يقول بجوازه وحيث وجدت  
الرواية بجوازه وأخذ بها  
بعض المشايخ علم أنه ليس  
من بيع المعدم من كل  
وجه فلا يكون باطلا اه  
منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص  
بأذن القاضى يرجع على  
الأتى  
مطلب كرى النهر الخاص  
على أهله

مطلب في بيان النهر الخاص  
مطلب اذا جاوز الكرى  
نهر رجل تسقط عنه المؤنة  
مطلب لا ترفع مؤنة الكرى  
بمجاورة الفوهة وانما ترفع  
بمجاورة الارض

مطلب الطريق الخاص  
في سكة غير نافذة اذا احتج  
الى اصلاحه

موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول قال رضى الله تعالى  
عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع  
فاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية  
وبه أخذ بعض المشايخ رجه الله تعالى وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان  
حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يعا فاسدا يملك بالقبض فإذا باعه بعد القبض وجب أن  
يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعبء وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم  
يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بعتقه أو دم وقبضه لا يجوز عتقه اه من  
الغفار من البيع الفاسد (سئل) في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتاج  
المجرى الى الكرى الضروري فذكره البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وأبى  
البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الأتى بما أنفق حيث كان بأذن القاضى فهيل  
يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من  
كل وجه فكريه على أهله لما بينا ثم قيل لا يجوز لأن كل واحد من الضررين خاص  
ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الأتى بما أنفق فيه اذا كان باهر القاضى الخ وجرم الزيلعي  
بالرجوع بحصته من المؤنة اذا كان باهر القاضى واختاره في الهداية حيث أخرجه مع دليله قال  
في الثانية من فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة قضا  
دونهم أو قرية واحدة بنى مأوّه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق  
العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون  
الاربعة فهو نهر خاص وان كان لاربعة فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يقوّل الى رأى المحدث  
حتى يحتسار أي الاقوال شاء اه وفي شرح الكثر للعيني ودونة النهر المشترك عليهم أي على أهل  
النهر السكّان من أعلاه أي أعلى النهر عند أي حنيقة حتى اذا جاوز أرض رجل منهم تسقط  
عنه مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشراك لأن الأعلى يحتاج الى ما وراء  
أرضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تغرق أرضه وله أنه للبحاجة الى سقى الارض ولم تبق له حاجة فلا  
يجب عليه كمن له حق تسيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار  
تسيل الماء فيه ثم فرع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برئ الرجل من  
الكرى لما ذكرنا اه وفي التتارخانية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أي  
حنيقة الصحيح أنه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا اختلفا الى اصلاح جانبي  
النهر اه ومثله في البرازية والذخيرة وغيرهما وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة  
غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا دار رجل قبل انه على  
الاختلاف في النهر وقبل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجهه تالانه  
لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسيل الماء اذ لو لا لغرق أرضه حال كثرة الماء  
ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤنة  
الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظم ما عليه قري بشر بون منه فبلغوا بالكبرى فوهة  
نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع  
حتى يجاوز الكرى أراضي قريتهم اه (سئل) في مجرى أو ساخ ينصب فيه أو ساخ يبيت  
جماعة من محلات من أعلاه الى أسفله واحتاج الى التنزيل فقام أهل مجرى أو ساخ الأعلى

مطلب في الفسوق بين نهر  
الشرب ونهر الاوساخ اذا  
احتاجا الى الكرى والتعزيل

يكلفون بعض أهالي الاسفل الى تعزيله عنهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه أوساخ قبل وصوله  
اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لاهالي محله أوساخ الاعلى ذلك (الجواب) نعم (أقول) ههنا  
فائدة نهت عليهم في رد المحذور وهي أن نهر الاوساخ يخالف نهر الشرب من حيث أن نهر الاوساخ  
اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أعلاه فكلما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشارك من  
هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤنة ويشاركه جميع من قبله  
حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء  
أوساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الاخر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء  
أوساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب  
الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا  
الى شيء من النهر مما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخلها جميع  
من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا فن كان  
في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم وثم على عكس نهر  
الوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب  
الوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب وسخه (سئل) فيما اذا كان لاهالي محله مساقط  
على نهر فمختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من أوساخ المساقط المذكورة  
فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ من النهر المذكور على أصحاب المساقط المذكورة دون أهل  
النهر (الجواب) نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا أحدث بعض أهل المحلة  
مساقط على النهر المذكور بغير اذن أهل النهر المرقوم ويطلب أهل النهر أصحاب المساقط المحدثه  
بسد هاهن النهر فهل يسوغ لهم مطالبهم بذلك (الجواب) الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه  
الشرعي كتبه الفقير علاء الدين عفي عنه (سئل) في نهر كبير يتدفق من أعين يشرب منه اهالي قري  
بعضهم من جهة أسفله يجري لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين  
يقل ماء النهر الكبير فيسكن أهالي القرى العالمة ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى أنهرهم  
الخاصة فيسقوا أراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجري الى أهالي الاسفل الا قليلا  
جتا ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعلين بأنهم يفعلون السكر  
المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديس يتي ويتك على قدمه وان خالف الشريعة  
المطهرة فهل لاهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزاوا السكر ليسقي أهالي  
القرى الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنهم ورضاهم  
(الجواب) ليس لاهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى  
يروا كما ذكره الامام المعظم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم  
الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشرع وكذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز  
مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله اهالي الاعلى من السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم  
لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجري على المتأخرين فانه لا يلزم من رضا المتقدمين رضا المتأخرين  
فلا تمتأخرين من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقي أهالي  
الاسفل أراضيهم فانه يندبهم حتى يروا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتمدة  
والله تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ اسمعيل مفتي دمشق الشام عفي عنه وأجاب رجه الله تعالى

مطلب ليس لاهالي الاعلى  
أن يسكروا النهر على أهالي  
الاسفل وان كان يفعل من  
قديم  
مطلب لا عبرة للقديم المخالف  
لشرع القويم

عن سؤال آخر بما حاصله أن لم يكن لأهل القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلاهالي القرية العليا حبس جميع ماء النهر الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لأهل القرية السفلى إن شاءوا وإن كان لأهل القرية السفلى حق شرب من النهر المزبور فليس لأهل القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا القول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء على أهل الأعلى حتى يرووا كافي الزبلي وغيره والله تعالى أعلم (أقول) وأفقي بذلك الخبر الرمي في خصوص نهر دمشق المسمى ببرداه وهذا هو المذكور في المتون كالهدياء والملثقي وذكر القهستاني وتبعه العلائي في شرح الملثقي عن شيخ الإسلام أنه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالأيام أه أي إذا لم يسطحوا ولم ينتفعوا بالسكرفيس كركل في نوبته وينبغي الافتاء بهذا أن لم قصر الضرر على أهل الأعلى فإنه ربما يشرب أهل الأسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الأعلى مع أن لهم حق في النهر تأمل \* (فائدة) رأيت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي ما حاصله لا أشك في نهر برداه في دمشق أنه غير مملوك لأحد لأنه قديم بأرضه والعين التي يجري الماء فيه منها مباحة وهو الظاهر وأما كانت مملوكة للكفار وانتقلت عنهم إلى المسلمين وأياً ما كان فليس ملكاً لأحد وبقيت أثارها الظاهرة أنها كذلك وأنهم امتددة ويحتمل حدوثها بعد الإسلام وإذا كان كذلك فما كان بائناً في موات فليس بمملوك وما كان بحق فأن قصد به حافرة الإباحة فكذلك أو نفسه فذلك لا يملكه إلا أن هو ولا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الأول لا يجوز للأمام تخصيص طائفة بجمعيه ولا يبعه بخلاف الاملاك المنقلة إلى بيت المال التي يبيع منها ويعطى نفسها فان هذه الأنهار تنفعها عام دائم للمسلمين فلم يجوز تفويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هي بائنة أو حق فهو لعموم المسلمين أيضاً أه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقديقال ان ما كان مباحاً لعموم المسلمين لا ياتي دخوله في الملك والذي يظهر أن حق برداه بقيت الأنهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة لأحد وأما ما بها فغير مملوكة أيضاً لأن الماء لا يملك قبل الإحراز وإنما لأهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة منه منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك لأربابها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقوقها حين البيع والشراء والإجارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بالامتناع ولا معارض ولا إنكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق البدل الموضع البدل الأول واستقرار ذلك إلى زماناً فلا يحل لأحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بالامتناع شرعي ولا أن يحدث في أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وإن كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والكوى المملوكة أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكاً كما في القهستاني ولذا كان كراهية على أصحاب المقاسم لا من بيت المال ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن منق طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يترقى وادقديم يسمى ذلك النهر بالعاصي يشرب منه أراض وساتين وزارع وقسرى تحوى خلقاً كثيراً ليس لتلك الاراضي والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتغل تلك الاراضي على علماء من جهة منبع الماء وسفلى تحت أو هكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن النقي منه الا بدو اليه يديرها الماء كالرحى لتسقله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان

مطلب نهر برداه في دمشق  
غير مملوك لأحد

قوله فما كان بائناً في موات أي ما كان الخرق بنفسه وجرى في أرض موات بالأحقر من أحد أه منه

مطالب سؤال في خصوص نهر العاصي

بني كل أهل ناحية في وسطه سدة بالمون والاحجار وفتحوا فيه كوى على قدر الدواب الممكنة  
وجعلوا بين كل سدين مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السدة الاسفل لا يضر  
بالسد الاعلى فهل اذا اراد احد من أهل تلك الاراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا  
يسكر النهر ليتمكن بذلك من نصب دلاب يأخذه الماء الى أرضه بجوزله ذلك ولو حصل للاعلى  
منه أو المساوى ضرر بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا أفتونا  
مأجورين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يتخلو من أحد أمرين إما أن يكون  
مشتركا اشتراكا خاصا بأهل تلك الاراضي فلا يجوز لاحد منهم حينئذ احدث شي فيه الا برضا  
الجميع سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لان البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض  
الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الا برضا بقية الشركاء سواء تضرروا أو لم يتضرروا  
وهذا بخلاف ما اذا اراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي أو دولابا في أرض له ملاصقة  
لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن سننه  
ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وإما أن يكون مشتركا اشتراكا عاما بين جميع الناس فيمتنع  
احداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال قاضي خان في كتاب الشرب ان أبا يوسف  
سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو يروى منه أهلها بالخصص لكل قوم كوة معروفة  
فأحوى رجل أرضا ميسرة لم يكن لها شرب في هذا النهر فكبرى لها نهر من فوق مرو وفي موضع  
لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضر بأهل  
مرو ضررا ينافي ما بينهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك وكذا الكل أحد أن يمنع لان ماء  
النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردري المياه  
ثلاثة الاول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسيمون وجيخون ليست بمأوكاة لاحد  
فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والثانية واتخاذ المشرعة والنهر  
الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامة فان أضر منفع فان فعل فليس لأحد من أهل الدار منعه المسلم  
والذي والمكاتب فيه سواء اه والله العليم وكتبه محمد المنقي بطرابلس الشام عفي عنه  
(سئل) في بركة ماء قائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعي في يجري الى طالع قائم  
البناء في دار عمرو وينقسم الماء شطرين أحدهما لدار عمرو والاخر لدار بكر ويذكر أن يأخذ  
من الماء شطره المختص به من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة حكمة مخالفة  
والمعادلة ممكنة وليس في ذلك ضرر على عمرو ينتفع كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك  
(الجواب) نعم (أقول) قد منافي كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع (سئل) فيما  
اذا كان لزيد ورجلين طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو وفتحهم الطالع وصار الماء يجري  
الى أرض دار عمرو وحيطانهم أو تضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطلب عمرو منهم اصلاح الطالع  
فهل يجاب الى ذلك (الجواب) نعم قال في البرازيه من الشرب نهر في أرض قوم فأنبت وخرب  
بعض الاراضي لمالك الاراضي مطالبة ارباب النهر باصلاح النهر دون عمارة الاراضي (سئل)  
في ماء مشترك بين قرية مصرية ومزرعة وقت للقرية الثلثان وللمزرعة الثلث فترك أصحاب المزرعة  
زراعتها وماءها مدة ثلاث سنين فسق زراعت القرية المزبورة اراضيهم بالماء المزبورة في المدة  
المنصورة قام المتكلم على المزرعة يزعم أن زراعت القرية ليضمنون حصص المزرعة من الشرب  
في المدة المرقومة فهل لاضمان عليهم (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا يضمن من سقى

مطلب ماء النهر العظيم حق  
العامة ولكل أحد منهم  
رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء  
مطلب اذا تم سد الطالع  
وأضر بحيطان الجار له  
مطالبهم باصلاحه  
قوله فأنبت يقال بيق الماء  
بثقا فصح بان خرق الشط أو  
السكر وانبت هو اذا جرى  
بنفسه من غير جفر والبثق  
بالفتح والكسر الاسم مغرب  
اه منه  
مطلب لا يضمن من سقى  
من شرب غيره بغير إذنه



من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه النسوي شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة  
اه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن \* وضمنه بعض وما مر أظهر

مطلب ليس للطعان أن  
يفعل ما يقلل الماء على أهل  
المناصبة

مطلب لهما بركتان فالعمارة  
عليهما

مطلب كفاية ماء البركة  
على قدر الحصاص

مطلب فيما يلزم صاحب  
القائض من كفاية العمارة  
مطلب ليس له أن يسوق  
شرب ارضه الى ارض له  
أخرى لاشرب لهما من النهر  
المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه  
أوساخه وأوساخ أهل  
الزقاق فوثة التعزير عليه  
وعليهم

مطلب سقي ارضه سقيا  
معتادا وفيها ثقب لا يوقف  
عليه لايضمن ما ألتفت الماء  
في ارض جاره

مطلب اذا كان في الطالع  
ثقب مسدود من قديم ليس  
لاحد فتحه

(سئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضي ويوتا كثيرة بحق قديم شرعي بلا معارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزانان يصب منهما ماء النهر ويريد احدهما الحجر المزبور وهو مامفتوحان من قديم الزمان بلا معارض ثم قل ماء النهر قصار مستاجر الطاحونة يسد أحد الميزانين بأمر صاحبها بدون وجه شرعي فقلل الشجار الماء في الماصية جدا وصار لا يبلغ ربع المقدار وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد المذكور وقله الماء ويريدون منع مستاجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزان المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك ويقتضي القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر بركتان يجري اليهما الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتياجا طريق الماء من اعلاه الى التعمير فهل يكون تعميره عليهما (الجواب) نعم (أقول) أفقي شيخنا شيخنا الساجاني فيما اذا كان ماء البركة لجماعة لا احدهم ثلثه ولآخر النصف وللآخر السدس بأن كفته على قدر الحصاص لقول الاشياء الغرم بالغرم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتخصيص الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في نهر يسقي بساتين وقرى انهم جانب منه واحتياجا الى التعمير فأجاب تعميره على أربابه جميعا على حسب حقوقهم من اعلاه اه لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من أعلاه لان من كان من جهة أعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من كان من جهة أسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى أرض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد أرضه كما مر فتسبى هاشم وهو ما اذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة رجل آخر واحتياجا أصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكفاية بينهما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب القائض يغرم الثلث (سئل) في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقي اراضيهم بحسب نصيبهم منه أراد أحد الشركاء أن يسوق نصيبه من النهر المرقوم بلارضاهم الى أرض له أخرى ليس لهما من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له ذلك الا برضا بقية الشركاء (الجواب) نعم كما في التنوير والمقتضى ومثله في الزيلعي (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقط الدار ومساقط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثرة ما اجتمع فيها من أوساخ المساقط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزير الاوساخ على زيد وبقيّة أصحاب المساقط (الجواب) نعم (سئل) في رجل سقى ارضه سقيا معتادا وفي الأرض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى أرض جاره من غير صنع ويرغم جاره ان الماء أفسد له حنطة في الأرض المرقومة وأن الرجل يضمها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي فوائد النقيب أبي جعفر سئل عن سقى ارضه وفيها ثقب يضر بأرض جاره و يفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال سبيله سبيل الحائط المسائل انه تقدم عليه فما اضر بعد التقديم يضمن كالحائط المسائل عمادية من انواع الضمانات (سئل) فيما اذا كان لزيد بركة



فما في داره يجري فأنضمها إلى طالع قديم في طرف الدار ثم منه إلى بركة في دار عمرو وعمر ومتصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود ولا يعلم حال سد ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حدير يذير المزبور إلا أن فتحه وأجره قدر معلوم من ماء الطالع إلى مطبخ في داره مدعياً أنه له وعمرو يشكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه (الجواب) يعمل بتصرف عمرو والمذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعدم مضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

\*(كتاب المداينات)\*

(سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه ومات قبل إداء الدين ولم يخلف شيئاً وله قدر استحقاق في وقف أهلي تساوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لآخر ويريد صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعماً أن له حبسها وإيجارها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة برعته (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دينه جماعة مبلغ دين من الدراهم واهمرو بدينه أيضاً فأخذ زيد منهم قدر ما من دينه الخاص به ويريد عمرو مشاركته في ذلك بلا كفالة من زيد ذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له عمرو ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دينه من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فأجمع الجماعة وحبسوا دينهم من فهل لزيد أن يتقدم من أراد ويؤخر من أراد (الجواب) لزيد أن يتقدم من أراد ويؤخر من أراد لأنه حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات نقلاً عن مجمع الفتاوى من باب أدب القاضي وعن مشتمل الأحكام في القضاء (سئل) فيما إذا كان لزيد عمرو ودينه بكر دراهم معلومة عن عمرو مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركته فيما قبض فهل له ذلك (الجواب) الدين المشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه إن شاء وأتبع الغريم كافي صلح التنوير فيسوغ لعمرو ذلك (سئل) فيما إذا كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما ما لبكر بدينه أيضاً دين آخر خاص به فدفع زيد لهما ما بلغا معاً معلوماً من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك ويرى بكر أن له أخذ من دينه الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان على ذمي دينان معلوماً القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدر ما معلوم من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقيل الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذمي المديون في ذلك يمينه (الجواب) نعم يكون القول قول المديون لأنه المملك وهو أدري بجهة التملك كذا في الأشباه والعمادات وغيرها مما من المعتمرات قال بيري زاده القول للمملك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كافي العمادات الأفيما إذا كان عليه ألف ثمن متاع وألف كفالة فجاء بالف يرديه عن كفالته وأي الطالب الأخذ الأدينهما فالطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً فلاموذي أن يجعل المقبوض عن أيهما شاء لأن في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه شخصياً لا للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم يتعرض لمسألة القول للمديون قال في شرح الطحاوي

الاختلاف

\*(كتاب المداينات)\*

مطلب ليس للدائن حبس استحقاق المديون الميت في الوقف  
مطلب أخذ بعض دينه ليس للدائن الآخر مشاركته فيما أخذ  
مطلب من عده ديون له أن يتقدم من أراد ويؤخر من أراد

مطلب الدين المشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه  
مطلب إذا عين المديون أن مادفعه من الدين المشترك صح تعيينه

مطلب القول قول المديون لأنه المملك وهو أدري بجهة التملك  
مطلب ما يكون القول فيه للمديون

مطلب القول قول الدافع  
لأنه أعلم بجهة الدفع

مطلب باعه بالمرابحة ففرو  
فالفرو للمشتري  
مطلب اذا دفع المارابحة  
بلا مبايعة تحسب من أصل  
الدين ولو كان ليقيم

مطلب أخذ المارابحة بلا  
مبايعة ثم مات فللمدين  
أن يحسبها من أصل الدين

مطلب ما تناوله ربحا بلا  
حيلة شرعية رباح  
مطلب لا بأس بالبيع التي  
يقولها الناس للحرز عن الربا

الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول  
من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستاجر دفعت عن الدين وقال الآخر عن  
الاجرة فالقول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع اه وفيه من الثاني عشر من النكاح من نوع  
المهر مانصه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان  
عليه وجوه من الديون فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المالك فكان أعرف بجهة التملك  
اه وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا عين المدين أحد الديون ان كان في يمينه فائدة بان كان  
أحدهما برهن أو بكفيل والآخر لا أو أحدهما قرض والآخر عن مبيع صح التعيين وإن كان  
جنسا واحدا ليصح التعيين اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ودرهم  
ليدفعها عن ذمته لبرن نظير اجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها لي عن ذمة خالد نظير دين لي بذمته  
واختلفا في ذلك ولا يثبت فهل القول قول الدافع بيمينه لأنه أعلم بجهة الدفع (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن معلوم  
وبعد ما تسلم زيد الفروة من عمرو وتم عقد البيع استرداه عمرو ومنه وأخذها بدون وجه شرعي  
ويريد زيد استردادها وأخذها من عمرو بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بربحية شرعية إلى أجل معلوم ثم حل  
الأجل ودفع زيد مبلغ المارابحة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد عدة سنين بلا معاملة وفي كل سنة يدفع  
لعمر وقدر من الدراهم معلوما أو لا يمتنع عمرو من احتساب ما دفعه له زيد في السنين المذكورة  
من أصل الدين بدون وجه شرعي راعيا أن الدين مال يقيم تحت وصايته وأن ذلك ربح الدين ولم  
يصدر بينهما معاملة ومبايعة شرعية في السنين المرقومة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمر  
في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمرو المذكور (الجواب) نعم رجل أقرض  
عشرة دراهم وطلب على ذلك ربحا وأخذها فللمستقرض أن يحسب ذلك من الأصل جواهر  
الفتاوى من الكفالة (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه  
خبزا بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد إلى أجل معلوم وصار زيد يدفع لعمر وفي كل شهر  
تسعة قروش حتى حل الأجل ومضى بعده أكثر من سنتين وزيد يدفع التسعة المذكورة لعمر  
وفي كل شهر من السنتين حتى استوفى عمرو ثمن الخبز من زيد ومبلغا آخره بربحية بلا معاملة  
شرعية ومات عمرو عن ورثته وله وصي يمتنع من احتساب ما دفعه زيد لعمر وراثا على الثمن  
المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائدا على  
الثمن (الجواب) له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصورة الفتاوى وأفتى  
بذلك الفهامة ابن نجيم بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور رباحا  
مضمونا بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القضية من  
الكراهية من باب فيما يتعلق بالبحث في الأموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس  
للتحرز عن الربا عك هي مكروهة وذكر الباقي في تفسيره أن عند محمد تسكره وعند أبي يوسف  
لا بأس بها وعند أبي حنيفة منله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم  
دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يبيعها لثلاثة عشر  
إلى أجل قالوا يشتري من المدين شيئا تلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المدين ثلاثة  
عشر إلى سنة فيقع الحرز عن الحرام قاضي خان من فصل فيما يكون فرارا عن الربا من كتاب

مطلب ورد أمر بان لا تعطى  
العشرة بأزيد من عشرة  
ونصف

اليوم وفيه حيل أخرى فراجعها (أقول) مقتضاه انه يصح أن يحتال بعمل العشرة ثلاثة  
عشر وفي الدر المختار في آجر باب القرض مانصه قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود ولو أذن زيد  
العشرة بأكثر من عشرة أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الأمر السلطاني وقتوى  
شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمثل ماذا يلزمه  
فأجاب يعزرو ويحبس الى أن تظهر توبة ووصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذ من  
الربح لصاحبه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب  
الأمر بالرجوع اه ما في الدر المختار فقد أفاد دور ود الأمر السلطاني والافتاء بناء عليه بأن  
لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السايحاني بان هناك فتوى  
أخرى بان لا تعطى العشرة بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكأنه ورد أمر  
آخر بذلك بعد الأمر الأول لكن قد منافي كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان  
أنصره الله تعالى لا يبقى بعد موته وقد منّا تحقيق المسئلة فتحة فراجعته وعلى قرض بقاء حكم أمره  
بعد موته الى الآن او ورد أمر جديد بذلك من سلطان زماننا أنه الله تعالى أنصره فأنما يحبس  
المخالف ويعزرو لمخالفته الأمر السلطاني لا لفساد المباشرة فانه لو أقرض مائة درهم مشلا وباع  
من المستقرض ساعة بعشرين درهما بعد قد شرع في البيع وان كانت تلك الساعة تساو  
درهما واحدا لان النهي السلطاني لا يقتضى فساد العقد المذكور ألا ترى انه يصح عقد البيع  
بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الالهى وان اثم وما ذاك الا لان النهي لا يقتضى الفساد  
كما الصلاة في الارض المغصوبة تصح مع الاثم كما تقر في كتب الاصول اذا علمت ذلك فقول  
المفتي أبي السعود ان حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم الرجوع فينبى أن ما حصله المقرض  
من ثمن الساعة زائد على عشرة ونصف بالرضا المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل  
وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أى وان كان ذلك بالتراضي أشد اشكالا لما  
علمت فان بيع الساعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن والالم يستحق شيئا فتأمل ذلك فان لم  
أجمله جوابا شافيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بئمة عمر ومبلغ دين معلوم من  
الدرهم فراجحه عليها الى سنة ثم بعد ما راجحه بعشرين يوما مات عمرو والمديون غفل الدين ودفعه  
الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) قال في القنية جواب المتأخرين  
انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباينة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له أنفتى  
بهذا قال نعم كذا في الانقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود  
والخافوني والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة  
أن المراجعة تلزمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال  
فهل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم ادين باق في تركه مورثهم  
ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان  
المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر  
ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال بر من شيخ بكر خواجه زاده كأن يطالب الكفيل  
بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه ستون دينار ثم تبين انه قد  
أخذه فلا شئ له لان المباينة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق  
(أقول) كأن وجهه أن المستقرض لم يشتر الساعة بئمة بل غال الا في مقابلة الاجل في القرض فان

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب راجحوه على المراجعة  
السابقة لتلزمهم الثانية

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام  
مطلب قضى الدين قبل  
حلول الاجل يجب بر على  
القبول  
مطلب اعطاه المدينون اكثر  
مما عليه وزنا الخ

مطلب الربا لا يسقط  
بالابراء مادام قائما  
مطلب اذا أبرأه من ثمن  
السلعة له أخذ القرض  
حالا

مطلب بموت البائع لا يحل  
الثمن وموت المشتري يحل  
مطلب تأجيل الدين على  
ثلاثة اوجه  
مطلب الاجل لا يحل قبل  
وقته الا بموت المدينون

الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابل به شيء من الثمن الا أنهم اعتبروه مالا ههنا لكونه مقابلا لزيادة الثمن  
فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الزبا وشبهة الر با الحقيقة بالحقيقة  
فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين أن لا دين أصلا  
كما في مسألة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبدا  
بأنف على أنه كاتب مثلا فظهر بخلافه فان له رده وان امتنع الرذعه رجع بالنقصان في الاصح  
والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل  
معلوم عراجة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت  
بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شق القرائض  
من التمييز وبمثله أفتى مفتي الروم أبو السعود افندي ولو كان الدين مؤجلا فلا يقضاه قبل حلول  
الاجل يجب بر على القبول وان أعطاه المدينون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى  
بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين وقال انما معاشر الانبياء  
هكذا نزل من محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائى في المائة  
يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين لا يجزى واختلفو في نصف الدرهم قال أبو نصر  
الدبوسي نصف الدرهم في المائة كسيرة ردى على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجزى بين  
الوزنين ان لم يعلم المدينون بالزيادة تزداد الزيادة على صاحبها وان علم المدينون بالزيادة وأعطاه الزيادة  
اختيارا هل تحل الزيادة للقايض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة أو صحاحا لا يضرها  
التبعيض لا يجوز اذا علم الدافع والقايض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان  
المدفوع صحاحا يضره التبعيض وعلم الدافع والقايض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل  
القسمة طينة من الصرف (أقول) هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة أما اذا كانت مشروطة  
فهى رباحة لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع به اصحابها وان أبرأه عنها مادامت قائمة لان  
الربا لا يسقط بالبراءة لوجوب رده حقا للشرع نعم لو أبرأه بعد الاستلام سقط كإسقاطه في الاشياء  
عن القينة (سئل) فيما اذا كان لا يدبذمة عمرو ومبلغ معلوم من الدراهم على سيد القرض  
الشرعى وابتاع عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ويريد زيد الآن  
أخذ مبلغ القرض حالا وبراءة ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
باع آخر أقمشة معلومة بثمن معلوم قسطه عليه في أقساط معلومة وقسم المشتري المبيع ودفع  
للبيع قسطا واحدا من الثمن بعد حياوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لجماعة فهل  
لا تحل بقية الاقساط بموته (الجواب) نعم قال في البرازية من السويع من نوع في التأجيل مانعه  
بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وموت المشتري يحل اه وفي البحر قيل باب الزبا والخايل أن  
تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدلى الصرف والسلم وصحيح غير لازم وهو  
القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفعة عن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه  
الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المدينون ولو حكا باللعاق صرنا بدارا الحرب ولا يحل بموت الدائن  
اشباه من القول في الدين وفي شرح الجمع لو مات البائع لا يطل الاجل ولو مات المشتري حل المال  
لان فائدة التأجيل أن يجزى في وقت من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين  
فلا يفسده التأجيل اه كذا في البحر في شرح قوله وصح بثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم  
وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل

(سئل) فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طال به فامتنع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعما انهما كانا تراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والاجل في القرض باطل خلافا لما لك وابن أبي ليلى لأن القرض اعادة لوجود معنى الاشارة فيه وهو التسليم على الانتفاع بالعين مع الرد والاجل في العواري باطل لانهم اشترعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت لازمة قبل مضي الاجل فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محيط الشرع من باب القروض والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وضمان المستهلكات وثن الساعات صحيح بيري عن الذخيرة من المدائن ونقدها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض (سئل) فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها ثم ماتت عن ورثة قسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة أخذوا منه بعضهم ويريدون مطالبة الباقى وأخذوه منه حالا فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لانه قرض قال في الاشباه من المدائن كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الخ اه ولو مات المقرض فأجل القرض وارثه فانظروا أنه لا يصح قسمة في باب ما يتعلق بالاجل في القروض من كتاب المدائن ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة ثم رافه هل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كإبادة وبقاء العقد بقاء المعقود وعليه ولم يبق الا ترى انه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صح فاعديه في الدعوى في أوائل فتاوى الانقروى من كتاب المدائن (أقول) أى والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بقاء المرأة تأمل (سئل) فيما اذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن دقيق كان ابتاعه عمرو ومنه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لدى بينة شرعية ويريد زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطالبه حالا فهل يكون التقسيط المذكور لازما وليس له طلبه حالا (الجواب) نعم كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة ليست هذه منها (سئل) في امرأة قضت دين رجل لدا عنه بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقرض به عن ملك القاضي الى ملك المقرض له من غير أن يدخل في ملك المقرض عنه الا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المدائن من الفصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كالموقوفى دين غيره بغير أمره اه أقول ويأتى قريبا في اول كتاب الرهن نقل آخر في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعميرها الضرورى بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ ليس له مرصدا كما كان لزيد وصدر ذلك بدون اذن من المتولى ويريد عمر ومطالبة الاب والرجوع بتظهير المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم لان من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المدينين لما في العمادية أيضا من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا

مطلب الاجل في القرض  
باطل

مطلب مات المقرض فأجل  
القرض وارثه لا يصح

مطلب أجل الورثة المهر  
على الزوج لا يصح

مطلب اذا قسط البائع ثمن  
المبيع ثم رجع عن التقسيط

ليس له الرجوع  
مطلب قضى دين غيره بغير

أمره ليس له الرجوع  
مطلب المتبرع لا يرجع بما

تبرع به  
مطلب دفع مرصدا آخر

بدون اذن المتولى ليس له  
الرجوع على أحد

مطلب رخصت مصارى  
القرض يرد مثلها  
مطلب القروض تقضى  
بامثالها

مطلب ظن أن عليه ديناً  
فبان خلافه يرجع عما أدى

مطلب لاعبرة بالظن البين  
خطوه  
مطلب بيع الدين لا يجوز  
مطلب في المأمور بدفع الدين  
مطلب دفع دين غير بطريق  
القضاء عنه ليس للدافع  
ولاية الاسترداد من المدفوع  
اليه

مطلب لا يكاف الدائن  
بأخذ عين التركة بل تباع  
ويوفى  
مطلب للوارث أخذ التركة  
ودفع مثل الدين من ماله  
مطلب رد عليه غريمه ديناراً  
له رده على غريمه الآخر

معلوم من المصارى المعاملة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم ينقطع مثلها وقد  
تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الدين تقضى بأمثالها  
والله تعالى أعلم في البرازية من أواخر اليسوع في نوع الكساد والرواح اشترى بالنقد الرائج  
وتقاضى وتقابل إلى أن قال ولو كانت تروح لكان انتقص قيمتها لا ينفسد أى البيع وليس له  
الاذل في قنوى البعض وقنوى القاضى على أن يطالبه بالدرهم الذى يوم البيع بعين ذلك العيار  
ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعنى يطالب بدرهم الدين أيضاً يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصاً  
والقروض تقضى بأمثالها اهـ (سئل) فيما اذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئاً فزعم عمرو  
أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له ظناً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس لعمرو على  
زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بنظير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك  
(الجواب) حيث ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يسوغ للابن الرجوع عما آذاه والله تعالى أعلم  
والمسئلة في الأشباه من قاعدة لاعبرة بالظن البين خطوه ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه الخ  
وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه اذا دفع شيئاً بناء على أنه يلزمه فظهر وعدم  
لزومه له يرجع به كما هو ظاهر اهـ (سئل) فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من  
الدرهم دين بدمية عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين  
من رجل فطالب عمرافا منع ويريد الرجل طلب الدين ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور  
غير صحيح (الجواب) نعم وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز أشباه من  
أحكام الدين وقد أتقى بمثل ذلك العلامة التمر تاشى كما هو مذكور في فتاويه من البيع (سئل)  
فيما اذا قال ذى ثلث له ادفع عني لفلان كذا مبلغاً من الدرهم على أن ذلك على قد دفع المأمور  
لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الآخر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وفي كفاية التصام قال اقض فلاناً عني أو الذى له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل  
له الرجوع فيكون اقراراً بأنه عليه وان قال اقض أو ادفع ولم يقبل عني ان المأمور شريكاً  
أو خليطاً أى جرت العادة بينهما أن وكيل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه  
الآخر شراء ولو قرضاً ثم يعطيه الآخر له أو فى عمل الآخر أو الآخر فى عمل المأمور يرجع  
وعنده استثناء هؤلاء لا يرجع عنه بخلاف الثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه ان قال  
ادفع أو اقض قضاء وان قال ادفع ولم يقبل قضاء يرجع سجلاً على الامر بالاداع وفي بعض  
الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا برازية من الوكالة من نوع  
في المأمور بدفع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدفع  
متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اهـ ونعم التفتار بيع فيها وفي البرازية  
أيضاً ومثله في الخائنة من الكفالة والعمادية والفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير (سئل)  
فيما اذا مات المديون عن تركه مشتملة على مواش وأمتعة وله ورثة يكلفون الدائن بأخذ عين التركة  
المزبورة بدلاً عن دينه وهو لا يرضى الا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بمن مثل  
الدين ويوفى منه (الجواب) نعم اذا الدين تقضى بأمثالها فتباع التركة بمثل الدين ويوفى منه الا  
اذا أراد الورثة بقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلم يسم ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل قبض من آخر عدة ديناراً ديناً له عليه وقضى بهادى عليه لزيد فرد زيدا ديناراً على  
الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر



وترد على الدافع  
مطلب صالح الوارث وفي  
التركة ديون على الناس  
مطلب تلك الدين من غير  
من عليه الدين لا يصح  
مطلب قال الوارث تركت  
حق لا يطل لان الملك لا يطل  
بالترك  
مطلب اذا قضى الدين فله  
طلب التمسك ان كانت  
الورقة له  
قوله القسالة الخ القيسيل  
الكتفيل والجمع قبل  
وقبله ومن قبله شيئا وكتب  
عليه بذلك كتابا فاسم ذلك  
الكتاب المكتوب القسالة  
مغرب اه منه  
مطلب جعل الدين في  
الروث او الدرهم في البصل  
ونحوه ليرجع ليس له الرد  
مطلب اعطى المقرض  
مالا ينفقه وياخذ منه  
قرضه فهلاك هلك على  
المستقرض  
مطلب اعطى الى الدائن حقه  
زائفا وقال انفقته وان لم يرج  
فعلى ففعل له الرد استحسنانا  
مطلب الاجل حق المدينون  
فله ان يسقطه  
مطلب فيما اذا اتلف الدائن  
شيئا من مال المدينون تسع  
الدعوى في الدين المؤجل  
لا ثباته لالمطالبة  
مطلب المرتب اذا رهن  
الرهن بلا اذن الرهن ضمنه

في خيار العيب تحت قول الماسن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا اذا قبض  
رجل دراهمه على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم يوقا فردها عليه بغير قضاء فله ان  
يردها على الاول اه اخذ دراهمه من عليه وانفقها الناقد ثم وجد بعضها يوقا فالاضمان على  
الناقد وترد على الدافع وان أنكر الدافع ان يكون ذامد فوعه فالقول قول القباض مع يمينه  
كما سيجي في القول لمن لانه ينكر اخذ غيرها وهذا الم يقر باستيفاء حقه أو الجهاد فان كان أقر  
لا يرجع ان أنكر الدافع ان يكون ذاهو كذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية فتاوى  
الانقروى من كتاب المداينات (أقول) وقد ساءت الكلام على هذه المسئلة عن الامام  
الطرسوسي في خيار البيوع فراجعه (فروع) اخذ الورثة لوقبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ  
من التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان  
كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تلك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره  
رئيس الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يطل حقه لان الملك لا يطل بالترك  
عمادية في الفصل ٢٨ \* للمدينون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفعه وورق  
الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء وبقيت القبالة في يد الورثة فللمدينون طلبها منهم ان كانت  
الكاغدة مماوكة له وان كانت مماوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذا لم يدفع  
القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفتها وبيان قدر المال المكتوب  
فيها حاوى الزاهدى ومثله في القسالة من المداينات \* اخذ من دينه دينار فوجده زائفا فجعله  
في الروث ليرجع ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا اخذه من دينه فوجده زائفا فجعله  
في البصل أو نحوه ليرجع ليس له الرد كالوداوى عيب مشريه ليس له الرد حاوى الزاهدى من  
المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا يميز الجيد من الرديء  
وياخذ منه حقه فهلاك في يده هلاك من مال التناخي في قولهم جميعا لان الاخذ له تعويل  
لا للاقتضاء \* دفع المدينون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينفقه فهلاك في يده هلاك من مال  
الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال انفقته وان لم يرج فردته على ففعل فلم يرج فله  
الرد استحسنانا لاقبالة كذا قاله أبو يوسف والظاهر انه قول الكل بخلاف مالو باع عبدا أو جارية  
فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضه اعلى البيع فان نفقت والا فردتها على فعرضها فليس له  
ان يردها اه \* الاجل حق المدينون فله ان يسقطه اشياء من المداينات عن الزيلعي والخانية  
وفيها من قاعدة التتابع تابع قال المدينون تركت الاجل أو بطلته أو جعلت المال حالا فانه يطل  
الاجل كما في الخانية وغيرها \* اذا اتلف الدائن عينا من مال المدينون ان من جنس الدين صار  
قصاصا وان من خلافه لابلان مقاصدة ان مثلها أو قيمتها على المختار برازية من بيع الوفاء \* هل  
تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدينون لا ثباته وتسجيله أم لا أجاب قارى الهداية رحمه  
الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لا ثباته لالمطالبة والله تعالى أعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة درهم ورهن عنده آنية خمس قيمتها  
أكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم ان عمرا رهنها عند بكر وسلمها له بدين استدان منه بلا اذن  
من زيد ولا وجه شرعى وهلك عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الزائفة عن الدين بعد الثبوت

مطلب الرهن مضمون عند  
التعدي ضمان الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا  
اذنه وضمن له الجيران  
لا يرجع على أحد

مطلب اذا سرق الرهن  
يسقط الدين ولا تضمن  
الزيادة

مطلب اذا نقص الرهن  
قدرا أو وصفه عند المرتهن  
سقط من الدين بقدره

مطلب اذا استوفى الدين  
وادعى هلاك الرهن يرد الدين

مطلب اذا هلك الرهن  
فالقول قول المرتهن في قيمته  
٣ قوله ولو اتفقا أى لأنه لما

قال أن الرهن وقسح على  
خمسائة من الألف اعترف  
بسقوط خمسمائة من الألف

وصار منكر اسقوط الباقي  
فكان القول له فهذه صورة  
الاختلاف في قدر الدين

الذي وقع به الرهن اه منه  
مطلب اذا ادعى المرتهن  
هلاك الرهن ولم يبرهن هل

يضمن ما زاد على قدر الدين

فهل له ذلك (الجواب) نعم وضمن باعارته وابداعه واجارته واستخدامه وتعديه كل قيمته فيسقط  
الدين بقدره شرح التنوير (أقول) حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب  
فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على  
الدين إن كانت قيمة الرهن أكثر وإن كان الدين أكثر يرجع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر  
كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العمادية قال المؤلف في البقرة للمصدر الشهيد  
رجل الرهن من امرأة دارا ونجابت بخفاء رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضمت الجيران له  
بخفاء الراثة وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني أن يطالبها بشي لأنه تبرع بدون أمرها ولا  
يطالب من المرتهن الأول لأنه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لأن ضمانهم لم يصح لأنهم  
ضمنوا ما ليس بواجب (سئل) فيما اذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تعدد منه ولا تقصير  
في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة (الجواب) نعم  
كما في المتن (سئل) في امرأة رهن عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة  
قروش استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشيا كل العث حتى صارت قيمته خمسة  
قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتفتك المرتهنة الرهن بقرش (الجواب) نعم قال  
في البرازية وإن انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف التقصان  
بترجع السعر على ما عرف في الجامع فلو رهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى  
صارت قيمته عشرة يفتك الرهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من  
الفرو هو ربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اه (سئل) فيما  
إذا استدان زيد من عمرو مبالغ معلومة من الدراهم إلى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا  
مسايساوى قدر الدين ثم حل الاجل ودفع له زيد دينه ومطلب رهسه فادعى عمر وأنه قد دفعه  
يضمن ويرد ما استوفاه إلى الراهن (الجواب) نعم قال العيني في شرح الكنز فلو هلك الرهن بعد  
قضاء الدين قبل تسليمه إلى الراهن استرد الراهن ما قضاه من الدين لأنه تبين بالهلاك أنه صار  
مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استنفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله  
في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى السكازروني (سئل) في الرهن اذا فقد عند  
المرتهن بدون تعدد ولا تقصير في الحفظ وقيمته أكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرتهن  
الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه (الجواب) نعم الحكم كذا كرو الله  
تعالى أعلم قال في الدرا المختار في باب التصرف في الرهن اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول  
للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اه (أقول) كتبت في رد المختار على الدرا المختار  
في هذا المحل ما نصه صورة المسئلة ما في الخالية وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن  
بخمسمائة فإن كان الرهن قائما يساوى ألفا اتفقا وترا د اولوها كالألف فالقول للمرتهن لأنه ينكر  
زيادة سقوط الدين اه زاد الاتقاني ولو اتفقا ٣ على أنه بألف وقال المرتهن قيمته خمسمائة وقال  
الراهن ألف فالقول للمرتهن الآن يبرهن الراهن لأنه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي  
هناشي وهو أن ظاهر كلام المؤلف أن المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى  
الهلاك وإن لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في الخيرية حيث سئل عن الرهن اذا لم يعلم ضياعه  
الاقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به  
في تنوير الابصار والدرر والغرر اه وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بالبرهان

مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع الملكي والذي حرره في رد المحتار أن هذا غير صحيح لأنه مذهب  
 الامام مالك وأما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في صورتين  
 مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشربلالي في رسالة مسئلة سماها غاية المطلب  
 في الرهن اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسفية وبه أفق ابن الشلبي  
 والقمر تاشي وغيرهما وكذلك في الفتاوى الرحمة أفق بذلك تعال الشيخ الشربلالي وقال ان  
 ما أفق به الرمي مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن  
 الشيخ أحمد منقته بمكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسئلة والرد على الخبير الرمي والتنوير والدرر  
 وتصريح صاحب الحقائق بان هذا مذهب مالك وأما عندنا فيصدق ويستقط من الدين بقدره  
 والباقي لضمان عليه اه وان المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك  
 بالبرهان مطلقا (سئل) فيما اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذب الراهن في ذلك فهل  
 يكون القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا (الجواب) القول للراهن يمينه في  
 عدم الرد دون المرتهن لأنه مضمون والحالة هذه والمسئلة في التارخانية وفتاوى قارئ الهداية  
 والانقروى وغيرهما والله سبحانه أعلم وفي فتاوى ابن الشلبي من الرهن لا يقبل قول المرتهن  
 في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بد له من إقامة يمينه على ذلك اه (أقول) قد أنف  
 العلامة الشربلالي في هذه المسئلة رسالة مسئلة أيضا سماها الاقتناع في الراهن والمرتحن اذا  
 اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيه فقال قد يجاب بان القول  
 للراهن يمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بالاخلاف  
 لأنه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد والهالك لا تساق كلام المعراج في  
 الاختلاف في الهالك وقد صرحوا بان الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتحن وانه أمانة في يده وبان كل  
 أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقة قبل قوله في حياطة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء  
 المرتحن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما ادعى المرتحن هلاك الرهن  
 عنده وأنكره الراهن فان القول للمرتحن يمينه لأنه أمين كالمودع والمستعير مع أن الراهن  
 منكر اه كلام الشربلالي ملخصا وحاصل انه يصدق في دعواه رد الرهن على رآه أنه أمانة  
 وحكم الامانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لان  
 الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتحقق عنه الضمان وأما بقية الامانات فليست مضمونة  
 فلهذا يصدق نعم الحق والرهن بالامانة وجعلا ومثلهما من حيث انه يضمن جميع قيمته بالتعدي  
 وأما قوله ويعارض كلام المعراج الخ بجوابه ظاهرا أيضا لان المرتحن اذا ادعى هلاك الرهن عنده  
 انما يكون القول قوله يمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر الدين لان الرائد أمانة من كل وجه  
 فيصدق يمينه كقيمة الامانات حتى انه لا يضمنه أما قدر الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط دينه  
 بمقابلته فصار قدر الدين من الرهن مضمونا عليه فكيف يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان  
 مثلهما لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه وأما اذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى  
 هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى الرد فقط فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد  
 بحيث لو هلك سقط من الدين بقدره فاذا ادعى رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا  
 يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة أو العارية فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهالك  
 كما مر فلم يكن نافيا بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارئ الهداية نصه سئل عن

مطلب فيما اذا ادعى المرتحن  
 رد الرهن الى الراهن لا يقبل  
 قوله

المرتفع إذا ادعى رد العين المرهونة وكذبه الراهن فهل القول قوله أجب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لأن هذا شأن الأمانات لا المضونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده إليه اهـ ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن الشاشي والتأخر خاتمة وغيرهما ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذكور في المعراج فليزم اتباع المنقول كيف وهو المعقول لكن ينبغي أن يقال إن ذلك فيما إذا كان الرهن غير زائد على الدين فإن كان زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتحصنها أمانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيما سوا ادعى الرد فقط أو الرد والهلاك بعده عند الراهن فتأمل هذا ما يستر المولى في حقه على العبد الفقير في رد المختار على الدار المختار (سئل) فيما إذا رهن زيد داره المعروفة عند عمرو وبدين شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك رهن زيد الدار المزبورة ثانيا عند بكر بدون إذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فلك الرهن الأول فهل يعتبر الرهن الأول ولا يعتبر الثاني (الجواب) نعم قال في الحاوي الزاهدي راضيا ببيع بكر خوار زاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه للمرتفع الأول وأخذ به غير إذن الأول وسلمه إليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى للأول دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لأن البيع يتم بالعقد دون الرهن اهـ وفي فتاوى العلامة الشيخ اسمعيل إذا ثبت الرهن الأول فالثاني غير صحيح (سئل) فيما إذا رهن زيد داره عند عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما لهما بدين شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن صحيحا وكاه رهن من كل منهما (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما يجوز زيارته وما لا يجوز (أقول) أي يصير كاه محبوسا بدين كل واحد منهما لأن نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذلك قاله ابن الكمال (سئل) فيما إذا باع زيد بستانه من عمرو ببيع وفاء بثلث فيه غبن فاحش على أنه ان رد زيد الثمن لغيره ويرد المبيع وتسلم عمرو والمبيع وأثمرت أشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزبور حكمة حكم الرهن فالثمرة الحاصلة من البستان تابعة لأصلها (الجواب) حيث كان بثلث فيه غبن فاحش يكون البيع المذكور حكمة حكم الرهن ونساء الرهن كالولد والثمن واللبن والصوف للراهن وهو رهن مع الأصل كما صرح بالأول في البرازية والخيرية والحاوي الزاهدي وغيرهما والثاني في التنوير وغيره من المعتبرات والله الموفق (سئل) في رجل باع آخر عقارا بثلث معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع ولم يدكر فيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعده أنه أن أو في له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بينة شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة الآن أحضر البائع نظير الثمن للمشتري ومطلب رد المبيع له فهل يجاب إلى ذلك وتقبل البيعة (الجواب) نعم لأن البيع إذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كافي الحاوي الزاهدي عن بكر خوار زاده (سئل) فيما إذا كان زيد قطع ثأرا أرض معلومتان حاملتان لغراس جار مع الأرضين في ملكه فباعهما من عمرو ببيع وفاء منزلة الرهن بثلث معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو والمبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحل بكر على زيد الأجرة فهل لأجرة له عمرو على زيد ولا تصح الحوالة (الجواب) نعم لأن بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدار المختار ولو استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له كراهن استأجر الرهن من المرتفع فإنه لا أجر له لأنه عمل بملكه اهـ وفي الخيرية ولا تصح الإجارة ولا تجب فيها الأجرة على المنتقى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثلث معلوم ببيع وفاء

مطلب إذا رهن داره عند  
زيد ثم رهنها عند عمرو ولا يصح  
الثاني

مطلب إذا ثبت الرهن الأول  
فالثاني غير صحيح  
مطلب رهن عند رجلين  
فكله رهن من كل منهما

مطلب بيع بستان بيع  
وفاء فهو في حكم الرهن  
وغمرته تصير رهنا أيضا

مطلب إذا باع غبن  
فاحش وعلم البائع بالغبن  
ووعده بفسخ البيع ان رد  
الثمن فهو رهن

مطلب بيع الوفاء منزل  
منزلة الرهن

مطلب إذا استأجر الراهن  
الرهن من المرتفع فلا أجر  
مطلب باع داره ببيع وفاء  
ثم استأجرها لا تلزم الأجرة

وتقايضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه  
الاجرة فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتين لا تجب الاجرة اهـ ثم  
نقل الخبير الرمي عن البرازية ما وافقه وافق بذلك غير مرة والكل في فتاواه المشهورة وأما  
الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط المحتمل به فان يكون ديناً لازماً فلا تصح ببدل مال  
الكتابة فيما لا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة المحال عليه من دين قبله  
الحوالة بأن كان الدين ثمن مسيخ فاستحق المسيع تبطل الحوالة ونقل الخبير الرمي رحمه الله أن  
الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اهـ فعلم بما قرر وسطر أن الاجرة  
المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم (سئل)  
في امرأة باعت دارها من رجل يبيع وفاء منزلاً منزلة الرهن ثم ان الرجل أجرها بائناً من بعلمها  
باجرة معلومة قبضها الرجل ويزعم أن الاجرة له فهل تكون الاجرة للراهن المزبورة وبطل الرهن  
(الجواب) نعم والمسئلة في الخلاصة والثانية من الرهن أجر المرتين الرهن من أجنبي بلا اجارة  
الراهن فالغلة للمرتين ويتصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالغاصب يتصدق بالغلة  
أو يردها على المالك وان أجر باهر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن برزازية ومنه في الذخيرة  
(سئل) في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع  
المشتري على أنه يرده للمسيح اذا ردته نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد  
نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤمر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع  
الحاكم عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو وبين استدان منه وقال  
لعمرو ان لم أعطك دينك الى وقت كذا فلهي يبيع لك بمالك على ثم أجر عمر والدار من زيد مدة  
معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يبيع البائع والاجرة باطلة فيرجع زيد  
بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة (الجواب) نعم (سئل) في  
الراهن اذا أجر المرهون بغير اذن المرتين فهل تكون الاجرة باطلة وللمرتين أن يعيدها في  
الرهن (الجواب) نعم قال في الثانية وان أجرها بغير اذن المرتين كانت الاجرة باطلة وللمرتين  
أن يعيدها في الرهن اهـ وفي العمادية من الفصل ٣١ وكذلك لو أجره الراهن بغير اذن  
المرتين لا يجوز وللمرتين أن يبطل الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر المرتين الدار المرهونة من  
راهنها فهل يبطل الرهن (الجواب) نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي العناية استأجر  
المرتين الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اهـ وفي الثانية ولو ارتهن رجل دابة بين له على  
الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتين صححت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتين أن يعود  
في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتين أن  
يعود في الرهن ويأخذ الدابة اهـ (سئل) فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة معزومة بين  
استدان منه رهنها شرعياً مسلماً ثم معار من زيد فباع الراهن المعزومة من بكر وسأله الله وتلفت  
عنده وذلك بدون اذن من المرتين ولا وجه شرعي ويريد عمر وأن يضمن بكراً قيمتها لتكون رهنها  
عنده فهل له عمر وذلك (الجواب) نعم والراهن اذا باع الرهن وسلم فللمرتين الخياران شاء من  
الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا الاشارة الى أن البيع من  
الراهن موقوف من رهن خزانة الفتاوى وكذا في منية المفتي انقضى قال العلائي والراهن ان  
أثلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتين يضمنه أي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنها عنده

مطلب باعت دارها يبيع  
وفاء ثم أجر الدار من زوج  
البائعة بائناً بطل الرهن  
والاجرة لها

مطلب اذا امتنع البائع  
وفاء من رد الثمن يؤمر ببيع  
الرهن وقضاء الدين من ثمنه  
مطلب رهن عنده داره  
وقال ان لم أعطك دينك الى  
وقت كذا فلهي يبيع لك  
بالدين لا يبيع  
مطلب الراهن اذا أجر  
المرهون بلا اذن المرتين  
فالاجرة باطلة

مطلب اذا استأجر المرتين  
الرهن بطل الرهن

مطلب الراهن اذا باع  
الرهن وسلم فالمرتين بالخيار



مطلب مشتري الرهن اذا  
لم يعلم انه رهن له رفع الامر  
الى القاضي ليبيخ البيع

مطلب في المرتن اذا باع  
الرهن بلا اذن الراهن

مطلب ليس للراهن حبس  
المرتن على دفع الرهن لبيعه

مطلب المرتن اذا سكن  
الدار المرهونة لا يلزمه أجر

مطلب رهن القمامة صحيح

مطلب ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في أربعة

وأما ضمانه على المرتن فمعتبر بقيته يوم القبض لأنه مضمون بالقبض السابق زيلجي اه وقد  
صرح الزيلجي بأن تعلق حق المرتن بمالك يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان الخ ففي هذه  
الحادثة المتلف للمعز أجنبي والمرتن يضمنه قيمته لأنه محبوس بحقه والله تعالى أعلم (سئل)  
فيم اذا باع زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها رهن وذلك بدون اذن من المرتن  
ولا اجازة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليبيخ البيع فهل له ذلك (الجواب) حيث لم  
يجز المرتن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى فكاك  
الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليبيخ البيع كافي التنوير والله تعالى أعلم وتوقف بيع الراهن  
رهنه على اجازة مرتنه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار ثمنه رهنا وان لم يجز وفسخ  
لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فك الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليبيخ البيع وهذا اذا  
اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به  
الرملي (أقول) كتبت في رد المختار أن الاسح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كافي  
حاشية المنع عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كذا في الحوى وغيره عن التبيين وفي جامع  
القصولين يتخير مشتري رهون وما جاور ولو علم بالرهنة عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاهلا  
لا علما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخبير الرملي في حاشيته على القصولين وهو الصحيح وعليه  
الفتوى كافي للولولجية اه (سئل) فمما اذا باع المرتن الرهن من آخر وشمله منه بدون اذن  
الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتن عن ورثته ويريد الراهن أداء الدين للورثة ورفع يد المشتري  
عن الرهن فهل له ذلك (الجواب) نعم يبيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتن كما أن يبيع  
المرتن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان أجاز جازوا والا وله أن يطله ويبيعه رهنا ولو هلك  
في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعد والراهن أن يضمن أيهما شاء ذكره القهستاني في شرح  
الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتن  
وادعى الرهن وأراد أن يترده من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته خاتمة من أوائل  
الاجازة وفي مسائلنا باع المرتن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن  
أخذه ورفع يد المشتري (سئل) في راغن طلب رهنه من المرتن لبيعه بمقن يدفعه للمرتن  
وليدون أخرى عليه لجماعة آخرين والحال أن ثمن الرهن دون الدين المرتن به فهل ليس للراهن  
ذلك (الجواب) نعم ولا يكف مرتن مع رهنه تمكين الراهن من بيعه ليقتضى دينه بمقنه لان  
حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه شرح التنوير للعلائي (سئل) في المرتن اذا سكن  
الدار المرهونة الغير المعتدة للاستغلال مدة معلومة وقام بطالبه الراهن باجرة مثلها مدة سكنه  
فهل ليس للراهن ذلك (الجواب) نعم قال الحوى في حاشيته على الاشباه من الغصب قوله  
السكنى بتأويل عقد سكنى المرتن يعني دار الرهن كافي اجازة البرازية في نوع المتفرقات  
ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا توجب أجر اقال في  
القنية رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتن لاشئ عليه لأنه لم يسكنها ملتزما للاجر كالأجر  
رهنها المالك فسكنها المرتن اه (سئل) في قسامة مشتملة على عقدتين وسرقين رهنهما زيد  
عند عمرو وبين استدانه منه رهنا شرعا يسلم فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم  
وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة يبيع المشاع جائلا رهنه يبيع المشغول جائلا رهنه يبيع  
المتصل بغيره جائلا رهنه يبيع المعلق عتقه بشرط قبل وسنوده في غير المدبر جائلا رهنه كذا في



شرح الاقطع أشباه من أول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصه وجاز لو تخلوطة وجاز بيع  
السرقين عندنا خلافا للامة الثلاثة والانتفاع كالبيع ملحق وشرحه للعلائي من الخطر  
والاباحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكنار الربيع  
فكان مالا منع والرهن هو حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاء منه تنوير والقمامة الكساسة  
وقم البيت قاسم باب قتل كنسه فهو قائم مصباح وأجاب المؤلف أيضا بصحة رهن قيمة بستان  
مشقة على عقد وقصالية وسرقين والمزدرعات القائمة أصولها في البستان (أقول) وفيه نظر  
بالنسبة الى المزدرعات فان رهن الغراس والزروع بدون الارض فاسد كما سيأتى (سئل) في  
رجل له مبلغ من الدراهم مرصده على دار وقف رهنه عند عمرو وبين استدانه منه فهل يكون  
الرهن المازور غير صحيح (الجواب) نعم اذ الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المازور دين على  
الوقف ليس بمال وقد ذكر علماء نازحههم الله تعالى انه لا يحتث في حلقه انه لا مال له ولدين على  
مفلس أو على ملى أغنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم  
الا اذا سلمه وقبضه المرتين قال الله تعالى فرهان مقبوضة وبالله التوفيق (سئل) فيما اذا  
استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من أمه دارها ورهنها عند عمرو وبينه  
وغاب زيد فقام عمرو يكاف أم زيد ببيع دارها ليستوفي دينه من غنمها وهي لا ترضى ببيعها فهل  
لا تجبر على البيع (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه من التصرف في الرهن ولو مات  
مستعير مفسدا لم يوفى بالرهن باق على حاله فلا يساع الا برضا المعير لانه ملكه اه وسئل قارئ  
الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فرهنه واستحق الدين هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس  
عليه أم المستعير أم للمرتين يبيع الرهن فاجاب لا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين  
وكذا ليس للمرتين بيعها الا برضا مالكها وانما له حبس ما حتى يستوفي دينه وأجاب قارئ  
الهداية ايضا عن سؤال آخر بان للمعير أن يطالب المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الى ان يفيك  
الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتين ويأخذ الرهن ويرجع بمادفع على المستعير (سئل) فيما اذا  
استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة لرهنتها عند عمرو وفهرهنها عند مدين استدانه منه الى أجل  
ثم حل الاجل ودفع لعمرو وبعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو وبدون تعدد منه ولا تقصير في  
الحفظ وقيمة جميع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن  
ويجب للزوجة المعيرة على زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين (الجواب) نعم قال في الكنز  
وشرحه للعيني من باب التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما قيد وهاك الثوب  
المرهون عند المرتين صار مستوفى الدين ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذي هلك للمعير  
على المستعير لانه سقط الدين عن الراهن فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضموما  
والايضن قدر المضموون والباقي امانة اه ومثله في التنوير والملق وغيرهما من المتون  
(سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة مدة معلومة لرهنتها عند بكر على مبلغ معلوم  
من الدراهم وضمت مدة العارية ويؤيد عمرو وطلب الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك  
(الجواب) نعم وافق بذلك الخبير الرملى كما في فتاواه من الرهن وبمثلها أفق الشيخ السجستاني  
دمشق سابقا رحمه الله تعالى (سئل) في المعير اذا ادعى انه أعار زيدا أمتعة معلومة لرهنتها عند  
عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا بينة لهما فالقول لمن (الجواب) اذا اختلف المعير والمستعير في  
الايام أو في المكان أو فيما يحمله على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع عينه لسان

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصد غير صحيح

مطلب استعارة دار ورهنها لاتباع الارض المعير

مطلب في الرهن المستعار  
مطلب فيما اذا سرق بعض الرهن المستعارمطلب أعاره أمتعة معلومة لرهنتها ثم مضت المدة له طلب الامتعة منه  
مطلب اذا اختلف المستعير مع المعير في التقييد والاطلاق فالقول للمعير بيمينه

الحكام ومثله في البدائع معلوم بأن المستعير يستفيد من الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعاً لثمة وفي القول لمن عن فتاوى قارئ الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق اجاب القول قول المعير لأن القول له في أصل الاعارة فكذلك في صفتها اه والعارية هي عليك المنافع مجانا كما في التنوير وغيره ومن المقر بأن المملك أعرف بجهة التملك (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو داره المعلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لمضي مدة معلومة ومضت المدة المزبورة ويريد عمرو الا أن أخذ الرهن من بكر فهل له ذلك (الجواب) الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمسألة في الاشياء وبذلك أفق الخبر الرمي (أقول) هذا ظاهر اذا كان التوقيت للرهن أمالو كان الموقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد أيضاً نظراً الى أن المستعير لا يملك رهنه زائداً على المدة فيكون الرهن موقفاً أيضاً لم أره فليراجع والظاهر الفساد اذا أنكر المرتهن توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما في السؤال السابق آنفاً والظاهر أن القول للمرتهن اذا أنكر العارية وادعى انه ملك الرهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضاً وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من انه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن أجبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من انه لو استعاره ليرهنه بيده فرهنه الى سنة فلامعير طلبه منه وان أعلمه انه يرهنه الى سنة اه لأن الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا في تأجيل العارية تأمل (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانته وتسلمه منه رهنها شرعاً لمسلم يدين المرتهن ثم أغرت الكروم عند المرتهن فما حكم الثمار (الجواب) حكمها ما ذكره علماء نازحهم الله تعالى من أن ثمار الرهن كالثمر والولد والبن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاً له كما في التنوير والمتقى وغيرهما وذكر العلائي عن مجمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا اه واذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعها أو يأذن له بالبيع كما في المنسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالابن والثمرة وكذا انفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باع باذن القاضي ويكون ثمنه رهناً وان باعه بلا اذن القاضي ضمن اه وزاد في المحيط ان كان المالك غائباً وان كان حاضراً يرجع اليه وان كان بعيداً من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير ما ذونا من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لانه ليس له ما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان جذ الثمار وقطف العنب بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحسننا لأن هذا من باب الحفظ وحفظ المرهون حق المرتهن قال شمس الأئمة الخواص رجة الله تعالى هذا اذا جدد كما يجزئ عنه ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة قد جحرها وهو يخاف الهلاك ضمن قياساً واستحسننا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بما لوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد اذا كان باهر القاضي وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير أمر القاضي

مطلب الاجل في الرهن  
يفسده

مطلب رهن كروما فاعرفها  
حكم الثمرة

إذا كان فيه حفظ أو تحصيل عن الفساد فعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى  
 (أقول) بقي من أحكام غناء الرهن أنه لو هلك يهلك مجازاً لأنه لم يدخل تحت العقيدة تصودا كما في  
 الدراختار وتماهه فيما علقته عليه (سئل) فيما إذا باع المرتن ثمة الكرم المرهون بدون إذن  
 من المالك الحاضر واستلمت الثمة فهل يكون المرتن ضامناً (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم  
 (سئل) في ثمة كرم مرهون خيف عليها الفساد وكان الراهن غائباً لا يعرف مكانه فأراد المرتن  
 رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها ليكون غنماً رهناً تحت يده فهل لذلك (الجواب) نعم إذا خيف  
 على الرهن الفساد وكان الراهن غائباً لا يعرف مكانه فباعه المرتن باذن القاضي يكون غنماً  
 رهناً عنده كما صرحوا به ونقلها ما تقدم (سئل) فيما إذا رهن زيد خاتمه عند عمرو وبدين عليه  
 فوضعه عمرو في خنصره ثم احتضر له دينه وطلب منه الخاتم فزعم أنه ضاع منها وكانت قيمته تزيد  
 على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته (الجواب) نعم يضمن كل قيمته بجعل خاتم الرهن في خنصره  
 اليسرى أو اليمنى كافي للتبوير والهداية وغيرهما من المتون (سئل) في المدينون إذا حبس في  
 حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين وبيع الرهن المرتن بالدين ووفائه من غنمه  
 بدون وجه شرعي فهل للباكم بيعه (الجواب) نعم قال في الخيرية مذهب الإمام تاج الدين حنبس  
 أن يبيع الرهن بنفسه لأنه لا يرى الجور على الخير المدينين وعندهما للباكم بيعه جبراً لا غيراً  
 الجور عليه وهذه المسئلة تفرع ذلك وصرح قاضيتان وصاحب الاختيار وكثيراً من الفقهاء على  
 قولهما فإذا حكم به باكم يراه نذراً وتنوع الخلاف والله تعالى أعلم اهـ (سئل) في الرهن إذا لم  
 يكن فيه قبض ليد المرتن أو تخلفه هل يكون غير لازم (الجواب) نعم والراهن أن يرجع فيه قبل  
 القبض كالهبة لعدم لزومه قال الله تعالى فريهات مقبوضة والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على  
 اقرار الراهن بقبض المرتن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الإمام يقول لا يقبل ثم يرجع  
 وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية ومثل في العمادية رهن داره واعترف بالقبض  
 إلا أنه لم يصل به القبض فإذا تصادقا على القبض والقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر  
 الفسأوى وفيها من السبب الخامس رجل رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف  
 المرتن وورثته الراهن أنه كان مقبوضاً أم لا فإن أقام المرتن المينة على اقرار الراهن بالرهن  
 والتسامح يحكم بصفة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لأنه لما حكم  
 عليه باقراره بالرهن حمل على أن اليد كانت يد العارية اهـ وإن ادعى المرتن الرهن مع القبض  
 يقبل برهانه عليه ما وإن ادعى الرهن فقط لا يقبل لأن مجرد العقد ليس بالزمن وإن جحد المرتن  
 الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لأنه ليس بالزمن من قبل المرتن وسواء شهد الشهود على  
 معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الإمام آخر وهو قولهما بزازية من نوع اختلاف  
 الراهن والمرتن (أقول) إنما لا تسمع المينة إذا شهدوا بمعاينة القبض أو اقرار الراهن به لأنهم  
 شهدوا بأشياء زائدة على الدعوى لأن فرض المسئلة أن المرتن لم يذكر القبض في دعواه وأيضا فإن  
 صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة (سئل) فيما إذا رهن زيد جاريته عند عمرو وبدين شرعي  
 استلها منه رهناً شرعياً مسلمات اعتقها زيد وهو معسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان  
 الراهن معسراً تسمى الجارية في أقل من قيمتها من الدين وترجع على سيدها غنياً والله تعالى أعلم  
 (سئل) فيما إذا كفل زيدا أخاه عمراً عند بكر بدين شرعي استلها منه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد  
 بذلك عدة دنائره معاونة سلها منه وعلى زيد ديون الجماعة فهل يكون الرهن المزبور جائزاً

(الجواب)

مطلب باع المرتن ثمة  
 الكرم المرهون بلا إذن من  
 المالك الحاضر يضمن  
 مطلب للمرتن بيع ثمة  
 الكرم بأمر القاضي لو الراهن  
 غائباً

مطلب يضمن كل القيمة  
 بجعل خاتم الرهن بخنصره  
 مطلب إذا امتنع من بيع  
 الرهن فللمباكم بيعه  
 مطلب الرهن قبل القبض  
 غير لازم  
 مطلب يعمل باقرار الراهن  
 أن المرتن قبض الرهن

مطلب ادعى المرتن الرهن  
 ولم يدع القبض لا يقبل  
 برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن  
 عند الدائن دنائره يصح  
 الرهن

مطلب أخذ من الاصيل  
رهنا ومن الكفيل رهنا  
وهلك أحدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد  
مطلب فاسد الرهن كصحته

(الجواب) نعم يجوز الرهن المزبور كما في الخاتمة \* (فرع) \* رجل عليه ألف درهم لا تخريبها  
كفيل فأخذ الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر أيهما هلك هلك بالدين  
كاه وقال أبو يوسف إذا هلك الثاني فإن علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وإن لم  
يعلم هلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذكر في آخر كتاب الرهن أنه يهلك بالنصف ولم يشترط  
العلم فأحتمل أن هذا نفسه لذلك وأحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجهل فيكون  
في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن  
ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الأقوال الثلاثة وفي التناخية والصحيح ما ذكر في كتاب  
الرهن (سئل) فيما استبدان زيد من عمر ومبلغه ما علم ما من الدراهم وتسلمه من عمرو وبعد  
ما رهن زيد بذلك عند عمرو وحصة معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها منه ثم باع زيد الحصة  
للمرهون فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا يتخذ بيع الراهن له ولعمرو وضع يده عليه  
حق يستوفى دينه أم لا (الجواب) رهن المشاع قبيح باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد  
الرهن كصحته في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصريحه علمنا  
قاطبة كذا ذكر الخبير الرمي لرجه الله تعالى وللمرتن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما  
في الرهن الجائر لانه استنفاد البدل في العين بالدراهم التي آتاه ليتوصل اليها بحبس الرهن كذا  
في الذخيرة مات الراهن عن ديون فالمرتن أحق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال  
الحياة والمات حتى إذا تقابضا وتناقضا الفاسد فالمرتن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه  
الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق  
الدين الرهن الفاسد أما إذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتن  
حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم  
المقابلة حكم الفاسد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة  
الرهن وهما القبض سابق فتثبت المقابلة المطلقة ثمة بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين  
أو تأخر برازية من الرهن وهذه المسئلة تنقسم جد فلتكن على ذكر من ذلك وقد أشار الى هذا  
العلامة الخبير الرمي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التناقض والرهن يدين كان عليه الى آخر  
ساق فتأويله ومثله في الحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون (أقول)  
مقتضى قولهم ثم تناقضا أي تنافضا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتن حبسه  
ولو كان الرهن سابقا على الدين وربما دل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن  
محمد أنه ليس للمرتن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصبح لأن الراهن  
لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار لأن  
الراهن يجبر على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو المصير ألا ترى أن في الشراء الفاسد للمشتري  
الحبس الى استيفاء الثمن اهـ ملخصا فقوله لما نقض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل النقض  
ليس له حبسه لبقاء المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالنقض أيضا ولكن  
قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالاولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح في بعض الاحكام  
حتى ان المبيع فاسد ايلك بالقبض وبعد فسخه يكون للمشتري حبسه حتى يقبض الثمن لبقاء  
حكم العقد من وجهه ولولا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان للمرتن حبسه بعد نقض  
العقد وارتفاعه يـكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في

أن يرهن يدين عليه عبد الطفله والوصى كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصى أو الأب مال  
 اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة  
 من تصرف الوصى في مال اليتيم ومشكلة في شرح الكنز للعيني وغيره والمسئلة متفصلة في أدب  
 الاوصياء (سئل) فيما إذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فوهنت دارها يدين اليتيم بذمتها  
 وتسلمت الرهن من نفسه فهل يمسكون الرهن غير جائز (الجواب) نعم كافي ادب الاوصياء  
 من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير له أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير يدين له أي  
 للصغير عليه أي على الأب ويجب له لأجله أي لأجل الصغير بخلاف الوصى فإنه لا يملك ذلك  
 سر اجبية وكذا عكسه فالأب رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فو رشفقة جعل ك شخصين  
 وعبارتين كسرا له مال طفله بخلاف الوصى لأنه وكيل محض فلا يتولى طرفي العتس في رهن ولا  
 يسع وتماه في الزيلعي اه (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد  
 ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فاعان في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك  
 شيئا وعليه ديون أخرى لجماعة فهل يمسكون عمرو وأحق بالرهن من بقية الغرماء ويعد مال الرهن  
 الفاسد معاملة الصحيح (الجواب) نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة الخ اشباه وفي  
 شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقلع الخ برزاية من البوع وفي  
 الدرر لا يصح رهن مشاع وعمر على شجرة دونه أي دون الشجرة وزرع أرض أو شئ لها دون أي دون  
 الأرض لأن الموهون متصل بماليس عمرهون خلقة فكان في معنى المشاع اه (أقول) وقيد  
 في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقا على الدين اذ لو كان لاحقا لم يعامل معاملة  
 الصحيح كما مر عن البرازية (سئل) فيما إذا اتفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم  
 ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وكل ما وجب على  
 احدهما أي الراهن أو المرتهن فأداه الا تخبر بغير أمر القاضي كان متبرعا فيما إذا كان إذا قضى  
 دين غيره بغير أمره الآن يا عمره القاضي ويجعله ديناً على الآخر فينتد رجع عليه ويجرد أمر  
 القاضي من غير تصرف ويجعله ديناً عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه  
 إذا كان صاحبه حاضرا وان كان باهر القاضي وتماه في المنع من الرهن (سئل) فيما إذا كان  
 لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم به رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو والراهن طوعا  
 وقبضه زيد فهل يسقط الدين وللراهن أن يأخذ رهنه (الجواب) نعم رجل له على رجل ألف  
 درهم وبها رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب يسقط الدين  
 وكان للمطالع أن يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع  
 ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع الى مالك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل  
 عبدا بألف درهم وقبض العبد فتبرع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد أو رد بعيب بعد القبض  
 بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري  
 خاتمة من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز (سئل) في المرتهن إذا أودع الرهن عند رجل  
 بدون اذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته (الجواب) نعم وليس  
 للمرتهن بيعه ورهنه واجارته واعارته ولو فعل يصير متعديا ولا يبطل عند الرهن فصولين  
 من أنواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذا المرتهن إذا فعل ثم  
 الوديعة لا تودع ولا تعار ولا توجر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يوجر الرهن وليس له أن يرهنه

مطلب للأب رهن ماله عند  
 الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد  
 معاملة معاملة الصحيح

مطلب إذا كان الرهن  
 الفاسد سابقا على الدين  
 يعامل معاملة الصحيح  
 مطلب فيما إذا اتفق المرتهن  
 على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين  
 غيره وبه رهن

قوله الى ذلك المتطوع عليه  
 هكذا رأيت في نسخة الخاتمة  
 اه منه

مطلب المرتهن إذا أودع  
 الرهن يضمن

مطلب في المرتين اذارهن  
الرهن بلاذن

مطلب رهن المرتين الرهن  
عند آخر باذن الراهن بطل  
الاول وصح الثاني  
مطلب رهن عند رجل  
واحد آخر أنه موهون عنده  
قبله فلا تسلم لا تسع دعواه

مطلب وضع الرهن عند  
عدل ووكله ببيع صح ذلك  
(كتاب الجنابيات)

قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب  
القصاص بقطع الخ اه

منه

مطلب يجب في كل منديل

ثلاثية الاصبع

قوله المشاورة هكذا في النسخ

وصوابه المشاورة فان فعل

هذه المادة ثلاثي لازم من

باب تعب ويشعدي بالهمزة

فيقال أشعل الله اليد أو ما

الثلاثي المتعدي فليس المعنى

عليه هنا كما تفسيده عبارة

المصباح فلتراجع اه

مصححه

وليس له أن يعيره خلاصة قبيل الفصل الخامس (سئل) في المرتين اذارهن الرهن عند رجل  
آخر غير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتين متعديا فيضمن قيمته (الجواب) نعم  
وليس للمرتين أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يطل الرهن  
الثاني ويعيده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول فالراهن الاول بالخيار أن  
شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتين الاول يكون ضمنا رهنا وملكه المرتين  
الاول بالضمن الاول وصار كانه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتين الثاني وان ضمن المرتين  
الثاني يكون الضمان رهنا عند المرتين الاول ويطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتين الثاني  
على الاول بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتين الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن  
الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتين الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه هذه  
الجملة في شرح الطحاوي عمادية في الفصل ٣١ (سئل) في المرتين اذارهن الرهن عند آخر باذن  
الراهن الاول هل يضح الرهن الثاني ويطل الرهن الاول (الجواب) نعم كما صرح به في العمادية  
وهو آتفا (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم وأرهن عنده على ذلك داره رهنا شرعا  
مسلم ثم باعه الدار وقاصصه بثمنها من دينه قام الآن بكريدي أن الدار موهونة عنده بدين  
في ذمة زيد رهنا سا بقا على رهن عمرو بدون تسليم الدار فهل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم  
(الجواب) القبض شرط للزوم الرهن وصحيح في المجتبى أن القبض شرط الجواز كما في العلائي  
فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو وجوعا عن الرهن عند بكر وعلى القول الثاني  
الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسع دعوى بكر المذكورة لما في البرازية أن  
ادعى المرتين الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله تعالى أعلم  
(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ورهن  
زيد عنده عمرو دوره الجارية في ملكه رهنا شرعا وسلم الرهن المذكور لبكر العدل فقبضه  
بكر منه ما ثم وكل زيد بكر ببيع الرهن عند حاول الاجل فهل يكون التوكيل المذکور صحيحا  
(الجواب) نعم اذا وضع أي الراهن والمرتين الرهن على يد عدل صحيح وضعهما عندهما ويتم  
الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذه أي الرهن احدهما أي الراهن والمرتين منه أي من  
العدل لانه تعالى به حقهما وضمن لو دفعه الى احدهما فان وكل الراهن المرتين أو العدل  
أو غيرهما أي غير المرتين والعدل ببيع أي يبيع الرهن عند محاول الاجل صح أي التوكيل  
لان الرهن ملكه فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا أو من غير الخ من غير

\*(كتاب الجنابيات)\*

(سئل) فيما اذا شرب زيد عمارا سكين فقطع من فصلين من خنصر يده وشلت بسننها بقية  
اصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك (الجواب) لا يجب القود فيما ذكر  
لما في التنوير من فصل الشجايح ولا يقطع اصبع شل جاره وقال أيضا ولا اصبع قطع مفصلة  
الاعلى وشل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل  
مفصل من مفصل الخنصر ثلثية الاصبع وهي عشر من الابل أو مائة من الدنانير أو أن من  
الدراهم لان الاصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي من هذه الانواع الثلاثة وأما بقية اصابعه  
المشولة مع ما بقي من خنصره فان كان لا يتنفع به حكمه حكم المقتطوع في وجوب الدية فيجب



مطلب خرجت الرصاصه  
لا يفعل أحد فقتلته لاضمان

مطلب القتل بالرصاص  
الجراح يوجب القصاص  
مطلب الآلة التي توجب  
القصاص

قوله الاشقي هو بالشين المعجمة  
ما يجزبه كما في القاموس  
اهـ منه

مطلب للورثة البكار القود  
قبل كبر الصغار

فهل لا يلزمه احضاره (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك في الخير ية من الاجارة وتؤخذ المسئلة  
أيضاً من الاشياء من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لهند بندقه بحرية  
مملوكة برصاص وطلبها رجل ليستريحها فأرسلته معه صغيراً فأخذها الرجل بيده فأورت وخرجت  
الرصاصه منها لا يفعل أحد فقتلته فهل لاضمان على هند والصغير (الجواب) نعم (سئل)  
في رجل له بندقه بحرية علقها في بيته وبعد اسبوعه قرارها وقع مشيخاً صها على خزانها لا يشركه أحد  
ولا يفعلها فأورى وخرجت وأصاب صاحبها وجماعة فقتلت واحد من الجماعة وخرجت الباقي  
قام اولياء المقتول يطلبون دينه من الجرحه حين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية  
(الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخير الرمي (سئل) فيما اذا ضرب زيد عمراً برصاصه جراحة  
عمداً فاصابت وجهه وخرجت ومات من ذلك عن ورثة طالبوا القصاص من زيد الضارب  
المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينه العادلة بثبوتها شرعاً الذي حاكم الشريعة المطهرة فهل تجاب  
الورثة الى ذلك ويقبض من زيد بالوجه الشرعي (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح  
بذلك قاضيان وغيره ويجب على ولاية الامور ضاعف الله تعالى لهم الاجور اقامة حدود الدين  
ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن  
النفوس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لروال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ  
مسلم ويشاب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب  
وأما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة جراحة كالسيف والسكين والرمح والسهم  
حديد كانت الآلة أو غير حديد كالوذبح بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون  
محدوداً والعصود والنشابة والسهم الذي لا نصل فيه اذارما فخرجه أو ضرب به عمود حديد أو  
ما يشبه الحديد كالنحاس والشبابة والرصاص والذهب والفضة اذا ضرب به فخرجه أو شق بطنه  
بخشب محدوداً ورماه بصخرة أو فدرهم فخرجه أو لم يجرحه فمات من ذلك يقتل اهـ قاضيان  
من باب القتل (أقول) كتبت في رد المحتار أول الجنايات عن الجوهرة العمدة ما تعدد قتله بالحديد  
كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والابرة والاشقي ويجمع ما كان من الحديد سواء كان  
يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والبرقة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الهلاك أم لا  
ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وأنزلنا الحديد فيه بأس  
شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصقر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع أو يرض  
حتى لو قتله بالمثل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضرب به عمود من صفر أو رصاص اهـ كلام  
الجوهرة وروى الطحاوي عن الامام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو  
الاصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سيأتي في الفصل الآتي في مسئلة المترقت وعلى كل فالقتل  
بالبندق الرصاص عمداً لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتض به لكن اذا لم تجرح لا يقتض به  
على رواية الطحاوي اهـ ما كتبه (سئل) في هذه الحادثة ان في الورثة صغاراً وبكاراً البكار  
أبوه وامه وزوجته والصغار ابنه وبنته والوصى عليهم ما جدهم ما والداه المذكورين والدة وأمه  
وزوجته القصاص قبل كبر أولاده أم لا (الجواب) قال في التفسير ولا كبر القود قبل  
كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبياً عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اهـ وفي الدرر ويستوفى  
الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزأ لثبوت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العنود والصلح  
من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كافي ولاية الشكاح اهـ وفي الملتقى ومن قتل ولداً اولياء

مطلب قتل آخر عمدا بتر  
وبحرجه

مطلب فيما اذا كان الكبير  
أجنبيا عن الصغير

كبار وصغار فلذلك لا يقتضيان من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ومثله في كثير من المعبرات  
وفي منظومة الكواكب وجاز أن يستوفي الكبير من قبل ما أن يكبر الصغير  
(سئل) في رجل قتل آخر عمدا بالكلية وجرحه بجسديته ولم يزل صاحب فراش حتى مات من  
ذلك عن ابن صغير وزوجة وأم فادعت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل وثبت  
ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل بجسدية المتر  
اقتض من ابن جرحه بجمته وان كان يظهره فلا وعليه الدية اهـ فليست بذلك وفي غالب المتون  
للكبار القود قبل كبر الصغار وسخسه الزيلعي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير  
فان كان له ولاية عليه لكان في ماله كالم والآخر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا  
لهما فانه عندهما ينتظر باوغ الصغار والخبيخ قول أبي حنيفة كفا في البدائع ومن خصوص  
الشهود ينبغي التفحص عنهم سرا وعلاية فانه يحتاط في الفروج والماء لا يحتاط في غيرهما  
والله سبحانه الموفق (أقول) الذي في السؤال انه جرحه بجسدية المتر خيف وجد الجرح بالجديد  
وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بجمته أو بظهره وانما الخلاف فيما اذا جرحه بالجسدية ولم  
يجرحه كما اذا جرحه بظهر المتر ولم يحصل جرح وتقدم آتينا أن الأصح اعتبار الجرح في الجسدية  
ويجوز من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره مشراحها على خلاف ما هو  
ظاهر الرواية وأما مسئلة ثبوت القود لكبار قبل باوغ الصغار فهي من مسائل المتون واستثنى  
منها في التنوير تبع الزيلعي ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير وهذا بعمومه يشمل ما اذا كان  
ورثة المقتول زوجة بالغة وابنة صغيرة من زوجة غير هان فان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير  
ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل باوغ الصغير وبه أفق الحنفية وقال انه لم يجد هذا القود  
غير الزيلعي ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزيلعي وقال فينتظر على هذا الى باوغ الصغير اهـ لكن  
الزيلعي لم ينفرد بهذا القيد في القهستانى مانعه وفي الاصل ان كان الكبير أبا يستوفي القود  
بالاجماع وان كان أجنبيا بان قتل عبد مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اهـ  
وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد  
مشتركا بين صغير وأجنبي فقتل عبد ليس للأجنبي أن يستوفي القصاص قبل باوغه بالاجماع  
الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حنفيا ثم قال في النهاية ناقلان عن المبسوط لأن السبب الملك  
وهو غير متكامل لكل واحد منهم ما فان ملك الرقبة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب  
فيه القرابة وهي مما لا يحتمل التجزى ونسأله فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمنا  
آتفان القهستانى عن الاصل أن المراد بالأجنبي من كان شريكا في الملك لافي القرابة فلو قتل  
رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فلا كبير القصاص لأن  
السبب القرابة للمقتول وهي مما لا تجزى فكذلك ما ثبت لهم وهو القصاص فثبت لهم ما غير  
متجز فلكل واحد استيفاء ما انفرد به بخلاف الملك فانه متجز فلا يثبت القصاص بسببه لكل  
بأنفاده ما لم يجتمعا ويطلب القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الأب مع  
شريك ابنه في العبد المقتول وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فللزوجة القصاص  
لأن من ادعى بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين  
وفي التمارينية أو آخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسئلة على وجهين اما أن يكون القتل  
عمدا أو خطأ فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفي جميع الدية حصصا

نفسه بحكم الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير أخاً وعم ليس وصياً للصغير  
يستوفي حصه نفسه فقط وان كان القتل عمداً ان كان الكبير أباً له أن يستوفي القصاص  
بالاجماع وان كان أجنبياً بأن قتل عبده مشترك بين أجنبيين أحدهما صغير والاخر كبير ليس  
للأجنبي أن يستوفي القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيان حينئذ وان كان  
الكبير أخاً وعم فعلى قول أبي حنيفة له أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما الا حتى يبلغ  
الا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف اذا كان  
شريك الكبير مقتولها أو مجنوناً اهـ وتماهه فيما من الفصل المذكور فهذه العبارات كلها قد  
حصرت تصوير الاجنبى بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتعليل المسئلة الذي مر عن  
المبسوط صريح في ذلك أيضاً وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجية مع الابن من غيرها تحت  
الاجنبى المستثنى هذا ما ظهر لنهضى القصاص قتلها والله سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف  
عن فتاوى العلامة الشلبى مسئلة وهي سئل عن شخص قتل امرأته عمداً وعدواناً وثبت ذلك  
بينة شرعية والحال أن المقتولة خلقت من الورثة زوجاً بالغاً ولداً امرأتهما صغيراً من شخص  
غير الزوج الذي قتل في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتصر منه قبل بلوغ الولد  
المذكور أم لا وهل يجوز لولد الولد المذكور أن يقتصر منه لولده قبل بلوغه أم لا الجواب للزوج  
المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه قال في الكفر ولد كذا  
القتول قبل بلوغ الصغير اهـ ولو ولد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان للأب  
استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق  
ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اهـ وقال الولوالجي ولاية  
استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مال التتيل على فرائض  
الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم كازروني من الجنايات عن  
فتاوى الشلبى (سئل) في رجل بالغ عاقل عمداً قتل رجلاً وضرب به بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك  
لدى قاض بالطريق الشرعى وللمقتول زوجة وأولاد صغيراً منه وأب وأم هي أم ولد لابنه المزبور  
وله تركه ويريد الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغير فهل يسوغ للأب  
والزوجة ذلك ولا تراث الأم من تركته (الجواب) نعم اذا اجتمع الأب والزوجة لهما ذلك قبل  
كبر الصغير أما بالنظر الى الأب فبالاجماع أصحابنا رجحهم الله تعالى كما في الزيلى والمصنف البرهاني  
وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رجحهم الله تعالى خلافاً لهما والصحيح قوله كما في  
البدائع وأما المقتول فلا تراث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الخانية  
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى والله التوفيق قال الزيلى  
ولو كان الكبير ولياً للصغير ممن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ  
الصغير بالاجماع أصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وان كان ولياً لا يقدر على  
التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف فان كان الكبير أجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير  
الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلى  
من الجنايات وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لأحدهم  
أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغيراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء القصاص  
قبل بلوغ الصغير في قول أبي حنيفة رجحهم الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك

مطلب يستحق القصاص  
من يستحق الميراث على  
فرائض الله تعالى

مطلب أم الولد لا تراث من تركه  
ولدها المقتول ولا تستحق  
القصاص

مطلب ليس لبعض الورثة  
الكبار استيفاء القصاص  
مطلب لا يصح التوكيل  
باستيفاء القصاص

مطلب ما ثبت للجماعة فهو  
مشترك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة  
غائباً لا يقضى بالقصاص  
مالم يحضر بل يحبس القتال  
مطلب يحبس القتال اذا  
أقام الحاضر عليه البيعة

مطلب لا يحبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العواقل  
عمدا ولا عبداً الخ

مطلب الديّة في الخطأ الخماس

مطلب في بيان من يجب عليه  
المال في الجنائيات

حتى يبلغ الصغار خاتمة وفيها لولي أم الولد والمدير ولد هما استيفاء القصاص كما في التقن اه  
وفي الاشباه من النكاح ما ثبت للجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى  
ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للادولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص الموروث  
يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير  
بخلاف ما اذا كان لبايعين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقاً لاحتمال العفو الخ اه  
(سئل) في رجل ضرب رجلاً جرحاً عمداً بغير حق يسكن على يده اليمنى وكتفه اليسرى جرحه  
ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبيعة العادلة الشرعية المزكاة بثبوتها شرعاً ثم مات  
المجروح عن ورثة كبار حاضرين وأئم غائبين في بلدة أخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص  
مالم يحضر الغائبة (الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى يحضر الام حيث كانوا  
كباراً بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتبرة لكنه يحبس قال في المنع وأجمعوا على انه  
لا يقضى بالقصاص مالم يحضر الغائب وقال قبله وأجمعوا على أن القتال يحبس اذا أقام الحاضر  
البيعة لانه صار متمماً ما يقتل اه (سئل) فيما اذا اتهم زيد بقتل ولم يثبت عليه ذلك بوجه  
شرعي وغاب وله أخ غير متمم بذلك يزعم أولياء القتل أن لهم حبس غير المتهم حتى يحضر المتهم  
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم ولا تزروا زوراً أخرى (سئل) في بالغ عاقل ضرب  
صبياً خطأ بعد ذى شوكه أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا ينبت لاني الصبي على ذلك وانما  
علم ذلك باعتراض الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الديّة وما قدر ذلك  
(الجواب) وفي العينين واليدين والشفتين والجلبين والاذنين والانيبين أي  
الخصيتين وثدي المرأة الديّة وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الديّة وفي أشعار العينين الديّة  
وفي أحدها ربعها كنز وتنوير وقد أجمع العلماء على العمل بعتق قولة عليه السلام لا تعقل  
العواقل عبداً ولا عمداً ولا صلحاً ولا اعتراً حتى لو أقر بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة  
أي الا أن يصدقه وكذا قرره القهسستاني في المعامل فتنبيه علائق على التنوير من باب القود  
وفيه من الديات والديّة في الخطأ الخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة  
آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير من الديات أيضاً وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب  
نفعه كيد شلت وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الكنز (سئل) في رجل ضرب آخر بعضاً على  
أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الثبوت (الجواب) عليه الاثم والكفارة ودية  
مغلظة على عاقلة والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل شبه العمدة  
ما تعمده ضرب به العصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب  
رجلاً بعضاً فقتله ان ذلك شبه العمدة وكذلك تورماه بحجر فشججه صوراً للمسائل من الجنائيات وفي  
الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضرب به بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الاجزاء ولو بتجرؤ وخشب  
كبيرين عنده خلافاً لغيره اه (قلت) الذي فهم من كلام الدرر وغيره أنه لو ضرب به بعضاً أو سوط  
أو حجر صغير فلا قود وعليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كخشب المتر فلا قود عنده  
خلافاً لهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى العمدة المحض اذا أوجب الديّة أوجب في ماله  
في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمدة في النفس يوجب الديّة على  
العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله في  
البزاية وعبارتها المال الواجب بالعمدة المحض يجب في مال القتال فيما دون النفس وفي النفس

وفي الخطافيه سما على العاقله وفي شبه العمدة ونفسا على العاقله وفيما دونها وان بلغ الدية على القتال (اقول) لم يمين المؤلف دية شبه العمدة وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية شبه العمدة مائة من الابل أربعاً من بنت مخاض وبنت لبون وحقة إلى جذعة بإدخال الغاية وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير لا يخيّر القتال في شبه العمدة بين دفع الورق أو العين أي الذهب أو الابل بل اللازم عليه الابل وكلام الهداية يشير إلى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنائيات من ان حكم شبه العمدة الاثم والكنارة ودية مغلظة على العاقله اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أهم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الانخف فتتقوت حكمة التغليظ نصافليكن على ذكر منك لتحرره كذا في حاشية الشربلالي على الدرر والذى حرره في رد المحتار أن عبارات المتن مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالهدياة والاختيار والكنز والملتقي أن الدية في شبه العمدة لا تكون من غير الابل فعنى التغليظ أنها وجبت على الجانب من نوع واحد بخلاف الدية في الخطأ فإنه يخير فيها بين دفعها من الابل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والاصلاح والغرر أنها تكون من الانواع الثلاثة وعليه فعنى التغليظ فيها أنها اذا دفعت من الابل تدفع أربعاً بخلاف دية الخطأ فإنها أخماس وهي أخف من الارباع وبذلك صرح في مختصر القندوري حيث قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وفي الجمع تغلظ دية شبه العمدة في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غير الاذكار وفي جنائيات غايات البيان وتغلظ الدية في شبه العمدة في الابل اذا فرضت الدية فيما فاء ما غير الابل فلا يغلظ فيها قال في الجوهره حتى انه لا يراى في النصفه على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار اتفق الاثمة على ان الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمدة ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمدة لا تختص بالابل بل تكون منه ومن الذهب والفضة كدية الخطأ وانما الفرق أنها اذا دفعت من الابل فان كان في شبه العمدة تغلظت بأن تدفع أربعاً وان كان في الخطأ فلا بل تدفع اثماً ساو هـل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره صريحاً لكن عبارة الجمع وغاية البيان تفيد الثاني والله تعالى أعلم (سئل) فيمن اتهم بقتل رجل وللرجل صغار وزوجة وجد أب فمجنز الحد عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم اليقينة فصالح ولي الصغار المذكور عن انكار مبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخطأ والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحاً (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العدة ادبية والله تعالى أعلم وفي فتاوى الحنفية في جواب سؤال أجب حيث كانت الأم وصية على ولديها اللذين هما اخو الميت كان لها الصلح على احدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة للصلح ان الصلح اذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز (اقول) الظاهر رجل هذا الكلام على ما اذا كان القتل ثابتاً أما اذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياساً على دعوى مال الميت كما صرح بذلك العمادى في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصى اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان المدعى عليه مقرباً بالمال أو عليه يمينه أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه فجعل الصلح من الوصى جائزاً على أقل من الدين اذا لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كازروني عن الحنفية من كتاب الصلح (سئل) في صبي

قوله على القتال الا صوب على الجانبى كما في عبارة الخلاصة  
اه منه  
مطلب الدية في شبه العمدة  
ارباع

تحريره في بيان دية شبه العمدة

مطلب يصح صلح الوصى على أقل من الدية اذا لم يقدر على اثبات العقل

مطلب عمد الصبي وخطوه  
سواء

عمد الى صبي وضربه بقدمه على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سبائته فهل يجب عليه ثلث  
دية الاصبغ في ماله بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي كل اصبع من أصابع اليدين والرجلين  
عشرها وما فيها مفصل في أحد هاتئذ دية الاصبغ ونصفها لو فيها مفصلان تنوير من الديات  
وغيره من المتون وعمد الصبي وخطوه سواء عمدنا وتجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل  
العمد لان العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا أحكام الصغار من مسائل  
الجنائيات ومثله في التنوير (أقول) الذي في التنوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة  
الدية اهـ ومثله في متن الجمع وشرح درر البحار مع التنبه على أن وجوبه في ماله قول الامام  
الشافعي وذكر الاستروشن في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانصه عمد الصبي  
والمجنون خطأ وفسه الدية على العاقلة والمعموه كالمجنون اهـ فهذا مخالف لقوله وتكون في  
ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر  
فأكثر ولم يكن من عجم والافق ماله درر اهـ فيحمل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن  
الدية في ماله على ما اذا كان الواجب بالجنائية لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك فيه مسلك الاموال  
كافي الزيلعي أو يحمل على ما اذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة لهم لكن ينفيه التعليل  
بقوله لان العاقلة لا تعقل العمد فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف اذا وقع  
الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره ولو كان يحضر أبوه  
حتى اذ الرزم الصبي شيء يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى  
شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه  
ومنه من أي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي ومطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصيا أهله  
القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع  
عند الدعوى اهـ أحكام الصغار من الجنائيات (سئل) في رجل ضرب آخر بجرف أصاب  
امرأة حرة طاملا ألفت جنينا بسبب الضرب وكان حيا ثم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة  
على العاقلة (الجواب) نعم قال في الاختيار وان ألقته حيا ثم مات ففيه الدية على العاقلة  
وعليه الكفارة لانه صار قاتلا وان ألقته ميتا ثم مات ففيه دية أو الغرة لما روينا اهـ وفي  
المنع ضرب بطن امرأه حرة ولو كناية أو محجوسية فألفت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية  
في سنة فان ألقته حيا مات فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب لانه ألق آدميا خطأ أو  
شبه عمد فوجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه  
الاحكام لا طلاق ماروينا اهـ قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام  
الاختيار ويؤخذ من كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط  
العاقلة في زماننا كما ذكره العلائي والحاوي لان التناصر منتف الا نغلبة الحسد والبغض  
وتبقى كل واحد المكره لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل  
التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى أبي الليث صبيان يلعبون بالرمي فترت بهم امرأة  
فرمى صبي ابن تسع سنين أو نحوه سهما فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عاقلة للعجم وبه  
كان يفتي ظهير الدين المرعشي وفي جنائيات الملقط صبي رمى سهما فذهب عينه لاضمان على  
والده عند أبي بكر لانه يقول لا عاقلة للعجم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان  
للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالبينة ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شيء اهـ أحكام

مطلب ضرب امرأة فالقت  
جنينا حيا ثم مات

مطلب القول في سقوط  
العاقلة في زماننا لعدم  
التناصر

مطلب لا عاقلة للعجم



الصغار من مسائل الجنائيات يحج انقلب فأس من يدق صاب كان يكسر العظم فأتلف عضو  
 انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للعجم اسنح لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون  
 والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يبقى الامام المرغيناني وفي الخلاصة مثله وعلى  
 هذا لو بطش رجل امرأة غيره فضره على الارض وفي يدها صبي فمات بذلك السبب يضمن  
 الضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب ولا تضمن عاقلته كواضع الحجر في ملك غيره فقتل انسان  
 حاوى الزاهد في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلاءي صرح شيخنا الحنفى أن  
 التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتنى كل واحد المكروه لصاحبه فقتله وحيث  
 لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه (أقول) قد أفنى العلامة الحنفى بذلك في  
 عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارة في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على العاقلة  
 وهى أهل الديوان ان كان القاتل منهم وان لم يكن منهم فعاقلته قبلته ويدخل فيها من كان عصابة  
 وانما يكون القاتل كأحدهم اذا كان من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شيء عليه كما في المعراج  
 وفي التتارخانية عن السفناني وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه  
 الله تعالى على أنه لا يزداد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم أو أربعة فلا  
 يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا دراهم أو درهم وثلاث وهو الاصح كما في الهداية فان لم تتسع  
 القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبا كما في المعراج ناقلا عن الذخيرة قال المشايخ هذا  
 الجواب انما يستقيم في حق العرب لانهم حفظوا أنسابهم فأمكن ايجاب العقل على أقرب  
 القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق العجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يشتر أن أهل  
 الامصار الا قد صاروا كالعجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ  
 أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية مانصه وأفتى أبو الليث وأبو جعفر  
 الهندي وأبو ظهير الدين المرغيناني انه لا عاقلة للعجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما  
 بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من الديوان فعاقلته  
 أهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه وحيث علم أن  
 التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد وبغض الناس بعضهم لبعض وتنى كل  
 واحد المكروه لصاحبه فتكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن فوشمة في شرح الجمع ومن  
 لا عاقلة له في ظاهر الرواية تجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عشيرة  
 ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من  
 غيره هذا ما وقف عليه من كلامهم والله تعالى أعلم اه كلام العلامة الحنفى ثم ان وجوبها  
 في بيت المال انما هو حيث كان مستظبا والافق مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا  
 بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها  
 قد وهت ورجمة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسامى أهلها مكتوبة في  
 الديوان ألوفا ومئات لكن لا يتناصرون به فتعين أن تجب في ماله اه وفي النقاية وشرحها  
 للقهستاني ومن لا عاقلة له أى من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو  
 مضبوطا والاى الايكن كذلك فعلى الجاني اه وقد مر أن الدية حيث وجبت على العاقلة  
 تؤخذ في ثلاث سنين وأنه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له  
 عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم

مطلب تؤخذ الدية من  
 العاقلة في ثلاث سنين الخ

أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه يجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارتضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جدا لأن قوله يؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مدة عمره فحق تنقضي الدية وإذا مات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذمي الذي لا عاقلة له يجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذمي لاحقه في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداء وإذا فقد بيت المال وجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذمي فيجب عليه في ثلاث سنين ابتداء أو هاهن يوم القضاء لامن يوم الجنابة فاعتنم هذا المقام فانه مما لم أسبق الى تحريره والحمد لله على تيسيره (سئل) في رجل ضرب رجلا حرا على احدى عينيه عمدا فذهب بذلك ضوءها فهل يلزمه نصف الدية (الجواب) نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد شلت وعين ذهب ضوءها واصلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضا وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه (أقول) قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظرا لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير وشرحه في باب القود فيمادون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محجمة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة اه (سئل) في امرأة ضربت بنتا بمخيط عمدا ففقدت عينها فبأيا يلزمها بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احداهما نصف الدية ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها انقص من حال الرجل ومنفعتها أقل وقد ظهر أمر النقصان بالنقص في النفس فكذا في أطرافها وأجزائها اعتبارا بما كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون دينار من الذهب أو ألفان وخمسمائة درهم من الفضة (سئل) في رجل ضرب رجلا بقضيب عمدا فأصاب خده فأسقط اثنين من اسنانه العليا فبأيا يلزمه شرعا (الجواب) اذا طلب الرجل المضرور من الضارب القصاص حيث كان عمدا يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وان أراد الدية ففي كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسئلة في الشجاج من التنوير وغسيرة وفي الخيرية من الجنائيات أيضا (أقول) ظاهر هذا الجواب أن المجنى عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن المدكور في السؤال أن الجنابة هنا عمدا وقد صرحوا بأن موجب القتل العمدا الاثم والقود عينها فلا يصير مالا الا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية الا برضا القاتل خلافا للشافعي رحمه الله تعالى في أخذ قوليه حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضى القاتل أولا وهذا وان صرحوا به في الجنابة على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجنابة على ما دونها كما يظهر من فروعهم الكثيرة منهم الوقطع رجل يدرجل وهي صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار له مقطوع عيده ان شاء أخذ الدية وان شاء اقتص وانما ثبت الخيار له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقا لم يصوره

مطلب دية العين نصف  
دية النفس

مطلب في عين المرأة ربع  
الدية

مطلب اذا كانت الجنابة  
عمدا الخيار للمجنى عليه  
بين القود والدية بل له القود  
فقط عندنا

في المعيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السبق وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب والقاطع معيبا يختار الجني عليه بين أخذ المعيب والارش كما سلاخ اه وفي أول الجنايات مانصه وهو أي شبه العمد فيمادون النفس من الاطراف عمد موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على انه لا خيار فيه وذكر الزيلعي عند الاستدلال لمذهبنا بأن موجب العمد القود لا الخيار مانصه وعن أنس بن مالك أن عمته الربيع اطمعت جارية فبكرت ثنيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا اليه كتاب الله القصاص ولو كان المال واجبا له لخبر اذ من وجب له أحد الشئيين على الخيار لا يتحكم له بأحدهما معينا وانما يتحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن خمس من الابل أو خمسة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا فقيمة القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت عمدا كزناه ويمتاز كذا كره خوف التطويل انه لا خيار عندنا في العمد ولو فيمادون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا جرح رجل آخر ثم عفا الجروح عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها ثم مات الجروح فهل يكون العفو جائزا (الجواب) نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا الجروح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا علا في على التنوير من فصل في القود وان سرى الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكروا يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لانه عمد وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا اذا كان القتل عمدا فاما اذا كان خطأ فان برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجناية أو الجراحة وذكر وما يحدث منها لم يذكروا سرى الى النفس فان كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة الجروح بان كان يذهب ويحيى ولم يصرف افراس يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بان صار ذافراش يعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فان كان قد راد الية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فيلزمه يسقط عن العاقلة وثلثاه يؤخذ منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكروا يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله عفوت عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنائيات البدائع لمخصا أنقرى (أقول) والفرق على قول الامام بين قول الجني عليه عفوت عن الجناية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل الساري منها وغيره فالقتل يسمى جناية بخلاف القطع والجراحة فانه يشمل الساري مالم يزد قوله وما يحدث منه فاذا قال الجروح أو المقتطوع عفوت عن الجناية يكون عفوا عن الجرح والقطع وعن القتل اذا سرت الجناية اليه واذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شمول السراية بخلاف ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعندهما لا فرق بين الالتفات الثلاثة لانه راد بالعفو عن الجراحة وشحوها العفو عن موجبها فيشمل النفس كالجناية والمتون على قول الامام (سئل) في رجل قبل رجلا عمدا بغير حق بالة جراحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجه الشرع ثم عفا عنه بعض

مطلب يصح عفو الجروح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها

مطلب العفو عن الجناية ان كان في حال الصحة فن جميع المال والا في الثلث مطلب الفرق بين قوله عفوت عن الجناية وقوله عفوت عن الجراحة

مطلب اذا عفا بعض الاولياء سقط القصاص

أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية  
 (الجواب) نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه وللصالح حصته من الدية درر من باب ما يوجب  
 القود ثم قال في شرحه ولا حصة للعافي لاسقاط حقه اهـ والمسئلة في التنوير والمنع والمقتى  
 وغيرها والدية تورث اتفاقا أشباه من القرائض وعفوا الأولياء قبل موت المجرور يصح كما يصح  
 عفوا المجرور لوجود السبب وصحة الإبراء تعمده وجود السبب بزانية قبيل الشجاعة عفا الولي  
 عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتنكب الباقي مالا حاوى الزاهد من فصل أمر الغير  
 بالحنائية (سئل) فيما إذا عفا الولي المقتول عن القاتل عمدًا عن القصاص فهل يسقط القصاص  
 بعفوه (الجواب) نعم ويسقط القود بموت القاتل وبعفوا الأولياء ويصلحهم عن مال ولو قليلا  
 ويجب حالا و بصلح أحدهم وعفوه ولم يبق حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير  
 الأبصار من باب القود في مآدون النفس ومثله في الملتقى (أقول) وما وقع في الاختيار وشرح  
 الجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لأحد مطلقا ورده أيضا  
 في حاشيته على شرح الجمع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت  
 دراية ورواية وتعامه فيما حذرناه في رد المحتار وكتبت فيه مانعه تمت عفا الولي عن أحد القتاتين  
 أو صاحبه لم يكن له أن يقتض غريمه كافي جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيان وغيره أن له  
 اقتصاصه قهستانى قلت وبالثاني أفتى الرمل كافي أول الحنائيات من فتاواه (سئل) في رجل  
 ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فشلت يده وذهب ففعلها ثم أقر المضروب بالاكراه المعتمد  
 شرعاً أنه أبرأ الضارب من دية يده المزبورة فهل إذا ثبت ما ذكره بوجهه الشرعى يكون الإبراء  
 المذكور غير صحيح (الجواب) نعم إذا ثبت اكراهه بذلك له الرجوع عما أبرأ منه والله تعالى أعلم  
 لا يصح مع الاكراه أبرأه مديونه أو أبرأه كفيه بنفس أو مال شرح التنوير للعلائي من الاكراه  
 ومثله في المنع عن الحنائية ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير  
 وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية (سئل) فيما إذا ضرب زيد عمر أعمدا  
 بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتض من زيد بقطع يده  
 اليسرى من مفصل الرسغ (الجواب) نعم قال في الملتقى القود في مآدون النفس هو فيما يكون فيه  
 حفظ المماثلة إذا كان عمدا فيقتض بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد القاطع أكبر من المقطوع  
 اهـ (سئل) في رجل أجنبى دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فالتقت  
 جنبينا ميتا ذكر أحرا محلة بعد ستة أشهر فهل تضمن عاقلة نصف عشر دية الرجل (الجواب)  
 نعم (أقول) وفي الخبرية وقد أفتى والشيخنا أمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة فالتقت  
 جنبينا لا يضمن وإذا خوفها بالضرب يضمن (وأقول) وجه الفرق أن موتها بالتخويف وهو فعل  
 صادر منه نسب إليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا أيضا بأنه لو صاح على كبر  
 فمات لا يضمن وأنه لو صاح عليه فجأة فمات منها تنجب الدية (وأقول) لا تخالفه لأنه بالاول مات  
 بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصحة فجأة المنسوبة الى الصائح والقول للفاعل أنه مات من  
 الخوف وعلى الأولياء الميتة أنه مات من التخويف وعلى هذا فلو صاح على امرأة فجأة فالتقت  
 من صيته يضمن ولو ألفت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعدي عليه عاقلة له فانه تحرير جيد اهـ  
 ما في الخبرية لمختصا (سئل) فيما إذا دخل اللصوص بيت زيد في غيبته وسرقوا أمتعة ليللا  
 فغلب على ظنه أن عمر أجارهم منهم ورفع أمره لحاكم العرف فأحضر الحاكم عمر وأسأله فأنكر

مطلب الدية تورث اتفاقا  
 مطلب عفوا الأولياء قبل  
 موت المجرور يصح

مطلب إذا عفا بعضهم بقياتي  
 الدية في مال القاتل

مطلب فيما إذا عفا الولي  
 عن أحد القتاتين  
 مطلب الإبراء لا يصح عن  
 الدية بالاكراه  
 مطلب الدية من الديون  
 الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى من  
 الرسغ عمدا فقطع يده اليسرى  
 مطلب خوف امرأة بالضرب  
 فالتقت جنبينا ميتا  
 مطلب صاح على امرأة  
 فالتقت جنبينا

مطلب فيما إذا اتهمه بسرقة  
 فشكاه للحاكم وحجبه حتى  
 مات

فضر به فاقترود كران له شركاء عنهم للعاكم فحسبه مدة حتى مات في الحبس عن ورثة يزعمون أن  
 زيد ايضمن ديتيه فهل لا يضمن زيد ديتيه ولا عبرة بزعم الورثة (الجواب) نعم قال في القنية من  
 الغصب من باب ضمان الساعي والتمام يحج شكاً عند الوالي بغير حق وأنى بقائد فضر بالمشكو  
 عنه فكسر سته أو يده يضمن الشاكي أرشه كالمال وقيل ان حبس بسعاية فهرب وتسور جدار  
 السجن فاصاب يده تلقب يضمن الساعي فكيف هنا فقل أنفتي بالضمن في مسئلة الهرب فقال  
 لا ولو مات المشكو عليه بضرب القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسعاية لا تقضى  
 انيه غالباً اهـ ومثله في الحاوى الزاهدى من الباب المرقوم ومثله بالحرف في الفصولين في ٣٣  
 في ضمان الساعي ونقله في غصب المنج عن القنية ومثله في العلائق وإذا اجتمع المباشر والمتسبب  
 اضيف الحكم الى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشباه (أقول) حاصله أنه اذا شكاه  
 بغير حق يضمن ما أتلفه الوالي أو أعوانه من عضو أو من مال دون النفس لان الشكاية لا تقضى  
 الى الموت غالباً بخلاف العضو والمال لان الغالب افضاؤها اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج  
 عن قاعدة الاشباه المذكورة أفتى به المتأخرون على خلاف القياس زجراً عن السعاية بغير حق  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أخذ رجل سكين عمرو بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل  
 لا ضمان على عمرو (الجواب) نعم دفع سكيننا الى صبي فضر به الصبي نفسه أو غيره بغير اذن الدافع  
 لا يضمن الدافع شيئاً خاتمة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيننا الى رجل فقتل به  
 نفسه لم يكن على الدافع شيء تنارخاتيه من النصل الثاني في الجنائية على النفس (سئل) فيما  
 اذا جرح زيد عمرًا ببندقية عمداً في فخذه جرحاً لا يمكن فيه المماثلة وصار صاحب فراس فايلزم زيداً  
 بعد برئه (الجواب) يلزمه حكومة عدل كافي الملتقى وغيره وهي هنا أن يقوم عبداً بلا هذا  
 الاثر ثم معه فقدرا تتفاوت بين القيمتين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج  
 اليه من النفقة واجرة الطبيب والأدوية الى أن يبرأ والله أعلم (أقول) اعلم أن الجنائية بالجرح ان  
 كانت في الوجه أو الرأس تسمى شحجة وان كانت في غيرهما تسمى جراحة والشحاج عشرة بعضها  
 له ارض مقدر بالنص وبعضها فمه حكومة عدل ولا شيء من الجراح له ارض معلوم الا الجنائفة وهي  
 جراحة تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدتوها مع الشحاج باعتبار أنهما قد  
 تكون في الرأس وهذه الشحاج لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد والخطا الا الموضحة وهي  
 التي توضع العظم أى تظهره فانها ان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية وان كانت عمداً  
 ففيها القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مشى عليه في التنوير لكن ظاهراً الرواية وجوب  
 القصاص فيما دونها وهو ستة كائنه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل  
 الواجبة فيما لا نص فيه على شيء عمداً قال الطحاوى تفسيرها أن يقوم بملوك كبديون هذا الاثر ثم  
 يقوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث عشر  
 الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه  
 الشحجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الاول كما في التنوير  
 والنفاية وغيرهما ونقله العلائق عن عدة كتب وفي المعراج أنه قول الأئمة الثلاثة وقال ابن  
 المنذر انه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول  
 الكرخي لو الجنائية في وجهه ورأس أى لانها موضع الموضحة فينشد بفتي به ولو في غيرهما أو تعمس  
 على المفتي بفتي بقول الطحاوى مطلقاً لانه أيسر اهـ ونحوه في الجوهره الخ وكذا ذكره الزيلعي

مطلب يضمن الساعي بغير  
 حق

مطلب أخذ سكين عمرو  
 وضرب بها آخر لا ضمان  
 على عمرو

مطلب يجب حكومة عدل  
 في جرح لا يمكن فيه المماثلة  
 مطلب اختلفوا في تفسير  
 حكومة العدل

وقال وكان المرغيناني يفتي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالأس أو غيرهما وهو قيد لقوله أو تعسر وفي القهستاني وهذا كله إذا بقي للجراحة أثر والأفعندهما لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما تنفق إلى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الألم وعلمه في الذخيرة وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف أرض الألم باجرة الطبيب والمداواة قال فعليه لا خلاف بينهم ما وفي تصحيح العلامة قاسم أنه على قول الإمام اعتماد المحبوبي والنسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً ولا يستحسن أن تجب عليه حكومة عدل مشبل اجرة الطبيب وهكذا جراحة برئت اه وقال شيخ مشايخنا السائغاني ويظهر لي رجحان الاستحسان لأن حق الادعى مبني على المشاحة اه وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه إذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة إلى أن يبرأ وإذا برأ أو تعطلت يده وشلت وجب دينها والظاهر أنه يحسب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جرح زيداً بسكين في ظهره وعجز الجرح عن الكسب فقام يكلف أخت الجرح وزوجها بالنفاق والمداواة فهل تصحكون النفقة والمداواة على الجرح دونهما (الجواب) نعم رجل جرح رجلاً ففجّر الجرح عن الكسب تجب على الجرح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود نقلاً عنه (أقول) ظاهره أن المراد بالنفقة غير المداواة وهي أن تنفق على الجرح من طعام وشراب وكسوة إلى أن يبرأ والظاهر أن هذا أقماً إذا كان الجرح فقيراً ينفق من كسبه بقرينة قوله فعجز عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجرح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط إذا كان فقيراً أو عليه وعلى عياله لم أره فليراجع (سئل) في رجل ضرب رجلاً مسلماً بعصا صغيرة على ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبهة العمد وفيه دية مغلظة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنائيات وأما شبهة العمد وهو قتله قصداً بغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والجر الصغير وأما الضرب بالجر والخبش الكبيرين فمن شبهة العمد أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لغيره الخ نعم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة بلا قود اه ومثله في التنوير وغيره (أقول) قدمنا بيان الدية المغلظة والعاقلة أيضاً فراجع (سئل) فيما إذا عمد رجل وضرب رجلاً آخر بغير حتى بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي زيد الأب أن يقتص منه بعد الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن شهد أنه ضربه بشيء جارح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لأن الثابت باليمين كالثابت بمعينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته بزانية كذا في شرح التنوير للعلاء في باب الشهادة في القتل واعتبار حاله شهد أنه قتله بالسيف فان قالا عمد أو سكتا تقبل ويقضى بالقصاص وإن قالا خطأ يقتضى بالدية على العاقلة وإن قالا لا نسرى قتله عمد أو خطأ تقبل ويقضى بالدية في مال القاتل محيط البرهاني من الجنائيات رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحسن أن اجعل دية في ماله تارة ثانية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً فتاوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب (أقول) وإنما اقتص منه وإن سكت الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل المسئلة بقوله لأن العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو

مطلب على الضارب المداواة  
والنفقة إلى أن يبرأ  
مطلب يجب على الجرح  
النفقة والمداواة

مطلب ضربه بعصا على  
ظهره فمات يلزمه دية مغلظة  
على عاقلة وهو شبه العمد  
قوله وأما شبهة العمد الخ انظر  
أين جواب أمارة له هو قوله  
فهو قتله قصداً الخ لكن  
تحررت القاء بالواو وليحترز  
اه صححه

مطلب لا يحتاج الشاهد  
أن يقول مات من جراحته  
مطلب شهدا أنه قتله  
بالسيف وقالاً عمد أو سكتا  
يقضى بالقصاص

مطلب قال قتلت فلاناً  
بالسيف ولم يسم عمداً ولا  
خطأ تجب الدية في ماله

حادثه في زمان سنة ١٢٤٣ أقر  
بالضرب وأنكر أنه مات منه  
الجواب رجل قال ضربت  
فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري  
أنه مات منها ولكنه مات وقال  
ولي القتل بل مات بضربك  
فانه لا يقتل به اه من  
الفتاوى الهندية اه منه



الضرب بالآلة قاتله عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو أحوط اهـ لكن يحتاج إلى  
الفرق بين الشهادة والاقرار حيث حمل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه  
لما أقر بجناية وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة وهي  
الضرب بالآلة القاتله عادة اذ لو كان ذلك عمدا لذكره بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلا وظهر  
كذبه بالبينه العادلة المنزلة منزلة المعايينة فانه يحتمل على العمد لو جرد دليله وهو الضرب بالآلة  
المذكورة ولهذا قال الخیر الرملي في حاشية المنع بعدم تقدمناه عن غاية البيان ان هذا صريح في  
أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارحة بالبينه لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر وقال  
أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقر به ويحمل على  
الأدنى قال في التتارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلانا بجديدة  
أو سيف ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلانا  
بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اهـ ملخصا لكن التفرقة المذكورة انما تظهر  
على قول أبي يوسف أما على رواية المجرد فلا ولعل رواية المجرد قياسا والأولى استحسان كما يفيد  
ما نقله المؤلف عن التتارخانية تأمل (سئل) في قاصرة أجيرة عندما امرأة نامت القاصرة ليلا في  
بيت المرأة فاحترق بعض ثيابها التي عليها وشي من ثيابها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من  
أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم  
المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أفقئ بعث ذلك الخیر الرملي في فتاويه الخيرية من الجنايات (سئل)  
في رجل يده بندقة فخرجت يدها فاحترق ثوبه فخرجت وأصاب بها ما كان فيها  
رجلا آخر فقتلته فادعى على القاتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم  
يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول (الجواب) نعم حيث  
الحال ما ذكرنا قال قاضيان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القاتل العمد فالدية في مال  
القاتل لورثة المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقل من جنائيات الخانية  
وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمان والدية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواجه زاد  
انقروى من الجنايات اتهم بقتل فقبل لم يقتل فلا نقول كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ  
أو قال قتل عدوى فهذا اللغظان منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد منية  
المتى من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة دعوى وردت في جادى الثامنة  
سنة ١١٤٦ ما وردته شرط صحة الدعوى العلم بالدعوى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى أن  
البندقة التي بها الرصاصه قتلته ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير مدعى لا تسمع لما  
ذكرنا أن شرط صحة الدعوى العلم بالدعوى عليه في شرط تعيين الضارب واقامة البينة بوجهها  
الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمه الله تعالى منهم الخیر الرملي حيث قال في  
فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر  
فخرجت بندقة من بندق أحدهم فقتل رجلا منهم ولا يعلم من هو وولى القاتل يقول حق عند  
هؤلاء يعنى البواردية يعينونه عند أحدهم والا كلهم غرما في فهل اذا أقاموا على واحد منهم  
بينة أنه هو الذى خرجت بندقته فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتتق دعوى القتل عنهم  
أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم علمه ولا تتق الدعوى عنهم اذا الدعوى لا تسمع  
الامن صاحب الحق والبينة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم مجرد الدعوى حق

مطلب اذا شهدوا عليه  
بالقتل بالآلة جارحة لم يقبل  
قوله لم أقصده قتله

مطلب احترق بعض ثياب  
بنت أجيرة بلا صنع أحد  
ثم ماتت لاديه على أحد

مطلب أقر بالقتل خطأ  
وادعى الولي العمد يجب  
الدية في مال القاتل

مطلب اتهم بقتل فقال  
كذا كان مكتوبا فهو اقرار  
مطلب شرط صحة الدعوى  
العلم بالدعوى عليه

مطلب خرجت بندقة  
من بين جماعة فقتل رجلا  
ولم يعلم من هي لا تسمع  
الدعوى عليهم

ليدفعوه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحسد المدعى عليه سمعت دعواه وقبيل  
وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على  
الجميع أنهم اشترى كوا في قتله بيواردهم أو غيرها صحت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق  
ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة والحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم (أقول)  
ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظهيرية حاصلة أنه لو خرج سهم من بين  
جماعة فأصاب رجلا وشهد شاهدان بان هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بان فلانا هو الذي  
ضرب السهم اهـ (سئل) في صغير لا يعقل التصرفات استعماله رجل في تعمير سقفه وأمره  
بذلك كل ذلك بدون اذن وليه ولا وجه شرعي فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال  
وقته فهل اذا ثبت ذلك تجب دية الصغير على عاقلة الرجل (الجواب) نعم أمر الصبي المحجور الذي  
لا يعقل التصرفات ونحوه باخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج أو قال له اصعد  
السطح فأكس الثيل أو أمره بتطين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فتلف  
الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق ذات فالدية على  
عاقلة الأمر في كله جميعا وبه يفتى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم  
الجنين من جنائيات الميتة فتاوى انقرى من السابع في جنائيات الصبيان والمجانين وعليهم  
وتما فواءد فيها وفي جنائية كتاب أحكام الصغار والبراري وغيرها (سئل) في ذبح قتل شقيقته  
المسلمة عمدا بالآلة جازحة ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص  
عليه (الجواب) نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الأكمين كالقصاص  
كذا في الاشياء من أحكام الذبح فالويلها بطلب ذلك بالوجه الشرعي واذا لم يكن لها ولي فلا امام  
أن يقتص أو يأخذ الدية وليس له العفو مجانا كذا في الملتقى وغيره ومثله في الخاتمة والاشباه  
والبحر وغيره (سئل) في رجلين ضربا زيدا بيدهما وبعضهما ضربا بمبرحهما وجعاعا على سائر  
بدنه وربطاه وأراد اذبحه وخوفاه بالقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت ذهاب عقله  
بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما (الجواب) نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية  
(سئل) فيما اذا اجتمع زيد وعمر وبكر مع جماعة عند ثرماء وزح كل منهم من مائها الملتقى ثم  
وقع الدلو في البئر فنزل زيد لاخر اجه منها بعد ما أمر عمر وبكر بربطه بحبل وانزله فيها فانزله  
بحبل مسكاه فلما وصل حصل له غشي فنزل عمر وبكر معه فحصل له كما حصل لزيد فنزل بكر  
وأخر جهما خارج البئر فزاد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر  
فتام ورثة زيد يطالبون عمر وبكر بديته بدون وجه شرعي فهل لا تلزمهم دية (الجواب)  
حيث الحال ما ذكر لا تلزمهم دية (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وماشين في طريق ومع زيد  
بندقية مخزبة حامل لها فوق مشحنا على خزانها لا بجر كتفه وفعله وخرجت رصاصتها فأصاب  
عمر اخرج حته ثم برئ من ذلك الجرح وبعد أيام تعرض مدة بدء أصابه ومات منه عن ورثة برعمون  
أن زيدا يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه شيء (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزمه  
شيء والله سبحانه أعلم (سئل) في طيب ذمي غير جاهل طلبت منه امرأة مرضة دواء لها فأعطاها  
دواء شربه بنفسها في بيتها فزعم ابنها أنه ازداد مرضا بالدواء المذكور وأن الطيب يلزمه ديتها  
اذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية  
من الجنائيات (سئل) فيما اذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي

مطلب صغير استعماله  
رجل في عمل سقف فسقط  
عليه السقف تجب دية

مطلب الاسلام غير مانع  
من ايجاب القصاص

مطلب ضربا حتى ذهب  
عقله تلزمهما الدية

مطلب أمر رجلين أن ينزلاه  
في البئر فزاد ليلزمهما شيء

مطلب برئ من الجرح ثم  
مرض بداء أصابه ومات منه

مطلب في طيب دفع  
لامرأة دواء فزاد مرضها الخ  
مطلب قتل جماعة رجلين  
بالسيوف

مطلب جرحه جراحة  
مهلكة لا يعيش معها  
وجرحه آخر أخرى فالقاتل  
الاول

مطلب ضربه أحدهما  
بعضا والآخر بسيف لا يجب  
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذي  
المسلمين

مطلب شهر عليه سلاحا  
ولم يمكن دفعه إلا بقتله لا شيء  
بقتله  
مطلب في القسامة

بهم إلى الحكم وتوقع دوارجلين بالقتل ثم دخلوا عليهم ما وضربوهما بالسيوف وجرحهما كل  
منهم جرحا مهلكا ما تابه ونهبوا أموالهما ظالما وعدوانا فلزمهم (الجواب) يلزمهم  
القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان قيميا  
هالكا بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم (أقول) في الجوهرة اذا جرحه  
جراحة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحات على  
التعاقب فلو معافا قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر  
واحدة فكلاهما قاتلان لان المرء قد يعوت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن  
الحنابلة ولو قتل رجلا أحدهما بعضا والآخر بجديد عمد الاقصاص وعليهما الدية منصفة وفي  
حاشية السيد محمد أبي السعود الازهرى على شرح من لا يسكن ولو جرح جراحات متعاقبة ومات  
ولم يعلم المتخ منهما وغير المتخ يقتض من الجميع لتعذر الوقوف على المتخ وغيره كافي فتاوى  
أبي السعود مفتي الروم وأما اذا وقف على المتخ وغيره ولا يكون الا قبيل موته فالقصاص على  
الذي جرح جرحا مهلكا كافي الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه القوائد  
الفرائد (سئل) في جماعة في بلدة كذا اذا أبهم واجتمعهم على ضرر المسلمين والسعي بالفساد  
في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين وتغريهم  
أموال السياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي للحاكم قتلهم (الجواب)  
نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيالي وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) فيمن شهر سلاحا على  
مسلم خارج المصر فضر به المشهور وعلمه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يمكن دفعه إلا به فهل اذا  
ثبت ذلك شرعا لا شيء بقتله (الجواب) اذا لم يمكن دفعه إلا بقتله والحالة هذه فلا شيء عليه  
بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع الصائل (أقول) التقيد بخارج المصر قيدا اتفاقا  
والمسئلة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود فيما دون النفس (سئل) في قتل وجد  
بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عمدا على  
أهلها فما الحكم الشرعي في ذلك (الجواب) حيث وجد في مكان غير مملوك لاحد قريب القرية  
بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا ينسئه له وبالقتل أثر القتل خلف حسون  
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

\*(فصل في جنائية الهائم والجنائية عليها)\*

(سئل) فيما اذا وضع زيد سم فار مخلوطا بدم وماء في وعاء في حن الدار لاجل هلاك الذباب  
فأخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعته بالشرب من حصان لن يدف شرب منه ومات فقام زيد  
يكاف أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له  
ذلك (سئل) فيما اذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فانفلتت بنفسها ولم يمكن إردّها  
وركضت في الطريق فأصاب امرأة نصرانية فوقع على جنبها وتعرضت من ذلك وترى من  
صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم انفلتت دابة بنفسها وأصاب مالا  
أو آدميا نهارا أو ليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء عيار أي المنفلتة  
هيدر شرح التنوير للعلائي من باب جنائية البهيمة والجنائية عليها (سئل) فيما اذا قاذر  
دابة ليسقيها من بركة ماء في البادية فجاء عمرو بفرسه ليسقيها أيضا من البركة مع دابة زيد فقال  
له زيد أبعده فردد عن دابتي فلم يمتثل أمره وقادها بحجب دابة زيد وصدمتها حال قودها

مطلب وضع سم فار في  
وعاء فأخذته بنت ووضعته  
عند حصانه فشرب منه  
ومات

مطلب انفلتت دابة بنفسها  
فأصاب شيئا فهو هدر  
مطلب تضمن القائد  
ما صدمته الدابة

وأدخلتها بصدمتها في ماء البركة فخبطت فيه ثم خرجت وقد ورع بطنها وماتت بسبب ذلك فهل  
يضمن عمر وقمة دابة زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه (الجواب) نعم قال في التنوير ضمن  
الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بضمها  
أو خبطت يدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب (سئل) في راكب  
فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة ترزعم  
ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وإن نفعت برجلها أو ذنبها وهي  
تسير لا يكون ضامنا خالية من جنابة البهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يدها  
أو برأسها أو كدمت أو خبطت وإن نفعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وإن أوقفها يؤخذ بنفقة  
الرجل والذنب أيضا خلاصة من الفصل الرابع في الجنابة على غير بنى آدم ولو كانت الدابة سائرة  
وصاحبها معها قائدا أو سائقا أو راكبا يكون ضامنا لجميع ما جنت إلا النفقة بالرجل أو الذنب  
تأخر خاتمة من السابع عشر (سئل) فيما إذا ربطت يد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه  
فانفلت بنفسه وعوض حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد (الجواب) نعم والمسئلة  
في الخيرية والتنوير وغيرهما وهي راجعة إلى أن جرح العجماء جبار ربط جواره في سارية فجاء  
آخر بجواره وربطه فعوض أحدهما الآخر وهلك إن في موضع لهم ولاية الربط لا يضمن والا  
ضمن برزازه من الرابع في الجنابة على غير بنى آدم (سئل) فيما إذا ربطت يد دابته في موضع له  
ولاية ربطها فيه فجاء رجل ونفخها بعود فنفتحت برجلها فقتلته وله ورثة ترزعم أن لهم أخذ الدابة  
أو تضمن صاحبها فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان (الجواب) نعم  
(سئل) فيما إذا كان لزيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فقل رجل ربطه ليسزبه على بقرته  
فوطئ الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا  
كان لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد إليه وقال له إن ثورك نطوح فاربطه ونهه عن إرساله  
فلم ينهه وسيره إلى المريع مع دواب القر فنطح بقرته زيدا وعطلها وماتت من ذلك فهل يضمن  
الرجل قيمتها (الجواب) نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كاذر كذا في الزاوية نقلا عن  
المنية في الجنائيات ونصه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الأشهاد بالنفس والمال ومنه في  
الخيرية (سئل) فيما إذا كان لرجل كلب عقور يؤدي من يمر به ويقدم إلى الرجل جماعة  
وأشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم ينعه ولم يربطه في زمان يقدر فيه على ذلك  
حتى عض صبيًا وتعلل ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان (الجواب) نعم والمسئلة  
في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كلب عقور يؤدي من يمر به فلاهل البلد أن  
يقتلوه وإن أتلغ شيئا يجب على صاحبه الضمان إن كان تقدم إليه قبل الاتلاف والأفلاشي  
عليه كالحائط المائل اه قلت وفي شرح منسلا خسرو له كلب يأكل عنب الكروم فأشهد فيه  
فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وإنما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط  
والثور وعقر الكلب العقور فيضمن إذا لم يحفظ اه فيمكن حمل المتلف في كلام الزيلعي على  
الآدمي فيحصل التوفيق بين كلام الزيلعي وكلام منسلا خسرو والله تعالى أعلم من باب  
جنابة البهيمة (أقول) كأنه فهم من كلام منسلا خسرو أنه لا يضمن المال في الكلب العقور  
وهذا غير ما ادعى أن كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه موجب للضمان إذا  
أعقبه تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا ينفذ فيه

مطلب نفعت الدابة برجلها  
أو ذنبها الخ

مطلب انفلت حصانه وعوض  
حصان آخر لا يضمن

مطلب ربط جواره فجاء  
آخر وربط جواره وعوض  
أحدهما الآخر

مطلب إذا نفخ الدابة  
فنفتحت برجلها فقتلته  
لا يضمن صاحبها

مطلب أشهد عليه أن  
ثورك نطوح فاربطه فلم  
يفعل فنطح بقرته يضمن

مطلب إذا أشهد على  
صاحب الكلب العقور قبل  
الاتلاف يضمن

مطلب له كلب يأكل عنب  
الكروم لا يضمن وإن أشهد  
عليه

مطلب ما يخاف منه تلف  
الآدمي فالأشهاد فيه مقيد

الاشهاد بدليل تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد فيه موجب لضمان النفس والمال وقد  
 صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب يا كل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى  
 أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح  
 الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال تبعالها اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا  
 مخالفة بين كلامي الزيلعي ومن لا خسر ولا نكلام الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه  
 تلف الادنى فالاشهاد فيه مفيد موجب لضمان النفس والمال وكلام من لا خسر وفي كلب  
 العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آخر باب  
 القود فيما دون النفس عن القاضى يدعي أن الاشهاد لا يكون الا في الحائط المائل لافي الحيوان  
 اه لكن أفتي في الخسرية بالضمان بعد الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح  
 مستند لما في البرازية عن القنية في نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال وفي  
 المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه هذا ما حررته في رد المحتار على الدر المختار  
 (سئل) في ثور انفلت نهارا بنفسه من دار صاحبه في غيبته بلا صنعه فدخل بيت رجل وأكل  
 له حنطة وشعير افهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلسا  
 أو نهارا ففسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين برأية نقلا عن  
 الجامع وفي العميون غنم دخلت بستانا ففسدت وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان  
 لم يسبقها لا ضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادة من الفصل ٣٢ وأجاب قارئ الهداية  
 اذا كانت المواشي ترى فالتلفت شأ من مال مسلم أو ذبي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان  
 فيه للحدث جرح العجماء جبار والله تعالى أعلم (سئل) في جمال معدة جمال سمحات سائقها  
 في طريق عام أحد طرفيه سفح جبل والاخر واد عميق فجاء زيد بجملته المجل من طرف السفح  
 وساقه على هذا جمال الجمال ونهاه الجمال مرارا فلم ينته فصدم جملا من جماله وأوقعه في الوادي  
 بسبب سوقه فهل الجبل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجبل بعد الثوب بالوجه الشرعي  
 (الجواب) نعم كافي التنوير (سئل) فيما اذا دفع زيدا كديشه لراع أجير مشترك ليرعاه  
 ويتعهده بالحفظ باجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو بدون اذن زيد مالكة ولا وجه شرعي وفارقه  
 ثم بعد مدة نحو شهر رده مفقود العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه (الجواب)  
 نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كافي الدر المختار للعلائي  
 (سئل) في ثور مشترك نصفين بين زيد وأيتام وصلى عليهم طلب وصيهم الثور من زيد  
 ليكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويريد  
 الوصي تضمينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك (الجواب)  
 نعم (سئل) في رجل ضربه الراعي بعصا عمد على رجله فكسر هاهل يضمن لصاحبه قيمته  
 (الجواب) نعم والمسئلة في التتار حاتمة (أقول) قال في الدر المختار والتقيد بالعين أى في قول  
 المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل  
 جميع القيمة كالمقطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غير ما كقول وان  
 ما كولا خسر كما هي في العينين لكن في العميون ان أمسكه لا يضمنه شيأ عند أى حنيفة وعليه  
 الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين المأ كول وغيره في غير المأ كول لو قطع  
 احدى قوائمه يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كافي الهداية وأما المأ كول فانه

مطلب انفلت ثوره فاكل  
 حنطة رجل لا ضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربع  
 قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل  
 الثور عند الشريك بعد  
 الطلب يضمن قيمة حصه  
 شريكه

مطلب كسر الراعي رجل  
 الجبل يضمن قيمته

مطلب يفرق بين الجناية  
 على الدابة المأ كولة وغير  
 المأ كولة

ينتفع به لئلا كل بعد قطع قوائمه فيخير مالكيهين تركه على القاطع وتضمنه قيمته وبين امساكه وتضمنه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والاول أصح اهـ وعليه المتون والشروح أيضا وبه يقتضي كما في جامع الفصولين فيترج على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلائي عن العيون (سئل) فيما إذا كان لزيد رجل اعتاد العض فتقدم الى صاحبه رجل وقال ان جلتك بهذه الصفة فأربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدر فيه على ذلك فسيره الى المرحى فركب على رجل الرجل وعضه ومات من ذلك ويريد الرجل الآن تضمين زيد قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في جنائيات الخيرية بنقلها (سئل) في رجل ضرب جارا آخر عمدا فجرح على اذنه فهل لساعته ويريد صاحبه تضمين الضارب قيمة بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ذبح جارا غيره ليس له أن يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يسكن المذبوح عمداية من جنائيات الدواب (سئل) في رعاة غنم قادوها قريبا من خيار زيد التام بحقلته فرعته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ماتلف (الجواب) حيث قادوها قريبا من خيار زيد بحيث لو شاعت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتاي إذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاعت تناولت من الزرع ضمن اهـ ومثله في الفصولين

مطلب له جل اعتماد العض  
فأشهد عليه

مطلب الراعى اذا قادها  
قريبا من الزرع يضمن

\*(كتاب الحيطان وما يحدث  
الرجل في الطريق وما  
يتضرر به الجيران)\*

\*(كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرر به الجيران وشيخو ذلك)\*

مطلب ان وقع الحائط يكن  
ضمانه على لا يضمن

مطلب سقط الحائط بعد  
الطلب والاشهاد يضمن

مطلب الاشهاد في الحائط  
المائل غير شرط بل الشرط  
الطلب

(سئل) فيما إذا كان بيد زيد حمام جار في نواجره من مالكة فانقضت مدة اجارته وانقض حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعد من أحد ولا صنع فقام على الصغير يكلف زيد دفع دية الصغير زاعما أن زيدا قال لمالك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على فهل لا ضمان على زيد في ذلك (الجواب) نعم أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهم دم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة مالو قال رجل لا شئ ضمن لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء خاتمة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح أيضا بجهاالة المكفول عنه ولا بجهاالة المكفول له وبه مطلقا (سئل) في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه لدى بيعة شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفة ورفوفاو بعض فهل يضمن ماتلف بعد ثبوت الطلب والاشهاد عليه بذلك (الجواب) حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها وأشهد عليه بذلك يضمن ماتلف لأنه صار متعلبا والمسئلة مشهورة في المتون من الحائط المائل في الجنائيات (أقول) قال الزيلعي الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليمكن من اثباته عند جوده أو جوده عاقلة فكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اهـ ومثله في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا صديقا أو امرأة أن مال الى طريقهم وواحد من أصحاب السكة الخاصة أن مال اليها وصاحب الدار أو سكانها أن مال اليها اهـ وفي جامع الفصولين والاشهاد انما



يصح من يضره وقوعه لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يتضرر بوقوعه فيصح  
 الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من  
 المالك والساكن باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اه (سئل) في دار جارية في ملك زيد  
 وفيها حجر عمرو من زيد مدة معلومة باجرة مقبوضة بزيد وفي أثناء المدة مالت طبله علوية  
 في الدار لجهة ساحتها وطلب عمرو من زيد تعميرها ونقضها فلم يفعل في مدة بقدر على نقضها فيها  
 حتى سقطت على زوجة عمرو وقتلتها بعد ما أخبره عميلها وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية  
 الزوجة عاقلة زيد (الجواب) حيث مال الحائط وهو الطبله المذكورة الى الدار المنزورة  
 وطالب عمرو والمستاجر زيد مال الكهبا بنقضها وتعميرها أو شهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها  
 في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت نفسها هي زوجة عمرو والمستاجر ضمن عاقلة زيد دية  
 الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والمثني والهداية وغيرها  
 (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمرو فواصل بين داريهما مال الى جهة دار زيد فتقدم الى  
 عمرو وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون التعمير عليهما بحسب الملك المشترك بينهما نصفين فلم  
 يرض عمرو بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف زيد حائطا وبيتا وحرقتا وهو مقر أن الحائط مشترك  
 بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع إمكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف  
 (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضيان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لأحدهما عليه جمولة  
 فقال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الجمولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر  
 بصاحب الدار فان أقر أن الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فاذا أفسد  
 شيئا بسقوطه بعد إمكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك (سئل)  
 في رجل حفر بئر في طريق العامة في قرية بدون إذن الامام وتركها وأمره أهل الخسلة بطمعها  
 فلم يفعل حتى تردى فيها رجل وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي (الجواب)  
 حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة المزبور بدون إذن الامام يضمن قيمة الجمل لمالكه والله  
 تعالى أعلم قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تدعى العاقلة لو حفر بئرا  
 في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ملتي فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أي واحد من  
 المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأت الامام فان أذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق  
 جوعا أو عطشا أو غمما لا ضمان به يقتضي خلاصة خلافا لمحمد اه احتقر بئر في طريق مكة أو  
 غيره من القيا في غير محل للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وبهذا عرف أن المراد  
 بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المناوز والصحارى لانه لا يمكن العدول عنه  
 في الامصار بالمبادون الصحارى كذا في شرح الزايد على القدوري في أواسط الديات رش الماء  
 على طريق فعطبت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر  
 الاجير أو السقاء بالرش فرش فناء دكان الآخر ضمن الامر دون الرش والحارس اذا رش ضمن  
 كنهما كان منية المفتي من مسائل الطريق ومسئلة رش الماء في الطريق في العمادية من  
 فصل ٣٢ في أنواع الضمانات باحسن وجه (سئل) في سكة غير نافذة فيها بيوت للجماعة  
 معلومين فعمد أحد الجماعة وأجرى ميزابا بسطحه وسبأه الى السكة المزبورة بدون إذن من  
 يقيم الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعا (الجواب) نعم أخرج الى طريق العامة كنهنا أو  
 ميزابا أو جرضا أو دكانا جازا لم يضر بالعامة ولكل واحد من أهل الخصومة منهعه ومطالبته

مطلب طلب المستاجر من  
 المؤجر نقض الطبله المائية  
 وأشهد عليه فلم يفعل حتى  
 سقطت على زوجته ضمن  
 عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه  
 في الحائط المشترك فلم يعمر  
 حتى سقط يضمن بحصته

مطلب حفر بئرا في طريق  
 العامة تردى فيه رجل ضمنه  
 في ماله

مطلب المراد بالطريق  
 الطريق في الامصار دون  
 القيا في  
 مطلب رش الماء في  
 الطريق

مطلب ليس له اجراء الميزاب  
 والسيالة الى السكة

بنقضه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كسجده وشموه لا وان كان يضر  
بالعمامة لا يجوز احداثه والقعود في الطريق ليسع وشرع على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه  
أحد باحداث ما ذكرنا مطلقاً أضر بهم أو لا الا باذنهم أي باذن أهله لان الطرق التي ليست  
بنافذة مملوكة لاهلها فهم شركاء وهذا يستحقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من  
الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضر بهم أو لم يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه  
ملك ويجوز الانتفاع به لم يضر بأحد من باب ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن  
رستم للوالي أن يعطى من طريق الجادة أحد البيتي عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر  
ليس له ذلك وليس هذا الا للشفعة قالوا واللسان أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة خاتمة  
من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة (سئل) في سكة غير نافذة فيها دور للجماعة ذميين يزيد  
أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصته منها بدون اذن من البقية وله وجه شرعي  
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها  
أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الأعظم اذا كثرت فيه  
الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يحث الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن  
يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط برزاقية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام  
عن محمد السكك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئراً لصب الماء وان  
اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يروا ويجلسوا عمادية من  
الفصل المذكور (سئل) في رفاق غير نافذة فيها دور للجماعة خفر فيه واحد منهم بئر بالوعة ينزل  
فيه أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الرقاق وله وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا باذنهم  
ويمنع من ذلك (الجواب) نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئاً لا يملكه الا باذن كل أهل  
السكة الاعلى والاسفل وما يصنع في السكك من الكنف والمنازيب ان حديثة لكل أحد أن  
يهدمه وان قد عترة تركت وقال محمد في الحديثة ان لم يضر أحد لم يهدمه برزاقية من الحيطان  
وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحداث مطلقاً أضر بهم أو لا الا باذنهم لانه كملك الخاص  
بهم شرح التنوير للعلاء من باب ما يحدث الرجل في الطريق (أقول) قوله الا باذنهم مخالف لما  
يفهم مما مر أنفع من العمادية من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لكن ما هنا هو المذكور في  
المتون والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الكريم بن محب الدين  
القطبي الحنفى رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بمنزلة خارج عن جدران في موضع غير نافذ  
يضر بالمارة بالطرقة بالقدر والتجاسة وله أيضاً بارة بين الجدران وهي ضارة بأساس الجدران  
فهل للحاكم الشرعي منعه من ذلك أم لا أجاب ان كان الضرر بينهما منعه القاضي من ذلك والا لا  
والله تعالى أعلم فتاوى الكاظمي من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد  
صاحبها أن يحفر بئر بالوعة على بابها خارج داره فلهم أن يمنعه فان غطى رأسها وكسبها وجعل  
طريق الوصول اليها من الداخل فلهم أن يمنعه لان الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فلهم  
منعه عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة من الباب الرابع طريق غير نافذ كان لأصحاب  
الطريق أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه الدواب وأن يتوضوا فيه وان عطب انسان  
بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حفر فيها بئر أو بنى فيها بناء فعطب انسان بذلك  
يضمن ويؤاخذ بان يطم البئر خاتمة من فصل فيما يجوز لاحد الشئ يكن أن يعمل في المشترك

مطلب للوالي أن يعطى  
أحداً من الطريق لبني  
عليه ان لم يضر أحداً  
مطلب ليس لهم قسمة سكة  
غير نافذة ولا بيعها ولا  
ادخالها في دورهم  
مطلب ليس لاحدهم أن  
يحفر فيها بئر أو اجتمعوا  
كلهم

مطلب ليس له حفر بالوعة  
في سكة غير نافذة  
مطلب الكنف والمنازيب  
ان حديثة هدمت والترك  
مطلب لا يجوز الاحداث  
في سكة غير نافذة وان لم يضر  
الا باذنهم  
مطلب يمنع من اخراج  
المنازيب الى غير نافذة

مطلب ليس له حفر بئر بالوعة  
على باب داره وان غطى رأس  
البئر  
مطلب لأصحاب طريق  
غير نافذ أن يضعوا فيه  
الخشب

(سئل) في دخلة غير نافذة مشقة على عدة دور وضع واحد من أبواب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون إذن منه ولا من بقية أهلها وتضرر صاحب الجدار بذلك ضررا ينافي هل يؤمر الواضع بإزالته (الجواب) نعم كما مر عن شرح التسيير ومثله في المتون والشروح (أقول) هذا إذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار أو ما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا ضرر لغيره في مدة يسيرة على جرى العادة فإنه لا يمنع بدليل ما قدمه أن نفع الخاتمة وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينا في طريق غير نافذة فلو ترك من الطريق قدرا مرور ويتخذ في الأحياء مرة ويرفعه سرعيا فله ذلك ولكل امسالك الدواب على باب داره لأن السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن يبنى فيها وامسالك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التارخانية أن فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يحده معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بنفسه وبين بقية أهلها كان باحداه فيها بئرا أو نحوها شاعلا للملكه ومالك غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصة شركائه تأمل والله تعالى أعلم

(سئل) في دخلة غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدلا لقاء القمامات والاوزاخ من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرف بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكر يبيح القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في ذلك (الجواب) نعم ثم الاصل أن ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف قديما حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة توحيدي على النقاية في مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم انها قديمة فبالاولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في داره طبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملة مساكن داره موقوفة فسبب ذلك قريتين وشبا كالضوء قديمين للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع الضوء عنهما بالكلية وركب بحسرين على حائط القاعة الخاص بهما وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ماسد به القمريتين والشباك ورفع الجسرين دفع للضرر عن الوقف فهل يجاب الناظر الى ذلك ويبيح القديم على قدمه (الجواب) نعم وهذا أعنى سد الضوء بالكلية من الضرر البين والفتوى على منعه كما في البحر والتسيير وخواشي الاشياء للسيد الجوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن الشحنة ونقله العلامة البيري في خواشي الاشياء قائلا في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام النعمان اسكنه الله فسيح الجنان تمتع بالروح والريحان (أقول) قدمنا في متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات نقل عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما اذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان والجاره في دايه مربع أيضا أسفل من الاول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة مسقفة بسقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها وينسد بسبب ذلك الضوء المزبور بالكلية وفي ذلك ضرر بين لزيد ويريد منع الجار عن ذلك فهل له منعه (الجواب) نعم فان سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما أفتى بذلك العلامة المفتى ابو السعود والله سبحانه الموفق (أقول) قدمنا في

مطلب وضع اوساخ داره  
لصيق جدار جاره يؤمر  
برفعه

مطلب اراد أن يتخذ طينا  
في طريق غير نافذ الخ  
مطلب لكل من أصحاب  
الدخلة امسالك الدواب على  
باب داره

مطلب اذا فعل ما ليس  
من جملة السكنى يضمن حصة  
شركائه

مطلب في ساحة الدخلة  
موضع معدلا لقاء الزبالة  
يبيح على قدمه

مطلب الاصل أن ما كان  
في سكة نافذة ويعرف حاله  
يجعل حديثا وللإمام رفعه

مطلب سد الضوء بالكلية  
من الضرر البين المقتضى منعه

مطلب ليس له سد قمارى  
الجار

مطلب اذا قل الضوء ولم  
يكن الضرر بشي لا يمنع  
مطلب ليس له سد الضوء  
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبايك  
تطل على ساحة دار الجار  
ويؤمر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من  
شبايك تشرف على  
المشرفة والقصر اذا لم يكونا  
محل قرار النساء

مطلب له منعه جاره من  
الصعود الى السطح حتى  
يتخذ ستره

مطلب يمنع الذي من تعلية  
البناء اذا حصل ضرر لجاره

مطلب يمنع من فتح كوة  
تشرف على جاره وان كانت  
قديمة

مستقرات القضاء اذا كان له قريتان فقد ضوء احدهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى  
لا يمنع والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه ليرد ونحوه والظاهر ان الشباك  
كالباب والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة  
لجاره وبينهما فاصل ويعارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان الطبقة شيئا كمنع نصف  
اشراقه بسبب طبقة زيد والحال انه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجار فهل ليس للجار منعه  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائوت قديمه معدة لحياكة عبي الصوف وبجائط  
الحائوت طاقة قديمة للضوء ولداعروا خلف الحائط بيت محاذ للطاقة يريد عروا تعلية الى فوق  
الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيد لانسد اضاءة الطاقة بالكلية فهل ليس لعمر وذلك (الجواب)  
نعم ونقلها ما تقدم (سئل) في رجل بنى في داره قصر له شبايك مطلية على ساحة دار جاره التي هي  
محل قرار نساءه وجاوسهم بنى مسلما من حجر يصعد منه للقصر مشرفا على الساحة المذكورة  
ثم بنى طبلة على طبله جاره لمنع الاشراق بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجار تكليف  
الرجل رفع الطبلة وسد الشبايك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك  
(الجواب) نعم يسوغ له ذلك الا ان يبني الرجل ساترا في ملكه يمنع الاشراق وفي مجموعة عطاء  
الله افندي نقلا عن حيطان المضمرات والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها  
يؤمر صاحبها بسدها وعليه التتوي (سئل) فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبايك يكافه  
جاره سد هاتم الا بانها تشرف على مشرفة في داره وعلى باب قصر فيها والحال ان المشرفة والقصر  
ليسا محل جاوس نساءه وقرارهن بل في الدار سفل فيسهل فتحها وهو محل قرارهن وجاوسهن  
وأعمالهن فهل حيث كان الامر كذا لا يجبر زيد على ذلك (الجواب) نعم (أقول) هذا ظاهر اذا  
كان الناصر المذكور لا يجالس فيه النساء أصلا ما لو كان النساء يسكنن فيه في الصيف مثلا وفي  
الليل دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل (سئل) فيما اذا كان لكل من جارين سطح  
بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الا أن أحدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره  
في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ ستره فهل للجار ذلك (الجواب) نعم  
رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فآخذ المشترى جاره حتى يتخذ حائطاً بينه  
وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود  
السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في  
داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن الصعود لانه كما يضره هو يضره الآخر  
خاتمة من فصل ما يدخل في البيع بلا ذكر ومثله في الزاوية من الحيطان من الثاني في الحائط  
وعمارته (سئل) عن الذي اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبايك تشرف  
على جيرانه هل يمكن من ذلك (الجواب) أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن  
يفعل في ملكه جاز لهم ومالم يجر للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره  
هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا  
بين المسلمين بل يسكنون منعزلين عن المسلمين وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية  
وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجتمعون  
فيه كالكنيسة اه (سئل) في ذي يريد فتح كوة في حائطه مشرفة على دار جاره الذي وعلى  
عوراته وفي ذلك ضرر بين علي الجار ويرغم انما قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم

والحادث حيث كان الضرر بينا (الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بينا كتيبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيها تأمل اهـ (سئل) فيما إذا كان لز يد طبقة في داره لها شباك قديم مشرق على حوش هندو أسطحته وتريد هندسنا حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتبها الى حافة الشباك من أسفله من غير أن تعتمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئا من الشباك أصلا ويعارضها في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم بين له حائط مشترك بينه وبين جاره أراد جاره أن يتخذ غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمدا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك برازية من الحيطان من نوع فحين يحدث عمارة تضر بصاحبه (سئل) في رجل بنى حائطا فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره بهارضة في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأنه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى كافي الخاتمة وأفتى بذلك الخير الرمي والمرحوم العثم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره قوس حجر ملاصقا للجدار جاره من غير أن يستند للجدار المذكور وأن يضع على القوس جذوعا يركب عليها طبقة تعلوها وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعما أنه يسد من داره الهواء القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لز يد طبقة عالية في داره وللطبقة طاقات ففتح بجدرانها طاقة أخرى فقام عمرو يعارضه ويكافئه سدها بلا وجه شرعي متعللا بأنها تشرف على باب طبقة له في داره إذا صعد أحد إليها والحال أن ما تشرف الطاقة عليه ليس محل جلوس نساء عمرو وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الأمر كذا كرمع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب) الفتوى على أن الكوة حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء تسد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المضمرات وغيره حيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره طبقة على مربعة الخاص به ويعارضه جاره متعللا بأن أحد حيطان الطبقة إذا بنيت يقع تجاه شباك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي الخاتمة وغيرها (سئل) فيما إذا اشترت دمية دارا فيها قصر له شباك قديمة مشرفة على أسطح جماعة يفصل بينها وبين الشباك طريق عام فقام رجل يكلفها سد جميع الشبايك المزبورة متعللا بأن بعضها يشرف على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نساءه وقرارهن فهل يمنع الرجل من تكليف الدمية ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللا أن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال أنه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من قامتي رجل فهل له تعلية سطحه كذا كرمع الجار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جنيئة جارية في وقف بر ملاصقة لحوائط جارية في وقف أهلي ففتح ناظره شبايك الجوانيطة على الجنيئة ويريد ناظر وقف الجنيئة أن يبنى بيتا تجاه الشبايك يفصل بينهما

مطلب لا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بينا

مطلب لها أن تبنى حائطا ملاصقا لحائط الجار

مطلب له أن يتخذ غرفة بجانب بيت جاره الخ  
مطلب لا عبرة بزعمه أنه يسد عنه الريح والشمس

مطلب تسد الكوة المشرفة على موضع النساء بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره

مطلب إذا كانت الشبايك تشرف على الاسطحة ورأس درج الجار لا يؤمر بسدها

مطلب له تعلية سطحه وإن سهل الصعود الى سطح الجار

مطلب له أن يبنى بيتا في الجنيئة تجاه شبايك الجوانيطة

فاصل وفي ذلك مصلحة للوقف لتكون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة  
ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها ويعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه  
شرعي فهل يسوغ لناظر وقف الجنبنة ذلك وينع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك  
(الجواب) نعم كما في الخانية والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان أراد قيم الوقف أن يبنى في  
الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال ارض الوقف ~~يكون~~  
بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك  
فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبنى فيها بيوتاً فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون  
أنفع للفقراء كذا في الخانية بجزر من الوقف (سئل) فيما اذا كان زيد حائط مختص به فاصل  
بين داره ودار جاريه يزيد أن يفتح في أعلى الحائط المزبور كوة ليضع فيها قربة للضوء فوق قامة  
الرجل ولا تكشف على محل نساء أحد أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طبله  
مشتركة بين زيد وعمر وفاصلة بين دارهم ما انهدمت ولا أحدهما بنات ونسوة فإراد أن يبنيهما وأبي  
الآخر فهل يؤمر بالبناء معه (الجواب) ان كان أصل الطبله المذكورة يحتمل القسمة بان يمكن  
كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الآبي على البناء وان كان أصل الطبله المزبورة  
لا يحتمل القسمة يؤمر الآبي بالبناء على قول أبي الليث لفلساد الزمان كما في قاضيخان والله  
المستعان جدار بين رجلين انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة فإراد صاحب العمال أن يبنيه وأبي  
الآخر قال بعضهم لا يجبر الآبي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما  
ستره قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل  
القسمة يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الآبي على البناء وان كان أصل الحائط  
لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الآبي بالبناء قاضخان ومثله في الفصولين من فصل ٣٦  
في مسائل الحيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيخان وهو  
حسن جداً وانما لم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطبله تحتمل القسمة  
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم يبنى  
حائطاً حاجزاً بينهما دفعاً للاطلاع الباقي عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع أذيتهم عنه فهل  
يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحصته يفعل القاضي للمصلحة  
(الجواب) قال في العمادية من الفصل ٣٤ دار بين رجلين اقتسموها وقال أحدهما يبنى  
حائطاً حاجزاً بينهما فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في  
حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة  
بحصته يفعل القاضي للمصلحة اهـ وقد حصل عما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب  
(سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمر ومشارك بينهما وليس لأحد عليهما جذوع ويريد زيد  
أن يضع عليه جذوعاً فهل له ذلك وليس لشريكه عمر وأن يمنع من ذلك ويقال له ضع أنت مثل  
ذلك (الجواب) نعم وان لم يكن لأحدهما عليه خشب فأراد أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس  
للآخر أن يمنع له ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الامام صاعد  
النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب أراد أحدهما  
أن يزيد خشباً على خشب صاحبه أو أراد أن يتخذ عليه ستره أو يفتح كوة أو باباً حيث لا يكون  
له ذلك الا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك الا باذن

مطلب له أن يبنى في أرض  
الوقف بيوتاً يستغلها ان  
كان أنفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه  
كوة للضوء فوق قامة الرجل  
مطلب في جبر الآبي على  
الستره

مطلب يأمرهم القاضي  
ببناء حائط للستره والنفقة  
على قدر الحصص

مطلب حائط مشترك بينهما  
لا أحدهما أن يضع عليه  
جذوعاً ويقال للآخر ضع  
أنت مثله

مطلب ليس له أن يتخذ  
ستره أو يفتح كوة على جدار  
لها عليه خشب



صاحبه الا ان ترك القياس الضرورة انما لو منعنا من وضع الخشب من غير اذن شريكه ربحا  
لا ياذن شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة معدة في المسائل التي  
عددناها والله تعالى اعلم عمادية من الحيطان في ٣٥ (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد  
وعمر وهو مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع ويريد زيد ان يبنى عليه طبله بدون اذن من  
شريكه ولا رضامنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال قاضينا جدار بين  
رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الآخر اضر الشريك بذلك ام  
لم يضر اه وفي البرازية جدار بينهما هما عليه حولة واراد احدهما زيادة حمل لا يمكنه  
الا باذن شريكه اه (سئل) في حائط مشترك بين زيد وعمر وواصل بينهما دارهم ما لهم عليه  
خشب يريد زيد ان يفتح في الحائط كوات ويضع فيها خشبا بازاثة على اخشاب جاره عمر وكل  
ذلك بلا اذن من عمر وهل ليس لزيد ذلك الا باذن عمر (الجواب) نعم ولو كان جذوع احدهما  
أكثر فلا سخر ان يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث  
فصول عمادية في ٣٥ وحدهما القديم ان لا يحفظ الاقران وراءه هذا الوقت كيف كان يجعل  
أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدهما القديم وما ذكر في حدهما القديم في غاية الحسن ولو اختلفا  
فأقام احدهما البينة على القدم والآخر على انه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة  
في هذا غير مقبولة خلاصة ومثل في البرازية (أقول) قوله فلا سخر ان يزيد في جذوعه الخ أي الى  
أن يبلغ مقداره جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بدليل ما تقدم في  
السؤال السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الخاتمة كما نقله المؤلف عن أبي غير هذا  
الحمل ونصه ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه  
جذوع يقضي بينهما مناصفين هو المختار فان كان جذوع احدهما أكثر فلا سخر ان يزيد في  
جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل  
الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب في دعوى الحائط والطريق (سئل)  
فيما اذا تعارضت بينة القدم والحديث ولم يقيم مدعى الحديث بينة على مدعاه وحدهما القدم وثبت  
القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي يقضي بها فهل لا تسع بينة الحديث بعد ذلك  
(الجواب) اذا تعارضت بينة القدم والحديث في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي  
ترجيح البينات للبعد ادى عن القينة بينة الحديث أولى وذكر العلاني في شرح الملتقي أن بينة  
القدم أولى في البناء وبينة الحديث أولى في الكنيف اه قال في الحاوي الزاهدي له كنيف في  
طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البينة فالبينة بينة من يدعي انه  
محدث لانها تثبت ولاية النقص ثم رقم لا آخر القول في هذا قول المدعي بالقدم انكونه متمسكا  
بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو  
كونها مثبتة خلاف الظاهر اذ البينة انما شرعت لاثبات أمر حادث واليمين لا بقائه على ما كان  
اه فعلى هذا بينة الحديث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بينة القدم فهذا في البناء  
لان صدر عمارتهما في البناء ويؤيد هذا ما في شرح الملتقي وفي غير البناء بينة الحديث مقدمة  
لانها تثبت أمر احداثا فتأمل وقد أتى الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق الشام سابقا بتقديم بينة  
الحديث على بينة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر مخصوص  
كما هو مسطور في فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى لان الاولى

مطلب جدار عليه جذوع  
اهما ليس لاحدهما أن يبنى  
عليه شيئا الا باذن الآخر

مطلب جذوع احدهما  
أكثر فلا سخر أن يزيد في  
جذوعه الخ

مطلب فيما اذا تعارضت  
بينة الحديث والقدم

ترتبط باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما نجس فتحت  
وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لأن الأول اتصل به حكم الشرع  
فلا ينقض بوقوع التحريم في الآخر كذا في الجهر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن  
ولو شهد أنه قتل زيد أو يوم النحر بمكة إلى أن قال فإن قضى بأحدهما أولاً بطلت الأخرى ونقلها  
العلاء في الباب المذكور أيضاً عند قوله فروع وتعارض البيئات الخ والله تعالى أعلم (أقول) ذكر  
المؤلف مسألة بينة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضاً وقد مناهما تحرر  
لنا فيها وأن المؤلف قد اختلف فيما إذا لم يذكر تاريخاً فإن ارتخا قدم الأسبق تاريخاً كما هو  
منصوص المتون والشروح (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار هـ هل يدعى عليه ثمان  
خشباً ولهن دعه عليه خشبة واحدة لا غير فهو الحائط واحتاج إلى العمارة فهل تكون عمارة  
على زيد وعلى هـ عند موضع خشبتها (الجواب) نعم جدار بينهما لأحدهما عليه عشرة جذوع  
وللاخر جذوع فلهما صاحب الجذوع موضع جذعه والحائط للاخر برزازية من الثاني في  
الحائط وعمارة (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ولزيد عليه خشب نحو العشرة  
ومتصل بجائطه اتصال تبيع وليس لعمرو عليه سوى جذوع واحد واحتاج للتعمية وتنازعاً فيه  
فلمن يقضى به وعلى من يكون تعميده (الجواب) يقضى به لزيد وعلوه موضع خشبته والحالة  
هذه والله تعالى أعلم ولو كان لأحدهما عليه جذوع أو جذعان دون الثلاث وللاخر عليه ثلاثة  
أجذاع أو أكثر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث  
موضع جذوعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر أقال أبو يوسف  
القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين به كان أبو حنيفة يقول أولاً ثم رجعا إلى الاستحسان  
خاتمة من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى وشبهه في فصول العمادى (سئل) في  
حائط معانوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تبيع ولهن دعه عليه جذوع من غير اتصال فهل  
يكون صاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوع هـ (الجواب) أن كان الاتصال في طرفي الحائط  
فصاحب الاتصال أولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لأحدهما اتصال تبيع وللاخر جذوع  
فان كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ  
وهذا كذا روى عن أبي يوسف في المال في قدر رجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لأن  
للتبيع سبقاً على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى إلا أنه لا يرفع جذوع  
الاخر عمادية (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما لزيد عليه  
جذوع في أعلاه وعلوه عليه جذوع في أسفلها يزدان أسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل  
له ذلك (الجواب) نعم وان أراد صاحب الأعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له  
ذلك والا فلا وفي الحواشي حائط بينهما ليس لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه جذوع في  
أعلاه فان أراد أن يسفل له ذلك لانه أقل ضرراً وان أراد أن يرفع من الأسفل إلى الأعلى ليس له  
ذلك وان كان لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعه بحذاء صاحب الأعلى ان لم  
يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل النقيب أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لهما عليه  
جولة وجولة أسفل من جولة الاخر وأراد هو أن يرفع جولته ويضعها بأجزاء جولة  
صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الاخر  
في أعلاه فأراد صاحب الأوسط أن يضع جولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفل إلى

مطلب لأحدهما على  
الحائط عشرة جذوع  
للاخر جذوع الخ

مطلب صاحب اتصال  
والتربيع أولى من صاحب  
الجذوع

مطلب له أن يسفل جذوعه  
ان لم يضر بالحائط

أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الأعلى مضره فذلك وإن كان يدخل عليه مضره فليس له ذلك عمادية من الحيطان ومثله في الفصولين وفي صل النوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب الأوسط ليس له أن يرفعه لأنه أضرب بالحائط أما لو أراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط إلى أسفله لا بأس به ولو أراد أن يحولها من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما (سئل) في حائطين فاصلين بين دارى زيد وعمر وهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل بينهما زيد اتصال تريبع من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمر وعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمر أن يركب على الأول يركب آخر لا يحتمل الحائط وأن يركب على جميع الآخر باخشاب بدون إذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار بينهما لا حدهما عليه عشرة جذوع ولا آخر جذع فلصاحب الجذوع موضع جذعه والحائط للآخر برزاقية وفيها أيضا جدار بينهما لهما عليه حوله أراد أحدهما زيادة جعل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه اه وفيها أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وغرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وإن كان كلا الاتصالين اتصال تريبع أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وإن كان لأحدهما تريبع وللآخر ملازقة يقضى لصاحب التريبع وإن كان لأحدهما تريبع وللآخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التريبع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي وهذا ظاهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازية فإن لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه جذوع فإنه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الأصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينازعهما فيه وليس أحدهما أولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عمادية (أقول) وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوع وما بين النصفين فهو بينهما اه (سئل) في جدار بين دارى رجلين مشترك بينهما وكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأراد هو رفع جذوعه ووضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منعه (الجواب) نعم كما في العمادية عن الذخيرة (سئل) في حائط فاصل بين مكان جار في وقف بر وبين دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بحائطين آخرين للمكان اتصال تريبع وعليه أيضا حوله للمكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع في أعلاه وتنازع فيه كل من متولى الوقفين فلن يقضى به (الجواب) يقضى به لمن كان له اتصال تريبع وعليه حوله في وسطه لا يمين له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الأعلى كما في العمادية والحائنية والذخيرة وعبارة الذخيرة ما نصه ولو كان لأحدهما اتصال تريبع وللآخر عليه جذوع فإن كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وإن كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال بالتريبع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التريبع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصا وله عليه حوله في وسطه فقد نقل في العمادية ما نصه وإن كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازع في الحائط فإنه لصاحب الأسفل

مطلب لصاحب الجذوع  
موضع جذعه والحائط  
للآخر

مطلب في المنازعة في الحائط  
مطلب يكفي الاتصال من  
جانب

مطلب صاحب اتصال  
التريبع أولى من صاحب  
الجذوع

مطلب يرفع من جذوعه  
أسفل على من جذوعه أعلى

مطلب لز يد مشرقه على

بيت عمرو ليس لعمر ومنعه  
عنها

مطلب ثدات أغصان أشجاره  
الى أرض الجار يؤمر  
بتحويلها

مطلب اشتري يتامن  
سكة أخرى له ان يفتح له بابا  
في داره

قوله ظهره في هذه السكة  
أى وبابه في سكة أخرى اه  
منه

قوله الى السكة أى التى فيها  
الدار التى فيها البيت اه  
منه

مطلب ليس له تحويل بابه  
من أعلى الدخلة الى جهة  
الاسفل

لمسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لز يد بيت يعالوه  
مشرقة لعمر وينقطع بها عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرقة طبقة  
وعين عمر من الاتضاع بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لز يد ذلك ويبقى القديم  
على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لز يد أشجار ثدات أغصانها الى أرض عمرو  
وأضرت بها وطلب عمرو تحويلها فهل يؤمر زيد بتحويلها عن أرض عمرو وتحويلها هو انه  
يجب ان أذكر والايجبر على القطع ان أى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة فى العمادية فى ٣٤ ومثله  
فى الفصولين وعبارته باع ضيعة والبائع أشجار فى ضيعة أخرى بحسب هذه الضيعة أغصانها  
متدلية فى المبيعة فالمشتري أن يأخذها بتفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورشها  
وفى جنبها ضيعة كذلك لانه كورته فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذلك وارثه فيه وقعت  
شجرة فى نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الاخر فيجب صاحبها على قطع الأغصان فى  
رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفى كتاب الصلح خرج شعب ثلثته الى جاره فالحجار قطعها  
لتفريغ هو انه قالوا هذا على وجهين فالو كان تفريغه بشد الشعب على النخلة أو تفريغه بعضه  
بشد بعضها فله أن يأخذ رب النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشده وأما ما لا يمكن  
تفريغه الا بقطعه فالاولى أن يستأذن ربه بافقط بنفسه أو يأذن له به ولو أنى يرفع الى القاضى  
فيحبره على القطع اه (سئل) فيما اذا اشتري زيد خربة فى سكة غير نافذة لها باب قديم فى  
السكة فبنى فيها بناء وجعلها دارا وأخذ يتامن دارا أخرى بابها فى سكة أخرى وضمه للدار التى  
بناها وفتح له بابا فى الدار المذكورة وصار يدخل منه فى داره ويستطرق من داره الى السكة الاولى  
فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا فى فتح الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس  
من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح وينعون من المعارضة (الجواب) له فتح باب الدار التى  
كانت خربة كما كان فى القديم ومنها الى البيت المذكور وينعون من معارضته والله تعالى أعلم  
له دار فى سكة لا تنفذ شرى بحسب داره يتناظره فى هذه السكة قليل له أن يفتح من ظهره بابا فى  
السكة وقل لا وفرق بينه وبينهما اذا أراد أن يفتح بابا للبيت فى داره ليدخل منه فى داره ويستطرق  
من داره الى السكة فان له ذلك والفسوق انه لو فتح للبيت بابا فى السكة يصير طريق السكة طريقا  
للبيت اذا الدخول فى البيت يكون من طريق السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ رب الدار متى باع  
هذا البيت يحقوقه دخل هذا الطريق فى البيع فيزداد شرى كما آخرى طريق السكة وفيه ضرر فى  
الحال بان يضيق الطريق بكثرة المارة وفى المال بانه ربما يشتبه بمقادير الانصباء فى الطريق  
بطول العهد فيحتاج الى قسمة الطريق فينتسم على عدد الرؤس فيصيب مشتري البيت شئ من  
الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح للبيت بابا فى داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت  
اذ لا يدخل للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره يحكم الملك لا يحكم الطريق فلا يصير  
طريق الدار طريقا للبيت فلا يدخل فى بيع البيت اذا بيع بحقوقه فلا يزداد الشرى فى الطريق  
بيع البيت فصولين فى ٣٥ ومثله فى العمادية والبنازية (سئل) فيما اذا كان لز يد دار فى  
دخلة غير نافذة وبابها فى أعلى الدخلة وله دار بابها فى الجهة السفلى ليس تحتها باب لحد  
ويريد تحويل بابه للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها  
من أهل الجهة السفلى ويريد أيضا بناء طبله فوق الباب الذى يريد فتحه واخراج بروز لها الى  
الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن بقيمة أهل الدخلة ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك

(الجواب) نعم وذكرا الصدر الشهيد في مسئلة السكة أن صاحب الدار إذا أراد أن يفتح بابا على الجدار أعلى من الباب القديم له ذلك وإن أراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لأنه ليس له حق المرور وراء باب داره وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختلاف وإن رمت استقصاء فعلمك بهما وبما ذكرنا أجاب الشيخ الرملي في فتاويه الخيرية من فصل الحيطان إلى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التخصيص والقسوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة له أن يعيدها وليس لأحد أن يهدمها وإن علم أن الظلة محدثة فهذا وما إذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء فليس له أن يعيدها ولا خيار له في الدار وطرقها وهو انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية في ٣٤ (سئل) فيما إذا كان لزيد دار في دخلة غير نافذة ولله داره باب في الدخلة المزبورة في أسفلها يريد زيد أن يفتح لها بابا آخر في وسط الدخلة أعلى من بابها الاول في جداره الخاص به فهل له ذلك (الجواب) نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلافوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك خانه من باب الحيطان والطرق (سئل) فيما إذا كان لزيد في شارع دار لها باب ففتح لها بابا آخر في الشارع النافذ المذكور وصار يتفتح به مائة قام رجل يكلفه ستمه بدون وجه شرعي فهل ليس للرجل ذلك (الجواب) حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور تسكليفه بستمه والمسئلة في البحر في مسائل شتى من كتاب القضاء بحث قول الكثر زائفة مستطيلة الخ إلى أن قال بخلاف النافذة فإن المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن يفتح الخ وهي مسئلة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في رفاق غير نافذ وأراد أن يفتح لداره بابا آخر إن كان أعلى مما كان يجوز أن كان أسفل مما كان لا يجوز لأنه ليس له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الرفاق نافذ إلا أن حق المرور ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان (سئل) فيما إذا كان لزيد دار لها باب قديم في سكة غير نافذة فهدمها وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والآن يريد سد الجديد وفتح القديم وأهل السكة مقررون بدفعه يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وإذا باع الرجل دارا بابا في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا إلى تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظر أن أقر أهل السكة بذلك الباب فله أن يفتح به ويعر منه لأنه قائم مقام البائع وكان للبائع أن يفتح ذلك الباب فكذلك المن قام مقامه وإن جدد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع المين إذا لم يكن للمشتري بينة وإذا حلفهم واحدا بعد واحد أن حلف الاول سقط الايمان عن الباقي لأن قائمة التمين السكول ولو نكلوا ليس له أن يفتح لأن الاول أن ينعه لما حلف أنه لا طريق له وإن نكل الاول فله أن يحلف غيره ثم وثم فإن نكلوا جملته كان له أن يفتح لأنه لا قرار منهم المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى فصول عمادية في ٣٤ (سئل) فيما إذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج زيد من داره المزبورة طاقوا وفتح بابا متجها باب عرو ووعارضه عرو في ذلك فهل له فتح الباب حيث كان الطريق عاما وليس لعرو معارضته (الجواب) نعم (سئل) في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وعالوه طبقه تريد صاحب الدار البناء فكيف الحكم (الجواب) يقال لصاحب العلو ليس لك طريق إلى حقه سوى أن تبني السفل بنفسك إن شئت

مطلب له فتح باب آخر أعلى من بابه الاول

مطلب له فتح باب آخر في الشارع

مطلب له فتح باب آخر في رفاق نافذ كيفما كان  
مطلب له سد باب الجديد وفتح القديم إذا أقر به أهل المحلة

مطلب استخرج طاقوا من داره وفتح له بابا في طريق عام ليس لجاره معارضته  
مطلب في السفل والعلو

وتحبسه عن صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر  
واحد منهم على بناءه أما صاحب العلوقه لا انتفاع بعلمه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفن  
فلان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه وانما يقال لذى العلوقه ليس لك طريق الى حقل سوى أن  
تبني السفن بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفن من  
الانتفاع ولك السكينة في علوك والسفن كالرهن في يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفن وقال الخصاف  
حتى يؤدى ما أنفق وقال المتأخرون ان بنى بأمر القاضى يرجع بما أنفق وان بنى بغير أمره يرجع  
بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازية  
وقاضيان والعيني على الكثر والمنية وغيرها وأقضى بذلك الخاقاني مفسلا والله سبحانه أعلم  
(أقول) بقي مالو ترك صاحب السفن الانتفاع بسفله وامتنع من أداء القيمة فهل يجبر على الاداء  
ففي جامع الفصولين انه لا يجبر لكن في حاشيته للخير الرمي أن هذا لو بنى ذو العلوقه بلا اذن القاضى  
فلو بذنه يجبر على أداء حصته ويحبس فيه لانه كاذبه بنفسه فيصير بنا عليه حكمه حكم سائر  
الديون تأمل اه (سئل) في سفن هدمه صاحبه وامتنع من بناءه ولز يدجاره حق الانتفاع  
بعاول ذلك السفن من قديم الزمان فهل يجبر على بناءه لتعديده (الجواب) نعم وفي شهادات فتاوى  
الفضلى لو هدماه وامتنع أحدهما عن البناء يجبر ولو انهدم السفن بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء  
يستوفى نصيب ما أنفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضى خلاصة من الحيطان ومثله  
في الفصولين والعمادية وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفن سفله وذو العلوقه أخذ ذو السفن  
ببناء سفله أذفوت عليه حقا الحق بالملك فيضمن كماله فوفت عليه ملكا اه فظاهره انه لا يجبر على  
ذى العلوقه فظاهره ما في فتح القدير خلافاً للظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب السفن  
سفله وطلب من ذى العلوقه بناء علوه فانه يجبر ولو انهدم السفن بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء  
لعدم التعدي الخ جبر من شئ القضاء (أقول) قد منافي مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام  
على عبارة الجرح هذه فراجع (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلوقه في علوه جذعا لم يكن  
في القديم بدون اذن من صاحب السفن وتضرر من ذلك صاحب السفن ويريد أن يكلفه رفعه  
فهل له ذلك (الجواب) اذا أراد صاحب السفن ان يتصرف في السفن تصرفا نحو أن يفتح فيه  
باباً أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جذعا لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضا صاحب العلوقه  
سواء كان يضر ذلك صاحب العلوقه أو لا يضر عندئذى حذيفة خلافاً للظاهر فيما لا يضر به وكذلك  
صاحب العلوقه اذا أراد أن يبنى في العلوقه أو يضع عليه جذوعاً أو يحدث فيه كنيفاً فعلى هذا  
الخلاف عمادية في مسائل العلوقه والسفن وأطال في دليله ساموخر دليل الامام ومثله  
في الفصولين والبحر والعلائي من القضاء (سئل) فيما اذا أحدث ذو العلوقه بناء يضر بالسفن  
بدون رضا صاحبه ولا اذن منه ولا وجه شرعى وطلب ذو السفن هدم البناء لا ضراره بسفله فهل  
يجاب ويهدم (الجواب) نعم قال في التخييرية من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدوثه ووضع بغير  
حق فلصاحب السفن هدمه ويحكم له القاضى بذلك لانه تصرف في ملك الغير الخ اه (سئل)  
فيما اذا تحقق الضرر بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلوقه فهل يمنع ذو العلوقه  
(الجواب) المختار للفتوى انه يمنع ذو العلوقه من الحاق الضرر بمالك البيت السفلى ان علم يقينا  
وان علم عدمه يقينا لا يمنع وان أشكل يمنع الارضاوى السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لهما  
بصارته في ذلك والسقف السفلى وجذوعه وهرابه وبواريه وطينه اصحاب السفن غير أن

مطلب اذا بنى صاحب العلوقه  
السفن بأمر القاضى يرجع  
بما أنفق والا فقيمة البناء  
يوم البناء

مطلب اذا هدم صاحب  
السفن سفله يجبره صاحب  
العلوقه على بناءه لتعديده

مطلب ليس لذى العلوقه أن  
يضع جذعا حاداً بلا اذن  
صاحب السفن

مطلب اذا أحدث ذو العلوقه  
بناء يضر بالسفن يهدم



لصاحب العلو سكنه في ذلك كما نقله في البحر عن الذخيرة وتطمينه لا يجب على واحد منهما أما ذو العلو فلعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذو السفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتعدى الساكن وجب الضمان والا لا كذا أفتى العلامة الخير الرملي رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق (سئل) في سفلى لهند عليه علو لعد أرادت هند أن تجعل السفلى حائطا وتفتح له في السفلى بابا بدون اذن صاحبة العلو وهو يضر بالعلو فهل ليس لهند ذلك (الجواب) نعم قال في البحر أشار يعني صاحب الكنز الى منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اه وأفتى بذلك الخير الرملي كما في فتاويه من الحائط المائل (سئل) في سطح بيت سفلى هو محل ارتفاع زيدى العلو فقام ذو السفلى يطالب زيدا بتطمينه لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجوز ذو العلو على ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن الخيريه (سئل) في رجل أحدث على حائط جاره الخاص به ركويا بأخشاب عديدة بدون اذن الجار ولا رضامنه ولا وجه شرعى ويطالبه الجار برفع ذلك فهل يؤمر برفعه (الجواب) نعم ومثله في الخيريه من الحيطان معللا بأنه تصرف في ملك الغير بدون اذنه اه (سئل) في دار مشتركة بطريق الملك بين هند واخوته ولهند زوج أجنبي عن زوجات الاخوة تريد هند ادخاله الدار على الجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كما في الخيريه والقنية وغيرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون الجانب فيما بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفتى بذلك الخير الرملي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام اه (سئل) فيما اذا كان لهند وبنم دار مشتركة بينهما فعمرو زوج هند في الدار يمتد بدون اذن منهما ولا وجه شرعى ورفع العمارة لا يضر بالدور فهل تكون العمارة للمعمر ويؤمر بالتفريق بطلبهما (الجواب) نعم ذكر في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره بأمره يكون البناء لا أمره بنى بغير أمره يكون له وله ان يرفعه الا أن يضر بالبناء فحينئذ يمنع يعني اذا بنى لنفسه بدون أمره أما اذا بنى لرب الارض بدون الأمر ينبغي أن يكون متطوعا عمادة من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذنها قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اه ومثله في الاشياء من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض (سئل) في حائط زيد خاص به عمد جاره عمرو وركب على الحائط بعضا دتين من الاجبار النقال وأدخلهما في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فوهى الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو (الجواب) نعم هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الى الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانهم الحائط فان كان اللبن مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من الغصب هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيد جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه هدم جدار الجاران دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه (سئل) في رجل هدم حائط جاره متعديا فاذا يلزمه (الجواب) الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشي الاشياء للعموى وفي العلائق على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وبالله

مطلب لا يجب تطمين سطح السفلى على واحد منهما

مطلب يمنع ذو السفلى من فتح باب

مطلب سطح علو لزيد لا يجوز صاحب السفلى على تطمينه مطلب يؤمر برفع الاخشاب الموضوعه بلا اذن

مطلب ليس لها ادخال زوجها الاجنبى في الدار

مطلب لا يجوز ادخال الاجانب في الدار المشتركة مطلب عرف دار زوجته بلا اذنها الخ

مطلب العمارة في دار الغير مطلب فعل بجائط الجار ماؤه يضمنه

مطلب هدم جدار جاره فالجار بالخيار الخ

التوفيق (أقول) المراد بالسجد ما يشمل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشأ منسه في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تعميره واستمتع الناظر من تعميره مع زيد من غلة الوقف وللوقف غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه (الجواب) نعم حائط مشترك بينهما وأبى الآخر أن يبني أن كان أساس الحائط عريضا يمكنه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك الآخر أن لا يمكن يجبر وعليه الفتوى ومعنى الجبر إذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافق الشريك له أن يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي النواذر جدار بينهما لكل منهما عليه حولة فانهدم وأحدهما غائب فبناه الآخر فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل إلا أن يأمره القاضي بالاتفاق عليه فيرجع وان بنى بطن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا إذن الآخر لا يكون متطوعاً لأنه لا يتوصل إلى الاتفاقات بنصيب نفسه إلا بذلك أحد شريكي زرع أي أن يتفق عليه لم يجبر ~~لكن~~ يقال للآخر أنفق أنت وأرجع بنصف النفقة في حصة شريكك جامع الفتاوى من القسمة (سئل) في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للتعمير والإصلاح ووافق الشريك على تعميره وأذن زيد مع الجماعة وعمرو بحفر الأرض وتعميره فحفر فسقط الحائط من غير تعد من عمرو ويريد زيد أن يضمن عمر انصيبه من الحائط فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك منزل جاره لا يضمن لأنه غير متعدي عمادة وفصولين ومؤيدة ومثله في فتاوى ابن نجيم وفي الخانية أراد نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما يهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمن لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اهـ (سئل) فيما إذا أذن كل من زيد وعمرو للآخر بالركوب على حائطه وركب كل منهما على حائط الآخر ثم بعد مدة رجع زيد عن الأذن ورفع ركوب عمرو ويريد عمرو أيضاً الرجوع عن الأذن وتكلف زيد رفع ركوبه فهل يسوغ لعمرو ذلك (الجواب) نعم لو أذن له في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى الدابة الميته في أرضه كان هذا إعارته منه فحق بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وإن باع منه ذلك لا يجوز لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن صالح عن ذلك بشيء لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز يبرى من الأمانات عن الولو الجنية من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره باذنه أو حفر سرداباً في داره باذنه ثم باع الجدار وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك إلا إذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال بزازية من القسمة (سئل) في رجل استأجر داراً من هند ثم ركب فيها باباً وغلقها بدون إذن هند وهي مقترنة بما فعل ويريد الرجل قلع ذلك وقلمه لا يضر فهل له قلمه (الجواب) نعم استأجر داراً فقصصها أو فرشها بأجر أو ركب فيها باباً وغلقها أو فحورها وأقربه المؤجر فإراد المستأجر قلمه فله قلمه ولم يضر لئلا يضر فله قيمته يوم الخصومة فصولين من أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما إذا كان زيد مجرى ماء مطر على سطح دار جاره عمرو ومن قديم الزمان خرب السطح ويريد عمرو أن يكلف زيدا

مطلب يجبر الناظر على  
تعمير الحائط المشترك مع  
الشريك  
مطلب في عمارة المشترك  
إذا أتى أحدهما

مطلب بنى الحائط في غيبة  
شريكه بلا أمر فاض فهو  
متطوع  
مطلب حفر الأرض للمجرى  
وتعميره فوقع الحائط  
مطلب هدم بيت نفسه  
فانهدم جدار جاره لا يضمن  
مطلب قال أنا أضمن لك  
ما يهدم من بيتك  
مطلب إذا أذن لآخر  
بالركوب على حائطه له  
الرجوع

مطلب استأجر داراً وركب  
فيها باباً وغلقها بلا إذن المؤجر  
له قلمه الخ

مطلب له مسيل على سطح  
الجدار خرب السطح لا يجبر  
أعد على عمارته

بشكليس المسيل الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحبه عمر ومن  
غير جبر عليه (الجواب) نعم له مجرى ماء على سطح دار فخر السطح فاصلاحه على رب السطح  
كالسفل والعلو ولا يجبر على العمارة ويقال للذي له حق الاجراء ضع ناو قافي مقام الجرى على  
سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه برأية من كتاب الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر  
في اصلاح المسيل والمجرى من كتاب الشرب والناوق معرب والجمع النواوق وهو الخشبة  
المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجدول (سئل) فيما اذا  
كان زديدار ومسيل ماء سطحها على بناء جاره عمر وفأراد عمر رفع بناءه فهل له يد مطالبته  
بتسليم ماء سطحه الى طرف الميزاب (الجواب) نعم له ذلك وفي فتاوى السبق داران الجارين سطح  
احدهما أعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى فأراد صاحب السفلى أن يرفع سطحه أو يبني على  
سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وان انهدم السفلى  
أو هدمه المالك ليس للاخر أن يكلفه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يبني هو ويمنع صاحبه من  
الانتفاع خلاصة من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية (أقول) تقدم قبل نحو  
ورقتين أن صاحب السفلى لو هدم سنده فلن له حق الانتفاع في علوه أن يجبر على بناء السفلى  
لانه فوت عليه حق الانتفاع الملقى بالملك بخلاف ما اذا انهدم السفلى بدون فعله فقولنا هنا أو  
هدمه المالك الخ يخالف لما مر حيث سوى هتايين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا قولاً  
آخر أو يخص ما مر بغير المسيل فتأمل (سئل) فيما اذا كان له يسفل فوقه علو لعمر ومشتل  
على سطح ومشرقة في طرفها عمر تنق قديم لعمر ووتنزل أو ساخه في قساطل قديمة داخل حائط  
السفل ولزيد أيضاً تنزل في القساطل المذكورة والآن قام زيد يعارض عمر في المرتفق  
المذكور ويكلفه رفعه بدون وجه شرعي فهل ليس له بذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب)  
نعم (سئل) فيما اذا كان له سند درج من حجر مبني في أرض دارها ولزيد طريق ماء تحت الدرج  
أراد تعميره فهدم الدرج بدون اذنه فما الحكم في ذلك (الجواب) هي بالخيار ان شاءت ضمنته  
قمته والنقض للضامن وان شاءت أخذت النقص وضمنته النقصان كما في حواشي الاشباه  
للعموي نقلاً عن شرح النقاية للعلامة قاسم (أقول) وجهه أن البناء ليس من المثليات فلا يلزمه  
أن يبني لها مثله ويعيده كما كان بل هو قتي فيضمن بالقيمة ولو بلا اذن لانه غاصب لكن في هذه  
الصورة ليس لها منعه من اصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المحل ونصه ولو أن رجلاً له  
نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلمة يقال لصاحب الارض اما أن  
تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال النقيبه أبو الليث بهذا تأخذوك ذلك  
مسألة الحائط فاضحيان من باب الحيطان والطرق ومجارى الماء رجل له حائط ووجهه في  
دار رجل فأراد أن يطين حائطه ولا يسيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنع من  
الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويبل الطين فمنعه صاحب  
الدار أو له مجرى ماء في دار جاره فأراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنع  
يقال لصاحب الدار اما أن تتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل  
كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العمادية في ٣٤ اه خيت امتنع صاحب الدار من  
اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن الاخر من الدخول لاصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب  
الملك يجبر أيضاً على اصلاح ما خربه لصاحب الدار من حفر أو هدم والا لزم أن يجبر صاحب الدار

مطلب له مسيل على سطح  
جاره فأراد جاره أن يعلى  
السطح الخ

مطلب له عمر تنق تنزل  
أو ساخه في قساطل في حائط  
جاره ليس للجار منعه

مطلب له ان يدخل أرض  
غيره ليصلح نهر نفسه  
مطلب اما أن تتركه يدخل  
ويصلح واما أن تفعل أنت  
بمالك

مطلب اتخذ جنيته ملاصقة  
لجدار الجار والارض رخوة  
له منعه من سقيها

مطلب عليه اصلاح بالوعته

مطلب يمنع محافيه ضررين

مطلب أراد أن يتخذ في داره  
بستانا

مطلب نهر جرى في أرض  
قوم فخر بأراضيهم  
مطلب في نهر الاوساخ اذا  
تهدم بعضه

مطلب يمنع من الدق الموهن  
بسبب حياكة العبي

مطلب يمنع من احداث  
مدقة للشباب اذا كان به  
ضررين الجيران  
مطلب أحدث في داره  
اصطيلا

على تمكن الاخر من افساد داره والحاق الضرر به لاجل منفعة غيره وهذا مخالف لقواعد  
الشرع الشريف وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لاجل الضرر العام ولا يتحمل لاجل الضرر  
الخاص كما يعلم من الاشباه فان الضرر لا يزال بالضرر (سئل) في رجل اتخذ في داره جنيته  
ملاصقة لجدار دار جاره وصار يسقيها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار المذكور لكون الارض  
رخوة ويريد الجار منعه من ذلك فهل له منعه (الجواب) حيث كانت الارض رخوة له منعه  
غرس يجنب دار جاره بياعد عن حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين بزيادة من  
القسمه ومثله في جامع الفتاوى من القسمه (سئل) فيما اذا كان له يد بالوعه في داره انهم لم  
بعض حافتي البالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره عسرو وحيطانها وتضرر من ذلك  
ضرا ينناوطلب عمرو من زيد اصلاح حيطانها ومنع الضرر عنه فهل يجاب عمرو الى ذلك  
(الجواب) للمالك التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والخيار للمتأخرين له  
ذلك ما لم يكن ضرا ينناو هو ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية  
كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه كما صرح بذلك في حاشية الاشباه للبيري من القسمه  
فيجاب عمرو الى ذلك قال في اللؤلؤ الحية من آخر الصلح رجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس  
لجاره أن يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت  
الارض رخوة ذات نزو يتعدى ضرره الى جداره فله أن يمنع من ذلك لأن يدفع الضرر عن نفسه  
ولا عبرة للقرب والبعد والله سبحانه أعلم نهر جرى في أرض قوم فأنشئ وخرب بعض الاراضي  
للك الأراضى مطالبة ارباب النهر باصلاح نهرهم دون عمارة الاراضي بزيادة من الشرب  
وكذا في الخلاصة عن النوازل (سئل) فيما اذا كان لجماعة مجرى أو ساخ قديم لدورهم  
في باطن الارض في طريق محلتهم وانهم هدمت احدى حافتيه وصار الوسخ ينزل الى بئر ماء لذي  
في داره القرية من المجري وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئرهم وحسمه عنه فهل يجاب الى  
ذلك (الجواب) نعم يجاب الى دفع الضرر المذكور عنه والمثله في الحاوى الزاهدى من فصل  
النفقة (سئل) في رجل عمر في داره حائطا وأعد له حياكة عبي الصوف دائما وجعل فيه لذلك  
أثوابا في الارض بجانب حيطان جاره وصار عمال الرجل يحكيكون العبي المزبورة وحصل من ذلك  
وهن لبناء حائط الجار وداره بكثرة الدق الشديد العنيف الموهن للبناء المضر للجار ضرا يننا  
ويريد الجار منع الرجل من ذلك بعد اثبات الضرر اليه الحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك  
(الجواب) نعم أراد أن يبنى داره تنورا للخبز الدائم أو رضى الطعن أو مدقة للقصارين يمنع عنه  
لتضرر جيرانه ضررا فاحشا مؤيد زاده عن الفصولين ومثله في شرح الكنترا للعيني من شتى  
القضاء (سئل) في رجل استأجر حائطا في محلة لصبغ الشباب وأحدث في الحائط مدقة  
للشباب وصار يباشر ذلك في الحائط وتضرر جيرانه بذلك ضررا يننا فاحشا بسبب كثرة الدق  
الشديد الموهن لبناء دورهم ضررا يننا فهل يمنع من ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم  
(سئل) فيما اذا أحدث زيد في داره اصطيلا وكان في القديم مسكاوير بط في الاصطبل دواب  
وجعل حوافرها الى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضررين لحائط الجار فهل الجار  
منعه من ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل شتى من النوازل داران متلاصقتان جعل  
أحد صاحبي الدارين في داره اصطيلا وكان في القديم مسكاوير في ذلك ضرر لصاحب الدار الاخرى  
قال أبو القاسم الصقار رحمه الله تعالى ان كان وجوه الدواب الى الجار لا يمنع وان كان حوافرها

اليه فلجبار أن يمنعهم ثم إذا أدخل الدواب في الاصطبل وخرت الدواب جدار الجار بجوارها هل يضمن صاحب الدواب قبل لا يضمن لانه ليس بمباشر لان فعل الدواب لا ينتقل اليه لانه جبار فلو ضمن انما يضمن بادخال الدواب في الاصطبل من حيث انه تسبب الى التخریب الا أنه ليس بمعتد في هذا التسبب لانه أدخلها في ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند التعدي عمادية في ٣٤ ومثله في الفصولين (سئل) في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محله يجري فيه ماء أو ساخ دورهم فأحدث زيد له مجرى ماء وسخ داره ياطن الارض وصار ينزل من داره على المجرى المشترك المزبور بدون اذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة منعه من ذلك فهل يسوغ لهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اتخذ زيد في داره الجارية في ملكه بالوعة فتر من ما لها حائط جاره ويعارضه جاره في ذلك ويكافئه تحويله بardon وجه شرعي فهل لا يكلف الى ذلك (الجواب) حيث كانت في ملك زيد المذکور لا يكلف الى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ بئرا أو بالوعة في داره فتر منها حائط جاره وطلب جاره تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ملتقى من شتى الفرائض ومثله في التنوير من المحل المزبور (أقول) الظاهر أن هذا مبني على ظاهر الرواية كما يعلم مما مر في الحقيقة السابقة وفي جامع الفصولين لملك الساحة أن يبنى فيها ما يشاء أو تنورا أو بالوعة أو بئر ماء لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضرب بجاره الى أن قال والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضرب بجاره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضررا ينافي وقيل بالمنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اهـ وتقدم أن الضرر البين ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الاتقاع بالكلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اهـ ولو كان يمنع الضرر باحكام البناء بالمؤن والكس ينفع أن يؤمر به فلو لم يفعل أمر برفعه قال في جامع الفصولين فلو أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى الى أرض جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل ضمن كالأشهاد على الحائط المسائل والالم يضمن اهـ قال الرمي في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره ليسر الماء الى أسسه فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء اهـ (سئل) في رجل يريد أن يحفر في أرض داره بئرا لاجل المطهرة ويعارضه في ذلك جاره متعللا بان حائطه يتر من فاهل له ذلك ولا عبرة بعله المذكور (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن التنوير (أقول) وفيه ما علمت آنفا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وورثه أخيه فاحتاجت للعمارة فعمرها زيد بدون اذن ورثه أخيه ولا أمر القاضي ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويكون متطوعا (الجواب) نعم الدار المشتركة اذا استقرت فأنفق أحدهما في هدمتها بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي فهو متطوع صور المسائل عن الخلاصة في المنفقات وذوى الارحام (أقول) وفي الخاتمة من باب الحيطان دار بين رجلين انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشئ لان الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك البئر اذا رديه اذا امتلأت من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه وأصلحها وفرعها كان متبرعا اهـ ومنه هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها أنه لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا الى البناء ليتوصل الى الاتقاع بملكه بخلاف ما اذا

مطلب خربت الدواب جدار الجار بجوارها لا يضمن صاحبها  
مطلب التسبب انما يوجب الضمان عند التعدي  
مطلب يمنع من اجراء ساخ داره في المجرى المشترك  
مطلب اتخذ في داره بالوعة فتر منها حائط جاره لا يجبر على تحويلها

مطلب له حفر بئر للمطهرة في أرض داره وان تر حائط الجار  
مطلب عمر الدار المشتركة بلا اذن بقبية الشركاء فهو متطوع  
تحريرهم في مسئلة بناء الشريك في المشترك

كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطراً  
فيكون متبرعاً ولا إذا قيد الحام بما إذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون  
متبرعاً لكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعاً لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة الى  
الفرق بأنه لو أن يطالب شريكه بالبناء أى فيجب شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا أجبر لم يكن  
الآخر مضطراً فصار الأصل أن ما اضطراً الى بناءه بأن كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر الشريك على  
بنائه فبناءه أحدهما لم يكن متبرعاً ولا فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من  
له حوله على حائط لوبى الحائط يرجع لانه مضطراً لا يتوصل الى حقه الا به مع أن الشريك يجبر  
ايضا كالبرقيني في أن يتخذ حكمهما ثم قال والتحقيق أن الاضطراب يثبت فيما لا يجبر صاحبه  
كالمسيحي فيمنع أن يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلصك عن التحرير  
بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب اهـ لكن عبارة الخلاصة التي  
ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمره ببناء الدار فإذا كان كذلك لم يكن مضطراً الى البناء  
إذا أبنى شريكه لانه يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب بأن للقاضي ذلك إذا كان الشريك غائباً  
مثلاً لانه حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخاصل أنه إذا كانت الدار تحتل  
القسمة فإن أدن له شريكه بنى والا قسمها جبراً عليه ثم بنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى  
بإذن القاضي وفيما عدا ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل  
القسمة للطالب أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما تنفق في البناء من الغلة وقد منها هناك عن  
الاشباه انه يرجع بما تنفق لوبى بأمر قاض والافقية البناء وقت البناء اهـ وهذا هو المحرز  
كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفل اذا انهدم وبعبارة الاشباه مطلقة  
والذي يظهر الاطلاق اذا لفرق يظهر فيجوز ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء كالسفل  
والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في حائط بين اثنين يريد  
أحدهما أن يزدى في البناء عليه بدون إذن الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار  
بين رجلين أراد أحدهما أن يزدى في البناء عليه لا يكون له ذلك الا بإذن الشريك أو رضاه الشريك  
بذلك أو لم يضر خاتمة (سئل) فيما إذا كان لزيد قصر في داره له طاقة غير مشرفة على محل نساء  
أحد من محلاته ولعمرو الذي من أهل محلاته دار فيها طبله حائرة عن النظر من دارها فأزالها  
عمر وحتى صار زيد يشرف من طاقة قصره المزبور على درج قصر عمرو وليس الدرج محل قرار  
نساء عمرو وجالوسهم فقام عمرو يكلف زيدا عمل حاجر يمنع النظر تجاه قصره بدون وجه شرعى  
فهل لا يلزم زيد ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك والحالة هذه (سئل) فيما إذا كان لزيد دار  
ملاصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها يصبان في سطح ايوان في دار عمرو  
من قديم الزمان فرقع عمرو الميزابين وعمل عوضهما سياطين يصب ماؤها على جدار القاعة ثم  
على سطح الايوان وركب على جدار القاعة بحشبتين وعمل على سطح الايوان مشرفة لاجل  
الجالوس وصار اذا جلس يرى داخل القاعة من قمارها وهو محل جالوس نساء زيد كل ذلك بدون  
إذن من زيد ولا وجه شرعى وتضرر زيد من ذلك ويريد منع عمرو من ذلك وإعادة الميزابين ورفع  
الحشبتين فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم

مطلب ما اضطراً الى بناءه  
لا يكون متبرعاً فيه

مطلب ليس له أن يزدى في  
البناء على الحائط المشترك

مطلب رجل أزال طبلته  
فصار الجار يشرف من قصره  
على درج الرجل الخ



(سئل) فيما اذا أوصت هند من مالها زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لى بينة شرعية وماتت عن أم وعن ورثة غيرها بعد ما سلمت المبلغ للام لتدفعه لزيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل الرجل الوصية وأجازها كل الورثة ثم ماتت الأم قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبة يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الام زاعما انه لا لا تخلف عنها لاعتناول زيد بينة شرعية تشهد بكونه للبنت أوصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل تقبل بينته ويمنع ابن العم من المعارضة (الجواب) نعم وفي الاشباه من القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالتبطل الا في مسئلة الخ (سئل) في مفالوج تطاول به فلجبه قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع ماله من زيد ووارثه وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنه لا غير فهل تكون الهبة صحيحة (الجواب) نعم والمفالوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم كالصحيح كافي الخاتمة (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعمت البنات أن والدهن مملكتهن الامتعة في مرض موته ولم يحز الابن والزوجة ذلك فهل يجب ان يحجز ذلك فالتمسك غير صحيح (الجواب) نعم ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشي وأمر بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا اجزنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة الى الهبة ولو قالت الورثة اجزنا ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا خاتمة من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمانه ووصيته تعتبر من الثلث تنوير من باب العتق في المرض أى حكم هذه التصرفات بحكم الوصية حتى تعتبر من الثلث ومن جهة اصحاب الوصايا في الضرب لاحقية الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال وانما اعتبر من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار يحجور علمه في حق الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض برئ منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبرهتين انه ليس عرض الموت فلا حق لاحد في ماله من الغنار اذا قال أوصيت أن يوهب لفلان سدس دارى بعد موتى كان ذلك وصية عملا بقوله بعد موتى فالهبة بعد الموت هي الوصية فتصح مع الشيعي ولا يشترط قبضه في حياة الموصى تناخاتية أول كتاب الوصايا وهب المريض شيئا لوارثه لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت منه جازله الرجوع والابقاء فيه حاوى الزاهدى من كتاب الهبة (أقول) الظاهر أن قوله جازله الرجوع مبنى على كون الهبة في المرض في حكم الوصية كما أفاده قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع عنها والا فالهبة للوارث ان كان ذارحم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسلمة مفرزة لا يصح الرجوع عنها تأمل (سئل) فيما اذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله لآخواته المعلومات وأوصى للعازبات ممن بالسكنى في داره مادم عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله أخت شقيقة وأخوات لاب ثم مات عن زوجة وأولاد قاصرين ذكور واناث وقبل الموصى لهن الوصية وخلف زيد تركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة لجميع أخواته بالسوية (الجواب) نعم وأوصى لآخوته وله ثلاثة أخوة متفرقين فان كان له أب أو ابن صحت لهن الوصية وان كانت له بنت بطلت حصصة الاخ من الاب والام وكذلك البيع الى آخر ما ذكره مستوفى في المحيط السرخسى من الوصايا من فصل أوصى لآخوته ومثله في المحيط البرهاني (سئل) في ذمية أوصت في مرض موته بالبنت المسلمة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها المعلومة مؤبدا ثم هلك عنها

مطلب الموصى له يملك الموصى به بالتبطل

مطلب المفالوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم كالصحيح

مطلب وهب لوارثه في مرضه وأوصى له بشي وأمر بتنفيذه الخ

مطلب تبرعات المريض في حكم الوصية

مطلب كل مرض برئ منه فهو ملحق بحال الصحة مطلب الهبة بعد الموت وصية

مطلب وهب المريض شيئا لوارثه لا يجوز وله الرجوع

مطلب أوصى لآخوته وله أب أو ابن صحت

مطلب تصح الوصية بالسكنى  
ان خرجت الرقبة من  
الثالث  
مطلب ابرأت زوجها من  
مهرها وأوصت بتكفيها  
من مالها لم يصح

مطلب كفن المرأة على  
الزوج وان تركت مالا  
مطلب اذامات الموصى له  
بالسكنى تعود الدار الى ورثة  
الموصى

مطلب الوصية للوارث تصح  
حيث لا وارث سواء وكذا  
القاتل  
مطلب تركت زوجها  
وأوصت بنصف مالها لاجنبي  
صح وللزوج ثلث التركة  
مطلب أوصت زوجها  
بنصف مالها  
مطلب أوصى بجميع ماله  
لاجنبي وله زوجة فلها  
السدس والباقي للاجنبي

وعن ورثة ذمتين لم يجزوا الوصية المزبورة وخلفت تركته يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل  
تصح الوصية المزبورة ويسلم المسكن لها (الجواب) نعم فان خرجت الرقبة أى رقة العبد أو الدار  
من الثلث سلمت اليه أى الى الموصى له أى للخدمة والسكنى والا فخرج الرقبة من الثلث  
تقسم الدار ثلاثاً وثلاثيناً بالعبد من التنوير وشرحه للمصنف وللعلاقى من باب الوصية  
بالخدمة والسكنى ومثله في الدرر وغيرها (سئل) في امرأة أبرأت زوجها في مرض موتها  
من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وأوصت بمبلغ معلوم من مالها تجهيزها وتكفيها وماتت من  
مرضها المذكور عن الزوج وأخ شقيق لم يجز الابراء والوصية ولم يصدق عليه فهل لا يصح الابراء  
والوصية (الجواب) نعم لا يصح ابرؤها كما في اقرار التنوير وكذا لا تصح الوصية المذكورة  
قال في التارخانية من الفصل التاسع والعشرين في الوصية بالكفن والدفن سئل أبو بصير  
عن امرأة أوصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال أمرها ونهها في باب  
الكفن باطل وفي الخلاصة قال وصيتها في تكفيها باطلة اهـ ومثله في أدب الاوصياء عن  
فتاوى أهل العراق والولوية معللاً بأن قدر الكفن باق على ملك الميت فلا يفيد التدين اهـ  
(قلت) وهذا التعليل بناء على القول بوجوبه في مالها لا على قول أبي يوسف وهو وجوب كفنها  
على الزوج وان تركت مالا على المقتضى به كما في التنوير ورجحه في البحر بأنه الظاهر لانه ككسوتها  
وبه نأخذ كما في الخلاصة عن العمون فعلم بأنهما وصية لوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم  
ان الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات  
زيد الموصى له بسكنى دار معلومة بعد موت الموصى فهل تعود الدار الى ورثة الموصى لا الى ورثة  
الموصى له (الجواب) نعم قال في الدرر من باب الوصية بالخدمة والسكنى وبعد موته أى موت  
الموصى له يعود أى الموصى به الى الورثة لأن الموصى أوجب الحق للموصى له ليس في المنافع  
على حاكم ملكه فلما نقل الى وارث الموصى له استحقها ابتداءً من ملك الموصى بلارضاه  
وهو غير جائز اهـ ومثله في التنوير والمقتضى وغيرها (سئل) في امرأة لها حصة معلومة  
في دار معلومة أوصت الى زيد بأن يبيعها ويصرف ثمنها في تجهيزها وتكفيها وعن قبر جديد لها  
وأن يصرف قدر معلوم في صدقة وفي اسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون لزوجها ثم ماتت  
عن زوجها الا غير وقبل الوصى الوصاية وانفذ الوصايا وقد بلغت ثلث مال الوصية ويريد دفع  
الباقي للزوج فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الوصايا ولا لوارثه  
وقاته مباشرة الا باجارة ورثته وهم كبار أو يكون القاتل صبياً أو نجوناً أو لم يكن له وارث سواء  
كما في الخانية أى سوى الموصى له القاتل أو الوارث حتى لو أوصى لزوجته أو هى له ولم يكن ثمة  
وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ اهـ اذا ماتت المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف مالها  
لاجنبي كان للاجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال وسدس المال لميت المال لأن الاجنبي  
يأخذ ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال  
يأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لميت المال ولو أوصت المرأة  
بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث  
والنصف بحكم الوصية خاتمة في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا ومثله في وصايا  
الولوية في الفصل الاول وكذلك في الفصل الثالث وتتمام تفصيله فيه فتاوى اقنروى  
من الوصايا والمسئلة في الجوهره أيضاً (سئل) فيما اذا أوصى زيد بجميع ماله لاجنبي ومات

مصر ا على ذلك عن زوجة لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف الحكم (الجواب) الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة اذا كان هناك وارث يجوز ان يستحق جميع المال أما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فإنه يجوز ان يوصى بما زاد على الثلث حيث لم تجز الزوجة الوصية ترث سدس تركته وللموصى له خمسة أسداسها لانها لا تستحق من الميراث شيأ حتى يخرج ثلث الوصية فإذا خرج الثلث استحق ربع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجميع وأصله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث بقي الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنان بقي ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في الجوهرية والتوازل وغيرهما والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد جاريات كثيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في صحتها ثم مرض وأعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لها والكبيرة بمائة قرش وبأمتعة قيمتها خمسة عشر قرشا للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجة وأخ شقيق لم يجز الوصية وخلف دار قيمتها ثمانمائة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشا فكيف الحكم (الجواب) يوفي الدين من كل المال وتعتق الصغيرة من ثلث الباقي وتسعى في بقية قيمتها ويقدم عتقها على الوصية حيث قدمها للموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع التوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى وأوصى به انسان وكان الثلث لا يبلغه فإن كان كله فرضا أو كله تطوعا يبدأ بالذي نطق به أولا وإن كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا يبدأ بالفرض وإن كان آخره في النطق وإن كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا يبدأ بالذي أوجب على نفسه وإن كان آخر النطق به تتارخية من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض أي الأقوى منها وإن أخره الموصى وإن تساوت الوصايا قوتها بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فإذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذا ظاهر أنه بدأ بالاهم وعنه لو كان الكل فرضا حقا لله يبدأ بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نفلا كالوصية والعتق والصدقة يبدأ بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه يبدأ بالفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في النسخة قهستاني من الوصايا باختصار ومثله في التنوير وغيره من المتون والشروح (أقول) المراد بقوله والعتق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه عبد أو ولو تجز عتق عبده في مرضه فإنه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع عجاوبة في مرضه وقد أوصى بهذا المحل في حاشيتي رد المحتار عند قول التنوير واذا اجتمع الوصايا ألخ فقلت أعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم يختص بحقوقه تعالى ليكون صاحب الحق واحدا أو ما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم في العباد خاصة لا يعتبر فيه التقديم كما لو أوصى بثلث ماله لانسان ثم به لا آخر إلا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو محاباة وماله تعالى فإن كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والندور وصدقة التطوع والتطوعات كالحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بمبدأ به الميت وإن اختلطت يبدأ بفرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات وما جع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة الضرب ولا يجعل كلها جهة واحدة لانه وإن كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى في كل واحدة منها

مطلب أعتق جارية وأوصى بوصية وضاق الثلث عن ذلك

مطلب يبدأ بالفرائض والواجبات ثم بمبدأ به الموصى

مطلب فيما اذا اجتمعت الوصايا وبين تفصيل ما يقدم منها على غيره

في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الادميين ثم تجمع فيقدم فيها الالهة فالاهم فالاهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولدي والى ككفارات قسم على أربعة أسهم ولا يقدم القرض على حق الادى لحاجته وان كان الادى غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذ لم يكن ثمة مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منفق في المرض أو معلق بالموت كالشديد ولا محاباة منجزة في المرض فان كان يدى بهما على ماسأى تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اهـ ملخصا جميع ذلك من العناية والنهاية والتبيين اهـ ما في رد المحتار \* هذا وقد سئلت عن مسئلة في سنة ١٢٤٢

أحببت الحاقها هنا لتوضيح هذا المحل في رجل اوصى بوصايا منها للمعنين ومنها حجة فرض وكفارة صلاة وصداقات لغير معينين ثم وقف حصته له من دار على مسجد ثم مات وضاق الثلث عن الوصايا فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فإصاب المعنين أخذوه أولا لانه حق عبده وما أصاب غيرهم قاتم فيه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لتكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما أوصى لهم به ليكون الوقف صدقة أيضا فقدم ما للفقراء لتقديم الموصى لهم كاذكره في الوصايا الجمة وغيرها وكيفية القسمة انه اذا كان الثلث ألفا مائة او اوصى لزيد بمائة وعمر بمائة والحج بخمسمائة وللكنارة بمائة وللفقراء بمائتين ووقف دارا بخمسمائة فسيهاهم الوصايا خمسة عشر يقسم الثلث عليها فيعطى زيد وعمر وسهمين من خمسة عشر سهما من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر سهما مما لحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة للحج لانه فرض ثم يعطى مائة للكنارة لانها واجبة ثم يعطى مائتان للفقراء لان الموصى قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فأصاب قيمة الوقف منه بقدره وبقا ولا يكون الوقف المنفذ أولى اهـ ثم سئلت بعد ذلك عن رجل اوصى بالالف يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها العمل مبرات وأوصى بخمسمائة لزيد وبمثلها العمارة مسجد كذا وبمثلها العمارة مسجد كذا أيضا وله مملوك قيمته خمسمائة أيضا أعطاه منجزا في مرض موته وأوصى له بالالف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثمانمائة فكيف تقسم فأجبت كنفقة التجهيز الشرعي من أصل المال فكأنه استثنىها من الالف فيكون الباقي من الالف لعمل المبرات سبع مائة وتصير جلة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها فننفذ الثلث فقط ثم نقول العتق المنجز في المرض مقدم فيبدأ به أولا فيخرج من الثلث المذكور خمسمائة قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على أربع الوصايا بلا تقديم لاحد أما زيد والمملوك فلا هم ماعينان وأما المسجدان فكذلك لان المتولى يطالب بوصية مسجده الخاصة به لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء وانتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر انتاؤه ولذا صح تعيينه ابتداء لنفسه أولا لا غنى لكنه صح لكون آخر صدقة دائمة كما قرئ في محله هذا ما نظهره وحيث كانت الوصية للعمارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية لعمل مبرات وحينئذ فيقسم الباقي من الثلث على سهاهم الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم منها خمسة وثلاثون قرشا لان جلة الوصية أربعة

مطلب في بيان ما اذا اجتمعت الوصايا وضاق الثلث عنها

حادثه القنوى في هذا في زمن شيخنا المنقح رحمه الله تعالى رجة واسعة على ممر الازمان آمين

آلاف ومائتان وخمسون أخرج منها أولاً قيمة المملوك بقي ثلاثة آلاف وسبع مائة وخمسون  
وسهامها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلاثمائة كما ذكرنا على خمسة  
وسبعين سهماً يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشاً فالوصية للمبرات كانت سبع مائة وهي أربعة  
عشر سهماً يخرج من الثلث ستمائة وستة عشر ووصية كل من زيد والمسجدين كانت  
خمس مائة فيخص كل واحد عشرة أسهم وذلك أربع مائة وأربعون ووصية المملوك كانت ألفاً  
وخمس مائة وخمسين وهي إحدى وثلاثون سهماً فيخصها ألف وثلاثمائة وأربعة وستون والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لذي ثلاثة بنين وله ابن والكل ذميون فأوصى  
لابن ابنه المذكور بمثل نصيب ابن من أبنائه المزبورين من ماله ثم هلك عن الجميع وخلف تركته  
فهل تصح الوصية (الجواب) نعم ولا ابن مثل نصيب ابن من أبنائه الثلاثة فيكون له الربع  
والله تعالى أعلم ومثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً وبنيصيب ابنه لولاه ابن موجود وإن لم يكن له  
ابن صحت عناية وجوهرة الخ شرح التنوير من باب الوصية بثلاث ماله (سئل) فيما إذا أوصى  
زيد بجميع ماله لعمرو والاجنبى ثم مات عن تركته وورثه لم يجز الوصية وقبل عمر الوصية فهل  
تنفذ في ثلث ماله بعد إخراج ما يجب إخراجاً شريعياً (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أوصت لزيد  
الفقير بعشرة قروش نظيراً لسقوط صلاتها ثم ماتت عن ورثته وتركته يخرج الوصية من ثلثها وقبل  
الموصى له الوصية فهل تصح وتنفذ من الثلث (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم  
من الدراهم عرض على حانوت وقف أشهد على نفسه بثلاثة أن مات يكن لاحق له على رقبة  
الحانوت ثم مات عن ورثته ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور والورثة لم يجزوا ذلك فهل يسقط  
ثلث المبلغ المزبور للوقف على أنه وصية للوقف (الجواب) نعم وفي المجتبى أوصى بثلث ماله  
للكعبة جاز ويصرف الفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والقدس علائ على التنوير من آخر  
كتاب الوصايا (أقول) تأمل هذا مع ما سألني عن المنع في الورقة الثالثة (سئل) في امرأة أوصت  
بأسورة ثلاثة جسد وردى ووسط لنسوة ثلاثة أجنيات وضاع واحد منها ولم يدرك هو  
والوارث بمجد ذلك ويقول لكل واحدة منهم هلاك حقت ولا أدري من هي وذلك بعد موت  
مورثته فما الحكم (الجواب) تبطل الوصية بذلك الآن يسلم الوارث ما بقي منها فيقسم بينهن  
أثلاثاً للصاحبة الجيدة ثلثاً والصاحبة الردي ثلثاً والصاحبة الوسط ثلث كل واحد منها كما في  
وصايا التنوير والمحيط السرخسي والله تعالى أعلم ولو أوصى بثياب متفاوته جسد ووسط وردى  
لثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك هو والوارث يقول لكل منهم هلاك  
حقت بطلت الوصية لجهالة المستحق لأن المستحق مجهول وجهالته تمنع القضاء وتحصيل غرض  
الموصى كوصيته لأحد هذين الرجلين الآن يسألوا ويسلموا ما بقي منها فتعود صحيحة لزال  
المانع وهو الجسد فتقسم لذى الجيد ثلثاً ولذى الردي ثلثاً ولذى الوسط ثلث كل واحد منها  
لأن التسوية بقدر الامكان منع (أقول) قوله فتقسم لذى الجيد الخ أي الجيد في نفس الأمر  
وقوله ثلثاً أي ثلثاً الجسد من الثوبين الموجودين الآن ففيه شبه استخدام وكذا فيما بعده  
وجه هذه القسمة كما في شرح قاضيخان على الجامع الصغير أن ذا الوسط حقه في الجيد من  
الباقين إن كان الهالك أرفع منهما وإن كان أردأ منهما حقه في الردي منها فتهلك حقه مرة  
بهذا ومرة بالآخر وإن كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فتهلك حقه مرة  
الباقين في حال ولم يتعلق في حالين فبأخذ ثلث كل منهما وذو الجيد يدعى الجيد منهما لا الردي

مطلب أوصى لابن ابنه بمثل  
نصيب ابن من أبنائه الثلاثة  
جاز وله الربع

مطلب أوصى لاجنبى بكل  
ماله ولم تجز الورثة صحت في  
الثلث

مطلب أوصى بعشرة قروش  
لأسقاط الصلاة صحت

مطلب أوصت بثلاثة أساور  
متفاوتة لثلاث نسوة وضاع  
أحدها ولم يدرك الخ

اذ لاحق له فيه قطعاً وذو الردي يدعى الردي لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذى الجيد وثلثا الردي  
 لذى الردي اه وبيانه ان الثوبين الباقيين أحدهما أحسن من الآخر وكل منهما محتمل  
 أن يكون هو الوسط لانه ان كان الهالك هو أعلى الثلاثة فأحسن الاثنين هو الوسط وان  
 كان الهالك أدنى الثلاثة فأردأ الاثنين هو الوسط فتعاقب حتى ذى الوسط بكل منهما على هذا  
 الاحتمال بمعنى أنه محتمل أن يكون حقه هو الاحسن منهما أو هو الارداً فيعطى ثلث كل واحد  
 منهما ما بقي الثلثان من كل واحد منهما ما فيعطى الثلثان من الاحسن للموصي له بالا على اذ  
 لا منازعة له في الأدنى ويعطى الثلثان من الأردي منهما ما للموصي له بالردي اذ لا منازعة له في  
 الأعلى لأن كل واحد من الثوبين لا يحتمل أن يكون هو الأعلى بعينه ولا هو الأدنى بعينه فلا  
 فلا يتعلق حتى ذى الأعلى أو الأدنى الا واحد بخلاف ذى الوسط كما قلنا وعلى هذا الظاهر أن  
 في عبارة قاضيان قلبا والاصل فقد تعاقب حقه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال  
 هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لرجل معين  
 من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفارة عينه ومات وخلف تركته تخرج الوصية من ثلثها  
 فهل تكون الوصية صحيحة ويتعين الرجل ولا يجوز للوصي أن يصرفها لغيره (الجواب) نعم وفي  
 جامع الفتاوى من كتاب الصوم أوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز للوصي أن يصرفها الى  
 غيره اه وذ كر مثله في حاوى الزا هدى ثم روى وقال يتعين وليس للوصي والقاضي أن يصرفه  
 الى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان وطمع القضاة وغيرهم فيها  
 اه وقله العلائق في شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصى (سئل) في رجل أوصى بشجرة  
 معروفة في بستان له ومات عن ورثة وتركته وتخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى له الوصية فهل  
 تصح وتنفذ (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى لاولاد ابنة الغير وارثين بحصة معروفة من  
 أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى لهم الوصية  
 ويريدون أخذ الزرع زراعين انه يدخل في الوصية تبعاً للأرض فهل لا يدخل (الجواب) نعم  
 لا يدخل وفي الزيادات لو وهب أرضاً فيها زرع لا يصح ولو أوصى بأرض فيها زرع لا يدخل الزرع  
 تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من البيوع في الرابع عشر (سئل) فيما اذا أوصى  
 ذى في مرض موته ثلث ماله لاختيه المسلم ثم هلك عن ورثة ذمتين وخلف تركته والورثة لم يجزوا  
 ذلك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله (الجواب) نعم وصحت من المسلم للذى وبالعكس وهو وصية  
 الذى للمسلم تنوير من الوصايا (سئل) في رجل أوصى لفلان وفلان اليتيم بمبلغ معلوم من  
 الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم  
 والقبول ليس بشرط في الايتام كما في القهسستانى وقال الزيلعي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في  
 ملكه من غير قبول استحساناً لعدم من يلي عليه ليقبل عنه اشباهه من القول في المالك من الفن  
 الثالث (سئل) في رجل أوصى لأمه بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد ذكور  
 وازنات وزوجة اجازوها وردت الأم الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل يجب ان  
 ذلك (الجواب) نعم ويعتبر قبولها أى قبول الوصية وردتها بعد الموت لان الوصية تملك مضاف  
 الى ما بعد الموت فيعتبر قبولها بعده شرح المجمع لابن مالك (سئل) في مريض مرض الموت  
 أوصى فيه بوصايا لوجوه بزمع لومة تزيد على ثلث ماله ومات عن تركته وورثه كبار اجازوا الوصية  
 المذكورة لذى بينة شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الاجازة بدون وجه شرعى فهل ليس

مطلب أوصى لرجل معين  
 بدراهم لاسقاط صلاته  
 لا يجوز صرفها لغيره

مطلب أوصى بشجرة في  
 بستان يصح  
 مطلب أوصى بأرض  
 لا يدخل ما فيها من الزرع  
 تبعاً

مطلب تصح وصية الذى  
 لاخته مسلم

مطلب تصح الوصية للايتام  
 ولا يشترط القبول

مطلب أوصى للجنين يصح  
 مطلب يعتبر قبول الوصية  
 وردتها بعد الموت

مطلب اجاز الوصية  
 بمأزاد على الثلث بعد موته  
 ثم رجعو اليه لهم ذلك



لهم ذلك (الجواب) حيث اُجازوا ذلك بعد موته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم  
قال في مبسوط السرخسي في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة بعد موته  
لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة بعد موته وهذا نص على أن  
الوصية للوارث انما تجز لحق بقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث الاجنبى لم  
تجز لحق الورثة لان حقهم يتعلق بشئى المال في مرض موته بدليل أن لهم أن ينقضوا تصرفه  
شرعا في ثلثي ماله ونقض التصرف في ملك الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح اُجازتهم في  
حياة الموصى وتصح بعد موته وليس لهم أن يرجعوا بعد اُجازته وان لم يقبض الموصى له وصيته  
لان الوصية قبل موت الموصى غير لازمة لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت فبالاُجازة لا تصير  
لازمة منبرمة فيجب أن تكون الاُجازة بمثابة غير لازمة ~~ممكن~~ لكن للورثة الرجوع عنها كأصل  
العقد بخلاف ما بعد الموت لانها صارت لازمة منبرمة وكذلك الاُجازة الصادرة من الورثة تصير  
لازمة ولان الاُجازة قبل موت الموصى صدرت من غير المالك حقيقة وحقا لان الورثة لا يملكون  
التركة قبل موت المورث حقيقة وحقا بدليل أن المورث يملك التصرف فيه معا ووطأ واستمعا  
واستخدما واستغلا والَاُجازة الصادرة ممن ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف  
ما بعد الموت وما يجوز باُجازة الوارث فالموصى له يملكه من جهة الموصى لامن جهة الوارث حتى  
يجبر الوارث على التسليم وعلى هذا الوأفق المريض عبده ولا مال له غيره فأُجازت الورثة عتقه  
بعد موته ينفذ العتق من جهة الميت حتى يكون الولاية له اه وفي العمادية في أحكام المرضى  
من كتاب العتق أقر في مرض موته بعبده بعينه لا امرأته ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقه الورثة  
فعتقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثلث والمسئلة في اقرار الصغرى (قلت) والمسئلة باطلا فها  
تدل على أن المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه بقية الورثة في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق  
بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باُجازة الورثة بعد موت الموصى وقد  
أجاب عني نظام الدين رحمه الله تعالى في مسئلة الاقرار بالدين لوارثه كذلك وصورتها أقر  
المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فبسه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان  
في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر أجب لا يحتاج الى التصديق الجديد وكفاي ظهير  
في فتاواه في الوصايا التصرفات المنفذة لاحكامها قبل الموت في المرض هل تعتبر فيها اُجازة  
الوارث قبل الموت لا رواية فيها وكرشيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن  
المريض مرض الموت اذا أعتق عبدا ورثي به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسبح في شئ اه  
وفي الحاوى الزاهدى مريض بصرف ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز ان سكوتة  
ليس باُجازة منه ولو أعطى فقيرا شيئا من تركته فاستاذن النكير منه فأذن يجوز من كل المال اه  
عمادية (سئل) في رجل أوصى لمدونه الاجنبى بماله عليه من الدين ومات الموصى عن ورثة  
وتركة تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصى له الوصية فهل تصح (الجواب) نعم تملك الدين عن  
ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا سلطه أى سلط المملك غير المدون على  
قبضه أى قبض الدين فيصح شرح التنوير للعلاى أو اخر كتاب الهمة ومثله في الاشباه من  
أحكام الدين (سئل) في امرأة لها أمتعة قالت في صحتها والديها ان مت قبلك فهي لك وقالت  
والديها مثل ذلك ومات المرأة لان عنها وعن ورثتها لم يجزوا ذلك فهل هذه وصية غير صحيحة  
(الجواب) نعم لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينا كفى شرح التنوير

مطلب لا وصية لوارث الا  
أن يجيزها الورثة بعد موته

مطلب لا تصح اُجازة الورثة  
في حياة الموصى وبعد تصح  
ولا رجوع

مطلب اذا أقر لوارثه بعين  
وصدقه بقية الورثة في حياته  
لا حاجة الى التصديق بعد  
الموت بخلاف الوصية

مطلب مريض تصرف  
ووارثه حاضر

مطلب أوصى لمدونه  
الاجنبى بماله عليه من الدين  
يصح

مطلب ان مت فهي لك  
يكون وصية

مطلب تعليق البراءة بخاطر  
لا يصح

والوصية لو ارث لا تصح ومن فروع المسئلة ما في المدسوط قال الطالب لمدينه ان خلقت فانت  
بريء كان باطلا لان هذا تعليق البراءة بخاطر وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا  
علقه بالموت لاخر اجه حينئذ يخرج الوصية وعلى هذا تنقزع ما في الخاتمة قال لمدينه ان مت  
فانت بريء من الدين لا يبرأ ويكون وصية من الطالب له ولو قال ان مت بفتح التاء فانت بريء  
من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بريء مما على عليك لا يبرأ ولو قالت  
المريضة لزوجه ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهرى فانت كان مهرها عليه اه  
وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا نهى تحت  
قول الكثر ما يطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه عند قوله والبراءة من الدين ومثله في شرح  
التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية (أقول) والحاصل أن مناط الفرق هو ضم التاء وفتحها في  
مت لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم التاء يكون تعلقا معلقا على ما بعد موت المملاك  
فيصح لانه وصية بخلاف فتحها لانه لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت المديون  
لا الدائن المملاك وحينئذ يكون ابراء معلقا والبراءة لا يقبل التعليق بالخطر والمراد بالخطر هنا  
المعدوم المتروك الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ونحوه الغدا احترازاً عما لو علق البراءة  
بشرط كائن كقوله لمدينه ان كان لي عليك دين فقد أبرأ بك عنه فانه يصح كذا كره العلائي في  
آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أوصى رجل بجميع ماله يتفق في  
مصلح مسجد كذا ثم مات عن تركه وورثته لم يجزوا ذلك فهل تصح وتنفذ من الثلث (الجواب)  
نعم أوصى بشيء للمسجد لم تجز الوصية الا أن يقول الموصي يتفق عليه لانه ليس بأهل للتملك  
والوصية تملك وذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصلحه وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر  
بالصرف الى مصلحه تصحيح الكلام وبقول محمد اذنى مولانا صاحب البحر من باب الوصية  
بالخدمة (سئل) في مريض مرض الموت اذا استقرض في مرضه دراهم معلومة بعمالة  
الشهود فهل يكون كدين الحجة (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادية في الوصايا (سئل)  
فيما اذا أوصى رجل لجماعة معلومين ثلث ماله وله دين وعين فكيف الحكم (الجواب) لهم  
أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا منه ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور  
المسائل عن غاية البيان (سئل) في امرأة أوصت لولدها زيد وهدنة ولاخوتها الثلاثة بجميع  
ما تملكه ثم ماتت عن ولدها المذكورين وخلقت تركته ولم يجزوا وصيته لهم فهل تنفذ الوصية  
للأخوة من الثلث (الجواب) نعم ولو أوصى لوارثه ولاخوتي صحت في حصة الاجنبي وتوقف  
في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا واجازوا لم يجزوا وبطل ولا تعتبر اجازتهم في حصة  
الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من يجوز وصيته ومن لا تجوز (سئل) فيما  
اذا كان لزيد دار وأولاد فرض مرض الموت وصار غالب حاله الضئيل ولزم الفراش وقيامه عن  
تكلف ومشفقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بمن اقرب بقبضه منه في  
المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار صحيحين الا باجازه بقية الورثة (الجواب)  
البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بمثل القيمة  
وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة يعنى في مرض  
الموت وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن اذا كان فيه غبن او محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ  
واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثر في العمادية وأما اقرار المريض في مرض الموت

مطلب الوصية للمسجد  
تصح

مطلب استقرض المريض  
بعمالة الشهود فهو كدين  
الحجة

مطلب أوصى بثلث ماله  
وله دين وعين

مطلب أوصى لوارثه ولاخوتي  
صحت في حصة الاجنبي

مطلب البيع في المرض  
لوارث لا يجوز ولو بمثل  
القيمة

مطلب اقرار الميراث  
للوأثر ولو بقبض دينه  
باطل  
مطلب تصح الوصية لأم  
ولده بخلاف الاقرار لها بين

للوأثر ولو بقبض دينه من عن أو غيره فباطل إلا أن تصدقه الورثة كما هو مصرح به في المعبرات  
ومثله في التتارخانية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا أوصى زيد بخاريتة التي هي أم  
ولده بمبلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وتركه تخرج الوصية من ثلثها وقبلت الموصى  
لها ذلك فهل تكون الوصية المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وصحت لمكانت نفسه والمذموم  
أو أم ولده استحساناً لا لمكانت وارثه شرح التنوير للعلاء من كتاب الوصايا ومثله في الدرر نقلاً  
عن الخانية والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية للسيد الشريف والمنايع من الارث  
اربعة الاول الرق واقراً أي كاملاً كان كالقن أو ناقصاً كالمكانت والمذموم وأم الولد وتام تحقيقه  
فيه (أقول) وهذا بخلاف الاقرار لها بين فإن الاقرار في مرض الموت إن كان لوأثر فهو في  
حكم الوصية وإن كان لا جنبي نفذ من كل ماله على ما هو تحقيقه في كتاب الاقرار وانما لم يصح  
اقراره لأم ولده لأنها ليست أهلاً للملك في وقت الاقرار بسبب رقها أما الوصية فهي عليك مضاف  
إلى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل الملك وقد كتب المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى  
الطرابلسي ما صورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض موته لمستولده التي لم ينجز  
عقدها بمبلغ دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار للمستولدة صحيح أم لا الجواب الاقرار المذكور غير  
صحيح والله تعالى أعلم وأجاب شيخ الاسلام الحنبلي على نسخة ثانية ليس صحيحاً والله تعالى أعلم  
بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام السكالي فأجاب حكم المستولدة في  
عدم الملك حكم الرقبة والاقرار لا يصح والله تعالى أعلم وكتب العلامة الشهاب على نسخة  
رابعة الاقرار المذكور لاغ لعدم أهلية المتزلة للاستحقاق فتاوى الطرابلسي من مسائل الاقرار  
بجمع العلامة الشلبى (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه لابن اخته حصه معلومة من دار  
وكرم وأرض بثمن معلوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الثمن المزبور وأوصى لزوجته  
بقيمة الدار والكرم والأرض ومات من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عن زوجته المزبورة وعن  
ابن عم عصبية لم ينجز الوصية المزبورة ولا المحاباة ولا الهبة فهل تنفذ المحاباة والهبة من الثلث  
والوصية المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أوصى زيد لجماعة بثلث ماله ثم  
مات عن تركه وله أيضاً مال في درجل فادعت الجماعة أن المال للميت فأنكر الرجل ذلك قائلاً  
ليس عندي من مال الميت شيء وتريد الجماعة إثبات مدعاهم في وجهه بالبينة الشرعية فهل  
يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم والمودع والغاصب والمديون لا يكون خصماً للموصى له إذا  
كان الذي قبله المال مقرراً بأن المال للميت والخصم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال الذي في يده  
المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً وإذا جعله القاضي خصماً يقتضي  
له ثلث ما في يد المدعى عليه عمادة من أوائل الفصل الثالث فيمن يصلح خصماً لغيره ومثله في  
الفصولين وقال في الظهيرية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم  
أو كانت في يد الغاصب فادعاه أو استدعاه ألف درهم وهي قاعة بعينها في يد المودع فأقام رجل  
البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقرراً بالمال لكنه  
يقول لا أدري أمات فلان أو لم يميت لم يجعل القاضي بينهم ما خصومة حتى يحضر وارث أو وصي  
هذا الذي ذكرنا إذا كان الذي قبله المال مقرراً بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس  
عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعى وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من  
فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ينتصب خصماً للمدعى وإذا جعله القاضي خصماً

مطلب تنفيذ المحاباة والهبة  
من الثلث

مطلب اوصى لجماعة بثلث  
ماله وله تركه ومال قبل  
رجل فهل للجماعة الدعوى  
عليه

في هذا الوجه يقضى بثلاث ما في يد المديعي عليه وقد ذكرنا أن الموصي له لا يتنصب خصما للغريم  
 لكن إذا كان الموصي له موصى له بالثلث لا غير فان كان موصى له بما زاد على الثلث بان لم يكن  
 ثمة وارث فالموصي له خصم للغريم في هذه الحالة فيصير الموصي له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان  
 الاستحقاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث يتنصب خصما للغريم فكذلك الموصي  
 له بما زاد على الثلث اهـ

\*(باب الوصى)\*

مطلب لو كان الاب مبتدئا متلفا  
 مال ابنه ينصب القاضي  
 وصيا ينزع المال منه  
 مطلب لا يكلف الوصي الى  
 العينة على دفع الوصية في  
 المبرات

مطلب الوصى يصدق  
 بيمينه فيما سيط عليه شرعا  
 مطلب قال أنفق عليك  
 مالك والنفقة نفقة المثل  
 يصدق بيمينه

مطلب اذا لم يعامل الوصى  
 على مال القاصر لا يلزمه  
 من الجحمة لانه ربا

مطلب لا يجبر الوصى على  
 التجارة في مال المدي  
 مطلب يقبل قول الوصى  
 بيمينه في نفقة المثل

(سئل) فيما اذا كان اصغيرين مال تحت يديهم ما يختلف عن والدهم ما وكان الاب مبتدئا متلفا  
 مالهما فهل للقاضي أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي  
 (الجواب) نعم وفي الولو الجدية والخلاصة لو كان الاب مبتدئا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي  
 ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه أدب الاوصياء من فصل النصب (سئل) فيما  
 اذا امر من زيد مرض الموت وأقام عرا وصيا من بعده على أولاده القاصرين وأوصى ببلغ  
 معين من الدراهم من ماله بصرفه الرضى في تجهيز زيد وتسكينه وفي مبرات عينها رما ت زيد وخلف  
 تركته تخرج المبرات من ثمنها وقبل عمر الوصية وأنفذ الوصايا المزبورة على وفق ما وصى به زيد  
 ثم بلغ أولاد زيد رشيدين ويكلفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لاربابها باليمين فهل  
 يصدق الوصى بيمينه ولا يكلف الى الاثبات باليمين (الجواب) نعم وفي فتاوى العتبات الاصل فيه  
 أن الوصى يصدق فيما سيط عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصى متى أقر  
 بتصرف في مال الصغير بعد بلوغه والصغير منكره ينظر فان كان تصرفا هو مسيطر على ذلك من  
 جهة الشرع فانه يصدق فيه ويتقبل قوله بيمينه وان كان تصرفا لم يكن هو مسيطرا عليه من  
 جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون اليمين فان قال أنفق عليك مالك في صغر لك  
 والنفقة نفقة مثله في المدة وأنكر الصغير صدق الوصى بيمينه لانه مسيطر على الانفاق بنفقة  
 المثل شرعا أمالو لم تسكن النفقة نفقة المثل وكان زائد اعليه بكثير لا يصدق في النضل لانه ليس  
 بمسيطر عليه شرعا لانه اسراف فلا يصدق بيمينه الخ أدب الاوصياء من فصل الانفاق ومثله في  
 أحكام اصغار من مسائل الوصايا (سئل) في وصى محتار على قاصرين أنفق من مالهم  
 عليهم مدة معلومة ولم يعامل الوصى على المال حتى بلغ القاصرون رشيدين قاموا الا أن  
 يطلبون ربح مالهم في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصى شيء من الربح بالامر الجحمة شرعية  
 وهل يقبل قول الوصى في قدر الانفاق في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل في مدة تحتمله  
 ولا يكذبه الظاهر (الجواب) حيث لم يعامل الوصى المزبور على المال المذكور بطريق شرعي  
 فلا يلزمه ربحه لانه ربا كما أفتى بذلك الشيخ محمد بن عبد الله القزويني وغيره وفي مجمع الفتاوى  
 من باب تصرف الوصى والاب والقاضي قال لو لم يتجر الوصى بمال المدي فهل يجبر على التجارة  
 والتصرف قال لا اهـ ويتقبل قول الوصى بيمينه في قدر الانفاق حيث كان نفقة المثل  
 في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر كما سرح بذلك علماء نازحهم الله تعالى كما في يروع أدب الاوصياء  
 ودعوى الاشباه وفي فتاوى العلامة ابن تيميم من أول كتاب الوصايا سئل في الوصى اذا أنفق  
 على اليتيم من ماله بلا تقدير من الحاكم هل له ذلك ويصدق بيمينه أجاب نعم له ذلك ويصدق بيمينه  
 فيما يصدق الظاهر اهـ (سئل) فيما اذا فرض القاضي لياتام في جبرامهم الوصى المختارة عليهم

في كل يوم قدر ما علموا وأذن لها في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربيع مالهم  
المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وأنفقت عليهم من أصل مالهم قدر ازانة  
لعدم كفاية المفروض لهم نفقة المثل في مدة تحمله والظاهر لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها  
بيمينها في ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك أيضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو  
مذكور في فتاواه من أثناء الرضا وأرأيت نقبل المسئلة بيمينها في الحاوي الزاهد راضيا الى  
عدة كتب معقدة (سئل) فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم له بعد بلوغه ورشده ومضت مدة  
والآن يسكر الدفع والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع يمينه (الجواب) نعم والمسئلة في  
الخيرية من الوصايا وصرح به في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختارة  
على ابنها القاصر صرفت في أشياء متعلقة بالتم مبلغة ما علموا من الدراهم من مال القاصر دون  
مال نفسها بما فيه الحظ والصحة مصروف المثل ولا يكذبها الظاهر فيه ثم مات القاصر عنها وعن  
ورثته غير هاريدون تغريها ذلك من مالها فهل تصدق في ذلك بيمينها ولا يلزمها ذلك من مالها  
(الجواب) نعم قال في المنع قبيل كتاب الختم نقل عن الخاتمة ما نذكره ضابطا ان كل شيء كان  
مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اه وتعام ذلك تقدم في هذا الباب (سئل) فيما اذا كان  
لصغير مال تحت يده فأنفق عليه نفقة المثل في مدة تحمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يصدق في  
ذلك بيمينه (الجواب) نعم فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعه أو الانفاق  
عليه وهو نفقة المثل في مدته صدق بيمينه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في معتومه  
وصي شرعي وللمعتومه مال فوكل الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعتومه من ماله في كسوته  
اللازمة الضرورية وصرف على ذلك مصروف المثل في مدة تحمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل  
قول الوكيل في ذلك بيمينه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل من الوكالة لان الوصي عاقل  
أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور اليتيم كما في أدب الاوصياء والانتقوى  
والمعتومه منزلة الصبي كما في الانتقوى وفي البحر من شتى القضاء نائب الناظر كوهي قبول قوله اه  
والوصي كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستسقي كل منهما من الآخر كما صرحوا به والله  
سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور  
اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم لقولهم الوصية  
والوقف اخوان خيرية من الوصايا (سئل) فيما اذا كانت امرأته وصيا شرعية على أولادها  
الايتام ولهم مال تحت يدها فادعت الأم انها أنفقت عليهم في مدة كذا مبلغة ما علموا من الدراهم  
من مالهم والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) حيث كان  
الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قولها فيه وان أقامت بينة على ذلك كما في تلخيص الخلاطي  
وان زاد يسيرا صدق وعليه المدين ان اتهموه كما في خزانة الاكمل وفي تلخيص الخلاطي ونفقة  
المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه  
الا أن يدعى امرأته يكذبها الظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الحسنة فلا يصدق اه كذا في  
حاشية بيري (اقول) ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بقوله المال وكثرته ولذا قال في  
الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك يتفاوت  
بقوله المال وكثرته فيمنظر الى ماله وينفق بحسب حاله اه ثم اذا ادعى الزائد على نفقة المثل  
انما لا يصدق اذا لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشتريت طعاما فسرقت ثم اشتريت ثيابا

مطلب للوصي أن يتفق  
على اليتيم من مال اليتيم بلا  
تقدير من الحاكم ويصدق  
بيمينه

مطلب اذا كان المفروض  
لا يكفي القاصر فالوصي  
الزيادة ويقبل قوله بيمينه  
مطلب ادعى انه دفع مال  
اليتيم له بعد بلوغه يقبل قوله  
بيمينه

مطلب ادعى الاب بعد  
بلوغ ابنه انه أنفق المال  
عليه نفقة المثل يصدق  
بيمينه

مطلب وكيل الوصي يقبل  
قوله بيمينه في النفقة كالوصي  
مطلب للوصي أن يوكل  
غيره

مطلب المعتومه كالصبي  
مطلب الوصي كالناظر  
لان الوصية والوقف اخوان

مطلب لا يقبل قول الوصي  
فيما يكذبها الظاهر وان أقام  
البينة

مطلب يقبل قوله الا فيما  
يكذبها الظاهر حينئذ تزول  
الامانة وتظهر الخيانة  
مطلب ينبغي للوصي أن  
لا يضيق عليه بل يتفق  
بحسب ماله

مطلب أنفق الوصى من  
ماله ليرجع في مال اليتيم  
وأشهد له الرجوع

مطلب إذا أنفق الوصى  
من ماله وأشهد وليس لليتيم  
مال فهل له الرجوع فيما  
يحصل له بعد

وثالثا في صدق بيمينه لانه أمين كما في أدب الاوصياء عن شرح الاصل لشيخ الاسلام (سئل) فيما  
إذا احتياح اليتيم للنفقة الضرورية وله مال غائب فصرف وصيه المختار عليه نفقته من مال  
نفسه مبلغا من الدراهم ليرجع في مال اليتيم بنظر ذلك إذا حضر وأشهد على ذلك بينة شرعية  
ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه الرجوع في المال المذكور بنظر ما صرفه في نفقته بعد شؤ  
ماذا كر بالوجه الشرعي فهل يسوغ للوصي ذلك (الجواب) نعم وصي أنفق من ماله والحال أن  
مال اليتيم غائب فهو أي الوصى كالاب متطوع الآن يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه  
تنوير من باب الوكالة بالخصوصة والقبض (سئل) فيما إذا كانت هندوصيا شرعية على ابنها  
الصغير اليتيم وأنفق عليه من مال نفسه مبلغا من الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مال  
حاصل له ليرجع بنظر ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بينة على ذلك ثم حصل له مال بالارث  
وتريد الام الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وفي الاحكامات أنفق  
الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضا فيما وفي أدب الاوصياء للصدر  
الشهيد ادعى الوصى أو قيم الوقت الاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك الا  
بالاشهاد لانهم ما يدعيان لانفسهم ما ديتا فلا يستحقانه بمجرد الدعوى أدب الاوصياء من فصل  
الاتفاق فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضا لم يشترط ذلك  
والمدار على عدم حصول مال اليتيم الآن لئلا تعطل أموره في وكالة التنوير عن الفصولين  
والمال غائب معناه غير حاصل الآن فقامل ذلك (أقول) رأيت هنا على هامش الاصل بخط شيخ  
مشايخنا السائغاني ما نصه قوله يسوغ له ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين شري لولده ثوبا أو  
طعاما وأشهد أنه يرجع فلأن يرجع لوله مال والا لوجب ماعليه ولهذا أمر بالتأمل في آخر  
الجواب اه ما رأيت له لكن التعليل يفسد الفرق بين الاب والوصي لان نفقة الولد الصغير النقيير  
واجبة على أبيه فلماذا يرجع اذا لم يكن له مال ويرجع اذا كان له مال أما الوصى فلا تجب عليه  
نفقة الولد ما لم يكن رجما محرم منه فعدم رجوع الاب في هذه الحالة المذكورة لا يدل على عدم  
رجوع الوصى مطلقا أي ولو كان أجنبيا الآن يقال ان النظر بالنسبة الى خصوص ما وقع في  
السؤال لان الوصى فيه هي الام وهي منزلة الاب في وجوب نفقة الصغير عليها وأما لو كان الوصى  
أجنبيا فلا يراد ما ذكرنا من وجه الفرق ويدل عليه انه في جامع الفصولين ذكر عقب عبارته  
المذكورة ما نصه ولو قنا أو شيئا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال أو أشهد والا اه أي ولو شري  
الاب لولده عبد أو شيئا آخر مما يلزمه أن يشتره لولده يرجع وان لم يكن للولد مال لكن يرجع لو  
أشهد أنه اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فيما يحدث له من المال بالارث أو غيره وان لم  
يشهد فلا رجوع فهذا يرشدك الى أن يرجع الاب هنا عند الاشهاد لكون ذلك ليس بواجب  
على الاب فقد صار بمنزلة الوصى الاجنبي في هذه الصورة بخلاف ما إذا كان ذلك من جنس النفقة  
الواجبة على الاب فان الاب لا يرجع وان أشهد لوجوب ذلك عليه الا اذا كان للولد مال فيرجع  
لعدم وجوبه عليه والوصي لا يجب عليه شيء من ذلك أصلا فيرجع مطلقا أي سواء كان من جنس  
النفقة كالكسوة والطعام أو من غيره كالعبد والحافوت فهذا مؤيد لما بحثه المؤلف رحمه الله  
تعالى لكن ذكر في جامع النصولين أيضا ما نصه ولو أنفق وصي القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم  
استقرض وأنفق عليه لا يطالبه بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وأنفق على الصبي لا يرجع  
عليه بعد بلوغه اه وكتب الخير الرمدى في حاشيته عليه أن الظاهر أن وصي الميت كذلك لانه في

مطلب أنفق الوصى المال  
ثم استقرض وأنفق على  
اليتيم لا يرجع



الاشهاد ذكر أن وصي القاضي كوصي الميت في مسائل وليست هذه منها اه وهذا صريح في  
 أن كلام من الأب والوصي ليس له الرجوع فيما يتنقعه على الولد الذي لا مال له وهو دليل على أن  
 التقيد بالغيبه في قولهم وله مال غائب رجوع شرط لصحة الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر  
 بالاولى بخلاف ما إذا لم يكن له مال أصلاً ولعل في المسئلة قولين والافين الكلامين مناقضة  
 ظاهرة وينبغي الافتاء بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لأنه لو علم الوصي انه لا رجوع له يمنع  
 من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهذا كله بلا تنقعه وفي ذلك حرج عظيم ومنع من الاحسان الى  
 هذا الولد العاجز والخرج مدفوع بالنص وعلى ذلك سداد عاتية أحكام الشرع والله تعالى أعلم ثم  
 اعلم أن ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان ونقل كلام من القولين في أدب الاوصياء عن  
 عدة كتب حتى في الخاتمة مذكراً أن الاشهاد شرط ومذكراً أنه غير شرط وذكر في المتن في بالنون  
 أن عدم الرجوع بلا اشهاد استحسن وذكر في العتائية أنه تكفيه النية فيما يندو بين الله تعالى  
 فافاد أن القول بالاشتراط انما هو في القضاء لا الديانة وقد أوضحت المسئلة في رد المحتار ثم ذكرت  
 مانضه قلت فقد تحرر أن في المسئلة قولين عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الأب والوصي  
 والثاني اشتراط الاشهاد في الأب فقط ومثله الام الوصي على أولادها وعلوه بأن الغالب من  
 شفقة الوالدين الاتفاق على الأولاد للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في  
 الرجوع الى الاشهاد وقد علمت أن القول الاول استحسن والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول  
 وعليه مشي المصنف يعني صاحب التنوير قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى  
 أعلم اه فاعتنم هذه التحريرات المفيدة (سئل) فيما اذا كان لنسوة ویتیمین وأمهما الوصي  
 عليهما دارا محتاجا للتعمير الضروري فأذنت النسوة وأتم الیتیمین بالاصالة والوصاية عليهما الزيد  
 بتعميرها والصرف على ذلك والرجوع بتطير ما يصرفه في ذلك على الآذونات وجهة الیتیمین  
 حيث لا مال حاصل لهما يصرف في ذلك ولا من يرغب في استئجار حصته مأمدة مستقبله باجرة  
 متجدة تصرف في التعمير ولما في ذلك من الخط والمصلحة في ذلك فعمرها يزيد كما ذكر وصرف في  
 ذلك مبلغا من الدراهم بنية الرجوع على الآذونات والیتیمین وحصل للیتیمین مال تحت يد أمهما  
 ويريد زيد الرجوع بتطير ذلك على الآذونات ووصى الیتیمین لتدفع ما عليهم من مالهما فهل  
 يسوغ له بذلك (الجواب) نعم ولو اتفق رجل على الصغير وقال أمرني الوصي بذلك وصدقه  
 الوصي صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الاتفاق وفي فصول الاستروشنى أراد الوصي  
 الاستدانة على الصغير جاز له ذلك ان كان أمره القاضي به والا فالحسن أن يرفع الامر الى القاضي  
 فيما أمر به وفي فتاوى ظهير الدين أن الرفع هو الاحوط الا اذا تعذر لبعدها كما فيستدين بدون  
 الامر وقيل له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه ذكر في مجموع  
 النوازل والمحيط الوصي لو استدان لاجل الیتیم جاز ولو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعا وفي  
 جامع الفتاوى استقرض الأب لصغيره جاز وكذا لو أقر بالاستقراض اه ومسئلة استدانة  
 الوصي ذكرها في الاشياء أوائل الاقرار (سئل) فيما اذا كانت هند وصيا محتارة من قبل زوجها  
 المتوفى على أولاده منها الصغار فرضت وفوضت أمر الوصاية لزيد ابن عمها الامين الاهل لذلك لدى  
 بيعة شرعية وقبل زيد ذلك ثم ماتت عن أولادها المذكورين ولهم مال تحت يدها وخلفت تركه  
 فقام عم الاولاد يزارع في ذلك زاعما أنه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة  
 برنعمه (الجواب) نعم قال في الدر المختار من باب الوصي ووصى الوصي سواء أوصى اليه في ماله

مطلب هل يشترط الاشهاد  
 للرجوع بما أنفق من ماله

مطلب عمر دار الیتیم باذن  
 وصيه الرجوع

مطلب قال أمرني الوصي  
 بالاتفاق وصدقه الوصي  
 صدق

مطلب أراد الوصي الاستدانة  
 على الصغير جاز لو أمره  
 القاضي

مطلب في امرأة وصي على  
 أولادها أقامت ابن عمها  
 وصيا يصح

مطلب وصي الوصي وصي  
 في الترتين

مطلب الولاية في مال الصغير  
لا به ثم وصيه ثم وصي وصيه

مطلب وصي الوصي له أن  
يوصي وهكذا

مطلب جعله وصيا على  
أمتعته ودائمه بيعها  
قوله على الكبير متعلق  
بيعه لا بوصي اه منه  
مطلب بيع العروض من  
الحفظ بخلاف العقار  
مطلب أوصي اليه في شيء  
خاص يكون وصيا في كل ماله

أموال موصيه وقاية وصي في الترتين خلافا للشافعي اه وفيه من الوكالة والولاية في مال  
الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه إذا الوصي يملك الإيصاء الخ وفي الأشباه وصي القاضي  
إذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التتمة وفي الخزانة وصي  
وصي القاضي كوصيه إذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد عقد في  
كتاب الأوصياء آخر الكتاب فصلا في إيصاء الوصي فن رام تمام فروع المسئلة فليرجع اليه  
(أقول) أي يحصل التوفيق بين قوله لا يصير الثاني وصيا وقول الخاتمة وغيرها الوصي يملك  
الإيصاء سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي اه بحمل الأول على ما إذا نصبه القاضي  
وصيا خاصا في بيع أو شراء فقط فان وصي القاضي يقبل التخصيص على ما سيأتي قريبا ويحمل  
الثاني على ما إذا نصبه وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم أن وصي الوصي له أن يوصي أيضا وهكذا  
وان تعدد كما أفاده الخبر الرمي وغيره هذا وقد سئل عما لو أقام زيد أخاه عمرا وصيا ثم أقام  
بكر زيدا وصيا ثم مات بكر ومات بعده زيد فهل يصير عمر وصيا على تركه بكر أيضا اعتبارا بحالة  
الموت أم لا اعتبارا بحالة النصب لأن زيدا حين نصب أخاه عمرا لم يكن وصيا على تركه بكر لم  
أجد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر لي الأول إذ لو اعتبر حالة النصب لزم أن الرجل لو نصب  
وصيا على أولاده وماله ثم ولد له أولادوا كتب مالا آخر أن لا يكون ذلك الوصي ولاية على  
ما حدث للموصي بعد النصب فعلم أن العبرة لحالة الموت لأن الإيصاء خلافا بعد الموت كما  
صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل يفعل الوصي اليه بعد غيبته أو بعد موته فيما  
يرجع إلى مصالحه كتضاء ديونه والقيام بمسؤولياته ومصلح ورثته من بعده وتقسيم ذواته وغير  
ذلك يقال فلان سافر فأوصى بكذا وفلان مات فأوصى بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال  
على قولهم ان وصي الوصي وصي في الترتين لان الإيصاء إقامة الغير مقامه فيما له ولاية وعند  
الموت كانت له ولاية في الترتين فنزل منزله فيما اه ولان تركه موصيه تركه كما صرح به  
في الاختيار ولهذا قال الوصي لا شرأت وصي في تركي صار وصيا في الترتين في ظاهر  
الرواية عن أبي حنيفة حيث كانت تركه الأول تركه الثاني والتركة اسم لما يتركه الانسان بعد  
موته علم أن الاعتبار حالة الموت فيصير الثاني وصيا على الترتين وان لم يكن موصيه وصيا حين  
نصبه اعتبارا بحالة الموت لان موصيه وهو زيد في الصورة السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة  
على تركه نفسه وعلى تركه بكر فقط عا في خلفه وصيه وعمر بعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي  
والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أقام زيد عمرا وصيا على أمتعته ودائمه ليأخذها ويوصلها إلى  
ورثته الغائبين ببلدته وهم بكر وصغار ومات زيد ويريد عمر ويبيع الدابة للخط والمصلحة في ذلك  
لاحتياجها للنفقة وأخذتها الورثة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في أدب الأوصياء يجوز بيع  
الوصي على الكبير الغائب في كل شيء إلا في العقار وقال في الذخيرة الوصي يملك بيع عروض  
الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره إلا الحاجة اه وفي أدب الأوصياء أيضا لان وطيفته  
إذا ذلك حفظ الأموال وبيع العروض من الحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أما العقار فهو  
محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه من باب الحفظ الا إذا كان العقار في معرض الهلاك  
فبيعه يكون بمنزلة العروض اه وهو وان جعله وصيا على الأمتعة فقط فانه صار وصيا في كل  
ماله لما ذكرنا أنه إذا أوصى اليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية  
والخاتمة وبه يثبت ذكره فمجم الدين الخاصي كذا في أدب الأوصياء وذكرنا أن الوصي في الفعل في

حياته وكيل والوكيل بعد وفاته وصى فيجوز له ذلك وان نهى عنه لمافي وصايا الاشياء يعمل  
نهى القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول  
التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء قيل العاشر في الحبس جعله القاضي  
وصيه في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يفعله وصى الأب غير أن وصى القاضي لا يملك أن  
يتصرف تصرفا استثناء القاضي كما اذا نهى عن بيع العقار مثلا بخلاف وصى الأب فان استثناء  
الأب لا يعمل فيملك وصيه التصرف في عمل نهى اه والله تعالى أعلم (أقول) ذكرت في رد  
المختار مانعه وما يجب التنبه له أنه اذا أوصى الى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار  
وصيا عاما على أولاده وتركنه وان أوصى في ذلك الى غيره على قول أبي حنيفة المتفق به فلا ينفذ  
تصرف أحد ههنا بغير إرادته والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في  
الخاتمة فقال ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر أن يعتق عبده أو ينفذ وصيته فهما وصيان  
في كل شيء وقالا كل واحد وصى على ما يسمي لا يدخل الآخر معه اه (سئل) فيما اذا باع  
زيد حصصه ابنته انقاصت من دار مشتركة بينها وبين جماعة بئس المثل وهو مستور الحال فهل  
يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ولا يجوز للوصى بيع العقار الابا لمسوغات الشرعية التي  
ذكرها ونقل السيد أحمد الحنفي في حواشي الاشياء من الوصايا أن الأب كالوصى لا يجوز له  
بيع العقار الا في المسائل المذكورة كما أفق به الحنفية اه فراجعوه وهو مخالف لاطلاق ما في  
الفصول وغيره ولم يستند الحنفية لنقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات في بيع الأب أيضا كما  
في الوصى صار حسنا مفيدا أيضا فان الأخذ بالاتفاق أو وفق وفي العمادية في ٣٧ الحاصل أن  
بيع الأب عقار الصغير بمثل القيمة يجوز اذا كان محمودا أو مستورا واذا كان منفسدا لا يجوز الا  
بضعف القيمة اه (سئل) فيما اذا كان ليتيم أم وصى عليها وحصته معلومة في دار ليس لها  
غيرها واحتاجت للنفقة وتريد أمها بيع الحصص بئس المثل لاجل نفقتها فهل يسوغ لها ذلك  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان ليتيم عقار ودرهم تحت بدو وصيهم الشرعي ويريد الوصي  
بيع العقار من غير حاجة ولا مسوغ شرعي فهل يملك الوصي بيع عقاره أولا (الجواب) لا يملك  
ذلك كما في أدب الاوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار اليتيم لقضاء الدين ثم بلغ اليتيم وادعى بطلانه  
لوجود منقول معه فيه وفاء بالدين وبرهن على دعواه فدفعه المشتري بأنه أجاز له بعد البلوغ فما  
الحكم أجاب قد تقرر أنه لا يجوز بيع عقاره عند المتأخرين الا الحاجة الى ثمنه لا قضاء لها الا من  
ثمنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يده متغلب او كانت غلته لا تفي بموته أو يبيع بضعف  
قيمتيه وقد صرحوا عن المشتري بان يبعه بلا مسوغ باطل وفي البرازية وعند الثاني ان في قيمة  
العروض وفاء فبيعه باطل وأفقي العلامة الغزي بطلانه حيث لا حاجة لمعلاله بأنه على الوجه  
المشروع يكون فضولا واذا كان فضولا ولا يجوز له عقده فلا ينعقد موقوف قبل يبطل واذا بطل  
لا ينسد الملك اه ووجهه ظاهر لما في البرازية وغيرها والولاية في ماله الى أبيه ثم وصيه الى  
أن قال وأنا أقول ما لا يملك الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يجوز له حالة  
العقد اه ثم قال فان لم يكن له بغير حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بلفظ  
الاجازة بعد البلوغ لما في البرازية وغيرها ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء  
فجرت الاجازة في الواقعة لا يكفي وعلى تقدير أن يكون بصيغة انشائية فكذلك لأن البيع هنا  
لا يكون بالنظر واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا (سئل) فيما اذا

مطلب الوكيل بعد الممات  
وصى والوصى في الحياة  
وكيل

مطلب وصى القاضي يقبل  
التخصيص بخلاف وصى  
الميت

مطلب جعل وصيا على  
ثلث ماله صار وصيا عاما

قوله بدين أي أوصى اليه  
بقضاء ديون عليه أو باقتضاء  
ديون له اه منه

مطلب في بيع الأب عقار  
الصغير وانه لا يحتاج الى  
المسوغات

مطلب اذا كان الأب  
مستورا أو محمودا جاز بيعه  
العقار بمثل القيمة ولو منفسدا  
فلا الا بضعف القيمة

مطلب للوصى بيع العقار  
لحاجة النفقة

مطلب لا يملك الوصي بيع  
العقار بلا مسوغ شرعي

مطلب بيع العقار بلا  
مسوغ باطل لا فاسد

مطلب بيع الوصي بغيب  
فاحش قيل باطل وقيل فاسد

مطلب الوصي بيع الشجر  
بلامسوغ

مطلب الشجر ليس كالعقار  
مطلب البناء والنخل ليس  
من العقار

مطلب البناء والنخل من  
المنقول

مطلب اللاب أن يشتري  
لنفسه بناء ابنه الصغير

مطلب البناء حكمه حكم  
المنقول

مطلب أيتام في حجر أمهم  
باع بناء حانون لهم للنفقة  
الضرورية صح بيعها

مطلب كافل اليتيم يجوز  
بيعه وشرؤه ما لا بد لليتيم  
منه

كان لا يتم غراس كرم وسماق قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مخلف لهم عن أبيهم فباعه  
وصيهم من رجل بثمان فيه غبن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير صحيح  
(الجواب) نعم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشرؤه بالغبن اليسير ولا يجوز  
بالفاحش لأن ولايته نظرية وفي القنية للزاهد ولو باع الوصي مال الصبي بفاحش الغبن قال  
القاضي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم الدين  
الحلي بل يفسد البيع قلت فذلك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين  
الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري أدب الأوصياء من فصل البيع وتماه فيه وفي أحكام  
البيع الفاسد من المتون (سئل) في وصي باع شجر اليتيم القائم في أرض وقف محتكرة  
هل يحتاج إلى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (الجواب) لا يحتاج إلى ذلك لأن الشجر من  
قسم المنقول وبيع الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه محفوظ بنفسه والشجر ليس  
كذلك خيرة من الأوصياء وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع  
عقاره إلا الحاجة اه وفي أدب الأوصياء يملك الوصي بيع المنقول دون العقار اه وفي البحر  
نقل عن الأئمة الاختيار أن الشجر من قبيل المنقول لأن قبيل العقار ثم أبطل قول من جعل  
البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين فجعل النخل من العقار وأفتى به  
وتبعه فلم يرجع كعادته اه وفي التهستات البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى والغراس أولى  
أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء  
والنخل إن يبيع دون العرصه وهو الصحيح مذكور في الأصل لأنه لا قرار له فكان قتيلاً والله  
سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان ليتيم حصه معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء  
بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصة وصيها الشرعي المختار بضعف قيمتها واليتيم المزبورة  
مال تحت يد وصيها المزبور غير الحصة المذكورة فهل يكون البيع المزبور صحيحاً (الجواب)  
نعم (أقول) صحة البيع لا تكون البناء من المنقول كما علم مما قبله ولكن الثمن ضعف القيمة أيضاً  
(سئل) فيما إذا كان لصغيرين حصه معلومة في بناء دار جارية في ملكهما بطريق الارث عن  
أمهما فاشترى أحدهما لنفسه بثمان المثل وفي ذلك حظ ومصالحه للصغيرين والاب مستور فهل  
يكون البيع المزبور صحيحاً (الجواب) نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وما  
يتغابن فيه وهو اليسير والا وهذا كله في المنقول أما العقار فسيجيء علائق على التنوير من  
باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول كما صرح جوابه (سئل) فيما إذا كان لا يتم حصه  
معلومة في بناء حانون ولهم أم تعولهم وتنق عليهم وهم في حجرها وكنفها فباع الحصة المزبورة  
من رجل بثمان معلوم من الدراهم هو ثمن المثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بد لهم من ذلك فهل  
يكون البيع جائزاً (الجواب) نعم ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لآخيه وشمه وأمه  
وملنقط أن هو في حجرهم دفعاً للضرر عنه وتوجره أمه فقط وكذا ملنقط على الأصح وتماه فيما  
علقته على التنوير شرح الملتقى للعلائي من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان  
وجاز أيضاً شراء ما لا بد للصغير منه كالنفقة والكسوة واستئجار الظئر ونحو ذلك وبيعه أي بيع  
ما لا بد منه أيضاً للصغير لا خ رعم وأم هو أي الصغير في حجرهم دفعاً للضرر وجاز أيضاً جاريته أي  
الصغير لأمه فقط يعني لا يوجره العم ولا الملتقط ولا الأخ وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية  
القدوري يجوز أن يوجره الملتقط ويسلمه في صناعة وهو أقرب لأن فيه نفعاً شخصاً للصغير وهو

مطلب يصح بيع الم حنطة  
يقيم هو في حجره

الاصح كما في شرح ابن ملك للجمع الخ (سئل) فيما اذا كان لصغير يقيم هو في حجره  
شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها عساه على الصغير نفقة المثل في مدة تحتمله حتى بلغ  
رشدا برده مطالبة الم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة (الجواب) نعم وفي الهداية من  
متفرقات الكراهية الاصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من ضرورة حاله  
كشراء ما لا بد له منه ويبيعه واجارة الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله وينفق عليه كالاخ والم  
والملتقط اذا كان هو في حجرهم اه ملخصا ومثله في الحاوي الزاهدي من السوع من فصل  
في الاب والجد والم الصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء  
وليس لليتيم وصي وهو يعلم انه ان رفع الامر الى القاضي يأخذ المال ويفسده فان تصرفه جائز  
للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولو الجية قبيل كتاب الفرائض (أقول) رأيت منقولاً عن  
الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الديوبندي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضيان وهذا  
استحسنان وبه يفتى اه وذكر في ذلك العلائي في شرح الملتقي عن التهستاني ثم ان ما مر من  
أن عامل اليتيم يملك بيع ما لا بد له منه خاص بغير العتار من فتوح المذقولات أما العتار فليس له بيعه  
ولو مع وجود المسوغات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع العتار للمسوغ ولو البائع  
وصي الم لا من قبل أم أو أخ فانه مال الم لا يملكه كان بيع العتار مطلقا ولا شرأ غير طعام وكسوة الخ ذم  
(سئل) في رجل له دين على ميت وللليتيم ورثة كبار غيب وصغير حاضر فنصيب الثاني وكبلا  
عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على  
نصيب الكبار واذا حضر الكبار يرجع أي الحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم  
اذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فلا قاضي أن ينصب عن ائذ الصغير وكبلا  
يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله  
تعالى قلت غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر  
الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكر هذا خمس الاثمة الخواني في أدب القضاء  
عمادية في ٣٨ في مسائل التركة ومثله في النصولين (سئل) في الوارث اذا قضى دين الميت  
من التركة باليمنة والقضاء واليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الاول  
فهل يشارك هذا الغريم الاول (الجواب) نعم وذكر رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من  
التركة باقراره فلو جاء غريم آخر يضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشترك هذا الغريم الاول  
عمادية في ٣٨ (سئل) فيما اذا أوصت هند بثلاث مالها الجماعة معينين فقراء وأقامت  
زوجها وصيا مختارا في ضبط مختلفاتها وبيعها وابقا دينها الثابت عليها الاربابه وفي صرف الثلث  
كأذ كرو ماتت مصرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج  
والموصى لهما الوصية وخلفت تركته مشتهلة على متاع ونصف دار معلومة لا تقسم قسمة اجبار  
وفي بيع بعضه ضرر بين علمه فباع الوصى النصف المزبور من عمرو الشريك ببيعان تابن معلوم  
قبضه منه وهدر ذلك لدى قاض حنبلي اذن للوصى بذلك وحكم ببحمة البيع وان كان من وصي  
على كبير في حادثة ذلك موافقة مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتى مفتي مذهبه ببحمة البيع وكتب  
بذلك حجة فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم وأما عندنا ففي التنوير وشرحه  
للعلائي وجاز بيعه أي الوصى على الكبير الغائب في غير العتار لالدين أو خوف هلاك ذكره  
عزمي زاده معزنا للخاتبة قلت وفي الزيلعي والتهستاني الاصح لانه نادر اه ففي الحاشية باع

مطلب تصرف واحد من  
أهل السكة في مال اليتيم  
ولا وصي له يجوز ان كان يعلم  
أن القاضي يأخذ المال  
مطلب من يعول اليتيم له  
بيع ما لا بد منه الا العتار

مطلب ادعى ديناً على ميت  
له ورثة كبار غيب وصغير  
حاضر الخ

مطلب قضى الوارث دين  
الميت ثم ظهر غريم آخر الخ

مطلب في صحة بيع الوصي  
العتار اذا كان الوارث  
الكبير غائبا على مذهب  
ابن حنبل رضي الله تعالى  
عنه

الوصي المختار حصّة الوارث الكبير من العقار الذي خبيلي يرى ذلك وحكم الحاكم المزبور فارتفع الخلاف (أقول) قوله الأصح لأنه نادر راجع إلى قوله أو خوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا كان الوارث الكبير غائبا لان هلاك العقار نادر فبقوله إلا دين صريحا في أن الوصي له بيع العقار لدين على الميت والحكيم كذلك وإن كان الوارث الكبير حاضرا لما في غاية البيان أن كان على الميت دين أو وصي بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة بآر حذو رفعه يبيع جميع التركة وعندهما لا يجوز إلا بيع حصّة الدين اه وقال في العناية قيد بالغسلة لأنهم إذا كانوا أحضورا ليس للوصي التصرف في التركة أصلا إلا إذا كان على الميت دين أو وصي بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية من مالهم فإنه يبيع التركة كلها إن كان الدين محبطا وبمقدار الدين إن لم يحبط وله بيع ما زاد على الدين أيضا عنده خلافا لهما وينفذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بمقدارها بالاجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الأوصياء وبقولهما يفتى كافي الحافظية والغنية وسائر الكتب اه والحاصل أنه إذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار ومنقول وإن لم تكن مستغرقة ولا دراهم فيها يوفى منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين أو الوصية اتفاقا وكذلك يبيع الزائد عند أي خفيفة لما قاله الاستروشي في أحكام الصغار من أن الأصل عنده أنه متى ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتام بيان المسئلة فيه وقد ظهر لك مما قررناه أنه في حادثة الفتوى إذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج إلى حكم القاضي الخبيلي لكن ينبغي أن يكون ذلك حيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذها من نفسه إلا إذا لم يفت ثمنه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قولهما المقتضى به والدين كالوصية كما مر والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا ثبت على ميت دين لزيد بالبينة الشرعية ثبوتاً شرعياً وقضاه الوارث من ماله ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العمادية الوصي أو الورثة إذا نقدوا ثمن كفن الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة ولم يكونوا متطوعين وكذا إذا قضى الوصي أو الوارث دين الميت من ماله ما اه وفي البرازية إذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كافي التكتفين اه (سئل) فيما إذا كفن الوصي الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع في تركته فهل له ذلك ويقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو ما ينفق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغير من مال نفسه فإنه يرجع ولا يكون متطوعاً ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الأوصياء ومثله في الدرر (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيرهم وخلفت تركة فانفقت منها ورثتها مبلغاً عن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلا إذن الزوج ولا وجه شرعي ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم أحد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة بغير إذن الباقي يحسب من مال الميت ولا يكون متبرعاً بخلاف الاتفاق للمأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن من باقي الورثة فإنه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعاً فيه حاوي الزاهد من فصل تصرفات الوارث في التركة (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الأخ من

مطلب إذا قضى الوصي أو  
الوارث من ماله دين الميت  
يرجع به في التركة

مطلب الوصي إذا كفن  
الميت من مال نفسه كفن  
المثل يرجع

مطلب أنفق الوارث في أيام  
الميت من التركة يضمن



مطلب كفته الوارث بأكثر  
من كفن المثل لا يرجع

مطلب تحرير فيما إذا كفن  
الميت الوصى أو الوارث أو  
الأجنبي

مطلب مات ولا شيء له فكفته  
الحاذير ليرجع على الغائب  
الخ  
مطلب كفن الزوجة بلا إذن  
الزوج فهو متبرع

مطلب قول الوصى معتبر  
في الانفاق لافي الرجوع  
الابينة

مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بنظر ذلك في التركة أم لا (الجواب) لا يرجع والله تعالى أعلم أحد الورثة إذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة يرجع في التركة فإن كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع لأن أحد الورثة لا يملكه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل التبرع بجميع الفتاوى في فصل تصرفات الوصى بنوع تخصيص انقروى من الوصايا وان كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه برأيه ومثله في الخلاصة وفي العيون إذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والأجنبي لا يرجع تارة خائفة من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه ليرجع في تركته بغير أمر الوارث فليس له الرجوع أشهد على الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصى من مال نفسه ليرجع كان له الرجوع وفي معين المفتي إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فإن زاد في قيمة الكفن ضمن السكل كذلك في السراجية قلت وقد علمه بأنه إذا زاد في القيمة يكون مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال الميت اهـ نهج النجاة من الوصايا (أقول) ما ذكره في معين المفتي ذكره في التنوير في باب الوصى ووجه كونه مشتريا لنفسه أن الوصى إذا زاد في القيمة صار متبرعا في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مشتريا لنفسه متبرعا في تكفنه بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه يضمن الزيادة فقط لانها متميزة والحاصل أن الوصى أو الوارث إذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وان كان من حيث القيمة يضمن السكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لانه صار متبرعا بالسكل لعدم التميز وهذا إذا كفته من مال الميت بشرية قوله ضمن وأما ان كفته من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم عن مجمع الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشئ ان زاد على كفن المثل لأن ذلك دليل التبرع ولم يذكرنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلقا لأن كلا منهما دليل التبرع وقول البرازيه وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فلعل من ادعى بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع في السكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كله في الوصى والوارث وأما الأجنبي فلا رجوع له مطلقا الا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضا إذا كان الميت تركته والافني الحواوي الزاهدي لومات ولا شيء له ووجب كفته على ورثته فكفته الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا إذن القاضى كالعبد أو الزرع أو النخل المشترك إذا أنفق أحدهما عليه ليرجع على الغائب لا يرجع إذا فعله بلا إذن القاضى قال الخير الرملى في حاشية الفصولين يستفاد من قوله ووجب كفته على ورثته أنه لو لم يجب عليهم كتب كفن الزوجة إذا صرفه من ماله غير الزوج بلا إذنه أو إذن القاضى فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تكفنها بلا إذن مطلقا بناء على المقتضى به من أنه على زوجها ولو غنية لانه قد أدى عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متبرعا كما هو ظاهر اهـ أى يستثنى ذلك من قولهم لو كفن الميت الوصى أو أحد الورثة بكفن المثل يرجع لأن كفن الزوجة ليس واجبا في تركتها حتى يصح تصرف الوصى أو الوارث بل هو واجب على زوجها فيكون المكفنة متبرعا في استقامته واجبا على غيره بلا إذنه كما لو تبرع بأداء دينه هذا وقد ذكر الخير الرملى في حاشية الفصولين أيضا أن هذا كله إذا ثبت بالينة لا بمجرد دعواه قال في الخلاصة قول الوصى معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الابينة اهـ ومثله في كثير من الكتب تنبه اهـ ما ذكره الرملى وهو مخالف لما ذكره المؤلف في السؤال الذى قبل هذا عن التنوير وذكر في رد المحتار أن في المسئلة قولين

حكاهما في أدب الاوصياء ونظيره الخلاف في اشتراط الاشهاد لاجل رجوع الوصي بما أنفق من ماله على اليتيم وقد مننا الكلام فيه فاعتنم تحرير هذا المقام وعليك السلام (سئل) في الوصي اذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئا من التركة بدون أمر القاضي فهل يكون جائزا ويوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالخصصة (الجواب) نعم وفي وصايا المنتقى رجل أوصى الى رجل وللوصي على الميت دين فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدون أمر القاضي فهو جائز ثم يوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالخصصة عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة ومثله في الفصولين ونور العين عن المنتقى (سئل) في الوصي اذ مات مجهلا مال اليتيم فهل لا ضمان عليه في تركته (الجواب) نعم ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلطه بماله ضمن خيرية من الوصايا وأفقي بمثله أيضا في الوديعة وعزاه لفوائد صاحب المحيط فارجع الى ما أفقي به في الموضوعين فان فيهما فوائد (سئل) في الاب اذ مات مجهلا مال أولاده الصغار فهل لا ضمان عليه في تركته (الجواب) نعم كافي الخيرية من الوديعة (سئل) فيما اذا كان لصغيرة أب مستور وخصصة معلومة من دار باعها الاب لها بمن المثل وقبضه لها من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وتركته مبينا للثمن المزبور في صحته غير مجهل له فهل يضمنه في تركته لها بعد الثبوت (الجواب) نعم (سئل) في يقيم آخره جده أو أبيه من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم لاعمال شتى اجارة شرعية وعمل اليتيم الاعمال المزبورة لعمر وفي المدة طال به الجذب الاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل الجذب ذلك (الجواب) نعم في الخسائية والذخيرة والخلاصة للوصي أن يوجر نفس اليتيم وعبيده ووداياه وعقاراته وأراضيه وسائر أمواله ولو يسير الغبن لأن له ولاية استعمال الصغير بطريق الرياضة والتهديب من غير عوض فمع العوض أولى ولا يملك بيع سائر أمواله فكذلك ايجال اجارته ومثله الاب وكذا الجد أو الاب عند عدم الاب ولم يجز لغيرهم مع قيام أحدهم أن يوجر اليتيم ولا شيئا من ماله ولو كان هو في حجره وعياله لا تنفاه ولاية غيرهم بوجود واحد منهم أموالهم موقفاً جرة وذو رحم محرم منه فان كان في حجره وضع وفاً لأنه يملك تأديته فملك اجارته وان لم يكن قال أبو حنيفة ان كان المؤجر أقرب اليه من هو في عياله كما اذا كان عند العمة فأجرته الأم جاز وقال محمد لا يجوز الخ أدب الاوصياء من فصل مسائل الاجارة (سئل) فيما اذا كان لا ينام مال ووصي مختار أو ناظرة عليهم من قبل أيهم فأقرض الوصي قدرا من المال من آخر بدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستقرض فهل يضمنه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لامن نفسه ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه ان احتاج وله وفاء أدب الاوصياء من فصل القرض (سئل) في الوصي اذ ارهن مال اليتيم بدين نفسه من آخر رهنا شرعيا مستلما فهل يكون الرهن جائزا (الجواب) نعم ولو رهن الوصي أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكتر للعيني وغيره وكذا في التويز من الرهن وكذا في أدب الاوصياء مفصلا (سئل) في الوصي هل له اعادة مال اليتيم (الجواب) نعم في الفصول العمادية وذكر في التجنيس عن النوازل انه ليس للاب ذلك وفي الذخيرة للاب اعادة ولده الصغير أما اعادة ماله فعند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط انما يجوز له اعادة الولد اذا كان لخدمة الاستاذ تعلم الحرفة أما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي الحاشية لا يعبر

مطلب للوصي على الميت  
دين له يبيع شيء من التركة  
لاخذ منه

مطلب الوصي اذا مات  
مجهلا لا ضمان في تركته

مطلب الاب اذ مات مجهلا  
مال أولاده لا يضمن  
مطلب اذ مات الاب غير  
مجهل مال يتيم يضمنه في  
تركته

مطلب للوصي أن يوجر  
اليتيم وسائر أمواله

مطلب ليس للوصي أن  
يقرض مال اليتيم لغيره ولا  
لنفسه

مطلب لو رهن الاب أو  
الوصي مال اليتيم بدين  
نفسه يصح

مطلب هل للوصي اعادة  
مال اليتيم

مطلب للاب اعادة ولده

مال اليتيم ويودعه ومثله الاب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات الوصى وفي أدب القاضي  
الوصى يودع مال اليتيم ويعير ويضع اه (قلت) ينبغي أن يفضل بأنه ان كان المستعير ثقة أميناً  
لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فله ذلك ورعا يتضمن ثواباً كاعارة كتاب لعالم  
يلتفع به ويتفقد الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك والله  
تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان ليتيم بدمية جماعة معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم  
آل الهيا بالارث عن أبيها لخط وصيها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور وابرأهم عنه فهل يكون  
الخط والابراء غير صحيحين (الجواب) نعم الوصى لا يملك ابراء غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئاً  
ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجباً بعقده فان كان واجباً بعقده صح التأجيل والحط والابراء  
في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامناً وعند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصير ضامناً قاضيان  
والوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه والحكم في الاب كالوصى  
فما ذكر كله من الابراء كما تقدم في أحكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي يوسف استحسان  
لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يبقى بقوله حاشية الاشياء للعموى (سئل) في  
الوصى المختار اذا باع منقول اليتيم من رجل بثمان المثل مؤجلاً الى أجل معلوم غير فاحش ولا  
يخاف من الرجل تلفه بالحدود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزاً  
(الجواب) نعم الوصى اذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الاب وفي الخلاصة والمنية عن  
السراجية للوصى البيع بالنسيئة ان لم يخف تلفه بالحدود والانكار ولا المنع عند حلول  
الاجل وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشاً ذكره في الوالوجية والخانسة أدب الاوصياء من فصل  
البيع الوصى اذا أخر دين اليتيم ان لم يكن الوصى قولى العقد لا يجوز تأخيرهم وان كان قولا لا يجوز  
عند أبي حنيفة ويضمن عمادية في ٣٧ الاب والوصى اذا أجلاً وأبرأ ما هو واجب للوصى  
بعقدهما جاز عندهما خلافاً لأبي يوسف وان لم يكن واجباً بعقدهما لا يجوز بالاجماع أحكام  
الصغار من مسائل البيوع (سئل) فيما اذا أقام زيد عمراً وصياً على رجل زوجته منه ومات  
زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به أن الحل لا يلي ولا يولى  
عليه وفي المنع من الوصايا ان شخصاً نصب وصياً في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعن حل فهل  
يملك الوصى أن يتصرف في المال الموقوف للحمل أو لا وجوابه انه لا يملك شيئاً من ذلك لانه لا ولاية  
للاب على الحنين فضلاً عن الوصى لقول الزيلعي ولا يلي على الحمل أحد وتعمام تحقيقه في المنع  
فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق (أقول) أفتى العلامة الشلبي بأنه يصح نصب وصى  
على الحمل مستنداً الى قولهم ان الوقف على الحادثين من أولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو  
الوصية فثبت دخاؤها في الوقف دخلوا فيها أيضاً اه ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي  
تمليك مضاف الى ما بعد الموت أى تمليك عين أو منفعة من التركة فهذه أخت الوقف لانه تصدق  
بالمنفعة وكلامنا في الوصاية التي هي إقامة الغير مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز  
الوصية للحمل جواز إقامة وصى عليه واذا كان أبو الحل لا ولاية له عليه فوصيه بالاولى هذا وقد  
ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن تورث الحمل والوصية به وله اثنتان الابدال الانفصال  
فيثبتان للولد لا للحمل اه وكتبت في رد المحتار أن المراد بثبوت حكمهما والافهما ثابتان قبل  
الولادة فلا يشافي تصریحهم بآثره وبصحبة الوصية له وبه أو المراد أنه يوقف الحكم بذلك على  
الولادة فيظهر بها أن ملكه مساورته كان ثابتاً من حين موت مورثه وكذا الوصى له أو وصى

مطلب في ابراء الوصى  
غريم اليتيم

مطلب بيع الوصى الى  
أجل جائز

مطلب لا يصح إقامة وصى  
على الحمل

مطلب مهم في تحقيق  
مسئلة اقامة الوصى على  
الحمل

به سبيله لغيره والمعنى الاول ان نسب لقوله فيثبتان للولد لا للعمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانقضاء كما ذكره شيخنا العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسئلة ووفق فيها بذلك أخذاً مما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصى الا بعد الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم (سئل) في يمين لهما مال عن أبيهما ولهما جدي أو أب مبدّر متلف للمال غير أمين ولهما أم أمينة أهل للوصاية من كل وجه فهل للقاضي نزاع المال من يد الجدي ونصب أمهما المزبورة وصياً والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها أول الباب رجل أوصى الى أعمى أو محدود في قذف جاز ولو أوصى الى فاسق مخوف في ماله ذكر في الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرجها القاضي من الوصية ويجعل غيره وصياً اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصياً مجمع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي أنقذ الوصية ففقدى هذا الوصى دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرجهم من الوصية كان جميع ما صنع جائزاً وان لم يخرجهم حتى تاب وأصلح تركه وصياً على حاله اهـ (سئل) في الوصى المختار اذا ادعى ديناً لنفسه بذمة الميت ولم يثبت ولم يرثه منه وأتهمه القاضي ويريد أن يخرجهم من الوصاية وينصب غيره من هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصى ادعى ديناً ولم يقدر على اثباته بعزل هكذا روى عن ابراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين أو يخرجك عن الوصاية فان أبرأه أو الآخر عنه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ وفي الحافظة وهذا هو المختار وهو المذكور في الولوالجية كذا في أدب الاوصياء وفيه فاللائق انه اذا لم يقيم البيعة أن يخرجهم عن الوصاية ويقصر يده عن المال احتياطاً ونظراً للميت واليتيم وهو المحكي عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلمة اهـ وتماه فيه من فصل الدعوى وفي التمهة وصى ادعى على الميت ديناً لم يثبت بعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص أن القاضي ينصب من يقيم الوصى عليه البيعة على الدين أو الغصب ان ادعى الغصب والافتهمة القاضي فيخرجهم كذا في الولوالجية وفي الخاتمة القاضي اذا اتهم الوصى لا يخرجهم على قول أبي حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال أبو يوسف يخرجهم وعليه الفتوى اهـ وأفتى بذلك المرحوم العم والعلامة الجدي كما هو مذكور في فتاويهما وما ذكر من قول أبي حنيفة انه يضم اليه آخر ولا يخرجهم مذكور في أدب الخصاص وغيره لكن في حاشية الاشباه للحموي قال بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بيعة على الدين أما اذا لم يكن ولم يرث الميت فيخرجهم القاضي للهمة كما هو قول أبي يوسف المفتي به أن القاضي اذا اتهم الوصى يخرجهم فيحمل ما نقله المصنف عن الولوالجية على هذا اهـ والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل نضر الدين فاضل خان في فتاواه المشهورة من فصل في تصرفات الوصى مانعه وصى ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بيعة على الدين فان القاضي يخرجهم من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البيعة عليه حتى تستوفي الدين والآخر جرك عن الوصاية فان لم يقيم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة أن الوصى اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بيعة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بيعة فان القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعى البيعة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك

مطلب اذا كان الجدي متلفاً  
للمال ينزعه القاضي منه

مطلب اذا أوصى الى فاسق  
يخرجه القاضي من الوصية

مطلب في الوصى المختار  
اذا ادعى ديناً لنفسه وأتهمه  
القاضي يعزله

مطلب ان لم يرث الوصى  
على دينه ولم يرث الميت  
أخرجهم القاضي عن الوصاية  
حيلة عزل الوصى المختار ان  
يدعى على الميت ديناً ولا  
يثبت

قوله أو الغصب أي بأن ادعى  
أن الميت غصب منه شيئاً  
اهـ منه

ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر ان الحنفية رجحه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقداره الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج القاضى عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضى اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة يجعل القاضى معه غيره ولا يخرج به وقال أبو يوسف يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصى قائم مقام الميت ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصى أولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصى اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج القاضى عن الوصاية ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج به قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي اما أن تقسم اليك على الدين أو تبرئه عن الدين أو أخرجه عن الوصاية فان أراه والاخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فتخلص انه اذا ادعى ديناً وعينا يكون مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف واختار أنه يخرج به وان ادعى عينا فقط يكون مجعاً عليه أيضا مثل ذلك (سئل) في الوصى المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فمما فيه مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مديونه بعض الدين وتغذر عليه أخذ الباقي لعسر المديون فهل لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم لا ضمان عليه لما بقي من الدين وله أجر مثل عمله وفيه قياس واستحسان أما القياس فلا يأكل ولو احتج بالاجرة اذا كان له أجره فنياً كل قدر أجرته كما في الفصولين والعسمادية وصح في القنية انه لا أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو احتج بما جاز في الخاتمة والبرازية وفي الخيرية وحواشي الاشياء للعموى المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الخاتمة فان قاضيان من أهل الترجيح كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا عمل في تركه الوصى أعمالاً شتى ولم يكن الوصى جعل له شيئاً فهل له أجر مثل عمله (الجواب) نعم له أجر مثل عمله استحساناً لو احتج بما جاز في البرازية وهو المأخوذة في الخيرية وحواشي الاشياء للعموى (أقول) تقييده بقوله لو احتج بما جاز بما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف ونص عبارة الخاتمة هكذا وعن نصير الوصى أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز زوجه القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل كل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما سعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر أجر مثل عمله لو احتج بما جاز ظاهره أن له ذلك وان لم يفرض له القاضى أجره لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ولا يأكل كل الوصى ولو احتج بما جاز الا اذا كان له أجره فنياً كل قدر أجرته اه والظاهر أن هذا مبني على القياس من أنه ليس له الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل لعموم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون الخ قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل من هذه الآية قلت فكأنه يميل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعاً فلا يوجب ضماناً اه قال الاسيبي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فيما كل بقدره اه فقد ظهر بهذا أن الاستحسان هو أن له الاكل لو احتج بما جاز ولم يفرض له أجر وأن القياس أن لا يأكل مطلقاً الا اذا فرض له أجر على ما قاله الاسيبي في شرح الطحاوى وأن القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وقد أفق بذلك الخبير الرملى حيث

مطلب القاضى اذا اتهم الوصى يخرج به عن الوصاية  
مطلب الوصى اذا ادعى ديناً أو عيناً على الميت يخرج به عن الوصاية

مطلب لا يضمن الوصى ما هلك من الديون  
مطلب للوصى أجر مثل عمله  
مطلب في الوصى اذا لم يجعل له الميت أجره هل له أجره مثله

مطلب مهم في تحقيق مسئلة أخذ الوصى الاجرة

سئل في رجل أقامه القاضى وصيا على يتيم ولم يفرض له اذ ذاك نفقة ثم فرض له أجر في مقابلة عمله فساو له عن المدة الماضية الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك في حرمة ذوقهم سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اهـ لكن قال في جواب سؤال آخر هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان ففي الخائفة والبرازية له ذلك لو محتاجا استحسانا وفي القنية صحيح أن لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذ به الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضى فبمعينه أولى وأنت خبير بأن نقل القنية لا يعارض نقل فاضحان فان فاضحان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم اهـ ولا يخفى أن ما في القنية لم يقيد بالاحتياج فلا يخالف ما في الخائفة على أن الذي في القنية يقتل أن يكون مبنيا على القياس الذي هو قول الامام ومال اليه الفقيه فهو صحيح للقول الا تقرر نفسه عن غيره تأمل وقال الخير الرملى أيضا في حاشيته على الاشباه في أواخر كتاب الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يعمل له اجرة المثل فما المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد أقيمت به مرارا اهـ وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لا مطلقا فغير المحتاج لا أجر له لانه دخل في الوصاية متبرعا من قول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة في مال اليتيم وعلى اقتضاء ديونه لكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح الاجتزائية ظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصى الميت أما وصى القاضى فله عزل نفسه لكن في البرازية ينبغي أن يشترط علم القاضى بعزله وللقاضى عزله أيضا وعلى هذا فينبغي التفصيل بان يقال ان وصى الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضى أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل لا لما مضى لشروعه فيه متبرعا أو ما وصى القاضى فان كان محتاجا كذلك والا فان نصبه القاضى وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له اجرة لأن وصايته غير لازمة لأن له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضى في العمل الا بأجر وفي القنية الوصى اذا نصبه القاضى وعين له اجرا بقدر أجر المثل جاز أو ما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح اهـ فقله على الصحيح اما مبني على تصحيح ما هو القياس كما قدمنا أو على الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم عن الخائفة كما مر هذا وقد صح في الخائفة أن الوصى لو أجر نفسه من اليتيم لم يصح وفيها أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصي اخته وافية قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو الليث اهـ فاذا كان استجار الأب له باطلا فاستجار القاضى أولى الا اذا كان محتاجا لكن الظاهر أن بطلان الاجارة انما هو لموت الأب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما تحررت في هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا اخته على ابن أخيه القاصر اليتيم وجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل للوصاية من كل وجه مباشر لا مور اليتيم بمقامه المصلحة والمنفع له فنصب القاضى أم اليتيم ناظرة على الوصى بدون مصلحة اليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصى فقامت تعارض الوصى في تعاطي أمور اليتيم بدون وجه شرعى زاعمة انه ليس له ذلك

مطلب ليس للقاضى نصب  
على ناظر الوصى بلا وجه  
شرعى



الابن عرفتها ورأى فيها فهل تمنع من ذلك (الجواب) نعم وفي القصة لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله أشباهه من القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفي الثانية من البيوع في فصل بيع الوصي وشراؤه ذكر القسري والطحاوي أنه ليس لقاض أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشراخ فخرج أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره اهـ (أقول) وفي الولو الجدية وصى الميت اذا كان عدلا غير كاف لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن يضم اليه آخر كافيا ومع هذا الوعزله يعزل اهـ (سئل) فيما اذا كان لا يتم أخ وصي مختار عليهم من قبل أبيهم أهل للوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من أتهم بالافزعهم أخ آخر لهم أن أتهم جعلته وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من أتهم مع وجود وصي أبيهم بدون وجه شرعي فهل ليس لوصي الام ذلك (الجواب) نعم وفي وكالة التسوير وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد الوصي الدراهم الى رجل ليبيع عن الميت ويريد الوصي استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الاثر أم فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم ولو دفع الوصي الدراهم لرجل ليبيع عن الميت فإراد أن يسترد كان له ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة في يده فان استرده فنفسه الى بلده على من تكون ان استرده بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرده لالخيانة ولا تمهة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرده لضعف رأى فيه أو لجهله بامور الناس فأراد الدفع الى أصح منه فنفسه في مال الميت لانه استرد لضعفه الميت اهـ يحرم من باب الحج عن الغير (سئل) فيما اذا ثبت خيانة وصي بالوجه الشرعي فهل يعزل وتزول الامانة فلا يصدق بعد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في أدب الاوصياء من فصل الاتفاق (سئل) في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون فصرف أباه ماله عليه في نفقته وكسوته ولو ازمه الشرعية الضرورية مصرف المثل في مدة تحمله والنظار لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم اذا بلغ الابن معتوها أو مجنونا تبقى ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقلًا ثم جن أو عته هل تعود ولاية الاب فيه ما قال أبو بكر البخاري لا تعود عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد بن سعد بن عبد الله الولاية للسلطان استخسانا وقال محمد بن ابراهيم الميمني عندنا تعود ولاية الاب وعندنا تفرقت الولاية للسلطان عمادية من كتاب النكاح آخر الكتاب (سئل) فيما اذا كان لزيد اولاد قاصرون واخوان بالغان أقام أحدهما وصيا على أولاده والاخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن أولاده المذكورين وخلف تركه فصار للوصي تصرف بمفرده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون رأى المشرف وعلمه (الجواب) نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصي ومشرف أن الوصي أولى بمسالك المال وفي واقعات الناطقي اذا وصى الى رجل وجعل رجلا آخر مشرفا عليه فالمشرف وصي الميت كانه قال جعلتكم وصيين فليس لاحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يتقرب به أحد الوصيين تارخاينة وفي أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام الفضلي المشرف ليس بوصي فلا يكون المال عنده وانما لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه وفي الخاص ويقول الفضلي يفتي اهـ وأفتي الشيخ اسمعيل مفتي دمشق

مطلب لا يتصرف القاضي مع وجود الوصي وناظر الوقف

مطلب ليس للقاضي عزل الوصي ولا أن يدخل معه غيره الاجتهاد أو فسق

مطلب وصي الاب مقدم على وصي الام

مطلب للوصي استرداد الدراهم التي دفعها لمن يبيع عن الميت

مطلب اذا ثبت خيانة الوصي يعزل وتزول الامانة فلا يصدق

مطلب بالجنون والعته تعود الولاية الى الاب

مطلب للوصي التصرف بدون رأى الناظر وعلمه

مطلب المشرف أي الناظر ليس بوصي يفتي

مطلب يضمن الوصي ان  
تصرف بدون معرفة الناظر  
مطلب لا يملك قاضي البر  
نصب الوصي

مطلب وصي أبي الصغير  
اولى من الجد

مطلب الجد أولى من الأم  
مطلب للقاضي أن يحاسب  
الامناء

مطلب اذا كبر الصغير  
لهم محاسبة الوصي ولا يجبر  
مطلب اذا كان للصغير أب  
فعقار مضمون كعقار اليتيم

مطلب شري دارا ثم ظهر  
انها وقف او لصغير يجب  
اجر المثل

مطلب دفع غريم الميت  
الى الوصي برئ

مطلب قبض الديون الوصي  
للاورثة

بان الوصي اذا تصرف في أموال اليتيم بدون علم الناظر فهل يكتب بضمنها (سئل) فيما اذا نصب  
قاضي البر امرأه من قري البر وصيا على أولادها الايتام ولم يفوض اليه ذلك من قبل قاضي  
القضاة الذي ولاه ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل أقام زوجته من بعده وصيا على ابنه الصغير ثم مات مصرا على ذلك وللصغير جد  
لأب فهل يكون وصي الأب أحق بذلك من جده (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير  
في آخر باب الوصي (سئل) في الجد أي الأب القادر الأمين هل تكون الولاية له حيث لم  
يوص أبوا الصغار إلى أحد ويكون أولى من الأم (الجواب) نعم كما في الخبرية من باب الوصي  
مفصلا ومثله في أدب الاوصياء (سئل) فيما اذا أقام القاضي وصيا شرعيا على ايتام ابن  
أخيه ولهم استحقاق من أوقاف اجدادهم تحت يده يقبضه من الناظر وفي كل سنة يحاسبه  
القاضي العام على إيراده ومصرفه بموجب دفتر محض بامضائه بخلاف يده والا أن تزعم أم الايتام  
أن لها محاسبة الوصي ثانيا بدون وجه شرعي فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضي لالها  
(الجواب) نعم وينبغي للقاضي أن يحاسب الامناء على ما جرى على أيديهم من أموال التام  
وغلاتهم فان أحسن بخيانة عزله واستبدله بغيره وان وجدته أمينا فزده أدب الاوصياء من أواخر  
فصل الانفاق وتقام المسئلة فيه فراجعه وفي ٣٨ من العمادية وذكر القاضي جلال الدين  
في سجلاته اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم لينظروا هل أنفق عليهم بالمعروف أم لا  
وطلبوا أن يحاسبوه كان للقاضي ولهم المطالبة بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول  
قوله في الخرج وفيما أنفق الخ اه (سئل) فيما اذا كان لصغير أب وحصه معلومة في دار شركة  
خاله زيد بياقما فاجر خاله جميع الدار من آخر مدة معاومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة  
المثل قبضها وتصرف بها بدون وكالة عن أبي الصغير ولا وجه شرعي ولم يدفع من اجرتها شيئا لجهة  
الصغير ثم بلغ الصغير رشدا وطالب خاله باجرة حصته من الدار التي قبضها من المستأجر فهل له  
ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر  
أنها وقف او كانت لصغير يجب أجر المثل صيانة للوقف وللصغير وفي أواخر الفصل الثامن من  
اجارات الذخيرة وهكذا نقول فمن سكن دار صغيرا وجأت وصغيره وانعد للاستغلال انه يجب  
أجر المثل الا اذا انتقص بسبب سكناه وضمان النقصان انتفع في حق الصغير فحينئذ يجب ضمان  
النقصان جامع أحكام الصغار في مسائل الاجارات (سئل) فيما اذا كان ليتيم مبالغ دين معلوم  
بمقتضى دفعه لوصيه الشرعي وبلغ اليتيم الا أن رشيدا وقام يطالب المدينون بالمبلغ المذكور  
زاعما أن قبض الوصي غير صحيح فهل لا عبرة بزعمه ويرأ المدينون بدفعه الى الوصي (الجواب) نعم  
دفع غريم الميت الى الوصي برئ أدب الاوصياء من فصل الابرأ عن الخيانة وغيرها اذ  
مدينون الميت الى وصي الميت يرأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة يرأ عن حصته  
خاصة بزاوية آخر الكتاب من تصرفات الأب والوصي والقاضي وفيما وفي الزيادة للوارث أن  
يخاصم غرما الميت سواء كان على الميت دين او لا وهل له أن يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين  
يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصي اه وقد استعبدنا ما جاء جواب حادثة وهي أن رجلا  
توفي عن صغار وكر للصغار وصي وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصي لا للورثة  
(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصي على الصغير وخلف تركه  
تحت يد الوصي ثم مات الابن عن في المسئلة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصي فادعى

انه قضى به ديناً على الميت ولم تصدقه الامم على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم  
وفي الفتاوى الظهيرية ترك ألفا خفاء آخر يدعى عليه ألفا فدفعه الوصي اليه قضاء الدين بغسر  
قضاء فكبر اليتم وأنكر الدين على أبيه يضمن الوصي مادفعه الى الغريم أن لم يكن للغريم بينة  
عليه قلت ولولم يكن للوصي بينة على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلفه الوصي على عدم  
علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائد الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وأنكر  
الورثة ثبوته على المورث فالوصي اقامة البينة عليهم وان لم يكن للوصي بينة فله أن يحلفهم أدب  
الاوصياء من فصل الضمان (سئل) في امرأة أوصت في مرض موتها بوصايا وأقامت زيدا  
وصياً مختاراً على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بينة شرعية ثم ماتت فادعى بعض  
الورثة أنها أقامته وصياً في آخر جزء من حياتهم او يريد اثبات ما يدعيه أيضاً فهل اذا ثبت دعواه  
بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا يتفرّد أحدهما بالتصرف بدون رأي الآخر (الجواب) نعم  
قال في التنوير من باب الوصي وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ولو كان ايضاً له لكل  
منهما على الانفراد اه وفي الدرر أوصى الى اثنين لا يتفرّد أحدهما بالتصرف بدون الآخر  
ولو الى كل منهما بالانفراد اه وتام تحقيقه فيها وفي التارخانية أوصى الى رجل ثم مكث  
زماً فافأوصى بوصايا الى آخر فهمما وصيان في كل وصايا تذكرا بقاءه الاول أو نسي لان الوصي  
عندنا لا ينزل ما لم يعزله الموحي ويخرجه عن الوصاية بأن يقول أخرجه عن الوصاية أو يقول  
رجعت عن وصايي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينزل الاول عن الوصاية  
أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتام تقول هذه المسئلة فبه وفيه أيضاً ولو وكل أحد  
الوصيين الآخر جازاً فتراد الوكيل في جميع التصرفات وفقاً لان رأي الوكيل رأى الموكل  
فيجتمع حينئذ في تصرفه الرأيان فيجوز عندهما أيضاً اه (سئل) فيما اذا كان ليتين  
نصف آلة حلاقة معلومة ليس لهما غيرها ولهما أم وجد لابريد الجديع النصف المذكور  
بمن المثل لاجل نفقتهما فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وانما قيد بيع الجدة للنفقة لان بيع  
العروض والعقارات قضاء الدين لا يجوز للجد وانما ذلك للوصي ولتكن هذه المسئلة على ذكر منك  
فانها دقيقة وفي أدب القاضي الوصي الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك  
وانما يملك البيع للصغير وبه ينفي أدب الاوصياء في واسط فصل البيع لمخفا وقرق أبو حنيفة  
بين الوصي والجد فقال الوصي الميت بيع التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله بيع التركة  
لدين الصغير لالدين ابنه الميت قال الحلواني هذه الفائدة تحفظ عن الخفاف وبه يفتي نور العين  
في ٢٦ نقلاً عن الخاتمة ولو لم يكن للميت وصي فلا يبيعه وهو الجد بيع العروض الا ان يباع التركة  
لدين أو وصية لم يجوز بخلاف وصي الاب من وصايا جامع المضمهرات وكذا في ٢٧ من جامع النصولين  
بعبارة انقروى من الوصايا ونقل ذلك العلائي في شرح التنوير من آخر باب الوصي عن المنية  
ومثله في النزاهة آخر الكتاب (أقول) والظاهر أن وصي الجد كالجدة فلا يملك ذلك أيضاً بالاولى  
قال بعض الفضلاء في رفع الدائن أو الموحي له الامر الى القاضي لبيع له بقدر الدين أو الوصية  
والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد غراسات قائمات في أرض وقف بالوجه الشرعي وله  
اولاد فادسرون فاشتريت ذلك أمهم لهم بما لها من أبيهم زيد المزبور وقال أبوهم بعثا بعد ما سمعت  
دراهم معلومة فهل يجوز البيع والمالة هذه (الجواب) نعم لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز  
شراءها للصغير كما في النزاهة وذكر في الذخيرة والتجنيس امرأة اشتريت ضيعة لولدها الصغير من

مطلب اذا قضى الوصي  
ديناً عن الميت بلا بينة ولا  
تصدق الورثة بضمه

مطلب للوصي اقامة البينة  
أو تحليف الورثة على الدين  
مطلب أوصت الى رجل ثم  
ادعى آخر انها أوصت اليه  
مطلب بطل فعل أحد  
الوصيين كالتولين  
مطلب أوصى الى رجل ثم  
أوصى الى آخر فهمما وصيان

مطلب وكل أحد الوصيين  
الآخر جازاً فتراد الوكيل

مهمة للجد البيع لقضاء  
دين الميت بخلاف الوصي

قوله وهو الجد اي جد  
الاولاد اه منه

مطلب اشترت لاولادها  
القاصرين من أبيهم مالها  
صح البيع

مالها وقع الشراء للام لانها انما الشراء للولد وتكون الضبعة للولد لان الام تصير واهبة والام  
تلك ذلك ويقع قبضه عنه أحكام الصغار من البيوع وفيها أيضا امرأة اشترت ضبعة لولدها الصغير  
بمالها على أن ترجع بالنم على الولد جازا استحسانا وتكون مشتركة لنفسها ثم تصير هبة منها للصغير  
امرأة قالت لزوجها وبينهما ولد صغير اشترت منك دارا هذه لابنك كذا فقال الاب بعتم جازا  
لان الاب لما قبل البيع فقد جازا شراءها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاجنبى  
فكانت الام لهما اشترت هذه الدار منكم كذا لاني عماله فقلا بعنا جازا لان الاب لما جاوز شراءها  
بجله الدار فقد أذن لها بشراء بجله الدار اه وفيه فوائد فارجع اليه (سئل) فيما اذا كان زيد  
وصيا على ابنة أخيه التيممة وصرف في باب القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على  
التيممة بموجب حجة كتبها القاضي له ولا بد له من دفع المبلغ المزبور من مال التيممة فهل يحسب  
ذلك له (الجواب) نعم وسئل شيخ الاسلام اسمعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما يأخذ هذه قضية  
الجور من أموال اليتيم من أوصياءهم جبرافي كل سنة ويسمونه باسماء ما أنزل الله به من  
سلطان ويقولون هذا محاسبة فهل لا يضمن الوصي في ماله فاجاب نعم لا يضمن الوصي ولا تزوارة  
وزر أخرى ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما انما يكونون في بطونهم نارا وسيصاؤون سعيرا  
نسأل الله سبحانه التوفيق والهداية الى اقوم طريق اه (سئل) في الوصي اذا أراد أن  
يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل يضمن المال اذا هلك (الجواب) نعم قال الامام  
الاسدي بجوابي لكل من الاب والجد والقاضي وأوصياءهم أن يسافروا بمال اليتيم اذا كان  
الطريق آمنا فاذا أصبحوا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم أن يتجروا في أموالهم بالمعروف قال  
العتابي ولو اجتروا في الآخ والعلم فان ربح جازا استحسانا قال ولهم ولاية بيع أموالهم بمثل القيمة  
وباكثر منها وبأقل بقدر يتعاب فيه الناس أموالا لو كان الغبن الفاحش تبطل عقودهم ولا توقف  
على الاجازة بعد البلوغ لانه لا يجيز له حالة العقد ولا ينقض حتى يتوقف وأما شراءهم فكذلك  
لكن اذا كان بضاحش الغبن فانه ينقض على أنفسهم لصدوره عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع  
الخ أذهب الاوصياء من فصل البيع (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على يتيمن في حجره ولهما مال  
تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقة ما في كل يوم فكان يخلط ذلك في ماله وينفقه  
عليهما وفي ذلك خسر لهما حتى بلغا رشدين فاستنهما من احتساب القدر المفروض له عليهما  
زاعمين انه ليس له خلط النفقة بنفقة ما فهل للوصي ذلك (الجواب) نعم للوصي خلط النفقة  
المفروضة لليتيمن في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الاوصياء من فصل الضمان عن  
القنسة (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه لفلان هل يكون غير  
جائز (الجواب) نعم ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن  
لا يخرج به عن أن يكون خصما للغريم فان أقام عليه الغريم بينة بالدين الذي أقر به تقبل  
بينته الخ وفي مبسوط الحلواني والولوالجدة والعناية وفي العمادية والحافظية اقرار الوصي  
على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان  
اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط  
في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر فيصح ما أقر به مطلقا في الانصاء  
كلا اعتبار الشهادة أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ  
من تركته انه لفلان الا أن يكون المقر وارثا فيصح حصته تنوير من الوصايا من باب الوصي

مطلب صرف الوصي مبلغا  
في باب القاضي من مال  
التيممة يحسب له  
سئل في رجل ادعى انه وصي  
وبذل مالا من مال اليتيم في  
باب القاضي لاثبات ذلك  
فهل يضمنه أو لا أجب  
حيث لم يكن في ذلك مصلحة  
خيرية لليتيمن يضمن كما في  
الحانية لان الوصي يملك ما هو  
خير لليتيمن فتأوى رحمة  
اه منه  
مطلب ما يأخذ من القضية  
من الاوصياء ويسمونه  
محاسبة لا يضمنه الوصي  
مطلب الوصي اذا سافر  
بمال اليتيم والطريق مخوف  
يضمن  
مطلب للاب والجد والوصي  
بيع مال الصغير بمثل القيمة  
مطلب للوصي خلط النفقة  
في ماله لو خير اليتيم  
مطلب اقرار الوصي على  
الميت غير جائز  
مطلب اقرار الوصي على  
الميت بدين أو عين أو وصية  
باطل

مطلب ظهر للقاضي بغير الوصي أصلا استبدله غيره  
مطلب أوصى إلى رجل  
أن يقضى دينه صار وصيا  
مطلب إذا قال في مرضه  
أقض ديني أو نفذ وصاياي  
يصير وصيا إجماعا  
مطلب قال سلمت إليك  
وأولادي وقومي بلوازمهم  
لعمدوني فهم وصي

مطلب الوصي له قبض  
ودیعة الموصی

مطلب للقاضي أن ينصب  
وصيا عن الوارث إذا كان  
مساقرًا

مطلب القاضى عليك اقرض  
مال اليتيم بخلاف الوصى  
والاب

مطلب ليس للوصي أن  
يستقرض مال اليتيم لنفسه  
مطلب القاضي يملك الاقتراض  
إذا لم يجد ما يشتريه لليتيم  
أو من يضارب  
مطلب لا يلزم الرجوع في  
مال اليتيم من غير معاملة  
شرعية

(سئل) فيما اذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلاً بالوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ما ذكر صحيحاً (الجواب) نعم ولو ظهر للقاضي عجزه أصلاً استبدل به غيره بتوريث من باب الوصي ومثله في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما (سئل) فيما اذا أوصى زيد في مرض موته الى عمرو بان يقضى ديونه بعد موته ويدفع جميع ما فضل من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركه ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عرو وصياً وجميع المفاضل من التركة للموصي لا ليراجعه فيه أحد (الجواب) نعم وفي الخلاصة ولو قال في مرضه اقض ديوني ونفسد وصاياي فانه يصير وصياً لاجماع الخ أدب الاوصياء من فصل في الايصاء وفي المنع واذا عدم من تقدم ذكره يستأجر أن أوصى له بجميع المال فتكامل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كمال الخ ومثله في سائر المتون والشروح (سئل) في رجل قال في مرض موته زوجته أم أولاده لاسنة سلمت اليك أولادي وقوي بلوازمهم بعد موتى ثم مات عنها وعن أولادها المزبورين وللموتوفى ابن عم يعارض الاعم في ضبط اموال أولادها فهل اذا ثبت ما ذكر تكوّن الاعم وصياً على أولادها المزبورين وليس لابن العم معارضته في ذلك (الجواب) قال في الخانية والخلاصة والحافطية ولو قال أنت وصية ولم يرد أو قال أنت وصيتي في مالي أو قال سلمت اليك الاولاد بعد موتى أو تعهدت أولادي بعد موتى أو قوي بلوازمهم بعد موتى أو ما يجري شري هذه الالفاظ يكون وصياً أدب الاوصياء من الفصل الاول (سئل) في الوصي المختار له قبض وديعة الموصي (الجواب) نعم وفي الحافطية الوصي لو أمر مودع الميت بائراض ما عنده من الوديعة أو هبته الآخر فأقرضها أو وهبها فضاغت ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يفسد امر شيئاً أمالو امر المودع بدفعها الى آخر فدفعها اليه فضاغت لم يضمن المودع لان الوصي قبضها منه فله توكيل غير بالقبض وقد وجد بامرهم فيكون قبض المدفوع اليه كقبض الوصي ولو قبضها الوصي من المودع لسكان ابراء فكذلك هنا أدب الاوصياء من القرض (سئل) في الوارث اذا كان غائباً هل للقاضي أن ينصب وصياً عنه ويكتب في نسخة الوصاية انه أقامه وصياً ليعمته مدة السفر والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة (سئل) في الوصي اذا أقرض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا هلك (الجواب) نعم وفي الخانية ولا يملك الوصي اقرض مال اليتيم فان أقرض كان ضامناً والقاضي يملك الاقراض واختلاف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لاجل القاضى ولو أخذ الوصي مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد ليس للوصي أن يستعرض مال اليتيم فيقول أني حنيفة رجه الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى وأنا أرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقرض أي الوصي مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لانه قادر عليه ولذا يقرض من مال الوقف والغائب درر من الفصل الثاني في الايصاء (أقول) في جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشترطه يكون غلبه لليتيم لا لو وجد أو وجد من يضارب وفي الحاوي الراهدى للقاضي يأمر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح اه وأفاد لم يلى أن ما ينقله بعض جهلة القضاة من انهم يقضون بالربح من غير معاملة في ماله اذا عومل به أول مرة ويستندون في ذلك لمن لم يعامل أكلامه في المذهب فهو قضاء بالربح بخلاف سائر

الاديان بمجرّد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظر ما هذا الاضلال  
 بعيد اه ملخصا وفي نور العيين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال  
 اليتيم اه فحسبنا ذلك قول الحاوي القاضى يامر بما لا يتجار هو امر ارشاد لا امر اجبار فتدبر  
 (سئل) فيما اذا كان زيد المريض وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفع وصى اليتيم  
 لكتابة صك الفراغ وغيرها مما لا بد منه أجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل لما رأى الوصى  
 في ذلك من الخط والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم (الجواب) نعم لان ذلك من  
 باب الاستئجار على عمل لاجل اليتيم ويملكه الوصى كما يعلم من أدب الاوصياء وغيره

مطلب لا يجبر الوصى على  
 التجارة  
 مطلب دفع دراهم لكتابة  
 صك الفراغ لليتيم له ذلك

\*(كتاب الفرائض)\*

\*(كتاب الفرائض)\*

مطلب لبنت العم العصبية  
 الثلثان ولابن الخلال الثلث

(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع  
 للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبية وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن  
 نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيبها المذخور (الجواب) نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب  
 الزوجة من التركة وهو الثمن ويقسم أثلاثا لبنت العم العصبية الثلثان ولابن الخلال لابوين  
 الثلث على ما في الملتقى فانه قال ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا  
 عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلم قرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث اه وقد أفتى الخبر  
 الرملى رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم  
 فما الحكم الجواب هذه مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم  
 والثلث لابن الخلال وهو المذخور في فرائض السراجى وعليه صاحب الهداية ومتن الككنز  
 وملتي الابجر وغالب شروح الككنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشئ لابن الخلال  
 وأن الكل لبنت العم لكونها ولدا العصبية وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة  
 السرخسى وأنه وافق رواية التمرناشى روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال  
 في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعنى شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما  
 يعنى صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في  
 واقعة الحال هل يقدم ولد العصبية أم لا قبل وقبل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسى فان  
 لفظ الفتوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالمختار والتصحيح مع انى لم أر من اقتصر على مقابل  
 ما رواه السرخسى مصرحا بكونه التصحيح أو الأشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما  
 يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أى ما رواه السرخسى فقد صرح جوابانه التصحيح وأن  
 الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانيا بما  
 صورته في امر أتماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي  
 بعد فرض الزوج لبنت العم ولاشئ لأولاد الأخوال أم لا أجاب قدرفع لي هذا السؤال سابقا  
 وذكرت في جوابه ما حاصله أن التصحيح كما في المضمرات أن لاشئ لولد الخلال مع بنت العم وهو الأولى  
 بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولدا العصبية أولى سواء اتحدت  
 الجهة أو اختلفت لان ولدا العصبية أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط  
 وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم وأولاب وبنت عمه المان كلبنت العم بنت عم وبنت خال  
 أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولدا العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن

كذلك خبر مقدم والجواب  
 مبتدأ مؤخر اه منه



مطلب الصحيح أن ولد العصبة  
أولى بالترجيح

أي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالخامس ان المسئلة اختلف فيها  
والصحيح أن ولد العصبة أولى بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم  
لكونها ولد العصبة ولا شيء لأولاد الاخوال والله تعالى أعلم اه كلام الخبير الرملي رحمه الله  
تعالى وفي موارد الملتقط لنصر رحمه الله تعالى في بنت عم لاب وأم وبنت خال المال لابنة العم  
وولد العصبة وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الارحام اه وفي التارخانية متى اجتمع في  
ميراث ذوى الارحام من بعضهم أولاد عصبية وبعضهم أولاد ذوى الارحام فانه يتصرفان كانت  
درجتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وان كانت درجتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام  
لا يرثون مع أولاد العصبية وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العصبية يرثون مع أولاد أصحاب  
الفرائض بانه رجل مات وترك ابن عمه وبنت عمه فالمال كله لابنة العم لانها من أولاد العصبية  
والآخر من أولاد ذوى الارحام اه قلت لكن المعبر ما في المتن لانها الموضوعة لنقل  
المذهب وذكروا في الكواكب المضمة في فرائض الخنفية انه ظاهر الرواية فانه قال في أولاد  
الصف الرابع وان استووا في القرب واختلف خبر قرايتهم فلا اعتبار لقوة القرابة ولا للتولد من  
العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمه لابو بن أولى من ولد الخال أو الخالة لاب أو أم لعدم  
اعتبار التولد من العصبة حينئذ كالعمة لابو بن فانها ليست أولى من الخالة لاب أو أم بل الثلثان  
لمن يدلى بقرابة الاب والثلث لمن يدلى بقرابة الأم ويعتبر في كل منهما قوة القرابة على حدة وفي  
جانب أولاد الاعمام والعمات يعتبر التولد من العصبة كما تقدم اه والله تعالى أعلم (أقول) قد  
ذكرنا أن ما في المتن صحيح التزاماً أي التزم أصحاب المتن أن يذكر فيها الصحيح وان التصحيح  
الصريح أقوى من التصحيح الاتزامي وما أفق به الخبير الرملي صرح بتصحيحه في المضمرات وقال  
في شرح السراجية المسمى بالضوء ان الأخذ به أولى كما مر ونقله عنه أيضاً في معراج الدراية شرح  
الهداية وقول المؤلف ان المتن موضوعة لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيه في مسائلنا لان  
المراد بالمذهب ما يذكر في كتب ظاهر الرواية الخمسة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير  
الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من القولين  
قد صرحوا بانه ظاهر الرواية خفيث كان كذلك فعلمنا اتباع ماصرحوا بالنابضه وهو تقديم  
ولد الوارث مطلقاً سواء كان ولد عصبية أو ولد صاحب فرض وسواء اتحدت الجهة كبنت عم  
وابن عمه أو اختلفت كبنت عم وابن خال لكن سرحو ابنة تقديم ولد العصبية عند اتحاد الجهة الا  
اذا كان ولد الرحم أقوى قرابة فبنت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما اذا كان العم  
لاب فان ابن العمه الشقيقة أولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من  
الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصبية وهذا ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب  
أولى ورجح على ظاهر الرواية كذا في شرح السراجية للسيد لكن في سبب الانهرا أن الاول  
به يقتضى اه وهو المتبادر من اطلاق قول الملتقى ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة  
ثم يكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة الخ فعمل قوة القرابة مقدمة في الترجيح على  
كون الاصل وارثاً باني ما اذا اختلفت الجهة فهل يرجح بقوة القرابة أم لا أم على رواية انه  
لا ترجح لولد العصبية على ولد الرحم فقد صرحوا بانه لا ترجح أيضاً بقوة القرابة فلا يرجح ولد  
العمة لابو بن على ولد الخال أو الخالة لاب قالوا وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلون  
بقرابة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية أي في قدم ولد العمه لابو بن على ولد العمه

مطلب التصحيح الصريح  
أقوى من التصحيح الاتزامي

مطلب كتب ظاهر الرواية  
خفة

مطلب زوجة وابن أخ لام  
وبنتا عم عصبة

مطلب زوجة وابن أخ لام  
وابن أخ آخر لام وثلاث بنات  
أخ لام أيضا

مطلب زوجة وأولاد أخ  
لام وأولاد أخت لام

مطلب زوجة وبنت أخت  
شقيقة وبنت أخت لام

أو الملام وكذا المدلولون بقربة الأم فيعتبر فيهم قوة القرابة ولا تتصور عصبوية في قرابة الأم فولد  
الحالة لا يوين مقدم على ولد الخال لاب وأما على رواية ترجيح ولد العصبة عند اختلاف الجهة  
فلم أر من ذكر أنه يرجح بقوة القرابة بل ظاهر إطلاق هذه الرواية ترجيح بنت الملام على ابن الخال  
لا يوين وإن كان ابن الخال أقوى منها ومقتضى ما مر عن السيد من التعليل بأن ترجيح شخص  
بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى في غيره يقتضى ترجيح ابن الخال في المثال المذكور ويؤيده أن  
الترجيح بقوة القرابة أقوى من الترجيح بكون الأصل وارثا فن قال يرجح ولد العصبة على ولد ذي  
الرحم يلزمه أن يرجح بقوة القرابة أيضا لأنه أقوى فقامل وراجع (سئل) في رجل مات عن  
زوجة وعن ابن أخ لام وعن بنتي عم عصبة وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة  
بعد إخراج ما يجب إخراجا شرعيا من أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد والباقي لابن الأخ  
لام ولا شيء للبنتي الم عصبة والحالة هذه لأنه يقدم جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جدته  
فابن الأخ لام من القسم الثالث وبنتا الم العصبة من القسم الرابع وهذا وإن كانتا بنتي وارث  
لكن لم يستويا مع ابن الأخ في الجهة وإنما يقدم ولد الوارث بالفرض أو التعصيب إذا استويا في  
الدرجة واتحدت الجهة كما في الحاوي القسدي والمتمقي والتنوير وغيرها (أقول) الأولى  
التعليل بأن الترجيح بكون الأصل وارثا إنما يعتبر في أفراد كل قسم من الأقسام الأربعة لافي  
أفراد قسم مع أفراد قسم آخر فالأقسام الأربعة المترتبة وهي جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جدته  
قسم منها بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الأصل وارثا ولا يرجح أفراد كل قسم منها على  
أفراد قسم آخر فيرجح أول جزء الميت عما ذكر فإن لم يوجد أحد منهم ينتقل إلى القسم الثاني وهو  
أصله فترجح أفراد به بعضه على بعض بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الأصل وارثا ثم جزء  
أبيه كذلك ثم جزء جدته كذلك فلو كان له بنت بنت بنت وبنت أخ شقيق فلا شيء للبنت الأخ لأنه من  
الصف الثالث مع أنها أقرب درجة وتدل بوارث والحاصل كما في شرح المتمقي أن ترتيب ذوي  
الأرحام كترتيب العصباء فلا يعطى أحد من الصف الثاني وإن قرب وهذا أحد من الصف  
الأول وإن بعد وهكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث اه وسياق توضيحي في كلام  
المؤلف (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لام وابن أخ آخر لام وثلاث بنات أخ لام  
أيضا وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) للزوجة الربع والباقي بين أولاد الأخوة بالسوية  
الذكور والأنثى سواء لأن أولاد الأخوة والأخوات لام يقسم بينهم بالسوية ذكورهم وإناثهم سواء  
اعتبارا بأصولهم بلا خلاف فيه إلا ما روى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر  
مثل حظ الأنثى (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد أخيه لأمه وهم ابن وثلاث  
بنات وعن أولاد أخته لأمه وهم ابن وبنتان وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) للزوجة الربع  
والباقي بعد الربع يقسم بينهم على عدد رؤسهم بالسوية عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر  
الرواية لا تنضيل للذكر على الأنثى كما صرح بذلك في السراجية وشرحها السيد الشريف قدس  
سره فتقسم من سبعة أسهم (أقول) أي يقسم الباقي بعد فرض الزوجة من سبعة أسهم  
والأفصل المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد يتيق ثلاثة على سبعة لا تقسم وتباين فنضرب  
السبعة عددا للرؤس المنكسر عليها في أربعة أصل المسئلة يحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح  
للزوجة واحد من رؤس في سبعة يحصل لها سبعة ويبيق أحد وعشرون لكل واحد من أولاد  
الأخ والأخت ثلاثة (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت أخت شقيقة وعن بنت أخت

مطلب بنت أخ شقيق وبنت أخت شقيقة ٣١٢ ومطلب بنت أخت شقيقة وابن أخ وبنت أخت لام مطلب ثلاثة أولاد أخ لام وابن بنت أخت شقيقة ومطلب بنت أخت شقيقة وابن أخ وبنت أخت لام مطلب زوجة وابن خال شقيق وابن بنت أخت شقيقة

لام وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لازمة الربع والباقي لبنت الأخت الشقيقة لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهما للزوجة الربع أربعة أسهم ولبنت الأخت الشقيقة تسعة أسهم ولبنت الأخت لام ثلاثة أسهم لأنه يأخذ الصفة من الأصول فكأنه مات عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لام وإذا كان كذلك فللزوجة الربع والباقي يقسم أربعة أرباع فرضا ورثا فأصاب كل أصل يعود إلى فرع كما قسمنا قال في الملتقى ويقول محمد يفتي وفي التتارخانية قول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الأرحام وعليه النسب اهـ هذا ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض (سئل) في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة لا غير وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) لبنت الأخت الشقيق الثلثان ولبنت الأخت الشقيقة الثلث على مذهب أهل التنزيل وهو قول محمد قال في الملتقى ويقول محمد يفتي والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخت شقيقة وعن ابن أخ وبنت أخ لام وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم من خمسة أسهم لبنت الأخت الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الأخ وبنت الأخ سهم واحد الذكر والأنثى فيه سواء كافي الاختيار وهذا الحكم في هذه المسئلة على قول صاحب الثاني العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني ويقول محمد يفتي كافي الملتقى وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الأصول والعقد من النروع فكأنه مات عن أخت شقيقة فلها النصف وعن أخوين لام فلهم الثلث والباقي يرده عليهم فأصل المسئلة من ستة للأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين الثلث اثنان والسهم الباقي يرده عليهم فتكون من خمسة كما قسمنا (أقول) سئل شيخنا شيخنا الشيخ إبراهيم السامحاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن وبنت أخت شقيقة وعن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت لاب وبنت أخ لاب وخلف تركه فكيف تقسم ٤ أبواب تقسم لأولاد الأخ لام الثلث الأثلاث كورهم مثل أناتهم ولولدي الشقيقة ثلث الباقي لأنهما كشقيقتين للذكر مثل حظ الأنثيين ولبنتي الشقيق الباقي لأنهما كشقيقتين ولا شيء لأولاد العلات لسقوطهم بنى الأعيان اهـ (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وأم وابن وبنت خالة لاب وأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراج شرعا من عشرين سهما للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخال ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف سهم ولا خمسة أسهم ونصف سهم لكل أخت سهمان وربع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو المقتضى به لأنه يعتبر الصفة في الأصول والعقد في النروع فكأنه مات عن خال وثلاث خالات باعتبار عدد دفوعهم ووصفة أصولهم فأصاب كل أصل يعطى لنوعه وإذا اجتمع ذكر وأنثى في مرتبة واحدة يعطى الذكر بمقدار الأنثى مرتين فالذي أصاب الخال الحسان ستة أسهم بعد إخراج حصة الزوجة يعطى لأنه وما أصاب الخالة باعتبار عدد دفوعها تسعة بعد إخراج حصة الزوجة تعطى لنوعها للذكر مثل حظ الأنثيين للابن أربعة ونصف وللبنات أربعة ونصف والله سبحانه أعلم (أقول) وتصحيح المسئلة من ثمانية لأنكسار التسعة حصة الخالة على

٤ بيان ذلك أنك علمت أنه عند محمد تؤخذ الصفة من الأصول والعقد من النروع فكأن الميت مات عن ثلاثة أخوة لام وعن أختين شقيقتين وعن أخوين شقيقتين وعن أخوات وأخوة لاب وإذا كان كذلك فلا أخوة الأم الثلث وللشقيقتين والشقيقتين الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء للأخوات والأخوة لاب ثم ما أصاب كل واحد من المذكورين يعطى لنوعه وأصل المسئلة من ثلاثة لأن فيها الثلث والباقي فالثلث سهم واحد لأولاد الأخ لام وثلاثة سوية بينهم والواحد لا يقسم ٥

١٠	٢٤	٨٠
—	٠٦	٢٠
٠٢	٠٧	٢٤
٠٤	٠٥	١٨
٠٧	٠٢	٠٩
٠٧	٠٢	٠٩

٥ عليهم ويابن والسهمان

الباقين لأولاد الشقيق والشقيقة وهم ابن وثلاث بنات والابن كبنيتين فصارت رؤسهم خمسة وأصديهم أولادها سهمان لا يتقسم عليهم ويبان خصل الانكسار على الفريدين وبين رؤسهما مائة فضر بنا رؤس الفريدين الأول وهم ثلاثة في رؤس القسريين الثاني وهم خمسة بلغت خمسة عشر هي جز السهم ثم ضربنا خمسة عشر في ثلاثة أصل المسئلة بلغت خمسة وأربعين ومنها تصح فالفريدين الأول كان له سهم واحد يا خمسة عشر وباني خمسة عشر التي هي جز السهم يجعل له خمسة عشر

فكل رأس من رؤسه خمسة  
والفريق الثاني كان له من  
أصل المسئلة اثنان  
ياخذهما مضروبين في  
جزء السهم أيضا يحصل له  
ثلاثون فكل رأس من  
رؤسه ستة لا ولاد الشقيقة  
ثمانية عشر للذكر مثل حظ  
الانثيين ولبنى الاخ الشقيق  
اشاعشر والله تعالى أعلم

اه منه

مطلب ابن ابن عمه وابن

بنت عمه أخرى وأولاد ابن

خال

مطلب يقسم على أول

بطن يختلف

مطلب ابن خالة وبنت خال

مطلب زوج وبنت ابن عم

شقيق وبنت بنت ذلك العم

مطلب ابن بنت عمه وابن

وبنت خالة شقيقة

مطلب خال وخالة

مطلب ابنة أخت شقيقة

وبنت أخت شقيقة

أولادها ورؤسهم أربعة بعد الابن بتين وبين السهام والرؤس مبانسة فتضرب الأربعة  
في العشر من أصل المسئلة تبلغ ثمانين ومنهم ما تصح للزوجة ربعا عشرون يبقى ستون تقسم على  
خال ذكر وثلاث حالات فكأنهم خمس حالات فللخال خمس السنين وذلك أربعة وعشرون  
تدفع لابنه وللخالة التي بمنزلة ثلاث حالات ثلاثة أخماس السنين وذلك ستة وثلاثون تدفع إلى  
أولادها فياخذ ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وإذا قسم ما على مخرج القيراط يخرج للزوجة  
سبعة قيراط ولابن الخال سبعة قيراط وخمس قيراط ولابن الخالة خمسة قيراط وخمس قيراط  
ولكل واحد من أخته قيراطان وسبعة أعشار قيراط (سئل) في ذى مات عن ابن ابن عمه  
شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركته والكل ذميون  
فكيف تقسم تركته (الجواب) لذرية العمتين الثلثان ولذرية الخال الثلث فتقسم من تسعة  
اسهم لابن ابن العمه أربعة اسهم ولابن بنت العمه الأخرى سهمان ولا أولاد ابن الخال ثلاثة  
أسهم والله تعالى أعلم (أقول) ووجه ذلك أنه على قول محمد يعطى لقربة الابن الثلثان ولقربة  
الأم الثلث فالعمتان قربة الابن والخال قربة الأم فالمسئلة من ثلاثة وما أصاب كل قربة يعطى  
إلى فرد وعما لكن ان وقع اختلاف في البطون يقسم على أول بطن يختلف وحناء وقع الاختلاف  
في البطن الثاني من قربة الابن وقد كان لقربة الابن سهمان فيقسمان على أول بطن يختلف  
وهو هذا ابن عمه وبنت عمه ورؤسهما بالبط ثلاثة واثنان على ثلاثة لا تقسم وتباين فتضرب  
الثلاثة عدد الرؤس في ثلاثة أصل المسئلة تبلغ تسعة لقربة الأم ثلثا ثلاثة ولقربة الابن  
الثلثان ستة فتقسم الستة على أول بطن يختلف فيعطى لابن العمه أربعة تدفع لابنه ولبنت  
العمه اثنان يدفعان لابنها (سئل) في امرأه ماتت عن ابن خالة شقيقة وبنت خال شقيق  
وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لابن الخالة الشقيقة الثلث ولبنت الخال الشقيق الثلثان  
على قول محمد رحمه الله تعالى اعتبار الأصول والمسئلة في الخيرية (سئل) في امرأه ماتت عن  
زوج وعن بنت ابن عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلف تركته كيف تقسم (الجواب)  
حيث استوت في القرب والقربة وكان حيز قريبتهم ما متحد فاولاد العصبة أولى ممن لا يكون ولد  
العصبة فلزوج النصف وابنت ابن العم النصف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن  
بنت عمه شقيقة أمة وعن ابن وبنت بنت خالته شقيقة أمة وعن أولاد ابن جده أمة وعن أولاد  
بنت جده أمة وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرثها ابن بنت عمه وله الثلثان وابن وبنت بنت  
خالته وله ما للثلث لابن ثلثاه وللبنت ثلثه (أقول) وتصح المسئلة من تسعة للابن الأول ستة  
وللابن الثاني اثنان ولاخته واحد (سئل) في رجل مات عن خال وخالة هما شقيقا أمة وعن  
أولاد عم أم الأم وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) التركة للخال والخالة أثلاثا والحالة هذه  
الأخوال والخالات إذا تساوا وفي القربة وهم من جنس واحد فالسبل بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين اختيار وان ترك خالا وخالة فالسبل بينهما أثلاثا وعن أبي يوسف المال بينهما نصفان  
خلاصة وان اجتمعوا وكان حيز قريبتهم متحدا كالأم والخال والأخوال والخالات فالأقوى  
منهم أولى بالاجماع ذكورا كانوا أو إناثا فعمه لأم وأولى من عمه لأم ومن عم وعمه لأم  
وكذا الخال لأم وأولى بالميراث من خال أو خالة لأم وان كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قريبتهم  
في القوة فللذكر مثل حظ الانثيين كعمه وعم كالأخوال وخال كلاهما لأم وأولادهم  
شرح سراجية السيد (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنة أخت شقيقة وبنت أخت شقيقة

وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الأنثيين ويعتبر أيدان الفروع ان اتحدت الأصول كذا في الملتقى (سئل) في رجل مات عن بنتي أخ شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لبنتي الأخ الشقيق الثلثان ولبنتي الأخت الثلث (سئل) في رجل مات عن زوجة هي بنت عمه العصبى وبنت عمه العصبى وعن ابني عمته وابن خالته وبنت خاله وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من اثني عشر سهماً للزوجة الرابع ثلاثة أسهم يبقى تسعة أسهم لها أيضاً تسعة أسهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العمه لكونها بنت عصبه فهي مقدمة عليهم ما لابن الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد ولبنت الخال سهمان على قول محمد رحمه الله تعالى وهو أخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنت الخال سهم ولابن الخالة سهمان وبقول محمد يفتى كما صرحوا به والله سبحانه المستعان (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) على قول أبي يوسف التركة كلها لبنات الأخت الشقيقة لقوة قرابتهما وعلى قول محمد الملتقى بذلك لانه يعتبر العدد في الفروع والصفة في الأصول فكأنهم ماتت عن ثلاث أخوات شقائق وأخت لاب فليأخذ لشيء الأخت لاب والتركة كلها للأخوات الشقائق فرضاً ورداً (سئل) في رجل مات عن أربع بنات أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم من تسعة أسهم لبنت الأخت الشقيقة سهم ولكل واحدة من بنات الأخ الشقيق الأربع سهمان على قول محمد الذي هو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه القموي كما في شرح السراجية فإنه يأخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع فكأن الميت مات عن أربع أخوات أشقاء وعن أخت شقيقة فالمسئلة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخ شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) لبنتي الأخ الشقيق النصف ولبنات الأخت الشقيقة النصف الثاني (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابوين وعن بنت خاله لأم وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) حيث استويا في القرب واختلفت حيز قرابتهما فلا ابن العمه لابوين الثلثان ولبنت الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه في السراجية وغيرها (سئل) في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وأولاد لبنت ابن ابن أخ شقيق وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) أشهر الروايتين عن أبي حنيفة قول محمد وهو الملتقى به كما في الملتقى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع فما أصاب كل أصل دفع إلى فرعه ففي هذه المسئلة يجعل كأنه مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة فالأخ الشقيق الثلثان ويدفع إلى بنته وللأخت الشقيقة الثلث فيس دفع إلى ابنها ولا شيء لأولاد بنت ابن ابن الأخ الشقيق لأنهم أنزل (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن بنت أخيها وعن بنتي ابن عم أبيها وخلفت تركته من يرثها (الجواب) يرثها ابن ابن بنت أخيها دون من ذكر لأن أصناف ذوي الأرحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان سفن وهم الصنف الأول ثم أصله وهم الأجداد الناسدون والجدات الناسدات وهم الصنف الثاني ثم جزء أبيه وهم أولاد الأخوات ومنه الأخوة لأم وبنات الأخوات وهم الصنف الثالث ثم الصنف

مطلب زوجة هي بنت عم  
عصبى وابنة عمه وابن خالة  
وبنت خال

مطلب ثلاث بنات أخت  
شقيقة وبنت أخت لاب

مطلب أربع بنات أخ شقيق  
وبنت أخت شقيقة

مطلب بنتا أخ شقيق وأربع  
بنات أخت شقيقة

مطلب ابن أخت شقيقة  
وبنت أخ شقيق

مطلب ابن ابن بنت أخ  
وبنتا ابن عم الاب  
مطلب اصناف ذوي  
الارحام أربعة

الرابع جزء جده وهم العمات والخالات والاقوال والاعمام لأم وبنات الاعمام ثم أولاد هؤلاء ثم جزء جد أبيه وأمه وهم عمات الاب أو الأم وخالاتهم وأخواتهم وأعمام الاب لأم وأعمام الأم وبنات أعمامهم وأولاد أعمام الأم كذلك اصرح به في الملتقى والسراجية وغيرهم من المعتبرات فابن ابن بنت أخيها من الصنف الثالث والبنات المذكورتان من الصنف الرابع فلا يقدمان على الصنف الثالث قال الشيخ الباقي في شرح الملتقى ذكر الشيخ رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصنف الأول على الثاني فإنه قبل أنه يقدم الثاني على الأول وأما تقديم الرابع على صنف من الاصناف كما في هذه المسئلة فقد ذكر العلامة الخليلي الرمي مع كثرة اطلاعه أنه لم يطالع فيه على رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن خالة لابوين وعن أولاد أخت شقيقة ذكر وثلاث اناث وعن ابن عم لأم وخلف تركه من يرثها ٣١ من المذكورين (الجواب) يرثه أولاد أخته للذكر مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت عم لابوين وبنتي ابن أخت لأم من يرثه منهن (الجواب) يرثه بنتا ابن الأخت لأم قال العلالي وأولاهم بالميراث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصابات وهذا هو المأخوذ للفتوى (سئل) في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمسة شقيقة والده من يرثه (الجواب) يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصنف الثالث وهي من الصنف الرابع (سئل) في رجل مات عن بنت عم وعن بنتي خال وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) لبنت العمسة الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وإن استووا في القرب لم يكن اختلاف حيز قرايتهم فالثلثان لمن يدلي بقراءة الاب والثلث لمن يدلي بقراءة الأم قال السرخسي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلث بماتية بكثر العدد في أحد الجانبين وقلته في الآخر لأن هذا الاستحقاق إنما هو بالمدي به أعني الاب والأم ولا اختلاف فيهما بالكثرة والقلة وهو سؤال أبي يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه لمخلص من شرح السراجية للسيد الشريف رحمه الله تعالى (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن خال هو شقيق أمها وابن خالة وثلاث بنات خالة أخرى هما أختا أم الميتة لأم من يرثها (الجواب) للزوج والنصف ولابن الخال الشقيق الباقي ولا شيء للباقي والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي هلك عن بنات أخوات شقيقات وعن بنت عم عصبة وعن خال وخالة والكل ذميون وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم بين بنات الأخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم ذلك من كلام الملتقى والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وخلفت تركه من يرثها (الجواب) بنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث وابن ابن البنت من الصنف الأول وابن الخال من الصنف الخامس وأهل الصنف الأول يرجون على غيرهم بقراءة الولادة فلا يرث أحد من بقية الاصناف وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وهو القول الصحيح المأخذ المقتى به فيرثها ابن ابن بنتها دون من ذكر قال العلالي في شرح الملتقى ويرجئون عند الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة كترتيب العصابات فلا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى فاقدمه في الاختيار ليس

مطلب لا يرث أحد من  
الصنف الثاني وهناك أحد  
من الأول

قوله وهذا باعتبار الخ أي  
قوله وهو المختار للفتوى انما  
هو باعتبار الصنف الأول  
فإن فيه خلافا هل يقدم  
على الثاني أو يقدم الثاني  
عليه والمختار للفتوى تقديمه  
على الثاني اه منه

مطلب بنت عم لابوين  
وبنتا ابن أخت لأم

٣ قوله من يرثها الضمير  
راجع للتركة والاولى ارجاع  
الضمير للمورث كما لا يخفى  
كما هو في صدر الجواب أيضا  
اه أحمد

مطلب ابن ابن أخت وعمه  
مطلب بنت عم وبنتا خال  
مطلب زوج وابن خال  
شقيق وابن خالة لأم وبنات  
خالة لأم أيضا

مطلب خمس بنات أخوات  
شقيقات وبنت عم وخال  
وخالة

مطلب بنتا أخت شقيقة  
وابن ابن بنت وابن خال



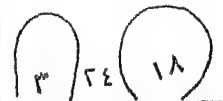
بالختم اه وفي السراجية وهو المأخوذ به وفي الكواكب المضيئة هذا هو ظاهر الرواية المقتضى به  
وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن النصف الثاني مقدم على الأول والأول  
هو الصحيح المقتضى به اه وقولهم يرجحون بقرب الدرجة يعني يجب الأقرب من أي نصف كان  
الأبعد من ذلك النصف فقط لأن حكمهم كالعصبات لأن الأقرب مقدم على الأبعد من أي  
نصف كان فإنه قول متروك والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن  
ابن خالها الشقيق وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) للزوج النصف  
ولبنت الخالة لأم النصف الباقي لكونها أقرب منه (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابوين  
وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) حيث استويا في القرب واختلف حين  
قرايتهما فلا بن العمه لابوين الثلثان ولبنت الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه  
في السراجية وغيرها (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خالها لابوين وعن ابن وبنت  
خال آخر لابوين وعن ابني خال آخر لابوين وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) حيث اتفقت  
صفة الأصول ذكورية يعتبر أيدان الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كافي  
شروح السراجية وغيرها فتقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجها شرعا من ثمانية عشر سهما  
للزوجة أحد عشر سهما ولكل واحد من ابني الخال وابن الخال الآخر سهما ولبنت الخال  
سهما واحد (أقول) إنما كان للزوج أحد عشر سهما لأن له النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال  
أيضا شاركا لأولاد الخالين الآخرتين فصارت رؤسهم بالبسط تسعة فاحتجبوا إلى أقل عدله نصف  
ونصفه منقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجية واثنين بالقرابة  
الرجمية وإن قسمت المسئلة على مخرج القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاثا قيراطا ولكل  
واحد من أبناء الخال الباقيين قيراطان وثلاثا قيراطا ولبنت الخال قيراط واحد وثلاث قيراط والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنت  
عم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) لزوجها النصف فرضا والنصف الثاني ينسب وبين  
أخويه بالسوية فيصير له الثلثان والأخوية الثلث ولا شيء لبنت بنت العم حيث كانت أبعد من  
أولاد الخال (أقول) وتصح المسئلة من ستة لأنها أقل عدله نصف ونصفه منقسم على ثلاثة  
(سئل) في امرأة ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركته كيف تقسم  
(الجواب) للبنتين الثلثان والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يعصب بنتي الابن لأنه أعلى منهما  
وأما إذا كان بجذائهن أو أسفل منهن فإنه يعصبهن كما صرح بذلك المدقق العدلائي البخاري  
في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق (أقول) ابن الأخ لا يعصب أخته ولا من هي أعلى منه أو  
أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب \* من مثله أو فوقه في النسب

نعم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت بجذائه أو أسفل منه لأنها صاحبة فرض فيعصبها  
أخوها كالنبت الصلبة يعصبها أخوها لما قلنا بخلاف بنت الأخ فإنها لا فرض لها فلا يعصبها  
أحد فإن الأصل أن من لا فرض لها من الإناث لا تصر عصبة بأخيها أو تمامه في رد المختار (سئل) في  
رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته (الجواب) للأخت الشقيقة النصف  
وللأخ لاب الباقي لأن الشقيقة إنما تصر عصبة مع أخيها الشقيق لا مع الأخ لاب بل يفرض لها  
معه وعليه الإجماع كافي شرح الملتقى والله تعالى أعلم (أقول) أي لأن الشقيقة أقوى منه

مطلب زوج هو ابن ابن  
خال شقيق وبنت خالة لأم  
مطلب ابن عمه لابوين  
وبنت خالة لأم

مطلب زوج هو ابن خال  
لابوين وابن وبنت خال آخر  
لابوين وابن خال آخر لابوين



زوج	٩	٠
ابن خال	٠٢	١٤
ابن خال	٠٢	٠٢
بنت خال	٠١	٠١
ابن خال	٠٢	٠٢
ابن خال	٠٢	٠٢

مطلب ثلاثة أبناء خال  
أحدهم زوج وبنت بنت عم  
مطلب بنتان وابن أخ شقيق  
وبنت ابن

مطلب أخت شقيقة وأخ  
لاب  
مطلب الأخت الشقيقة  
لا يعصبها الأخ لاب بل يفرض  
لها معه

مطلب الاخت لاب لا يعصبها  
الاخ الشقيق بل يحجبها

في النسب فلا تتبعه في التعصيب بل تأخذ فرضها كما في كشف الغوامض ثم قال ولا يعصب  
الاخت لاب أخ شقيق بل يحجبها لانه أقوى منها اجاماً اهـ فلتحفظ هذه المسئلة الثانية فانه  
قل من صرح بها وان فهمت من كلامهم وقد أخطأ فيها بعضهم وتظمها العلامة التمرناشي  
في منظومته المسماة تحفة الاقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب \* مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

مطلب اخوة لاب وأتم  
حامل من غير أبيه

ونقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اهـ (سئل)  
في رجل مات عن اخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الأم أن الحمل كان موجوداً  
في البطن عند موت المورث وانه كان ظاهراً وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدس لو جاءت به  
لاكثر من ستة أشهر لانه كان موجوداً باعتبار اخبار النساء بذلك ودعوة الأم ذلك أولاً (الجواب)

مطلب لا عبرة باخبار النساء  
بوجود الحمل في حق الارث

الذي تحرر في المسئلة بعد التفتير عليها في كتب المذهب انها ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو  
تمام ستة أشهر تحققت من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو جسده فانه يرث ويورث عنه  
لتحقق وجوده يوم الموت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لان وجوده غير  
مستقن حين الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث للشك إلا أن تقر الورثة بوجوده حين الموت أو

كأنت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة فانه يرث وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر وأما كونها  
ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم ير له نقلاً والقواعد تقتضي عدم فائدة اخبارهن في حق  
الارث لان اخبارهن مبني على الحسد والتخمين وهما لا يقتضيان ولا بدقسه من التيقن ولم  
يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فإن المدة تحتمله وما ظن كونه حياً يمكن أن يكون نقحاً أو

ريحاً وأما اذا كان الولد من الاب أو الخلة فانه يرث ان جاءت به لاقل من سنتين لثبوت نسبه واخبار  
النساء له أثر في إيقاف حصه للعمل حتى يتحقق الامر لافي الحكم بوجود الحمل وتورثه قال  
في النوازل لو ترك ابن وابنة فادعت انها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين  
حتى يمس جنهما فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء منها يوقف

نصيب ابن اهـ فدل ذلك على أن فائدة اخبار النساء ودعوى الحامل قسمة التركة وتأخير حصه  
للعمل فقط لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع  
الصحابه وانه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطاً  
فان ولد الى سنتين حياً ورث لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجوداً

قبل الموت حكماً حتى يثبت نسبه لقيام الفراش في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا  
كان من غير الميت كما اذا مات وأمه حامل من غير أبيه وزوجها حتى فان جاءت به لاكثر من ستة  
أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تقر الورثة بحملها يوم الموت وان  
جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث لانه يثبت بوجوده عند موته اهـ ومثله في شرح الجمع

مطلب ماتت عن زوج  
وبنتين وأب

المسئلة وردت من طرابلس

الشام سنة ١١٥٧ من

مقبتها الخليلي سابقاً كذا

وجلده في هامش الاصل

اهـ منه

للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الحمل ومفهوم هذه العبارات أن تحق وجود الحمل  
لا يحصل الا اذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما اذا جاءت به لاكثر من ستة أشهر فلا  
يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تقر الورثة بحملها يوم الموت والله

تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب)  
تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخر اجسه شرعاً من ثلاثة عشر سهماً عائلة للزوج ثلاثة أسهم  
وللبنتين ثمانية أسهم وللأب السدس عائلاً سهمان وارثه في هذه المسئلة السدس فقط ومن أفتى

بخلاف ذلك فقد سهر اوقداً جمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الاربع على العول وهو المقتضى به كما صرحوا بذلك في كتب الفرائض وإن خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لكنه لم يتابع والمسئلة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكورة وبالله التوفيق (سئل) في صغير مات عن أب وجددة أم أب وجددة أم أم وأب وخلف تركته من يرثها (الجواب) يرث الاب فقط لأن الجددة لاب محجوبة بالاب والجددة أم أم الأم محجوبة بام الاب (سئل) في رجل مات عن وارث معروف من ذوى الارحام هو ابن ابن خالته وخلف تركته عارض فيه رجل آخر يريد الاختصاص بها زاعماً أن المتوفى كان أقر أن الرجل ابن عمته وبمقتضى ذلك يختص بها لكونه أقرب والحال أنه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الوجوه المقررة فهل حيث كان الامر كما ذكر يمنع المعارض ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه أم لا (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر يمنع المعارض لأن نسبه لم يثبت فلا يرث احم الوارث المعروف ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه والله سبحانه أعلم والمسئلة في التنوير والملتقى في كتاب الفرائض واقرار المريض قال الباقي أقرباؤه للمترعة أو خالة فالارث للعممة والخالة لأنه لم يثبت بنسبه فلا يرث احم الوارث المعروف بنسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبة ثبت نسبه بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات الثلاث وابن ابن العم الثلث ثم جاء رجل وأثبت أنه عم زيد الميت أخو والده لاسيه وهو وأبو زيد ولد لأب واحد بالوجه الشرعي فأجاب بأن له الرجوع بحصته في عين التركة فبدأ أخذ من الأخوات ثلث ما تناولن ويأخذ من ابن ابن العم المحجوب ثلث ما تناوله ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم ثلث ما تناوله والخالة هذه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل ومنه وعن أخت شقيقة وعن أخوين لاب وخلف تركته تدعى الزوجة أن فيها أمتعة معلومة ملكها الزوج ووجهها لها وسلمها من في حتمته وسلامته وأنها قبلت ذلك منه ولها يدينه عادل على ذلك فهل تقبل بينهما وكيف تقسم (الجواب) نعم تقبل بينهما على الانتقال اليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والبحر وغيرهما وتقسم التركة بعد استخراج ما يجب اخر اجه شرعاً من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك الثمن سهم واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فإن ظهر وأند كرى يستحقه لأنه يوقف للعمل نصيب ابن واحد على المختار كما صرح بذلك في ملتقى البحار ونبت واحدة أي ما كان أكثر وعليه الفسوى لأنه الغالب ويكتلون احتساباً كما ذكره العلائي فعلى هذا يوقف في هذه المسئلة نصيب ذكر كما ذكرنا وإن ظهر أنه أنى فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للاخت الشقيقة لأنها تصير عصبة بالثبت لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة ولا شيء لأخويه لاب على كل حال والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع هذا كله إذا لم تغر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لأنها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال إلا بالينة اه وكذا إذا ادعت أنها اشتريته منه كافي الخائنة ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كافراً بها بشراؤه ولا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهبة أو نحو ذلك ولا يكون استمتاعها بعشره ورضاه بذلك دليلاً على أنه ملكها ذلك كما تنهيه النساء والعوام وقد أثبتت بذلك هرا اه كلام البحر والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) وكتبت فيما علقته على البحر من هذا المحل ان ظاهر كلام البدائع سقوط قولها ولو كان مابذعيه مما يختص بالنساء وأنه ينبغي تقييده بما يمكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج

مطلب أب وجددة أم أب  
وجددة أم أم أم  
مطلب ابن ابن خالة وأقر  
بأن فلان ابن عمته

مطلب أقرباؤه له عمسة أو  
خالة فالارث للعممة أو الخالة  
مطلب مات عن أخوات  
وابن ابن عم ثم أثبت رجل  
أنه عم الميت

مطلب مات عن زوجة حامل  
وعن أخت شقيقة وعن  
أخوين لاب  
مطلب ادعت الزوجة أن  
زوجها ملكها أمتعة  
معلومة  
مطلب فيما يوقف للعمل

مطلب أقرت الزوجة أن هذا  
المتاع اشتراه الزوج  
مطلب لا يكون استمتاعها  
بما اشتراه الزوج دليلاً على  
أنه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على  
زوجين ولم يدرا أيهما مات  
أولا

مطلب مات عن زوجة  
معتقه وأخت معتقه وأم  
معتقه وابن أخت معتقه

مطلب المدبر لا يرث

مطلب اختلاف الدار مانع  
في حق أهل الكفر لا في حق  
المسلمين

مطلب إذا كانت الأم حرة  
الأصل فلا ولاء لأحد على  
ولدها وإن كان الأب معتقا

مطلب ينتقل الولاء لابن  
عم المعتق دون بنت المعتق  
وأخته

مطلب لا ميراث لعصبة  
عصبة المعتق

تأمل (سئل) فيما إذا وقع سقف بيت على زوجين ذميين وما تولى يدرا أيهما مات أولا وخلفا تركه وللزوجة بذمة الزوج مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم (الجواب) لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثة الزوجة مؤخر الصدق من تركه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في عتيق مات عن زوجة معتقه وعن أخت معتقه وعن أم معتقه وعن ابن أخت معتقه لابن وخلف تركه من يرثه (الجواب) يرثه ابن أخت معتقه العصبية والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مدبر مات عن أم له معتقة وعن سنده وكان سنده مال فهل يكون ما بيده لسيده ولا ترث أنه منه شيئا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا مات رجل مسلم في دار الإسلام عن أبناء مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة متوطنة في دار الإسلام وخلف تركه فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي (الجواب) يرثها جميع أولاده وأمه لأن اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التارخانية من فصل ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدارين سبب لحرم الميراث لأنه انما يستحق بالنصرة ولا يتصرف أحدهما بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى إن المسلم إذا مات في دار الإسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرثه اه وقد أضحى في المنع فراجعها (سئل) في رجل أمه حرة الأصل مات عن أخ وأختين لام لا غير وخلف تركه ويرثه زيد أن المتوفى ابن ابن معتق أمه وأنه يرث الباقي بعد فرض الأختين والأخ بطريق الولاء فهل لأولاه عليه لا حديث كانت أمه حرة الأصل وتركت مخصصا خوته لأمه أثلاثا ولا عبرة بزعم زيد (الجواب) يختص بتركته أخوته لأمه بينهم أثلاثا فإرضاء رد الذكركم مثل الأنثى فإنه حيث كانت أمه حرة الأصل فلا ولاء لأحد على ولدها وإن كان الأب معتقا لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية ولا ولاء لأحد على أمه فلا ولاء على ولدها كما صرح بذلك في الدرر وغيرها والمسئلة في سكب الأنهر أيضا وفي العلائق من الولاء (سئل) فيما إذا مات رجل عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جارية كان أعنتها في حنته فهل ينتقل ولؤها لابن العم العصبية دون البنت والأخت (الجواب) نعم (أقول) أي لأن العتيق انما يرثه معتقه وعصبة معتقه المتعصبون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لأنها ليست بعصبة ولا الأخت وإن كانت تصير عصبة مع البنت لأنها عصبة مع الغير لا بعصبة بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار مانصة تنبيه اقتصاره على المعتق وعصبة يفيده أنه لو كان لعصبة المعتق عصبة فلا ميراث له بيانه امرأه اعتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالمراث لابنها لأنه عصبتها فلو مات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لأنه عصبة عصبتها وأما إذا أعتق رجل عبدا ثم العبد أعتق آخر ثم أعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الأول فإنه يرثه وإن كان في صورة عصبة عصبة المعتق ولكن لذلك بل لأن العتيق الأول جرح ولا هذا الملت فيرثه عصبة العتيق الأول لقيامه مقام المعتق الأول للحديث اه لمخص من الذخيرة في باب الولاء اه فاحفظ هذه الفائدة السنية فاني لم أر من ذكرها في الكتب الفرضية وقد أخرت مسائل الارث بالعنافة رجاء أن يعتق المولى الفقير رقبة عبده أسير الذنوب والأوزار من عذاب النار وأن يشغل كذلك بوالديه ومشايخه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار نزها للناظرين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والمجد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر

مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في محلاتها وذكر فوائد متفرقة كعادة المشايخ المتقدمين وذكر أيضا كثيرا من في الخطر والاباحة فاتخبت من ذلك كله شيئا مما اختص به هذا الكتاب تيمنا للفوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم أذكر كتاب الخطر والاباحة في محله الذي ذكره فيه المؤلف فناسب ذكره هنا لينتظم شمل ما تنرق من تلك الفوائد التي ذكرها في المحلين.

(مسائل وفوائد شتى من الخطر والاباحة وغير ذلك) \*

(سئل) في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيد التابعين العارف بالله تعالى أبي مسلم الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشتعلون بالصلوات وذكر الله تعالى واطعام الفقراء الواردين عليهم وإلهم فيها فلاحة مشقة على أرائي وقف وعلى أهالي القرية ديون قديمة وحديثة قام أهل القرية يكفون الجساعة دفع شيء من الديون المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفالة لذلك والى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم دفعها في القديم ويقصدون اذيتهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ليس لهم طلب ذلك منهم ويعنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شيء غير لازم عليهم شرعا وتحرم اذيتهم لاسيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضى الله تعالى عنه وصلاح الأبناء يتبع الأبناء قال الله سبحانه وتعالى وكان أبوهما صالحا فيحترمون كما كانوا عليه في القديم خصوصا لأجل جدهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب منشورة ومن ترجمه جدي المرحوم شيخ الاسلام المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن العمادى في رسالته التي سماها الروضة الياقوتية في دارياؤذ كره مناقب كثيرة وكرامات منيرة من جللتها ما روى الحافظ أبو نعيم في الحلية والحافظ ابن عساكر والامام ابن الزمكاى والحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسمعيل بن عياش قال حدثني شرحبيل بن أبي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه أن الأسود العنسى يعنى مسيلمة الكذاب تنبأ باليمن فإرسل الى أبي مسلم الخولاني فأتى به فلما جاء قال أشهد أنى رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال أشهد أنى رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم فردد ذلك عليه مرارا وهو يحسبه بما ذكرتم أمر بنار عظيمة فاجت وألقى فيها فلم تضره فقبل للاسود انفسه من بلادك والافسد عليك من اتبعك فأمره بالخروج من بلاده فارتحل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأناخ أبو مسلم راحلته ثم دخل المسجد وقام يصلى الى سارية فبصر به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ممن الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذى أحرقه الكذاب بالنار فقال ذلك عبد الله بن ثوب فقال أنشدك الله انت هو قال اللهم نعم فاعتنقه ثم بكى وذهب به حتى أجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذى لم يعنى حتى أرائى فى أمة محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كما فعل بآبراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبينا وبقية الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى الصحابة والتسابة والتابعين الى يوم الدين (سئل) فى بيطار استأجر حانونا فى سوق ملازقة لحانوت بيطار آخر لياشترأمر الصنعة فيها ويريد الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه من ذلك (الجواب) نعم بنى حانونا بجنب حانوت غيره فكسدت الاولى بسببه فانه لاشئ عليه شرح التنوير من احياء الموات (سئل) فيما اذا بعث رجل من أهل الخيفى

مطلب ترجمة سيدنا أبي مسلم الخولاني قدس سره

الاسود العنسى هو الذى ادعى النبوة فى اليمن ومسيلمة الكذاب ادعاه فى اليمامة من أعمال نجد فليحذر ذلك اه منه

مطلب بنى حانونا بجنب حانوت غيره فكسدت الاولى لاشئ عليه

مطلب بعث شمعاً الى مسجد  
في رمضان للامام أخذ  
الباقى منه ان كان العرف  
كذلك

شهر رمضان الى مسجد شريف مقدار من الشمع العسلي ليوقد في المسجد للاستصباح فاحترق  
وبقي منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه من غير صريح الاذن في ذلك  
من الدافع فأخذه الامام فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث كان العرف أن الامام  
يأخذه قال في الاشباه في البحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه ومنها  
ما في وقف القنينة بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام  
أو المؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذه  
من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) هذا اذا لم يوجد من  
صريح من الدافع كما لا يخفى والظاهر أن التقيد بالثلث وما دونه مبنى على أن ذلك مما يباح به  
عادة بخلاف الاكثر تأمل وبقي هل يشمل ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر أنه  
يعتبر من الواقف فان كان العرف في زمنه ذلك فالحكم كذلك وهي واقعة الفتوى في زماننا  
سئلنا عنها في شمع الجامع الاموي له وقف مرتب خاص به والعادة أن المتولى على الجامع يأخذ  
الفاضل في آخر السنة لكن الذي يبقى شيء كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت أني قدمت عن المؤلف  
سؤال في ذلك ذكرته في أثناء الباب الاول من كتاب الوقف حاصله أن الامام تصرف في زمن  
الواقف بأخذ باقي الشمع ورضي الواقف بذلك فأفتى المؤلف بأنه لا يمنع الآن من أخذه واستدل  
بعبارة القنينة والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الواقف يعتبر العرف القديم تأمل والله تعالى  
أعلم (سئل) فيما اذا وعز يد عمر أن يعطيه غلال أرضه الفلانية فاستعملها وامتنع من  
أن يعطيه من الغلة شيئاً فهل يلزم زيدا شيء بمجرد الوعد المزبور (الجواب) لا يلزمه الوفاء بوعده  
شرعاً وان وفيها ونعمت والله سبحانه الموفق والمسئلة في الاشباه من الحظر والاباحة وتفصيلها  
في حواشيه (سئل) في رجل يدخل على امرأة أجنبية ويحتلي بها متعللاً بأنه وكيل عنها  
في مصالحها ويعينه أبوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور (الجواب) نعم  
قال في الاشباه من الحظر والاباحة الخلوقة الاجنبية حرام الملازمة مدونة هربت ودخلت  
خربة وفيما اذا كانت يجوز اشوها وفيما اذا كان بينهما ما حائل اهـ (سئل) فيما اذا زوج  
زيد بنته من عمر وتزوجا بشرعاً ولم يدايم وزوجته هي أم البنت المزبورة وله جوار فهل يجوز لعمر  
المرقوم النظر الى المذكورات ان أمن الشهوة من الجانبين (الجواب) يجوز النظر الى المحارم  
وكل من لا يحل نكاحها على التأسيه كآمة زوجته وجدها من أمن الشهوة الى الرأس والوجه  
والصدر والساق والعضد وحكم آمة غيره في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن  
والفخذ لانهم ليست مواضع الزينة وهذا كله ان أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجمع  
ما ذكره كائن على ذلك في التنوير والمنع وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الرجل هل ينظر  
من محرمه رضاعاً الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منهما (الجواب) له أن ينظر من محارمه  
بنسب او بسبب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد بشرط أمن الشهوة منهما  
كما في النهاية فنقص نظرهم على الرجل فقد قصر كما في العلائق عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق  
والمسئلة في الملتقى والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب الحظر والاباحة (سئل) فيما  
اذا اشترى زيد جارية واستولدها ثم اشترى جارية أخرى للتسرى فزعمتا انها اختان فكيف  
الحكم (الجواب) ان وقع في قلبه أنهما مصادقتان فلا يجمع بينهما حرمة الجمع بين الاختين نكاحاً  
ووطأً بملك عين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله

مطلب لا يلزم الوفاء بالوعد  
شرعاً

مطلب الخلوقة الاجنبية  
حرام الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى  
المحارم

مطلب له النظر الى محرمه  
رضاعاً



عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم والآخر فلا يجمع من ماء في رجم اختين وان وقع في قلبه  
 انهما كاذبان فليس عليه شيء في التسري بهما على ما نقله العلامة بيري زاده في حواشي الاشباه  
 من كتاب الخطر والاباحة بما نصه خلف عن أبي يوسف فيمن اشترى جاريين زعمتا انهما اختان  
 فان وقع في قلبه انهما صادقتان فلا يقر بهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء  
 كافي الحاوي الحصري والله سبحانه أعلم (سئل) في مؤذن جامع يؤذن في منارته ويبلغ لامامه  
 في صلوات الجماعة وهو معهم يشتم من حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه (الجواب) يحرم  
 لبس الحرير للرجال ولو جائل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وفي البخاري من كتاب  
 العمدين قال لقي عمر بن الخطاب من استبرق تباع في السوق فأخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله اتبع هذه تجمل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما  
 هذه لباس من لا خلاق له فلبس ما شاء الله أن يلبس ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بحجة دياح فأقبل بها عمر فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما  
 هذه لباس من لا خلاق له وارسلت الي بهذه الحجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعها  
 أو تصيب بها حاجتك اه الاستبرق بكسر الهمزة من الديباغ والديباغ الثياب المتخذة من  
 الابريسم فارسي معرب عيني (سئل) في رجل استأجر من جماعة عدة آلات للهو واللعب  
 يسمونها بالنقل والطاب والدك لاجل اللعب بها مدة معلومة باجرة معلومة دفعها للمؤجرين  
 وتعطل عليه منافع المأجورين بعارض ويريد الرجوع على المؤجرين بنظر الاجرة المدفوعة لهم  
 فهل يسوغ له ذلك والاجارة المذكورة غير جائزة (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون  
 المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكر  
 كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال  
 في الكافي لهما أن هذه الاشياء اعتدت للمعصية فبطل تقومها كالتجوز والفتوى على قولهما  
 لكثرة النساد فيما بين الناس اه والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة بيع المنافع والله  
 سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستئجار على المعاصي وانه لا يصح لانه استئجار على منفعة غير  
 مقدورة الاستيفاء شرعا كاستئجار الانسان للعب واللهو وكاستئجار المغنية والنائحة للغناء  
 والنوح بخلاف الاستئجار لكتابة الغناء والنوح فانه جائز لان المنوع عنه نفس الغناء  
 والنوح لا كتابتهما بل انع من الاجارة وفيها أيضا ولا تجوز اجارة الاماء لانها اجارة على  
 المعصية وان شئت أفردت الجنس هذه المسائل شرطاً وخرجتها عليه فقلت ومنها أن تكون  
 المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه (سئل) العلامة  
 الجد عبد الرحمن أفندي العمادي عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة  
 كالبراع وغيره وما لذلك شبه هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة والحقيقة وهل  
 لذلك سبيل والى سماعه طريقة ام لا (فأجاب) المولى المذكور عليه رحمة الرحيم الغفور قد  
 حرمه من لا يعترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله من وجد في قلبه شيئاً من  
 نور المعرفة فليست قدم والافرجوعه عما نهاه الشرع الشريف عنه أحكم وأسلم والله سبحانه أعلم  
 كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي المقتي بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى  
 ورايت بخطه الشريف ما صورته سئل المتأمل في الدين اللاري العالم المشهور وهو حجة مقيم  
 بحلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلا منهما مباح فاجتماعهما أيضاً مباح

مطلب اشترى جاريين  
 زعمتا انهما اختان  
 قوله خلف أي روى خلف  
 اه منه  
 مطلب يحرم لبس الحرير

مطلب لا تصح اجارة آلات  
 اللهو

مطلب في سماع الآلات  
 المطربة  
 قف على هذا  
 الجواب المنصف

مستدلا بقول الغزالي في الاحياء ان افراد المباحات ومجموعها عن سواء الا اذا تضمن المجموع  
محظورا لا يتضمنه الا حاد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدّي بالجواز وصحح  
فتواه أكابر العلماء من معاصريه بسداد فارس ثم نقل فتوى جدّه بطولها ونقل قول العارفين  
وتحريم النووى الشبابة وقال ولم يقيم النووى دليلا على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى  
جدّه ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحركات العبادية الوضعية  
الشريعة للشوارق القدسية بل المحققون من أهل التجريد قد يشاهدون في أنفسهم طرا قدسيا  
من عفا يتجسّر كون الرقص والتصفيق والدوران ويستعدّون بتلك الحركة لشروق أنوار آخر  
الحياة أن يتقضى ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع  
وأصله الباعث للمتأهلين على وضعه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفتح للسالكين  
في مجلس السماع ما لا ينفتح في الاربعينات اه وقد أفتى أيضا مصل المذكور باحاطة الرقص أيضا  
بشرط عدم التثني والتكسرا اه قلت والحق الذي هو الحق أن يتبع وأحرى أن يدان به ويستمع  
أن ذلك كله من سيئات السعد حيث لم يتقل فعلا عن السلف الصالحين ولم يقل بجله أحد  
من أئمة الدين المجتهدين رضى الله عنهم أجمعين قال الاستاذ السهروردي في عوارف المعارف  
وناهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب منه بما هو حق التحقيق ولب الباب  
وان أنصف المنصف وتذكر في اجتماع أهل الزمان وقعود المغنى بدقه والمشتبب بشبابه وتصور  
في نفسه هل وقع مثل هذا الجاوس والهيئة محضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهل  
استحضروا قول الأوعد والمجتعين لاستماعه لاشك بأن يذكر ذلك من حال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما أهملوا ما نحن بشربائه  
فضيلة تطلب ويحتاج لهم الحظ بنوق معرفة أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
والتابعين ويستروح الى استحسن بعض المتأخرين وكثير يغاط الناس بهذا كلما احتج عليهم  
بالسلف الماضين يحتاج بالمتأخرين فكان السلف أقرب الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهديهم أشبه بدي النبي صلى الله عليه وسلم وكره لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال  
ولابأس للنساء بسائر الألوان تنوير من الخطر ويكره تحريم الرجال الاحمر والمعصفر وقيل  
تنزيها علائق على الملتقى ونقل المصنف عن الحاوى القدسي كراهية لبس المعصفر والمزعفر  
الاحمر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المسكارم الحنفي لابأس بلبس الثوب الاحمر  
يفيد كراهية التنزيه لكن شرح صاحب تحفة الملوك بالحكمة فأفاد أن المراد كراهية التحريم  
وهو المحمل عند اطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المفتى وفي الاختيار شرح  
المختار ويكره الاحمر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصفر اه وفي المحيط  
ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام اياكم والحمر فانها زى الشيطان  
ولانها كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه والعلامة قاسم فتوى بمفصلة تطويله في حرمة لبس  
الاحمر كما في فتاوى الكازروني وفي الذخيرة وروى محمد في السير الكبير نهى الرجال عن لبس  
المعصفر قيل المراد منه أن يلبس المعصفر ليجيب نفسه الى النساء وقيل النهى عن لبس المعصفر  
والمزعفر مطلقا فقد جاء عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال نهى عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن لبس المعصفر وياكم والحمر فانها زى الشيطان تتارخية من الاستحسان من الفصل  
العاشري اللباس ونقل الانقروى في فتاويه من الكراهية في كتاب الكسب عن الوجيز كذا

مطلب في تحرير مسئلة  
لبس الاحمر

ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصر اه وما في القهستاني وشرح النقاية لابي المكارم الحنفي  
 لا بأس بلبس الثوب الاحمر كما تقدم يفيد كراهة التنزيه (قلت) مرجع نقل القهستاني الى  
 الزاهدي في مجتبه وحاويه ونقل الزاهدي ليعارض نقل المعبرات النماية فانه ذكر ابن وهبان  
 انه لا تمتنع الى ما نقله صاحب النسخة يعني الزاهدي مخالفا للفقهاء واعد ما لم يعضده نقل من غيره  
 ومثله في النهر أيضا وفي الرسائل الزينية في رسالة ترفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء انه لا عيرة  
 بنقول الفتاوى اذا عارضها نقول المذهب انما يستأنس بما في الفتاوى اذ لم يوجد ما يخالفها من  
 كتب المذهب وفي الرسائل الزينية أيضا ولا يحل الاقتناء من الكتب الغريبة اه والذين اختاروا  
 الكراهة الاكثر فسقط بهذا ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاحمر من جواز  
 لبس الاحمر عن الاكل وغيره وليس في عبارته النص على لبس الاحمر بل لبس المعصر وعبارته  
 هكذا اختلف الصحابة والتابعون في لبس المعصر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله  
 تعالى يجوز لئلا قال مالك وغيرها أفضل اه فأين النص على جواز لبس الاحمر وقول الكمال  
 كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العيد بدرة حمراء محمول على أن فيها خطوطا حمراء وخضرا  
 كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني في استنباط الاحكام من جواز لبس  
 الاحمر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط لاسيما حيث نقل المذهب والافناقل  
 الكراهة كثيرا بل أكثر والقياس أن يعمل بما عليه الاكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه في شرح  
 امداد الفتاح من باب صلاة المريض وما نقل الكراهة الحدادي في السراج الوهاج وفي المحيط  
 والاختيار والتنوير والمقتى وفي الذخيرة عن محمد في السير الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم  
 وصرح بالحرمة في تحفة الملوكة وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف ونص في متن  
 مواهب الرحمن على الحرمة أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته ويحرم لبس الاحمر  
 والمعصر اه على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الأئمة  
 هو مذهب الامام لا ما نقله أبو المكارم فانه رجل مجهول وكنايه كذلك والقهستاني يحارف سبيل  
 وحاطب ليل خصوصا واستناده الى كتب الزاهدي المعتبر في كان الالبق في حقه أن يقول  
 الاختلاف يوصله الى الكراهية التنزيهية فلم يبق التحريم كفايل وهذه بحال التمسح لي بها القياض  
 العلیم ببركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كثيرا ثم رأيت العلامة الجوى  
 محشي الاشباه نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان  
 يلبس يوم العيد بدرة حمراء وهي كافي الشخ عبارة عن ثوبين من الين فيهما خطوط حمراء وخضراء  
 لأنهما جزاء مجت فليكن محمل البردة أحدهما بديل نهي عن لبس الاحمر كما رواه أبو داود والقول  
 مقدم على الفعل والخاف على المبيح لو تعارض فكيف اذا لم يتعارض بالحل المذكور اه \* (قائدة)  
 وضع السطور والعمائم والنياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى  
 اللجنة وتكره السطور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصص بذلك التعظيم في  
 أعين العامة حتى لا يحتقر صاحب هذا القبر الذي وضعت عليه النياب والعمائم ولجلب  
 الخشوع والادب للطلوب الغافلين الزائرين لأن قلوبهم نافرة عند الحضور في التأديب بين يدي  
 اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا من حضور روحانياتهم المباركة عند قبورهم فهو  
 أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لأن الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فانه وان كان بدعة على

مطلب نقل الزاهدي  
 لا يعارض نقل المعبرات  
 مطلب لا عيرة بنقول  
 الفتاوى اذا عارضها نقول  
 المذهب

مطلب العمل بما عليه  
 الاكثر

مطلب في وضع السطور على  
 القبور

بخلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول النخعي في كتاب الحج انه بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة هروية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور للشيخ عبد الغني النابلسي نفعنا الله به آمين  
 \* (قائدة) \* في تسير الوقوف للمناوي من اخر الفصل الثالث وقد ذكر الحافظ العماد بن كثير في تاريخه ان علماء بغداد منعوا في بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الاشخاص واحدا كان موصوفا بالصالح والخير فاستثنوه من المنع واستفتوا الماوردي من ائمتنا والقدروري من الحنفية وغيرهما فأقروا باستثنائه مستدلين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة الاخوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقاوسوا استثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال وهذا الاستنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه \* (قائدة) \*  
 اجمع العلماء على ان الدعاء للموات ينفعهم لتو له تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل البقيع وقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا واخلفنا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الاماسجي وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وولد صالح يدعوه وعلم ينتفع به بعده وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال سبع بحري ثوابها للميت في قبره من علم علم أو أجرى خيرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو تركه ولدا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهبة قبيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الاثمة الثلاثة اجمعة واعلى وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافة لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني عن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسامعني الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا مختار من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بحال كما تحمله السائل فتدور في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما الخ فعمل المختار المذكور فاسسه على ذلك وكأنه لحظ أن معنى طلب الزيادة أن تتقبل قراءة فينبه عليها واذا أثيب أحد من الأئمة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه تطيرا أجره وللمعلم الاول وهو الشارح صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصلا واذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروي عن كعب رضي الله تعالى عنه أجعل لك صلاتي كلها قال اذا تكفي همك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد نفس ثوابها اه من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي وما يشعده الناس الا أن من سألهم من الله تعالى أن يوصل مثل ثواب ما يقرؤون الى النبي عليه الصلاة والسلام وآله وصحبه وتابعيهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه كما ينه في اقتضا طويل غير هذا والاولى للقارئ فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهم وتفضيل أحدهما لكن الاب أولى أخذ من كلامهم في زكاة الفطر

مطلب منع العلماء تعليم  
 الاطفال في المساجد الا  
 شخصا واحدا

مطلب اجمع العلماء على  
 ان الدعاء للموات ينفعهم

مطلب اختلاف في وصول  
 ثواب قراءة القرآن  
 مطلب الأئمة الثلاثة على  
 وصول ثواب القراءة للميت  
 ومذهب الشافعي خلافة  
 مطلب في قول القارئ  
 اجعل ثواب ما قرأته زيادة  
 في شرفه صلى الله عليه وسلم  
 مطلب اذا أثيب أحد على  
 طاعة فلن عليه تطيرا أجره

وفرقهم بينها وبين النفقة بأن المخط من الزكاة التطهير والاب أحق ومن النفقة الحاجة والام  
 أحوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسبكي والبارزي وبعض  
 المتقدمين من الحنابلة كابن عقيل تعالى بن الموفق وكان في طبقة الخنيد ولاي العباس محمد  
 ابن اسحق السراج النيسابوري من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي  
 هو تحصيل الحاصل والعز بن عبد السلام من الجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة  
 وقال ابن قاضي شهبة يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف  
 ونحن بهم نقسدى ثم قال وأجاب بعضهم بجوازه بل باستحبابه قياسا على ما كان يمسدى اليه في  
 حياته من الدنيا ولما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الامة على الدعاء بالوسيلة  
 عند الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قيل به اه كلام ابن الجزري  
 وقال الكمال بن حجة الحسيني الاحوط الترك من كثرة الرغبتين للبرهان الناجي ملخصا \* (قائداة) \*  
 من البدع المنكرة مما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف في  
 ليال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاسد كثيرة منها مضاهاة الجيوس  
 في الاعتناء بانوار في الاكثار منها ومنها اضاءة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من  
 المفاسد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم ورفع أصواتهم وامتهانهم المساجد وانتهاء  
 حرمتها وحصول أوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب  
 للإمام النووي رحمه الله تعالى وشرح أئمتنا الاعلام رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز أن  
 يراعى على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره لأن فيه اسرافا كما في الذخيرة وغيرها قال  
 العلامة الزحذشري في ربيع الاربعين باب الطعام وألوانه ما نصحه كانت سنة السلف أن  
 يقدموا جلة الألوان دفعة ليا كل ما يشتهيه اه فثبت بهذا أن تقديم الألوان جملته من  
 سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعل الاروام من تقديم الألوان واحدا بعد واحد مستدلين  
 بما روى انه عليه الصلاة والسلام كان لا يجمع بين لونين فيجاء عنه بأنه ما كان يجمع بين لونين  
 في لقمة واحدة بدليل ما ذكره أيضا في ربيع الاربعين الباب المزبور عن عائشة رضي الله تعالى  
 عنها ما كان يجمع لونان في لقمة في فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لحما لم يكن خبز وان  
 كان خبز لم يكن لحما اه (في شرح البخاري) للعيني من كتاب العيدين من باب الحراب والدرق  
 يوم العيد قال القرطبي أما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق  
 أما ما يسلم من المحرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعياد وشبههما ومذهب أبي حنيفة  
 تحريمه وبه يقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واستدل  
 جماعة من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بالآلة وبغير الآلة ويرد عليهم بان  
 غناء الجاريتين لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فلذلك رخص عليه  
 الصلاة والسلام فيه وأما الغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف  
 محاسن الصبيان والنساء ونحوهما من الامور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه  
 الجهلة من الصوفية فانك اذا تحققت اقوالهم في ذلك ورأيت أفعالهم وقفت على آثار الزندقة  
 منهم وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا اكرهه  
 وأما الذي يبي منه اللعب الناحش والغناء فاني اكرهه الى أن قال أي العيني وقال المهلب  
 الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثرة التسميم وانحراج الانشاد عن وجهه الى معنى

مطلب في اهداء ثواب القراءة  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم

مطلب من البدع المنكرة  
 ايقاد القناديل الكثيرة

مطلب كانت سنة السلف  
 أن يقدموا جلة الألوان  
 دفعة ليا كل ما يشتهيه

مطلب في تحريم الغناء

التطريب بالالحن ألا ترى أنه لم يشكر الانشاد وانما انكر مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالخداة يسمى النصب الانه رقيق اهـ \* (فائدة) \* في البرازية يتخاصم ضارب الحيوان لا وجهه لا وجهه الا وجهه ولا يخفى على المتدرب المتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا ايماء الى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العثار وعلى هذا فالضمير في قوله أولا لا وجهه عائد الى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدلوا هو أقرب للتقوى أي العدل فعناه حينئذ يتخاصم ضارب الحيوان أي ينهي عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذي اباحه الشارع بأن تضرب الدابة على العثار مثلاً لأن العثار من سوء امسالك الراكب للبحام لا من الدابة فينهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله ثانيا لا وجهه أي لا يتخاصم ضارب الحيوان اذا كان صربه على وجهه الضرب الذي اباحه الشارع بأن كان ضربه على النفار مثلاً لأن النفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك فالضمير في قوله ثانيا لا وجهه عائد الى الضرب المدلول عليه بضارب أيضا وقد أشبه هذا النبي من النبي ما وقع في الكافية من الاستثناء حيث قال فيطابق فيهما ما قصدا الا اذا كان جنسا الا ان يقصد الانواع وقوله الا وجهه الضمير فيه عائد الى الحيوان والمراد به حينئذ العضو وهو استثناء من النبي الثاني الذي دل مفهومه على عدم تخصص ضارب الحيوان حيث صر به مثلاً على النفار الذي اباحه الشارع أي لا تجوز تخصصه في هذه الحالة أي لا ينهي عن ذلك الا اذا ضرب به على وجهه أي عضوه فانه ينهي عن ذلك لنهي الشارع عن الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصده صاحب البرازية من عبارة التي أعرب فيها ولكل وجهة هو موليها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد برى من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد ما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منتهى وهكذا افعال الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهواتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اهـ ونقل السيوطي في رسالته المسماة بيزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب الى مذهب وهو جازي ان قال وأقول للمستقل أحوال \* الاول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال امر ادنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من المولود وأهل الدنيا فهذه احكامه كهاجر آثم قيس لان الامور عقاصدها ثم له حالان الاول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متهمي زماننا رباب الوظائف في المدارس حتى ان رجلا سأل شيخنا العلامة الكافيتي رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعليقا ولايه أول وظيفة تشغرها بالشيخونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة اما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فان الحنسية في الشيخونية لا خير لهم ولا طعام فهذا امر في الانتقال أخف لا يتصل الى حشد التحريم لانه الى الآن عامي لا مذهب له يحققة فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانيا ما أن يكون فتية في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا امره أشد وعندي

مطلب يتخاصم ضارب  
الحيوان لا وجهه لا وجهه  
الا وجهه

مطلب في الانتقال من  
مذهب الى مذهب



انه يصل الى حد التحريم لانه تلاعب بالحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا \* الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان الاولى أن يكون فقهيا في مذهبه وقد ترجع عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا اما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا ادراكا بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعيا ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب امام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من المذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي امام كان خيرا من الجهل بالفقه على كل المذاهب فان الجهل بالفقه نقص كبير وقل أن تصح معه عبادة وأطن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنфия بعد أن كان شافعية فإنه كان يقرأ على خاله المزني فاعتصم عليه الفهم وما خلف المزني انه لا يجي منه فانتقل حنфия ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حنث على المزني لأن مراده لا يجي منه شيء في مذهب الشافعي قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الأذن التيسير \* الحال الثالث أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل شتر دعاء عن التصدي فهذا يجوز للعالم ويكره أو يمنع للفقيه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج الى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بعلمه وقد ينقض العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في الثوم التي والبصل والكراث قلت العلة أذى الملائكة وأذى المسلمين فيختص النهي بالمساجد وما في معناها ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عمارا برواية مساجدنا بالجمع وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ويلحق بمناص عليه في الحديث كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها وانما خص الثوم هنا بالذكور في غيره أيضا بالبصل والكراث لكثرة أكلهم لها وكذلك الحلق بذلك بعضهم من بني بنيهم أو بهجر حله رائحة وكذلك القصاب والسماك والمجذوم والابرص أولى بالالحاق وصرح بالمجذوم ابن بطال ونقل عن سحنون لا أرى الجمعة عليهم ما احتج بالحديث وألحق بالحديث كل من أذى الناس بلسانه في المسجد وبه أفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم وهو أصل في نفي كل ما يأتى به ولا يبعد أن يعذر من كان معذورا بأكل ما له ريح كريهة لما روى ابن حبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبه أنه أتته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ريح الثوم فقال من أكل الثوم قال فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوبا فقال إن لك عنذرا وفي رواية الطبراني في الأوسط اشتكت صدرى فأكلته وفيه فلم يعفقه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله صلى الله عليه وسلم ولقد عدت في شئ صريح في أن أكل هذه الأشياء عنذري في التخلف عن الجماعة وأيضا هنا علة أن أحداهما أذى المسلمين والثانية أذى الملائكة فبالنظر الى العلة الاولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد والنظر الى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورأيت في شرح العلاء على التنوير من شئ القرائض نقلا عن المبتغي بالمحجة أنه يكره شرق جراد وقوله وعقرب ولا بأس بأحراق حطب فيسهل اه

مطلب في سبب تحوّل  
الطحاوي عن مذهب  
الشافعي الى مذهب أبي  
حنيفة

مطلب في منع دخول  
المسجد ونحوه لمن أكل  
الثوم ونحوه وما ألحق بذلك  
مطلب في حكم قتل الجراد

وقال في التنوير أيضاً من المحل ان الزبور ويجوز فصد البهايم وكبها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز  
 قتل ما يضر منها كالكب تقور وهرقة ويذبحها قال العلائي ولا يضرها الا انه لا ينبغي دولا  
 يحرقها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذوات اربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز  
 فهو بهيمة اه فمقتضاه ان يقال للجراد بهيمة لانه حيوان لا يميز وانه يجوز قتله بما سوى الاحراق  
 ان اضر وفي جواهر الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنائيات قال ملك المالك المسئل عن  
 قتل الزنبر والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الادعى المؤذى فضلاً عن  
 غيره اذا كان مؤذياً اه قال العلامة الخير الرملي في حاشية المنع من باب التعزير قوله  
 والحشرات المؤذية قديماً لان ما لا يؤذى من الحيوانات لا يجوز قتله قال في التتارخانية نقلاً عن  
 المحيط بذكره ان يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالكراهة كراهة التحريم لانها اذا اطلقت في بابها  
 يراد بها ذلك اه كلام الخير الرملي وقال العلائي في شرح التنوير من باب التعزير رافق  
 الناصحي بوجوب قتل كل مؤذٍ اه وافق العلامة ابن حجر الشافعي بانه اذا لم يمكن دفعه الا  
 بالحرق جاز وعبارته في النخبة وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقاً لكن قال القاضى  
 يدفع عن نحو زرع بالاخف فان لم يتدفع الا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال القاضى  
 حسين يجوز حرق النمل الصغير كالجراد اذا عم أرضاً ولم يمكن ان دفعه الا بالحرق اه وقال  
 العلامة الرملي في شرح المنهاج ولو تضرر بجراد أو غل دفع كالمصائل فان تعين احراقه طريقتاً  
 لدفعه جاز اه وفي كتاب مطالب المؤمنين من كتب ائمتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن تاج بن عبد  
 الرحيم اللاهورى من فصل في احراق وقتل الحيوانات اختلف الناس في قتل الجراد قال بعضهم  
 لا يجوز قتله وقال أهل النخبة كلهم لا بأس بقتله فاما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله يأكل  
 من رزق الله تعالى ولا يجزى عليه التمسك وأما من قال لا بأس به فلان في تركه افساد الاموال وقد ر  
 رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم اذا أراد أخذ ماله فالجراد اذا أراد افساد ماله فهو أولى  
 أن يجوز قتله ألا ترى انهم اتفقوا انه يجوز قتل الحية والعقرب لانهم ما يؤذيان الانسان وكذلك  
 الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح عبارة هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طريقتاً  
 لدفعه جاز احراقه عند السادة الشافعية رضى الله تعالى عنهم وفي هذه السنة أعنى سنة تسع  
 وخمسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد قتل أهل دمشق شيئاً كثيراً منه في  
 السنة المذكورة اللهم اقلل بكارها وأمت صغارها وأفسد بعضها وادفع شرها عن أرقاق المسلمين  
 بجاه النبي الامين وآله وصحبه أجمعين وقد رأيت مؤلفاً حشناً في الجراد للشيخ محمد الحنبلى الرجسنى  
 الدمشقى الشيبانى أفى فيه بالفوائد الحسان عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان سماء الارشاد  
 في الجراد (قائدة) في الذخيرة والمغنى وبستان أبي الليث الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم  
 بأكثر رأيه انه لو أمر بالمعروف يعطون ويمتنعون عن المنكر قال الامر بالمعروف واجب عليه  
 لا يسعه تركه ولو علم بأكثر رأيه انه لو أمر بالمعروف يقدفونه ويشتمونه فتركه أفضل وكذا لو علم أنهم  
 يضره ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم العداوة أو يهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم انه يصبر على  
 ضررهم ولم يشك الى أحد فلا بأس به وهو حجة اه ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخافون ضربه ولا شتمه  
 فهو بالخير والامر بالمعروف أفضل وقد كره المحبوني مطلقاً فقال الامر بالمعروف واجب أو فرض  
 اذا غلب على ظنه أنهم يتركون الفسق بالامر ولو غلب على ظنه أنهم لا يتركون ان يكون انما في تركه  
 من البناءة شرح الهداية للعلامة العيني من أو آخر كتاب الغصب (قائدة) أخرج البخارى ومسلم

مطلب يجب قتل الادعى  
 المؤذى فضلاً عن غيره

مطلب في الامر بالمعروف

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالفوا المشركين وفروا للحي وأحفوا الشوارب قال في النهاية أحفوا الشوارب أن يبلغ في قصها قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجحوس في إعفائه كما ثبت التعديل به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يعلق به من الدهن والأشياء التي تلتصق بالجل كالعسل والاشربة ونحوها وقد يرجع تحسين الهيئة إلى الدين أيضا لأنه يؤدي إلى قبول قول صاحبه وامتنال أمره من أرباب الأمر كالسلطان والمفتي والخطيب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة إليها فإنه يناسب الأمر بما يناسب في هذا كأنه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يتجسسها وكذا قوله تعالى حكاية عن إبليس ولا أمرهم فأنغيرن خلق الله فان ابقاء ما يشوه الخلقة تغيير لها الكونه تغييرا لحسنها ذكر ذلك كله الشيخ في الدين السبكي ومقتضاه تأذي السنة بحصول مسمى القص لكن في الصحيحين من حديث عمر أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي شرع قص الشارب لأجله وهو ما تخالفه شعار الجحوس أو زوال المفاسد المتعلقة ببتائه فأخذ بعضهم بنظر قوله أحفوا وذهب إلى استئصاله وحلقه وإليه ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول الكوفيين ومنع آخرون الحلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسئلة قول ثالث أنه يخير بين الأمرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في أكثر الأحاديث وورد بلفظ الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزأ عند مسلم ولفظ أحفوا بلفظ أنهم كواكل هذه اللفظ يدل على أن المطلوب المبالغة في الإزالة لأن الجز هو بالجيم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلود الإحشاء بالمهمة والفاء الاستقصاء ودمته حتى أحفوه بالمسئلة قال أبو عبيد الهروي معناه ألقوا الجز بالشرية قال الخطابي هو معنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة في الإزالة قال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوفا أصحابه الذين رأيناهم كالزني والربيع كانوا يحفون وما أنظهم أخذوا ذلك الأعنسة وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول إن الإحشاء أفضل من القص وأعرب ابن العربي فقه على الشافعي أنه يستحب حلق الشارب وقال الأثرم كان أحمد يحنى شاربها إحفاء شديدا ونص على أنه أولى من القص ولا تعارض فإن القص يدل على أخذ البعض والإحشاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت في تخيير فيما شاء من بلوغ المآرب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل المؤلف نظما

أيا جميع الآداب والعلم والنجاة \* ومن قد حوى من كل فن بلا من  
لما شارب قد قص مع شعر الحية \* وأبقى شعرا الجفن مع قاب قوسين  
فأجاب - لعمر لم طال عن حد قدره \* فأوجب أن يلي بحمد وحسين  
وذلك لما طاب في الحسن واكتفى \* بموضعه حبا فلو حنط بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الأول الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت أن الله تعالى أحياهما له حتى آمنابه كذا في الأشباه عن مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة من الحفاظ ولم يفتوا المن طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ

حبا الله النبي من يد فضل \* على فضل وكان به روقا

فأجاب

مطلب في حديث وفروا  
للحي وأحفوا الشوارب

مطلب قد يرجع تحسين  
الهيئة إلى الدين

مطلب في أحشاء أبوي  
المصطفى حتى آمنابه صلى  
الله عليه وسلم

فاحی آتمه و کذا آباءه \* لایمان به فضلا لطفا

فاسلم فالقديم بذقدير \* وان كان الحديث به ضعيفا

فيعمل به في فضائل الاعمال ومن جلتها هذا كيف وقد ورد أحاديث الدالة على طهارة نسبه  
الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الايمان لا يتنفع  
بعد الموت في غير الخصوصية وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد غيبها  
فعاد الوقت حتى صلى في الوقت العصر كرامة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن  
العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال ان أبا النبي صلى الله عليه وسلم في النار  
فاجاب بانه ملعون لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة  
قال ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار وقال الامام السهيلي رحمه الله تعالى في  
الروض الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبيه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله  
في الدنيا والاخرة وقد أمرنا أن نمسك اللسان اذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى  
العيب أو النقص فيهم فلا نغسل ولا نمسك عن أبيه أحق وأحرى اذاقرر ذلك حق المسلم أن  
يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن  
اثبات الشرك في أبيه اخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر ووجه هذه المسائل ليست من  
الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامساك عما يتبادر منه النقصان خصوصا  
عند العامة لانهم لا يقدررون على دفعه وتدراكه هذا خلاصة ما في هذا المقام من المقال وقد أتى  
العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمته وفيه أيضا الصواب فقال

لوالدى طه مقام عـلا \* فى جنة الخلد ودار الثواب

وقطرة من فضلاته \* في الجوف تنجي من ألم العقاب

فكيف أرحم له قد غدت \* حامله تصلي بنار العذاب

لأن فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جزم به البغوي وغيره وهو المعتمد لأن أم أيمن بركة  
الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال ابن أبي النار بطنك صحيحة الدارقطني وقال أبو جعفر  
لترمذى دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لأن أبا طيبة شربه بفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام  
حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفيه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
من خالط دمه دعى لم تمسه النار وهذه الأحاديث مذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها  
فقهائونا وتبعهم الشافعية كالشريفي في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجمع  
عليها فثبت بطلان فضلاته عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمه والحنابلة  
وربى في بطنها ومن كان أصل خلقته الشريعة منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله  
سبحانه وتعالى أعلم \* مسألة أخرى أئمة أعلام بتحريم شرب الدخان المشهور فهل يجب علينا  
تقليدهم وافتاء الناس بجرمته أم لا فلنبين لك ما يزيل غريب الشك عن حق اليقين بعد تهديد  
ما حقه أئمة أصول الدين قال شارح مناهج الوصول إلى علم الأصول للإمام أبي عبد الله بن أبي  
القاسم علي بن عمر البضاوي ويجوز الافتاء للمجتهدين بخلافه وكذا المقلد المجتهد واختلف  
في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الأكثرون إلى أنه لم يجوزوا واختار عند الإمام والقاضي  
البضاوي الجواز واستعمل الإمام عليه في الحصول بالاعتقاد الإجماع على جواز العمل بهذا

مطلب فضلائه عليه  
الصلاة والسلام طاهرة

مطلب في الرد على من  
أنفى بجرمة شرب الخان  
قوله الامام هو خرف الدين أبو  
عبد الله الرازي والمحصل  
اسم كتابه في أصول الفقه  
هـ منه

النوع من التسوي اذ ليس في زمانه مجتهد اه وكلام الامام سريح في أنه لم يكن في زمانه مجتهد فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد لهؤلاء الاثمة الذين أقنوا بتجريم التنباك ان كان فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليددهم فاجتهادهم ليس بثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو ايضا ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت اقتناؤه في الكتب فهو ايضا كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم ينقلوا عن دفتر في اقتنائهم ما يدل على حرمة فكيف ساغ لهم التسوي وكيف يجب علينا تقليددهم والحق في افتاء التحليل والتحرير في هذا الزمان التمسك بالاصدين اللذين ذكرهما البضاوي في الاصول ووصفهما بأنهما سما نافعان في الشرع الاول أن الأصل في المنافع الاباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الاولى قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا واللام للنفع فتسدل على أن الانتفاع بالمنفعة به مأذون شرعا وهو المطلوب الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والزينة تدل على الانتفاع الثالثة قوله تعالى أحل لكم الطيبات والمراد بالطيبات المستطابات طبعها وذلك يقتضي حل المنافع بأسرها \* والثاني أن الأصل في المضار التحريم والمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وايضا ضبط أهل النسقة حرمة تناول امارا لا سكارا كالبنج واما بالاضرار بالبدن كالتراب والترياق أو بالاستتقذار كالخياط والبراق وهذا كله فيما كان طاهرا وبالجملة ان ثبت في هذا الدخان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الافتاء بتجريمه وان لم يثبت انتفاعه فالأصل حله مع أن في الافتاء بحله دفع الخرج عن المسلمين فان أكثرهم مستأمن يتناولونه مع أن تحليله أيسر من تجريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما وأما كونه بدعة فلا ضرر فانه بدعة في تناول لافي الدين فاثبات حرمة أمر عسير لا يمكن بوجده نصير نعم لو أضر ببعض الطبائع فهو عليه حرام ولو نتج ببعض وقصد به التداوي فهو ممرغوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما سنعرف في الخاطر اظهارا للصواب من غير تعنت ولا عناد في الجواب والله أعلم بالصواب كذا أجاب الشيخ محي الدين أحمد بن محي الدين بن حيدر الكردي الجزري رحمه الله تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي رحمه الله تعالى عما نصه أيما أنضل السماء أو الارض فاجاب بقوله الأصل عندنا أننا ونقولوه عن الاكثرين السماء لانهم بعض الله تعالى فيها ومعصية ابليس لم تكن فيها أو رفعت نادرا فلم يلتفت اليها وقبل الارض ونقل عن الاكثرين أيضا لانها مستقر الانبياء ودفنهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة الوفاء لله ودي رحمه الله تعالى تنقل عما مضى وقيل أبو الوالد وغيرهما الاجماع على تنضيل ما مضى الاعضاء الثمينة حتى على الكعبة كما قاله ابن عساكر في تحفته وغيره بل تنقل التاج السبكي عن ابن عقيل الحنبلي انه أنضل من العرش وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين تنضيل جميع الارض على السماء لمولاه عليه الصلاة والسلام فيها وحكما بعضهم عن الاكثرين لخلق الانبياء منها ودفنهم بها لكن قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور على تنضيل السماء على الارض ما عدا ما مضى الاعضاء الثمينة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديدة لابن حجر سئل هل الليل أفضل من النهار فاجاب قال جماعة النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن والذكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل له قولهم لو قال طالق في أفضل الاوقات طلق ليلته القدر واختصاصه بالتجلى الاكبر والمعراج وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم

مطلب هل السماء أفضل أم الارض

مطلب هل الليل أفضل من النهار  
مطلب العرش أفضل من الكرسي والكرسي أفضل من السماء والشام أفضل من العراق

كما صرح به ابن قتيبة وصرح أيضا بان الكرسي أفضل من السماء وان الشام أفضل من العراق  
وبان الحجر أفضل من الركن اليماني وهو أفضل التواعد والله تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال  
عن النخس والسعد وعن الايام والليالي التي تصلح لنعو السفر والاتقال ما يكون جوابه أجاب  
من يسأل عن النخس وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتسفيه ما فعله وبين له فبحه وان ذلك  
من سنة اليهود لان هدى المسلمين المتوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى ربهم  
يتوكلون وما ينقل من الايام المنقوطة ونحوها عن علي تكرم الله تعالى وجهه باطل كذب لأصل  
له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم وفي مجموعة الحنفية فائدة اذا ذكر ثلاثة أقوال فالراجح هو  
الاول والآخر لا الوسط كذا في آخر المستصفي فائدة كل مباح يؤدي الى زعم الجهال سنة  
أمر أو وجوبه فهو مكروه كعمين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه صرح بذلك في  
القيمة قبل باب صلاة المسافر فائدة لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في  
النهاية في كتاب الغصب في قوله اذا تخال الخمر بالقاء المثلخ وقد أشار الى ذلك في كتاب الصوم في  
قوله للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصور دون الكافر على ما قالوا وقد أفاد جدي يعني  
السعد انتمازاني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض ان في  
لفظ قالوا الإشارة الى ضعف ما قالوا فائدة وظيفة العوام التمسك بقول الفقهاء واتباعهم في  
أفعالهم وأفعالهم دون التمسك بالكذب أو السنة كذا في العمان في آخر الصوم لاختيار للعلماء  
في أقوال الماضين وله الاختيار في أقوال علماء عصره اذا استروا في العلم والصدق والامانة كذا  
في ديات المنتقط المبني بالحاشية أخبره علماء عصره بقاويل الصباية لا يسع للجاهل أخذ شيء منها  
حتى يختار له العالم بالدليل كذا في التمرناشي كل آية أو خبر يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ  
أو التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف الكبير اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه  
أبو حنيفة ترجحه الله تعالى هل يجوز أن يقال انه لم يأت به فلو الالاه وجده غير صحيح أو وثقولا  
فائدة يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحمل كذا في شرح المذهب للامام النووي اه ما في  
مجموعة الحنفية من العقيد السادس في علم الفقه وأصوله (فائدة) قال نخر الاسلام لماسئل عن  
التعصب قال الصلابة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلابة أن يعمل بما هو مذهب  
ويراه حقا وصوابا والتعصب السنائة والحق في صاحب المذهب الآخر وما يرجع الى نقصه  
لا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر الفتاوى من  
السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لاحياء حقه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم  
بالبيع في جوف الليل بحيث لا يكتبه الا شهدا فان أصبح ينهدو يقول علمت الا نوكذا الصغيرة  
تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج مجمع الفتاوى من الخطر والاباحة عن صلح المحيط  
(فائدة) قال ابن كمال باشا في كذب المهدات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية  
ولا ينبغي بها الاحتمال أن يكون الكاتب قد صنفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية أو صنفها  
الفتاوى وهو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري في باب  
الاذكار بعد الصلوات مرعاة العدد بخصوص في الاذكار معتبرة والالكان يمكن أن يقال لهم  
أضيفوا التمهيد اليها ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالتذكر  
عقب الصلوات اذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا في بعضها على العدد المذكور لا يحصل له  
ذلك الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الاعداد حكمه وخاصة تقوت بمجاوزة ذلك العدد قال

مطلب في السؤال عن

النخس والسعد

مطلب اذا ذكروا ثلاثة

أقوال فالراجح هو الاول

أو الثالث

مطلب كل مباح يؤدي الى

زعم الجهال سنية أمر أو

وجوبه فهو مكروه

مطلب لفظ قالوا يستعمل

فيما فيه اختلاف المشايخ

مطلب في لفظ قالوا الإشارة

الى ضعف ما قالوا

مطلب وظيفة العوام

التمسك بأقوال الفقهاء

وأفعالهم

مطلب لاختيار للعلماء

في أقوال الماضين

مطلب كل نص يخالف

قول أصحابنا يحمل على

النسخ أو التأويل

مطلب يقال يجوز بمعنى

يصح وبمعنى يحمل

مطلب في معنى التعصب

والصلابة

مطلب يباح الكذب

لاحياء حقه ودفع الظلم عنه

مطلب لا يعتمد على ما وقع

في كتبنا من العبارات

الفارسية

مطلب مرعاة العدد

الخصوص في الاذكار معتبرة



شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظر لانه أتى بالمتسدر الذي رتب الثواب على  
 الاتيان به فحصل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من رتبة ذلك  
 الثواب بعد حصوله اهـ ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنية فان نوى عند الاتيان اليه امتثال  
 الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فالامر كما قال شيخنا لا محالة وان زاد بغيرية بان يكون الثواب رتب  
 على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فمتجه القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من  
 البدع المكروهة الزيادة في المنذوبات المحدودة شرعاً لان شأن العلماء ان حدوا شيئاً أن يوقف  
 عنده وبعد الخارج عنه مستثلاً للادب اهـ وقد مثله العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً أوقية مسكر  
 فلوز فيه أوقية أخرى لتختلف الانتفاع به فلواقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من  
 السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار المتغيرة اذا ورد لكل منها عدد  
 مخصوص مع طلب الاتيان بجميعها متوازية لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك  
 من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تفوت بنواتها والله تعالى أعلم  
 اهـ (فائدة) في الحاوي للامام السيوطي من كتاب الصداق ضمن سؤال طويل مانعه الجواب  
 أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الأحكام  
 الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكره لانه  
 المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فان  
 قصد بذلك اكرامه لأجل الأحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل  
 يجزئ القائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اهـ وفيه مسألة أخرى من  
 الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخاً آخر وأخذ عليه العهد فهل العهد الاول  
 لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني ولا أصل لذلك وفيه مسألة أخرى في شخص يدعى  
 فقيهاً يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان تعلمه بكل  
 حرف عشر حسنات وقال ان أباحامد الغزالي ليس بفقير وانما كان زاهداً الجواب فن المنطق  
 فن حديث مذموم يحرم الاشتغال به لان سبب بعض ما فيه على القول باليهو الذي هو كثر يجزئ  
 الى الفلسفة والزندقية وليس له ثمرة دينية أصلاً بل ولا دينية نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين  
 وعلماء الشريعة فأقول من نص على ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من  
 اصحابه امام الحرمين والغزالي في آخر امره وابن الصلاح والسلفي وابن عساكر وابن الاثير  
 والنووي وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص عليه من أئمة الحنفية أبو سعيد السيرافي  
 والسراج القزويني وألف في ذلك كتاباً نصيحة المسلم المشتق من ابني بحسب علم المنطق ونقل تحريمه  
 ايضا عن الخنابلة وقول هذا الجاهل ان الغزالي ليس بفقير فهو من أجهل الجاهلين وأفسق  
 الناسقين ولقد كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلفات الجليلة  
 ومذهب الشافعي الآن مداره على كتبه فانه فتح المذهب ونحسه بالبسيط والوسيط والوجيز  
 والخلاصة وكتب الشيخين انما هي مأخوذة من كتبه اهـ باختصار (فائدة) اذا لم يوجد في  
 المسئلة عن أبي حنيفة رواية أخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر  
 والحسن وغيرهم الا كبر فالأكثر هكذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحادثة  
 عن واحد منهم سم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا  
 يؤخذ بقول الأكثر فالأكثر ما اعتمد عليه السجبار المعروفون منهم كأبي حنيفة وأبي

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في أخذ العهد عن  
 المشايخ الصوفية  
 مطلب في ذم علم المنطق

مطلب كان الغزالي في  
 عصره حجة الاسلام وسيد  
 الفقهاء  
 مطلب فيما اذا لم يوجد  
 نص عن أبي حنيفة

جعفر وأبي الليث والنبلاء وغيرهم ممن يعتمد عليه وإن لم يوجد منهم سم جواب البتة لئلا ينظر  
الفتى فيما نظر تأمل وتدبر واجتهد ليحذفها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جزافا  
بجاهل من صبه وحرسته وإحش الله تبارك وتعالى ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل  
بجاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا أنه يكون أخذًا بقول أبي حنيفة فإنه روى عن  
جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسألة  
قولا الا وهوروا شئنا عن أبي حنيفة وأقسموا عليه أيما ناعلا ظالم يتحقق إذا في الفتنة بحمد الله  
تعالى جواب ولا مذنب إلا أنه كيفما كان وما نسب إلى غيره الا بطريق المجاز للموافقة وهو  
كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه وتعامه في معين المفتي من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب  
على الفقيه الاجابة عن كل ما يسئل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فيلزمه جوابه لان الفتوى  
والتعليم فرض كفاية فيمتحن من كتاب الكسب (فائدة) كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه رعا  
لا يجيب عن مسألة سنة وقال لأن يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب بغير فهم فوازل أبي  
الليث وكان المستفتي اذا ألح على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا

فلا نحن ناديناك من حيث جئتنا \* ولا نحن عينا عليك المذاهبا ملتهقط

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من  
أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
قال من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون أدب التنبيه الحافظ السيوطي وفيه أيضا في باب  
من ترك الفتيا في الطلاق أخرج الدارمي عن جعفر بن أبياس قال قلت لأبي سعيد بن جبسر مالك  
لا تقول في الطلاق شيئا قال ما منه شيء الا وقد سئلت عنه ولكني كرهت أن أحل حراما أو أحرم  
حلالا اهـ (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
أتى بصل مكتوب إلى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ  
واتفقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ بالليالي لان الليل عند العرب سابق على النهار  
لانهم كانوا أميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فتمسكوا بظهور الهلال  
واعتما يظهر بالليل فجعلوا ابتداء التاريخ في أول الاحسن ذكر الأقل ما ضيا كان أو باقيا من المصباح  
المنير (وهذا) آخر ما يسهه المولى القدير \* على عبده العاجز الحقير \* من العقود الدرية \* في تنقيح  
الفتاوى الحامدية \* التي سئل عنها علامة عصره \* ونتيجة دهره \* صدر الافاضل والا كابر \* من  
ورث العلم والمجد كابر عن كابر \* مولانا المرحوم حامد افندي بن علي افندي العمادى \* سقى الله  
تعالى ثراه صوب غمام الرحمة الغادى \* وهي التي أفتى بها وجعت في حياته في مدة قيامه بمنصب  
الافتاء في دمشق الشام \* ذات الثغر البسام \* ثمانية عشر سنة من سنة ١١٣٧ إلى سنة  
١١٥٥ ولما تليت بعانات أمانة الفتوى \* التي هي في زماننا من أعظم البلى \* رأيت هذه  
الفتاوى من أحسن ما يعتمد عليه \* ومن أنفع ما يخرج عند المراجعة اليه \* لتأخر جامعها \* وسعة  
اطلاعا واضعها \* وتحريره ما اعتقه المتأخرون الثقات \* وذكره لعامة الحوادث الواقعة في  
هذه الاوقات \* الا أنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها الترتيب المعتبر \* ولم يسقط منها ما تكررا  
اشهر \* وكثيرا ما يذكر الجواب في محل ويذكر النقل المناسب له في محل آخر \* فلذا صرفت عنان  
العناية نحو تنقيحها واختصارها \* والاقتصار على ما يفرح من طيب عرارها \* بترك ما اشهر من

مطلب لا يجب على الفقيه  
الاجابة عن كل ما يسئل عنه  
مطلب كان أبو حنيفة رعا  
لا يجب عن مسألة سنة

مطلب من أفتى الناس في  
كل ما يستفتونه فهو مجنون

مطلب في سبب وضع التاريخ

الاستله وظهر \* واسقاط ما أعيد منها وتكرر \* واختصار بعض الالفاظ بعبارة مختصرة  
 \* وحذف بعض النقول المعادة المكررة \* حتى جاء أقل من نصف الاصل جماً \* وأكثر منه شراً  
 وافادة ونعمى \* بما حوا زيادة على الاصل \* في كل باب وفضل \* من التنبيه على مواضع هي  
 محل وهم \* أو كما فيم جواد القلم \* وتحققات بدعية \* وتحريرات منبهة \* وحل اشكالات  
 غريبة \* واستخراج خفيات غريبة \* أنا أبو عذرها \* ومعاني حلولها ومزها \* لم يحجم حول  
 كشفها سابق \* ولم تفتح قفلاتها قبل لطارق \* قد خبا المولى استخراج كنوزها العبد الضعيف  
 \* وأظهر اشارات رموزها على يده هذا العاجز الخفيف \* حتى حق أن يشهد الناظر \* كم ترك الأول  
 لآخر \* واعتقادي أن حكمة ذلك الظاهرة \* هي اظهار القدرة الباهرة \* فان هذا العبد فكره  
 كليله \* وقريحته قريحة غليلة \* وبضاعته مزجاة قليلة \* مع ما يتزج بالبال \* من عظام  
 الببال \* وتراكم الهوم والاهوال \* وفقد المسعف \* وعدم المنصف \* وتسلب الحساد \* بالسنة  
 حداد \* وغير ذلك مما يورث الوهن \* وكلال الذهن \* ولكن لله در من قال \* وأبدع في المقل  
 أن المقادير اذا ساعدت \* ألحقت العاجز بالنادر  
 فدونك كذا قد أعلمت فيه الفكر \* وألمت فيه الجفن السهر \* قد غرست لك فيه من فنون  
 التحريرات أفناناً \* وفتقت لك فيه عن عمون المشكلات أحفاناً \* وأودعت فيه من كنوز النوائد  
 عقود الدرر القرائد \* وبسطت فيه من أعظم المقاصد \* أحسن المواد \* وجعلت فيه على  
 منصة الانظار \* عرائس أباكرا لا فكار \* وكشفت فيه بتوضيح العبارات قناع مخدراته \* ولم  
 أكتف بتلويح الاشارات لأجل بحر رخصياته \* وليس يدري فضل سوى عالم ذمه \* فاضل نبيه \*  
 أجرى سفن أنظاره في بلج بحره \* وأجرى جواد أفكاره في شبح بزه \* وإني أعينه بالله تعالى من  
 شركل غمر جاهل \* أو حاسده مغافل \* على أني لا أبرئ نفسي \* فاني مقرر بحزني ونحبي \* أرتقي  
 بمن وقف فيه على عثرة أن يداركه بالعفو والاحسان \* فان الإنسان محل الخطأ والنسيان  
 \* وإني ألتألى الله تعالى الذي امتن على بذلك وتفضل \* ومن فيض فضله أطلب وأسأل  
 \* وبنيه الوجهية النبيه أوسل \* أن يجعله خالص الوجهه الكريم \* موجبا للثور لديه في جنات  
 النعيم \* وأن ينفع به كل قاص ودان \* ويهيئ لخدمته الحسان كل كف ومحسان \* وأن يغفر لي  
 ما طغاه القلم \* وأوزاب به القدم \* وأن يتجاوز عن عثراتي \* ويعفو عن سيئاتي \* ويعفو عن مشايبي  
 والدي \* ولن له حق على \* ولا ولادي وأهلي وأهلي والاحباب \* ولن كان الحاصل على جمع هذا  
 الكتاب \* وأن ين علي وعليهم ببلوغ المني والامل \* وأن يطلق ألسنتنا بالشهادة عن عند انهاء  
 الاجسل \* والمجد لله الذي بنعمته تتم الصالحات \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب  
 المعجزات والآيات الواضحات \* وعلى آله وأصحابه السادات \* وزوجاته الطاهرات \* وعلى  
 التابعين والعلماء العاملين الاثبات \* لاسيما امامنا الاعظم وأصحابه الأئمة الثقات \* سبحان  
 ربك رب العزة عما يصفون \* وسلام على المرسلين والمجد لله رب العالمين \* قال شيخ مشايخنا  
 الامام العالم العلامة \* الخير البحر النهمامة \* مؤلف هذه الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى  
 ونفعنا به في الدنيا والآخرة \* وقد فرغت من تحريره \* وتنقيحه وتحريره \* لثمان عشرة ليلة  
 خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خير أنبيائه يقول المستعين عن قدر الاشياء  
 وأوجد الحسيني محمد بن محمد بن محمد خادم تصحيح العساوم بدار الطباعة الكبرى الميرية

بعون عظيم الاحسان ومنيل الامنية تم طبع العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية  
للامام العالم العلامة البحر الحبر الفهامة خلاصة أهل التحقيق ولباب جهابذة التدقيق  
محى سنة سيد المرسلين ومحمد معالي الشريعة الغراء للعاملين سلاله البضعة الهاشمية  
وزهرة الدوحة المصطفوية الراقى في معارج الكمال الى أعلى درجات المقربين مولانا السيد  
محمد أمين الشهير بابن عابدين روح الله وروحه ونور ضريحه كتاب أبرز من شذرات الاحكام  
الشريعة مايروق الافهام وجلال من العقود اللؤلؤية في بحور النوادر الواقعية كل بديع  
النظام وزاد برقة طبعه وتحرير معانيه بهجة وكالا وبدقة وضعه وصحة مبانيه حسنا  
وجالا على يد عصاة تجلى صهباء التحقيق والتدقيق في طائهم وتدور كؤوس التذيب والترقيق  
بين ندماهم على دمة معدن اللطائف ومنبع الطرائف والظرائف بحر الفضل الخضم  
وعيث المكرمات الاعم العباب الذي يقذف نفائس اللائ والدرر والروض النضير  
الذي يتحف آتية بشهى الازهار وحنى الثمر زينة أحبابه وبهجة أصحابه ذى الجنب الفسيح  
الاجمى حضرة اسجد بك اسعد نجل المرحوم عارف باشا سقاه الله من هنى الرحمة والاحسان  
ماشى في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطلعة الداورية عزيز مصر فالدرفاه من ربة  
التكليف والاصر محمد بساط الرفاهية لزعيته مسبب أسباب الثروة والتعيم لاهل طاعته  
من بصارم عدالتهم جيش النظم والبغى تلاشى افندينا محمد توفيق باشا أيد الله دولته وقوى  
صولته وسطوته وأقر عينه بانجباله وهنأ باله بأشباله لاسم اعباسه الاسد الهصار السيف  
البتار وكان هذا للطبع الجليل والشكل الجميل بالمطبعة الكبرى الميرية العامة بالمحروسة

مصر القاهرة ملحوظا بنظر حضرة ناظرها السيد الاوحد الملاذ الاسعد

الذى شهرته عن اطراء مدائح تعنى حضرة حسين بك حسنى ونظر

حضرة وكيله السيد السمينع الهمام الاروع الذى يفيد

قاصده ويعنى جناب محمد بك حسنى وكان بزوغ بده

وبدوينعه وزهره فى أواسط شعبان من عام ثلثمائة

بعد الالف من هجرة سيد ولد عدنان صلى الله

وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومحبيه

وأجزابه كلما ذكره الذاكرون

وغفل عن ذكره

الغافلون



Home  
FE

DUE DATE

1923A

